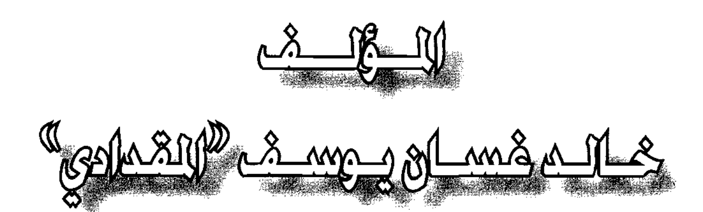
عالم الفقراء الجدد

كيف غيرت الأزمة المالية النظام الاقتصادي العالمي والإسلامي و العربي






رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

عالم

الفقراء الجدد

كيف غيرت الأزمة المالية النظام
الاقتصادي العالمي والإسلامي والعربي

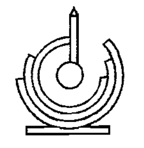
١٤٣٢هـ-٢٠١١م

الطبعة الأولى

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٤٠٠٨ / ٢٠١٠/١٠

٣٨٢
يوسف، خالد غسان
عالم الفقراء الجدد/خالد غسان يوسف.ط١.- عمان- دار النفائس- الأردن، ٢٠١١
( ) ص.
ر. إ.: ٤٠٠٨/١٠/ ٢٠١٠
الواصفات: الاقتصاد الدولي//الأزمات المالية//الاقتصاد المالي//الاقتصاد الإسلامي.

ISBN: 978-9957-80-997

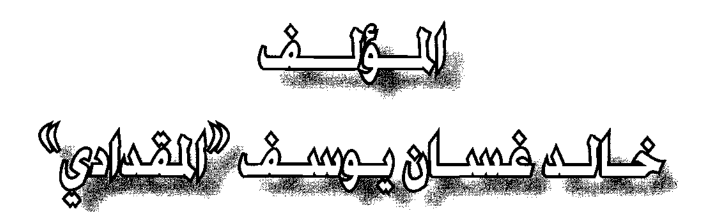


دار النفائس
للنشر والتوزيع-الأردن

العبدلي، مقابل جوهرة القدس
هاتف: ٥٦٩٣٩٤٠ فاكس: ٥٦٩٣٩٤١
ص.ب: ٩٢٧٥١١ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail: ALNAFAES@HOTMAIL.COM

عالم الفقراء الجدد

كيف غيرت الأزمة المالية النظام الاقتصادي العالمي والإسلامي و العربي



المؤلف
خالد غسان يوسف "المقدادي"



دار النفائس
للنشر والتوزيع - الأردن



إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى روح أمي الخالدة في الجنة إن شاء الله، وإلى أبي وأخواتي، وإلى جميع أفراد عائلتي، وإلى جميع من ساندني في كتابة هذا الكتاب وطباعته ونشره، وأخص بالشكر الأستاذة الدكتورة مي أحمد يوسف على تدقيقها اللغوي للكتاب، وأشكر أيضا أستاذي في عالم الصحافة السيد مصطفى أبو لبدة، كما اهديه إلى أساتذتي في الجامعة الذين ساندوني على الدوام، واهديه أيضا إلى الأمة الإسلامية، وإلى أخوتي في الإنسانية.





المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمدا يوافي نعمه جل جلاله ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيد المرسلين المبعوث رحمة للعالمين نعمة من الله تعالى على عباده المؤمنين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد؛

فمما لا شك فيه أن يوم ٢٠٠٨/٨/١٥ أو الاثنين الأسود كما بات يعرف، قد شكل علامة فارقة في التاريخ الحديث للعالم أجمع، بل إننا لا نبالغ إذا قارناه بأيام كيوم الأربعاء الأسود، والذي أشعل أزمة الكساد الكبير عام ٢٩ من القرن الماضي، أو يوم إنزال النورماندي والذي جاء ليعلن سقوط قوى قديمة وظهور أخرى محلها، أو حتى يوم سقوط جدار برلين والذي أعلن من خلاله عن وفاة الاشتراكية العالمية وبقاء النظام الرأسمالي النيوكلاسيكي كقطب أوحد يحكم العالم قاطبة، إلى يوم الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ والذي أعلن عن بدء صراع الحضارات بين الغرب والشرق الإسلامي العربي، وما يميز بيوم الاثنين الأسود أنه كان بمثابة إعلان انتهاء نظرية القطب الأوحد وموت الرأسمالية الجديدة بشكلها الحالي على أقل تقدير، واستيقاظ العالم على دوي أزمة مالية عالمية أيقظته من سبات الاستهلاك المفرط والأحلام الجشعة بتقديس ثقافة من يملك المال، لتشب نيران هذه الأزمة وتحرق مكتسبات أسواق المال لتخسر ثلث ثرواتها ومعها الترليونات من أموال الأمم الأخرى، الذين وثقوا بها كالعرب والآسيويين مثلا، ومع دخانها الملتهب تبخرت أحلام الملايين بل المليارات من البشر العاديين الذين وضعوا ثرواتهم بأيدي مضاربي تلك الأسواق، واستودعوا أحلامهم أمانة بأيدي حكوماتهم التي خذلتهم بسبب فشل النموذج الرأسمالي الحالي، والذي عجز عن معادلة الأسواق أو تصحيحها دون تدخل حاد من الحكومات، وتأميم ما هو أكبر من أن يفشل على حساب الملايين ممن خسروا كل شيء حتى كرامتهم، وليبزغ فجر عصر جديد فيه تعدد للأقطاب الاقتصادية العالمية المسيطرة، ذات الأصوات الرافضة للرضوخ للنظام الاقتصادي الحاكم الآن وتطالب بملء حناجرها بضرورة التحول إلى نظم اقتصادية أكثر رحمة وأقل ضررا بالبشرية، ومن هنا جاء يوم الاثنين الأسود ليعلن ولادة عالم ما بعد الأزمة بكل مظاهره الجديدة.

ويحاول هذا الكتاب إلقاء الضوء على عالم ما بعد نيران الأزمة المالية العالمية، والتي أتت على كل قطاعات الاقتصاد وأسواق المال العالمية، وبشكل مفيد ومختصر، فالعالم اليوم للأسف صار أكثر قتامة وأكثر بؤسا وفقرا وبطالة ومرضا للمليارات من أبناء العالم، وتبعات

الأزمة أخرجت الملايين من أحضان الطبقة الوسطى الدافئة وقذفت بهم إلى شوارع البطالة والفقر والديون ،وطردوا من المنازل واطروا للنوم في العراء لينضموا إلى المليارات من فقراء العالم الذين ازدادوا فقرا هم الآخرون، وقد نجم عنها ما سميته بظاهرة الفقراء الجدد، والتي هي نقيض الحالة التي أصابت العديدين منهم قبلا ألا وهي ظاهرة الأغنياء الجدد، أو محدثي النعمة، والتي غذتها سنوات من الاستهلاك المفرط والمغذى من الديون وعلى المكشوف؛ حتى أصبح الاقتصاد العالمي بجميع قطاعاته الإنتاجية معتمدا على اقتصاد الفائدة المتراكمة والديون، فبات كبيت الورق الذي انتظر ريح الأزمة العقارية لتفضح وهنه، ولم تكتف الأزمة بإفقار الطبقة الوسطى والقضاء على العديد من ميزاتها التي راكمتها عبر السنين، بل لحقت الأزمة بالأغنياء والأثرياء من المجتمع: فقللت من ثرواتهم وأعيت استثماراتهم وقللت العديد من مظاهر الرفاهية والاستهلاكية في العالم، وهو ما يثبت فرضية أن العالم قد تغير عقب الأزمة ليصبح أفقر خاصة الدول التي تأثرت بها.

ويظهر هذا الكتاب مقدار تأثير هذه الأزمة على الملايين من البشر، والذين فقدوا أحلامهم بالازدهار معها، وفقدوا العديد من الامتيازات التي كانت متاحة لهم بفضل الاستهلاك المغذى بالديون، وينظر هذا الكتاب لنتائج الأزمة من عيون عربية إسلامية دامعة بسبب الخسائر التي لحقت بالدول الإسلامية والعربية، خاصة الشرق أوسطية منها، ويقارن الحال سابقا بما حصل عقب الأزمة، ويقيس بالأرقام ما حدث مع الملايين من أبناء الدول العربية والإسلامية التي تأثرت بالأزمة، لينضموا إلى دول الفقراء الجدد الغربية بفضل عولمة مصائب الأزمة وسرعة انتقالها عبر تشابكات الأسواق المالية العالمية واعتماد اقتصاد اليوم على الاستثمار الأجنبي المتبادل، كما يقيس هذا الكتاب أهم التغيرات على العادات الاستهلاكية والتغيرات السيسيوإكونوميك والتي عانى منها الملايين من أبناء الفقراء الجدد في الوطن العربي وحول العالم، ويظهر كيف أن الجريمة والفقر والبطالة والمرض والاكتئاب وغيرها من تبعات نفسية واجتماعية واقتصادية قد حدثت لضحايا تلك الأزمة البغيضة.

وقد لجأ الكاتب إلى إثبات أن العالم قد تغير عقب الأزمة وأن ظاهرة الفقراء الجدد قد تحققت كنتيجة مباشرة لها، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل البيانات الثانوية والنابعة من نتائج أهم الأبحاث والتقارير والدراسات التي نشرت، سواء أكان ذلك محليا خاصا بالوطن العربي أم عالميا غربيا، كما أورد الكاتب العديد من آراء الباحثين والخبراء الدوليين والمحليين، سواء تلك الآراء المثبتة لوجهة نظر الكاتب أم تلك المغايرة والرافضة لها؛ لتحقيق أعلى قدر من الموضوعية في التوصل لنتيجة سبب الأزمة وسرد أهم تبعاتها عالميا ومحليا بما يؤدي إلى فهم أعمق لظاهرة الفقراء الجدد وما تعنيه

من تحول عالمي للعالم أجمع.

ويقسم الكتاب إلى ثمانية فصول، كل فصل منها يحتوي على موضوعات خاصة ومنفصلة ذات علاقة بمفهوم الظاهرة وتبعاتها المحلية والعالمية، ويبدأ الكاتب الفصل الأول بالحديث عن كيفية عودة انتقال الثروة من شمال العالم إلى جنوبه وما ساهمت به الأزمة من تعزيز هذا الانتقال ونشوء عالم الفقراء الجدد، ويعرج الكاتب في هذا الفصل على مفهوم ظاهرة الفقراء الجدد وما يعنيه هذا المصطلح من ناحية اقتصادية واجتماعية، ويبين مراحل التغير التاريخي وأسباب صعود وازدياد الثروات في الطبقات الوسطى، خاصة في الدول العربية.

ويرصد الكاتب في الفصل الثاني آثار الأزمة المالية العالمية على العالم الغربي بداية، ومن ثم انتقالها إلى دول الشرق الأوسط، بما اسماه موجات التسونامي المالي العالمي، ويصف الكاتب الآثار الإقتصادية لكل موجة منها، ويبين بالأرقام مدى تضرر الوطن العربي ومنطقة الشرق الأوسط، خاصة دول الخليج من تبعات الأزمة، ويسرد أحداث تشكل الفقاعات الإقتصادية وانفجارها في الاقتصاد الغربي ويقيسه على العربي، ينهي بمقارنة تاريخية بين تلك الآثار للأزمة الحديثة وآثار ما سبقها من أزمات مالية كبرى كأزمة الكساد الكبير أو غيرها من أزمات مرت بالعالم، ويبين أوجه التشابه في صفات الأزمة الحالية وما سبقها للخروج بدروس مستفادة كيف أن التاريخ يعيد نفسه باستمرار.

ويناقش الفصل الثالث أسباب قيام الأزمة ويحلل تلك الأسباب بناء على احدث النظريات الإقتصادية والتي طرحت من قبل الكتاب العرب والغربيين على وجه واحد، فمن تعريف الأزمة وأنواعها مرورا بأهم النظريات المفسرة لوقوعها من مثل، نظرية فرط الاستهلاك وأثرها على التضخم الذي أفرز الأزمة، ونظرية هرم الاقتصاد العالمي المقلوب، وفرضية فشل نظرية السوق العادلة الحديثة نسبيا، ومناقشة نظرية الروح الحيوانية وأثرها في تشكل الأزمة المالية والتي كانت محورا للنقاش العلمي حول أسباب الأزمة في الآونة الأخيرة، ومناقشة غياب الجانب الأخلاقي وهل كان ذا اثر حقيقي على تشكل الأزمة، وانتهاء بمناقشة الفرضيات المتعلقة بالأزمة المالية ونظريات المؤامرة والتي طرحت بكثرة مؤخرا.

أما الفصل الرابع فيصف أهم التغيرات التي طرأت للمليارات من البشر وعلى لأخص على الملايين من الفقراء الجدد بمؤسساتهم وشركاتهم وأسواقهم وحكوماتهم، في عالم ما سماه الكاتب عالم ما بعد الأزمة، ويوضح الكاتب بسرد الأرقام والإحصائيات عن أهم الدراسات الخاصة بالأزمة المالية وتأثيراتها على المنطقة العربية والإسلامية والعالم، فعالم الفقراء الجدد ما بعد الأزمة قد تغير كثيرا عما قبلها، فأصبح عالما اقل استهلاكا، وأكثر

فقرا وبطالة، وأكثر إجراما وحمائية وتطرفا وعبودية، فقد تغيرت ملامح وصفاتها البشرية الاستهلاكية، خاصة في دول الفقراء الجدد، وتتوفر في هذا الفصل معلومات تحليلية تثبت وقوع ظاهرة الفقراء الجدد وفرضية أن العالم قد صار أكثر فقرا بالنسبة لدول الأزمة.

وفي الفصل الخامس من هذا الكتاب، يناقش فيه الكاتب ما حدث مع البنوك والمحافظ والشركات المالية العربية والعالمية، ويحلل أهم التغيرات التي طرأت على طبيعة العمل المصرفي والمالي في الأسواق المالية العالمية والعربية، التي تغيرت تغيرا ملحوظا عقب الأزمة على حد سواء، ويناقش الكاتب أخطاء الجشع وحمى المضاربة بالمشتقات التي أعمت أو تعامت عنها عيون الرقابة الحكومية، وكيف أن العلاقة بين القطاع المالي والمصرفي وحكومات دول الفقراء الجدد ومؤسساتها وبنوكها المركزية قد تغير،. وحتى نظرة العامة إلى المصرفيين عقب الأزمة قد تغيرت أيضا. وقد ناقش هذا الفصل معنى تغير العلاقة تلك، كما ناقش أهم الإصلاحات المنوي عقدها أو التي نفذت من ناحية القوانين الضريبية والرقابية البنكية والحوكمة، التي ظهرت نقاشاتها كإفراز مباشر لنتيجة الأزمة وما ستعنيه تلك الإصلاحات للعمل المصرفي والمالي العربي، وينتهي الفصل بأهم التغيرات الإدارية، وتغير طبيعة القرار الاستثماري للشركات العربية، خاصة العائلية منها، والتي ظهرت نتيجة مطالبة المساهمين أو الحكومات بها عقب الخسائر الهائلة التي لحقت بصناديق الاستثمار السيادية والممولة من فائض أموال تلك الشركات، وهو من شأنه أن يغير في طبيعة الاستثمار العربي في الفترة المقبلة وأن يجعله ذا طابع مُحلي أكثر.

وجاء الفصل السادس ليعطي الكاتب فيه مثالا على ظاهرة الفقراء الجدد وتأثيرها على المنطقة العربية، بدراسة حالة أزمة دبي، وهو موضوع جديد وشائك حاليا، لم يخض فيه العديد من المحللين بشكل موضوعي، فبداية سرد الكاتب أسباب ازدهار دبي وتميزها، ومن ثم عدد الانجازات التي حققتها في خضم عصرها الذهبي، إلى أن جاءت عاصفة الأزمة المالية العالمية والتي أثرت كثيرا على صناعة العقار والمال فيها، وهو ما نتج عنه حدوث أزمة دبي العالمية وتراكم الديون وتعثر سدادها، وقد ناقش الكاتب أسباب حدوث هذه الأزمة وحلل آثارها الحالية والمستقبلية على نمو دبي، لينهي بمناقشة الحلول التي اتخذتها حكومة دبي وعمليات الإصلاح الحاصلة في الإمارة مما يلقي ضوءا على مستقبلها الاقتصادي والمالي.

وفي الفصل السابع، ناقش فيه الكاتب الظاهرة من منظور إسلامي، فذكر ضوابط الاقتصاد الإسلامي ومميزات هذا الاقتصاد على نظيره الوضعي، وانتقل للحديث عن صناعة الصيرفة الإسلامية، سواء تلك المتعلقة بالبنوك والمصارف أم الأسواق المالية

الإسلامية وشركات التكافل الإسلامي، وما يمكن أن توفره منتجاتها من بدائل لمنتجات الاقتصاد الوضعي، وذكر بالأرقام الإنجازات الضخمة التي حققتها هذه الصناعة الناشئة بقوة، وانتقل إلى الحديث عن معوقات هذه الصناعة الجديدة بشكلها الحالي، والتحديات التي تواجهها، ومن ثم عرج الكاتب على أزمة الصكوك الإسلامية، والتي هي حديث الساعة في عالم الصيرفة الإسلامية، وناقش أسبابها وأهم آثارها على الاقتصاد الإسلامي والعالمي، لينهي بحلول مقترحة لعلاج الأزمة، ويبين ما يمكن أن توفره مميزات وضوابط الاقتصاد الإسلامي من حلول عملية لظاهرة الفقراء الجدد.

وينتهي الكتاب بفصله الثامن، الذي تحدث فيه الكاتب عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وناقش أهم التغيرات التي طرأت على النظام الحالي ومؤسساته المالية عقب الأزمة، ومن ثم انتقل للحديث عن ظاهرة موازية هي ظاهرة تشكل الأغنياء الجدد في مجتمعات الدول النامية ذات الأسواق الصاعدة، وذكر أهم أسباب تفوق وازدهار تلك المجتمعات والدول، وليذكر صعود التنين الصيني، كمثل واضح، على الأغنياء الجدد في العالم، وعدد مميزات وإنجازات الاقتصاد الصيني، وانتقل للحديث عن الصراع الدائر بين دول الأغنياء الجدد مثل مجموعة البريكس ودول الفقراء الجدد كمجموعة الثمانية القديمة، ومطالبتها لزيادة حقوقها في المؤسسات الدولية كافة، والذي ينعكس على زيادة نفوذها العالمي كدليل على اشتداد عود تلك الدول ومنافستها على موارد الصناعة العالمية مع الإمبراطوريات السابقة أو القائمة حاليا، ويتجلى هذا الصراع بين معسكر الشرق بقيادة الصين ومعسكر الغرب بقيادة أمريكا، وما يحويه هذا الصراع من حروب عملات وإجراءات حمائية وغيرها، والذي قد يفضي يوما ما إلى حروب حقيقية، وتحدث الكاتب عن أهم الإصلاحات المزمع عملها للنظام الاقتصادي والنقدي العالمي وتشكيل نظام اقتصادي عالمي جديد، ودور العالم العربي والإسلامي فيه، ليختم بإلقاء نظرة على مصير الفقراء الجدد وما ستنتهي الأزمة بهم إليه، ويختتم الكتاب بتيان طريق النجاة، وإلى أين ستؤول إليه أمور الاقتصادي العالمي.

وقد حاول الكاتب من خلال هذا الكتاب، الذي تطرق إلى عدد كبير من المواضيع الساخنة ومناقشتها بأسلوب علمي مبني على بيانات موثقة، وذلك أن يخرج بفكرة حقيقية عن ما ذا حدث للعالم بسبب الأزمة، وما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلا، خاصة أوضاع المليارات من أبناء دول الفقراء الجدد، كما حاول أن يخرج بفكرة أساسية كحل رئيسي للضائقة العالمية، ألا وهي ضرورة التعاون الدولي بين أمم العالم كافة، أغنيائها وفقرائها، الجدد أو القدامى، فلا كبير في عالم ما بعد الأزمة، ولا مجال للتناحر والتقاعس عن إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وإلا فإن الخيار البديل هو البقاء رهينة الأزمات المتتالية والتناحر على ما بقي من

موارد اقتصادية،والذي سيفضي إلى حرب مدمرة لا تبقي ولا تذر.

وانتقاد الكاتب لدول الأزمة لم يأت بدافع التشفي أو الشفقة، بل بدافع إلقاء الضوء على حقيقة الوضع كما هو دون خداع أو تجميل وبشكل موضوعي علمي، وذلك في سبيل الوصول إلى حل عملي ينقذ ما يمكن إنقاذه، قبل غرق سفينة الاقتصاد العالمي بسبب الطمع الأعمى للقلة المحتكرة وسوء توزيع الموارد المتاحة لازدهار البشرية جمعاء، والله دوما من وراء القصد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

خالد غسان يوسف «المقدادي»

الفصل الأول:
من هم الفقراء الجدد

«مـــا بـــين غـمـضـــة عـــين وارتـــدادتـــهـــا...
يـــبـــدل الله مـــن حـــالٍ إلى حـــال»

بيت شعر أندلسي



انتقال الثروة
من شمال العالم إلى جنوبه

العالم الذي نعرفه قد تغيرت أقطابه الاقتصادية عقب الهزة المالية العالمية، والتي غيرت مراكز المال والأعمال فيه، فأزاحت دول كانت تعد في مقدمة دول العالم نموا، إنتاجا واستهلاكا أيضا، لتحل محلها في القائمة دولا اعتبرت في الأمس القريب من دول العالم المتخلف، الثالث، الفقير والأقل استهلاكا، ولتعلن الأزمة بذلك عن بدء فصل جديد في كتاب تاريخ العالم الاقتصادي، وتعلن عن بدأ مرحلة جديدة عنوانها أن لا كبير بعد اليوم في عالم الاقتصاد المعولم الشامل.

لكن هذه لم تكن المرة الأولى لتغير تلك الأقطاب، فكل ما سبق من أحداث تاريخية غيرت من واقع العالم المالي كانت سببا في مجيء هذا اليوم، يوم صعود الطبقة الوسطى والغنية في الدول النامية وانتقال الثروة من الدول الصناعية الكبرى والتي احتكرتها لأكثر من قرنين صناعيين حتى جاءت الأزمة بما لا تشتهي سفنهم، ويوم انتقال الثروة من جيوب أحفاد الأنجلو أمريكان ومن شايعهم، إلى جيوب أحفاد ماو تسي تونغ، غاندي وابن قحطان.

فابتداء من عصر التجاريين في القرن السابع عشر وهوسهم بالسيطرة التجارية على مقدرات الشعوب الأضعف عسكريا والأدنى عرقيا ودينيا في نظرهم، مرورا بعصر النهضة الصناعية والتي شملت دول وممالك الاستعمار القديم كبريطانيا، ألمانيا، فرنسا وغيرهم ممن أبدع أبناء الطبقة الوسطى لديهم من علماء وأطباء وحرفيين كان لهم الفضل في اكتشافات رفعت إنتاجية تلك الدول وعملت على توفير السلع لتكون بمتناول يد العامة وانتشار الفكر الاقتصادي النيو كلاسيكي بين ظهرانيهم، وتوزعت الثروة بأيدي من اجتهد منهم فأصبحوا أغنياء العالم القديم أو الأغنياء القدم إن صحت هذه التسمية، فانتعشت اقتصاديات تلك الدول وارتقت بمقام الدول كافة، ثم اندلعت الحربان العالميتان بعد كساد مبين فانتعشت دول وتراجعت أخرى، وانتقلت الثروة مجددا من أيدي أبناء الخاسرين فيها إلى يدي المنتصر، وبرز قطبان جديدان إلى لعالم وبرز معهما نهجان اقتصاديان جديدان، الأول رأسمالي حر يشجع على حرية تملك الأفراد انبثق بعد مؤتمر بريتون وودز، ووقعته دول هي في المجمل تقع في شمال العالم ولها خلفية عقائدية واجتماعية مشتركة مشبعة بإرث فكر التجاريين والكلاسيكيين الجدد، والآخر اشتراكي شيوعي لا تملك فيه ولا خصوصية، فأتى انهيار برلين كمعلم تاريخي آخر على خارطة التاريخ الاقتصادي، وكإعلان عن انهيار

النهج الاشتراكي وبقاء الرأسمالية وشعوبها قطبا اقتصاديا أوحد في العالم، والذي تزعمته الولايات المتحدة بلا منازع، وانتقلت الثروة إلى أبناء الرأسمالية وازدهرت الطبقة الوسطى المحركة للاقتصاد التي أصبحت أغنياء العالم في تلك الفترة أما الشيوعيون فهم فقراء تلك الفترة والذين خسروا ثرواتهم لصالح الشمال الأقصى من العالم.

وتوالت الدورات الاقتصادية لعالم المال والأعمال، فتطور الاقتصاد الرأسمالي وأصبح له مدارس فهناك من اعتمد من الدول على الرأسمالية المعتدلة، مع قليل من التبعية المركزية كفرنسا مثلا، وهناك اعتمد على الاقتصاد الاستهلاكي البحت ومن ضمنها الدول العربية والتي خرجت من انهيار الاقتصاد الاشتراكي إلى تبعية رأسمالية عمياء، فاقتصاديات النفط وضعت الشرق الأوسط على خارطة العالم الاقتصادي ولكن العرب لم يكونوا على قدر من الدراية الكافية أو الكفاءة للاستفادة منها فانصب التركيز على الاستهلاك واللاإنتاج، وانتقلت بعض الثروة لأيدي الطبقة الوسطى من العرب ولكن لأسباب عدة بقيت رهينة الطبقة العليا ولذلك، فإن نسبة من استفاد من أبناء العامة اقل بكثير ممن استفاد من أبناء الطبقة الوسطى الغربية.

ثم حدث التقدم في تكنولوجيا المعلومات في منتصف تسعينيات القرن البائد، فتشكل معلم تاريخي جديد وتشكلت طبقة جديدة من الطبقات الوسطى ألا وهي العاملون في قطاع الخدمات، الاتصالات وتكنولوجيا الحاسوب، وزادت الثروة في أيادي من واكب التكنولوجيا، مقارنة مع من بقي على ضلاله ولم يسع إليها، فتقدم شمال العالم على جنوبه مجددا؛ لاحتكاره الإبداع وأسبقية الاختراع التكنولوجي، ولكن عزمت بعض الدول النامية على مواكبة التطور وقد أعمى الطمع الدول الصناعية فنقلت تلك التكنولوجيا طواعية إلى بعض الدول النامية كشرق آسيا وعلى رأسها الصين والهند، أو لبعض الدول اللاتينية وعلى رأسها المكسيك والبرازيل لرخص الأيدي العاملة في تلك البلاد، ولكن رغم تجاهل التحذير بشأن ما سمي بتصدير العمالة ودورها في إضعاف الطبقات الوسطى في الدول الصناعية، بدأت الثروة تنسحب تدريجيا من الشمال نحو بعض دول الجنوب الأفقر وبدأت الطبقات الفقيرة العمالية بالنهوض التدريجي وكسب الثروة وإفراز طبقة وسطى خدمية بدأت بتعلم التكنولوجيا وتطويرها تدريجيا حتى صارت بمصاف الدول الصناعية من ناحية نمو الناتج العام وأصبحت معدلات النمو في تلك الدول النامية تعادل معدلات النمو في الدول الصناعية وبرزت الصين والهند كدول ذات مستقبل واعد في تلك الفترة.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وانقسام العالم بين خير وشر، وبروز الحلف الأنجلو أمريكي ليس كقوة عسكرية فحسب بل كمذهب اقتصادي جديد في ظاهره يعتمد

الرأسمالية الكلاسيكية ولكنه في باطنه يعتنق مذهب الكلاسيكيين الجدد[1] من أتباع مؤسسي التيار ريجان- تاتشر والقائم على إعادة بعض عقائد شريعة التجاريين المركنتلية[2] دعموا حرية التجارة المطلقة وخلقوا أساليب وأدوات مالية تختلف تماما عما ظهر من تداولات سابقة تعتمد على العولمة فانكسرت الحواجز أمام منتجات دول هذا التحالف أولا ومن ثم بقية العالم تأتي بدرجة ثانية بعدها، وتحالف رجال المال البريطانيون في حي المال في لندن مع رجال وال ستريت في نيويورك لاختراع مشتقات مالية اعتمدت التوريق[3] وإعادة بيع الديون كحرفة على حساب الاقتصاد الحقيقي.

ومن ثم أتى صيف عام ٢٠٠٨ ليعلن عن ثاني أكبر كساد بعد الكساد الكبير في عشرينيات القرن الماضي، فهاهو حدث تاريخي آخر يعلن عن تغير المرحلة الاقتصادية وانتقال جديد في الثروة، التي أسهمت في القضاء على ما بقي من مؤهلات ثراء الطبقة الوسطى الأنجلو أمريكية، وانتقلت الثروة إلى من بقي على مسار الإصلاح الاقتصادي السليم المبني على دعم استهلاك الطبقة الوسطى وإثرائها عبر زيادة الإنتاج المحلي، ومن هنا أصبح مستوى معيشة بعض الأفراد في دول كالهند والصين يوازي في الدول الغربية وربما تعداه، فأصبحنا نرى مناظر لم تكن لتخطر على بال في تلك الدول الغربية المنكوبة، كأبناء شقر ذوي عيون زرق يعيشون على الإعانات ومطابخ الفقراء ويقطنون في مساكن الفقراء بل وفي بعض الأحيان في سياراتهم أو في خيم على قارعة الطريق، فتحسبهم لاجئين من دول تعاني من الحروب، بينما الحقيقة هي أنهم ممن كانوا أغنياء يعيشون في وهم الديون المؤجلة، فانضموا لفقراء القرن الحادي والعشرين.

١- فكر الكلاسيكيين الجدد (Neoclassicism)، هو فكر أنشأه الثنائي رونالد ريجان ومارغريت تاتشر، عندما وقف الاثنان ضد حركة النقابات العمالية المطالبة بزيادة حقوقهم في ثمانينيات القرن العشرين، وقد بلوروا النظرية الكلاسيكية الداعية للحرية المطلقة وإزالة الحواجز أمام التجارة، وقد أوجدوا الفكر التجاري المتطرف لمصلحة الغرب على بقية شعوب العالم، بل البعض أطلق عليهم التجاريين الجدد أو المحافظين الجدد لغلوهم في مساعي السيطرة على منابع التجارة والاقتصاد العالمي وهو ما أدى لاحتلال دول مثل العراق وغيره.

٢- مذهب التجاريين أو (المركنتلية Mercantilism) ينحصر في الاهتمام بالحصول على المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، على أساس غنى الدولة يتوقف على كمية ما تمتلكه من هذين المعدنين، وقد أنتشر المذهب التجاري أو المركنتلية في القرن السادس عشر وتقوم سياسة هذا الفكر على مبدأ السياسة المعدنية وتجميع الذهب والفضة، وضمان أن يكون الميزان التجاري موجبا (أي لصالح الدولة) فيجب العمل على زيادة الصادرات وتقليل الأستيرادات بحيث يدفع الفرق بينهما ذهبا، وقد كان هذا النظام نوعا من إستراتيجية الدولة لجعل المستعمرات تابعة في اقتصادياتها للدولة الأم، كما كان الحال في ممارسات دولة بريطانيا في مستعمراتها، للمزيد راجع كتاب النجفي، حسن،، مديرية مطبعة الإدارة المحلية، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٠٧.

٣- التوريق هو عملية التمويل المنظم الذي يوزع المخاطر عن طريق تجميع الموجودات في بركة (في كثير من الأحيان عن طريق بيع أصول إلى كيان لأغراض خاصة)، وإصدار أوراق مالية جديدة ثم بدعم من الأصول والتدفقات النقدية. وتباع السندات للمستثمرين الذين يشتركون في المخاطر والمكاسب من تلك الأصول، راجع راينز، سليفان وآن روتلدج، (٢٠٠٣)، تحليل الأوراق المالية المهيكلة، مطبعة أوكسفورد يو، لندن، ص١٠٣

بينما وعلى الطرف الآخر من جنوب العالم اكتملت العوامل لرفعة بنية المجتمعات في الدول النامية وأصبحت هي من تتصدر العالم بمعدلات نمو حافظت على مستوى قرابة ٩٪ في حين الدول الصناعية دخلت في ركود حاد وتراجع النمو بنسب قاربت الـ٢٪[٤]، وهذا مؤشر واضح على عامل انتقال الثروة وأهميته فأصبحت دول الجنوب مجتمعة ممثلة بمنظمة الآسيان ودول الخليج العربي مع بعض دول أمريكا الجنوبية هي من تشكل الأغنياء الجدد، ومن يتحكم بمجريات الاقتصاد العالمي، بينما اضطرت دول الاقتصاد الأنجلو أمريكي والإتحاد الأوروبي إلى طلب المساعدة منها والتراجع لمصاف الدول المثقلة بالديون والهموم.

وبحسب دراسة[٥] أجرتها المجموعة الاستشارية في بوسطن أن الكساد العالمي في عام ٢٠٠٨ أدى إلى انكماش الثروة العالمية والتي انخفضت بنسبة ١١,٧ ٪ إلى ٩٢,٤ تريليون دولار، وحدث معظم الانكماش في أمريكا الشمالية خاصة الولايات المتحدة الأكثر تضررا إذ انخفض حجم الثروات لدى الشركات المتخصصة في إدارتها بنسبة ٢١,٨٪ إلى ٢٩,٣ تريليون دولار ويرجع ذلك بصفة أساسية للخسائر التي منيت بها الاستثمارات في الأسهم في عام ٢٠٠٨، كما أضيرت بشدة مراكز إدارة الثروة الخارجية مثل سويسرا ومنطقة الكاريبي حيث تراجع حجم الأصول من ٧,٣ تريليون دولار في ٢٠٠٧ إلى ٦,٧ تريليون في ٢٠٠٨ بانخفاض بنسبة ٨٪،وكشفت الدراسة أن عدد المليونيرات في العالم انكمش بنسبة ١٧,٨٪ إلى تسعة ملايين. وكانت أوروبا والولايات المتحدة الأكثر تأثرا في هذا الصدد إذ انخفض عدد المليونيرات بنسبة ٢٢٪. ولا يزال هناك ٣,٩ مليون مليونير في الولايات المتحدة وهو أعلى رقم في العالم، كما تراجعت ثروات الأفراد الأكثر ثراء في منطقة الخليج بمعدل ١٦,٢٪ في ٢٠٠٨، بحسب تقرير[٦] عن الثروات صادر عن كاب جيمني ميريل لينش في ٢٠٠٩، وذكر فيه أن ما خفي ربما يكون أعظم.

أما بالنسبة إلى سؤال الساعة أين ذهبت كل تلك الأموال؛ هل تبخرت أم ماذا؟

فالجواب يكمن بكل بساطة إلى أنها انتقلت إلى دول الجنوب كأمثال الهند والصين اللتين زادتا من احتياطياتهما الأجنبية سواء من الدولار أو اليورو، أو زادت احتياطياتهما من الذهب والفضة، مما جعل الصين اكبر مالك للدولار فتمتلك الصين حوالي ٢٥٪ من الاحتياط العالمي، والهند أصبحت مالكة اكبر احتياطي ذهب في العالم بعد عدة صفقات شراء أجرتها بعد الأزمة، ويوجد في سنغافورة أعلى كثافة للمليونيرات عند ٨,٥ ٪ من

٤- العلي،٢٠٠٩

٥- انكماش الثروة العالمية بنسبة ١١ ٪ جراء الأزمة الاقتصادية، منتدى الإمارات الاقتصادي، ٢٠٠٩/٠٩/١٥

٦- أثرياء الخليج يتكيفون مع ظروف الأزمة، منتدى الإمارات الاقتصادي، ٢٠٠٩/٠٩/٢٠

السكان والكويت ١,٥٪ والإمارات ٤,٥٪ بالنسبة للعالم، فكما يوجد خاسر لابد من وجود رابح في كل لعبة، كما هو الحال في الاقتصاد، وهذا يثبت أيضا مبدأ انتقال الثروة دوريا وجعل المال دولة بين الناس.

ولا يستغرب حدوث هذا الانتقال في الثروة من الشمال إلى الجنوب، فقد كانت ممالك الشرق الأقصى والأدنى على مر التاريخ من أغنى دول العالم، وكان الغرب ممثلا بممالك أوروبا وكان أفقر وأقل خبرة من الشرق، فبرزت دول كمصر والساحل الفينيقي بتمركز ثرواته، وممالك الفرس والهند والصين ودول الخلافة الإسلامية في الأندلس وغيرها بما كانت تزخر به من صناعات تقليدية اعتبرت ثورية آنذاك وعدت عواصمها منابر للعلم ينهل منه العالم اجمع، فإذا، لا يستغرب عودة الثراء بعودة مسبباته في تلك الدول، ورجوع جنوب العالم أغنى من شماله، وهو ما حدث تماما عقب الأزمة العالمية.

وهكذا مرة أخرى أدى تسلسل حدث تاريخي إلى تغيير الواقع المالي للعالم وأدى انتقال الثروة من الشمال إلى الجنوب إلى توليد ما سمي بظاهرة الفقراء الجدد في دول الشمال ومن مشى بركبهم خلال الثلاثين سنة المنصرمة، وبروز ظاهرة الأغنياء الجدد في دول الجنوب، فمن هم الفقراء الجدد وما هي أهم صفاتهم؟، وما هي المسببات لحدوث هذه الظاهرة؟، وما تأثيراتها على الطبقة الوسطى في الشرق الأوسط؟، كل هذه الأسئلة سيجاب عليها في هذا الكتاب الزاخر بالحقائق لمن يبحث عن أجوبة لما حدث للعالم جراء الأزمة.

مفهوم ظاهرة الفقراء الجدد

رأينا كيف أن مبدأ انتقال الثروة الأخير من الشمال إلى الجنوب كنتيجة مباشرة للأزمة المالية العالمية، قد ساهم في خلق ظاهرة الفقراء الجدد، سواء على مستوى العالم، أم في منطقة الشرق الأوسط منه، ولكي نفهم حقا هذه الظاهرة التي تشكلت عقب الأزمة المالية العالمية، علينا الرجوع إلى ظاهرة تشكلت قبلها وهيأت لبروزها، ألا وهي الأغنياء الجدد أو "Nouveau riche"، وهي بحسب تعريفها المعجمي[٧] تعني المال الجديد وهي وصف لمن امتلك المال من صفوف العامة أو الطبقة الوسطى سواء أكان ذلك فجأة كما في الورث، أم كان فقيرا فعمل في قطاعات مزدهرة وكون ثروته، وهو ما حدث للكثيرين نتيجة لزيادة معدلات المعيشة وبالتالي زيادة الرواتب والقدرة على الإنفاق أو فتح باب جديد للاستثمار المباشر إما من خلال صناديق الاستثمار أو التقاعد، أو من خلال المضاربة بالأسهم، أو حتى إنشاء شركات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وغير المكلفة كشركات الإنترنت، التي أصبح مالكوها أثرياء بين ليلة وضحاها، وساهم ازدياد معدل الإقراض الشخصي لتمويل ثقافة الاستهلاك في توسيع نطاق هذه الظاهرة في مجتمعات الطبقة الوسطى وخاصة في دول الخليج، فبعد أن كانت معظم المجتمعات ذات طبيعة زراعية أو رعوية أو ذات تجارة تقليدية، أصبحت اليوم استهلاكية، مع زيادة القدرة على شراء ما لم يخطر لهؤلاء على بال. ولهذه الطبقة من الأغنياء الجدد خواصها فهي محدثة النعمة، تتصرف على أساس أنها ما تزال من طبقة العمال، لم تتعود على ثقافة الأغنياء بعد، ضعيفة الثقة بالنفس فتلجأ لتعويض ذلك بالإنفاق المبالغ كدلالة على استحقاقها مكانة بين طبقة الأغنياء التقليدية، وقد زاد عدد هؤلاء مع الانتعاش الاقتصادي الكبير خلال عام ٢٠٠٨ حتى بلغ بحسب تقرير مجلة فوربس السنوي[٨] ١١٢٥ ملياردير وقدر وجود ١٠ ملايين مليونير في العالم، ووجد في منطقة الشرق الأوسط حوالي ٦٥ ملياردير عربي ٥٠ منهم خليجيا، كما قدر وجود ٢٠٪ من مليونيرات العالم في هذه المنطقة أيضا، قالت مجلة "فوربس" إن أغنى أغنياء الشرق الأوسط الـ٢٠ ينتمون إلى ستة بلدان، صنعوا ثروتهم من الاستثمار في تسع صناعات، وبلغت ثرواتهم ١٢٣ مليار دولار، في شهر مارس / آذار، عندما سجلت المجلة الثروات العالمية، بزيادة ١٠٪ عن العام السابق ،وأضافت "أن الثروة الإجمالية لهؤلاء الأثرياء الـ٢٠تشكل ٦٤٪ من الثروة المجمعة للـ٦٥ مليارديرا في المنطقة.

٧- الموسوعة المفتوحة ويكابيديا- http://en.wikipedia.org/wiki/Nouveau -riche

٨- قائمة مجلة فوربس السنوية للمليارديرات العالم لسنة 2008 - http://www.forbes.com/lists/2008

ونلاحظ من ظاهرة الأغنياء الجدد أن حدوثها كان نتيجة حتمية لسنوات من النمو والازدهار وانتقال العديد من كنف الطبقة الوسطى أو الفقيرة إلى رحاب الطبقات الغنية أو الأكثر دخلا، وبالتالي فإن زوال مسببات هذه الظاهرة وحدوث الانكماش العالمي في النمو كفيل بإحباط العملية بل وعكسها تماما، وهذا ما حدث فالتضخم الذي سبق الأزمة المالية العالمية- خاصة في دول الشرق الأوسط والذي قدر في دول الخليج بحوالي ٢٥٪ وفي بعض الحالات كدبي وصل ٣٥٪، وفي بقية دول الشرق الأوسط قدر بحدود ٩-٢٢٪ اعتمادا على البلد- هذا التضخم أدى إلى تآكل مدخرات الطبقة الوسطى وبالتالي هبوطها نسبيا إلى مصاف الطبقة الوسطى العادية، ومن ثم آتت الأزمة المالية المحلية على ما بقي من مدخرات لدى العامة وخاصة من استثمر في قطاع الأسهم والعقار، وبالتالي أدت كل تلك العوامل جميعا على خلق ظاهرة الفقراء الجدد، فمن هم الفقراء الجدد؟ وهل يوجد منهم في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي؟

من هم الفقراء الجدد

الفقراء الجدد بساطة هم أولائك الذين أتت الأزمة المالية على ما تبقى من أحلامهم، فهم من خسروا كل شيء نتيجة لما قال لهم خبراء الاقتصاد أن باستطاعتهم ربح كل شيء وبأقل التكاليف، هم من استغفلوا وقيم بتشجيعهم على الاستدانة وزيادة الاستهلاك بالقول أن الأسعار ستستمر بالارتفاع وأن الغد الآتي أفضل من الأمس البغيض.

هم الشركات والبنوك التي خلقت أدوات وهمية تضخم من أرباحها وتبيح المجازفة بأموال العجائز والمتقاعدين؛ لتحقيق أعلى ربح ممكن بغض النظر عن ديمومة هذه الأدوات المالية، فخسرت تلك المؤسسات كل شيء وورطت معها حكوماتها بنداء استغاثة متأخر مما أدى إلى غرق المركب بأكمله، هم الدول الصناعية التي وضعت أموال الشعب بتصرف النخبة لإنقاذ أكاذيبهم فاقترفت أخطاء اقتصادية بأيدهم، تسببت بالعجز لميزانيات دولهم، وهم الدول النامية أو المتخلفة والتي انجرت تحت سراب عولمة الاستثمار والاستهلاك بزيادة الديون والدفع المؤجل والفوائد المركبة، فعندما تخلت الدول الصناعية عنهم وتبخرت أموال الاستثمارات الخارجية، وقعوا تحت أنين الإفلاس حتى غدا إفلاس دول مستقلة كأيسلندا بمؤسساتها وشعبها وحيواناتها هو نتيجة طبيعية لظاهرة الفقراء الجدد.

أما إذا رغبت تعريفا اقتصاديا لهم، فهم كل من خسر من حكومات أو مؤسسات مالية أو خيرية أو أفراد، خسر خسارة مادية (مالية أم عينية) أو معنوية كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للأزمة المالية العالمية التي نشأت في رحاب الولايات المتحدة وامتدت نيرانها لتشعل العالم أجمع.

وإذا أردت حسابها بلغة الأرقام فسترى أن هذه الظاهرة أثرت على الغني والفقير على حد سواء، فقد هبط بعض أغنياء العالم، سواء كانوا دولا كالولايات المتحدة ،بريطانيا، وإسبانيا لتتخلى عن الصدارة الاقتصادية لدول نامية كالصين والهند، أم أفرادا كانوا من الطبقة المخملية للمجتمع، والتي خسرت جل أو بعض ثرواتها نتيجة اضطرابات الأسواق المالية، وقد تراجع أعداد الأثرياء في العالم بنسبة ٣٠٪ حيث تقلص عدد المليارديرات[٩] في العالم من ١١٢٥ إلى ٧٩٣ شخصاً، إذ فقد ٣٥٥ منهم ثرواتهم، بينما توفي ١٨ آخرون، كما تقلصت ثرواتهم أيضا من ٤٤٠٠ مليار دولار إلى ٢٤٠٠ مليار دولار، منها أكثر من ترليوني دولار نصيب أثرياء العرب.

٩- مجلة فوربس السنوية للمياردير ات العالم لسنة -2009 http://www.forbes.com/lists/2009

ولكن التأثير الأعظم لهذه الظاهرة كان على أبناء الطبقة الوسطى والعاملة واتت أيضا على ما تبقى من كرامة لدى فقراء العالم، فخسارة الطبقة الوسطى لقيمة ممتلكاتهم وعقاراتهم وتآكل رواتبهم بل حتى خسارة وظائفهم نتيجة للأزمة سبب هبوط نسبة كبيرة من دخل الطبقة الوسطى لمصاف دخل الفقراء، وقد حذر البنك الدولي[10] من أن ٨٩ مليون شخص آخرين انزلقوا إلى مستنقع الفقر في أعقاب الأزمة، وهو العدد الذي سوف يضاف إلى ١,٤ بليون إنسان يعيشون تحت خط الفقر الدولي المقدر بحوالي ١,٢٥ دولار يومياً، وذلك طبقاً لإحصائيات العام ٢٠٠٥.

والفاجعة هي وبحسب تقرير صندوق النقد الدولي[11] أن خسائر الفرد على مستوى العالم من نتاج الأزمة الاقتصادية والائتمانية العالمية بلغت ١٧٧٩ جنيها إسترلينيا وهو مبلغ يتجاوز بأضعاف نصيب الفرد من الإعانات الدولية والتي توزع على دول المجاعات في العالم، فالأغنياء هم من تسببوا بالأزمة ولكن دفع تكاليفها توزع على جميع حكومات العالم وأفراده؛ من خلال المبالغ التي ضخت لإنقاذ اقتصاديات العالم والفاتورة المدفوعة من قبل الدول النامية، وهو جلي في التقرير إذ بلغت تكاليف إنقاذ العالم من تلك الأزمة الاقتصادية والتراجع الاقتصادي الحالي ١١,٩ تريليون دولار وهو يعادل خمس إجمالي الناتج الاقتصادي العالمي ويشمل ذلك الدعم الذي تم ضخه في البنوك من أجل إنقاذها من الانهيار، وامتصاص الآثار الضارة للأصول السيئة وضمانات الديون ودعم السيولة من البنوك المركزية على مستوى العالم، فغالبية الدعم النقدي قد قدمته الدول المتقدمة التي بلغت فاتورة حساباتها في هذه الأزمة ١٠,٢ تريليونات دولار فيما تحملت الدول النامية ومن ضمنها معظم الدول العربية ١,٧ تريليون دولار من الخسائر.

وفي منطقة الشرق الأوسط والخليج لم يختلف الوضع كثيرا: فالفقراء الجدد تشكلوا نتيجة هبوط ثروات أغنياء العرب قرابة ١٦٪، وخسارة الطبقة الوسطى لكل ما تملك تقريبا، فمن استثمر في البورصة العربية تبخرت أمواله بهبوطها بنسبة ٢٠-٧٥٪، ومن استثمر في العقار فقد تراجعت الأسعار لتغلق على خسائر بأكثر من ٤٠٪، ومن استثمر في الصناديق السيادية تبخرت أمواله بخسارتها بلايين الدولارات في مصارف الغرب، وقد قدر تقرير لجامعة الدول العربية حجم خسائر الدول العربية مجتمعة بحوالي ترليوني دولار، ولكن ما خفي كان أعظم خاصة أن كبار المستثمرين قد أخفوا خسائرهم عمدا لأسباب تتعلق

١٠- لن، جستن، الاقتصاد العالمي يبدأ الخروج من حالة الركود، جريدة الغد، نقلا عن واشنطن،، ٢٠١٠/١/١٠

١١- ١٠٨٥٠ درهماً نصيب الفرد من خسائر الأزمة العالمية، منتدى الإمارات الاقتصادي، ٢٠٠٩/٠٨/١٠

بالفساد أو درءا للفضائح، حيث تقدر دراسات مستقلة حجم الخسائر الناتجة عن الأزمة المالية العالمية بـ٥٠ تريليون دولار، تحقق منها ١٦ تريليون دولار في الولايات المتحدة، وعلى دول في المنطقة العربية أن تسدد قرابة ٤ تريليونات ضمن تكامل الشبكة الدولية في مواجهة المخاطر، ولم يتم حساب من خسر أمواله من المواطن العادي جراء طرده وانضمامه لصفوف العاطلين عن العمل، وطبقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن استمرار تدهور أسواق العمل في العام ٢٠٠٩ قد يؤدي إلى زيادة في مستويات البطالة العالمية تقدر بنحو ٣٩ مليونا إلى ٦١ مليون عامل على مستوى العالم، مقارنة بمستويات العام ٢٠٠٧، ومع نهاية العام ٢٠٠٩، فإن صفوف العاطلين على مستوى العالم قد تتراوح بين ٢١٩ و٢٤١ مليونا - وهو أعلى رقم مسجل على الإطلاق.

ولفهم أعمق لظاهرة الفقراء الجدد فلا بد من العودة لبداية مسبباتها من صعود للطبقة الوسطى في هذه الدول، وخاصة في منطقتنا العربية، وازدهارها ومن ثم انهيارها كنهاية سريالية لقصة حزينة.

أهمية الطبقة الوسطى في تنمية العالم وخاصة الدول النامية

قد ينوه بعض خبراء الاقتصاد إلى أهمية الطبقة الوسطى في دفع عجلة اقتصاد الدول الصناعية منها أو النامية، فالبعض قد ينسب الازدهار الذي حصل في مريكا وأوروبا وبعض دول الشرق الأوسط خلال السنوات السابقة إلى سياسات الانفتاح والاقتصاد الحر المعولم، وهذا صحيح، ولكن لولا وجود أشخاص قادرين على الاستثمار بهذا الاقتصاد المعولم وارتفاع دخول الفقراء وانضمامهم للقادرين على شراء البضائع المنتجة من سيارات وأجهزة وملابس- لما دارت عجلة الاقتصاد، ولما حدث هذا الازدهار في الأساس، ويكفي النظر في تعريف الطبقة الوسطى حتى نرى بصمتها الواضحة على اقتصاد العالم.

فوفقا لمعجم برينستون[١٢] هي الطبقة الواقعة مابين الفقراء والأغنياء دخلا، أوهي[١٣] مجموعة الناس المشتركة في صفات Socio Economics وتشمل تجمعا من المهنيين وأصحاب الحرف والموظفين كالأطباء والمحامين والأساتذة وتجار التجزئة وموظفي الخدمات العامة، ويشكلون بالمعظم الإدارة الدنيا والوسطى في الشركات والمؤسسات الخاصة أو العامة، ولهم مجموعة من الصفات المشتركة كحب التفوق وإبراز الذات والرغبة في اعتراف الطبقة العليا بجهودهم، وهم بالعادة على درجة عالية من الأخلاق والتدين كما يؤمنون بالمهنية والإخلاص في العمل وأعم تعريف[١٤] للطبقة الوسطى هو تكونهم من مجموعة من الأشخاص ممن يكسبون أكثر من قوت يومهم ويعيشون بأمان اجتماعي نسبي، وقد ظهر أول اعتراف رسمي بوجود هذه الطبقة في عصر النهضة لما كان لها من تأثير مباشر في ازدهار أوروبا في تلك الفترة.

ووفق تعريف البنك الدولي لمصطلح الطبقة الوسطى، فهم من يتكون معدل دخلهم مابين ١٠ إلى ٢٠ دولارا في اليوم، وقد أسهمت عولمة الاقتصاد والاستثمار العابر للقارات في اتساع رقعة هذه الطبقة حول العالم وبخاصة في الدول النامية، حيث من المتوقع نمو أعداد الطبقة الوسطى من ٤٣٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى قرابة ١,١٥ بليون نسمة في عام ٢٠٣٠ بحسب دراسة[١٥] البنك الدولي، كما أظهرت الدراسة أن التوزيع الجغرافي يظهر تمركز

١٢ - معجم برينستون، wordnetweb.princeton.edu/perl/webwn

١٣ - معجم موسوعة ويكابيديا، en.wiktionary.org/wiki/middle-class

١٤ - معجم فيكتوريا، victorians.westsussex.gov.uk/ccm/navigation/glossary

١٥ - لعالمي الجديد الأوسط الفئة : يحتمل أن تكون مربحة -- ولكن أيضا يمكن التنبؤ بها، المعرفة. وارتون. http://knowledge.wharton.upenn.edu/article. 2008/09/07

هذه الطبقة في البلدان النامية، وبخاصة الصين والهند والدول العربية وتشكيلها لمعظم مجتمعاتها، ففي عام ٢٠٠٠ كانت تشكل ٥٦٪ من المجتمع، بينما يتوقع أن تنمو في ٢٠٣٠ إلى قرابة ٩٣٪ وذلك بحساب أن كل أسرة من الطبقة الوسطى مشكلة من أربعة أفراد فقط، وهذا دليل على الأهمية المستقبلية التي ستلعبها هذه الطبقة بل وتحكمها في المسار السياسي والاقتصادي للمجتمع.

كما يستدل على ذلك من ورقة البحث التي أعدها مارتن رافاليون للبنك الدولي[١٦] والتي تجمع في تعريفها للطبقة الوسطى في الدول النامية ومنها العربية، على من يبلغ دخولهم بين دولارين إلى ١٣ دولارا وقد زادت أعداد من زاد دخلهم لينضووا، تحت لواء الطبقة الوسطى حسب ذلك التعريف بنسبة ٤٣٪ فقد بلغ عددهم عام ٢٠٠٥ حوالي ٢,٦ بليون نسمة بعد أن كانوا ١,٤ بليون في سنة ١٩٩٠، حيث حدث ٨١٪ من هذه الزيادة في الدخل لأبناء الدول النامية في منطقة شرق آسيا، وبالأخص الصين والهند، وسيستمر بحسب هذه الدراسة، معدل نمو الطبقة الوسطى بنسبة ١٠٪ سنويا، وفي ذلك دليل على انحسارها في الدول الصناعية، نتيجة لإتباع سياسات تفضيل الأغنياء ودعمهم على حساب هذه الطبقة المهمة بعكس سياسة دعم الطبقة الوسطى وتنمية أجورها وبالتالي دعم الإنفاق المحلي الداخلي وإنعاش التجارة الداخلية قبل الخارجية والتي اتبعتها دول شرق آسيا في العقد الأخير، وكذلك إن قمنا بإضافة عدد هؤلاء إلى العدد الذي تنبأت به دراسة البنك الدولي السابقة، نلاحظ أن أعداد الطبقة الوسطى في كافة دول العالم ستكون في عام ٢٠٣٠ قرابة ٤ مليارات نسمة أي أكبر طبقة مكونة لشعوب الكرة الأرضية في تلك الفترة وأهمها فهل من دليل أكبر من ذلك على أهمية دعم هذه الطبقة والاستثمار في مستقبل تنميتها وخاصة في منطقتنا العربية.

ويكفي الإطلاع على كتاب "الطبقة الوسطى المليونيرة" الشهير[١٧] ل:رس آلان ولويس شف، الذي يتحدث فيه الكاتبان عن دور الطبقة الوسطى وتشكيلها لهوية أمريكا الاقتصادية اليوم، لذى كم لعب دور الطموح المزروع في هذه الطبقة كحافز للازدهار الاقتصادي طيلة القرن الماضي خاصة على المستويات العليا للطبقة الوسطى ممن والذين جمعوا ثروات تراوحت بين مليون والعشرة ملايين دولار للفرد الواحد وهم في جلهم محامون وأطباء مرموقون والبالغ عددهم ٣,٥٠٠ شخص ساهموا في إنعاش سوق العقار آنذاك.

16 - Ravallion, Martin, The Developing World's Bulging (but Vulnerable) "Middle Class", Development Research Group, World Bank, January 2009

17 - Alan Prince ,Russ, Lewis Schiff ,The middle-class millionaire: the rise of the new rich and how they are changing America . ,Currency/Doubleday, 2008

وكذلك كان الحال في الشرق الأوسط وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي اعتمدت في تنميتها آخر ٣٠ عاما على أبناء الطبقة الوسطى من الدول المجاورة، وتطورت طبقتها الوسطى الخاصة بها وساهمت في تنميتها أيضا، وما دبي إلا مثال حاضر على تضامن أبناء الطبقات الوسطى من مختلف دول العالم ومساهمتهم المباشرة في بناء هذه المدينة وجعلها منارة للاقتصاد العربي.

صعود الطبقة
الوسطى العالمية والعربية

إن انتقال المجتمعات العربية من المجتمعات البدوية أو القروية إلى مجتمعات الحداثة والمدنية (بحسب مقدمة ابن خلدون) لم يتم بين ليلة وضحاها، بل جاء نتيجة لتسلسل أحداث اقتصادية غيرت من طبيعة هذه المجتمعات وتغيرت فيها الأيدولوجيات الاقتصادية المحركة لهذه الدول كما اختلفت قيم السيسيو إيكونوميك[١٨] لدى هذه الشعوب العربية وبالتالي اختلفت رغباتها وتوجهاتها الاقتصادية تبعا لذلك، كما ارتبط ازدياد أعداد الأغنياء وأفراد الطبقة الوسطى ممن انتقلوا من صفوف الفقراء إلى صفوف الأغنياء، وارتبطت قوة هذه الطبقة الصاعدة في الدول العربية ارتباطا قويا مع عولمة الاقتصاد وصعود الطبقة الوسطى العالمية وخاصة الغربية منها.

فبداية ازدهار الطبقة الوسطى كانت من الغرب في القرن السابع عشر، التي رفعت من مستويات الأجور وأسلوب الحياة لمجتمعات كانت في أحسن حالاتها تعتبر قروية إقطاعية، وبرزت مدن صناعية جديدة فر إليها المزارعون الفقراء من قبضة أسيادهم الإقطاعيين وشكلوا ممالك ومدن قضت على الإقطاع ومعه تخلف القرون الوسطى، ومن ثم أتت النهضة الصناعية في القرن التاسع عشر، وتشكلت غالبية الطبقة الوسطى فيها من عمال المصانع، خاصة المناجم والصلب والحديد، والمهنيين، الذين يعتاشون منهم كالأطباء ومدراء الإدارة الوسطى وأصحاب البنوك التي وضعت بها رواتبهم، وأساتذة، وتطورت العلوم إما لتلبية الرغبات الجديدة لدى هذه الطبقة، أو نتيجة لضرورة تاريخية كالتطور الهائل الذي حصل بعد الحربيين العالميتين، وتطور مختلف مجالات الصناعة وبروز طبقة جديدة مختلفة عن مجتمع العمال السابق ألا وهي المرتزقة، من عمليات إعادة الأعمار بعد الدمار الذي حصل لأوروبا، كما انخرطت المرأة في صفوف العمال وساهمت بالأعمال المكتبية وهو ما أعتبر ثورة في حد ذاتها. ولكن خلق هذا منعطفا تاريخيا اقتصاديا تجلى ببروز طبقة جديدة من الطبقات الوسطى، لها احتياجات مختلفة تماما وبالتالي أنشئت أسواق جديدة من ملابس ومستحضرات نسائية ولوازم العمل التي تناسب تلك الطبقة العاملة، ومن ثم أضيفت حلقة جديدة إلى حلقات السوق الناشئة في تلك الفترة، كما بدأت تنمية الطبقة الوسطى في المنطقة العربية ونقلها من مجتمعات بداوة أو زراعة إلى مجتمعات مدنية وعاملة في المؤسسات والمنشآت المختلفة، بدأ ذلك تحديدا في منطقة الخليج العربي مع اكتشاف النفط .

١٨ - السيسيو إيكونوميك: هو علم دراسة العلاقة بين النشاط الاقتصادي والحياة الاجتماعية. (ويكابيديا، ٢٠٠٩)

فقبل النفط كانت التكتلات السكانية على سواحل الخليج تعتاش على الصيد وتجارة اللؤلؤ، وكانت التكتلات الداخلة في جسد، الصحراء تعتاش بالأساس من رعي الأغنام والإبل، وكانت هنالك مدن تجارية تعتمد على تبادل البضائع، خاصة في الأماكن الدينية كالحجاز والقدس، أما في بلاد الشام ومصر فكانت الصناعات البدائية هي السائدة مع وجود النشاط التجاري بتبادل البضائع بحكم وجود تلك الدول في مناطق إستراتيجية تربطها مع مختلف مناطق العالم.

الطبقة الوسطى في تلك الأزمنة (القرن الثامن عشر والتاسع عشر وبداية العشرين) كانت تحت الحكم العثماني وكانت ضئيلة العدد وتتمثل ببعض المهن كالحلاق والطبيب وأستاذ الكتاب والجندي وبعض تجار المحلات الصغيرة، وكانت الغالبية من مزارعين ورعيان وصيادين تنضوي تحت لواء الفقراء، ولم يكن هنالك أي نوع من الضمان من قبل الدولة للعاملين في تلك المهن وكان المجتمع يعتمد على تكاتف أفراده كنوع من شبكة الأمان الاجتماعي، أما الأغنياء فهم الولاة وتجار الجملة وكانت أيضا نسبتهم قليلة جدا وكانت البنوك ممثلة ببيت المال أو بعض البنوك العثمانية التي كانت وظيفتها حفظ المال فقط لا غير،وكانت طبيعة تلك المجتمعات منغلقة فلم تتأثر كثيرا بالوجود البرتغالي - كما زعم المستشرقون - في المحيط الهندي والبحر العربي إلا لفترة زمنية محدودة، إذ أعاد بعدها التجار العرب بناء شبكتهم التجارية[١٩].

وبعد اكتشاف النفط في الخليج ظهرت صناعات مرادفة له، كما استلزمت المنشآت النفطية لعمالة متخصصة، وبدأ تدفق النقود يحتاج إلى بنوك؛ لنقل الأموال الناجمة عن تبادل النفط مع بقية الدول، كما بدأت الدول بالتشكل ولكن الاستعمار آنذاك كان العقبة الأكبر للطفرة الاقتصادية، وبروز مزيد من أفراد الطبقة الوسطى العربية.

ومن ثم أتى عهد الاستعمار الأجنبي، والذي حمل طابع المركنتلية بأبشع أشكالها فالمواد الخام العربية كالقطن المصري والعنب الشامي والقمح السوداني والبلح العراقي والبهارات والتوابل والملح والحرير والثروة السمكية وضرائب التجارة والعبور وغيره كانت تشترى بأبخس الأثمان وتنقل إلى الدول المستعمرة؛ تحتاج إليه لتصنع هناك في مصانعها ومن ثم يعاد بيعها بأعلى الأثمان للدول العربية والتي منعت من حقها الوجودي في تصنيع ما تحتاجه، وبعد اشتعال نار التحرير والاستقلال زالت تلك السياسة الاقتصادية تاركة بنية الدول العربية الصناعية والتجارية قاعا صفصفا بحاجة ماسة لإعادة الإعمار، وهو ما دفع الدول العربية

١٩ - للمزيد قم بمراجعة كتاب حنا ،نللي، ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية (ق١٦م - ق١٨)، - ترجمة وتقديم رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠٣

نحو أحد نموذجي الاقتصاد السائدين في تلك الفترة الاشتراكية أو الرأسمالية الغربية.

فبعد زوال الاستعمار منتصف القرن العشرين اختلفت أساليب التنمية بالدول العربية باختلاف من دعم استقلال تلك البلاد، فدول اقتبست من الإيدلوجيا الشيوعية صراطا لها تمشي عليه، وجعلت من الاشتراكية مذهبا تتصوف به، فأممت المصانع والموارد الطبيعية بالدولة كمصر وسوريا وليبيا، ووزعت الأراضي على الفلاحين مما حسن من وضعهم تلقائيا وضمهم إلى خضم مالكي أراض واقتربت دخولهم من دخول الطبقة الوسطى وبدأت طبقة جديدة بالانضمام للطبقات الوسطى، خاصة بعد انتشار العلم وفتح عدد من الجامعات في تلك الدول ألا وهم أساتذة الجامعات.

أما في دول الخليج العربي فقد كانت السياسة الاقتصادية المتبعة في مجتمع القبائل آنذاك هي "الخيمة، الشيخ[٢٠].. والسوق" بحسب رأي مستشاري هنري كيسنجر لما جاء موفدا من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الشرق الأوسط، كوسيط بين العرب وإسرائيل، بعد حرب العبور في سنة ١٩٧٣، لم يكن يعرف على الإطلاق أي شيء عن الشرق الأوسط، فطلب من مستشاريه أن يعطوه فكرة عن هذا الكيان الإقليمي من العالم، فحضروا له ورقتين، تتضمن الأولى الخيمة والشيخ، وتتضمن الثانية السوق، حيث أفهموه بأنه عندما ينزل في الشرق الأوسط، فسيجد أمامه خيمة منصوبة محروسة، فوقها علم يرفرف، ويجلس بداخلها شيخ، حوله أقوام يتملقونه، ويمدحونه، بقصائد شعرية، ولا يختلف الأمر عما إذا وجد المرؤ نفسه في خيمة منصوبة في أقاصي الصحراء المقفرة، أو في قصر منيف في عاصمة كبيرة، وبالنسبة للسوق شرحوا له بأنه عندما يدخل السوق في الشرق الأوسط، فبالتأكيد أنه سيجد نفسه وسط صخب وضجيج، وهرج، ومرج، وأصوات تتعالى، وأسعار معلنة وينادى بها، لكن أوصوه بأن لا يتردد في عرض أي ثمن يناسبه لشراء أية سلعة مهما بدا له ثمنها المعلن أو المطلوب مرتفعا أو غاليا، لأنه بإمكانه أن يشتريها بربع أو خمس أو سدس القيمة المطلوبة، أي أن السياسة الاقتصادية كانت بدائية قائمة على نظام المساومة والمبادلة بالأساس وينقصها النضوج بإتباع أيدلوجية محددة.

ومن ثم انتشر مذهب الرأسمالية المركزية في دول الخليج العربي بداية مع الاعتماد الكلي على الاقتصاد الاستهلاكي، وتبادل الواردات، مقابل مبيعات النفط ومشتقاته، حيث نشأت الطبقة الوسطى بطريقة أسرع مما حدث قبله في التاريخ ولا يقارن هذا الثراء الفجائي إلا بأيام حمى الذهب في الغرب الأمريكي، حيث انتقلت مئات الأسر جراء اكتشاف النفط من

---

٢٠ - خواطر في السياسة، الخيمة، الشيخ.. والسوق، جريدة صوت الأحرار، عدد ٢٦ مايو ٢٠٠٩

مستنقع الفقر والمجاعة إلى الثراء الفوري كقصة خرافية من كتاب علاء الدين، وقد يفسر الإقبال على سياسة الاستهلاك العمياء، خاصة في بدايات اكتشاف النفط، بالصدمة المالية والثقافية التي حدثت لذلك المجتمع البسيط عندما ملك فجأة كل تلك الثروات، ومن بعد تطور مفهوم الدولة عند المجتمع الخليجي ظهرت الحاجة إلى بناء مؤسسات المجتمع، ولم تكن الطبقة الوسطى مؤهلة لذلك الدور في تلك الفترة، مما دعت الحاجة إلى الاستعانة بأفراد من الطبقات الوسطى وبخاصة المهنيين من أبناء الدول المجاورة وحتى الغربية، وبالتالي ساهمت في بتحسين مستوى دخل الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية خاصة في الدول الغير منتجة للنفط كالأردن ولبنان ومصر وسوريا وغيرها الكثير، بل ساهمت بنقل العديد إلى رحاب الطبقة الوسطى العليا من مجتمعها بل والغنية في بعض الأحيان.

وبعد انهيار الاشتراكية في عقر دارها، استمرت الأنظمة العربية التي تبنت ذلك النمط من الاقتصاد بالاستمرار على درب ملكية الدولة وتدخل القطاع العام بتفاصيل الحياة المالية للمجتمع، وقد بدأ انهيار الاشتراكية في الدول العربية، ولكن، ليس بسبب ما يدعيه مناصروها في كتاباتهم ألا وهو داء الانحطاط الاستهلاكي (consumptive deterioration)[21] والذي تسبب به الاستهلاك المتزايد من قبل الطبقة الوسطى البرجوازية من أطباء ومحامين وتجار وغيرهم ممن يعتبرون آفة المجتمع الاشتراكي مقارنة بمن يبنيه من طبقة العمال أو البيروستويكا وهذا اعتقاد خاطئ كليا نفته الأيام اللاحقة للانهيار، لكن السبب الحقيقي وراء انهيارها هو نفسه الذي أدى إلى انحطاطها في موطنها الأصلي الإتحاد السوفيتي، فالقطاع العام العربي ومؤسساته عانى من الترهل والبيروقراطية، كما أن انتشار ملكية الدولة لمعظم القطاعات الحساسة قضى على المنافسة والجودة في الإنتاج نتيجة للإتكالية والأمان الوظيفي، كما عانت ميزانيات الدول العربية الاشتراكية من عجز وترهلات نتيجة كونها معينا لا ينضب، يشرب منه الشعب بلا حساب، كل تلك الأسباب سارعت في اعتناق الدول مذهب دول الخليج أي الرأسمالية المركزية، خاصة بعد رؤيتها لآثار إتباع تلك السياسة على الرفاه العام الذي عاشته شعوب تلك الدول ومن عمل فيها.

وفي سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، أدى الركود الاقتصادي، الذي بدأت تعاني منه دول الغرب، وخاصة أمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان، وعدم إيجادها مستهلكين جدد لبضائعها من داخل بلدانها ودول الجوار، أدى هذا الركود إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي عبر تذليل العقبات أمام بضائع هذه الدول، بتقديم المساعدات للدول النامية وفي المقابل

٢١ - للمزيد عن الموضوع راجع النمري ،فؤاد ،الأزمة المالية الماثلة ليست أزمة الرأسمالية، الحوار المتمدن، ٢٠٠٨ / ١٠ /٣٠ العدد: ٢٤٥٠

تشجيع تلك الدول على خفض الحواجز أمام استيراد البضائع، فكأنها أخذت باليد الشمال ما أعطته اليمين، والرابح الأكبر هو اقتصاد الغرب ومصانعه، والخاسر الأكبر هي الدول النامية وعلى رأسها الدول العربية، التي تضخم عجز الميزان التجاري لها لصالح الواردات أضعافا مقابل بعض الصادرات الهزيلة، والمكونة من صناعات بدائية لا ترتقي لمستويات الغرب خاصة وأن تلك الصناعات الأولية تتمتع بضعف مرونة الطلب عليها بينما الواردات الأجنبية الصناعية مرونتها عالية نسبيا مما دفع معظم موازين المدفوعات العربية عدى دول الخليج إلى مديونية عالية لانخفاض قيمة صادراتها مقارنة بارتفاع أسعار وارداتها بالعملة الأجنبية، بل تعداه إلى فتح باب الاستثمار الغربي في الموارد العربية كما في حالة دول الخليج والتي أدى تراجع أسعار النفط فيها إلى مصاف ٢٠ دولار للبرميل إلى بحثها عن استثمارات جديدة في حقول نفط جديدة استغلتها دول الغرب بقيادة أمريكا، والثمن الذي كانت تدفعه الدول الغربية مقابل الحصول على النفط كانت تسترجعه على شاكلة البضائع المورِدة إلى تلك الدول العربية، وبالتالي لم تخسر شيئا فمواطنوها عملوا وكسبوا، وشركاتها عملت وكسبت أيضا على أرض تلك الدول الخصبة.

ولا ينكر أحد ارتباط صعود معدلات الدخل واتساع رقعة الطبقة الوسطى، بتحسن أسلوب حياة الأفراد: فبعد أن كانوا يسكنون بيوت من الطين أو الشعر صارت لديهم رغبات واحتياجات جديدة صاحبت التغير في الدخول والتغير في نمط الحياة، كتملك بيوت على النمط الغربي للأسر المتوسطة مع جميع التجهيزات المصاحبة من كهربائيات وأثاث وسيارة وغيره الكثير، وبدأ نمط الحياة اليومي لتلك الأسر بالتسارع وبدأت العلاقات الاجتماعية تفتر في المجتمع، خاصة مع بدء الاعتماد على الراتب والخدمات المقدمة من الدولة بدلا من الاعتماد على المجتمع للدعم كالسابق، وأصبحت قيم المال هي التي تطغى شيئا فشيئا، وصار العلم أساسي للجميع بعد أن كان للنخبة باعتباره طريقا مضمونا لانضمام العديد من الفقراء إلى مجتمع الطبقة الوسطى.

وفي منتصف الثمانينيات انتشرت سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي فرضتها الدول الغربية كمدخل لتغيير قوانين التبادل التجاري، خاصة من جهة تسهيل دخول بضائع الدول المانحة إلى الممنوحة وعلى رأسها الدول العربية، وتذليل العقبات الجمركية لفتح أبواب الأسواق العربية مشرعة أمام سيل المنتجات الغربية،حيث أدى توقيع الاتفاقيات الثنائية المتبادلة وعلى رأسها اتفاقية التجارة الدولية بين الدول الغربية والدول العربية، سواء الدول النفطية منها أم في بقية دول الشرق الأوسط، حيث أدى الإصلاح إلى البدء عن تخلي دور الدولة الراعية والذي لعبته العديد من الدول العربية لسنوات طويلة خاصة من اعتنقوا الاشتراكية

منها وتركوها، وهذا الدور تمثل بتوفير الرعاية الشاملة من تعليم وطبابة وإعفاءات ضريبية للمواطنين وتعيين العديد في القطاع العام المنهار، كمظهر لبطالة مقنعة.

وبدأ عهد الخصخصة، حيث قامت الدول العربية في البداية ببيع المؤسسات الوطنية المترهلة والمصانع ذات الخسائر المتراكمة نتيجة لزمن البيروقراطية، باعتها إلى مستثمرين خارجيين وشركات أجنبية، وأضيفت طبقة جديدة إلى الطبقات الوسطى العليا أو الغنية الدنيا، ألا وهم المنتفعون من جراء سياسات التخصيص، كعمولات الموظفين العامين على جذبهم المستثمرين، أو من ترقى وارتفع دخله كنتيجة مباشرة لانتقال إدارة الشركة إلى الأجنبي، ومع ازدياد حمى الخصخصة وتسهيل سياساتها على دخول المستثمرين، ظهرت طبقة جديدة نتيجة لتزاوج السلطة بالتجارة، فظهرت طبقة التجار أصحاب السلطة في عدد من الدول العربية، ويمكن إطلاق مصطلح الألوغارشيون[٢٢] العرب عليهم، فهم من حصل على توكيلات محلية لشركات أجنبية نتيجة للاحتكار السلطة والفوز بعطاءات الدولة، كما صاحب الإصلاح نهضة عمرانية جديدة تدعمها دخول الطبقة الوسطى الجديدة الناجمة من الاستثمارات الأجنبية وبالتالي استفاد عدد جديد من هذه النهضة خاصة من الدول الفقيرة جدا كباكستان وبنغلادش وفقراء الدول العربية غير النفطية فعملوا في صناعة البناء المزدهرة وارتفعت دخولهم مقارنة بمعدلها في بلادهم وانضموا إلى الطبقة الوسطى الدنيا هناك مع ارتفاعها، ولكن توزيع الدخول كان بنسبة ٩٠٪ من الثروة لحوالي٢٠٪ من ا لطبقة العليا من المجتمع العربي (أحيانا لـ١٠٪ كمصر)، و١٠٪ من الثروة لحوالي ٨٠٪ الباقين (المومني، رياض،٢٠٠٨)، ولكن ذلك التوزيع كان كافيا لانتشال العديد نسبيا من الفقر.

وتزامن مع اشتعال نار الطفرة العقارية في بداية القرن الواحد والعشرين حدوث طفرة مماثلة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وسمح استثمار المشاريع الصغيرة في ذلك القطاع الجديد لانضمام الملايين ممن درسوا علوم البرمجة والصيانة وازدياد دخولهم لينضموا في طبقة المهنيين، كما ساعد إنشاء شركات الاتصالات المتعددة داخل منطقة الشرق الأوسط إلى تعيين جيش من موظفي خدمة الهاتف أو المبيعات مما أدى إلى امتصاص البطالة في عديد من الدول العربية وضم العديد من أبناء الفقراء المتعلمين إلى مصاف المهنيين من الطبقة الوسطى.

٢٢ - الألوغارشيون: وهو مصطلح أول ما أطلق على الأغنياء الجدد في روسيا، وهم مجموعة من الشباب ممن تملكوا المصانع الروسية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي فقاموا بسياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وبخاصة من تملكوا مناجم المعدن والنفط والغاز، وأصبحوا طبقة مؤثرة في التاريخ الروسي ولاعب أساسي في تشكيل سياسة الدولة، وهم من دعموا انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين وسياساته الإصلاحية.

كل تلك المشاريع ولدت فائضا في الدخول: فمعدل الحد الأدنى للراتب زاد أضعافا على معدل ستينات القرن الماضي والذي انتقل من دولارين في الشهر إلى ٢٧٥ دولارا شهريا بحسب الدولة، فبدأت الطبقة الوسطى بالادخار وشراء السلع والعقار للسكن بالتقسيط من البنوك ودارت عجلة الاقتصاد، وأدى ازدياد معدل الادخار أدى إلى استثماره في البورصات العربية وبالتالي حدوث طفرة جديدة في سوق الأسهم العربي وبخاصة الخليجي منه وأصبح العائد على الاستثمار للسهم يتراوح حول ١٦ ضعفا سنويا، وتضاعف عدد الشركات المطروحة في سوق الأسهم أضعافا، وانضم الكثير إلى صفوف المضاربين في البورصة، وأدى ذلك إلى ارتفاع دخل العديد من الأفراد وانضمامهم إلى مصاف الطبقة الوسطى العليا أو الأغنياء، وساهم بإحداث تنمية شاملة في البلاد العربية، استمرت طيلة السبع سنوات الأولى من القرن الحالي حتى حدثت الأزمة المشئومة والتي سبقت بنذر عاصفة، لم ينفع التنبيه إليها وهو ما سنتحدث عنه بالتفصيل لاحقا في الفصول القادمة.

أهم الأسباب التي أدت إلى صعود الطبقة الوسطى في الشرق الأوسط

مما سبق عرضه من سرد تاريخي للتطور الاقتصادي العربي وما صاحبه من صعود أعداد الطبقة الوسطى ،نستطيع سرد أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى صعود الطبقة الوسطى في الدول العربية: النفطية منها أم غير النفطية، وهي باختصار عوامل من أمثال زوال الاستعمار المباشر للدول العربية من قبل الإمبراطوريات الغابرة وتحرر شعوبها سياسيا واقتصاديا، كما ساهم اكتشاف الموارد الطبيعية الدفينة للدول العربية وعلى رأسها النفط والغاز والحديد والنحاس والبوتاسيوم والفوسفات واليورانيوم في انتقال الملايين من فقراء العرب إلى مصاف أبناء الطبقة الوسطى والغنية في العديد من الدول العربية، وعمل التضخم وزيادة الإنفاق على سلة متنوعة من السلع المتجددة، وما صاحبه من زيادة الأجور لأفراد الطبقة الوسطى، وما رافق زيادة الأجور من تطور رغبات واحتياجات أفراد الطبقة الوسطى وبالتالي تطور مستوى المعيشة تبعا لها، بالإضافة إلى دور الدولة الراعية في دعم احتياجات الطبقة الوسطى، مع ازدياد مستوى التعليم لدى أفراد الطبقة الوسطى، وساهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي وخصخصة القطاع العام في زيادة النمو وارتفاع مستوى المعيشة، أضف أيضا نتائج العولمة الاقتصادية، والاستثمار العابر للقارات والشركات متعددة الجنسية، ومع مساهمة الطفرات الاقتصادية التي حدثت خلال الستين سنة الأخيرة بفضل تطور التكنولوجيا وتطور الصناعات المصاحبة لها.

بسبب ذلك كله، انتشل الملايين من الفلاحين والرعاة والفقراء من مستنقعات الجهل والمرض والبطالة إلى أرض الرخاء والرفاه الاقتصادي النسبي، فالناظر المتفحص لحال المواطن العربي من الطبقة الوسطى في منتصف القرن العشرين، ومقارنته بوضعه في القرن الواحد والعشرين، يرى أن مستوى الدخل والرفاه والخدمات المقدمة (صحة، تعليم،بنية تحتية، مواصلات) قد تحسن بشكل ملحوظ بل وهائل في بعض البلدان العربية كدول الخليج، ولكن قد يجادل البعض بأن الشعور العام لدى المواطن العربي يعبر عن وضع متردي عن السابق فالعيش كان أسهل وأبسط، والأسعار أقل والرواتب كانت تستمر لفترة أطول ويمكن الادخار منها، بل قد يصل الجدال لدى بعض المعارضين لرؤى التنمية العربية ومشوارها العكس تماما، فالوطن العربي الآن مازال مليئا بالفقراء، وأن الطبقة الوسطى قد أهلكتها نار التضخم خاصة بعد انفكاك ثدي الدعم الوطني عن فم الشعوب العربية، وبعد أن اتجهت

الدول بمؤسساتها وساستها وسياساتها إلى رحى طواحين الخصخصة، وزادت البطالة وكثر المرض مع عدم استطاعة العديد من أسر الطبقة الوسطى وخاصة ذوي الدخل المحدود.

ولكن، تلك نظرة سطحية للوضع العام، توحي للوهلة الأولى أن المعارضين على حق، على الرغم من وجود حقائق تدعمها، ولكن عند إلقاء نظرة متفحصة نرى بوضوح أن مستوى التعليم بزيادة عدد المدارس والمستشفيات قد ارتفع، ومستوى الصحة مع تطور العلم واستيراد التكنولوجيا وزيادة عدد المستشفيات قد ارتفع أيضا، وكذلك المواصلات والاتصالات والصناعات العربية التحويلية والزراعية، كما أن عدد الأجهزة والخدمات التي تتوفر لدى مواطن الطبقة الوسطى الآن أعلى بكثير مما كان عليه الأمر في السابق، فما من بيت يخلو اليوم من سيارة وتلفاز وهاتف أرضي أو محمول،و فرن وثلاجة وغسالة وستلايت أو كمبيوتر، كل تلك الامتيازات كانت تعد من الأحلام في السابق، ولكن التطور التكنولوجي وسياسات الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي أدت إلى رفع مستوى الطبقة الوسطى عن مثيله في السابق بدرجات متفاوتة.

وهذا الشعور بالتضخم وغلاء الأسعار وتراجع القدرة الشرائية ناجم عن كبر حجم سلة استهلاك المواطن العربي بشكل عام، مقارنة مع تلك السائدة في ستينيات أو سبعينات حتى تسعينيات القرن الماضي، فالتطور التكنولوجي وازدياد حجم تبادل التجارة الدولية واختلاف ذوق المستهلك العربي، واتساع إدراكه بأنواع وماركات السلع والخدمات، أدى إلى زيادة عدد السلع التي تعتبر ضرورية، ولا يمكن الاستغناء عنها، فالتلفاز في منتصف القرن الماضي عد من أرفه الكماليات، أما اليوم فالستلايت يعتبر من الضروريات فما بالك بالتلفاز ذي الرؤية الواضحة والاشتراكات الرياضية وغيرها مما يصاحب التلفاز، وبالتالي فارتفاع الأسعار النسبي السنوي والذي يعرف بالتضخم الطبيعي، أصبح يؤثر على عدد اكبر من السلع التي في سلة استهلاك المواطن فأصبح استهلاك المواطن أعلى وقلت نسبة ادخاره بزيادة معدل استهلاكه، وفي نهاية الدوامة يظهر الوضع بأن أفراد الطبقة الوسطى قد تردى وضعهم كثيرا مقارنة بالسابق، على الرغم من أن معدل التضخم العربي في السنوات الطبيعية (ما عدا سنوات الحروب أو الطفرات الطبيعية أو الأزمات المالية) كان يتراوح بين ٢٪ إلى ٤٪، وزيادة رواتب ذوي الدخل المحدود كانت تتراوح بين ٢-٥٪ سنويا مما يدل على أن الأسعار والدخل كانا متوازيين، بل زادت الزيادة في بعض الدول معدلات التضخم مثل بعض دول الخليج والتي تراوحت بين ٩-٢٠٪ في بعض السنوات.

هذا، وتلعب الحروب والصراعات الأهلية والكوارث الطبيعية ومقاومة الشعوب للتقدم من ناحية فكرية وعقائدية والفساد دورا مهما في تراجع مستوى الطبقة الوسطى في تلك البلدان كحالة أفغانستان والعراق والصومال وبنغلاديش وفلسطين ولبنان، والحصار الاقتصادي الدولي في بعض الأحيان يلعب دورا أيضا كحالة إيران وليبيا وسوريا وقطاع غزة حاليا، ونهاية الأزمات المالية وخاصة العالمية منها كما في حالة تلك الأخيرة والتي أدى غلاء الأسعار فيها، وارتفاع معدلات التضخم بين ١٢-٢٠٪ في بعض الدول العربية في سنوات الطفرة التي سبقت أدى إلى تراجع القوة الشرائية للطبقة الوسطى، ومن ثم أتت الأزمة على ما تبقى من تلك القدرة مع تجميد الزيادات السنوية لذوي الدخل المحدود وطرد الآلاف من أعمالهم دون شبكة أمان اجتماعي، ليتركوا ومصيرهم، فهذه الهجمة الأخيرة أدت إلى تراجع مستوى الآلاف من الطبقة الوسطى، ليصبحوا من الفقراء الجدد ولينضموا إلى الملايين في جميع أنحاء العالم ممن تضرروا بفعل الأزمة التي لم ترحم أحدا، وهو ما سنراه بوضوح في أثر الأزمة في الفصول القادمة من الكتاب.

الفصل الثاني:
التسونامي المالي العالمي وتأثيراته المحلية على المنطقة

«كازينوهات قمار ضخمة»

المفكر الاقتصادي والحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد موريس آليه، ينتقد المجازفات في الأسواق المالية، ١٩٩٣»



التسونامي المالي العالمي وتأثيراته المحلية على المنطقة

في يوم الاثنين ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ استفاق العالم على حلم مزعج يتحدث عن فشل المحادثات الخاصة في إنقاذ بنك ليمان برذرز " Lehman Brothers Bank"، فأعلن لجوءه إلى الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الخاص بولاية نيويورك، وانخفضت أسهمه بنسبة ٩٤٪ بقيمة قاربت الصفر للسهم الواحد[١]، جاذبة معها بقية أسهم الشركات في وال ستريت "Wall Street" للانخفاض بشكل مريع بعد أن أصاب الذعر المضاربين في السوق خاصة مع أنباء عن هروب مالكي البنك بنقود المساهمين إلى خارج الولايات المتحدة تاركين السفينة غارقة في بحر من الديون المتعثرة، وانخفض مؤشر داو جونز الصناعي على إثر ذاك بنحو ٥٠٠ نقطة، وهو ما كان يعد وقت ذلك أكبر انخفاض منذ سبع سنوات، ذلك اليوم التاريخي والذي سمي بالاثنين الأسود[٢] لأن هذا اليوم أعلن دخول العالم في كساد دام عامين ومازال مستمرا لبعض دول العالم، حيث أعلن عن انتشار وباء انخفاض الناتج الإجمالي للدول الصناعية نتيجة لتعثر بنوك الاقتصاد الأنجلو أمريكي، وعلى رأسها بنوك أمريكا وإنجلترا ومن سار على دربهم، وخاصة بعد أن توالت إعلانات خسائر البنوك الاستثمارية وإفلاس بعضها، مثلما حدث لثالث أكبر بنك في بريطانيا ألا وهو نورذن روك "Northern Rock Bank" حيث تهافت الناس على سحب أموالهم منه وامتدت الصفوف أمام أفرعه مما اضطر الحكومة البريطانية لكسر معاهدة ماسترخت[٣] وتأميم البنك لحفظ نظامها المالي من الانهيار.

و كان من أول وأهم آثار الأزمة العالمية حدوث سلسلة انهيارات متتالية في أسواق المال العالمية، التي بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية وانتهت في آسيا، وقد قدرت وكالة بلومبيرغ المالية[٤] التي تابعت أداء ٨٩ سوقاً مالية حول العالم خسارة أسواق المال في عام ٢٠٠٨ بقرابة

---

١ - السقا، محمد، عام على الأزمة: رحلة إفلاس بنك ليمان براذرز، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، نقلا عن الفاينانشيال تايمز، ٢٠٠٩/٩/١٨

٢- سمي بيوم الاثنين الأسود نسبة إلى يوم الأربعاء الأسود لوال ستريت والذي أعلن دخول العالم في الكساد الكبير في نهاية عشرينيات القرن الماضي، إذ خسر مؤشر «داو جونز» في يوم الاثنين الأسود ضعف ما خسره في عام ١٩٢٩.

٣ - معاهدة ماسترخت: هي الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي، تم الاتفاق عليها من قبل المجلس الأوروبي في مدينة ماسترخت الهولندية في كانون الأول/ديسيمبر ١٩٩١، حيث أدخلت معاهدة الاتحاد الأوروبي عدة تغييرات على قوانين المجموعة الأوروبية وشكلت أيضا المعاهدة أساس الدستور الأوروبي، وتم الإنفاق على توحيد اقتصادي ونقدي بين الدول الأعضاء واعتماد مبدأ الرأس مالية الحرة وعدم تدخل الدولة.

٤ - اصبيح، موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا -برنامج الدكتوراة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان-الأردن، ٢٠٠٩، ص ١٠-١٥

٣٠ تريليون دولار ، بينما تشير تقديرات بنك التنمية الآسيوي إلى أن خسارة العالم قاربت الـ ٥٠ تريليون دولار من الأصول المالية في عام ٢٠٠٨، ففي الولايات المتحدة خسر مؤشر "داو جونز" الصناعي ما يقارب ٥٠ ٪ من قيمته منذ أعلى مستوى له عند ١٤٠٤٣ نقطة في ٨ تشرين الأول عام ٢٠٠٧، وفي إنكلترا خسر مؤشر "فايننشال تايمز" لبورصة لندن ما يقارب ٤٠ ٪ من قيمته خلال أقل من سنة واحدة منذ أيار ٢٠٠٨ وحتى آذار ٢٠٠٩، وفي ألمانيا صاحبة أكبر اقتصاد في أوروبا، خسر مؤشر سوقها "داكس" ما يقارب ٤٥٪ من قيمته نتيجة للأزمة المالية العالمية خلال سنة واحدة من أيار ٢٠٠٨ وحتى آذار ٢٠٠٩، والمخطط أدناه يبين ذلك، وتوقعت الحكومة الألمانية عجزاً في الموازنة لعام٢٠٠٩م، يصل إلى ٣,٩٪ من ناتجها الإجمالي، وفي اليابان كذلك خسر مؤشر "نيكاي" لبورصة طوكيو ما يقارب ٤٢ ٪ من قيمته خلال عام ٢٠٠٨ فقط .

أما على صعيد أسواق المال العربية فلم تكن هذه الأخيرة أفضل حالاً، وخسائر بعض أسواق المال العربية في عام ٢٠٠٨ حسب تقرير لبنك الكويت الوطني كانت أكبرها في سقوط سوق دبي المدوي عندما فقدت ٧٢ ٪ من قيمتها، وسوق السعودية، أكبر الأسواق العربية خسرت ٥٧ ٪ من قيمتها، ما يقارب ١،٠٢ تريليون ريال سعودي (٢٧٢ مليار دولار)، وسوق مصر خسرت ٥٣,٩ ٪ من قيمته، بينما سوق الكويت خسرت ٣٨ ٪ من قيمتها، والأردن ٣٥٪.

بينما أنظار الحكومات والبنوك والشركات والأفراد في الدول العربية كانت شاخصة على ما جرى في ذلك اليوم، رغم شعور خفي بالشماتة في البداية نابع عن الإحساس بالدونية اتجاه التعنت الأمريكي نحو القضايا العربية والشعور بكون هذا الاضطراب المالي هو عدالة إلهية موجهة نحو البنوك الربوية الغربية، واعتقاد الدول العربية أن موج التسونامي المالي العالمي والذي بدأ باكتساح المدن الأوروبية والآسيوية لن تصل أمواجه لشواطئ عواصم المال العربية، وإن أصابنا بلل فطل، ولكن كم كان الجميع واهما آنذاك، فالدول العربية معذورة بحكم جهلها بإدارة المال وتبعيتها العمياء للنماذج المالية المختلفة دون أن تكون لها القدرة على السيطرة على مجريات الأمور فيما حولها، فهي متأثرة بطبيعة الأمور وليست مأثرة، فالوطن العربي لم يمر بأزمة حقيقية بحجم الأزمة المالية الحالية، فهي أول اختبار حقيقي تتعرض له البنوك والشركات العربية، والتي نجح بعضها باحتواء آثاره فيما فشل البعض الآخر.

والعالم يذكر كيف أن العاملين في البنوك العربية كانوا مصدومين لمنظر العاملين في ليمان بروذرز وهم يرمون إلى الشارع حاملين معهم ممتلكاتهم من داخل البنك، جارين

ذيول الخيبة بنظام مالي خذلهم، وكنا نعتقد أننا في منأى عن ذلك وأننا لن نرمى كما رموهم، فالواقع كان أقسى من أن يستوعب العرب ما حصل من تغير في لعبة المال العالمية، وكان الاعتقاد السائد أنها زوبعة بفنجان وستمضي، ولكن ما تلد ذلك من أيام المقبلة أثبت خطأ تقدير الدول العربية لحجم الأزمة، كما بين عدم اخذ ما يكفي من احتياطات على صعيد رسمي للحماية من آثار أمواج التسونامي المالي، والذي رمى بكامل ثقله على الدول العربية، فأرجع معدلات النمو لسنوات إلى الوراء.

ضحايا الموجة الأولى
من التسونامي في المنطقة

في الوقت نفسه الذي كانت فيه عواصم المال العالمية، وخاصة الأمريكية والبريطانية والأوروبية منها، تغرق تحت أمواج إعصار تسونامي الأزمة المالية، الذي تسببت فيه بنوك تلك الدول بالدرجة الأولى، كانت الدول العربية الشرق أوسطية قد بدأت تصلها أولى الموجات الارتدادية الناجمة عن تأثير هذه العاصفة المالية الهوجاء وعولمة نتائجها على العالم، وكان تأثير الموجه الأولى قد أصاب دول الخليج في البداية ثم انتشر في الموجات اللاحقة كالسرطان في جسد الاقتصاد العربي.

وقد تسللت الخسائر في ليلة ظلماء إلى اقتصاد دول الخليج النفطية، فقد أصبحت تلك الدول ذات يوم على تقارير مالية مصدرة من البنوك والمحافظ الاستثمارية الأمريكية والبريطانية تعلن عن خسارتها بمئات المليارات لمعظم موجودات تلك المحافظ، وخرج رؤساؤها في جلسات مساءلة واستماع مبثوثة على الهواء مباشرة ليقولوا نحن آسفون (Sorry) على تسببهم بتلك الخسائر الجسيمة بحق المساهمين وبحق الملايين من المتقاعدين والموظفين، الذين وضعوا مدخراتهم رهينة لمضارباتهم المستهترة، وللأسف كان العديد منهم من دول العالم النامي، وبالأخص دول الخليج، التي وضعت فوائض سنوات الازدهار الخمس التي سبقت الأزمة والناتجة من ارتفاع عوائد النفط نتيجة لوصوله إلى معدلات قياسية بلغت في قمة ارتفاعه حوالي ١٤٥ دولار للبرميل، وحتى في خضم الأزمة بلغت التدفقات النفطية الناجمة من النفط في دول الخليج حوالي[٥] ٣٠٠ مليار دولار لسنة ٢٠٠٨ وحدها، وبلغت الاحتياطيات في صناديق النقد السيادية لها ما يقرب ٢ ترليون دولار أمريكي، وقد أعلنت البنوك والمحافظ الاستثمارية عن تبخر تلك الأموال بكل بساطة، حيث أظهرت دراسة[٦] لميرل لينش أن أغنياء العالم فقدوا نحو ٢٠٪ من إجمالي ثرواتهم في ٢٠٠٨ نتيجة تقلبات البورصات العالمية، بعد أحداث الاثنين الأسود، وأوضح التقرير أن القيمة الإجمالية لثروات من تجاوزت أصولهم الصافية مليون دولار قد تراجعت إلى ٣٢,٨ ترليون دولار أي دون مستويات ٢٠٠٥، وتراجع عدد من تجاوزت أصولهم على ما يزيد المليون دولار حوالي ١٤٪، في حين تراجع عدد من تتجاوز ثرواتهم حاجز ٣٠ مليون بحوالي الربع، وهذا فقط الأغنياء فما بالك بأعداد من

---

٥ - بنوك الخليج تتكبد ١٪ من الخسائر العالمية، أخبار الاقتصاد الخليجي والعربي، مجلة الأخبار الاقتصادية، ٢٠٠٩/٢/٢٤

٦ - تقرير: أغنياء العالم خسروا ٢٠٪ من ثرواتهم في ٢٠٠٨، أخبار الاقتصاد الخليجي والعربي، مجلة الأخبار الاقتصادية، ٢٠٠٩/٦/٢٤

انزلقوا إلى الفقر المدقع وخسروا مدخراتهم في البورصة ليصبحوا من الفقراء الجدد! وبما أن تلك البنوك تملكها حكومات مدعومة بقوة عسكرية هائلة فقد أذعن العالم لتلك الخسائر وأولها دول الخليج واحتسبوا الله فيها، واعتبروها زكاة عن مواطنيهم، فلم يستطيعوا حتى المطالبة بردها من خلال المحاكم، فقانون الإفلاس يحمي ببساطة مالكي البنوك ويوزع ما بقي(إن بقي شيء) من عمليات التصفية على جموع المساهمين، فمثلا بسبب قانون الإفلاس لشركة كرايزلر جعلت الدائنين يقبلون بـ ٢٩ سنتاً مقابل كل من دولاراتهم البالغة ٦,٩ مليار دولار، بمعنى آخر سرقة بالعلن.

فقد بلغت خسائر محافظ دول الخليج العربية حوالي ٣٥٠ مليار دولار، وتلك نتائج أربع محافظ خليجية فقط (محفظتين للإمارات، ومحفظة كويتية، ومحفظة سعودية)، غير ما خسره الأغنياء من تلك المنطقة فتراجعت ثرواتهم بحوالي ١٦٪ كما أسلفنا سابقا وهذا المعلن فقط، فقد خسر أحد أثرياء السعودية وأثرى أثرياء العرب بحسب فوربس حوالي ٩ مليارات في خسائر بورصة وال ستريت موزعة على عدد من المحافظ الاستثمارية والبنوك، وغيره من المئات من مليونيرات الإمارات والكويت وقطر والبحرين، والتي لا يعلم قاع تلك الخسائر بسبب غياب التقارير الشفافة عن تلك المنطقة من العالم، حيث تكبد القطاع المصرفي الخليجي ما نسبته ١٪ من خسائر قطاع المصارف العالمي في تلك الفترة.

وفي نهاية عام ٢٠٠٨ بدأت آثار الأزمة تتضح أكثر على دول الخليج، فتعرضت الأسواق الخليجية للاضطراب بشدة نتيجة لنفس الأسباب التي أدت إلى ازدهارها قبيل الأزمة، ألا وهي أموال الصناديق السيادية المحلية منها أو الأجنبية، فقد سبب انسحابها نوعا من المفاجأة، والذي كان نتيجة مباشرة لاضطرار إدارة تلك المحافظ للسيولة، لتغطية مواقعها المالية في الأسواق الغربية المنهارة وعلى رأسها المحافظ الاستثمارية في الأسواق الناشئة كما كانت تسمى، والتابعة للبنوك التجارية الأمريكية والبريطانية والتي خسرت ما يقرب من ٤٠٪ من قيمتها بعد أحداث الأزمة، وهي سياسة تقليدية تتبع دوما في حالات الانهيار المالي وهي مبنية على قاعدة رأس المال دائما جبان بطبعه.

كما زادت المضاربات العشوائية، نتيجة لذعر الأفراد وصغار المستثمرين والذين يشكلون ٩٠٪ من جموع مضاربي سوق الأسهم الخليجية، وازدياد تخوفهم من خروج الكبار وهبوط السوق، وبالتالي بدأت عمليات البيع المتتالية والتي هبطت بالأسواق إلى مصاف لغت جميع أرباح السنين المتراكمة السابقة، وتفاوتت نسب الهبوط في البورصات الخليجية في الربع الأخير لعام ٢٠٠٨ بين ٢٦٪ لأقلها ضررا كالسعودية، وحتى تصل إلى أكثرها ضررا، وهي

بورصة دبي، بخسائر وصلت نسبتها حوالي ٦٤٪، وقد سبب هذا التذبذب الكبير في الأسواق إلى حدوث شح في السيولة لدى العديد من الشركات المسجلة لدى البورصة، وتدوير الأرباح إلى حساب التحوط من الخسائر القادمة خاصة مع اشتداد نيران الأزمة المقبلة في العام التالي.

ومع بداية عام ٢٠٠٩ شعرت الشركات بالخطر، خاصة مع البدء بإعلان تقلص الأرباح؛ نتيجة لأزمة العام السابق، ومن خروج الحكومات ببيانات مطمئنة في ظاهرها، ولكنها كانت مضللة في باطنها، تتحدث بقرب انتهاء الأزمة في الغرب، وبالتالي عودة الوضع إلى أيام الطفرة، ولكن بدء تراجع أرباح الشركات المساهمة وتأثير تلك النتائج على تغذية حالة الفزع التي صاحبت المضاربين في أسواق المال، قد فاقم من تأثير الأزمة على اقتصاد دول الخليج، وبدأت موجة من التفنيش أو الاستغناء عن موظفي تلك الشركات، وخاصة البنوك وبعض الشركات العقارية العملاقة، والتي توسعت بأعمالها وتورطت بمشاريع جديدة بناء على توقعات مسبقة باستمرار مدخول الطفرة النفطية ونشاط الطفرة العقارية في ٢٠٠٩، وبالتالي، مع تراجع الطلب على الوحدات السكنية بدأت بتأجيل مواعيد الانتهاء من بعض المشاريع، وبدأت الأسعار بالتراجع ولكن بنسب متفاوتة مابين ١٠٪ إلى أكثر من ٤٠٪ كما حدث في دبي.

كل ذلك التباطؤ في النشاط التجاري وعلى جميع الصعد، أدى إلى انخفاض العجز التجاري لأول مرة منذ اكتشاف النفط في دول الخليج، وذلك لتراجع الطلب على السلع بنسبة اكبر من تراجع الطلب على النفط لدى بعض هذه الدول مثل السعودية والإمارات والكويت، ولكنه في الوقت ذاته تسبب ببدء تراجع نمو الناتج العام في مجمل الدول النفطية وبمعدلات متفاوتة بين ١-٢٪ بحسب الدولة ونشاط إنتاجها، ومع أن الجميع قد ظن بأن الأزمة قد بلغت مداها مع اقتراب الربع الثاني من العام ٢٠٠٩، إلا أقبل من أيام وأحداث لاحقة بينت سوء تقدير الجميع لخطورة الوضع حيث اتسعت نيران الأزمة لتحرق بقية دول الشرق الأوسط معها.

ضحايا الموجة الثانية للتسونامي المالي

مع اشتداد رياح المانسون المالي العاصفة بسفن الاقتصاد العربي، جلبت تلك الرياح الخراب لبقية دول الشرق الأوسط العربية وغير النفطية منها، خاصة تلك التي اعتمدت على جذب فائض أموال النفط كاستثمارات في أسواقها المالية والعقارية منها على وجه الخصوص، بعدما أجهزت الأزمة على الازدهار الذي تحقق في سنوات الطفرة في دول مجلس التعاون الخليجي.

فدول النفط العربية كانت في البداية تجلس في مقعد المتفرج على مناظر الأزمة في الغرب، وما حصل من تبعات لها في دول الخليج، وكانت حكوماتها تمارس هواية طمأنة المواطنين بكونها بعيدة عن براثن أنياب الأزمة، ولكن ما لبث الوضع إلا أن تفاقم، خاصة مع إعلان الشركات ذات الملكية المشتركة مع مستثمرين خليجيين، عن وقف تام لمشاريعها نتيجة لانعدام السيولة الكافية، كما أدى خروج الأموال الخليجية من الأسواق الناشئة كافة وبخاصة العربية منها، إلى تدهور أسعار الأسهم في بورصات الدول التي اعتمدت على فائض السيولة الخليجي، لتمويل حركتها النشطة، خاصة في السنتين اللتين سبقتا الأزمة وتقلصت الأموال القادمة من الخارج بحسب بعض التقديرات بما يزيد على ٥٠ مليار دولار منذ عام ٢٠٠٨، وعلى رأسها الأردن، لبنان ومصر، والتي تراجعت أسواق الأسهم فيها بنهاية ٢٠٠٨ بنسبة ٢٠-٣٠٪ كنتيجة مباشرة لسحب تلك الأموال منها خوفا؛ من المستثمرين الخليجيين والذين رغبوا بتجميدها داخل بنوك بلدانهم أو اضطروا لسداد التزامات عليهم كمحافظ الاستثمار الكويتية أو شركات العقار الإماراتية والسعودية، وكشف عن تسجيل ميزانيات دول الخليجية عجزا بحدود ٢٠ مليار دولار خلال العام الجاري ٢٠٠٩ أي ما يمثل ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كانت قد حققت فائضا في العام الماضي يقدر بنحو ٢٢٠ مليار دولار كما توقع أن يشهد فائض الحساب الجاري لدول الخليج انخفاضا حادا خلال العام الجاري مع تسجيله فائضا بحدود ١٥ مليار دولار فقط، أي ما نسبته ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بفائض بلغ ٢٩٠ مليار دولار أي بنسبة ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي.

ومع استفحال الأزمة في الغرب وإفلاس المئات من البنوك والشركات وطرد الملايين من عاملي الطبقة الوسطى، تراجع الطلب على السلع المصدرة من دول غير المنتجة للنفط

العربية خاصة وأن تقارير[٧] صدرت من البنك الدولي تتحدث عن أن الإنتاج العالمي هبط بنسبة ٢,٩ ٪ والتجارة العالمية هبطت بنسبة ١٠ ٪، وصاحب ذلك هبوط تدفقات رأس المال من القطاع الخاص حيث من المرجّح هبوطها من ٧٠٧ بلايين دولار في العام ٢٠٠٨ إلى مستوى متوقع عند ٣٦٣ بليون دولار في العام ٢٠٠٩، وهذا قد أثر على معدلات النمو في بلدان الشرق الأوسط بشكل كبير على تلك التي تعتمد على التبادل التجاري الكثيف مع دول الاقتصاد الأنجلو أمريكي، مثل مصر والتي تعتمد ٥٠٪ من صادرات الملبوسات القطنية على إنجلترا، والأردن والتي تعتمد ٩٥٪ من صادرات الملابس على أمريكا وأكثر من ٦٠٪ من صادرات البوتاس والأدوية على أوروبا وأمريكا بشكل عام، ولبنان الذي يعتمد على تصدير الفواكه إلى أوروبا بشكل أساسي ودول الخليج والتي تراجع الطلب عليها نتيجة لتراجع الإنفاق على الاستهلاك لدى الطبقة الوسطى.

ومن ثم فإن تراجع النشاط التجاري قد أطاح بمعدلات النمو الاقتصادي للدول النامية بشكل عام والدول العربية منها بشكل أخص، فمن المتوقع أن يشهد معدل نمو إجمالي الناتج المحلي[٨] في البلدان النامية تباطؤاً شديداً، من ٥,٩ ٪ في العام ٢٠٠٨ إلى ١,٢ ٪ في العام ٢٠٠٩، وشهدت البلدان النامية في آسيا (ما عدا الهند والصين) كمجموعة انكماش إجمالي نتاجها المحلي بواقع ١,٦ ٪، فالمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تتوقع تراجع نسب نمو الناتج المحلي لعام ٢٠٠٩ في المغرب من ٥,٤٪ إلى ٤,٤٪، في مصر من ٧,٢٪ إلى ٣,٦٪، وفي الأردن من ٥,٦٪ إلى ٣٪، وإذا أخذنا في الاعتبار أن اقتصاديات الدول الثلاث واجهت في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧ مشكلتي توالي ارتفاع معدلات البطالة والفقر، على الرغم من أن هذه الفترة شهدت تحسنا واضحا في مؤشرات الأداء الاقتصادي العام ونسب النمو فيها، إلا أنا نستشرف ما سيكون عليه الحال مع تراجع نسب النمو في العام الحالي وعلى الأرجح في الأعوام القليلة المقبلة، كما بسبب تراجع حجم التجارة العالمية فقد أدى إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي العالمي بواقع ١,٧٪ في العام ٢٠٠٩، وهو أول هبوط يسجّله إنتاج العالم، فقد كان وقوع البلدان عالية الدخل في ركود اقتصادي عميقا هذه السنة، مع انكماش اقتصاديات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بواقع ٣ ٪، وانكماش اقتصاديات البلدان الأخرى عالية الدخل بواقع ٢ ٪.، كما هبط إجمالي الناتج المحلي فيما بين البلدان النامية، من ٥,٨ في المائة في العام ٢٠٠٨ إلى ٢,١ ٪ (مقابل توقعات سابقة بنمو عند مستوى ٤,٤ ٪).

---

٧ - تقرير البنك الدولي بشأن الاقتصاد العالمي، قسم الاقتصاد، جريدة الرأي، ٢٠٠٩/٦/٢٥

٨ - ابد ٣

ومما فاقم من وضع البطالة في هذه الدول بدء أكبر حملة تسريح لآلاف الموظفين المهرة ذوي الكفاءة من أبناء الطبقة المتوسطة في تاريخ الخليج نتيجة لبطء أعمال الإنشاء والتجارة بشكل عام، ووقف مئات المشاريع، وبالتالي الاستغناء عن العمالة الزائدة المدربة وغير المدربة على حد سواء، ونتيجة هبوط أسعار النفط من ١٤٨ دولارا للبرميل إلى نحو ٥٠ دولارا في أقل من سنة، وتوقع تقرير[٩] أصدرته مؤسسة ادفانتج للاستشارات الإدارية أن تشهد هذه السنة تراجعاً في معدلات توظيف العاملين الوافدين في دول الخليج بين ٢٦ و٣٠ ٪، كما أنه وبموجب اعتماد التقرير على سيناريوهات وضعها صندوق النقد الدولي، فإن عدد المتعطلين عن العمل في شمال إفريقيا سيزيد بأكثر من مليوني شخص، وأكثر منه في الشرق الأوسط (الدول العربية غير الإفريقية وإيران) بعدد ثلاثة ملايين شخص بما يعني أن عدد العاطلين عن العمل خلال هذا العام سيقارب خمسة ملايين، متأثرا بالأزمة العالمية ليسبب إرباكا جديدا لواقع الأسواق العربية التي يزيد عدد العاطلين عن العمل فيها على ١٧ مليون شخص. وتؤكد أرقام التشغيل العربية ضرورة توفير ٥,٥ مليون وظيفة سنويا، لكن المتوفر للعام الحالي لا يتجاوز ٣,٥ مليون وظيفة، وهو ما يعني عجزا جديدا بحجم مليوني وظيفة، وفي المحصلة، حسب أكثر التوقعات تفاؤلا.

ووفقا لأرقام[١٠] المنظمات الدولية فإنها تشير إلى تقلص حجم التشغيل في البلاد العربية بنسبة ٢٠٪ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وتصل تلك التوقعات إلى نسبة ٣٠٪، وتذهب شركات التوظيف إلى أن الطلب على العمالة الماهرة (الأطباء، المهندسين، موظفي الإدارة، المحامين، موظفي قطاع الخدمات، والمهنيين المهرة أي من يشكلون الطبقة الوسطى بمجملها) في البلاد العربية سيتراجع بين ٦٠٪ و٧٠٪.كما سيزيد عدد الفقراء المشتغلين بأقل من دولارين في اليوم (في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) من ٣٤ مليون فقير إلى ٦٤ مليون فقير بين الفترتين، كما سيرتفع عدد الفقراء المشتغلين بدولار وربع الدولار في اليوم من ١١ مليون فقير في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٧ مليون فقير في عام ٢٠٠٩، في إشارة إلى فحش تأثير الأزمة وتعميق ظاهرة الفقراء الجدد والتي تعاني منها المنطقة والعالم، وهو جلي في أرقام البطالة، التي ارتفعت إثر تسريح ٣٥ألف عامل من دبي لوحدها، لترفع نسب البطالة في المنطقة والتي تتراوح بين ١١٪ كدولة مصر إلى ١٣٪ كالأردن ولبنان وغيرها، طبقا لمصادر رسمية، أما منظمات حقوق الإنسان فتؤكد أن مستويات البطالة الحقيقية تقترب من ٢٠-٢٥٪ في هذه المجتمعات المأزومة، فمن بين ٤٨٠ مليون نسمة هم عدد سكان المنطقة، تمكن

٩- الشويكي، حسن، العمالة في مهب الأزمة،، جريدة الغد، ٢٠٠٩/٤/٧

١٠- ابد ٣

٩٠ مليون شخص- حوالي ١٨ ٪من عدد السكان- من الخروج من هوة الفقر والمعاناة منذ عام ١٩٩٩ لكن هذه المكاسب تقف الآن في مهب الريح نتيجة للأزمة المالية الراهنة، فاليوم يعتبر ٤٠ ٪تقريبا من بين إجمالي سكان المنطقة من الفقراء أو المعرضين للمعاناة، لكن من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء والمعرضين للمعاناة في جميع أنحاء المنطقة بحوالي خمسة ملايين شخص مقابل كل واحد بالمائة من الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي. ويتوقع أن تزيد معدلات الفقر والمعاناة بنهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٪، وهو ما يعني زيادة عدد الفقراء أو المعرضين للمعاناة بحوالي ٢٥ مليون شخص، وسيزيد هذا العدد بمقدار ١٠ ملايين شخص آخر ليصل إلى ما مجموعه ٣٥ مليون شخص بنهاية عام ٢٠١٠.

كل تلك التفنيشات بالجملة قد أدت إلى تراجع تدفق حوالات العاملين القادمة من دول الخليج بنسب تتراوح من ١٠ إلى ١٥٪ خلال العام الحالي، وكانت دراسة[١١] نشرتها وكالة "ستاندرد آند بورز" توقعت تراجع حوالات العاملين خارج الأردن ومصر وتونس ولبنان والمغرب بنسبة تتراوح من ٥ إلى ١٠٪ خلال العام ٢٠٠٩. وبينت الدراسة أن حوالات العاملين من خارج هذه الدول الخمس بلغت قيمتها ٢٠,٤ بليون يورو في ٢٠٠٨ وشكلت ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في تونس ومصر وأكثر من ٢٠٪ في لبنان والأردن، وعندما نضيف إلى ذلك المستويات[١٢] بالغة الارتفاع للدين المحلي لهذه الدول العربية، وهي ٩٠٪ من الناتج المحلي المصري واللبناني و٦٦٪ من المغربي و٦٤٪ من الأردني، تصبح الصورة الكلية لاقتصاديات هذه الدول شديدة القتامة، وعندما نأخذ بعين الاعتبار أن مصاريف خدمة تلك الديون تقع على عاتق شعوبها المثقلة بالديون أساسا مما يجلب فقرا إلى فقر ويقيد قدرة تلك الدول على استغلال أية موارد جديدة لتنمية أوضاع الطبقة الوسطى بمشاريع التنمية، لأن أية موارد تذهب لسداد الفوائد مثلما يحدث مع لبنان ذو الدين الهائل والمقدر بحوالي ٥٠ مليار دولار والذي سيستلزم سنوات وسنوات لسداده.

---

١١ - أبو عجمية، أسامة، توقعات بتراجع حوالات العاملين بين ١٠ و١٥٪ وتأثر ميزان المدفوعات سلبيا،، جريدة الرأي، ٢٠٠٩/٤/٦

١٢ - تقارير اقتصادية، دين مصر ٩٠٪ من الناتج المحلي، الاقتصاد والأعمال، موقع الجزيرة دوت نت، ٢٠١٠/١/٨

الأزمة تسدد الضربة الموجعة للاقتصاد العربي

مع استمرار هطول أمطار الأزمة العالمية غزيرة على مدن الاقتصاد العربي، وغرق هذه المدن نتيجة لفيضانات العجز والبطالة والفقر وتراجع النمو، فقد صاحب ذلك كله توقعات ببدء انقشاع غيومها وتحسن الطقس الاقتصادي، خاصة في دول الخليج مع الاقتراب من الربع الأخير لسنة ٢٠٠٩، وعودة النشاط إلى قطاع الإنشاء والصناعة، ولكن هيهات فمع تراكم الخسائر من كل حدب وصوب بدأت شركات العقار في الدول العربية بإعلان الإفلاس، وبدأت باستجداء إعادة جدولة ديونها من البنوك المثقلة بديون الأفراد المتعثرين أصلا، وجاء إعلان[١٣] مجموعتي سعد والقصيبي بالتعثر عن سداد سندات بقيمة ٦٥٠ مليون دولار مصدرة حسب الشريعة الإسلامية، وإعادة جدولة ديون مقدرة بحوالي ٢٠ مليار دولار لعدد من البنوك الأجنبية والمحلية على حد سواء، وقد شكل الإعلان صدمة للسوق السعودي والعربي على حد سواء واضطرت البنوك العربية المتورطة لرفع المخصص الاحتياط إلى ما بين ٦-١٠٪ وهو أعلى مخصص على الإطلاق اتخذ من قبل البنوك العربية، كما أدى تلاحق تعثر شركات العقار إلى تراكم أصول سامة بحوالي ١٦٨ مليار بنهاية عام ٢٠٠٩ وتراجعت[١٤] أرباح البنوك في دول الخليج بنسبة ١٣٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٩، بينما تراجعت أرباح البنوك في بقية الدول العربية بنسب تفاوتت بين ١٠-٢٦٪ بحسب وضع الدولة.

وعندما ظن الجميع أن الوضع قد أصبح مطمئنا، وأن العاصفة قد مرت، وإذا بمجموعة «مجموعة دبي العالمية» تخرج لتعلن[١٥] أواخر نوفمبر الماضي، رغبتها في تأجيل سداد ديونها البالغة ٢٦ مليار دولار، لفترة ستة أشهر، مما أوقع أسواق المال في حالة من الاضطراب، فوجدنا مؤشر «داو جونز» الصناعي يهبط بسرعة بمعدل ١٥٥ نقطة، أو ٥,١٪، وهبطت الأسهم الأوروبية، وأسعار النفط بشكل حاد، وتحدث تقرير[١٦] لوحدة استثمار ميريل لينش

---

١٣ - ، أربعة بنوك على الاقل ترفع دعاوى قانونية في المحاكم البريطانية ضد مجموعتي "سعد" و"القصيبي" لاستعادة الديون المترتبة عليهما، موقع بوابة البورصة نقلا عن فاينانشال تايمز ٢٠٠٩/٠٧/١٨

١٤ - تقرير: أرباح بنوك "دول التعاون" تتراجع ٩٪ في الربع الثالث، منتدى الإمارات الاقتصادي، نقلا عن جريدة الإتحاد، ٢٠٠٩/١١/١٥

١٥ - الجرجاوي، رفيق، العالم أكثر قدرة على احتواء آثار ديون «دبي العالمية، جريدة الرأي نقلا عن الإمارات اليوم، ٢٠١٠/١/٤

١٦ - البنوك البريطانية الأكثر تعرضا لديون الإمارات، موقع الجزيرة دوت نت، ٢٠٠٩/١١/٢٨

التابعة لبنك أوف أمريكا أن دين الإمارات يبلغ ١٨٤ مليار دولار منها ٨٨ مليار دولار مستحقة على دبي و٩٠ مليار دولار على أبو ظبي وبحساب خدمة الدين تزيد هذه التقديرات إذ أنها تشمل فقط أصل الدين، حيث إن دبي تواجه استهلاك دين بقيمة ٥٠ مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة منها ١٢ مليار دولار في ٢٠١٠ و١٩ مليار دولار في ٢٠١١ و١٨ مليار دولار في ٢٠١٢.

كل تلك الضربات الموجعة والموجهة مباشرة إلى الاقتصاد العربي يحتاج التعافي من آثارها سنوات، وليس مجرد أشهر كما يتوهم البعض، فحجم الخسائر الهائل كما أسلفنا سيحتاج إلى مجهود عالمي للتغلب على آثاره.

وقد حاولت بعض الدول العربية احتواء آثار الأزمة ولكن متأخرا جدا، وبشكل منفرد، بضخ مبالغ كبيرة من المال في البنوك. ووعدت الإمارات بضخ ١٢٠ بليون درهم في قطاعها المصرفي وضمنت جميع الودائع في بنوك البلاد. فيما ضخت السعودية في مصارفها ما بين بليونين وثلاثة بلايين دولار، من جانبها، قررت قطر ضخ ٣,٥ بليون دولار في نظامها المالي، في محاولة لتقليد الغرب وعلى رأسه دول لأنجلو أمريكا ولعض دول أروبا والصين واليابان بما سمي كفالة الشركات والبنوك الكبيرة من السقوط أو (Bail Out) والذي كلف الحكومة الأمريكية مئات المليارات من الدولارات.

أو لجأت لتنشيط الإنفاق الداخلي كما فعلت الصين بضخ ٥٠٠ مليار دولار لتنشيط أسواقها الداخلية، ولكن كما يبدو لم يترك ذلك أثرا كبيرا في الدول العربية، وذلك لضآلة المبلغ المضخوخ وفي الأسواق الخاطئة كالعقار، فتأمين السيولة يذهب لسداد مستحقات البنوك قبل تكملة المشاريع، وإن اكتملت المشاريع فقد بنيت على تقديرات خاطئة بزيادة العمالة في الخليج والحاصل بعد الأزمة هو العكس فمن سيستأجر المكاتب ومن سيشتري البيوت إن لم يجد من يسكنها، وبالتالي سيستمر تعثر الشركات وتراكم ديونها لدى البنوك وتراجع أرباح الأخيرة حتى تنشط عجلة الإنفاق الداخلي والمبني على استهلاك الطبقة الوسطى المحركة للاقتصاد السوق، وهذا لن يتم إلا من خلال دعم هذه الطبقة وعدم تسريح الآلاف من أبنائها ورميهم في الشوارع، فهل ستنجح الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج من احتواء آثار الأزمة في السنوات القادمة أم ستخبئ في جعبة الأيام المقبلة مزيدا من المفاجئات.

تأثير التسونامي المالي على صناعة المال في العالم الإسلامي

لم تسلم الصيرفة الإسلامية من رشقات موج التسونامي المالي العالمي، لما أعلنت[١٧] شركة نخيل العقارية عن رغبتها بإعادة جدولة سندات بقيمة ٣,٦ مليار دولار استحقت في نهاية هذه السنة، تزامن هذا الإعلان مع أكبر حالات تعثر تمر بها صناعة التمويل الإسلامي بشكل عام: فمن تعثر شركات عالمية عن سداد سندات أصدرتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية إلى عجز حكومات كاملة عن الإيفاء بدفع الفوائد المستحقة عن سندات أصدرتها هي الأخرى، مما ألهب نار النقاش بين مؤيد وشامت في هذه الصناعة الحديثة.

ما صدم العالم وسبب الذعر بين المستثمرين في الأساس هو الوهم المطلق، والذي بنيت عليه هذه الصناعة بكونها بعيدة كل البعد عن التعثر وأسبابه، فمن كان يتغنى بحكمة الاستثمار الإسلامي وابتعاده عن فوضى التوريق والتزامه بالاستثمار في المشاريع الحقيقية كالعقار والصناعة، لم يخطر بباله يوما أن انفجار فقاعة العقار في أنشط بقعة على الأرض وهي دول الخليج وهبوط النشاط العقاري فيها بحوالي ٣٠-٤٠٪ حسب الدولة، وتراجع دخل المشاريع الاستثمارية في ذلك المجال سيؤدي إلى تعثر في سداد استحقاقات المستثمرين وعلى رأسهم الصناديق السيادية والتي كانت تتسابق لشراء أي إصدار ناجم عن شركة عقار أو غيره خاصة إن كان مصدرها في دبي، فما كان يعتبر منجم ذهب صار سرابا لمن يحسبه ماء، حتى مفهوم إدارة المخاطر لم يكن من أولويات تلك الشركات.

فعلى مستوى العالم الإسلامي عانت صناعة التمويل الإسلامي فيه من تبعات الأزمة المالية العالمية، حيث أكدت MARC وهي شركة تصنيف ماليزية، تعثر صكوك شركة «النفط» أويل كورب بيرهاد، والبالغة قيمتها ٢٠,٦ مليون دولار. وبذلك تنضم لشقيقاتها الماليزيات (أوكسبريدج- هارتابلوس- أنجرس) والتي تبلغ قيمة إصدارات صكوكهم المتعثرة نحو ٧٣,٦ مليون دولار، أما الشركات الأخرى التي تأكد تعثر سنداتها الإسلامية، بخلاف «نخيل»، فهي «نيو ألايد إلكترونيك» الباكستانية (تبلغ قيمتها ١٦,٤ مليون دولار)، وشركة النفط والغاز الأمريكية المفلسة «إيست كاميرون» (قيمة إصدارها ١٦٥,٦ مليون دولار)، وشركة دار الاستثمار الكويتية (قيمة إصدارها ١٠٠ مليون دولار)، وصكوك «بيت الاستثمار العالمي» (قيمتها ٦٩,٥ مليون دولار)، ليبلغ مجوع ما تعثر من سندات إسلامية في العالم أجمع ما يقرب من ٣٧,٤ مليار دولار بنهاية الشهر الماضي ليجعل الأزمة الحالية أكبر أزمة

١٧ - المقدادي، خالد، أكبر أزمة مالية تمر بتاريخ صناعة التمويل الإسلامي منذ نشأته، جريدة المواطن، ٢٠٠٩/١٢/٢٣

مالية تمر بتاريخ صناعة التمويل الإسلامي منذ نشأته.

ومما زاد الطين بله قصور القوانين الوضعية الخاصة بهذه الصناعة بين مختلف الدول، وعدم وجود قانون خاص بحالات التعثر؛ لعدم حدوثها بهذا الحجم الكبير من قبل، ففي حالة دبي مثلا يخشى المستثمرون على حقوقهم نتيجة عدم وجود قوانين خاصة بالإفلاس كحالة شركة نخيل إذا حدث في المستقبل، ووجود تعارض بين مصلحة الشركة وحصانة ملكيتها للدولة وبين حقوق المستثمرين، فيخشى على ضياع حقوقهم، كما أن معظم النزاعات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية تحكم وفقا للقانون البريطاني حاليا خاصة مع في تورطوا من بنوك بريطانية كبنك HSBC الشرق الأوسط ويبلغ مجوع ما تورطت به البنوك البريطانية ٥٠ مليار دولار من أصل ١٢٣ مليار دولار هي إجمالي قروض البنوك العالمية للبلد العربي الخليجي وأظهرت بيانات بنك التسويات الدولية التي تستند إلى مبالغ القروض حتى نهاية يونيو حزيران أن قروض البنوك البريطانية أكبر بكثير من نظيراتها من بنوك فرنسا البالغة ١١,٣ مليار دولار ونظيراتها في ألمانيا البالغة ١٠,٦ مليار دولار والولايات المتحدة (١٠,٦ مليار دولار) واليابان (تسعة مليارات دولار). مما يثبت ضرورة وجود قوانين خاصة بتعثر هذه الصناعة، ومن هنا جاءت استجابة حكومة دبي من خلال سن مجموعة من القوانين المالية الجديدة لحوكمة اقتصاد الإمارة، ومنها ضرورة بيان الفوائض المالية لدى الشركات المملوكة من الحكومة وإيفاد تلك الفوائض لخزينة الدولة كل عام، ولكن ما تزال القوانين الخاصة بالإفلاس العام وخاصة للشركات المملوكة حكوميا لم تتضح صورتها بعد، مما يغذي هواجس المشككين بشأن مصير تلك القروض في حالة الإفلاس.

المتحمسون للدفاع عن هذه الصناعة يقولون إن الحملة الإعلامية جاءت مؤخرا من الغرب لصد تقدم مد هذه الصناعة المتنامي، فتعثر بعض الشركات لا يعني نهاية التمويل الإسلامي، فالبنوك الإسلامية تشهد اكبر انتعاش لها في الفترة الحالية، وقد أثبتت مرونتها أثناء الأزمة خاصة مع معدل نمو يقترب من ٢٧٪ سنويا ونمو صناعة التأمين التكافلي بنسبة ٢٠٪ سنويا مع توقع ارتفاع نمو صناعة التمويل خلال الخمس سنوات القادمة بنسبة ٤٠-٥٠٪ مما يثبت أهمية هذه الصناعة ومحلها المستحق في صناعة المال العالمي خاصة مع نمو الأصول الممولة إسلاميا لتتعدى حاجز التريليون دولار وبنسبة نمو بلغت ١٥-٢٠٪، كما أن دخول البنوك المركزية لدول المنطقة في مجال إصدار السندات الإسلامية يدعم نمو هذه الصناعة بعد صدور النية بإنشاء صناديق استثمارية حسب الشريعة الإسلامية بين ١٠٠ و٥٠٠ مليون دولار، وتعتبر السعودية، بمساهمات وصلت إلى ١,٧ بليون دولار عام ٢٠٠٧

وماليزيا بمساهمات وصلت إلى ٧٩٧ مليون دولار، أقوى سوقين عالميتين بالنسبة للتكافل. وتشير التوقعات إلى أن مساهمات سوق تكافل العالمية قد تصل إلى ٧,٧ بليون دولار أميركي بحلول نهاية ٢٠١٢.

وفي المحصلة نرى أن تأثير الأزمة في البلدان العربية كان محصورا في أربع فئات على العموم، أولاها بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط التي تتمتع بقدرات مالية كبيرة وعدد قليل من السكان، هذه الفئة هي في أفضل وضع لامتصاص الصدمات الاقتصادية كما لاحظنا.

وثاني هذه الفئات، البلدان المصدرة للنفط ذات الكثافة السكانية العالية والاحتياجات الاجتماعية الكبيرة، لكنها ذات فوائض مالية أقل من بلدان مجلس التعاون الخليجي. ورغم أن هذه البلدان هي من مصدري النفط وذات عوائد نفطية كبيرة إلا أنها ذات كثافة سكانية عالية وتتحمل التزامات اجتماعية كبيرة مما يجعل من الصعب عليها ضبط الإنفاق عند حدوث تراجع اقتصادي. وقد دخلت هذه البلدان الأزمة المالية العالمية بأوضاع مالية وخارجية أضعف من بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط.

وثالث هذه الفئات، البلدان غير المصدرة للنفط ذات الروابط القوية ببلدان مجلس التعاون الخليجي من خلال التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة، أو التي تعتمد بشدة على المساعدات الخارجية أو على كل منهما، فدخلت هذه البلدان الأزمة وهي في أضعف حال من ناحية الأرصدة المالية والخارجية. ويؤدي الهبوط السريع لأسعار النفط أو استمرار انخفاض أسعاره إلى تعريض هذه البلدان لتقلص شديد في التحويلات والاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وأخيرا الفئة الرابعة، وهي البلدان ذات التنوع الاقتصادي والروابط التجارية والسياحية القوية بأوروبا، هذه البلدان ستشعر بأكبر تأثير اقتصادي بسبب هبوط الطلب الأوروبي على الواردات والإنفاق السياحي، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها من أوروبا سوف تراجعا مباشرا في قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وفي التوظيف ودخل الأسر. ولكن لكي نفهم بحق ما الأسباب الكامنة وراء كل هذا التراجع الذي أسلفنا التحدث عنه لا بد من العودة إلى جذور هذه الأزمة وتحليل الأسباب التي أدت إلى نشوبها لكي نصل إلى استنتاجات حلول فعلية قد تصل بسفينة الاقتصاد العربي إلى بر الأمان.

أصل الأزمة المالية العالمية ... انفجار فقاعة العقار الأمريكية

رأس أفعى الأزمة المالية أنجلو أمريكي بامتياز، فقد نشأ الرأس في الولايات المتحدة وإنجلترا بالبداية، ثم ما لبث أن بث سمه الزعاف في جسد أوروبا ومن ثم آسيا فالعالم بأكمله، ليقطع شريان الحياة الاقتصادي عن ملايين الأسواق تاركا إياها تعاني من ضعف التجارة العالمية، وليبتلعها في النهاية كساد جديد أقوى من ذلك الذي سبقه.

فبداية أزمة عام ٢٠٠٨ تعود إلى ما قبل ذلك التاريخ بسنوات، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (حدث تاريخي آخر ذو أبعاد على الاقتصاد العالمي) وانهيار البرجين، وانهيار بورصة وال ستريت بعد فتحها إثر تلك الأحداث بدأت أسواق الولايات المتحدة تنزلق في هبوط مستمر، قام محافظ البنك الفدرالي آنذاك آلان جرينسبان في عام ٢٠٠١ بخفض الفائدة على الدولار والمربوطة بها فائدة الإقراض إلى حوالي ١٪؛ محاولة منه لتنشيط سوق إقراض الأفراد والشركات على حد سواء، وقد نجحت الخطة في البداية بتحفيز أسواق الأسهم والعقار وغيرها عبر تغذية الإقراض، ونتيجة لذلك زادت الأسعار وارتفعت قيمة العقارات والأسهم وتضاعفت مرات ومرات، خاصة مع هبوب رياح التضخم الناجمة عن زيادة الطلب العالمي على النفط، وأصبح التكالب على هذين النوعين من الاستثمار هي الموضة الرائجة آنذاك، كل تلك الظروف أدت إلى حدوث ما سمي بالتضخم الزائد "Hyper Inflation" وهو مار أدى إلى ارتفاع معدلات الأسعار مما يقرب من ٢٠٪ خلال أعوام ٢٠٠٥ إلى بداية ٢٠٠٨.

ومما زاد الطين بله انضمام المئات من منظري اقتصاد السوق المعتمدة على عدالة العرض والطلب، إلى جوقة المشجعين من رؤساء المحافظ الاستثمارية؛ للضغط على البنوك المركزية الأنجلو أمريكية لإزالة أية عقبات تنظيمية تمنع الإيغال في المضاربة على الأسواق وتحريرها أمامهم كليا، والمطالبة بالإبقاء على سعر الفائدة منخفضا لتشجيع الإقراض، كما وحدت البنوك التجارية البريطانية والأمريكية جهودها وتعاون علماء الرياضيات مع أخصائي الاقتصاد ومدراء المحافظ الاستثمارية للخروج بمنتجات مالية جديدة لامتصاص الكم الهائل من أموال العامة والأفراد والتي تراكمت بسبب سياسة خفض الفائدة المستمرة آنذاك، وتراكم أموال دول النفط خاصة الخليج والعمل على استيعابها في المحافظ والصناديق الاستثمارية، كل تلك الأموال تطلبت اختراع مشتقات مالية جديدة لتشكيل سوق ثانوية موازية لأسواق الاستثمار في العقار والأسهم الأساسيتين ألا وهو التوريق أو "Securitization".

والتوريق هو مشتق مالي مكون من بيع سندات الرهن العقاري الخاصة بملايين المقترضين الأمريكيين والإنجليز ممن اشتروا ملايين المنازل المرهونة للبنوك الاستثمارية، والعمل على تحويل تلك الديون إلى سلعة تباع وتشترى في سوق الأسهم والسندات، وعادة ما كانت عملية البيع والشراء تتم بين البنك المالك لأصل الرهن وبين البنوك الأخرى أو المحافظ الاستثمارية والتي وجدتها فرصة لمضاعفة أرباحها فأقبلت عليها إقبال النحل على الزهر، ومن فوائد التوريق المباشرة جلب سيولة إضافية تستخدم للبنك صاحب القرض والاستفادة من الرهن للحصول على المزيد من الأرباح عدا الفوائد، كما تنقل مخاطر تعثر القرض للبنك المشتري، وقد انساقت حتى المحافظ والصناديق السيادية للدول، وعلى رأسها العربية، وراء الاستثمار الأعمى في هذه المشتقات، ومن كان سيلومهم؟! فالجميع حتى أساتذة الاقتصاد في الجامعات أشادوا بجدارة تلك المنتجات وعبقريتها متجاهلين أخطارها إلا من رحم ربي وهم من سقط صوتهم سهوا أمام ضجيج الأصوات المطالبة بالاستمرار في اختراع المزيد من تلك المشتقات السامة.

ولم يقتصر الأمر على القروض العقارية ذات الملاءة المالية، والتي كانت مقابل أصول أو لأشخاص قادرين على السداد وهي ما سميت بسندات التوريق "Prime"، ولكن امتد جشع رؤساء الصناديق والبنوك ليطال توريق القروض التي أعطيت لأشخاص غير مليئين ماليا أو قيمة عقارهم مبالغ فيه كثيرا وهو ما سمي بسوق الإقراض الدوني "Subprime" على أمل أن يرتفع في المستقبل، خاصة مع وصول فقاعة العقار إلى مرحلة الفوران، بل وصل الأمر إلى توريق عقود التأمين على تلك القروض وإنشاء سوق لها، وانخرط الجميع في حمى التوريق حتى بلغت قيمتها ٢٧ ألف مليار دولار، وفي أواسط عام ٢٠٠٧ شهد بدء تراجع النشاط العقاري في الولايات المتحدة، ومعه بدأت أسعار المنازل المرهونة بالهبوط بدلا من الصعود المتوقع، وكان معظم أصحاب تلك المنازل قد شروا منازل ثانية للمضاربة بها بفوائد عالية لتوقعهم باستمرار الارتفاع الجنوني.

وعندما حدثت الفاجعة وتراكم المعروض وشح الطالب وعز المطلوب ألا وهو البيع، بدأت تلك الأسر بالتعثر في سداد الأقساط وبدأت البنوك باسترجاع المئات فالآلاف من المنازل المرهونة لقروض سميت بقروض النينجا[١٨]، ومعناه هبوط قيمة المشتقات المالية المربوطة بها واضطرار البنوك للتخلص من تلك المنازل المرهونة وبأي ثمن لتعويض خسائرها الحقيقية منها والورقية، فالنتيجة دوامة من التعثر المالي أتت على ما بني خلال السنوات الماضية من أرباح ناجمة عن العقار، ومن استثمر من عشرات الصناديق السيادية والأفراد والحكومات

18- Soros ,George. The New Paradigm for Financial Markets. Public Affairs. USA. 2008

على حد سواء قد بدأ يحصد سوء المراهنة على تلك المشتقات، والتي أثبتت عدم استقرارها، فتعثرت مشتقات الرهون العقارية في كل من أمريكا وإنجلترا وتعثرت مشتقات توريق تأمينها في الوقت نفسه.

ولتمر بذلك سوق التوريق بمراحل الفقاعة كاملة "Bubble Life Circle"، والتي تتكرر باعتقادي وبحسب رأي بعض الخبراء كل عقد تقريبا، ماعدا العقد الأخير الذي انفجرت فيه فقاعتان (فقاعة الإنترنت في عام ٢٠٠٠، والعقار في ٢٠٠٨) بسبب سوء إدارة المشتقات وعدم التخطيط للأمام، وسيطرة المال على أولوية صنع القرار والرقابة، والمراحل التي مرت بها سوق توريق الرهون العقارية، هي البداية الخجولة، فمرحلة الازدهار التي انتعشت فيها سوق العقار بقوة تسمى مرحلة "Boom Bust"، ومن ثم الوصول إلى مرحلة القمة بالأسعار والربح والنشاط الاقتصادي "Peak"، ليبدأ الانحدار مع اكتفاء السوق وتشبع حاجة المشترين والتشكيك بقرب انفجار الفقاعة "Denial"، ولتأتي مرحلة إصرار العديد من المدافعين والمتورطين بشدة على الاستثمار في هذه الفقاعة "TrueBelievers"، حتى تأتي أخيرا لحظة الانفجار والسقوط من عل لمن لم يخرج من السوق قبلا في مرحلة الانتعاش أو القمة وهي ما يسمى " Bubble Burst "، وتختلف الفقاعات من حيث النوع فمنها محدود الأثر على أصحاب الأزمة فقط كأزمة اليابان، ومنه الكبير ذو الأثر على المنطقة بأكمله كأزمة النمور الآسيوية وتسمى الفقاعة ب"super Bubble"، ومنه الهائل في الحجم وذو التأثير على أكثر من منطقة إقليمية، والذي يحدث مرة في الجيل كالكساد الكبير أو الأزمة الحالية ويطلق على تلك الفقاعة "Super-Hyper Bubble"، وهو ما أصاب العالم ومنه الدول العربية.

كل تلك الخسائر المتحققة من انفجار فقاعة العقار كان محصورا في البداية بعالم الخيال المقامر والمسمى بسوق المشتقات، انتقل إلى عالم الاقتصاد الحقيقي لتحقق البنوك والمحافظ خسائر حقيقية بدأت تظهر علاماتها بتراجع الأرباح الربعية ببداية عام ٢٠٠٨ وتراكم المخصصات للديون المتعثرة إلى أن أصبح عدد المتعثرين بالملايين لتراجع نشاط السوق العقاري وتوقفه تماما، فتراكمت الخسائر بالتالي بالمليارات وبدأت الأزمة بالإعلان عن وجودها بعد أن حاولت العديد من البنوك إخفاءها بالاقتراض من البنوك المركزية والحصول في البداية على بضع مليارات من الحكومة للإنقاذ بشكل خفي؛ حتى لا يعلم العالم بفضيحة فشل الاقتصاد الحر غير المضبوط العامل بنظرية (دعه يعمل) ومن ثم أضيفت (دعه يمر) للدليل على عولمة الاقتصاد.

فجاء صباح الاثنين الأسود ليعلن للعام بدء مرحلة جديدة، مرحلة إفلاس البنوك الكبيرة من أمثال ليمان بروذرز، ميريل لينش، في الولايات المتحدة، وبنك نورذرن روك في بريطانيا، ويعلن عن بدء تأميم المخصص وتمركز الاقتصاد، ورجوع النظرية الكينزية ومؤيدي الاقتصاد الكلي وانتصارها على اقتصاد السوق ومدرسة شيكاجو المؤيدة لها.

انفجار فقاعة العقار العربية

أما هنا في الوطن العربي وبالأخص دول الخليج منه، فقد عانت من فقاعة عقار خاصة بها، من نوع "super Bubble"، فبعد فورة النفط والاحتياطات الهائلة الناجمة عنها، استثمرت دول الخليج جزءا منها في الداخل وبخاصة في قطاع العقارات والذي انتعش لزيادة دخل المواطنين وقدرتهم على شراء الشقق في مشاريع الإسكان أو ازدهار بعض المدن وجعلها قبلة تجارية ووفود الملايين إليها كقاطنين جدد، وحاجتهم الماسة لآلاف الوحدات السكنية والمكاتب التجارية والفلل، غير المشاريع السياحية والأندية لممارسة نشاطاتهم، فالتطور الاقتصادي يواكبه دائما تطور عمراني كبير، ومن ابرز المدن التي انتعشت بسبب الفورة الاقتصادية دبي والعواصم العربية كافة.

ولكن، ومع هبوب رياح الأزمة واقتلاعها لمليارات الدولارات العربية، تراجع النشاط العقاري بمعدلات هائلة، حيث تحدثت تقارير إقليمية[١٩] عن تراجع مستويات نشاط البناء العربي في البلدان كافة، حيث بلغ معدل تراجع النشاط العقاري في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٥٪ وانخفضت أحجام المبايعات بنسبة ١٣٪ ليصل حجم المبايعات الإجمالي إلى ٨,٥ مليون متر مربع استحوذت المملكة العربية السعودية على ما نسبته ٥٨٪ منها، وأعلى معدلات التراجع كانت في الإمارات بنسبة ١٣,٣ ٪ وتوقف النشاط العقاري فيها بنسبة ٦٠٪ وانخفضت قيمة عقاراتها ٤٠٪، تلتها الكويت بـ ٧٪، قطر ٦,٥٪، البحرين ٥٪، السعودية ٢٪، والنسبة في شمال إفريقيا حيث التراجع ملحوظ في كل من المغرب ٥٠٪، مصر ١٠٪، تونس ٥٪، أما في دول الشام فقد تضرر الأردن كثيرا لتراجع الاستثمار الخليجي المحرك الأساسي لمثل تلك الأسواق فتراجع النشاط العقاري حوالي ٣٣٪ لعام ٢٠٠٩، أما لبنان فهي الدولة الوحيدة التي نشط فيها العقار بسبب المشاريع السياحية الناجحة دائما فيها، وتعثرت العديد من الشركات العقارية نتيجة لتراجع النشاط العقاري العربي وتراجعت أسهمها بأكثر من النصف لبعضها، وفيما اجل بعضها مشاريعه وعمل على إعادة جدولة ديونه، فقد اضطر البعض الآخر لإعلان إفلاسه، وأدى تسريح الآلاف من عمال دول الخليج إلى تعثر قروضهم السكنية داخل تلك الدول وهروبهم دون تسديدها.

وأدى تراكم الديون المتعثرة من قبل قطاع العقار إلى وجود ظاهرة الأصول السامة أوال"Toxic assets"، والتي عانت منها دول الغرب قبل أن تصل الأزمة إلى الشرق، فأول ظهور لهذه الأصول كان بعد انفجار فقاعة العقار في أمريكا وبريطانيا حيث يبلغ عدد المنازل

---

١٩ - المقدادي، خالد، خطة الإنقاذ العربي للحد من خطر الأصول العقارية السامة،، جريدة المواطن الأردنية، ٢٢/٤/٢٠٠٩

المرهونة في بريطانيا وحدها ١٢ مليون منزل، وتسمى بالسامة نتيجة ظهورها على خانة الديون المعدومة لدى ميزانيات البنوك، وفي أوروبا حيث تواجه بنوك الإتحاد أصول سامة بقيمة ٣٦ تريليون دولار، هذه الظاهرة الخطيرة جعلت دول قمة الـG٢٠ في اجتماعها الأخير أن تخصص جزءا من أموال خطتها البالغة تريليون دولار لتغطية هذه الديون، كما أنه تم اقتراح إنشاء بنك عالمي لإدارة هذه الأصول مجتمعة على غرار تجربة ايرلندا الرائدة، وقيامها بإنشاء ما يسمى "البنك السيئ Bad Bank" " الذي رصد له (٩٠) بليون يورو، ليقوم بشراء الأصول السامة من البنوك المنهكة، وما ينتج عنه من رفد سيولتها لتمكينها من العودة إلى الإقراض لتنشيط الأسواق.

ومن هنا جاء إعلان الإتحاد العربي للتنمية العقارية والذي هو منظمة عربية تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية ويضم ١٨٥ ألف كيان عقاري عربي يدير ثروة عقارية تقدر بـ ٢٣ تريليون دولار. أعلن عن نيته الخروج بخطة للحد من تدهور القروض العقارية في البلدان العربية، وجاء هذا الإعلان كبصيص أمل في النفق المظلم القابع فيه قطاع العقار.

و تقتضي الخطة بتقديم اقتراح على جميع البنوك العربية من دول مجلس التعاون حتى أقصى شمال إفريقيا لإقامة مزاد علني لبيع الأصول السامة المتراكمة لديها والتي تقدر بـ ١٦٨ مليار في ٢٢ دولة؛ عربية لخلق المزيد من السيولة لإقراض المشاريع الجديدة، ومن الجدير بالذكر أن مجموع الودائع في هذه الدول بلغ ١,٧ تريليون، ومعدلات النمو السكاني في الدول العربية هي من أعلاها في العالم (حوالي ٨ مليون طفل يولد سنوياً)، مما يشجع على إمكانية نجاح تلك الخطة إن وافقت البنوك العربية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من قطاع العقار العربي المنهار.

أزمة الائتمان العالمي
وأثرها على الأزمة العالمية

إن انفجار فقاعة العقار وانهيار "وال ستريت" تسببا بآثار جانبية زلزلت البنوك الأنجلو أمريكية، وقضت على مدخراتها وأرباحها من أيام الطفرة، كما صرفت معظم الأموال، والتي منحت من قبل الحكومة الأمريكية لإنقاذها بما سمي صفقة "Bailout" والتي بلغت بالمرحلة الأولية قرابة ٣٥٠ مليار دولار أقرتها حكومة بوش وذهبت لشراء أسهم تلك البنوك ومحاولة الإبقاء على سعرها متزنا وقد باءت بالفشل مع استمرار الذعر في أسواق الأسهم العالمية وبيانات الخسائر والبطالة المتكررة والتي جعلت أسعارها في الحضيض، ومن ثم أقرت حكومة أوباما ٧٠٠ مليار إضافية صرف منها قرابة ١٧٠ مليار للبنوك و٣٥٠ مليار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكن كانت- حكومة أوباما- حريصة ألا تستعمل تلك الأموال في سد الديون وشراء الأسهم فقط كمن يطفىء النار بالزيت، بل اشترط، أن تستعمل في تحريك الاقتصاد عبر إقراض الشركات والمتوسطة والصغيرة والأفراد، وذلك لجفاف منابع السيولة لدى البنوك وتحقيقها خسائر ربعيه متلاحقة؛ مما تعذر عليها توفير السيولة لإقراض المزيد من الشركات والأفراد، وحتى لو توفرت السيولة عز من يستطيع تلبية الشروط لإقراضه: فأكثر من ٨٠٪ من المتقدمين للطلبات شركاتهم متعثرة في ديونها وتطالب بجدولتها، أو أنها لاستطيع السداد بتاتا، فامتنعت البنوك عن إقراض المؤسسات أو الأفراد وتعثر الأفراد وخاصة من خسر عمله منهم عن السداد أو الشراء، ودخلت السوق في كساد كبير وتراجعت التجارة العالمية بحوالي٣, ١٤٪ وانتقلت عدوى ضعف الائتمان وندرة السيولة إلى بقية بنوك أوروبا وآسيا ومنها إلى الدول العربية في ما عرف بأزمة الائتمان أو "Credit Crunch" .

ونتيجة لأزمة الائتمان عجزت الكثير من الأسر الغربية عن سداد التزاماتها للبنوك، وعجزت عن اقتراض المزيد لارتفاع نسبة تلك القروض بالنسبة لمدخولها؛ لأن التداعي الاقتصادي ابتلع حتى الآن ما يقرب من ١٤ تريليون دولار من ثروة أميركا، مما جعل العائلات تدخر بدرجة غير مسبوقة، ويتصدر[٢٠] الأستراليون العالم من حيث الديون الشخصية، حيث تتجاوز قيمة ديون الأسر قيمة ما ينتجه الاقتصاد كله، حيث أن أستراليا فاقت الولايات المتحدة فيما يتعلق بالديون المرهقة الخاصة بالعقارات والاقتراض من البنوك وبطاقات الائتمان، وقال البنك المركزي إن المواطن الأميركي البالغ العادي مدين بمبلغ ٤٤ ألف دولار

٢٠ - الأستراليون أصبحوا قادة العالم في الديون الشخصية، سوق ومال، جريدة الغد، ٢٨/١٢/٢٠٠٩

أميركي مقابل ٥٦ ألف دولار أميركي للأسترالي العادي. ويمثل الإقراض لغرض الإسكان نسبة ٩٠٪ من الديون الشخصية، والنسبة الباقية تمثل القروض العادية وبطاقات الائتمان.

وصل حجم الرهونات العقارية قرابة ١٢ تريليون دولار في أمريكا وحدها حيث أن ما يقرب من ثمانية ملايين عائلة على وشك أن تفقد منازلها، وتعثرت بطاقات الائتمان حيث تحتفظ ٨٠٪ من الأسر الأمريكية ببطاقات ائتمان، ويصل متوسط دين كل أسرة إلى عشرة آلاف دولار، وخلال السنوات العشر الأخيرة "بلغت قيمة الديون على الأمريكيين ثمانية تريليونات دولار بزيادة ١٣٧ في المائة أي مثلي الزيادة التي طرأت على حجم الاقتصاد . وبلغ الحجم الإجمالي للديون ١٤ تريليون دولار ليصبح مساويا تقريبا لإجمالي الناتج السنوي للاقتصاد"، وهكذا أوقعت هذه الأزمة بعض المستهلكين الأمريكيين في فخ الإفلاس، هم وبعض الشركات من جراء التعامل بعملية الرهن العقاري، وارتفع عدد القضايا المقدمة أمام المحاكم بسبب الانهيار المالي، مما يعني دخول خمسين مليون مواطن أمريكي للسجون نتيجة العجز عن تسديد قروض بنكية .

و تجاوز عدد[٢١] بطاقات الائتمان الصادرة في أمريكا سقف ٧٠٠ مليون بطاقة، ويمتلك المواطن الأمريكي العادي ما معدله خمس بطاقات ائتمانية، وكانت كبرى الشركات المالية والبنوك قد حققت أرقاما فلكية في العقدين الماضيين نتيجة للإقبال المتزايد على بطاقات الائتمان. إلا أن الأمر اليوم بات يهددها بالإفلاس - وخاصة الصغيرة منها التي لا تقوى على الصمود- حيث تدخل الكونجرس لنجدتها في نوفمبر ٢٠٠٨م من خلال ما أسماه خطة لإنقاذها بلغت قيمتها ٢٠ مليار دولار، وقد أدى بهم هذه الأمر إلى تدهور الحالة العملية لبعض القطاعات المالية؛ فشاعت حالات الإفلاس المختلفة في بعض المؤسسات والقطاعات، حيث وصلت النسبة إلى ٣٠٠٪ بسبب تراكم ديونهم على بطاقات الائتمان التي بلغت ٩٢٠ مليار دولار هي إجمالي ديون الأمريكيين المستحقة للاحتياطي الفيدرالي، وهذا ما تبينه بعض التقارير والأخبار التي صدرت بهذا الشأن، وهو ما يعكس مدى ازدياد حالات إفلاس الأفراد في الولايات المتحدة، كما ارتفعت ديون بطاقات الائتمان بنسبة ٣٠٠٪ منذ عام ١٩٨٩ وزادت بنسبة ٣١٪ منذ عام ٢٠٠٠، فيما قفزت حالات الإفلاس بنسبة ٣٠٠٪ خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة، مما سبب بخسارة البنوك الأمريكية بحوالي ٢٠٠ مليار دولار.

---

٢١ - السعدي، إبراهيم، قراءة في الازمة المالية المعاصرة: فخ القروض المصرفية، التسليف وعمليات الإفلاس، أزمة الإئتمان،، دار جرير للنشر والتوزيع/ عمان، ٢٠٠٩

والوضع في بريطانيا أسوأ؛ وسط مخاوف بشأن الديون المعدومة التي تهدد بتباطؤ شديد، فأعداد حالات ترك المنازل ارتفعت بمقدار الثلث تقريبا في النصف الأول من عام ٢٠٠٨م بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧م إلى ١٤ ألفا وهو أعلى مستوى منذ عام ١٩٩٩ أي بمعدل نحو ٧٧ منزلاً يومياً، وهذا الوضع منتشر في أكبر الاقتصاديات الأوروبية أيضا كفرنسا وألمانيا وإسبانيا مما سبب خسارة ٢٢ بنكا كبيرا في أوروبا حوالي ٤٠٠ مليار يورو (٥٨٧ مليار دولار)[٢٢] كنتيجة مباشرة للأزمة العالمية وتسبب شح السيولة بارتفاع معدلات التعثر لديها مما سبب المعاناة لمزيد من أبناء الطبقة الوسطى والشركات الصغيرة والمتوسطة ليعزز من ظاهرة الفقراء الجدد لدى تلك الدول الغنية.

٢٢ - بنوك أوروبا تتكبد ٤٠٠ مليار يورو خسائر ائتمان، أخبار الاقتصاد، صحيفة انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٠٠٩/٩/٢٦

انتقال أزمة الائتمان إلى بلاد العرب

لم يلبث الوضع المالي كثيرا في البلاد العربية عموما حتى تفاقم بسبب الأزمة العالمية الغربية، فمن الآثار العديدة لخسائر البنوك والصناديق السيادية العربية لأكثر من ٢,٥ تريليون دولار هو اختفاء تلك السيولة وندرتها عند الحاجة إليها من قبل المشاريع العربية التي توقفت نتيجة شح السيولة وتقلص تدفقات رؤوس الأموال الدولية، حيث توقع البنك الدولي أن تهبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من مستويات الذروة البالغة ٣,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلدان النامية التي بلغتها في العام ٢٠٠٧ إلى نحو ٢,٨- ٣,٠٪ في الأمد المتوسط.

وبسبب شح السيولة اضطرت العديد من الشركات لإيقاف مشاريعها خاصة بعد خسائر البنوك العربية وتراجع أرباحه[٢٣] بأكثر من ٩٪ لبنوك دول الخليج و١٣-٢٠٪ لبنوك الدول الأخرى، وقد ارتفعت مخصصات البنوك للقروض المتعثرة فوصف تقرير مالي[٢٤] عام ٢٠٠٩ للبنوك الخليجية بأنه «عام المخصصات»، وقدر التقرير أن ما جنبه ٦١ بنكاً في دول مجلس التعاون الخليجي من مخصصات قدر بنحو ٩,٤ مليار دولار أي بزيادة ٤٠ في المائة على ٢٠٠٨ وزيادة بمعدل خمسة أضعاف على ٢٠٠٧ حيث وفرت آنذاك البنوك ١,٨ مليار دولار فقط. وكنسبة مئوية إلى القروض، يترجم هذا الرقم إلى ١,٥ في المائة تقريباً مقارنة بنحو ٠,٥٨ في المائة شهدها القطاع في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧. من لتصبح بين ٦٪ إلى ١٩٪ بنهاية ٢٠٠٩، مما سبب إحجام البنوك عن إقراض الشركات المتعثرة بديونها الحالية بسبب انفجار فقاعة العقار والأسهم العربية؛ لعدم زيادة المخصصات في ميزانياتها، فكلما زادت نسبة الإقراض في اقتصاد غير مستقر كلما زادت المخاطرة، وبناء على ذلك يتوقع أن يبلغ نمو القروض في دول التعاون في ٢٠٠٩ بشكل عام ٤ في المائة، مبتعداً بذلك كثيراً عن المتوسط التاريخي له المحقق في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ ووصل حينها إلى ٢٩ ٪، وهذا الأمر يؤثر في نسبة المخصصات إلى القروض التي ستصل إلى ١,٥٢ ٪ في ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة ١,١٣ ٪ في ٢٠٠٨، وبالتالي يتوقع أن يبلغ نمو القروض في دول التعاون خلال هذا العام نحو ٨ في المائة ويصل إلى ٦٦٧ مليار دولار.

ونتيجة لشح السيولة حلت الإمارات عربيا أولا في حجم المشروعات المؤجلة؛ حيث وصلت

---

٢٣ - تقرير: أرباح بنوك "دول التعاون" تتراجع ٩٪ في الربع الثالث، أخبار الاقتصاد، جريدة الإتحاد الإماراتية، ٢٠٠٩/١١/١٥

٢٤ - ٦١ بنكا خليجيا تجنب ٩,٤ مليار دولار للديون الهالكة في ٢٠٠٩، صحيفة الإقتصادية، ٢٠١٠/١/١٢

قيمة المشاريع التي أرجئت في دبي إلى نحو ٣٥٠ مليار دولا، أما محافظ الاستثمار لدى البنوك السعودية فقد وصلت مخصصات البنوك لخسائر محافظها الاستثمارية إلى نحو ٥ مليارات ريال (١,٣٣ مليار دولار) في نهاية العام الماضي، والمتوقع أن تتراوح هذه المخصصات بين ٥-٨ مليارات ريال في نهاية العام الحالي، هذا غير مئات المشاريع في الكويت والأردن ومصر بقيمة مليارات الدولارات والتي تأجلت نتيجة لشح السيولة ورفض البنوك الإقراض لاستمرار تلك المشاريع.

كما أدت أزمة الائتمان إلى إفلاس العديد من الشركات خاصة في القطاع العقاري، مما راكم خسائر البنوك خاصة لعدم وجود قوانين واضحة بخصوص الإفلاس في الوطن العربي لهذا العدد الكبير من الشركات المتعثرة، ويكشف تقرير البنك الدولي حول ممارسة الأعمال أن مناطق الاختصاص القانوني المشمولة بالدراسة تحتاج لنحو ٣,٥ عام لتصفية شركة معسرة بكلفة تصل إلى ١٤,١٪ من قيمة الشركة، بينما تحتاج نظيراتها من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ١,٧ عام بكلفة تعادل ٨,٤٪ من قيمة الشركة. وفيما لا يستعيد الدائنون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من ٣٠٪ من أموالهم، فإن هذه النسبة ترتفع في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ٧٠٪ تقريبا.

فأزمة الائتمان الخاصة بالبلاد العربية فاقمت من مشكلات البطالة والفقر الخاصة بتلك الدول لعدم تمويل المئات من المشاريع، علاوة على المتوقف منها مما دعا العديد من الدول لمحاولة ضخ الأموال لإنعاش السوق على غرار صفقة "Bailout" الأمريكي والغربي، بما يمكن تسميته صفقة الإنقاذ العربي أو "Arabic Bailout"، حيث قامت الإمارات بضخ ١٢٠ بليون درهم في قطاعها المصرفي وضمنت جميع الودائع في بنوك البلاد غير ما قدمته من أكثر من ٢٥ بليون دولار لضمان شركة دبي العالمية وإنقاذها من التعثر، فيما ضخت السعودية في مصارفها ما بين بليونين وثلاثة بلايين دولار، من جانبها، قررت قطر ضخ ٣,٥ بليون دولار في نظامها المالي، وبالتوازي مع الأزمة المالية العالمية، أما بقية الدول غير النفطية فتراكم معدلات الدين العام منع تلك الدول من تقديم المساعدة مع محاولة بعضها انقاذ شركاتها المتعثرة، فالأردن مثلا حاول من خلال المحفظة الاستثمارية لمؤسسة الضمان الاجتماعي شراء أراض لشركات عقارية متعثرة بقيمة ٢٠٠ مليون دينار غير ما اشتراه من أسهم بمئات الملايين مما جعله المحرك الأكبر للسوق الأردنية خلال أعوام الأزمة المالية .

كما شكلت لجنة من البنك المركزي لدراسة الشركات المتعثرة ونصحت بضخ سيولة لإنقاذ تلك الشركات بمعدل ١٦٨ مليون دينار، وقد تراوحت نسب التعثر العربية بين ٢٪ كالسعودية و٤٪ لبعض دول الخليج، لترتفع حتى تصل حوالي ٦-١٠٪ لدى بعض الدول العربية غير النفطية، وذلك يعد أكبر دليل على خطورة أزمة الائتمان وأثرها الشديد على الازدهار والنمو العربي والذي لا يتوقع أن يزيد عن ٤٪ لعام ٢٠١٠بحسب توقعات البنك الدولي، بعد أن كانت معدلاته بين ٦-٩٪ سنويا.

و السؤال الكبير هنا هو: كيف لم تتوقع الدول العربية والعالم بأسره أن تبلغ آثار الأزمة ما بلغته من دمار للحجر والبشر؟، وكيف انتشرت هذه الأزمة على مثل هذا الصعيد الكبير؟، وكيف العالم بعلمائه ومنظريه ومحلليه الماليين لم يتوقعها ويعمل على منعها؟، وهل كانت هذه الأزمة هي الأولى من ناحية الحجم والتأثير الكبيرين؟ أسئلة لا بد من الإجابة عليها للوصول إلى فهم كاف لدوامة الأزمة العالمية.

التاريخ يعيد نفسه

الأزمة المالية الأخيرة والمسماة بالركود العظيم "Great Recession" والتي ضربت العالم بأسره لم تكن الأولى في التاريخ بالتأكيد، فقد كانت حلقة من سلسلة متواصلة من النكسات الاقتصادية المتتالية، نتيجة للدورات الاقتصادية، التي تمر بها أسواق العالم والتي بلغ عددها ١١٠ أزمات في التاريخ الاقتصادي الحديث، ومع أن بعض خبراء الاقتصاد ربطوا بناء- على عمليات حسابية- تعاقب تلك الانتكاسات بمعدل مرة كل عقد، فقد تسارع حدوثها بنهاية العقود الأخيرة من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي نتيجة تضخم حجم التجارة واتساع نطاقه بسبب العولمة، وتأثره بأحداث تاريخية غيرت من حقائق اقتصادية كانت تعتبر من الثوابت سابقا، وخلق مشتقات مالية جديدة مبنية على منتجات مبتكرة مصحوبا بجشع الإنسان الأزلي وحبه للمزيد، كل تلك العوامل ساهمت في تقصير عمر دورات الانكماش الاقتصادي إلى ما يقرب الخمس سنوات وفي كل مرة يخسر العالم جزءا من ثروته التي راكمها في سنوات الازدهار أو الطفرات، وهو ما يعتبر سنة الحياة منذ بدء تجارة تبادل البضائع بين الشعوب القديمة، إلى عصر المال والأعمال الحديث.

وقد سبق أزمة العام ٢٠٠٨ أزمات عديدة وبنفس الحجم إن لم يكن اكبر، كما تشابهت مع عدد من الانتكاسات الاقتصادية السابقة بنفس أعراض أنفلونزا الكساد التجاري والذي أصاب العالم على مدى عصور سبقت، والاختلاف بين الانكماش الاقتصادي في العصور الغابرة وبين الكساد التجاري في الاقتصاد الحديث، هو أن معظم انكماشات العصر القديم سببها تدهور الاقتصاد العيني (أي تبادل السلع مقابل مال أو سلع أخرى) إما بسبب الحروب أو بسبب المجاعات والأمراض وغيرها من الأسباب المباشرة ذات صلة بالاقتصاد الفعلي، أما الأزمات الحديثة بالمعظم فهي نتيجة تدهور الاقتصاد المالي (أسواق الأسهم والسندات) وتأثيره بنهاية المطاف على الاقتصاد العيني، هذا بالإضافة للمسببات القديمة كالحروب (الحرب العالمية على سبيل المثال) وغيرها وإن قلت مع تطور العلم والسياسة في الأزمنة الحديثة.

أما أول كساد حقيقي في تاريخ الاقتصاد الحديث فهو بعكس ما يعتقده الكثيرون ليس كساد عام ١٩٢٩ والملقب بالكساد الكبير، بل هو ذاك الكساد الذي أصاب أمريكا عام ١٨٧٣ واستمر أربع سنوات في أمريكا وست سنوات في أوروبا حتى عام ١٨٧٩ وسمي بكساد خط

سكة الحديد، أو كساد كوك نسبة لإفلاس شركة "جاي كوك" مما سبب إفلاس مؤسسة فيلادلفيا للصرافة عام ١٨٧٣ والذي أشعل شرارة ذلك الكساد، وقد نجمت تلك الأزمة نتيجة لمضاربات البنوك الأوروبية والأمريكية واستثمارها في طفرة العقار التي سادت عواصم إمبراطوريات أوروبية كالبروسية والألمانية والفرنسية والبريطانية وارتفاع أسعار العقار، الناجم عن تشجيع المواطنين على امتلاك سندات قروض سكنية من قبل بنوك تلك الإمبراطوريات، وأقبلت بالمثل الشركات والبنوك الأمريكية وفي مقدمتها شركة "جاي كوك" على الاستثمار في تلك السندات، كما أدى إصدار الحكومة الاتحادية الأمريكية لسندات بالملايين لتمويل الحرب الأهلية مع الجنوب إلى ازدهار شركة "جاي كوك"، حيث عُين كوك وكيلاً للحكومة الفيدرالية لبيع إصدار جديد من السندات عرف باسم سندات ال (خمسة - عشرين) وذلك لأنها كانت قابلة للاسترداد في فترة لا تقل عن خمس سنين ولا تتجاوز عشرين سنة بمعدل فائدة ٦٪ ذهباً، وتحقيقه لفائض بالذهب استثمره بالمزيد من مشاريع البناء ومصانع الحديد والتي كانت مزدهرة في تلك الفترة؛ نتيجة لهجرة الآلاف من أوروبا واستقرارهم في براري أمريكا الموحشة والذي تطلب مد خطوط سكك الحديد لوصل المدن الناشئة مع بعضها البعض لتوطين السكان الجدد، وقد أدى انهيار سندات القروض العقارية في أوروبا مع اندثار الطفرة العقارية إلى تعثر سداد سندات البنوك الأمريكية المملوكة لبنوك أمثال بنك جاي كوك.

وفي سبتمبر/أيلول١٨٧٣ وجدت شركة "جاي كوك"، وهي مكوّن رئيسي في المؤسسة المصرفية بالولايات المتحدة نفسها، غير قادرة على تسويق بضعة ملايين من الدولارات في صكوك شركة "نورثن باسيفيك" للسكك الحديدية، ومن هنا سمي بكساد سكة الحديد، وكان "جاي كوك" شأنه شأن غيره يستثمر بشكل واسع في قطاع السكك الحديدية، وكانت مؤسسة كوك المصرفية وغيرها خططت لبناء ثاني أكبر خط سكك حديدية على مستوى القارة، وأطلقوا عليه اسم "نورثرن باسيفيك للسكك الحديدية" وقدمت مؤسسة كوك التمويل اللازم من خلال بيع السندات لآلاف المواطنين، وبعد تعثر بنك كوك في الأسواق الأوروبية، انتشرت إشاعة عن عجزه إتمام تمويل بناء سكة الحديد، وأعلن إفلاس بنك كوك نتيجة لذلك وأصبحت السندات لا تساوي قيمة الورق الذي طبعت عليه، وانهارت البورصة على إثر تلك المعلومات، حيث تلا ذلك الانهيار كساد طويل انهارت خلاله ١٠ آلاف شركة، وتمثلت المشكلات الاقتصادية الرئيسية في الإنتاج الزائد عن الحد، وتراجع السوق، وبدأ المستثمرون في أوروبا حيث بدأ الكساد يلوح في الأفق، تصفية معاملاتهم فيما يخص

القروض الأمريكية، وقامت بورصة نيويورك بإغلاق أبوابها لمدة عشرة أيام بعد إفلاس مؤسسة فيلادلفيا للصرافة، وسقطت أنشطة أعمال أخرى، وتقلص حجم العمل في تشييد السكك الحديدية، كما انهارت البورصة النمساوية في فينيا نتيجة لانهيار طفرة الاستثمار في السكك الحديدية والموانئ، ولم تعد قادرة على الحفاظ على توسعها الزائف بسبب حالات الإفلاس المتتالية والتلاعبات الكثيرة، وأعقب ذلك سلسلة من الإخفاقات لبنك فيينا، الأمر الذي تسبب في تقلص الأموال المتوافرة لإقراض الشركات، وفي برلين انهارت إمبراطورية السكك الحديدية المملوكة لـ "بيتل هنري ستروسبيرج".

أما كساد عام ١٩٢٩ والمسمى بالكساد العظيم[٢٥] The Great Depression فقد حدث بعد أن تراجعت قيمة الأسهم الأمريكية نتيجة لانفجار فقاعة الأسهم بعد ارتفاع لأسعارها دام ست سنوات متواصلة، فوضعت البنوك توقعاتها باستمرار ارتفاع أسعار تلك الأسهم لسنوات عدة، فقامت بتمويل الآلاف من المضاربين الذين استثمروا كل أموالهم المقترضة في سوق الأسهم الأمريكي "وال ستريت"، حتى جاء يوم الثلاثاء ١٩٢٩/١٠/٢٤ والذي لقب بالثلاثاء الأسود (رغم أن قبله حدث يوم الجمعة الأسود وخسرت فيه ١٢ مليون سهم قيمتها في البداية ولكنه لم يكن شيئا بجانب الثلاثاء اللاحق به)، خسر ١٦ مليون سهم قيمتها وأغلقت وال ستريت أبوابها أمام المضاربين، ومن ثم تعثر أولائك في سداد قروضهم للبنوك، وبالتالي تسربت إشاعات بقرب إفلاس تلك البنوك وعدم قدرتها على رد الأموال المودعة لديها، فحدث الهلع ودبت الجماهير في صفوف طويلة تسحب أموالها من بنوكها حتى فرغت أقبية البنوك ولم تعد تحوي شيئا فأطلق مصطلح Bank Run على هذه الظاهرة، واضطر الرئيس "هوفر" إعلان عطلة البنوك لعدة أيام حتى يتوقف الناس عن سحب أموالهم، وشحت السيولة حتى أصبح الناس يدفعون ثمن حاجياتهم ببطاقات مكتوبة عليها (أنا مدين لك بملغ كذا)، وتوقفت المشاريع الممولة للبنوك وطرد الآلاف إلى الشارع وأصبحوا بلا عمل وبلا مؤى فبلغت نسبة[٢٦] البطالة ٢٥٪ حتى المشاريع العملاقة مثل بناء سد هوفر لم يستطع إيجاد الفرص لملايين العاطلين عن العمل، وجاع الناس ومات بعضهم في العراء، فاعتبر ذلك الكساد أكبر كساد في تاريخ الولايات المتحدة بل وفي تاريخ الاقتصاد الحديث.

وبعد أن انتخب "روزفلت" كرئيس، قام بإصدار مراسيم إصلاحات لأنظمة البنوك،

---

25 - Hanes, Richard ,Sharon M. Hanes C .Great Depression and New Deal: Almanac ..Thomson Gale, USA, 2003

26 - Young ,William , Nancy Young The Great Depression in America A Cultural Encyclopedia. Greenwood Press,, USA,2007

وفرض ضرائب أعلى على المقتدرين كذلك فرض حزمة من الإصلاحات الاجتماعية مثل قانون الضمان الاجتماعي وتشكيل النقابات العمالية لحماية حقوق العاملين المهضومة، كذلك صرف مبلغ ٦ بلايين دولار لدعم الفقراء، وتقديم القروض للمحتاجين من المزارعين والمصانع كذلك أقيمت مشاريع البنية التحتية ولجان توظيف العاطلين عن العمل والشباب بدوام جزئي وصرف مبالغ للعاطلين عن العمل وغيرها من الأمور التابعة لسياسة تدخل الدولة في أوقات الكساد.

ورغم أن الكساد الكبير استمر من سنة ٢٩ إلى عام ١٩٣٣ إلا أن البلاد دخلت في ركود بعده لسنوات، وعندما حاولت الحكومة وقف صرف أموال المعونات وترك السوق يوازن نفسه بنفسه سنة ٣٧، رجع التباطؤ الشديد إلى الأسواق وبقي الركود حتى دخلت أمريكا الحرب العالمية الثانية بعد قصف بيرل هاربر من قبل اليابان وانضم الملايين من العاطلين عن العمل إما إلى الجيش أو إلى أحد المصانع الحربية التي انتشرت في جميع أنحاء البلاد، حتى اضطرت الحكومة لتوظيف الملايين من النساء أيضا لسد العجز في المصانع، أما أثر الكساد الكبير على أوروبا فقد تمثل في فقد الأموال التي استثمرتها البنوك الأوروبية في الأسواق الأمريكية؛ مما أدى إلى توقف المشاريع المشتركة وتبادل البضائع بين البلدين وبخاصة ألمانيا وفرنسا، اللتان عانتا أكثر ما يمكن من التباطؤ الاقتصادي في تلك الفترة وهو ما أدى إلى تراكم الديون والبطالة، خاصة في ألمانيا الخارجة من الحرب العالمية الأولى مهزومة ومدينة للحلفاء وهو ما أدى إلى نجاح هتلر في الانتخابات واندلاع الحرب العالمية الثانية والباقي بعد ذلك سطر في كتب التاريخ.

أما أهم الانكماشات المالية في التاريخ القريب، فالتراجع الاقتصادي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية يعتبر أولها ومن نتائجه تشكيل مؤتمر بريتون وودز الذي أعلن عن نشوء قوة اقتصادية هائلة ممثلة بأمريكا، والمدججة بسلاح الرأسمالية ومسؤوليتها بإعادة إعمار ما تدمر من أوروبا، بإقراره اتفاقية بريتون وودز التي ثبتت عملات أجنبية مقابل الدولار بدلا من الذهب والذي كان معيار ربط العملات من قبل، مقابل نشوء قوة اقتصادية مقابلة ألا وهي الإتحاد السوفييتي ممثل الأيدلوجية الماركسية.

ثم أعقب ذلك انكماشات تراوحت بشدتها بين ما هو مدمر وما هو بسيط، فتلا دمار الحرب العالمية الثانية تباطؤ في بعض الأسواق المالية الأوروبية نتيجة لعوامل مالية، ووفاة الشيوعية نتيجة انهيار جدار برلين، وبقاء الرأسمالية كقطب واحد أوحد إلى الأبد بحسب

فوكوياما، أعقبتها أزمة اليابان نتيجة لانكماش اقتصادي أصابها بعد أن استنفذت حدود الازدهار الناجم عن الإنفاق الداخلي، وشراء البضائع محليا، واضطرارها على الاعتماد إلى التصدير إلى أسواق خارجية جديدة للخروج منها، ولم تلبث اليابان في الانكماش النسبي حتى لحقتها دول آسيا بما عرف بأزمة النمور الآسيوية[٢٧] لتأتي نهاية أزمة تدهور أسواق المال الأمريكية في بداية القرن الحالي نتيجة أزمة التأمين أولا بانهيار شركة إنرون ومن بعدها انفجار أزمة فقاعة الإنترنت[٢٨] المشهورة آنذاك.

أما أهم الأزمات المالية العربية السابقة لأزمة الركود الكبير العالمية، فهي تتمثل بتوالي أزمات الطاقة[٢٩] وتبعاتها خاصة على الدول العربية المنتجة للنفط مثل أزمة النفط عام ١٩٧٩ أو (أزمة النفط الثانية) في الولايات المتحدة والتي وقعت في أعقاب الثورة الإيرانية، وسط احتجاجات ضخمة، في حين فر شاه إيران محمد رضا بهلوي من البلاد في أوائل عام ١٩٧٩، وبهذا سمح لآية الله الخميني بالسيطرة على إيران، الاحتجاجات أدت لتحطيم قطاع النفط الإيراني، في حين استأنف النظام الجديد صادرات النفط، لكنها كانت بحجم أقل، مما دفع الأسعار للزيادة، فالمملكة العربية السعودية ودول أخرى في أوبك قاموا بزيادة الإنتاج لتعويض ذلك الانخفاض، وعموما مع خسارة في الإنتاج نحو ٤ ٪ ومع ذلك أسفرت تلك السياسة عن دفع سعر أعلى بكثير من المتوقع أن يكون في ظل الظروف العادية، فواصل ارتفاعا خلال ١٢ شهرا سعر النفط الخام إلى ٣٩,٥٠ دولار من ١٥ دولار، مع إزالة الضوابط المقيدة لأسعار النفط المحلية، والتي سمحت لإنتاج النفط في الولايات المتحدة بالارتفاع الحاد، في حين أن واردات النفط انخفضت بشكل حاد، ومع ذلك استمرت طوابير طويلة عند محطات البنزين ضوابط الأسعار في الولايات المتحدة على المصادر المحلية من النفط أيضا إلى تفاقم الحالة، وفي عام ١٩٨٠، في أعقاب الغزو العراقي لإيران، توقف إنتاج النفط في إيران تقريبا، وإنتاج العراق من النفط انخفض بشدة أيضا، وبعد عام ١٩٨٠، اتجهت أسعار النفط لمدة ست سنوات إلى التراجع، الذي بلغ ذروته بانخفاض ٤٦٪ من سعره في ١٩٨٦، ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب والإفراط في الإنتاج، منها حتى لجئت إلى إقراض الدول النامية في العالم

---

٢٧ - هي أزمة حدثت عام ١٩٩٧، حيث شهد العديد من البلدان الآسيوية أزمة مالية شديدة، بدأت بانهيار عملة "تايلند"، عقب قرار صدر عن الحكومة التايلندية بتقييم العملة، الأمر الذي أدى إلى فشل هذه الخطوة، وفشل محاولات الحكومة في دعم عملتها من خلال مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها في ذلك الوقت، وقد أثرت تلك الأزمة في باقي البلدان الآسيوية المجاورة لتايلند، مثل الفليبين وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، وغيرها من بلدان شرق وجنوب شرق آسيا.

٢٨ - أزمة فقاعات شركات الإنترنت في أواخر القرن العشرين (الماضي)، حيث أدرجت أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفعت أسعار تلك الأسهم في بداية الأمر بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى تحقيق عدد قليل من تلك الشركات أرباحًا عالية؛ ثم سرعان ما انفجرت تلك الفقاعة عام ٢٠٠٠. حيث انخفضت أسعار تلك الأسهم بسرعة كبيرة وبشكل ملحوظ (الجزيرة فوركس، ٢٠٠٨).

29- J. Leggett, *Half Gone: Oil, Gas, Hot Air and the Global Energy Crisis.* page 150, 2005lines, P12-13

الثالث وتصدير بضائعها إليها وإيجاد مخرج في الأسواق الناشئة.

أما بالنسبة لأسوأ الأزمات العربية في سوق الأسهم فهي أزمة سوق المناخ الكويتي[٣٠]، ففي عام ١٩٨٢ انهار سوق الأوراق المالية الكويتي والذي كان موقعه محل سوق بيع الجمال سابقا فسمي بالمناخ، ويرجع انهيار سوق المناخ وتدهور حالته إلى أنه لم يقم على معايير اقتصادية محكمة تحكم التعاقدات والصفقات التجارية التي تتم فيه، فقد كان مبدأ »الثقة« هو الذي يحكم التعامل المالي في هذا السوق، فكانت معظم الصفقات التي كانت تعقد فيه تعرف ب»صفقات الأجل«، وكانت البنوك التجارية في ذلك الوقت تعتمد هذه الصفقات بأسلوب غير مباشر، وذلك عن طريق الإقراض الشخصي أو خصم الشيكات المؤجلة المستعملة لشراء الأسهم في سوق المناخ، فقد بلغ الإقراض الشخصي في ذلك الوقت ٢٥٪ من محفظة قروض البنوك التجارية العاملة في الكويت، وبلغت نسبة القروض إلى الودائع في بداية عام ١٩٨٢م نحو ١٢٥٪، وعندما حلت قيمة الصفقات بالتزامن مع تدني مستوى أسعار الأسهم، اضطر البعض إلى العودة للشراء بالأصل الذي تدنى سعره ولم يف بالتزاماتهم البنكية وذلك لعدم وجود سيولة مالية كافية لديهم لسداد ما عليهم من التزامات فحدث الانهيار والكساد المالي، الذي أثر أيضا على متعاملين من الأسواق المجاورة للكويت، إلى أن تعافى الوضع بسبب تدخل الدولة وتسديدها للعديد من الديون المتعثرة بإنشاء صناديق مساعدة برأسمال قيمته خمسمائة مليون دينار لضمان حقوق الدائنين نقدا، أو بموجب سندات صادرة عنه.

عدا ذلك فإن الاقتصاد العربي عانى بعض التذبذبات والدورات الاقتصادية الناجمة إما عن ارتفاع مديونية بعض الدول العربية أو عن تراجع أسعار النفط أو الحروب والحصار المفروض معها، وهو في حالة الدول العربية خاصة ذات طبيعة شرق أوسطية يتكرر بسبب عدم استقرار الوضع السياسي.

---

٣٠ - للمزيد راجع موقع تاريخ الكويت الإلكتروني http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=1431

أوجه الشبه بين الأزمة المالية الحالية والأزمات السابقة

من يتفكر في الأزمات الثلاث الأكبر في تاريخ الاقتصاد الحديث عام١٨٧٣، ١٩٢٩، و٢٠٠٨، يرى وجه الشبه كبيرا جدا بينها:

فجميع تلك الأزمات بدأت بانفجار فقاعة ما مثل العقار في حالة كساد ١٨٧٣ و٢٠٠٨، كما أن الإقراض المفرط من جانب البنوك لتمويل تلك الفقاعات أيام الازدهار السابق للانفجار هو من السمات المميزة أيضا، كما تميزت تلك الأزمات بقلة أو عدم وجود الإجراءات المنظمة لعمل البنوك كما في أزمتي ١٨٧٣ و١٩٢٩، أو ضعف تطبيق تلك الإجراءات من قبل الجهات المسئولة عن التنظيم كأزمة ٢٠٠٨والتي سببها ضعف سيطرة البنوك المركزية ورغبتها بعدم التدخل في عمل البنوك الخاضعة لها استجابة لضغوطات من قبل المستثمرين لتحقيق مزيد من أرقام النمو والذي تبين فيما بعد أنه نمو وهمي مبني على المغامرة.

وفي كل هذه الأزمات والانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهريا.. أي أن السبب الذي يفجر الأزمة كان مختلفًا، ولكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها - ومن ثم تبدأ منها الأزمة - وهي ظهور دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق. وتتشابه أيضًا في النتائج التي تتبع ذلك، وهو تسبب بروز دين (Debt) ركودا اقتصاديا ينتج عنه هبوط في حجم الإنتاج الإجمالي، ثم حدوث بطالة بمعدلات مرتفعة، يتفق المتخصصين على أنها أخطر هذه المشاكل.

كما أن شرارة الاشتعال في الثلاث أزمات هو إفلاس مصرف ما، كمصرف فيلادلفيا في أزمة ٧٣، ومصرف الولايات المتحدة في أزمة ٢٩، وأخيرا بنك ليمان بروذرز والذي أشعل فتيل أزمة ٢٠٠٨، كما في جميع الأزمات السابقة نجم عنها إفلاس المئات بل الآلاف من البنوك كما في الكساد الكبير والذي أفلس به ٣٦٠٠ بنك خلال سنوات الكساد، وأزمة ٢٠٠٨ والتي أفلس بسببها المئات من البنوك في أمريكا (في أمريكا وحدها أفلس أكثر من ١٠٠ بنك) وأوربا والعالم أسره.

وفي جميع تلك الأزمات كان لأفراد بأعينهم الأثر الكبير في إشعال نار الفتنة والدمار في أسواق الأسهم فيد جاي كوك كانت المسئولة عن كساد ٧٣، ويد روكفلر كانت المسئولة كما قيل عن كساد ٢٩ بعد أن قام ببيع جميع أسهمه في يوم واحد ودب الهلع بين المضاربين عندما رآوه

يفعل ذلك لإحساسه بقرب انفجار فقاعة الأسهم آنذاك، بعد أن أصبح الجميع مضاربا في البورصة حتى ماسح أحذيته فقرر الخروج محافظا على سلامة أمواله، وأخيرا أزمة ٢٠٠٨ والتي أجمع الخبراء كون آلان جرينسبان محافظ البنك المركزي الأمريكي هو المسئول عنها بسبب سياساته الخرقاء في توجيه السوق نحو الارتفاع المحموم بعد خفض أسعار الفائدة على الدولار وعدم استجابته لنداءات التحذير بقرب انفجار فقاعة العقار الأمريكية.

وكان الوقع الأكبر للأزمات الثلاث على واقع الطبقة الوسطى، والقضاء على الازدهار لآلاف الأسر البسيطة، أن تعززت ظاهرة الفقراء الجدد في تلك الأزمات بارتفاع معدل البطالة والفقر في الدول التي وقعت فيها، كما نشأت جميع تلك الأزمات في الولايات المتحدة بداية، ثم انتقلت نيرانا لتحرق دولا خارج الدولة المسببة للأزمة، فانتقلت إلى أوروبا فقط في أزمتي ٧٣، و٢٩والتي كانت مرتبطة بالتجارة مع أمريكا وبنوكها، أما في أزمة ٢٠٠٨ فالانتشار عم العالم أجمع بسبب ارتباطه بالتجارة من خلال المنظمات والاتفاقات الدولية.

ومثلما أدى الكساد الكبير أدى إلى مجموعة من الأنظمة والقرارات الجديدة لتنظيم عمل البنوك، أدى كساد ٢٠٠٨ إلى الخروج بحزم جديدة من الأنظمة والقوانين الخاصة بتنظيم عمل البنوك والضرائب وزيادة المراقبة على عمل البنوك.

أما خطة تحفيز الاقتصاد أيام الكساد الكبير فقد كلف حكومة أمريكا ٦ بلايين دولار، أما كساد ٢٠٠٨ فقد كلفها خطة تحفيز بقيمة ٧٨٤ بليون دولار، والعجيب أن الكساد الكبير لم يتوقف إلا بمجهود الحرب العالمية الثانية والتي أدى الاستعداد لها إلى انتعاش اقتصادي غير مسبوق، ويخشى أن مبلغ ٧٨٤ مليار التي صرفت منذ ٢٠٠٨ لم يكف لرجوع الولايات المتحدة إلى سابق عهدها كأعظم قوة اقتصادية في العالم، بل كلفها موقعها كقطب أوحد وكذبت نبوءة فوكوياما عن مصيرها، وولد عن الكساد الحالي ميلاد قطب جديد هو الصين كمركز الاقتصاد الأقوى في العالم.

ولهذا، كان أهم المترتبات الفكرية لهذه الأزمات والانهيارات ا لاقتصادية هو المحاولة الجادة من قبل المفكر الاقتصادي البريطاني "جون بنيارد كينز" لمنع النتيجة النهائية - وهي البطالة - عن طريق تدخل الدولة — وليس الأسواق — تدخلا واسعًا لخلق طلب فاعل تنتج عنه عمالة وتوظيف للموارد الاقتصادية.

وقد نتج عن هذا المجهود النظري الكبير - لإصلاح حال الرأسمالية - ظهور نظام عالمي جديد — بعد الذي نتج عنه محاولتا الحرب العالمية الثانية - هو ما يعرف بنظام "بريتون وودز" وهدفه منع الاختلالات المالية القصيرة، (I.M.F.) حيث تمثلت المحاولة الأول ى في

قيام صندوق النقد الدولي بإحلال الإصلاح الإقتصادي والمالي بين الدول، الناتجة من تقلبات سعر تبادل أو صرف العملات، التي تؤثر سلبًا على دول أخرى، والبنك الدولي الذي يتدخل مباشرة نيابة عن "حكومة العالم الجديد" في تقديم موارد مالية لخلق، (I.B.R.D.) للإنشاء والتعمير وتنمية وإنشاء مشاريع ينعكس أثرها على سوق العمل ويساعد بهذا على خلق العمالة. ونظام "بريتون وودز" لمعالجة اختلال عالمي جديد، وفرض شروط التجارة الدولية (W.T.O.) لاحقًا بمنظمة التجارة العالمية لصالح طرف معين (الطرف الأغنى والأعلى تقدمًا)، وظهور نتائج ذلك في ديون العالم الثالث (الطرف الأفقر (والأدنى تقدمًا) في السبعينيات من القرن الماضي.

وجاءت المحاولة الثانية الجادة لإصلاح فجوات النظام ا لاقتصادي العالمي بالسعي عن طريق "بازل I" إلى تقوية النظام المالي (وبخاصة النظام المصرفي) العالمي بالتركيز على زيادة ملاءة رؤوس أموال و"بازل II" المصارف، ولكنها تجاهلت أمر السيولة اللازمة لهذه المصارف، لأن المصارف كانت تعتمد على الاستدانة بعضها من بعض. وكان يبدو ظاهريًا أنها لا تواجه مشكلة في هذا الصدد، حتى ظهرت المشكلة الحالية، وتنبه القائمون على هذه الفجوة وأجلوا معالجتها إلى حين، ولكنهم سدوا الفجوة مؤقتًا بتقديم السيولة إلى المصارف من الدولة وليس من سوق الإقراض ما بين المصارف.

وتعددت إجراءات ومحاولات الإصلاح من الجهات المتخصصة العديدة، ومع هذا فإن الذي حدث هو انهيار كاد يقع في الأسواق المالية – وتم احتواؤه جزئيًا ومؤقتًا – ويتوقع أن يليه كساد في الاقتصاد الحقيقي تنتج منه بطالة واسعة ما لم يتم تداركه ذلك.

والسؤال هنا عند مقارنة الأزمات الثلاث هو: لماذا جاء السيناريو هكذا مطابقا، ألم يتنبه العالم ويستفيد من الأزمات التي سبقت؟

والإجابة على السؤال المطروح ببساطة، هو: أن على الرغم من نماذج سابقة كان يمكن التعلم منها والاستفادة من تجاربها الأليمة للبشرية لضمان عودة مرض الكساد ليصيب العالم، إلا أن جشع الإنسان ورغبته في المزيد أزليان خاصة وأن البنوك أصدرت تقارير في الأزمات الثلاث تبشر المواطنين باستمرار الازدهار على الرغم من كون انفجار الفقاعة قد قارب على الحصول، فالإنسان بطبعه يعتقد أن ما أصاب غيره لن يصيبه وأن خبراء اليوم أذكى من خبراء الأمس، وأنه على الرغم من التطور في العلم وأنظمة التداول في أسواق المال والجداول الرياضية التي بنيت عليها تقارير المال والأعمال، لم تنفع لتجنب حقيقة أن الأيام دول بين الناس، وأن غني اليوم هو فقير الغد أو العكس، وأن سنة الحياة لا بد أن تغلب في النهاية.

الفصل الثالث:

السر وراء الأزمة المالية العالمية

"إن التناقض الرئيسي في الرأسمالية هو بين جماعية عملية الإنتاج وفردية الاستحواذ على الفائض!"

المفكر والإقتصادي جوزيف شومبيتر من كتابه «الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية» لعام ١٩٤٢م



السر وراء الأزمة المالية العالمية

ظهرت حقيقة الأزمة المالية واضحة للعيان كوضوح الشمس في كبد السماء بعد أن كشفت تقارير اقتصادية وكتاب كثر كانوا في خضم المعمعة كشفوا حقيقة ما جرى للعام بأسره، وقد اختلف علماء الاقتصاد وخبراء التحليل المالي حول حقيقة ما جرى، وفتح باب مناقشة فرضيات النظام الرأسمالي وأساليبه على أوسع نطاقه، ووضعت فرضيات حاولت تفسير ما حدث وبعثت أسرار الأزمة من قبورها، فمنها ما هو منطقي مبني على أسس علمية واقتصادية بناءة، تهدف لشرح وتحليل معطيات ما جرى والخروج بمنهجية تهدف للوصول إلى الحقيقة الكامنة وراء أضخم تعثر مالي في تاريخ البشرية، ومنها ما هو مبني على نظريات المؤامرة والخيال الخصب.

بعض التفسيرات صورت لب المشكلة وكأنه ولد من رحم أيديولوجيات رأسمالية بحتة، وصورتها كما الغول الذي أول ما ألتهم أولاده من دول نبذت مركزية القرار المالي وتدخل الدولة في توجيه مسار الاقتصاد، لتذكرها بالاشتراكية المغضوب عليها من قبل معظم دول العالم الحر كما يقال، وهناك آراء ما لبثت أن وجهت أصابع الاتهام إلى عولمة فكر "الرأسمالي" الحر، وفرض نهجه تارة بالسياسة والمساعدات المالية لدول العالم النامية، وتارة بالقوة العسكرية خاصة مع تربع حلف الاقتصاد الأنجلوأمريكي على عرش قطبية التجارة العالمية الأوحد بلا منازع، ولكن خاب ظن الكثيرين ممن آمنوا بآلهة التجارة الحرة (وعلى رأسهم فوكوياما وأتباعه) بعد أن خذلتهم في خضم الأزمة وبانت عوراتها بعد سقوط ورقة التوت على إثر هبوب نسيم الكساد والإعسار المالي الذي ضرب دولهم.

في الجانب الآخر هنالك من عزا السبب للفرد وليس للفكر، فالفكر بنظرهم سليم والأسواق توازن نفسها بنفسها، ولكن الفرد المعجون بمشاعر الجشع والطمع والفساد والأنانية وحب الثراء السريع المزوج بعشق المقامرة، هذا الفرد معقد التركيب النفسي هو من تسبب بالأزمة، فالمضاربات المحمومة لم تعتمد على المنطق الرياضي لنظريات التحليل المالي وإدارة المخاطر في المحافظ الاستثمارية، خاصة تلك القواعد المتعلقة بالتوريق، والذي وضعه فريق من خبراء الرياضيات المالية بالتعاون مع محللين ماليين ومدراء محافظ استثمارية في الدول الأنجلو أمريكية مثل منتجات التوريق تلك التي اخترعها خبراء بنك "جولدمان ساكس" والذي نفى خبراؤه كون العيب ينبع من منتجاتهم، فقوانينها كانت واضحة، ولكن الخطأ نجم عن استعمال تلك المنتجات وسوء إدارتها من قبل المضاربين، الذين فسروها على هواهم، كما كان الإقراض الأعمى مدفوعا بطمع المصرفيين لتحقيق أعلى أرباح وأكبر

حوافز ممكنة، على الرغم من المخاطر الجمة التي أحاطت قراراتهم الائتمانية.

وطبعا هنالك عشاق نظريات المؤامرة، فالأزمة الاقتصادية عند مذهبهم كانت بسبب مؤامرات عدة، منها ما هو موجه إلى الطبقة الوسطى لاستعبادها واستعباد دولهم النامية وبقائها تحت سيطرة حفنة من رجال الأعمال، ومنها ما هو موجه كانتقام من النمو الذي حققته بعض الدول النامية وخوف الدول الصناعية الكبرى من ازدياد نفوذها العالمي، هذه النظريات وغيرها تداعب خيال القراء وتجذبهم لقراءتها عند نشرها في الصحف أكثر من تلك المبنية على علوم الاقتصاد المملة، لذلك ترى من يقتنع كونها الحقيقة المطلقة وليس كونها فرضية أخرى قد تجانب الصواب أو الخطأ مثل غيرها من الفرضيات المالية.

و سنستعرض -في هذا الفصل- ماهية الأزمة وحقيقتها، كما سنناقش أهم الفرضيات الكامنة وراء أسباب حدوثها في الغرب وفي منطقتنا العربية أيضا، كما سنبرز أهم النظريات الجديدة الخاصة بتفسير ما حدث، خاصة تلك التي تشرح أسباب الأزمة والتي عزت من ظاهرة الفقراء الجدد والتي أثرت على الملايين من أبناء الطبقة الوسطى وبعض أبناء الطبقة الغنية، فلكي تصل إلى نهاية الدرب ألا وهو هنا حل المشكلة الناجمة عن الإعسار المالي العالمي،لابد من استرجاع خطوات المرء في حال أن تاه في غابة التخبط الاقتصادي الموحشة، والتي تاه بها العالم المتحضر الراعي لأسواقه فتعشت عليها سباع التعثر والعجز المالي وتركتها عظما بعد لحم.

مفهوم الأزمة المالية العالمية

بالنسبة لمعنى الأزمة[1] من ناحية تعريفها فهي:

المعنى لغة (أزم): (أزَمَة وأَزَماً وأَزوماً) إشتَدّ ..

الأزمة والأزمة: الشدة والضيقة، والقحط والجمع، إزَم، وأزّم وأزمات وأوازم

حيث إن الأزمة في الإطار اللغوي تحمل دلالة معنوية تدل على الإصابة بالشدة والضيق وطغيانها وأحكامها على الوضع المادي والمعنوي في الحال التي تصيبها.

ويشير معجم (Webster) إلى كلمة Crisis وهي من أصل لاتيني Krisis والتي تعود إلى أصلها الإغريقي Krineir ، وتعني نقطة التحول التي تحدث عندما يتغير الحال إلى الأفضل أو الأسوأ، هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب.

أما معنى كلمة "الأزمة" الأصلي في الفكر اليوناني، يدل المعنى الأصلي لكلمة "الأزمة" "Crisos" في الفكر اليوناني على معنيين:

الأول: لحظة أو فترة حاسمة يقع فيها تغيير ما.

الثاني: القرار والاختيارات من أجل التغلب على المصاعب.

أما أهم أنواع الأزمات[2] فهي:

أولا: الأزمة الزراعية

عندما كان نظام المعيشة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالزراعة كانت الأزمات تجد أصلها في الحروب، ونقص الماء، والقحط، مما يتسبب في انخفاض مفاجئ للمحاصيل، ويؤدي إلى انخفاض دخول الفلاحين وارتفاع أسعار البذور . وكانت أزمة القطاع الزراعي تنعكس سلبا على قطاعات الصناعة والتجارة إذ إن انخفاض القدرة الشرائية للفلاحين يفضي إلى نقص في الطلب على المنتجات الصناعية وارتفاع البطالة.

---

١ - النداوي، مريم مصطفى سلمان، (٢٠٠٤)، العلاقة بين خصائص القيادة الجامعية العراقية وإدارة الأزمات (رسالة دكتوراه)، جامعة الموصل، ص٦٨-٦٩

٢ - بلعباس، عبد الرازق، (٢٠٠٩)، ما معنى الأزمة؟، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ص٦-٩

ثانيا: الأزمة الصناعية

الأزمات الصناعية هي أزمات إنتاج مفرط على نقيض أزمات الكفاية، وتظهر عندما يتجاوز العرض مستوى الطلب، وليس عندما يكون هناك نقص في المنتجات مقارنة بالطلب، فلا يجد المنتج ون مشترين، فتنخفض الأرباح، وتضيق سوق العمل، وتنخفض الأجور، وتزيد البطالة، وتظهر حالات الإفلاس.

ثالثا: الأزمة الاقتصادية

الأزمة الاقتصادية هي حالة حادة من المسار السيئ للحالة الاقتصادية لبلاد، أو لإقليم، أو للعالم بأسره، تبدأ عادة من جراء انهيار لأسواق المال، وترافقها ظاهرة جمود أو تدهور في النشاط الاقتصادي تتميز بالبطالة، والإفلاس، والتوترات الاجتماعية، وانخفاض القدرة الشرائية

رابعا: الأزمة المالية:

وهي أزمة تمس أسواق المال وأسواق الائتمان في بلاد معينة، وقد تنتشر لتتحول إلى أزمة إقليمية أو أزمة عالمية.

وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية، فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة بالاقتصاد الحقيقي : تضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار، مما يجر إلى أزمة اقتصادية، بل حتى إلى ركود اقتصادي.

خامسا: الأزمة النقدية:

الأزمة النقدية هي أزمة عملة بلاد أو مجموعة من البلدان. مما يؤدي إلى تقلبات كبيرة في معدل الصرف مقارنة بالعملات الأخرى، وتجدر الملاحظة بأن الأزمة النقدية والأزمة المالية مرتبطتان غالبا عندما تمسان بلد ا أو منطقة معينة، فسقوط سوق المال يؤدي إلى هروب المستثمرين الأجانب وبالتالي إلى هبوط قيمة العملة المحلية . وهبوط قيمة العملة المحلية يحث كذلك المستثمرين على استرجاع رؤوس أموالهم، مما يؤدي إلى سقوط أسعار السوق المالي.

ومنذ ذلك الحين، وعلى إثر الأزمات المتتالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي، ظهرت مدارس فكرية عديدة لتشخيص أسباب الأزمات متأثرة في ذلك بفلسفات، وإيديولوجيات، ونظريات داخلية وخارجية ومن أبرز هذه المدارس الفكرية ما يلي:

أولا الليبر اليون:

يرى الليبراليون أن سبب الأزمة يرجع إلى عدم التقيد بآليات السوق التلقائية، وبالتالي فهم يعارضون سياسة إعادة دفع عجلة الاقتصاد عن طريق الإنفاقات العامة، أو سياسة دعم الصناعات التي تمر بمرحلة صعبة، ويقترحون سياسة تُسهل المنافسة، ومرونة الأجور، ومراقبة تصاعد الكتلة النقدية.

ثانيا المنظرون للدورات

ركز المنظرون للدورات بحثهم عن أصل الأزمات على مرحلة التوسع، حيث إن ظهور الأزمة لا يدل في نظرهم على وجود اختلالات في سير الاقتصاد، ولكن يدل فقط على تعاقب بين المراحل العالية والمراحل المنخفضة بحيث تسمح هذه الأخيرة للاقتصاديات أن تشهد نوعا من الاستراحة في النشاط.

ثالثا شمبيتر وأتباعه (١٨٨٣-١٩٥٠) (Schumpeter):

يرى الاقتصادي النمساوي "جوزيف شمبيتر" وأتباعه أن الأزمات القصيرة هي نتيجة لعامل "التدمير الخلاق" للتطور التقني. وأن الأزمات الطويلة هي نتيجة لنقص هذا التطور التقني. تعريف بأزمة الرهون العقارية الدونية والتي كانت السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية في أمريكيا.

رابعا الكينزيون (١٨٨٣- ١٩٤٦):

يؤكد أتباع الاقتصادي البريطاني "جونماينر كينز" على دور قلة الطلب في الأزمات وتدخل الدولة وبخاصة عن طريق الاستثمار العام، ولكن أيضا عن طريق سياسة نقدية بالتصرف في معدلات الفائدة والكتلة أو المعروض النقدي.

خامسا الماركسيون:

يرى الماركسيون أن الأزمات الاقتصادية المتعاقبة في الدول الرأسمالية هي أزمات طبيعية ناتجة عن التناقض بين قوى الإنتاج وحالة العلاقات الاجتماعية بحيث تقود إلى زيادة الربح وتراكم رأس المال.

سادسا مدرسة التقنين:

يقترح أحد رواد هذه المدرسة تفسيرا لأزمة السبعينيات من القرن العشرين الميلادي،

بأنها: أزمة نظام التقنين الفوردي الذي نجح في التوفيق بين الإنتاج والاستهلاك الجماهيري، وبالتالي فهو يرى أن السوق ليس نمط تقنين كافٍ للاقتصاديات وأن المؤسسات الاجتماعية لها أيضا دور هام تلعبه.

ولكن ماذا بالنسبة لأسباب حدوث الأزمة وما هي أهم النظريات التي يتنازع حول صحتها حواريو الاقتصاد؟، فهي، وإن تعددت فالنتيجة واحدة، تمثلت في دمار النمو الاقتصادي والمالي، الذي سبق سنوات الأزمة والبدء من تحت الصفر لبعض الدول الغربية والعربية، ونلخص بعض هذه النظريات بأسلوب مبسط حسب آراء من يعتقدون بصحتها.

وحش الاستهلاك
يفتك بالنظام المالي العالمي

العديد من خبراء الاقتصاد حول العالم حملوا وزر الانكماش العالمي الجديد إلى سنوات وسنوات من الاستهلاك المحموم والممول من القروض ومشتقاتها، والتي تعثرت في نهاية المطاف فتوقفت موضة الاستهلاك لتتوقف معها عجلة الاقتصاد العالمي، فقد كان أي انتقاد موجه نحو الاستهلاك البشري المتزايد يعتبر بمثابة هرطقة اقتصادية وضرب من التخلف المالي الرجعي في عصر الحرية الاقتصادية الكاملة" دعه يعمل، دعه يمر"، إلى أن وقع المحظور، واستيقظ العالم على كابوس الأزمة، ولتبدأ مرحلة المراجعة مع النفس، وليبدأ الجدل الأفلاطوني حول جدوى التركيز على الاقتصاد الاستهلاكي البحت، وترك حرية مطلقة لرأس المال وحركته والمضاربة على مشتقاته دون أي روابط، وهذا الجدل يحتدم خاصة مع إغداق الحكومات العالمية المليارات من أموال الإنقاذ الطارئة لتغطية أخطاء رؤساء البنوك، والذي ثبت أن جشعهم هو من الأسباب الرئيسية للأزمة.

والجدل يحتدم أيضا بين قادة النظام المالي القديم أو إن شئت فسمهم الحرس القديم للرأس مالية، والذين أصروا أن المشكلة لم تكن أبدا في ثقافة الاستهلاك السائدة، فتلك الثقافة هي من حركت اقتصاد السوق الذي ترك الأسواق لقواعد العرض والطلب، هو من أدى إلى الازدهار العالمي، والذي استمر صعودا ليشمل أقاصي العالم كله، وتلك الثقافة هي من اخترعت العولمة أيضا، فمن خلال تشجيع الاستهلاك العالمي وتقليد الغرب ممثلا بزعيمه أمريكا في شراء الحاجيات والأجهزة والسيارات والمنازل التي تمتلكها الملايين من الأسر الأمريكية، والتي نراها في أفلامهم المهيمنة على السينما، والذي يعرف في علم التسويق يعلم انه لا شعوريا تتولد عند الفرد، الذي يشاهد ذلك فإن رغبة باقتناء تلك الحاجيات المشاهدة فيقبل على التقليد بالشراء، ولولا تلك الثقافة السائدة وأساليب تشجيعها لما تمكن المزارع في الهند أو البدوي في خيمته بالصحراء من امتلاك سيارة أو جهاز تلفاز وتوابعه من صحن لاقط وغيره من المأكولات والمشروبات، ولولا الانفتاح الاقتصادي والاستثمار العابر للقارات لما بنيت مصانع ومنشئات لتشغيل هؤلاء وتمكينهم من الاستهلاك أساسا، والبعض وصل في مدافعته أن تلك الثقافة الاستهلاكية المبنية على التجارة المتبادلة بين شعوب العالم المختلفة جعلت أبناء تلك الشعوب تقتبس أفكار الطبقة الوسطى الأنجلو أمريكية والغربية عموما بدءا فيما يتعلق بحقوق الإنسان الشخصية ووصولا إلى تطبيق نماذج الإصلاح الاقتصادي، بل وتطبيق الديمقراطية ونشر مبادئها في مجتمعات الدول النامية.

ولولا ثقافة الاستهلاك المتنامية لما نمت ثروة العالم في سنوات الازدهار التي سبقت الأزمة إلى قرابة ٦٠ تريليون دولار بين أصول فعلية واسهم ومشتقات مالية في الأسواق المالية، ولولا نزعة الاستهلاك المتنامية للطبقة الوسطى والغنية الأمريكيتين والتي شكل استهلاكها[٣] ٧٠٪ من اقتصادها الداخلي والذي مثل بدوره هذا الاقتصاد قرابة ٢٥٪ من حركة التجارة العالمية، لولاه لما باعت مصانع الصين واليابان وتايلاند وغيرها من مدن العالم الصناعية والتي يشكل نسبة تصريف إنتاجها في أمريكا قرابة ٩٠٪ كما في حالة بعض الصناعات العربية وبخاصة الملابس، كما أنه أصبح سلوك الأميركيين من أصحاب الفئة العليا من الأجور أمراً في غاية الأهمية بالنسبة لحركة التجارة، وسواء أحببنا الأمر أم لم نحببه، فإن هؤلاء الذين تصل دخولهم إلى ١٠٠ ألف دولار سنوياً مسؤولون عن نصف مبيعات تجارة التجزئة وعن ٧٠ ٪ من هوامش الربح في تلك التجارة في العالم.

ولكن وفي الجانب الآخر من الجدل حول أزمة ثقافة الاستهلاك، نرى الإصلاحيين الجدد يقفون بالمرصاد لسياسات المحافظين، ففي نظرهم أن سياساتهم قائمة على إزالة أية عوائق اقتصادية أو تشريعية أو جمركية تقف أمام السهولة المطلقة لحركة التجارة العالمية منذ عهد ريجان قائد المحافظين الأول ومحرر التجارة العالمية من قيودها، حيث يرون أن المغالاة في تطبيق سياسات التحرير الاقتصادية كانت هي الضربة الأولى لبناء الاقتصاد الدولي، فتطبيق هذه السياسات جاءت بضغوط دولية من قبل من يملك وفرضها على من لا يملك، لزيادة الاستهلاك حتى وإن كان من لا يملك أفقر من أن يستهلك ويعجز عن الإتيان بالمال للسداد.

وقد وصل ببعض الإصلاحيين أن يصفوا سياسة المحافظين الاقتصادية بأنها تشبه إلى حد بعيد فكر "التجاريين" والذي ساد إبان عهود المستعمرات في القرن السابع عشر، والقائل بفرض سيطرة الدول الغنية الأوروبية آنذاك كإسبانيا والبرتغال وبريطانيا، على مقتنيات الدول الفقيرة والحصول على مواردها بأرخص الأسعار، ومن ثم بيع صادراتهم إلى مستعمراتهم ثانية بما يضمن تعظيم الأرباح بأقل الموارد، وهو ما تمثل بسياسة المحافظين الجدد الاقتصادية في زمن الاقتصاد الأنجلو أمريكي في عهد بوش الابن، وتوسع فرض سياسة تحرير الأسواق والخصخصة القصرية وتدمير أي اقتصاد ما تزال الدولة فيه تلعب دور الراعي للسوق، وذلك من خلال الضغط على الدول إما بتطبيق شروط المنح والمساعدات المقدمة للدول النامية، أو بالتأثير على سياسة الدولة بمساعدة رؤساء ميالين لسياسة الانفتاح وفوزهم بالانتخابات المحلية، كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية، وتارة بالحرب كما

---

٣ - سميك ،ديفيد، النقود التي تخفيها وسائدنا،صحيفة الإتحاد، ٢٩-٠٥-٢٠٠٩

رأينا في العراق وتحويل الشركات العامة إلى شركات أنجلو أمريكية مخصخصة تمتلك موارده بأبخس الأثمان، وتبين فشل تلك السياسة التوسعية مع زيادة كلفة الحرب والتي بلغت سنة ٢٠٠٨ حوالي ٣٧١ ألف دولار كل دقيقة وككلفة كلية حوالي ٣ ترليونات دولار، ولتأتي الأزمة المالية العالمية بعد ذلك وتزلزل أركان القطبية الواحدة وتقضي على نموذجها الاقتصادي.

وقد استمرت الضغوطات الحكومية على البنك الفدرالي الأمريكي في فترة حكم المحافظين الجدد وقد واكب المحافظ السابق للبنك "آلان جرينسبان" موجة الضغوطات، خاصة تلك الموجهة من عمالقة رؤوس الأموال أو من يسمون بالهررة السمان "Fat cats" في "وال ستريت" والذين ضغطوا على المحافظ لكي يبقي معدل أسعار الفائدة ما دون الطبيعي (قرابة نصف مئوية كانت فائدة الإقراض على الدولار ووفق قاعدة تايلر[٤] كان يجب أن ترتفع بين ٢- ٣ ٪) مما زاد من التضخم وجريان السيولة بين الناس وبالتالي كان لا بد من تصريف الفائض حسب ثقافة الاستهلاك المتجذرة بالنفس نحو اقتناء المزيد حتى وإن لم يكن الشخص بحاجته، فمعظم القروض العقارية المتعثرة كانت لمنازل ثانية وحتى ثالثة لم تسكنها عائلات الطبقة الوسطى، حيث أظهرت البيانات[٥] أن نسبة ملاكي منزل السكن ارتفعت من (٦٤٪) إلى (٦٩٪) خلال هذه الفترة وهذه قفزه جامحة وغير مسبوقة لسوق بحجم السوق الأمريكي .

ولكن والحق يقال لم يكن خطأ العامة كليا بالانجرار خلف وهج الاستهلاك غير المقنن، فالدولة وما قامت به من تراخ نحو سياسات البنوك التجارية المستهترة والمنفتحة على الإقراض العشوائي خاصة فيما يتعلق بقروض النينجا (لا دخل، ولا وظيفة، ولا موجودات) التي قدمتها البنوك الأمريكية إلى الفقراء، والتي رأى فيها البعض، في ذلك الحين، وسيلة لزيادة الحراك الاجتماعي فإن أولئك كانوا مقترضين لم يكن المصرفيون يريدونهم في أندية الجولف الخاصة بهم، ففي الفقراء جاذبية كبرى نظراً لأنهم فقراء، فإن لديهم تاريخاً

---

٤ - تقول هذه القاعدة بأنه ينبغي على البنوك المركزية أن تحدد سعر الفائدة قصيرة الأجل بما يوازي ضعف معدل التضخم بمرة ونصف، زائداً نصف الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والتوجهي، زائداً واحد. فعلى سبيل المثال، إذا كان معدل التضخم ٥ في المائة وكانت فجوة الناتج ٣ في المائة، تدعو قاعدة تايلر إلى جعل سعر الفائدة ١٠ في المائة وذلك على النحو التالي: ضعف الخمس مرات ونصف، زائداً نصف ٣ في المائة، زائداً واحد. وهذه القاعدة مأخوذة عن نماذج للسياسة النقدية توضح كيف يكون رد فعل الاقتصاد على التغيرات في معدلات الفائدة. وقد لوحظ في أواخر ثمانينيات القرن الماضي وأوائل تسعينياته أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كان يتبع هذه القاعدة ويحقق نجاحاً ملحوظاً. للمزيد عن ذلك راجع كتاب الخروج عن المسار، جون تايلر،

٥ - أبو حسان ،زيدون ممدوح، أزمة سندات الإقراض العقاري الدوني، موقع الاكتواري العربي - الموسوعة العربية للعلم الإكتواري، المنتدى العام، الأخبار والمقالات، ،٢٠٠٩/٦/٢٦

ائتمانياً ضعيفاً، وبالتالي فإن بالإمكان فرض معدلات فوائد أعلى نسبياً عليهم، فجنون البلدان الفقيرة والعربية في مقدمتها في تمويل "أساليب الحياة المستهترة" للدول الغنية يعتبر لا شيء، مقارنة بـ "العالم المجنون لسياسة التجارة العالمية" والذي يشهد بلداناً ترفض إزالة التعرفات التي تؤذي شعوبها في النهاية، كما خفضت الحكومة من ضريبة الدخل إلى ٣٠٪ من دخل الأفراد لتزيد من السيولة بهدف المزيد من الاستثمار، لم تحرك الحكومة ساكنا لتشديد الرقابة على الأسواق فذلك كان من المحرمات في عالم رأس المال، فالمهم في ذلك النموذج الثروة ثم الثروة، والغاية الكبرى ازدياد معدلات النمو حتى وإن كانت مبنية على ركام آيل للسقوط في أية لحظة.

وتجلى ظهور هذه الأزمة خلال عامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وذلك من خلال إقراض عملاء غير مؤهلين وغير مقتدرين على استمرارية التزام دفع القرض، وهم مقترضون لا تتم الموافقة على تمويلهم لشراء عقارات في الظروف الطبيعية أصلا حجم الرهونات العقارية في السوق الأمريكي يصل إلى ١٢ تريليون دولار،حوالي ٦ تريليون من ال ١٢ تريليون دولار مملوكه أو مضمونة من قبل المؤسستين فانيي ميي وفريدي ماك. (وهذا رقم ضخم جداً فشككت في أمره إلى أن تيقنت منه!) في شهر آب سنة ٢٠٠٨ وصلت نسبة التعثر إلى (١٠٪) من إجمالي سوق الرهونات العقارية، كما خفضت البنوك من متطلبات وشروط الإقراض والائتمان العقاري فمولت ١٠٠٪ من ثمن العقار بدلا من ٨٠٪ كما هو متبع ووصل حد الدين إلى الدخل الفردي أكثر من ٥٠٪ للشخص مما أدى إلى تعثر الملايين وخسارة منازلهم وقال مجلس مقدمي قروض الرهن العقاري إن أعداد حالات ترك المنازل ارتفعت بمقدار الثلث تقريبا في النصف الأول من عام ٢٠٠٨م بالمقارنة بعام ٢٠٠٧م إلى ١٤ ألفا وهو أعلى مستوى منذ عام ١٩٩٩ أي بمعدل نحو ٧٧ منزلاً يومياً بالإضافة إلى ٧ ملايين أسرة مهددة بالطرد، هذا غير داء البطاقات الائتمانية المزمن حيث تحتفظ ٨٠٪ من الأسر الأمريكية ببطاقات ائتمان وتقبع ٥١ مليون أسرة تحت نير ديون البطاقات الائتمانية، ويصل متوسط دين كل أسرة إلى عشرة آلاف دولار تجاوز عدد بطاقات الائتمان الصادرة في أمريكا سقف ٧٠٠ مليون بطاقة، ويمتلك المواطن الأمريكي العادي ما معدله خمس بطاقات ائتمانية فيما قفزت حالات الإفلاس بنسبة ٣٠٠٪ خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة.

أما بخصوص مشكلة الاستهلاك المتزايد في المجتمعات العربية سواء النفطية منها أو غير النفطية، فقد ازدادت معدلات الاستهلاك، خاصة مع ضغوطات الإصلاح والتوجه نحو التركيز على الثروة وتغير نظرة المجتمع العربي وتركيزها على امتلاك المزيد كدلالة على المركز الاجتماعي للفرد، واحترام الفرد لما يملك من قيمة وليس ما يملكه من قيم، وقد

أصابت حمى الاستهلاك معظم الدول العربية حتى سرت العجوزات في الميزان التجاري لصالح الواردات بفارق مليارات حتى في الدول النفطية لكثرة المواد المستوردة مع الهدر في الاستخدام الجائر، وأكبر دليل أن المنطقة العربية تستورد أكثر من ٩٠٪ من احتياجاتها من الطعام والشراب فقد حقق قطاع التجميل في منطقة الشرق الأوسط[٦] عام ٢٠٠٦ حجم مبيعات تجاوز ملياري دولار بزيادة نسبتها ١٢ بالمائة من بينها ٤١٤ مليون دولار نصيب الإمارات "وفقاً لإحصائيات معرض عالم التجميل في الشرق الأوسط ٢٠٠٧ لو صرف نصفها على مشاريع التنمية بحساب ١٠ آلاف دولار لمنحة المشاريع الصغيرة للفرد، لأمنت لأكثر من ١٠ ملايين شاب عاطل عن العمل مشروعا صغيرا يكفيه حاجته ويأمن مستقبله.

كل ذلك الإنفاق التفاخري قد أثر على معدلات الادخار العربية وخاصة في دول الخليج، فبعد أن كان المواطن العربي يدخر أكثر من ثلث راتبه وفي حالات النصف كما في دول مثل الأردن وسوريا ومصر، أدت سياسات الإصلاح والانفتاح إلى زيادة الاستهلاك التصاعدي وبالتالي إلى حدوث التضخم المتزايد وغير الصحي بمعدلات قاربت ١٧٪ كما حدث في عام ٢٠٠٧، وقد قامت الحكومات بزيادة متعاقبة للأجور وبمعدل ٥-١٠٪ في الدول غير النفطية، وبمعدل ٣٠- ٧٧٪ كما في حالة دول الخليج العربي لمواكبة التضخم وارتفاع أسعار المواد، فزادت الدخول وزادت السيولة وبالتالي زاد الإنفاق فاستمرت الأسعار بالارتفاع وهكذا بحلقة مفرغة حتى أصبحت الأسر الخليجية تنفق ما معدله ٦٠-٧٠٪ من دخلها على الإنفاق الاستهلاكي، والأسر العربية غير الخليجية ما معدله ٥٠-٦٥٪ على الإنفاق الاستهلاكي، وقد أصبح الاستدانة لشراء ما لا تملك أمرا عاديا، ومن المعروف أن شعار "اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب" هو لب فلسفة الاقتصاد الاستهلاكي العربي، فبلغ معدل إنفاق الفرد العربي فوق راتبه بمتوسط ٧,٧ مرة وبالتالي حوالي ٦٠٪ من المواطنين لا تكفيهم أجورهم ووصل الأمر في بعض دول الخليج أن يقبع ٩٠٪ من المواطنين في الدين من أجل إشباع ثقافة رغبة النفس في اقتناء المزيد دون اقتصاد.

وقد زاد معدل الإنفاق الأسري[٧] في بعض الدول العربية نتيجة لغلاء الأسعار سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ما يقرب ٢,٣٢٪، فيما يبلغ متوسط دخل الفرد العربي السنوي بين ١٠٠٠ -٤٥٠٠ دولار في الدول العربية غير النفطية ويرتفع حتى يصل إلى ١٠٠٠٠ آلاف دولار في الدول النفطية، في حين أن اليمن الذي لم يتجاوز متوسط دخل الفرد فيه ٨٧٠ دولار وجاء ترتيبه

٦ - السعدي ،إبراهيم، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة: فخ القروض المصرفية، التسليف وعمليات الإفلاس، أزمة الائتمان،، دار جرير للنشر والتوزيع/ عمان، ٢٠٠٩

٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منطقة الاسكوا - دراسة حالة الأردن ولبنان - ،الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٥ .

ال ١٤٩ بين البلدان ال١٧٧ المدرجة في دليل التنمية البشرية .

وقد انخفض معدل الادخار[٨] في الدول العربية غير النفطية ففي مصر مثلا بلغ ١٥٪ وفي الأردن ١١,٤٪ [٩]كما أن ٧٠٪ من العقارات المملوكة مملوكة بواسطة الدين والقروض الموجهة للطبقة الوسطى. معدل الادخار العالمي ٢١٪ معدل الادخار فى الصين ٤٧٪ وفي المقابل تُعَد معدلات الادخار في الولايات المتحدة الأدنى بين كافة الدول الكبرى - حوالي ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع الإشارة إلى أن ٢٠٪ نسبة سكان البلدان المتقدمة من سكان العالم و٨٠٪ يشكلون سكان البلدان النامية، في حين أن ٨٠٪ من الدخل العالمي هو من نصيب سكان البلدان المتقدمة و٢٠٪ فقط هو من نصيب سكان البلدان النامية، وتقع المنطقة العربية ضمن المناطق الأكثر فقرا في العالم حيث يقل متوسط نصيب الفرد العربي من الدخل عن ٤٧,٥٪ مقارنة بالعالم.

---

٨ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، العدد الثاني والعشرون ، الأمم المتحدة ، نيويورك ٢٠٠٣ .

٩- متوسط دخل الفرد الأردني، تقرير دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ١٠/٩/٢٠٠٩

هرم الاقتصاد العالمي المقلوب

منذ فك ارتباط الدولار بالذهب في سبعينيات القرن الماضي والتجارة العالمية تعتمد في تداولاتها على سعر الصرف الحر. والمضاربة بأسعار الصرف تلك فتح الباب على مصراعيه للمضاربة بأنواع السلع والمواد الأولية الأخرى. وسوق العملات مع سوق تداول أسعار النفط يعد من أكثر أشكال سوق المضاربات العالمية تقلبا من نظيرتها الأسهم؛ وذلك لتذبذب أسعارها، وفي حالة الأسواق العربية فإن دخول الدول العربية والمستثمرين غمار سوق العملات مع أسواق النفط سبق في معظم الدول العربية دخولهم غمار سوق الأسهم، بل سقت تلك التداولات نشوء معظم أسواق أسهم الشركات العربية والتي جاءت على نحو متأخر مقارنة بنظيرتها الغربية.

ونموذج التداول والمضاربة في أسواق العملات والسلع والأسهم العربية والإسلامية عموما وأنظمتها وأطرها المؤسسية منقولة كلها نقلا حرفيا عن النموذج الغربي، مع عدم مراعاة بعضها لخصوصية نموذج السوق العربية، وهي بذلك تكون كمن حفر قبره بيديه، فقد أخذت الطالح قبل الصالح من تجربة أسواق الغرب المالية ولم تتعظ بمؤشرات بارزة للعيان، ومن الأمور السلبية التي جففت منابع المال العربي وأزهقت روح مدخراته، الاستثمار بالمشتقات المالية المتعددة، والمضاربة بصناديق التحوط الأمريكية مع وجود العلات التنظيمية والانفلات من الرقابة على المضاربة؛ ولكن المشكلة الرئيسية في نظام التداول العالمي هو بناؤه على نتائج ونمو الاقتصاد الوهمي أو اقتصاد الديون وهو ما تسبب -بنظر العديدين- بحدوث الأزمة والتقلبات الاقتصادية المصاحبة لها واستمرارها بما يعرف بنظرية الهرم المقلوب.

وهذه النظرية قائمة على القول بوجود اقتصاد كامل، هائل بالحجم، يفوق حجم اقتصاد تجارة السلع والبضائع الحقيقية (أي المبنية على أصول أو سلع متداولة)، وزاد التركيز على هذه النظرية مع بداية الأزمة المالية العالمية والتي أرجع أحد أسبابها إلى تلك النظرية، فالاقتصاد العالمي الحديث بمنتجاته ومشتقاته وأسواقه المالية بني على عدد قليل من الأصول الحقيقية: كالعقار والسلع وأصول الشركات الرأسمالية والخدماتية، وخاصة مع ظهور التوريق أو Securitization .

والتوريق هو مشتق مالي مكون من بيع سندات الرهن العقاري الخاصة بملايين المقترضين الأمريكيين والإنجليز ممن اشتروا ملايين المنازل المرهونة للبنوك الاستثمارية، والعمل على تحويل تلك الديون إلى سلعة تباع وتشترى في سوق الأسهم والسندات، وعادة ما كانت عملية البيع والشراء تتم بين البنك المالك لأصل الرهن وبين البنوك الأخرى، أو المحافظ

الاستثمارية، والتي وجدتها فرصة لمضاعفة أرباحها، فأقبلت عليها إقبال النحل على الزهر، ومن فوائد التوريق المباشرة: جلب سيولة إضافية تستخدم للبنك صاحب القرض والاستفادة من الرهن للحصول على المزيد من الأرباح عدا الفوائد، كما تنقل مخاطر تعثر القرض للبنك المشتري، وقد انساقت حتى المحافظ والصناديق السيادية للدول، وعلى رأسها العربية، وراء الاستثمار الأعمى في هذه المشتقات، ومن كان يلومهم فالجميع حتى أساتذة الاقتصاد في الجامعات أشادوا بجدارة تلك المنتجات وعبقريتها متجاهلين أخطارها إلا من رحم ربي، وهم من سقط صوتهم سهوا أمام ضجيج الأصوات المطالبة بالاستمرار في اختراع المزيد من تلك المشتقات السامة.

ولم يقتصر الأمر على القروض العقارية ذات الملاءة المالية والتي كانت مقابل أصول أو لأشخاص قادرين على السداد وهي ما سميت بسندات التوريق Prime، ولكن امتد جشع رؤساء الصناديق والبنوك ليطال توريق القروض التي أعطيت لأشخاص غير مليئين ماليا أو قيمة عقارهم مبالغ فيها كثيرا وهو ما سميي بسوق الإقراض الدوني Subprime على أمل أن يرتفع في المستقبل خاصة مع وصول فقاعة العقار إلى مرحلة الفوران، بل وصل الأمر إلى توريق عقود التأمين على تلك القروض وإنشاء سوق لها، وانخرط الجميع في حمى التوريق حتى بلغت قيمتها ٢٧ ألف مليار دولار، وفي أواسط عام ٢٠٠٧ والذي شهد بدء تراجع النشاط العقاري في الولايات المتحدة، ومعه بدأت أسعار المنازل المرهونة بالهبوط بدلا من الصعود المتوقع، وكان معظم أصحاب تلك المنازل قد اشتروا منازل ثانية للمضاربة بها بفوائد عالية لتوقعهم باستمرار الارتفاع الجنوني.

وعندما حدثت الفاجعة وتراكم المعروض وشح الطالب وعز المطلوب ألا وهو البيع، بدأت تلك الأسر بالتعثر في سداد الأقساط، وبدأت البنوك باسترجاع المئات كل الآلاف من المنازل المرهونة لقروض سميت بقروض النينجا[10]، ومعناها هبوط قيمة المشتقات المالية المربوطة بها واضطرار البنوك للتخلص من تلك المنازل المرهونة وبأي ثمن؛ لتعويض خسائرها الحقيقية منها والورقية، فالنتيجة دوامة من التعثر المالي أتت على ما بني خلال السنوات الماضية من أرباح ناجمة عن العقار، ومن استثمر من عشرات الصناديق السيادية والأفراد والحكومات على حد سواء قد بدأ يحصد سوء المراهنة على تلك المشتقات والتي أثبتت عدم استقرارها، فتعثرت مشتقات الرهون العقارية في كل من أمريكا وإنجلترا وتعثرت مشتقات توريق تأمينها في نفس الوقت.

وقد بدأت الأزمة بأزمة نظام تمويل، فبمشكلة اقتصاد الديون لتنتهي بمشاكل الاقتصاد

10- Soros ,George, The New Paradigm for Financial Markets ,Public Affairs, USA, 2008

الحقيقي، وبدأت تؤثر على نمو الناتج العالمي بأسره سواء ذلك المبني على اقتصاد الوهم والمقامرة أو ذلك المبني على الجد والاجتهاد، وقد شكل حجم اقتصاد الديون (المبني على مضاربة الأسهم والمشتقات والسندات والعملات والبضائع) حوالي ثلثي حجم الاقتصاد العالمي ككل، وقد قدرت دراسات حجم تجارة اقتصاد الديون المبني على اقتصاد الوهم بحوالي ٤٨٠ ترليون دولار (نصفها إن لم يكن أكثر ممول من أموال المحافظ الاستثمار وصناديق التحوط العربية والإسلامية) مقارنة بـ٤٨ ترليون دولار حجم تجارة الاقتصاد الفعلي أي حجم تداول الأصول والسلع والخدمات الحقيقية على أرض الواقع، أي أن اقتصاد الديون أكبر من اقتصاد الأصول المبني عليها بعشرة أضعاف بل قدرها بعضهم بحوالي ٦٠٠ ترليون دولار لحجم اقتصاد الديون مقابل ٦٠ ترليون للفعلي.

وإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل على حجم الفجوة الهائلة بين الوهمي والحقيقي، بين المقامرة والكسب السهل وبين العمل الجاد المبني على قيمة مضافة للمجتمع والدولة والبشرية جمعاء، فالتجارة العالمية بمؤسساتها المالية والدولية هي قاعدة الهرم الاقتصادي مرورا بمؤسسات التمويل والبنوك وأسواق التداول، لتنتهي بالشركات والمحافظ الاستثمارية كلها مبنية على مستوى الأفراد وتجارتهم وديونهم والتي كان من المفروض أن تكون قمة الهرم في الاقتصاد الحقيقي لو بقي النموذج الاقتصادي الرأسمالي كما خطط له في البداية.

وهذا يؤدي إلى بناء الهرم الاقتصادي بطبقاته الأثقل والأقدر ماليا على قمة مكونة من طبقة ضعيفة وهشة وغير قادرة على مواجهة التغيرات والتقلبات المالية بنفس قدرة الطبقات العليا، مما قدر لهذا البناء الضعيف الانهيار عند هبوب أول ريح مالي عاصف وهو ما حدث عند انهيار مشتقات ديون العقار في الولايات المتحدة فنزل الهرم المقلوب نزولا مدويا ساحقا الطبقات الوسطى والفقيرة في نزوله على قمته وهو ما تسبب بدمار مالي شامل ومكون رئيسي لظاهرة الفقراء الجدد في العالم بأسره.

وقد كان قلة من باحثي الاقتصاد قد حذروا من خطر الهرم المقلوب[11] منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين ومن حدوث تقلبات حادة في الدورات الاقتصادية للأسواق المالية العالمية، والتي أرجعوا أسبابها للفجوة المتسعة بين اقتصاد الديون وبين الحقيقي، وبعد وقوع المحذور

---

١١ - لقد سبق العالم المسلم ابن القيم الجوزية علماء الغرب، عندما تناول نظرية الهرم المقلوب أول مرة بالشرح، ففي معرض حديثه عن حكم تحريم الربا، قال: أن الربا يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم استقرار معاملات الناس مما ينعكس على أنشطتهم الإقتصادية والإنتاجية، وليس ثمة مخرج من التقليل من آثاره غير التبخر عبر الهزات التي تظهر بين الفترة والأخرى، أو اللجأ إلى الحلول الفاصلة التي جاءت بها شريعة الإسلام. للمزيد راجع بحث بلوافي، أحمد، وعبد الرزاق بلعباس، معالجات الباحثين في الإقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إقتصادي إسلامي، عمان - الأردن، ٢٠١٠

زاد عدد المؤمنين من اقتصاديي العالم بتلك النظرية بل رؤوا فيها سببا رئيسا من أسباب وقوع الأزمة المالية، وبدأت الدعوات إلى تقليل الفجوة بين الوهمي والحقيقي والعمل على إصلاح نظام التداول بالمشتقات المالية وبناء المضاربة على أصول حقيقية فعلية والتركيز على الاستثمار الحقيقي في اقتصاد صناعي، زراعي، وخدمي يرفد المجتمعات بالنمو الحقيقي ويساعد على تطور البشرية ورفاهيتها.

فشل نظرية السوق العادلة

من الأمور التي اتضحت بعد انخماد حدة نيران الأزمة المالية تراجع الإيمان المطلق بنجاح نظرية السوق العادلة، فالمناهضون قدموا براهين بأن الأزمة أثبتت فشلها فالإصلاح الإقتصادي لم يقدم التنمية العادلة للدول النامية وبخاصة من ناحية توزيع الأجور واستفادة الجميع من معدلات النمو والتي تراوحت مثلا قرابة ٦٪ في الدول العربية ولكن لم يرى أثرها أي من الطبقات الوسطى أو الفقيرة بل تمركزت الثروة بيد الحرس القديم في الدول ذات التوجه الاشتراكي سابقا، أو بيد الاولوغارشيون العرب الجدد والذين نمو كالفطر مع قوانين الخصخصة والتي فصلت لتناسب شركاتهم بالتعاون مع بعض الحكومات الفاسدة، ولم تحقق التجارة الحرة منافع جمة لاقتصاديات الدول الفقيرة خاصة وأنها لا تملك ما تبادله مع الغنية في ظل منافسة محمومة بسلع مدعومة من قبل الدول الصناعية وبظل نقص الخبرات لم يتعد دور الدول العربية مثلا عن إعادة تصنيع المواد لصالح شركات أجنبية.

المدافعون عن نظرية السوق العادلة وفي مقدمتهم مدرسة شيكاجو للاقتصاد، برروا كون النظرية صحيحة في حال تطبيقها الرياضي، فالأسواق تعادل نفسها بنفسها في ظل قوانين العرض والطلب، كما أن فتح باب المنافسة للجميع وفي مختلف أسواق العالم يؤدي إلى تنوع الموارد المتاحة للإنتاج كما انه يخفض التكلفة على المستهلك النهائي ويزيد من مدخول الدول الأكثر منافسة على حساب الأقل، وأن الخلل يكمن في الطبيعة البشرية الضعيفة للإنسان الجشع، فهذا لا علاج له، وأن التلاعب الذي حدث في المشتقات الائتمانية وتضخيم الأرباح، والاستمرار في نهج أن الأسعار ستستمر في الارتفاع إلى الأبد دون الانتباه لمخاطر التضخم والفقاعات المالية والعقارية هو السبب الأساسي في ما حدث.

ولكنني اعتقد أن كلا الفريقين محق هنا فالنظرية لا غبار عليها، ولكن لابد من حساب جانب الطمع وعدم المثالية عند النفس البشرية وأن الأسواق قد تصاب ببعض الفوضى الخلاقة والتي تعمل على إعادة الأمور إلى نصابها في نهاية المطاف، ولكن الملاحظ أن هذا النموذج ينفع في الإنتاج السلعي الاستهلاكي، وليس في حالة المضاربات المحمومة في الأسواق المالية ومشتقاتها والتي يغلب عليها طابع النفس البشرية وحب الربح السريع على جانب العقلانية.

فالإنتاج الرأسمالي في الولايات المتحدة، وهي مركز الأزمة، هو أقل من ١٧,٥٪ من مجمل الإنتاج القومي، ولذلك يمكن القول إن مجموع الأجور المدفوعة في قطاعات الإنتاج المختلفة، الرأسمالية وغير الرأسمالية، هو أكبر من مجموع قيمة الإنتاج البضاعي الرأسمالي؛ حيث

يتضمن الأول أجور العاملين في الخدمات غير البضائعية، وذلك بسبب الدورة الاقتصادية (نقد١ ـ بضاعة ـ نقد٢) فتتوقف في حالة الأزمة عن الجريان ،ففي النظام الرأسمالي يتوجب أن يكون (نقد٢) أكبر من (نقد١) والفرق هو الربح الذي هو المبرر الوحيد للنظام الرأسمالي. أزمة النظام الرأسمالي تبدأ بالتشكل عندما يميل (نقد٢) إلى الانخفاض باتجاه التساوي مع (نقد١)، وقبل التساوي بقليل، تتوقف المؤسسات الرأسمالية عن الإنتاج وتختنق السوق بفائض الإنتاج. وعلاجها الوحيد عندئذ هو الإنفاق على هامش من الأجور التي لا تنتج بضائع كما في حالة مشاريع البنى التحتية، التي منها بناء المساكن سبب الأزمة الحالية، كما كان قد فعل الرئيس الأميركي فرانكلن روزفلت في معالجة الكساد الأعظم ١٩٢٩، أما في الأزمة الماثلة اليوم فجريان الدورة الاقتصادية لم يتوقف، حتى وبعد انخفاض (النقد٢) عن مستوى (النقد١)، بل واصل الجريان حتى أصبح (النقد٢ = النقد١ = ٠٠)، فقد ارتهنت القرار السياسي والاقتصادي للدول المدينة. وهكذا تحققت دورة الاقتصاد الاستهلاكي (نقد١ = نقد٢ = ٠٠) وأفلست أكبر البنوك التي ذهبت بعيداً في السياسات الاستهلاكية، وهكذا بعد ٣٣ عاماً من إدمان الاستهلاك وصل (النقد١) لمستوى الصفر، أي أن الشعب الأميركي قد أنفق كل مدخرات الأمة عبر أكثر من قرنين ولم يبق لديه ما يحرّك به الإنتاج بكل أشكاله البضائعية أو الخدمية، الجماعية أو الفردية[١٢].

وبهذا نرى من هذا التحليل للنموذج أن الأسواق لم تعدل نفسها عند حدوث التضخم واقتراب الفقاعة بسبب تدخل العامل البشري، والذي أخل بالتوازن مما أدى إلى انهيار الوضع برمته، والوضع أسوأ بالنسبة للمنافسة العادلة والتصحيح التلقائي في الأسواق العربية والتي تعتبر من الأسواق النامية وأن معدلات نموها يجب أن تكون بين ٤-١٠٪ ولكن تزاوج المصالح بين المال والسلطة، وتبني سياسات احتكارية مفصلة على مقاس المقربين من الحكم في بعض الدول العربية، أدى إلى خلق مناخ غير صحي بتاتا للاستثمار الحر، مما جعل النمو الاقتصادي الحقيقي قليلا (باستثناء سنوات الطفرة) وتوزيع الدخل غير عادل فبعض الدول العربية غير النفطية مثل الأردن، مصر، ولبنان، يتركز توزيع الدخل فيها في الطبقة الوسطى حوالي ٣٠٪ و١٠٪ للفقراء والباقي حوالي ٦٠٪ يتركز في أيدي الأغنياء وتجار الوكالات الحصرية، وفي الدول العربية النفطية وحسب بيانات البنوك المركزية الخاصة بها، يتركز ٨٠٪ من الثروة بأيدي ٢٠٪ من السكان، وفي بعض الحالات قد تصل إلى نسبة ٩٠٪ من الثروة في أيدي ١٠٪ من السكان.

---

١٢ – للمزيد عن هذا التحليل للنموذج الاقتصادي راجع، النمري، فؤاد، الأزمة المالية الماثلة ليست أزمة الرأسمالية،، الحوار المتمدن – العدد: ٢٤٥٠ -٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٨

وبالتالي فالسوق العربية مليئة بالتوزيع غير العادل لنتائج نموها، والتي تتمتع بشفافية معدومة بالنسبة لاتخاذ قرار الاستثمار ومقيدة بقيود الضغوطات الدولية لتسريع تحرير المؤسسات والمصانع وإزالة العوائق أمام المنافسة القادمة من الخارج، وقد جعل من ذلك وجود السوق العادلة غير مفعل، كما جعل من تدخل العامل البشري، الذي يفكر بطريقة غير منطقية هو الصفة السائدة، وأكبر مثال على ذلك أن سوق الأسهم العربية بشكل عام لم تعدل نفسها بنفسها وفق العرض والطلب والمضاربة العقلانية المبنية على دراسة ربحية للشركات المسجلة في السوق، بل كانت في الغالب تتبع سياسة القطيع فحيتان السوق يخططون فيما بينهم بينما السمك الصغير هو من يقع في الفخ، واستمرت الإشاعات خلال سنة الأزمة الأخيرة تتحكم بمزاج المتعاملين، فهبطت الأسواق حتى قبل أن تحط الأزمة رحالها، مما يبين أثر النفس البشرية وتداخلها في قراراتها الشرائية وهو من العوامل المهمة وراء الأزمة كما سنوضحه تاليا.

نظرية الروح الحيوانية
وأثرها في تشكل الأزمة المالية

تبين لنا مما سبق أن العامل النفسي البشري يؤثر على عملية تصحيح الأسواق كما حدث في الأزمة المالية العالمية، فمن حيث المبدأ الأساس في حركة السوق أن تكون عادلة وتصحح حركتها بنفسها، ولكن الذي حصل في الأسواق العالمية عكس ذلك فقد لعب الأثر النفسي للمضاربين والمستهلكين فعله في الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء، هذا الأثر لم يكن يظهر إلى السطح لأول مرة مع مجريات الأزمة الأخيرة، بل ظهر أثره في الأزمات السابقة وعلى رأسها الكساد الكبير عام ٢٩ من القرن الماضي، وأول من أسهب في شرح هذا الأثر هو "جون مايناردكينز" عالم الاقتصاد المشهور والذي طور نظريته الكينزية عقب الكساد لإيجاد الحلول المتمثلة بتدخل الدولة المنطقي في حال الأزمات لتعديل الاقتصاد، وفي كتابه "النظرية العامة للتوظيف، والفائدة، والمال" عرف هذا الأثر أو العامل النفسي بمصطلح "الروح الحيوانية".

"فالروح الحيوانية" بحسب كينز[13] هي وصف المشاعر أو التأثيرات التي تؤثر على السلوك البشري، ويمكن قياسها من حيث ثقة المستهلكين. الثقة هي أيضا تضمين أو تنتجها "الروح الحيوانية"، وأضاف "حتى بصرف النظر عن عدم الاستقرار بسبب المضاربة، هناك عدم استقرار نتيجة لخصائص الطبيعة البشرية: أن نسبة كبيرة من أنشطتنا إيجابية تعتمد على العفوية، والتفاؤل بدلا من التوقعات الرياضية، سواء كانت تلك الأنشطة أخلاقية أو للمتعة أو اقتصادية، ومعظم، قراراتنا موجهة لكي تفعل شيئا إيجابيا، وبناء على ذلك نستخلص أن النتائج الكاملة لقرارات الأفراد، والتي تكون على مدى أيام عديدة قادمة، لا يمكن إلا أن تؤخذ على أنها نتيجة للغرائز الحيوانية – وتتجه نحو العفوية إلى العمل بدلا من التراخي، وليس نتيجة لمرجح متوسط الفوائد الكمية مضروبة الاحتمالات كمي".

ومع رجوع معظم العلماء والخبراء إلى النظرية الكينزية عقب الأزمة الجديدة وتبعاتها، ظهر هذا المبدأ في تفسير اللاعقلانية التي أصابت الأسواق المالية، وممن أظهروا علاقة نظرية الروح الحيوانية بالأزمة وتأثيرها عليها الأستاذان الجامعيان "جورج آيكرلوف" و"روبرت شلر" في كتابهما "الغرائز الحيوانية : كيف يحرك علم النفس البشرية يحرك

13- M Keynes, John, The General Theory of Employment, Interest and Money, Macmillan, London, 1936, pp. 161.162-

عجلة الاقتصاد، والسبب في ذلك بالنسبة للرأسمالية العالمية"، قاما بتطبيق النظرية على واقع الأزمة ومجرياتها، وخرجا باستنتاج أن اللاعقلانية في المضاربة التي سبقت الأزمة وعدم التجانس في أداء الأسواق يعود إلى الطبيعة البشرية المتقلبة المشاعر والمضطربة بسلوكها غير المفسر، فمزاج الإنسان يتحكم باستهلاكه أو مضاربته في السوق، وبالتالي هناك خمسة عوامل تتحكم بمزاج المستهلكين وتؤثر على قراراتهم الاقتصادية بل وينتقل التأثير منها إلى قرارات الدولة بما يشبه تأثير أحجار الدومينو، ورغم أن النظرية تتحدث عن العوامل التي أثرت على الاقتصاد الأمريكي فإننا سنحاول تطبيق هذه العوامل على واقعنا العربي، ومن ثم تبيان أثرها على الأزمة التي أصابته.

أول هذه العوامل (أو روح حيوانية) هو عامل الثقة Confidence، فثقة المستهلك أو المضارب بسلامة نشاط السوق واستمراره هو أساس ازدهار السوق وقت الطفرة، فكما لاحظنا عندما كانت الحكومات الغربية والعربية تبشر المستثمرين باستمرار الطفرة العقارية، كان المزاج العام العربي والعالمي متفائلا مع توقع استمرار هبوب رياح النمو في الناتج العام، واعتقد الجميع أن العالم سيعيش ببحبوحة مالية وأن الأجور ستزداد، فانكب الجميع على الاستثمار في العقار أو سوق المال، ولا يلام المواطن العادي في هذا، فالحكومات وخبراء الاقتصاد شجعوا المواطنين على الانقضاض وراء كسب الثروة واللحاق بموكب المليونيرات والذين زاد عددهم أضعافا في سنوات الطفرة من جراء المضاربات العقارية والمالية في آن واحد، فالمزاج السائد آنذاك هو التفاؤل والثقة مما أثر على حركة الأسواق إيجابا.

ووضع الكاتبان مثالا بعكس الثقة التي تمثل في المزاج العام للمواطنين والأسواق، من ذلك ما حدث إبان حرب الخليج عامي ٩٠-١٩٩١ عندما تسببت أزمة حرق النفط الكويتي بإثارة القلق في الأسواق فنزل مؤشر الثقة في الأسواق وهو الذي يعتمد عليه المضاربون والخبراء لقياس المزاج العام للسوق.

وقد انخفض هذا المؤشر خلال الأزمة الحالية فالذعر قد دب بين المستثمرين إثر الإفلاسات المتتالية للبنوك وشركات التامين والسيارات، مما سبب -نتيجة لذلك- انخفاضات هائلة في البورصة وأياما سود كالاثنين الأسود.

في البورصات العربية كان لعامل فقدان الثقة والتخوف أثرا أساسي في الهبوط المفاجئ والحاد لأسهم شركاتها، فعلى الرغم من أن معظم الشركات العربية وخاصة الخدمية منها في دول الخليج حققت أرباحا في ٢٠٠٩ وإن اقل من السنة التي قبلها إلا أنها ما تزال تجني أرباحا في عرف السوق خاصة مع أخذنا بعين الاعتبار عامل الركود، إلا أنها على الرغم

من عدم وجود مسببات حقيقية إلا مع المزاج العام كان التشاؤم والإحساس بالخوف من القادم المجهول من الأيام، وهذا سبب هبوطا حادا ظلم القيمة الاسمية للعديد من الشركات وعمق حالة الركود، وشل حركة الأسواق واخسرها معدلات النمو التي تحققت خلال السنوات الخمس قبل الأزمة، وما أحوجنا في ظل التقدم الاقتصادي لمؤشر ثقة في الأسواق العربية، خاصة بعد ثبوت تأثير العامل البشري على الاستثمار، ومنه يمكن قياس المزاج العام وإصدار البيانات المطمئنة مع الدراسات التي تثبتها لتحسين مزاج المواطنين واسترجاع تفاؤلهم.

العامل الثاني أو روح الحيوان الثانية هي الإنصاف "Fairness"، والمقصود به: هو الإنصاف وتأثيره على الآلاف من القرارات في هذا الجزء وتطرق الشراكة مع النظرة المعيارية وذلك انطلاقا من روح العدالة، على سبيل المثال، غالبا ما تدفع القيمين على موظفيها أكثر من احتياجات السوق، "اعتبارات العدالة هي الحافز الرئيسي في العديد من القرارات الاقتصادية، حيث تحدث الكاتبان" وترتبط لدينا الشعور بالثقة وقدرتنا على العمل معا بشكل فعال".

هذا العامل بالذات مفتقد في الأسواق العربية، فمفهوم الإنصاف بالعمل شبه مفقود وإلا لما تراجعت أسعار شركات حققت أرباحا كما أسلفنا إلا بسبب عدم المنطقية في المضاربة والتعامل مع الحقائق، فالشعور بالغبن وعدم الإنصاف قد يشوش على أداء الفرد نحو مسؤوليته في مجتمعه أو شركته أو السوق الذي يتعامل معه فيبني أحكاما مسبقة على وضع السوق لانعدام الإنصاف في توزيع الدخول، وإحساسه بالغبن من قبل المستثمر من أبناء الطبقة الوسطى خصوصا نحو احتكار الثروة من الطبقات الغنية.

الفساد "Corruption"، أيضا هو روح الحيوان وهو العامل الثالث الذي يؤثر على قرار المستثمر ويشمل هذا العالم النزوع إلى إنتاج وليس فقط ما يحتاج إليه الناس حقا ولكن ما يعتقدون أنهم يحتاجونه، مثل السندات المدعومة بالرهن العقاري "، وهو شكل حديث من زيت الثعبان" كما يشبهه الكاتبان، والفساد لا يقع فقط من ناحية تضليل المستثمر وجره وراء الربح السريع، بل يقع في رأيي أيضا في ناحية كون المسئولين عن البنوك التجارية المسئولة عن الأزمة كانوا يعلمون علم اليقين بان هذه القروض ستتعثر لعدم كفاءة المقترضين المالية وقدرتهم على السداد، وقد تم تحذيرهم من قبل محاسبيهم بأن هذه القروض ستتعثر في المدى البعيد نسبيا أي بعد عشر سنوات، ولكن الجشع أعمى قلوبهم عن الحقيقة والمهم تحقيق أكبر عائد الآن تحت إدارتهم الرشيدة؛ ليبنوا سمعة من خلال المخاطرة غير المنطقية ليتدخل العامل البشري ويؤثر بلا عقلانيته على مسار الاقتصاد القويم، كما أن

عشرات المليارات التي دفعت من أجل حوافز المدراء بين عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وهي أعوام الكساد، دفعت في البنوك المفلسة والتي استدانت من جيوب العامة بكل صفاقة لمدراء البنوك كمحفزات للمزيد من الأداء المتهور، والحجة أن هؤلاء خبراء ويجب المحافظة عليهم بأحسن الظروف لضمان التنافسية.

حيث إن عدم الشعور مع المساهمين والعامة، والإحساس بأحقية الحصول على المكتسبات المادية بأي ثمن، نتاج مباشر لسنوات من سياسة التحفيز وإباحة الفساد المالي والربح بأي ثمن لتحقيق معدلات نمو غير حقيقية، وقد تواطؤ البنك الفدرالي الأمريكي مع هؤلاء مدراء المحافظ لكي يداروا الحقائق بقرب وقوع الأزمة وأسكتوا ألأصوات التي حذرت من وقوعها، واتهموها بالرجعية والتخلف والاشتراكية، إلا أن الأزمة وقعت ولم يتفوه حماة الفساد إلا بكلمة "آسفون" قالها مدراء أربعة بنوك بريطانية كبرى أثناء التحقيق معهم في جلسة استماع لجنة المالية والمنح في البرلمان البريطاني لمنحهم أموال الإنقاذ، ويااليتهم قالوها بندم، بل ظهر عليهم التعجرف لأن لهم الحق كله في اكتساب المزيد دون حساب وأن على عامة الفقراء وأبناء الطبقة الوسطى والعاملة دفع الجزية لهم عن يد وهم صاغرون، هذه هي الرأسمالية الأنجلو أمريكية كما أرادها واضعوها من المحافظين الجدد، ولم يخرج غير مدير عام "دويتشه بنك" الألماني ليتنازل عن حوافزه هو وكبار مدراء إدارته كنوع من الإحساس والمشاركة بالمسؤولية ضاربا مثالا لم يفعله حتى المدراء العرب والذين تربوا على ثقافة هل من مزيد، ومن منا سينسى أبطالا ضربوا أمثلة في الفساد أمثال مادوف الذي أوهم العالم باستثماراته التي تعدت حاجز ٥٠ مليار دولار تبخرت في الهواء، وكان أيضا للعرب نصيب من وهمه، فأعلنت خسائر بمئات الملايين (هذا غير الذي فضل أن يبقي إثمه في السر) عبر إيداع الأموال في صندوق "أوريغا" والذي تبين أنه لا يستثمر تلك الأموال مطلقا في البورصة العالمية بل اعتمد مادوف على أسلوب بونزي[١٤] في تنفيذه لأكبر عملية احتيال في تاريخ أمريكا والعالم.

أما بالنسبة للفساد في الدول النامية - وبالأخص العربية - منها فحدث ولا حرج، فأمثال مادوف من العرب بالمئات، فمن ادعوا مهارة الاستثمار وهربوا بأموال الناس إلى الخارج

---

١٤ - سلسلة بونزي (Ponzi scheme)، أو هرم بونزي، هي طريقة للاحتيال المالي أنشأها تشارلز بونزي واحد من أكبر المحتالين في التاريخ الأميركي في عشرينيات القرن الماضي، وطريقة الاحتيال هذه قائمة على نظام بيع هرمي، والتي تتمثل في وعد بالربح كبير وسريع (٤٥٪ نسبة عائد على الاستثمار مضمونة في ٩٠ يوم)، ويمول هذا الربح من تدفق رساميل نفسها لتستثمر تدريجيا حتى انفجار فقاعة المضاربة، وتتم عملية الاحتيال عن طريق دفع فوائد للمستثمرين الأقدم من أموال المدخرين الجدد، وإيهام الناس بأنها أرباح وفوائد أموالهم، وتستمر الخدعة حتى يطلب الناس أموالهم فلا تتوفر أو يفر جامع الأموال بعد أن يستكفي أو يشتد خطر انكشافه، وهو أسلوب استخدم من قبل العشرات منذ ذلك الحين إلى اليوم.

يعدون بالعشرات، وعلى الأغلب كان بالغالب ضحاياهم من أبناء الطبقة الوسطى والمتعلمين وحتى الأغنياء، فالمجتمع يشجعهم على الاستثمار الحر وجمع المال السريع وليس أفضل من طريقة بونزي الداعية لعوائد خيالية بأسرع وقت ممكن، والعشرات من أكاديميين وجهال على حد سواء يقعون ضحية طمعهم فيضعون مدخراتهم بهدف الكسب السريع.

وقد مر تاريخ النصب والغش والاحتيال العربي بمراحل تطور حتى واكبنا الغرب بتقليده حتى في أسلوب الخداع، فمن خلط اللبن بالماء في زمن الصحابة إلى بيع الأراضي نفسها لعدة أشخاص في نفس الوقت، إلى الشراء بشيكات بدون رصيد عندما ظهرت لأول مرة في ستينيات القرن الماضي، حتى وصلنا مع فورة البورصات العربية وحمى الاستثمار العابر للقارات إلى أسلوب بونزي في النصب، وقد سجلت أول عملية نصب في أسلوب بونزي في الوطن العربي في مصر وتكررت من خلال عدة أشخاص منذ ثمانينيات القرن العشرين عندما أقنعوا مئات المستثمرين بوضع مدخراتهم مقابل وهم بعوائد عالية قربت من ٥٠٪ وأن مصدر تلك الأرباح يأتي من مشاريع عقارية في العادة، وعادة ما تكون تلك الشركات وهمية ومشاريعها مقدرة على أصول كاذبة وتستمر لفترة يجمع بها اكبر قدر ممكن من النقود من أكبر عدد من الأشخاص حتى تنكشف اللعبة فيتم الفرار إلى الخارج كما حدث مع قضية المرأة الحديدية عام ١٩٨٤ في مصر.

ومن ثم انتقلت تلك الطريقة إلى دول الخليج العربي حيث حدثت عدة قضايا في الكويت والبحرين بنفس الطريقة السابقة وبمئات الملايين كان مصيرها الهرب خارج الدولة كما حدث في حادثة[١٥] "باتيل" الهندي الجنسية مع البنوك البحرينية والخليجية منذ سنوات قريبة، حيث سطا على قروض بالملايين مقابل مصنع خردة وحديد لا يساوي "ملاليم"،أو كما في حالة قضية البورصة الوهمية في الأردن والتي ذهب ضحيتها الآلاف من أبناء القرى والمحافظات الذين باعوا أراضيهم ليشتروا السيارات الفارهة ليتشبهوا بالغرب وأصبحوا يتسامرون في أحاديثهم عن بورصة "وال ستريت" والأسعار هناك ويتباهون بمعدلات الربح حتى تبين أنهم كانوا ضحية عملية نصب كبرى من قبل شركات وهمية بأسلوب إعطاء العائد من جيوب بعضهم البعض وليس من خلال الاستثمار في البورصة، فبلغت مجموع الأموال المنهوبة حوالي[١٦] ٧٠٥ ملايين دولار حاولت الحكومة الأردنية بالقبض على أصحاب شركات البورصة الذين أرجعوا ما قيمته ٢٠٠ مليون من الأموال المنهوبة، واسترجعت البنوك

---

١٥ - إبراهيم، عبد المنعم، صحيفة أخبار الخليج، إقتصاد-أخبار الخليج-البحرين،٢٠٠٩/٧/١

١٦ - تقارير اقتصادية، نواب أردنيون: خسائر البورصات تسببت بكارثة وطنية، الاقتصاد والأعمال، الجزيرة.نت، ٢٠٠٨/١١/٦

السيارات الفارهة والبيوت العامرة ولم يبق للفلاحين أراضيهم ولا أرباحهم،فأصبحوا على ما فعلوا نادمين.

وقد زادت حالات النصب والاحتيال في العالم العربي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وكانت وراء حاجتهم للسيولة وسحب مدخراتهم فتبينت خدع العديدين، وقد حذرت وزارة الداخلية السعودية[١٧] من ظهور أساليب جديدة للنصب تتمثل في بيع وشراء الضمانات البنكية أو نقل أموال بطريقة غير نظامية يقوم بها أشخاص من داخل البلاد وخارجها باستخدام كل وسائل التكنولوجيا كالإنترنت ورسائل الهاتف النقال وغيرها مقابل عوائد ربحية تفوق الخيال والمنطق وتصل لـ ٧٠٪ و٨٠٪ خلال فترة وجيزة. ما بين القاهرة ودبي ولندن ما زالت قضية البوشي متفاعلة، فالبوشي حصل من ضحاياه على ملايين الدولارات، واللافت أنه استخدم نفس الأسلوب المتبع في القضايا المشابهة وهو الذي يسميه الاقتصاديون "بونزي" أو المغفل الأخير، فالنصاب يجمع الأموال من الناس بحجة توظيفها مقابل عائد كبير يصل لـ ٦٠٪ ويبدأ بالفعل في توزيع الأرباح على ضحاياه القدامى من أموال الضحايا الجدد وهكذا حتى إذا بدأت الأمور تتأزم وبدأت اللعبة تتكشف فيكون الضحايا الأحدث هم من يتحمل الكارثة كلها، وأسلوب بونزي للاحتيال سيبقى مستخدما في الدول العربية طالما هنالك طماعون وسذج وحالمون لتكتمل معادلة النصب والقانون لا يحمي المغفلين.

هذا غير الرشوة المستشرية في المؤسسات العربية كأنها حق مكتسب للموظف الفقير، فقد كشف تقرير لمنظمة الشفافية العالمية[١٨] أن العالم ينفق ما بين ٢٠ و٤٠ مليار دولار على الرشاوى سنويا في القطاع الخاص، وتعادل قيمة هذه الرشاوى حوالي ٢٠٪ إلى ٤٠٪ من المساعدات التنموية الرسمية، وهو ما يلحق الضرر بالتجارة والتنمية والمستهلك وفق التقرير الدولي للفساد ٢٠٠٩، الذي يقوم على تصويت نحو ٧٣ ألف شخص في ٦٩ دولة، وقد أعرب نصف المشاركين في الاستفتاءات عن استعدادهم لدفع رشاوى للحصول على المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات التي لم يتفش فيها الفساد، وأشاروا إلى أن الفساد يؤدي إلى تقويض المنافسة الشريفة والأسعار المعقولة العادلة والكفاءة في أنحاء العالم، كما أن تحديد الأسعار بواسطة اتحادات المنتجين يمكن أن يتسبب في أضرار كبيرة لمستهلكين والأسواق والاقتصاد العالمي، ورأى التقرير الذي يتناول الفساد في القطاع الخاص، أن الكاميرون وليبيريا وسيراليون وأوغندا يأتون على رأس الدول التي تعاني من الفساد، وتليها أرمينيا وبوليفيا وغانا والعراق.

١٧- ابد ١٥ برامج القناة : الاقتصاد والناس، تزايد عمليات النصب والاحتيال في ظل الأزمة الاقتصادية، تاريخ الحلقة: ٢٠٠٩/٣/٩

١٨ - ٤٠ مليار دولار سنويا الإنفاق العالمي على الرشاوى في القطاع الخاص، الأسواق.نت، ٢٠٠٩/٠٩/٢٥

وأما من حيث زيادة الرشوة لتكاليف المشروعات، فقد ذكر نصف المديرين الذين شملتهم الدراسة أن الفساد أدى إلى زيادة تكاليف المشروعات بنسبة تصل إلى ١٠٪على الأقل كما أن خمس المديرين ممن شملتهم الدراسة ذكروا أنهم فقدوا وظائفهم بسبب الرشاوى، وحول أسباب الفساد في القطاعات والخدمات الحكومية ذكر ٩٣٪ ممن شملتهم الدراسة أن السبب هو غياب العقوبات، ويرى ٨٤٪ أن السبب هو الرغبة في الحصول على الثروة الشخصية، ويرى ٧٨٪ أن السبب سوء استغلال السلطة، ويرى ٦٦٪ أن السبب هو عدم وجود معايير واضحة للسلوك، ويرى ٥٧٪ أن السبب هو ضغوط من المديرين أو أشخاص في مراكز عليا، ويرى ٨١٪ أن السبب هو انعدام الشفافية.

وتشير التقديرات إلى أن التحسن في مؤشر مدركات الفساد بزيادة نقطة واحدة يعني زيادة الإنتاجية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال بما يعادل ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، وزيادة في متوسط الدخل بحوالي ٤٪ ويمكن أن تسهم هذه الأرقام في مساعدة الدول على تقييم الخسائر السنوية الناتجة عن الفساد، كما تبين من تقرير مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩ الصادر من قبل منظمة الشفافية الدولية[١٩] أنه لا يزال أداء الدول العربية وخاصة مجلس التعاون الخليجي كمنظومة موحدة غير مقنع فيما يخص محاربة الفساد في المعاملات الرسمية. واحتلت قطر المركز ٢٢ بمحاربة الفساد وهي الأولى عربيا، غير أنه ما نزال بحاجة إلى قطع أميال حتى نصل إلى بر الأمان من الفساد المالي واسترجاع ثقة المستثمر.

والفساد يكلف[٢٠] الوطن العربي حوالي تريليون دولار سنويا، فقد أشار الأمين العام للمنظمة العربية لمكافحة الفساد، إلى أن حجم الرشاوى المرافقة لصفقات معظم المشاريع في الدول العربية بلغ خلال ٥٠ عاماً حوالي تريليون دولار، حسبما ذكرت صحيفة الحياة السعودية، وأضاف أن بعض الأرقام عن الدخل القومي للفترة ١٩٥٠- ٢٠٠٠ تشير إلى أن مجموع الإيرادات للدول العربية في هذه الفترة بلغت ثلاثة تريليونات دولار،وقال " أنه تم إنفاق الإيرادات بواقع تريليون دولار على التسليح، وتريليون دولار على مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية، وتريليون دولار (ألف مليار) على الرشاوى المرافقة لصفقات صاحبت هذه المشاريع) " .

وانعدام الشفافية مصيبة أخرى تضاف إلى الفساد في العالم العربي، فغيابه يؤدي إلى فقدان الثقة "Bad Faith" من قبل المستثمرين في الأسواق المالية العربية، وهو بالضبط ما حدث بسبب تخبط الحكومات العربية وبطء استجابتها للأزمة، فقد ظلت الحكومات في

١٩ - حسين، جاسم، صحيفة الاقتصادية الالكترونية : دول الخليج في تقرير الشفافية لعام ٢٠٠٩، ٢٠٠٩/١٠/٢١

٢٠- الصبيحي،محمد، الف مليار دولار رشاوى وعمولات عربية خلال خمسين عاما، جريدة الرأي،٢٠١٠/٧/١٢

البداية أنها ستمر وأنها لن تمسهم نيرانها إلا أياما معدودات، وبقوا ينفون تأثرهم بالأزمة مع أن تقارير الخسائر الربعية بدأت تظهر للعيان، وهذا التضارب بين الأقوال وانعدام الشفافية في الأسواق من حيث قواعد المضاربة، وإخفاء بعض الشركات أو تأخير صدور نتائجها، جعل المستثمرين في حالة ترقب.

كما أدى هذا الأسلوب إلى انعدام ثقة المستثمر الأجنبي بالأسواق العربية الناشئة فقام بالخروج المبكر من السوق، وحتى المسئولين الذين أخبروا العوام من الناس أن يبقوا استثماراتهم معلقة بالأسواق خرجوا سرا من السوق، وهذا أدى إلى تراجع حجم التداول في الأسواق العربية المالية إلى النصف تقريبا وتراكمت خسائر أبناء الطبقة الوسطى ولتتعمق ظاهرة الفقراء الجدد كما بينا سابقا، خاصة إذا علمنا أن معظم المضاربين في أسواق الأسهم العربية هم من الأفراد وليس الشركات أو محافظ الاستثمار، وتصل نسبتهم في بعض الأسواق كمصر، الأردن،الإمارات،السعودية، والكويت بمتوسط يقترب من ٧٠٪، هم الضحايا الحقيقيين لانعدام الشفافية وفقدان الثقة وتأثر المزاج العام وتأجيج الأزمة نتيجة لذلك، حتى أظهرت التقارير التلفازية صور الضحايا وهم مغمى عليهم أمام أبواب البورصة بعد الخسائر الهائلة التي لحقت بهم، فهم في لحظة واحدة أصبحوا فقراء جدد لينضموا إلى ملايين الفقراء في العالم.

الروح الحيوانية الرابعة أو العامل الرابع المؤثر في المزاج العام لنفسية المستثمر هو وهم المال أو"Money Illusion"، وهو مصطلح أطلقه كينز في نظريته عندما قال: "أن تدخل الدولة ضروريا في حال الأزمات لتنشيط السوق عبر المشاريع الكبيرة والتي تحتاج للكثير من الأيدي العاملة والموارد مثل مشاريع البنية التحتية"، وهنا عندما تحدث كينز عن وهم المال قصد به أثرا من آثار التضخم، ألا وهو الوهم الناتج عن تضخم الرواتب والإحساس بقدرة حصول الفرد على المزيد على الرغم من أنه عند مقارنة أثر التضخم على ارتفاع الأسعار مقارنة بالفترة السابقة لزيادة الدخل نرى أن القدرة الشرائية للفرد هي نفسها قبل زيادة الدخل وفي حالات أقل، وأكبر دليل على الإحساس بأن عقار ما أو قطعة أرض قد زاد سعرها مع مرور السنوات ولكن عند مقارنة القيمة الحالية بمعدل الأسعار الجاري مع القيمة السابقة في معدل الأسعار الماضي نرى أنه لم يتغير إن لم يقل كثيرا، إلا في حالة الطفرات والتي ترفع الأسعار بطرق لا تخضع لمنطق.

هذا العامل المسمى وهم المال يجعل الشخص ذوا الدخل المحدود يشعر بأن دخله بعد الزيادة السنوية قد ارتفع وأن قدرته على شراء المزيد قد تحسنت على الرغم من أن الواقع

يقول أن قدرته الشرائية ستبقى كما هي، وكذلك بالنسبة للتاجر أو صاحب الملك والذي يشعر على إثر ارتفاع الأسعار وزيادة الرواتب بأن مردوده سيتحسن وان أسعار أملاكه سترتفع على الرغم من أن التكاليف سترتفع أيضا وهذا سيذهب ذاك، ولكن بالنهاية سيشعر الجميع بالتفاؤل بالنسبة لامتلاك المزيد وبالتالي ستتحرك الأسواق وستزيد عمليات الاستهلاك، وهذا سيؤدي في حالة الأزمات إلى التعثر في السداد لاعتقاد المقدرة على شراء المزيد مع أن الواقع ينفي ذلك، وهو ما حدث مثلا في الإمارات، فقد زادت الأسعار بسبب التضخم قرابة الضعف في حالة العقار مثلا، فقامت الحكومة بزيادة رواتب الموظفين قرابة ٣٣٪ في سنة ٢٠٠٩ لمواكبة التضخم وبلغ مجموع زيادة الرواتب على مدى سنوات التضخم الخمس السابقة (سنوات الطفرة) قرابة ٧٧٪، فزاد الاستهلاك وزاد الاقتراض وفرضت السوق أن التحسن سيستمر (على الرغم أن القدرة الشرائية بقيت على ما هي عليه) إلى أن جاءت الأزمة ومن ثم الانكماش والتسريح وضعف النمو والخسائر المتراكمة، وهذا هو أثر وهم المال.

أما الروح الحيوانية الأخيرة بحسب "آكرلوف وشيلر" فهي القصص "Stories"، والمقصود بها كلام الناس سواء العامة أم الإعلام أم المسئولين، فقصص النجاح المتناقلة بين العامة تحسن مزاج الناس وتزيد ثقتهم بالوضع الاقتصادي، فالثقة العالية تكون مرتبطة بقصص ملهمة، أو قصص حول المبادرات التجارية الجديدة، وحكايات عن كيف يمكن للآخرين أن يزدادوا غنى، كذلك الأخبار المنقولة عبر وسائل الإعلام والتي تطمئن المستثمر وتشجع على المزيد من الاستثمار في السوق من وتنشر التفاؤل حول الوضع العام من أجل زيادة زيادة الثقة في الأسواق، وهنا يأتي دور تصريح المسئولين وواجبهم نحو تهدئة الأجواء وتعميم جو التفاؤل لحساسية الأسواق المالية من تلك التصريحات وتأثر حركة الأسهم بها سلبا أو إيجابا، وفي الأزمة الحالية بقي محافظو البنوك المركزية العربية والعالمية على حد سواء يهدئون من تصريحاتهم أثناء الأزمة الأخيرة، بل اتهم العديد من المسئولين في الإعلام بتضخيم آثار الأزمة ونشر جو من عدم التفاؤل مما سبب تخوف المواطنين من الاستثمار والرجوع إلى الاقتراض.

وشاءت الصدف أن أكون في خضم هذا الجدل المتبادل حول من فاقم من الأزمة: الإعلام أم غياب الشفافية في تصريحات المسئولين؛ كوني كاتبا ومحللا اقتصاديا في جريدة وطنية أسبوعية في زمن أكبر كساد يمر علينا في العهد القريب ،وقد كتبت العديد من التقارير والمقالات حول تأثير الأزمة محليا وعالميا، أستطيع أن أقول من واقع تجربتي هذه أننا في الإعلام تحرينا الموضوعية والتحليل العلمي للأزمة للخروج بحلول منطقية لعل العاكفين

على الأمر يقرؤونها ويتدبروا حلولا لها، وكان القصد من نشر الحقائق حول تأثيرات الأزمة محليا كانت أم عالمية ليس بقصد تخويف المواطنين أو تطفيش المستثمرين من الأسواق، بل كان لسرد الوقائع ولتنبيه هؤلاء المواطنين بواقع الأمور فلا يزدادوا غرقا بعد بلل، وليتداركوا أمورهم بشكل أسرع وواقعي بعيد عن الوهم، وليصلحوا توقعاتهم واستثماراتهم وفقا لتلك الحقائق والتحليلات، فالقول: إن الإعلام هو من تسبب بتعميق الأزمة في الوطن العربي هو بعيد عن الصحة بعدا تاما، ويجافي الصواب ألا وهو أن الأزمة قد وقعت وأن تغطية آثارها لن يفيد احدا، بل سيؤخر الإسراع لتدارك تلك الآثار، وسيبطئ من الإجراءات لتفاديها، فمصلحة المواطن والمستثمر كانت هي همنا (أو همي على الأقل) أولا وأخيرا.

وكما أسلفنا سابقا أن هذه الخصائص الروحية الحيوانية الخمس هي المسئولة بنظر بعض الكتاب المتأثرين بالنظرية الكنزية عن جوانب كثيرة لتعميق الأزمة،فالتجارة والربح والتركيز على الثروة ليست الخطأ وإنما المضاربة غير العقلانية والمعتمدة على الثقة من عدمها هي المشكلة والإفراط بالثقة يؤدي إلى فقاعات فأزمات كما حدث مؤخرا. ونظرية الروح الحيوانية هي أيضا بنظرهم الطريق لحلول الأزمة بزيادة الثقة في الأسواق من خلال القضاء على الفساد وإشاعة الإنصاف المالي والتصريحات المتفائلة والمشجعة بأن القادم من الأيام هو الأفضل بإذن الله.

أزمة أخلاق قبل أن تكون أزمة أرزاق

عندما اندلعت الأزمة المالية كان العالم بأسره في حالة صدمة، وتلك الصدمة لم تكن ناجمة من حجم الأموال الهائلة التي تبخرت بين ليلة وضحاها، أو بسبب الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل، بل تلك الصدمة نتجت بسبب فقد العالم إيمانه بعدالة النظام الرأسمالي ونزاهته، فقد تبين من حالات المقامرة والاستثمار المندفع والسعي وراء الربح بأي طريقة ممكنة وبمدى القصير حتى وإن أضر الاستثمار بالاقتصاد على المدى البعيد، وتشجيع ذلك السلوك الأناني من قبل الأنظمة والمؤسسات الرسمية الدولية منها قبل المحلية، تبين أن كل ذلك أفقد العالم ثقته العمياء بالاقتصاد الأنجلو أمريكي، بمؤسساته وسياساته وساسته، وسبب نوعا من التوهان المذهبي في الاقتصاد، فلم يعد أحد يعرف كيف ولمن يلجأ في دفع محنته المالية.

وقد احتدم الجدل بين باحثي الاقتصاد والخبراء الماليين وأصحاب البنوك والساسة، حول إن كانت منظومة الأخلاق للعالم الرأسمالي تعاني من ضعف واضح، فكما بينا فإن الاعتماد على الحس الذوقي والأخلاقي لأغنياء العالم والمقرضين والمضاربين الماليين بأن يلتزموا بأخلاق السوق العادلة والمنافسة الكاملة، قد تبين خطؤها، فحالات الفساد والخداع والتهرب الضريبي والمتاجرة بناء على معلومات مسربة، كل ذلك يؤكد أن المنظومة الأخلاقية لهذا النظام المالي تعاني من مشاكل هيكلية، وقد كانت تلك المنظومة مبنية على أسس الحرية المطلقة للفرد وأن أفضل دور للدولة في الاقتصاد هو ألا يكون لها دور، وأن مصلحة العامة من مصلحة الفرد، وأن لا مكان للدين، العادات والتقاليد، أو القوميات والوطنيات، في ظل اقتصاد معولم جديد ومفتوح، ومن هنا عانى العديد من الدول النامية عند انضمامها لمنظمات التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدولي من تبعات المنظومة الأخلاقية الغربية، بل عارضت مبادئ تلك المنظومة العديد من منظومات الأخلاق الأخرى مثل منظومة الأخلاق الصينية الداعية لمراعاة حقوق الطبيعة والكائنات الحية الأخرى والمستندة إلى البوذية فيها،أو الهندية والتي تحتوي منظومتها على أساس التواضع ونبذ الرغبات الجسدية والشهوانية وعدم تشجيعها بالاستهلاك المفرط والمستندة إلى الهندوسية والبوذية والسيخية والإسلام، وأخيرا عارضت المنظومة الأخلاقية الإسلامية والداعية إلى الوسطية في الاستهلاك وتدخل الدولة في الأسواق لتنظيمها ونبذ الغش والخداع والمستندة إلى الشريعة والسنة، وقد حاولت المنظومة الغربية صهر المنظومات الأخلاقية الأخرى لكي

يصبح العالم قرية كونية واحدة وموحدة بلا لون أو طعم أو رائحة، وهو برأي العديدين سبب من أسباب اندلاع الأزمات وعلى رأسها الأزمة الأخيرة.

فالمنظومة الأخلاقية الغربية تعاني من أزمة هوية حادة، ويرى العديد من الخبراء والباحثين الغربيين قبل الشرقيين أن الحل يكمن في إصلاح تلك المنظومة وتجديد مبادئها، لتشمل دورا رقابيا اكبر للدولة على القطاع الخاص، وفرض قوانين تضمن تطبيق أخلاقيات العمل الدولية وان لا تترك الأمور للحس الأخلاقي فقط، وان يصبح الهدف من التنمية العالمية إفادة البشرية عوضا عن تعظيم الربح وتراكم رأس المال العالمي،وإتاحة دور للمنظومات الأخلاقية الأخرى وترك المجال لتفردها، وألا تفرض الإرادة الغربية لإجبار تلك المنظومات على الانصهار في بوتقة المنظومة الغربية، بل تعمل على الاستفادة مما تقدمه المنظومات الأخرى خاصة بعد ظهور نجاحات اقتصادية في دول منبعها كالصين والهند وغيرها، فمن فوائد الأزمة المالية العالمية أنها فتحت الأعين على حقيقة هي أن الأزمة الأخيرة هي أزمة أخلاق لا أزمة أرزاق.

الأزمة المالية ونظريات المؤامرة

ذكرنا جل النظريات العلمية والاقتصادية التي قامت بعد الأزمة لنحلل أسبابها ونخرج باستنتاجات حول حقيقة ما حدث، ولكن برزت نظريات خارجة عن المألوف، مبينة على حقائق الإعلام أكثر مما هي مبنية على حقائق اقتصادية، معظم هذه النظريات تقع في باب نظرية المؤامرة، وقد ينظر لها على أنها أوهام وشكوك غير جدية، ولكن تستحق مع ذلك أن تناقش إما لفائدة النقد أو الدحض، وإما لمجرد البحث في جميع جوانب الأزمة للوصول إلى كشف واضح لسر حدوثها.

أولى نظريات المؤامرة، بخصوص أسباب الأزمة، تتعلق بسيطرة جماعات نفوذ سرية على منافذ الاقتصاد والسياسة وهي التي قررت إشعال فتيل الأزمة المالية في أمريكيا ونشرها في العالم بأسره، وذلك لخفض الأسعار العالمية ومن ثم إعادة شراء المصانع والأراضي والأسهم بأرخص الأثمان وتحقيق فارق ربح هائل ليزدادوا نفوذا مع نفوذهم، والدليل على ذلك - كما تحدث تقارير صحفية[21] - اجتماعات لجماعة البيلدربيرج وهي تضم قادة ورؤساء العالم في مختلف القطاعات من اقتصاد، وعلم وسياسة وهي تجتمع على أساس سنوي بأجندة مختلفة لتناقش قضايا العالم وتحدد مصيره.

وفي آخر اجتماع لهم في اليونان عام ٢٠٠٩ كانت الأزمة وتبعاتها على رأس أجندة العمل، وكان أبرز الحضور العام الماضي: وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر ووزير الخزانة الأمريكي تيموثي جيثنر ورئيس البنك الدولي روبرت زوليك، وتمثل الحضور الاعلامي في رئيس تحرير صحيفة الوول ستريت جورنال "بول جيجوت" والرئيس التنفيذي لشركة مايكروسوفت "جريج موندي" ورئيس مجلس ادارة جوجل "إريك شميدت" . وكان أهم قرار صدر عن الجماعة في مؤتمرها الأخير لعام ٢٠٠٩ هو ما ذكرته وكالة (مينا) نقلاً عن تقرير أعده الكرملين من أن هناك إستراتيجية تُنفذ حالياً لتدمير الدولار، وقامت كل الأزمة من اجل فرض نموذج للعالم يمهدون له منذ سنوات، ألا وهو: النظام العالمي الجديد، وفيه يتحكم البنك الدولي أو الأسرة الدولية بجميع أنظمة دول العالم سياسيا كانت أم اقتصادية، من أجل فرض سيطرة كاملة وخاضعة لسلطتهم المطلقة.

وهناك أحاديث عن اجتماعات سرية أخرى لجماعات نفوذ أخرى غيرهم، فقد تسربت

---

٢١ - جماعة بيلدربرج تعطي الضوء الأخضر "لتدمير الدولار"، الثلاثاء الاقتصادي، ٢٠٠٩/٠٧/٠١

تقارير[22] عن قيام مجموعة من مليونيرات العالم، الذين تزيد ثرواتهم عن ١٢٠ مليار دولار، بإجراء محادثات سرية في جامعة روكفلر في مدينة نيويورك الأمريكية، يوم ٥ مايو٢٠٠٩ لمناقشة تداعيات الأزمة المالية العالمية حيث اتفقوا على تخفيض سرعة التزايد السكاني حول العالم وتطوير قطاعات التعليم والصحة.، ووفقا للتقارير فإن اللقاء، الذي ضم كبار الأثرياء مثل ديفيد روكفلر جونيور وورن بافيت وجورج سوروس وتيد تيرنر، جرى بناء على طلب مؤسس شركة مايكروسوفت، المليونير العالمي، بيل غيتس، حيت اتفق الجميع على التغلب على المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون الحد من زيادة عدد السكان مثل تحريم حبوب منع الحمل والواقيات الذكرية.

كل الفرضيات السابقة تدحض نفسها بنفسها، فمن يلاحظ الأسماء، المشاركة في الاجتماع، يلاحظ أنهم أكثر من أحرق بنيران الأزمة وخسروا المليارات من دولاراتهم، هم ودولهم التي يمثلونها، فمن غير المنطقي أن اقتصاديين من أهل الخبرة والصنعة قد فعلوا بأنفسهم هذا فأوردوها التهلكة فقط من اجل السيطرة العالمية بدليل انكماش ثروة أغنياء العالم نسبة ١١,٧ ٪ إلى ٩٢,٤ تريليون دولار، كما أظهر التصنيف السنوي لمجلة فوربس لأغنى الأغنياء في أمريكا أن أكثر الأثرياء يفقدون ثرواتهم بعد ان خسر أغنى ٤٠٠ أمريكي ٣٠٠ مليار دولار من صافي أموالهم في العام الماضي، متأثرين بتراجع أسواق رأس المال والعقارات جلهم ممن ذكرت أسماؤهم في الاجتماعات، كما أن فرضية انهيار الدولار أو اليورو ليست صحيحة البتة، وستبقى عملة مرهونة بقوة الدول التي تمثلها وثرواتهم أيضا ستبقى مرهونة بتلك العملات مما ينفي أية نية للتدمير، وإن كانت اجتماعاتهم قد حدثت فعلا فهو أمر طبيعي جدا أن يجتمع قادة العالم لمناقشة أكبر أزمة في تاريخه الاقتصادي للخروج بحلول تعاونية بخصوصها.

٢٢- أغنياء العالم يجتمعون سراً لتخطيط مستقبل البشرية، تقارير اقتصادية، تقارير، صحيفة الإقتصادية الإلكترونية، ٢٠٠٩/٥/٢٦



الفصل الرابع:
عالم الفقراء الجدد بعد الأزمة

"عندما تكون هناك أسود جائعة فإنه على الغزلان ألاّ تتباهى باستعراض رشاقتها"

مثل شعبي



عالم ما بعد الأزمة

بلا أدنى شك لم يشكل يوم إفلاس بنك ليمان بروذرز إعلان بدء أكبر أزمة مالية عالمية في التاريخ الاقتصادي المعاصر فقط، بل شكل أيضا نقطة تحول تاريخية في مصير العالم الاقتصادي الحديث بلا مبالغة، فقد شكل ذلك اليوم فاصلا بين النظام الاقتصادي العالمي ذي الطبيعة الرأسمالية المطلقة الحرية، وبين نظام مالي مهزوز بعد الأزمة يعاني من أزمة هوية وعنوان لهذه المرحلة الصعبة، وقد يقال بأن العالم بنظمه بقاطنيه ودوله وبنظمه الاقتصادية ومؤسساته المالية، وبطبيعة موازين قواه الاقتصادية والسياسية، قد تغير كليا عقب الخسائر الكارثية التي ألحقت هزيمة نكراء بأتباع المنهج الاقتصادي النيو كلاسيكي، والذي تبين مدى فداحة أخطاء إتباعه وانعدام الاستقرار المالي في ظل التجاوزات التي يدعو إليها، وعلى رأسها إطلاق يد المؤسسات والبنوك المالية للمضاربة بالمشتقات دون أدنى رقابة مما تسبب بانهيار البورصة العالمية وذوبان مدخرات العالم فيها دون اثر يذكر.

هذا العالم الجديد الذي تشكل بفعل الزلزال المالي الكبير، انبثقت عنه قارات اقتصادية ذات ملامح جديدة كليا، فلا يكاد المرء أن يميز العالم بعد الأزمة بسبب التغيرات الجذرية التي لحقت بنظمه وهيكلياته وطبيعة القوى الجديدة المسيطرة على مسار الاقتصاد العالمي، خاصة مع بروز نجوم دول نامية أصبحت مؤثرة على مسار اللعبة المالية العالمية، من أمثال دول الأغنياء الجدد كالصين والهند والبرازيل والمكسيك، أمام أفول نجم دول سادت ثم بادت كدول الاقتصاد الأنجلو أمريكي، ودول الإتحاد الأوروبي ومعها دول الخليج وبعض الدول العربية الشرق أوسطية والتي دارت في فلك الحلف الاقتصادي الغربي فخسرت مع الخاسرين، بينما سيطرت تحالفات اقتصادية جديدة بدل القديمة كمجموعة العشرين[1]، أو مجموعة آسيان[2]، لتشكل معالم خريطة جديدة لعالم ما بعد الأزمة.

١- مجموعة ٢٠ أو مجموعة العشرين هو منتدى تأسس سنة ١٩٩٩ بسبب الأزمات المالية في التسعينات. يمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم وأيضا يمثل أكثر من ٩٠ ٪ من الناتج العالمي الخام، أنها تهدف إلى تعزيز تضافر الدولي، وترسيخ مبدأ الحوار الموسع بمراعاة زيادة الثقل الاقتصادي الذي أصبحت تتمتع به عدد من الدول. فإن مجموعة العشرين G20 يمثل ثلثي التجارة وعدد السكان في العالم

٢- اتحاد دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا بام آسيان (ASEAN) هو منظمة اقتصادية تضم ١٠ دول في جنوب شرق آسيا، وتم تشكيلها في ٨ أغسطس ١٩٦٧، وتتمثل أهدافها في تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية بين أعضائها، ويمتد الاسيان على مساحة ٤٤٦٠٠٠٠ km2 التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٥٨٠ مليون نسمة، ٨,٧ ٪ من سكان العالم، في عام ٢٠٠٩، كان الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نما مجتمعة إلى أكثر من ١,٥ تريليون دولار أمريكي، وإذا اقتصاد الأسيان اعتبر اقتصاد بلد واحد، فإنه يساوي اقتصاد تسعة أكبر دول في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

فعالم ما بعد الأزمة يتضمن العديد من التغيرات على صعد عدة، اقتصادية، تنظيمية، اجتماعية، سياسية، بيئية، وعقائدية، حتى طبيعة وعقلية وأذواق المستهلكين في دول الفقراء الجدد التي تضررت الأكثر في الأزمة قد تغيرت جذريا عما كانت قبل ذلك، فتوجهات االسيسيو ايكونميك الخاصة بهم قد طرأ عليها تطورات لا بد من تفنيدها ودراستها لتكيف الإنتاج السلعي والخدمي والسياسات الاقتصادية للدول بناء عليها، وهو ما يسعى إليه هذا الفصل في تبيان تلك التغيرات التي حصلت في العقلية الاقتصادية لكل من دول وأفراد وشركات وبنوك الفقراء الجدد، مما يعزز الأثر الكبير لهذه الظاهرة على طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والإقليمية والوطنية، فتصنيف معالم عالم ما بعد الأزمة سيمهد الطريق لتكييف الحلول الاقتصادية للخروج من الأزمة وفق ملامح العالم الجديد، فما هي أهم تلك الملامح؟، وما هي تأثيراتها على أمم الفقراء الجدد والعرب منهم على وجه الخصوص؟.

عالم أكثر فقرا

إن من خرج حيا من تحت أنقاض الانهيار المالي الذي أصاب أساسات الأسواق المالية والعقارية والتجارية بخسائر هائلة، خرج أكثر فقرا بعد انكماش الثروة العالمية التي انخفضت بنسبة[٣] ١١,٧ ٪ إلى ٩٢,٤ تريليون دولار وخسارة الصناديق السيادية العالمية بنسبة ٢١,٨ ٪ إلى ٢٩,٣ تريليون دولار ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الخسائر التي منيت بها الاستثمارات في الأسهم في عام ٢٠٠٨. وكما بينا سابقا فإن حجم وتفاصيل تلك الخسائر الفادحة، خاصة العربية منها، والتي تضرر منها دول الخليج بشكل أكبر من الدول العربية المحيطية بها، تلك الخسائر والتي تسبب بها شجع الأغنياء بشكل أساسي، توزعت على أعتاق كاهل البشرية جمعاء صغيرها قبل كبيرها، نسائها قبل رجالها، شمالها قبل جنوبها، وفقرائها قبل أغنيائها، ليبلغ نصيب الفرد الواحد على الكرة الأرضية من خسائر الأزمة قرابة ١٥٠٠ دولار أمريكي، فإذا ما علمنا أن دخل مليار ونصف من البشرية لا يتجاوز الدولارين في اليوم الواحد، وعندما نقارن مدى حجم الدين المتسبب من الخسائر بضآلة دخل معظم أفراد الطبقة الوسطى والفقيرة لدول العالم، وخاصة الدول النامية منه، نرى مقدار الظلم في تسلط الغني على الفقير وعدم عدالة توزيع مكتسبات التنمية، فما رأيناه فقط كان عدالة توزيع الخسائر.

ولكن قد يسأل سائل: هل يعقل أن يتحمل العالم، خاصة الشطر الفقير منه، ذلك المقدار من الخسائر، على الرغم من أنه لم يتسبب في المشكلة من الأصل؟ فالذي تسبب بالمشكلة هو أولى بحلها فلماذا لا تبادر الدول الغربية إلى الانكفاء على حل مشاكلها بنفسها، والجواب في منتهى البساطة يكمن في أن تورط معظم الدول النامية وعلى رأسها دول الخليج، هو تورط عميق التشابكات الاقتصادية والمالية وذلك بفضل العولمة، لدرجة صار العالم جسدا واحدا غصبا إذا سقطت الأعضاء المسيطرة والرئيسية تداعت لها بقية الأعضاء بالسهر والحمى، فالتورط نجم عن إما اتفاقيات تجارية أو أحلاف سياسية أو احتلال مباشر أو استثمار أجنبي صادر أم وارد، أو ديون ومساعدات ومنح أجنبية، عوضا عن ربط أسعار النفط والسلع الأخرى واحتياطيات بعض الدول بالدولار الأمريكي أو سلة عملات جزء كبير منها مشكل من اليورو في بعض الحالات الأخرى، كل تلك العوامل جعل من سلم من عدم إيداع ملياراته في المحافظ الاستثمارية الغربية ويودع مدخراته بتصرف الصناديق السيادية والتي خسرت ثلثي رأس مالها، من سلم من ذلك لم يسلم من انخفاض حجم التجارة العالمية بأكثر من ٩٪ لتصيب حركة الاستيراد من الدول النامية بالشلل، مما أدى إلى تراجع نصيب

٣ - انكماش الثروة العالمية بنسبة ١١ ٪ جراء الأزمة الاقتصادية، رويترز، ٢٠٠٩/٠٩/١٥

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولتستصرخ الدول الفقيرة من كونها ضحية الدول الغنية لأنها عانت من دمار بسبب الأزمة الذي بلغ في مجمله انخفاضا بنسبة ٦٪ من إجمالي الناتج القومي ليزداد فقرا على فقر.

كما أن مئات المليارات، التي ضخت لإنقاذ البنوك والشركات المتعثرة سواء في أمريكا (٧٠٠ مليار دولار) أو بريطانيا أو ألمانيا أو فرنسا أو الصين وغيرها ستحمل تكلفتها بالطبع لبقية دول العالم لكون الدول المنكوبة تشكل ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و٨٦٪ من حجم التجارة العالمية، وبالتالي فإن إنقاذ تلك الشركات متعددة الجنسية والبنوك العابرة للقارات المسيطرة على التجارة الدولية والقابضة على عرش الرأس مالية العالمية سيكون كالقابض على الجمر، وبالتالي فإن تلك الشركات الموظفة لعشرات الملايين من أبناء الدول النامية لا بد من أن تتعاون دولها لتحمل جزءا إن لم يكن جل تلك الخسارة.

ومما زاد الطين بله قيام تلك الشركات بالاستغناء عن الملايين من العاملين لديها، لإنقاص التكلفة الهائلة عليها، والثمن الجاهز دوما هو على حساب الفرد العادي أولا وأخيرا، مما دفع بمئات الملايين إلى رعب البطالة، وإلى الجوع والفقر والحاجة الناجمة عنها إذ يقدر تقرير جديد لمنظمة العمل الدولية عدد العاطلين عن العمل في العالم بمائة وثمانية وتسعين مليون شخص. ويحذر التقرير من زيادة هذا العدد ليصل إلى مئتين وثلاثين مليونا (أي بزيادة قدرها ١٥٪) إذا ما استمرت الأزمة الاقتصادية دون علاج مناسب، وبلغ معدل البطالة في الاقتصاديات الكبرى من ١٠٪، وخاصة في أمريكيا وبسبب إفلاس مئات الشركات الأمريكية أو تقليلا لنفقاتها التشغيلية فقد زاد معدل البطالة في الولايات المتحدة ليصل قرابة ١٠٪ على الرغم من أن البعض يعتقد بأن الرقم الحقيقي قد يصل إلى ١٥٪، فبلغ عدد من قذف بهم إلى قلب الشارع قرابة ٦ ملايين شخص، معظمهم أصبح بلا تامين أو تعويض عن سنوات العمر التي أفناها ببناء أعمدة القاعدة الرأس مالية لأفضل الشركات العالمية والتي قضى عليها شجعها، فقانون الإفلاس والمسمى بالفصل الحادي عشر نسبة لكتاب القانون الأمريكي التشريعي، يتيح لمن يعلن إفلاسه سواء أفراد أو شركات، بعد تصفية الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وبيعها بالمزاد العلني لسداد بعض الديون المتراكمة، ويتيح بموجب هذا القانون أيضا إن لم يبقى ما يكفي لسداد مستحقات العاملين المطرودين بان يتم تقسيم ما بقي من أموال الشركة عليهم بعد سداد الديون، أي الأولوية في السداد لأصحاب الشركات الأخرى قبل العامل الضعيف، والذي عادة ما يخسر تقاعده وتعويضه والتامين الصحي نتيجة مباشرة للاستغناء عن خدماته، هذا إن لم يتحايل المالك المفلس بأن يهرب أموال الشركة إلى الخارج قبل إعلان الإفلاس كما حدث مع مالكي بنك ليمان بروذرز، أو

بيع ما يمكن بيعه وتهريبه كما حدث مع عشرات الشركات الأمريكية ومن ثم فتح شركات جديدة لنفس المالك ولكن باسم جديد وفي نفس الولاية في بعض الأحيان لتبدأ قصة مكررة واعتيادية في مجتمع الرأس المال الذي لا يرحم.

وهكذا انحدر المستوى الصحي والمعيشي للملايين من أبناء الطبقة الوسطى ليصبحوا بلا مؤوى في بعض الأحيان؛ ولينااموا في ملاجئ الفقراء أو في سياراتهم أو في خيام في الحدائق كما حدث مع آلاف الأسر الأمريكية ذوي البشرة البيضاء والعيون الزرقاء والشعر الأشقر، ليحسبهم الناظر بأنهم لاجئو حرب ضارية من حروب البلقان أو نازحو أعاصير ولكن ليست طبيعية بل مالية من صنع الإنسان الذي ظلم أخاه الإنسان، وقد أظهر إحصاء[٤] أن واحدا من كل تسعة أمريكيين يستخدم كوبونات الغذاء الاتحادية للمساعدة في شراء مواد البقالة وذلك في الوقت الذي أجبر الركود الاقتصادي العميق في أمريكا ٥٩١ ألفا آخرين على الدخول في البرنامج الاتحادي لمكافحة الجوع، وقالت وزارة الزراعة أن عدد المسجلين في البرنامج قفز بنسبة ٢٪ إلي ٣٣,٢ مليون في ٢٠٠٩ وهو رقم قياسي، وخصص الكونجرس نحو ٥٤ مليار دولار لكوبونات الغذاء في العام المالي الحالي مقارنة مع ٣٩ مليار دولار في العام الماضي، وقد خلصت دراسة[٥] إلى أن نحو نصف أطفال أميركا من الآن فصاعدا، سوف يعتمدون على البطاقات الغذائية خلال فترة من حياتهم، أما الأطفال الملونون أو السود فسوف يعتمد ٩٠٪ منهم على بطاقات الغذاء، وأشارت دراسة أخرى إلى أن غالبية الذين يتركون الدراسة الجامعية في أميركا، يفعلون ذلك لأسباب اقتصادية، بينما يواجه الخريجون ظروفا وظيفية صعبة في أسوأ سوق عمل منذ عقود.

ونفس الصورة تكررت في دول كبريطانيا وإسبانيا وفرنسا والتي كان يفقد من ٢٠٠-٥٠٠ ألف عامل وظيفته في عموم الإتحاد الأوروبي شهريا منتصف عام ٢٠٠٩، وذلك بسبب الأزمة التي أتت على مدخرات الملايين من الأوروبيين والأنجلو أمريكان ومقدراتهم ليجسدوا ظاهرة الفقراء الجدد بكامل مأساتها.

أما بالنسبة للبطالة العربية الناجمة عن أزمة الركود الكبير العالمية، الحاصلة اليوم وأثرها على زيادة أعداد الفقراء في الوطن العربي والإسلامي بشكل عام، فقد أتت الأزمة لترش على جرح البطالة العربية النازف منذ عقود ملحا، فمع تراجع الصادرات العربية الضئيلة أصلا والتي تشكل ١٠٪ من حجم التبادلات التجارية العربية الكلية والمشكلة في معظمها من منتجات عديمة المرونة وأولية وغير منافسة (ما عدا سلعتي النفط والغاز)، ومع

٤ - العالم بالأرقام: خارج نطاق التغطية، شبكة النبأ المعلوماتية، ٢٠٠٩/٦/١١

٥ - ليندمان، ستيفن، انتهى الكساد وبدأ الركود، صحيفة البيان،٢٠١٠/١/١٨

فرار معظم رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في أسواق العقار والأسهم والصناديق العربية الاستثمارية فرار الحمر المستنفرة من أنياب قسورة الأزمة، ومع انفجار فقاعة العقار العربية وبخاصة المشاريع الكبيرة ذات الميزانيات الضخمة والتي تعطلت لانعدام السيولة، اضطرت إلى تقليل نفقاتها بتسريح الآلاف من العالمين والمهندسين والمقاولين الفرعيين، وكذا لحقتها البنوك والمؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية بانخفاض السيولة المتوفرة لديها وتراجع النشاط الائتماني وتراجع حركة المضاربة في البورصات العربية لتسرح بدورها الآلاف أيضا ليحلقوا بمن سبقهم إلى الشارع.

كل تلك العوامل الناجمة عن الأزمة وتبعاتها على التجارة العربية زادت معدلات البطالة العربية والتي كانت تعاني من واقع عمالة عربية سيئة في سنوات ما قبل الأزمة، والذي هو في الأساس واقع أليم مليء بضآلة الأجر واستغلال العمالة وخاصة النساء والأطفال، وانعدام التامين الصحي والضمان الاجتماعي ومحاولة أرباب العمل التحايل على القانون لتشغيل عمال خارج أنظار السلطات ليتحكموا بأجورهم والتي في المجمل تقل عن دولارين في اليوم، وكذالك الوضع ينطبق على العاملين المهرة أصحاب الخبرات والتي تعتمد عليهم الطبقة الوسطى في نمائها من أطباء ومهندسين ومعلمين وأساتذة ومحامين، فهم على الأغلب منقوصو الأجر ويعانون من التهميش في المجتمع والضرائب المرتفعة، وتشير التقديرات إلى أن نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان تبلغ في المتوسط نحو ٣٦٪ على مستوى الوطن العربي

فالبطالة بالوطن العربي، وخاصة في الدول غير النفطية، قبل الأزمة كانت هيكلية وموسمية وصريحة في الغالب، بسبب واقع الصناعات الهزيل والوضع الاقتصادي المتردي للدول غير النفطية بسبب المديونية العالية، والفساد والمحسوبية، وضعف مخرجات التعليم وعدم مواكبتها للتطور المهني، والعزوف عن المهن غير المكتبية وعدم استطاعة القطاع العام استيعاب أعداد الخريجين، وكثافة سكان الدول العربية الفقيرة مما يقضي على منجزات التنمية أولا بأول، فثلاثة من بين عشرة أشخاص هم عاطلون عن العمل، ومعدلات البطالة الرسمية تراوحت بين ١٠٪ إلى ١٢٪ في المعظم، مع وجود دول ارتفعت بها البطالة إلى قرابة ٢٠-٣٠٪ كاليمن والصومال وفلسطين والعراق وموريتانيا بسبب الحروب والصراعات، فواقع العمالة العربية لم يكن مشرقا قبل الأزمة فما بالك بعدها، وقد كان العالم العربي بحاجة إلى ٥١ مليون وظيفة لواحد وخمسين مليون شاب من خضم ٣٩٥ مليون نسمة هم عدد سكان ٢٢ دولة ناطقة بالعربية بحلول العام ٢٠٢٠، بحسب بيانات منظمة العمل العربية لعام ٢٠٠٥ صادرة قبل الأزمة، مشيرا إلى أن نسبة البطالة في العالم العربي بلغت ١٤,٤٪

مقارنة بـ٦,٣٪ على الصعيد العالمي أي ١٤,٥ مليون عاطل عن العمل نسبة إلى قوة العمل المتمثلة بـ١٠٤ مليون عامل، مما يدل على حجم الطامة والتي تتمثل بتعطيل ١٠٢ مليون شاب وفتاة (٥١ مليون شاب يعمل فيكون بيت وله قدرة على الزواج من ٥١ مليون فتاة) عن تكوين أنفسهم والزواج وإنشاء أسر فتزخر البلاد العربية بمزيد من الطاقات الإبداعية لتعمل على نموه، هذا في الوضع الطبيعي، أما في وضع الفقر والجهل والفساد الحالي فهؤلاء سيصبحون عالة جديدة وعبئا إضافيا على كاهل دول غارقة تحت وطأة الديون الخارجية، وسينضمون إلى جيش العاطلين عن العمل والغارقين في مستنقع الأمل بغد يوفر لهم وظيفة فبيت فزوجة.

وعلى الرغم من ضآلة ذلك الحلم، إلا أنه بعيد المنال لملايين وملايين من أبناء الأمة العربية والإسلامية، وذلك لتواضع الأجور أو انعدامها، فارتفاع متوسط سن الزواج[٦] في الأردن مثلا بسبب غلاء الأسعار، ارتفع بالنسبة للذكور من عشرين سنة عام ١٩٦١ ليصل إلى ٢٩,٥ سنة نهاية ٢٠٠٧، كان ارتفع متوسط سن الزواج لدى الإناث من ١٧ عاما إلى ٢٦ عاما لنفس الفترة، ويكشف مؤشر الزواج والطلاق في الأردن الذي أعلنته جمعية العفاف الثلاثاء أن نحو ٩٦ ألف فتاة أردنية تحت سن الثلاثين "لم تتزوج" حتى نهاية عام ٢٠٠٧، مقارنة مع أقل من سبعة آلاف فتاة لم تتزوج رغم بلوغها الثلاثين عام ١٩٧٩، وعلى سبيل المثال أيضا فإن ارتفاع ثمن الإسمنت[٧] ٥٠٪ عام ٢٠٠٦ في سوريا أدى إلى رفع أسعار السكن أكثر من ١٠٠٪ وإن أسعار المنازل ارتفعت في حي المزة ما بين ١٥ و٢٠ ٪ ونظرة خاطفة على بعض الإحصائيات التي درست ظاهرة العنوسة في بعض الدول العربية يؤكد على مدى تأثير الجانب الاقتصادي على انتشار الظاهرة فنسبتها كانت في العراق ٨٥٪ ممن بلغن سن الزواج وتجاوزن عمر ٣٥ سنة، وتقول الدراسات إن ٥٠٪ من الشباب السوري أعزب و٦٠٪ من الفتيات السوريات عازبات أما مصر فيبلغ عدد العوانس في مصر ٦,٥ مليون، ممن تجاوزت أعمارهن ٣٥ عاما وثلث سكان الجزائر عوانس وعزاب ممن بلغوا سن الزواج وتجاوزوها ونسبة العزاب ٢٠٪ في كلٍّ من السودان والصومال وفي الأردن ٥٪، حيث إن العامل الاقتصادي مؤثر كبير على انتشار الظاهرة ولكنه لا يمثل العامل الوحيد فعلى سبيل المثال إن دول الخليج لا تعاني نسبيا من المشكلة الاقتصادية ولكن لغة الأرقام تؤكد على انتشار تلك الظاهرة حيث كانت نسبة العنوسة في الإمارات ٦٨٪، و٢٦٪ في السعودية وقطر.

---

٦ - مؤشرات العنوسة مقلقة بالأردن، تقارير وحوارات، الجزيرة دوت نت، ٢٠٠٩/٧/١

٧ - خالد، لافا، ظاهرة العنوسة في الوطن العربي نموذجا، مجلة ثرى الإلكترونية، ٢٠٠٩/١٠/٢٢

وتحدثت إحصائية رسمية[8] أن ٩ ملايين شاب وفتاة تعدوا ال ٣٥ عاماً يعانون من العنوسة منهم ٥,٥ مليون شاب و٣,٥ مليون فتاة، هذا ما أكده المركز القومي للبحوث الاجتماعية وان معدل العنوسة يمثل ٢٧ ٪ في الوجه البحري والمحافظات المحدودة والحضر ٣٨ ٪ والوجه القبلي ٢٥ ٪ كما أكد المركز القومي للسموم انه يستقبل شهرياً من ٥٠ إلى ٦٠ حالة انتحار بسبب العنوسة أو الخيانة الزوجية، وتقر وزارة التعليم المصرية بأن ١٧ ٪ من طلاب الجامعات لجئوا إلى الزواج العرفي الذي لا يحتاج لتكاليف كبيرة، وهي عينها التي فاقمت مشكلة العنوسة.

والأسباب الرئيسية وراء تعطل الملايين عن الزواج هي: غلاء الأسعار والبطالة وانعدام الدخل، مما دفع بملايين الشباب العرب إلى أحضان قوارب التهريب المسماة "بقوارب الموت" إلى دول أوروبا بحثا عن العمل وتحقيقا لحلم الزواج، ليقضوا معظمهم غرقا في بحر لا يرحم وليصبحوا طعاما للأسماك وينسوا في غيابات البحر اللجي، وكذا من دفع بهم إلى الزواج من الأجنبيات هربا من تحمل نفقات الزواج العربية الباهظة عادة أو طلبا لجنسية دول تحفظ كرامة أبنائها وتقدم لهم حنانا فقدوه في أوطانهم القاسية عليهم والضائقة ذرعا بأحلامهم الصغيرة، وبلغ في ستينيات القرن الأخير عدد المهاجرين في العالم حوالي ٧٠ مليون شخص جلهم من الدول الإفريقية والعربية فما بالك اليوم وقد أصبحت الهجرة حلم من لا حلم له، مما فاقم من مشكلة العنوسة العربية لمن بقي بشكل كبير.

هذا هو الوضع قبل الأزمة، أما بعدها فحدث ولا حرج، فمع إيقاف مئات المشاريع العقارية الحكومية والخاصة، وتراجع عمل البنوك والمؤسسات المالية والتمويلية، وتراجع إنتاج المصانع والصناعات التصديرية لضعف التجارة الخارجية - كل تلك العوامل الناجمة من الأزمة - وكل ذلك أدى إلى زيادة مأساة البطالة العربية سوءا، فرفعت متوسط نسبة البطالة من ١٤٪ إلى ١٧٪ خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، مما يعني رفع عدد العاطلين عن العمل إلى ٢٣ مليون عاطل عن العمل هذا العام، وسيكون رقم الزيادة بسبب الأزمة فوق ٦ ملايين شخص وستتركز تلك البطالة في أوساط النساء وتحديدا في القطاعات الخدمية التي كانت توفر ملاذا لكثيرين قبيل الأزمة.

ووفق تقرير[9] منظمة العمل العربية فإن سوق العمل في منطقة الخليج العربي فقد ما

٨ - ٩ ملايين عانس بين مطرقة الأزمة الاقتصادية وسندان التقاليد الاجتماعية "جمعية مصرية تروّج لتعدد الزوجات كأفضل وسيلة لمواجهة تفاقم مشكلة العنوسة"، القدس العربي، لندن ١٨/٤/٢٠١٠

٩- معيط، محمد، أثر الأزمة المالية الراهنة على خلق فرص عمل جديدة، المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، ١٦-١٨/١/، ٢٠١٠، ص ٢٧-٣٠

بين عمالة متدنية وإدارة رفيعة نحو ٣٠ ألف وظيفة، ويتوقع الإعلان عن فقدان ٣٠ ألف وظيفة أخرى بنهاية الربع الثاني لعام ٢٠٠٩، وشهدت معدلات توظيف العمالة الوافدة فيها هبوطا حادا ليكون بحدود ١٩٪، ويتوقع التقرير تراجع الطلب الخليجي على العمالة الماهرة من الدول العربية غير النفطية بنسبة ٦٠٪، وهو مع حملات التسريح القسرية أمر مرعب لملايين العاملين والمعتاشين من أبناء الطبقة الوسطى العربية العاملة في دول الخليج التي يبلغ حجم القوى العاملة فيها نحو ١٤ مليونا في عام ٢٠٠٧، ويعمل أكثر من ٨٠٪ من المواطنين في ثلاث دول خليجية وهي قطر والإمارات والكويت في الدوائر الرسمية واستحوذ الأجانب على ٩٦٪ من الوظائف الجديدة في الفترة السابقة للأزمة مما يزيد من معاناة العاملين العرب، خاصة وأن ملايين العائلات في الدول العربية بل دول بأكملها كالأردن ولبنان ومصر تعتمد اعتمادا أساسيا على التحويلات النقدية القادمة من الخليج، وبدونها فإن الآلاف من العائلات العربية لن تتحمل غلاء الأسعار وستقع فريسة سهلة للفقر، ومن ثم ستنضم إلى ملايين الفقراء العرب، والذين بدورهم سينضمون إلى مليار وربع فقير وجائع عالمي بعد الأزمة مشكلين طبقة الفقراء الجدد العالمية.

فدولة مثل لبنان مثلا مشهورة بكونها تشكل التحويلات الخارجية من المغتربين اللبنانيين حوالي ١٤٪ من الناتج المحلي، وهذه التحويلات هي ما تنعش التجارة والنشاط العقاري وغيره من الصناعات، ويقدر عدد اللبنانيين الموجودين في الخارج بضعف عدد سكانه (أربعة ملايين)، ويبلغ حجم التحويلات المالية من لبنانيي الخارج إلى المصارف اللبنانية بين ستة إلى سبعة بلايين دولار سنويا، وتشكل هذه التحويلات إحدى دعائم الاقتصاد اللبناني، فتراجعت التحويلات نتيجة للأزمة المالية والتي أثرت على أرزاق لبنانيي الخارج وتراجعت أرباحهم ومعها تحويلاتهم، يضاف إليهم المسرحين من وظائفهم في دول الخليج والذي بلغ عددهم ٣٠ ألفا يعيلون ٣٠ ألف عائلة، مما يشكل كارثة على صعيد نمو الطبقة الوسطى اللبنانية.

وقس على ذلك أوضاع الآلاف في بقية الدول العربية غير النفطية والمحتوية على عمالة فائضة والتي تعتمد على التحويلات الخارجية[١٠] لإنعاش اقتصادياتها بحوالي ١٠٪ إلى ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحسب الدولة وطبيعتها الاقتصادية،وتبلغ مجمل قيمة التحويلات المالية للأيدي العاملة في الخليج والتي ارتفعت بنسبة ٣١ ٪ في عام ٢٠٠٨ لتبلغ ٤٠ مليار دولار مقارنة مع ٣٠,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، ولتأتي في المرتبة الثانية عالميًا بعد الولايات

١٠- ٤٠ مليار دولار تحويلات مالية للأيدي العاملة في الخليج، بنوك واستثمار / أخبار، العربية بيزنس دوت كوم، ٢٠٠٩/١١/١٣

المتحدة الأمريكية التي بلغ حجم التحويلات الخارجية فيها ٤٧ مليار دولار في العام الماضي، وتوقع البنك الدولي أن تشهد هذه التحويلات الأساسية بالنسبة لمشاريع التنمية في بعض الدول مزيدا من التراجع يصل حتى ١,١٠٪ في ٢٠٠٩ وحدها، مما يشكل خطرا حقيقيا على معيشة الآلاف من الأسر العربية.

وما يزيد الصورة قتامه، أن مصير الآلاف من العمال المسرحين وأسرهم هو إلى الشارع حرفيا، فالاختلاف بين المسرحين الغربيين والعرب هو أن للغربيين شبكة أمان اجتماعي تتلقاهم إن هم رموا من عل وتقيهم الجوع والحرمان ريثما يجدون عملا آخر، أما العامل المسرح العربي فهو لم يكن يحصل على أجر يكفي أن يدخر منه شيئا، كما أن الأغلب لا يملك تأمينا صحيا أو ضمانا اجتماعيا، وهو ما يعني عجزهم عن تامين المسكن والمأكل لأفراد أسرهم، مما يعني أيضا رميهم إلى الشوارع العربية جوعى وعرايا ينتظرون مصيرهم المجهول، وكما – قال على التلفاز – أحد مسؤولي التوظيف في شركة إماراتية استغنت عن عمالة فائضة " أنه قد يشفق على المسرحين العرب أكثر من الأجانب، وذلك لكون الموظف العربي لا يملك أي نوع من الأمان الاجتماعي يتلقاه عند عودته إلى وطنه، بعكس الموظف الأجنبي والذي يحصل على بدل بطالة، وكوبونات غذاء، وتامين صحي عام"، ومن يعتمد من العرب على مساعدة المجتمع، فإن من آثار الهجرة والتفكك الاجتماعي والأسري العربي المباشر، أن أسلوب الاعتماد على الأسرة والعلاقات في المجتمع كشبكة أمان اجتماعي قد تقلص دوره كثيرا مع حلول مبادئ مادية بحتة بدلا من أواصر المحبة والتكافل، وهو ما فاقم من ضراوة الوضع على أبناء الطبقة الوسطى العربية ممن اكتووا بنار الأزمة المالية الحارقة، وهو ما من شانه أن يثبت فرضية الكاتب أن العالم قد صار عقب الأزمة أكثر فقرا خاصة أبناء الدول التي عانت من الأزمة بشكل كبير ومباشر.

عالم أقل استهلاكا

لقد غيرت الأزمة من طريقة تفكير الأفراد والدول ذات التوجه الرأسمالي تغيرا جذريا، فهذا التغير لمس أساس الفلسفة الفكرية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي بأكمله، ألا وهي تشجيع نمط الاستهلاك لدى الفرد وإطلاق يد الحرية الفردية تبطش بالاستهلاك العالمي كيف تشاء، وإن لم تملك المال الكافي لتلبية كل رغبة تشتهيها وشراء كل سلعة جديدة تراها مثل الملايين من أبناء الرأسمالية المدللين، فلا بأس بالاستدانة إلى مالا نهاية طالما أن العالم بأسره سيسدد فاتورة الجشع الاستهلاكي، كما حدث عند انهيار هذا الأنموذج أو هذا النمط من الرأسمالية كما بينا سابقا.

ولكن بعد الأزمة تغير اتجاه أو نمط الفرد الاستهلاكي العالمي نحو عالم أقل استهلاكا واقل تعلقا بالماديات عنوة وليس باختيار الفرد، وعلى الرغم من محاولات مستميتة وحملات دعائية مكثفة لإعادة الوضع كما كان عليه قبل الأزمة، فالفرد - قبل الأزمة - في الدول الغربية وخاصة في دول الاقتصاد الأنجلو أمريكي كان ميله الحدي للاستهلاك من أعلى المعدلات العالمية، وكانت قاعدة انفق ما في الجيب يأتيك ما في الغيب هي السائدة، وكان يعتمد على تمويل رغباته من خلال البطاقات الائتمانية والقروض البنكية، وكان يعيش معظم حياته مديونا للمصارف، وقد كانت نسبة الدين إلى دخل الفرد الأمريكي مثلا ما يقرب ١١١٪ أي أن الفرد ينفق أكثر من كل دخله بل ويتعداه وهو ما جعل أمريكا أكثر دول العالم استهلاكا وجعل التجارة العالمية تعتمد على نهم ذلك الاستهلاك في نموها، وهذا الوضع هو من الأسباب المباشرة للأزمة كما رأينا.

ولكن اليوم كل شيء تغير، فمع خسارة الموظف أو العامل الغربي لوظيفته، خسر معها كل الامتيازات المصاحبة لها وعلى رأسها حرية الإنفاق كيفما شاء، مما اضطره إلى تقليل إنفاقه ريثما يجد عملا، فمن يعيش على مدخراته أو ما بقي منها بعدما أتت الأزمة على جلها سيضطر إلى تقليل استهلاكه وأسلوب إنفاقه من البذخ المفرط إلى شراء الضروريات وتسديد الفواتير الأساسية، ومن يعيش على راتب إعانات البطالة، انتقل من كونه ابن طبقة الأغنياء الجدد أو الطبقة المتوسطة العليا، إلى ذوي الدخل المحدود والذي يضطره إلى تكييف نمطه الاستهلاكي وفقا للحاجات الأساسية وكوبونات الطعام المقدمة له، والفقراء الجدد إن اضطروا إلى تكييف نمط استهلاكهم ليتوافق مع دخلهم الجديد، يكون ذالك التكيف رغما عن إرادتهم لا رغبة في مستوى معيشي أقل مما تعودوا عليه قبل الأزمة، ولكن لأنهم لم يعودوا يجدون من يمول ذلك النمط المترف، فلا بنوك الفقراء الجدد عادت تقرض لضعف

السيولة عندها، ولم تعد الحكومات تدعم لارتفاع المديونية لديها، ولم يعد العالم يدعم نمط الاستهلاك بتركيم احتياطاته بالعملة الأنجلو أمريكية خوفا من انهيار كبير قادم ومتوقع.

وعندما لم يعد أفراد أكبر دولة مستهلكة في العالم بالإنفاق كما كانوا من قبل، تراجعت التجارة العالمية قرابة ٩٪ في العام ٢٠٠٩، وبالتالي فإن التجارة السلعية العالمية[١١] تراجعت بنسبة ٢٦,٦٪ في عام ٢٠٠٩، بينما تراجعت التجارة الخدمية بنسبة ١٨,٦٪ وهو التراجع الأكثر عمقا وضراوة منذ الحرب العالمية الثانية، وهو ما يؤثر سلبا على كل القطاعات المرتبطة بتصدير السلع والخدمات، التي تنتجها كل البلدان المندمجة في الاقتصاد العالمي بفعل علاقات التبادل التجاري أو من خلال الشركات متعددة الجنسية ذات الاستثمار العابر للقارات، وبتراجع الطلب تراجع العرض معه في علاقة تاريخية طبيعية أشبه برقصة الفالس والذي يقودها تراجع الطلب خطوة فيستجيب العرض باللحاق به خطوة مثلها.

ومع توقف آلاف المصانع بسبب ضعف الطلب العالمي، وخاصة مصانع الصلب والحديد والسيارات والآليات الصناعية وغيرها، كما فعلت مصانع السيارات اليابانية والأمريكية والألمانية والفرنسية وغيرها للتقليل من النفقات والديون المتراكمة عليهم للموردين، قرر أصحابها إغلاق أو توقيف بعض المصانع لعدة أشهر، وتسريح مئات الآلاف ممن افنوا سني عمرهم إيمانا بالحلم الأمريكي أو الحلم الرأسمالي العالمي، لتلفظهم حواري البطالة إلى شوارع الفقر، وبهذا نقص الطلب على الطاقة المحركة لآلاف المصانع العالمية، وبالنسبة لخبراء الاقتصاد ليس هناك دليل على تراجع النشاط الاقتصادي اكبر من تراجع الطلب على الوقود المحرك لذلك النشاط ومشتقاته، فبعد تزايد الطلب العالمي على النفط والغاز وغيرهما من المشتقات البديلة كالميثانول والطاقة الكهربائية وغيرها، ارتفع سعر برميل النفط إلى قرابة ١٥٠ دولار ليخلق أزمة طاقة عالمية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، إلى أن تراجع سعر البرميل إلى قرابة ٥٠ دولار فأقل وتراجع الاستهلاك العالمي للنفط بواقع ١,٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٩ نتيجة لتراجع الصناعة العالمية وخاصة في دول تعودت مصانعها أن تنتج الملايين من السلع وأن تشرب مصانعها المئات من براميل السائل الأسود وعلى رأسها الصين، والتي كان لتراجع صادراتها بحوالي ١٦ ٪ خلال ٢٠٠٩ أثره المدوي على النشاط التجاري العالمي.

الجانب الإنفاقي الوحيد الذي لم يتأثر في العالم اجمع بسبب أزمة الركود العالمي هو

١١- النجار، أحمد، ماذا فعلت الأزمة الاقتصادية العالمية بأخلاق وسلوك العرب؟،، مقالات وأعمدة، الشروق الجديد، الشروق، ٢٠٠٩/٦/٢٩

الإنفاق العسكري، إذ بلغ حجم[١٢] الإنفاق العسكري العالمي العام الماضي ١,٥ تريليون دولار، أي ٢٢٤ دولارا للفرد، بزيادة قدرها ٦ ٪ عما كان عليه الحال خلال عام ٢٠٠٨، و٤٩ ٪ زيادة عن حجم الإنفاق العسكري منذ عام ٢٠٠٠ بحسب مؤسسة أبحاث السلام في ستوكهولم . وقدرت المؤسسة أن نصيب الولايات المتحدة من الإنفاق العسكري العالمي بلغ ٤٣ ٪ أي ٦٦١ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩، وكان تصاعد الصراع في أفغانستان عاملا مهما في زيادة الإنفاق الأمريكي ليصل إلى ٧ مليارات دولار سنويا، وينطبق هذا الوضع على بريطانيا وكندا، وأيضا تكلفة الحرب على الهائلة والتي بلغت ٣ ترليونات دولار كان عاملا أساسيا في انهيار اقتصاد الحلفاء المثقل بالديون الحكومية الداخلية أصلا، وبلغ حجم الإنفاق العسكري للصين ٦,٦ ٪ من إجمالي حجم الإنفاق العسكري العالمي أي نحو ١٠٠ مليار دولار فيما بلغ حجم الإنفاق العسكري لكل من فرنسا وبريطانيا وروسيا ٤ ٪، وجاءت اليابان وألمانيا والسعودية والهند وايطاليا من بين أكبر عشر دول في العالم إنفاقا في المجال العسكري.ومع تزايد الإنفاق لتزايد الصراع العالمي على الموارد الذي لا ينتهي، تظهر سخرية القدر، فلا يوجد نقود للحفاظ على الوظائف أو إنقاذ الطبقة العاملة والوسطى من الضياع برفع مستوى خدمات الصحة والتعليم المقدمة، ولكن يوجد نقود لقتل المدنيين ولتمويل صراعات النفوذ التي لا تنتهي.

ولكن التغير الحقيقي الناجم عن الأزمة كان في تغير الأسلوب الإنفاقي وتكيف السلع المستهلكة ليواكب ذالك أسلوب ملايين الفقراء الجدد، أو أغنياء الطبقة الوسطى ممن خشي أن يلحق بمصير الفقراء الجدد فقللوا من إنفاقهم وزادوا من حجم مدخراتهم خوفا من غد غادر، وأكبر مثال على تغير النفسية الاستهلاكية لأفراد مجتمع الاقتصاد الأنجلو أمريكي، هو ازدياد معدل الادخار[١٣] للفرد الأمريكي إلى نحو ٦,٩ ٪ لهذا العام بعد حسم الضرائب، وهو الأعلى منذ ١٩٩٢ أي ما يعادل ادخار ٥٧ مليار دولار سنوياً، والذي كان يتراوح حول ١٪ في سنوات الطفرة للأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، وهو أمر حدث من قبل في خضم أعتى الدورات الاقتصادية: ففي الشدة يدخر الإنسان وهو ما حدث إبان الحرب العالمية الثانية حيث كانت معدلات الادخار الغربية وعلى رأسها أمريكا تقارب ٢٥٪ بل وتزيد في دول كبريطانيا وغيرها، بالمقارنة نجد أن معدل الادخار في اليابان يتراوح بين ٢٠ و٤٠ ٪ من دخول الأسر اليابانية وفي دول كالصين وصل إلى أكثر من ٥٠٪، وتأتي الزيادة في معدلات الادخار الوطنية من خلال زيادة الادخار الأسري بالدرجة الأولى وليس الحكومي والذي استمر بالإنفاق السالب والممول

١٢ - منبر الرأي ٢٠١٠/٠٦/٠٢

١٣ - القاعد، عبد العزيز، ضُعف الادخار . .أزمة تنموية مُستقبلية!، الأسواق دوت نت، ٢٠٠٩/٩/١

من الأموال المستدانة لإنقاذ البنوك والمؤسسات الغربية المفلسة، لتصل معدلات المديونية إلى أرقام فلكية لبعض الدول.

وأصبح المواطن الغربي، بعد أن كان يصرف بغير حساب، يهتم بالسؤال عن سعر السلعة قبل شرائها، ويقارن أسعار المنتجات والمعلبات الغذائية بين محال مختلفة ليجد الأرخص والأوفر بغض النظر عن النوعية، فمثلا برنامج «أسدا» والذي توفره "وال مارت" لزبائنها، بإمكان متسوقيها استخدام موقع مقارنة سعرية لضبط إنفاقهم الشامل خلال رحلتهم باتجاه المتجر، بالمقارنة مع أسعار المنافسين، وتقول مصادر[14] «أسدا» إن نحو ١٥ ألف شخص يدققون الأسعار يومياً على هذا الموقع الذي يغطي نحو ٧٠ في المائة من منتجات «أسدا» القابلة للمقارنة، وأن الطلب عليه «تجاوز التوقعات» خاصة بعد الأزمة وتراجع القدرة الشرائية للمواطن في الدول الأنجلو أمريكية، وهناك دراسة خاصة بموقع «برايسجراب»، أجريت في الشهر الماضي، وشملت ٢,٤٤٥ متسوقاً على الإنترنت، كشفت أن أكثر من نصف هؤلاء المتسوقين يمتلكون الآن هواتف ذكية تغذيها الشبكة بالمعلومات، وارتفعت نسبة مالكي الهواتف الذكية الذين استخدموا أجهزتهم لمقارنة الأسعار من ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢ في المائة في العام الحالي، وبما يدل على تغير سلوك المستهلك لأنه أصبح أكثر وعيا نحو ما ينفق على الرغم من كثافة الإعلانات التي تحثه على الاستدانة لزيادة الإنفاق تلبية رغباته.

أما في المنطقة العربية، فهي قبل الأزمة كانت تمتع بمعدلات ادخار ضعيفة لكونها تعاني من آفة الدول النامية والمتخلفة ألا وهي سوء الادخار لدى السواد الأعظم من الناس لأنهم كانوا ينتهون إما للطبقة فقيرة أو كانوا من محدودي الدخل، واتت معدلات التضخم السابقة للأزمة لتمسح أي مجهود للادخار وتسبب زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والذي يذهب في جله لشراء الغذاء والدواء والملبس والمسكن ولا يبقى شيء منه للاستثمار أو لتقلبات الزمن، وحتى في دول الخليج العربي كانت معدلات الادخار من أسوأها في العالم، وعلى الرغم من الدخل المرتفع للفرد إلا أن معدل الادخار تراوح في العادة بين ٢ إلى ٥٪ وذلك لارتفاع المستوى المعيشي ولظاهرة التفاخر والتقليد والمباهاة في الاستهلاك بين الطبقات القريبة من مستوى الدخل من أبناء الطبقة الوسطى في المجتمع.

أما بعد الأزمة المالية ونتيجة لضياع مدخرات الغالبية من أبناء دول الخليج المواطنين والمغتربين على حد سواء، نتيجة لضياع تلك الأموال في البورصات العربية والعالمية أو لانقطاع

---

١٤ - نقلا عن الفايناشيال تايمز، صحيفة الإقتصادية الإلكترونية، ٢٠١٠/٧/١

مصدر الرزق كما حدث لآلاف العمال المغتربين في الخليج، فقد تراجع الاستهلاك العام، وزادت معدلات الادخار تخوفا من الوضع المهزوز، وبنظرة سريعة نجد أن معدل الادخار في الدول الخليجية بين المواطنين قد ارتفع ليتعدى ١٠٪ في بعض الدول ليصل إلى قرابة ٢٠٪ في بعضها الآخر، وبالنسبة لبقية أبناء الدول العربية الأخرى فقد أظهرت دراسة[١٥] أجراها Bayt.com، الموقع الأول للتوظيف في منطقة الشرق الأوسط بالتعاون مع مؤسسة الأبحاث المتخصصة YouGov، وشارك فيها عبر الانترنت بين ٢٦ مايو و٢٨ يونيو من العام ٢٠٠٩،شارك ١٢٩٠٨ شخصاً من أنحاء الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وعُمان والكويت والبحرين وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وتونس والجزائر وباكستان، وضمّ هذا الاستطلاع من تجاوزوا عمر ١٨ من ذكور وإناثٍ من الجنسيّات كافّة، وتبين أن ثلث الأردنيين تقريبا، أي نحو ٢٨٪ منهم، قد عمدوا إلى خفض إنفاقهم العائلي في ظروف الضائقة الاقتصادية الحالية، وهذا ما يقارب معدل هذه النسبة في البلدان التي شملتها الدراسة، وقد أشارت الدراسة إلى أن ٣٠ ٪ من أصحاب المهن في بقية دول منطقة الشرق الأوسط قد عمدوا إلى خفض إنفاقهم العائلي فيما قام ما يفوق ربع المشاركين تقريباً بزيادة مبلغ الميزانية العائلية.

وعند السؤال عن أسباب خفض أصحاب المهن لمصروفهم العائلي، أجابت الشريحة الأكبر من المشاركين في بلدان الخليج، بنسبة ٤٣٪، أن ذلك يعود إلى الضائقة الاقتصادية، أمّا السبب الذي تبعه بنسبة ٣٧٪ فكان الاضطرار إلى خفض المصروف لأن المشارك أو أحد أفراد عائلته فقد وظيفته. وفي الأردن، صرح ٣٣٪ من المشاركين بأنهم قد خفضوا من إنفاقهم العائلي بسبب التسريح من العمل، في حين بدت الإمارات الأكثر تأثرا بهذا العامل بين الدول التي شملتها الدراسة، حيث أكد ٤٥٪ من المشاركين فيها بأن فقدان الوظائف كان السبب وراء خفض الإنفاق، تلتها الكويت بنسبة ٤٤٪ ومصر بنسبة ٤١٪.

كما سألت هذه الدراسة المشاركين عن حالتهم المادية قبل الضائقة وخلالها للتحقّق من عدد أصحاب المهن الذين شعروا بأنّ وضعهم المالي تغيّر، إذ كان يشعر ٣٦٪ من المشاركين يشعرون قبل الضائقة بأنّهم أفضل من نظرائهم، فيما شعر ٣٩٪ منهم أنّهم متساوون معهم و١٢٪ شعروا أنّهم أسوأ حالة منهم. أمّا خلال فترة الضائقة، فأجاب ٢٥٪ من المشاركين أنّهم يشعرون بأنّهم أفضل من نظرائهم بينما أجاب ٣٩٪ بأنّ وضعهم المالي مساو لموقع نظرائهم و٢٢٪ منهم قالوا إنّهم في وضع أسوأ، وعند سؤالهم عن سبب هذا التغيّر في حالتهم الماليّة، فسر أكثر من ثلث المشاركين في الأردن، أي نحو ٣٨٪ منهم، الأمر بفقدان الوظائف، وصرّح

١٥- تداعيات الأزمة المالية تفرض ترشيدا إجباريا للنفقات، جريدة الغد، ٢٠٠٩/٨/٤

١٧٪ منهم أن ذلك يعود إلى خفض رواتبهم

إن خفض الفرد لكمية استهلاكه عند الشعور بالتهديد لمصدر الرزق أو لصعوبة الحصول عليه، هو حس غريزي لدى الإنسان تطور معه منذ العصور الحجرية بحسب علماء الانثروبولوجيا والتي كان المرء فيها يزيد من ادخاره للطرائد والأعشاب والحبوب إما بتجفيفها أو تدخينها، وذلك عند اقتراب العواصف الثلجية أو عند حدوث حرب ما بين القبائل أو خلال حصار القلاع والحصون فيما بعد، وهكذا عند الشعور بالخطر فإن الإنسان يقلل من استهلاكه، وقد أثبتت أزمة الكساد العظيم في عشرينيات القرن الماضي وخلال الحربين العالميتين وأخيرا خلال أزمة الركود الكبير، أن من تضرروا من الأزمة عادة ما يلجئون إلى تقليل نفقاتهم بتكييف الطلب السلعي لديهم نحو سلع أقل جودة وسعرا للتوفير، وعادة ما يستغنون عن سلع كمالية تعودوا عليها في سنوات الرخاء إما مؤقتا أو بشكل دائم.

وهذا ما حدث تماما مع الفقراء الجدد من أبناء الطبقة العاملة والوسطى العالمية والعربية ممن أتت الأزمة على مدخراتهم أو عانوا من البطالة، فبعد أن كانوا يتمتعون بالملذات من خلال الديون إلى أن أتى الركود هادمها ليتكيف طلبهم السلعي نحو بضائع أقل كلفة، ونتيجة لذلك فقد قل الطلب[١٦] على السلع ذات الماركة (Brand Name Goods) بحوالي ٣٠ ٪ وفي الدول العربية قل الطلب بنسبة ٣٠-٥٠٪، وزاد الطلب على السلع المقلدة في دول كالإمارات والسعودية قرابة ٣٠٪، وفي بقية الدول العربية ارتفع الطلب على السلع ذات الجودة الرخيصة بأكثر من ٣٠ بالمائة بسبب الأزمة المالية وشح السيولة المصاحبة لها وصعوبة الاقتراض.

أما بالنسبة للسلع الفارهة كالسيارات الفاخرة أو الساعات والمجوهرات الذهبية والماسية، فقد تراجع الطلب العالمي عليها قرابة ٢٠-٢٥٪ في ٢٠٠٩، وفي دول الخليج العربي كانت النسبة تتراوح بين ٢٠-٣٠٪، فالقدرة الشرائية للمواطن الخليجي قد تراجعت بسبب الأزمة قرابة ٢٠٪، وهو ما أدى على انتعاش سوق التقليد وخاصة في العطور المقلدة إلى أكثر من ٦٠٪، وقد قل الطلب العربي على سيارات الدفع الرباعي الفارهة، وزاد الإقبال بشكل ملحوظ على السيارات ذات المحركات الأقل سعة والأقل استهلاكا للوقود المرتفع الثمن.

كما لم تعد السياحة الخارجية إلى مختلف دول العالم لتشرب ثقافاته عادة سنوية وعلى رأس ما يهتم به الفقراء الجدد كما كانوا قبل الأزمة، واكبر دليل على هذا تراجع النمو

---

١٦ - سعد، يحى، الأزمة تنعش سوق الماركات "المقلدة" على حساب "الأصلية، الاقتصادي - محلي، دار الخليج، الخليج، ٢٠٠٩/١٢/٢٩

السياحي العالمي[17] في العام ٢٠٠٩، بحيث أصبحت نسبة النمو ما بين الصفر و٢٪ في الحد الأعلى، وهو ناجم عن تفضيل الرحلات السياحية الداخلية والقريبة وذات الطابع العائلي أو طابع الصداقة، وتخفيض مدة الإقامة وكمية الإنفاق، وتفضيل العروض المدروسة جيداً، من حيث الكلفة، وما يتبع هذا من تراجع في خدمات النقل العام والطيران والذي تكبد خسائر بمئات المليارات وأفلس عدد من شركات الطيران الأمريكية والأوروبية ومنها طيران إيطاليا كنتيجة لغلاء الوقود مصحوبا بتراجع السفر.

وقد أظهر استطلاع[18] لشعب ألمانيا وهو من أكثر شعوب العالم حبا بالسفر وخاصة كبار السن والذين يعشقون الترحال حول العالم والتعرف على حضارات العالم الأخرى، حتى صارت صناعة السياحة أساسية في ألمانيا قبل الأزمة، كشف استطلاع أن غالبية الألمان يرفضون تدبير نفقات عطلة صيف هذا العام بالاقتراض، أنه سيتعين لذلك على كل فرد من بين ثلاثة ألمان الادخار حتى يتمكن من تمويل العطلة التي يرغب في قضائها هذا العام، وبخاصة الشباب حتى سن ٢٤ عاما، وفي سياق متصل ذكر نحو ٦١٪ من الذين شملهم الاستطلاع أنهم يستطيعون تدبير نفقات عطلة الصيف من دخلهم الحالي، لكن من الواضح أن الأوضاع الاقتصادية غير الآمنة أثرت على خطط عطلات الكثير من الأشخاص، حيث قال نحو ٤٠٪ من البالغين أنهم ألغوا خطط سفرهم لقضاء عطلة هذا العام.

هذا التراجع الكبير في أسلوب العيش الغربي والذي طالما اعتمدت عليه الدول العربية، خاصة غير النفطية منها، لجذب فائض نقود المتقاعدين الأجانب عبر بيع التحف وغيره لدى زيارتهم لتلك الدول والتي تشكل السياحة نسبة تتجاوز ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويشكل رافدا أساسيا لميزانياتها، وكانت أكثر الدول تضررا من تراجع إقبال الغربيين على السياحة في الشرق الأوسط، مصر وإمارة دبي، وبحسب تقرير[19] شركة «ديلويت» قفزت إيرادات الغرف الفندقية في بيروت ١٥٧ ٪ إلى ١١٠ دولارات في الربع الأول مقابل انخفاض شمل إيرادات الفنادق في مصر ودبي، وأفاد التقرير أن إيرادات الغرفة الفندقية المتوافرة في الشرق الأوسط تراجعت بنسبة ١٢,٩ ٪ وبلغت ١٤٢ دولاراً خلال الربع الأول من العام، ٢٠٠٩ بسبب تراجع وصل إلى ٩ ٪ في نسب الإشغال، إلا أن هذا التراجع ليس بحدة التراجع الذي عرفته مناطق أخرى من العالم، إذ تراجعت العائدات السياحية المصرية بنسبة ٢٥٪ مقارنة بالربع السابق عليه، وبنسبة ١٠٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٧،بما يعنى أن

١٧ - اصبيح، موسى، (٢٠٠٩)، أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا -برنامج الدكتوراة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان-الأردن، ص ١٠-١٥

١٨ - استطلاع: الألمان لا يرغبون في قضاء عطلة الصيف بالاقتراض، جريدة الرأي، ٢٠١٠/٧/٦

١٩- قطاع السياحة العربي..النمو مستمر رغم الأزمات، آرابيان بيزنس، ٢٠٠٩/٥/٧

تراجع الأخيرة سيعني حدوث تراجع مواز في إيرادات القناة.

أيضا هنالك تغير آخر طرأ على طبيعة الإنفاق بعد الأزمة، ألا وهو استجابة الشركات الكبرى لتغير الطلب السلعي لدى الفقراء الجدد، فكيفت عرضها السلعي بناء على نوعية ذلك التغير في الطلب، فمثلا مع فقدان ملايين الوظائف في الغرب فقد فضل العاطلون عن العمل وعائلاتهم البقاء في المنزل للعشاء على الخروج وتجربة المطاعم الجديدة كما تعودوا سابقا، وبالتالي زاد الطلب على المواد الغذائية الرخيصة كالخضار غير العضوية والحساء المعلب بسبب لجوء ربات المنازل إلى تحضير العشاء بأنفسهن على أن يطلبنه من مطاعم الوجبات السريعة، وبالتالي استجابت شركات المعلبات والحساء الجاهز فزادت من إنتاجها لأنواع محددة تناسب تحضير العشاء في المنازل.

الأمر نفسه ينطبق على السيارات ذات فئة محركات أقل، والتي زاد عليها الإقبال منذ أيام أزمة الطاقة وغلاء أسعار النفط حتى الأزمة الحالية، وأخذت صناعة السيارات الكهربائية تزدهر الآن مقارنة بالسيارات الفارهة والرياضية والتي تراجعت مبيعاتها قرابة ١٣-٢٠ ٪ بحسب بلد المنشأ، وتضررت السيارات الفارهة الألمانية والإيطالية كثيرا نتيجة انخفاض الطلب على سلعها، بالمقارنة تضاعفت مبيعات السيارات الصينية والكورية الرخيصة خاصة في خضم دول العالم النامي ووسط أفراد الفقراء الجدد ممن أصبحوا يفضلونها على سيارات الدفع الرباعي ذات الكلفة العالية نسبيا.

وتكرر الأمر مع مبيعات الملابس والتي تراجعت في الدول الغربية بمعدل[٢٠] ١-٢٪ سنويا نتيجة للأزمة، وأفلس قرابة ١٤٠ ألف محل ملابس تجاري وأغلق قرابة ٤٠ مول تجاري في أمريكا وحدها في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهو ما دفع المحال التجارية خاصة ذات الماركة المسجلة أن تعرض تخفيضات تراوحت بين ٥٠ و٧٠٪ حتى وصلت إلى ٩٠٪ في بعض المحال، لكي تتجنب كلف تخزين البضاعة الكاسدة، وهذه الصورة تكررت في جميع أنحاء عالم الفقراء الجدد ومنها الدول العربية، والتي انتشرت فيها عبارات التخفيضات والإعلانات التي ترجو دخول زبائن خلت جيوبهم من المال اللازم حتى بعد التخفيض.

حتى إن بعض الفقراء الجدد، بعد فقدان وظيفتهم في الدول الغربية، لم يعودوا قادرين على إطعام حيواناتهم الأليفة مع نفسه، فاضطر كثيرون من أصحاب الحيوانات الأليفة في الولايات المتحدة لاتخاذ قرارات صعبة بشأن مصير حيواناتهم نتيجة فقدانهم وظائفهم أو منازلهم وتحول البعض لملاجئ الحيوانات والجمعيات الخيرية لترفع العبء عن كاهلهم،

---

٢٠ - موقع المحاسبين العرب، الأزمة المالية العالمية، ٢٣/١١/٢٠٠٩

بل إن البعض وبسبب الأزمة لم يعد يملك المال الكافي للدفن بشكل لائق، فالفقراء الجدد لم يسلموا من الأزمة لا بحياتهم ولا بمماتهم، فالعم ملاحقهم حتى القبر، فيطل "شبح" الأزمة المالية على صناعة دفن الموتى، حيث بدأت الأسر الأمريكية النظر في وسائل تقشفية لخفض تكلفة نفقات دفن الأحبة، ويقدر القطاع تكلفة[21] دفن شخص بالغ بحوالي ٦١٩٥ دولاراً عام ٢٠٠٦، وتأثرت الصناعة مع محاولات الأسر الأمريكية التقشف وتغير أنماطها المعيشية لتتماشى مع الوضع الاقتصادي السائد. ودفعت التكلفة العالية بعض الأسر للجوء إلى حرق جثث موتاهم، وتقول "جميعة حرق جثث الموتى في أمريكا الشمالية" إن تلك الطقوس في تزايد مستمر، ويتوقع أن ينتهي المطاف بـ٤٠ في المائة من إجمالي المتوفين في الولايات المتحدة سنوياً، إلى الحرق بحلول عام ٢٠١٠، وعزت المنظمة الدافع وراء الزيادة في ذلك إلى عوامل اقتصادية، فيما قال ٣٠ في المائة في استطلاع أجرته، إن حرق الجثث أقل تكلفة.

إن كل تلك الصور وغيرها والتي بثتها وكالات الأنباء المحلية والعالمية، عكست الصورة الحقيقية للتغير العميق الذي حدث لنفسية المستهلك العربي والعالمي في ظل عالم رأسمالي جديد مختلف كثيرا عن سابقه، عالم الإسراف صار فيه فعلا مذموما، والاستدانة لغاية الترف أصبح مرا بغيضا بعدما كان عادة محمودة، والتوفير صار سمة لهذا العصر، عصر صار القرش فيه عزيز في جيب صاحبه ولا يخرجه إلا للضرورة، هذا وأصبح شعار الدول الغربية التقشف وشد الأحزمة ولكن على حساب الفقراء والمساكين والعاطلين عن العمل، ففي عالم ما بعد الأزمة لا مكان للترف بلا حساب كما كان سائدا، بل لا بد من استغلال كل مورد ممكن مهما كان تافها.

والشرخ الذي نجم في نفسية وثقة المستهلك والتي قامت عليها حضارة الرأسمالية وثقافة الشركات الكبرى بإعلاناتها وحملاتها بسبب الأزمة سوف لن يغلق أبدا، وصورة الإنفاق بلا حساب قد انهزت إلى فترة طويلة، وصار المستهلك ينظر بريبة وخوف وحذر عند إنفاق الدولار، فهو قد لدغ من حجر الأفعى والسؤال يبقى هل سيلدغ منها مرة أخرى إن تحسنت الأوضاع ورجعت حليمة إلى عادتها القديمة المترفة؟، هذا ما ستكشفه الأيام في عالم الفقراء الجدد.

٢١ - جريدة البينة، قضايا وحوارات، الأزمة المالية في امريكا... الكساد يغذي التطرف والعنف والانتحار / البينة، ٢٠٠٩/٤/٢٨

عالم أكثر إجراما

الفقر، يولد الإجرام، هذا القانون الأزلي لم يتغير ولن يتغير يوما، حتى في خضم العالم المتحضر اليوم فهذه القاعدة مستمرة فيه، ومما استعرضناه سابقا تبين أن الأزمة المشئومة الأخيرة التي أصابت العالم بأسره بانهيار مالي حاد، صاحبها انهيار اجتماعي وأخلاقي حاد تكاد تعصف بالأسس والقيم الحضارية نفسها والتي قام عليها عالم ما قبل الفقراء الجدد، وإن كان في الموضوع مبالغة فيكفي النظر إلى الوضع الحالي القائم بالأرقام والحالات المسجلة فيه قبل الأزمة وبعدها، والموضوع في أساسه بسيط جدا، فالبطالة بسبب الأزمة ومجرياتها تولد الفقر، والفقر يورث الحرمان، والحرمان خاصة بعد غنى يولد الحقد، والحقد يولد إما الشعور بالنقص والذي يحتاج أن يملأه الفرد بالجريمة أو الشعور بالانتقام والذي يشبعه الفرد من خلال الجريمة أيضا، فالفقر يولد الجريمة والاحتيال والانحلال الفكري والأخلاقي في المجتمع، وحتى وع وجود الدين فإن الجوع يصعب معه حضور الوازع الأخلاقي أو الديني، وقد ثبت في سير الصحابة أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه أوقف حد السرقة في سنة القحط التي أصابت المدينة في عهده، وذلك خوفا من قطع يد الجائع إن سرق ليسد رمقه، وهو ليس بالوضع الطبيعي، وهو ما تكرر عبر الأزمات في التاريخ كون الجائع عادة ما يفعل أي شيء ليسد جوعه، فما بالك والأزمة وقد خلفت وراءها يوميا وملياري شخص يعانون سوء التغذية و١٢٩ مليون طفل يعانون نقصا في الوزن إضافة إلى ما يقرب من ٦٣٣ مليون عامل يعيشون مع عائلاتهم على أقل من ١,٢٥ دولار، ومليار وربع شخص يبيتون دون طعام يسد رمقهم.

فاليأس يدفع الإنسان لكي يقوم بما لا يخطر على بال أحد، فاجتماع الفقر والجوع واليأس تؤلف معا وصفة كارثية لإنتاج الجريمة، وإن كان زيادة اليأس في قلوب الفقراء الجدد نتيجة للأزمة يصعب قياسه رياضيا كونه إحساسا، إلا أن الزيادة في التصرفات أللاأخلاقية أو الشائنة قد تكون مؤشرا يقف خلف هذه الظاهرة، وإن كانت الإحصائيات الاجتماعية عن هذه الظاهرة قليلة بل قل معدومة في الوطن العربي إلا أن بعض الدراسات الغربية أكدت تزايد الأعمال الناجمة عن اليأس في دول الأزمة الغربية، ومنها دراسة بريطانية[٢٢] أكدت أن ٢٢٪ من الأهالي في بريطانيا اقترضوا من حصالات أولادهم في ٢٠٠٩ لدفع فواتير أو تسديد نفقات غير متوقعة أو دفع مصاريف رحلة عائلية أو مشتريات عيد الميلاد، . وكشفت الدراسة، التي أجراها معهد "وان بول" لحساب شركة التأمين "انغايدج مويتشوال"،

٢٢- ، بريطانيون لا يترددون في الاقتراض من حصالات أولادهم، سوق ومال، جريدة الغد، ٢٠٠٩/١٢/٢٧

والتي شملت ثلاثة آلاف بالغ في كانون الأول من العام ٢٠٠٩، أن ٤٤٪ اخذوا بين ٢٠٠ و٥٠٠ جنيه إسترليني (٢٢٢ و٥٥٦ يورو) من حساب التوفير الخاص بأولادهم.

واقترض أربعة من أصل عشرة من الأهالي، من حصالة أولادهم لتسديد فواتير، وأوضح ثلثا المستطلعين انه لم يكن أمامهم خيار آخر للحصول على المال، وقال ١٣٪ أن ذلك كان السبيل الوحيد للحصول على مبالغ كانوا في أمسّ الحاجة إليها، واعتبر ٨ من أصل ١٠ أن المال بمثابة قرض سيسددونه في أقرب فرصة. إلا أن ذلك لم يمنع ٣٠٪ من الشعور بالذنب لقيامهم باقتراض المال من أولادهم، وقال ٢٧٪ أنهم يشعرون بالحزن لتدهور أوضاعهم المالية إلى درجة لجوئهم إلى تصرف مماثل.

تصرفات مماثلة قد ظهرت حول العالم عقب خسارة الملايين من الوظائف بسبب الأزمة، فمثلا ازدادت على التلفاز مشاهد من يأكلون القمامة في الدول المتقدمة ويبحثون فيها عن شيء يسد رمقهم، كما امتدت صفوف الجوعى أمام مطاعم الحساء الخيرية، أو الكنائس يبحثون عن كسرة خبز تكفيهم قوت يومهم، رغم أن مشاهد الجوعى في الدول النامية هي اعتيادية لأن الفقر منتشر منذ زمن فيها، ما قد يفهم من هذه المشاهد وغيرها، هو أن اليأس قد يدفع من تعود على النعمة والترف في لحظة ضعف أن يلجأ للجريمة كي يسد رمقه، فمن يأكل من القمامة مضطرا اليوم، قد يضطره الجوع أن يسرق غدا، وهي ليست الحالة العامة ولكن هي محاولة تفسير لماذا زادت الجريمة في عهد الأزمة المالية.

وقد زادت معدلات الجريمة والعنف والاتجار بالبشر عقب الأزمة، فبحسب تقدير منظمة العمل الدولية فقد قفزت عائدات[٢٣] الاتجار بالبشر لتصل إلى ٣٩ مليار دولار أميركي سنويا، وأشارت الدراسات والإحصائيات إلى أن الاتجار بالبشر بات ثالث أكبر تجارة غير مشروعة مربحة في العالم، بعد تجارة المخدرات والأسلحة غير المشروعة، كما أظهرت تقارير[٢٤] زيادة المساحات المخصصة على الانترنت لأشخاص يرغبون ببيع أعضائهم بسبب الضائقة المالية التي يمرون بها بعد الأزمة، ومن ضمن هؤلاء أشخاص يريدون بيع أكبادهم وكلاهم أو نخاعهم الشوكي مقابل الحصول على مبلغ يتراوح ما بين ٥٠ ألفا و٣٠٠ ألف يورو، وذكرت الصحيفة أن زبائن هذه البضائع عادة ما يكونون من <الأثرياء> ولديهم الاستعداد لإنفاق المال للحصول على عضو حيوي، في حين أن البائع يكون عادة من الفقراء الذين يعتقدون أن بيع عضو حيوي من أجسادهم هو طريق للخلاص من شقائهم وعوزهم، وذكر التقرير أن بيع

---

٢٣ - أحمد، محمد، خبراء يطالبون بتدابير وطنية ودولية لمكافحة الاتجار بالبشر، صحيفة العرب القطرية، ٢٠١٠/٣/٢٣، ٧٩٥٤ العدد

٢٤- الأزمة الاقتصادية تدفع الإيطاليين إلى بيع أعضائهم، القدس العربي، ٢٠٠٩/٠٦/٢٥

كلية لأشخاص في إسرائيل قد يلامس مبلغ ٢٠ ألف يورو، في حين أن ثمنها في الهند لا يتجاوز ٦٣٨ يورو، ويأتي في طليعة الدول التي تزدهر فيها تجارة بيع الأعضاء إلى الخارج البرازيل والأرجنتين والصين وكولومبيا والمكسيك وتركيا وأفغانستان، والدول التي <تستورد> هذه البضائع هي أمريكا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وألمانيا.

وفي الوطن العربي زادت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة، خاصة مع ارتفاع عدد الحالات المضبوطة في بلدان غير نفطية تعاني من الفقر والبطالة المرتفعة كمصر والأردن واليمن، فمثلا ارتفعت حالات الاتجار بالكلى المضبوطة في مصر التي يتراوح سعر الكلية فيها بين ٥ و١٠ آلاف دولار، وهو ثمن زهيد لعضو من أعضاء المرؤ ولكن مجبر أخوك لا بطل، فالديون تراكمت والبطالة ساعدت العديد من الشباب للوصول لمثل هذه القرارات لتوفير مبالغ للزواج أو سداد تلك الديون، ويذهب العديد من الشباب العربي من الدول المجاورة لمصر كالأردن مثلا لبيع أعضائهم فيها مقابل مبالغ مالية، حتى أصبح هنالك أشخاص متخصصون وسماسرة لهذه المهنة، وصارت هنالك تسعيرة متعارف عليها تخضع للعرض والطلب،في عالم لا يرحم الفقير ولا المريض.

أما بالنسبة للجرائم المختلفة الباقية من سرقة وغيرها فقد نشطت معدلاتها في الآونة الأخيرة بعد ازدياد حالات الفقر، فنشطت الجرائم المالية والاحتيال المالي، وخاصة الجريمة الإلكترونية، وكيفية الحصول على المعلومات البنكية لافتاً إلى أن المعدلات[٢٥] الأخيرة أثبتت أن الجريمة ارتفعت بنسبة ٣٠ ٪ بسبب الأزمة المالية العالمية، بعدما كانت تتراوح بين ١٠ ٪ و١٥ ٪ وهذا يضر ويؤثر على التجارة الإلكترونية في العالم، كما ارتفعت نسبة[٢٦] الهجمات الإلكترونية على الحواسيب في منطقة الشرق الأوسط بنحو ٤٠٠٪ خلال الخمسة أشهر الأولى من العام الحالي، بحسب إحصائيات شركة كاسبرسكي لاب العالمية المتخصصة في برمجيات الحماية، حيث، سجلت الإمارات اقل معدل لقرصنة البرمجيات بنسبة ٣٤٪ خلال العام الماضي، فيما تقدر خسائر منطقة الشرق الأوسط من قرصنة البرمجيات نحو ١٣,٢ مليار درهم (٢,٩ مليار دولار) خلال عام ٢٠٠٩، حيث بلغت نسبة قرصنة البرمجيات في دول المنطقة نحو ٥٩٪، بحسب اتحاد منتجي برامج الكمبيوتر التجارية «B.S.A».

وأظهرت دراسة عالمية[٢٧] أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تراجع السلام العالمي من خلال إذكاء معدلات الجريمة والاضطرابات المدنية، وأظهر مؤشر السلام العالمي ٢٠١٠ -الذي

٢٥- خبراء: تسريح العمالة المدربة تكنولوجيا برفع معدلات الجريمة الإلكترونية، اليوم السابع، ٢/٤/٢٠٠٩

٢٦- العربي، يوسف، ٤٠٠٪ زيادة في الهجمات الإلكترونية بالمنطقة العام الحالي، جريدة الإتحاد، ٢٢/٦/٢٠١٠

٢٧ - الأزمة المالية تؤجج الاضطرابات والجريمة لكن خطر الحرب يتراجع، سوق ومال، جريدة الغد،٩/٦/٢٠١٠

يدرس عشرات من مؤشرات معدل الجريمة إلى الإنفاق الدفاعي إلى النزاعات بين الدول المجاورة واحترام حقوق الإنسان- قد انخفض انخفاضا عاما في مستوى السلام، ويقوم بإعداد المؤشر معهد الاقتصاد والسلام بناء على بيانات من ايكونوميك انتليجنس يونت، ووفقا لتقديراتهما فان العنف يكلف الاقتصاد العالمي سبعة تريليونات دولار سنويا، أي أن خفض مستوى العنف بنسبة ٢٥ ٪ سيوفر حوالي ١,٧ تريليون دولار سنويا وهو ما يكفي لسداد ديون اليونان وتمويل أهداف الألفية للتنمية التي وضعتها الأمم المتحدة وتمويل جهود الاتحاد الأوروبي لبلوغ أهدافه المناخية ومستويات انبعاثات الكربون لعام ٢٠٢٠.

ومن أكبر الأدلة على ماذا يمكن لليأس من الفقر الدائم أن يفعل بالبشر، يكفي أن نطلع على ازدياد القرصنة وعملياتها، خاصة في المنطقة المقابلة للصومال، فحكاية القراصنة الصوماليون هي أكبر مثال على: كيف يمكن للفقر أن يدفع الإنسان دفعا نحو إيجاد سبل أخرى للعيش، فالقراصنة أصلا كانوا ممن يعتاشون على صيد الأسماك وبيعها في أسواق قرى الصيادين المجاورة لهم، وإلى عهد قريب كانوا يبحرون في قواربهم بسلام ويعتاشون بطريقة شريفة، إلا أن غياب السلطة المركزية للدولة الصومالية بسبب الحروب الأهلية، وبسبب اجتراء مراكب الصيد الغربية التابعة لدول قوية صاعدة كالصين وكوريا وغيرها، واعتدائها على المياه الدولية وعلى رزق الصيادين وقضائها على الثروة السمكية بسبب الصيد الجائر لمراكبها، كان وراء ظهور ظاهرة القرصنة في الصومال، وقد قيل أن أول محاولة قرصنة ترجع إلى عام ١٩٩٥ عندما حاول قارب صومالي إطلاق النار على قارب بريطاني يسمى لونغ بوت ومحاولة الصعود عليه، بعدها أتت محاولة احتجاز السفينة البلغارية عام ١٩٩٨، ولكن بعد عام ٢٠٠٥ وبسبب الصيد الجائر للمراكب الصينية في المياه الصومالية، دفع ذلك بعض الصيادين يومها وهم يدافعوا عن مياههم أن يحتجزوا قاربا صينيا، وطلبوا فدية من مالك القارب لإطلاق سراح المركب بما حمل، وعندما تم التبادل صعق الصيادون لحجم المبلغ الذي حصلوا عليه بجهد أقل بكثير من تحملهم لأهوال الصيد،ومن يومها إلى الآن وهم يستخدمون تلك الطريقة بمرافقة عدد من زوارق الصيد السريعة ومحاصرتها لسفن محملة ببضائع بملايين الدولارات، وهو ما فضلا عن التأثيرات السلبية للقرصنة الصومالية في بحر العرب وخليج عدن على حركة المرور في القناة وإيرادات مصر منها.

وبالفعل تضررت التجارة البحرية[28] من عمليات القرصنة الصومالية بحوالي ١٦ مليار دولار بسبب دفع الفدية أو ارتفاع عمليات التامين على السفن العاملة في تلك البحار، وتتجلى أهمية ذالك المضيق البحري بكونه يشكل ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية التي يتم نقلها عبر

٢٨ - جذور الظاهرة وتداعياتها الإقليمية والدولية القرصنة الصومالية، دراسات- تقارير، الجزيرة دوت نت، ٢٠٠٨/١٢/٢٤

البحر، مما أثر على إيرادات قناة السويس المصرية التي تراجعت بنسبة ١٣,٤٪ في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، مقارنة بالربع السابق عليه، وهو ما يعتبر كارثة حقيقية لتلك الدول غير النفطية، أضف إلى ذلك تكلفة العمليات المضادة للقرصنة البحرية والتي تشارك فيها ٢٢ دولة، ولو أن ربع تلك المبالغ دفعت لإصلاح الوضع السياسي والاقتصادي في الصومال لأصبح دولة إفريقية يحتذى بها.

وقد يلام شعب الصومال على تلك الخسائر الهائلة وعلى سكوت الشعب والحكومة على الوضع القائم والمنافي لعادات وعقيدة ذلك الشعب، ولكن كما قلنا فإن الفقر والجوع واليأس يضع الشباب الصومالي في خانة اليك، فإما أن ينضم إلى حلقة الصراع التي لا تنتهي عبر انتمائه إلى مليشيا أحد أمراء الطوائف أو التنظيمات المتطرفة من اجل أن يقبض ثمن دمه حفنة من الدولارات، أو أن ينضم إلى طاقم قرصنة بحري يتكسب منه أجرة خطف سفينة والتي عادة ما تقسم بحسب الجهد المبذول، فالذين يشاركون في السيطرة على السفينة فعليا يأخذون أجرا اكبر ممن يحرسون الأسرى، والقبطان المخطط للعملية يأخذ دوما الحصة الأكبر من الفدية وتترك نسبة لأمير الجماعة على البر إن وجد، فأجرة اليوم الواحد للقرصان الشاب تغنيه عن العمل في الصيد طيلة سنة كاملة أو تزيد، لذلك لجأ المئات لذلك النوع من العمل، بل نشأت تجارة مصاحبة للقرصنة من بيع الأسلحة أو معدات خطف السفن والرادارات وغيرها، كذلك نشأت سوق في قرى الصيد (مكان سوق السمك) لتصريف البضاعة المختطفة التي يمكن تصريفها، وبسبب ذلك كله تغيرت طبيعة شكل ذلك المجتمع البحري قد تغير كثيرا لدرجة نشأت معها مجموعة علاقات تجارية جديدة لتجب ما قبلها من تجارة بحرية تقليدية في ذلك المجتمع الفقير.

كل تلك المؤشرات السابق ذكرها إن كانت تدل على شيء، فهي تدل على التغير الكبير والأثر العظيم للأزمة على نفوس البشرية جمعاء دون مبالغة، فبعد أن كان الفرد في عصر العولمة - سواء كان في الولايات المتحدة أم في دبي أم في طوكيو- فقد كان يتصرف كما لو أن الغد لن يأتي وأن السيولة بالاستدانة ستستمر وان نزواته جميعها محققة، ولكن بعد الأزمة كسرت نفوس من خسر عمله وقطع مصدر رزقه، ومنهم من اضطر إلى اللجوء إلى أساليب غير شرعية لكي يسد رمقه، ومنهم من اضطر وهو باغ وآثم إلى مهن جنسية أو مهينة، حتى سمعنا عن تقارير متلفزة عن بعض النساء اللواتي طردن من عملهن في البورصات والبنوك الأمريكية، فاضطررن إلى الرقص العاري في حانات التعري لكي يدفعن فواتيرهن حتى يجدن قوت يومهن، فهذا ما جنته الرأسمالية الجديدة والمتوحشة على أبنائها، وهذا ما أصاب العالم بسب علاقاتها وزلاتها الشنيعة.

عالم أكثر تطرفا

في عالم ما بعد الأزمة، وبعد أن شح الرزق وعز القرش، ومع ازدياد الفقر واليأس بسبب تراجع الأوضاع المعيشية للفقراء الجدد، فقد عاد إلى السطح سلوك جديد قديم، ألا وهو النزعة المتطرفة، فعندما تشح الأرزاق فإن النفس البشرية تضيق بالحجر والبشر، ويصبح التسامح أو الانصهار الثقافي أو العقائدي، والذي حدث بفعل عولمة الاقتصاد والتجارة وبفعل سنوات الازدهار شيئا من الماضي، فالأزمة عملت على تراجع مستوى الرفاهية والعيش الكريم خاصة لدى الطبقات الوسطى والفقيرة، وعندما يضيق العيش تقل القدرة على الصبر والتحمل، خاصة التسامح حيال ثقافة الآخر، فما بالك إن كان هذا الآخر عاملا مهاجرا ومزاحما على الرزق، عندها سيقل التسامح الذي كان في فترة الرخاء موجودا خصوصا في الدول التي عانت أكثر من غيرها من تفشي البطالة والتسريح الجائر والتراجع في مستوى المعيشة.

لكن هل هذا الكلام معقول، فهل يصدق أن العالم الغربي ذا الطبيعة المنفتحة قد أصبح غداة الأزمة عالما أكثر انغلاقا وتطرفا في أفكاره؟، ولم لا تصدق هذه الفكرة، فالتاريخ أثبت مرارا أنه في حالة الحصار والفقر فإن الإنسان يتشدد في حماية مصدر رزقه مقابل محاولة الآخر الحصول عليه، ولا ننسى أن أكثر فكر متطرف وعنصري في العالم وأكبر منظر وطاغية لهذا الفكر في العصر الحديث قد خرج من رحم التطرف الناجم عن الفقر والأزمة، فهتلر ونظامه النازي بمبادئه وتطرفه ووحشيته وفوقيته هو نتاج استسلام ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى وما صاحب هذا الاستسلام من دفع تعويضات ضخمة للحلفاء المنتصرين، مما أدى إلى إفلاس الخزانة الألمانية والتضييق على الشعب الألماني الشاعر بالظلم من دفع تلك التعويضات المعيقة لعملية إعادة الإعمار بعد الحرب، إضافة إلى حدوث أزمة الكساد الكبير في أمريكا والتي أثرت على الاقتصاد الألماني أيضا، مما أدى إلى انتخاب هتلر المعارض للنظام آنذاك بأفكاره الوطنية والاشتراكية نوعا ما ليستلم سدة الحكم، ومن ثم التنصل من الاتفاقيات الجائرة والعمل على جعل ألمانيا قوة اقتصادية عالمية وتوفير ملايين الوظائف للألمان، ليتحول بعدها النظام إلى نازي احتلالي توسعي يسعى به هتلر إلى خلق ملايين الوظائف العسكرية والسيطرة على مقدرات أوروبا بل والعالم بأسره، فاندلعت الحرب العالمية الثانية نتيجة لذلك التوجه الاقتصادي، نتيجة نزعة متطرفة لشعب عانى من أزمة اقتصادية فسعى لحلها بحسب توجه توسعي متطرف، وكانت نتيجته ٧٥ مليون قتيل ودمار أوروبا وزوال إمبراطوريات العالم القديم، وظهور إمبراطوريات جديدة وأفكار

اقتصادية جديدة، لذلك لا يجب أن نقلل من تأثير الأزمات عبر التاريخ على مزاج الشعوب وعقائدهم.

أما عالم بعد الأزمة، فقد بينا كيف أن الجريمة والعنف والحروب قد زادت فيه كنتيجة لازدياد الفقر، وإن كان هذا مؤشرا على تراجع التسامح واحترام ثقافة الآخر، وهو يظهر جليا في التغير الحاصل على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعقائدي للعالم اليوم، فعلى صعيد الفكر الاقتصادي، تغيرت العقيدة الاقتصادية للعالم اجمع بعد نتائج الأزمة، فقد رجع العديد من الأمم التي اتخذت من مذهب الرأسمالية الجديدة حرزا دائما، رجعت عن هذا الفكر بل قد يقال أنها ندمت عليه، فنلاحظ أن معظم الدول قد لجأت إلى المذهب الكنزي في الاقتصاد عقب الأزمة لمعالجة بعض تبعاتها، بعد أن كان مجرد التفوه بنظرياته دربا من دروب الهرطقة وخروجا فادحا عن ملة الفكر الاقتصادي الحر، وتشبعا بالأفكار الاشتراكية.

فلجأت الدول الغربية، وعلى رأسها الأنجلو أمريكية، إلى تطبيق بعض الوسائل الكنزية في معالجة الأزمات، وعلى رأسها تدخل الدولة في الاقتصاد وإدارته إدارة مباشرة من خلال ضخ أموال إنقاذ الشركات والبنوك، وزيادة الإنفاق الحكومي عبر مشاريع البنى التحتية الكبرى، ودعم الصناعات المحلية، وتطبيق قوانين منظمة أكثر تشددا مما سلف من قبل البنوك المركزية، ومتابعتها لأداء البنوك والشركات التي أخذت أموالا من الحكومة لإنقاذها.

هذا التحول كان بالنسبة لدول عدت مهد الرأسمالية، هو تحول كبير على الرغم من أن البعض قد يقلل منه وأنه لا يعد تحولا كبيرا عن المبادئ الرئيسية، وسيكون مخطئا من يظن ذلك بالتأكيد، فالاتهامات التي وجهت من قبل صقور النيو ليبرالية العالمية الجديدة مثل أعضاء الكونجرس الأمريكي من الحزب الجمهوري، وجهوا اتهامات للرئيس أوباما بسبب قراراته الداعية إلى تدخل الجهات التنظيمية في عمل البورصة والبنوك، وإصدار حزمة من القوانين تنظم عملها بل وتحدد نسبة المكافئات إلى الدخل وتضع حدودا قصوى لها، بالإضافة إلى إمضاء حزمة من القوانين التي تعني بالطبقة الوسطى والفقيرة مثل قانون التأمين الصحي لمن ليس لديه تأمين، أو مشاريع قوانين تهدف إلى زيادة الضرائب على شريحة الأغنياء، وتقليل ضرائب المبيعات والتي تمس استهلاك شريحة الفقراء في المجتمع وتأثر عليها، فقد اتهمه هؤلاء بأنه يدعم طبقة العمال على حساب الأغنياء، واتهمه بمحاولة جعل النظام الاقتصادي في الولايات المتحدة اشتراكيا، كما اتهمته بأنه ذو توجه شيوعي، في محاولة لاستفزاز مشاعر العداء القديمة للشيوعية والمزروعة في نفوس الناخب الأمريكي تهيئة للانتخابات القادمة.

ولكن الرئيس الأمريكي، وعلى الرغم من تلك الانتقادات، لم يجد بدا من تطبيق تلك القرارات الصعبة وذلك لأن الحل الوحيد لإنعاش الاقتصاد هو إنعاش الفقراء الجدد من ضحايا الأزمة ليعاودوا الاستهلاك والإنتاج كما كانوا قبل الأزمة، والحل كان اللجوء إلى بعض مبادئ الاشتراكية أو الكينزية ولو مؤقتا لدعم الطبقة الوسطى اللاعبة دورا أساسيا في مستقبل الانتعاش الاقتصادي في عالم ما بعد الأزمة.

وفي الناحية الأخرى نرى أن دولا كانت تنتقد لأسلوبها المتحفظ في الإدارة المالية، وكانت قبل الأزمة تنتقد لتزمت نظامها الاقتصادي المركزي كفرنسا والهند أو الاشتراكي المختلط ببعض الرأسمالية كالصين وروسيا، إلا أنه بعد الأزمة ثبت حسن وسطية تلك الأنظمة، فقد كانت تلك الدول الأقل تضررا من آثار الأزمة، وقد توجه العديد من الدول الأوروبية كألمانيا وبريطانيا نحو سن قوانين ذات طابع كينزي أو حتى ذات ملامح اشتراكية تنصر الطبقة الوسطى وتتدخل في الرقابة على القطاع المالي والصناعي، وتتجه نحو فرض ضرائب أعلى على الأغنياء ذوي الدخول المرتفعة لسداد نفقات الأزمة.

ومن دلائل زيادة التطرف في الفكر الاقتصادي، نشوب ما يشبه المعركة الفكرية بين مناصري الرأسمالية والتي توصف عندهم بالحرة والمندفعة دون رقابة والمعولمة، والمصرة على إبقاء الأنظمة الاقتصادية كما كانت قبل الأزمة، متناسين مدى الأضرار الفاحشة التي نجمت من ذلك النظام بذلك الأسلوب المنفتح، وبين معسكر بدا بالتزايد هو معسكر مناصري تدخل الدولة ومركزية القرار بل هنالك تزايد في أعداد الدعاة إلى اشتراكية جديدة ومعولمة تدعم طبقة العمال والطبقة الفقيرة الوسطى لكي تنهض بالمجتمع، وقد لوحظ زيادة الإقبال - عقب الأزمة - على كتب كارل ماركس خاصة كتاب رأس المال، لاحتوائه على أفكار أصبحت تستهوي ميول الفقراء الجدد، كنظرية الاستغلال وفائض القيمة وغيرها من شعارات مثل " يا عمال العالم اتحدوا"، أمور في الغد القريب لم يلق لها هؤلاء الأفراد بالا، ولكن بعد الأزمة والبطالة والظلم في طريقة التسريح وتراجع القدرة الشرائية للفرد، صارت تلك الشعارات تستهوي قلوب الفقراء الجدد، وقد زاد انتخاب الحكومات أو الأحزاب ذات الطابع اليساري مؤخرا في بعض الدول المتضررة وخاصة في أمريكا اللاتينية كطريق للخروج من الأزمة.

هذا كان التطرف الفكري بين المعسكرين، أما التطرف العقائدي في عالم ما بعد الأزمة فحدث ولا حرج، فالشعوب صارت أكثر تطرفا من ناحية دينية وعقائدية مقارنة بما سبق، ففي سنوات الرخاء لم تبرز الحاجة للجوء أو الإيمان بقوة عليا تساعد المرء على تخطي صعاب الحياة والتي ازدادت مع الأزمة، وفي الدول الأنجلو أمريكية ازداد التطرف الديني

لعقيدة المرء خاصة المسيحية الكاثوليكية والإنجيلية وغيرها، وخاصة بين من خسروا كل شيء في خضم المعمعة، واضطرارهم إلى الأكل من الجمعيات الخيرية المتدينة، أو الحصول على المساعدات والإسكان - (هذا بالنسبة لمن فقدوا بيوتهم وهم بالملايين)- من الكنائس، وبالتالي وجدوا أن الدين لا الدولة من خلصهم، ووجدوا في خضم الأفكار المتطرفة صدى لما يشعرون به من ظلم وحقد على الآخر، خاصة على الشعوب والحضارات الأخرى والتي كانت هي السبب في نقل الملايين من الوظائف عبر البحار لتلك الدول النامية، والتي في جلها تحاربهم وتكره ثقافتهم، ما جعل للأفكار المتطرفة أذنا سامعة لدى هؤلاء الفقراء.

هذا التوجه لاءم أصحاب البشرة البيضاء خاصة من الفقراء الجدد، فوجدوها ملائمة لأفكارهم النازية الجديدة والمستمدة من النازية القديمة كونهم ذوي عرق آري يتمتع بتفوق طبيعي على الأعراق الأخرى، والنازية الجديدة خاصة في أمريكا وبعض الدول الأوربية انتعشت بعد الأزمة، فصارت تنادي وتقول بأن حق المؤسسين الأصليين قد ضاع بسبب الوافدين والمهاجرين غير المؤمنين من أفارقة وعرب وآسيويين وغيرهم، ممن زاحموهم على وظائفهم وعلى أرزاقهم، أو بسبب تصدير الأعمال إلى الخارج فحرموا منها، وقد وجدوا جمهورا مصغيا لهم في الملايين ممن خسروا كل شيء بسبب الأزمة من ذوي البشرة البيضاء خاصة في القرى والبلدات الزراعية الصغيرة أو تلك التي تعتاش على صناعة أغلقت وذهب المصنع لصالح دولة نامية، وقد زاد الطلب على كتاب هتلر "كفاحي" والمترجم إلى معظم لغات العالم ومنها العربية، والذي كتبه في بداية حياته ويعبر عن أفكاره، خاصة في فترة كانت ألمانيا تعاني بعض ما تعانيه الولايات المتحدة اقتصاديا.

وقد انتشرت عصابات النازية الجدد في أمريكا مثل عصابة الأخوية الآرية الكارهة للسود والأسبان والعرب المهاجرين إلى بلادهم ليزاحموهم على وظائفهم ويقضون على ثقافتهم، كما انتشرت عصابات نازية أخطر مثل عصابة السكن هيدز " Skin Heads" نسبة لحلقهم رؤوسهم، والمنتشرة في دول كبريطانيا وبلجيكا وهولندا وأكثر انتشار لهم يعد في روسيا، وقد ثبت ارتكابهم لجرائم كراهية ضد المهاجرين العرب أو المسلمين عموما وكذلك الأفارقة أو ذوي البشرة الغامقة، وهم يصورون تلك الاعتداءات على أشرطة فيديو ويبثونها على مواقعهم الخاصة على شبكة الإنترنت، ليحرضوا المزيد من الشباب العاطل عن العمل بأن يتخذوا موقفا حاسما من المهاجرين الساعين للقضاء على حضارتهم، ويدعمهم سياسيو الأحزاب اليمينية المتطرفة في سعيهم لإلقاء المهاجرين خارج بلدانهم، كما تلقى القمامة، متناسين دور هؤلاء المهاجرين في رفعة وبناء المجتمع الأوروبي.

ومثل تلك الظواهر تراها منتشرة في أنحاء الدول الأوروبية خاصة التي تعاني من بطالة مرتفعة، فقد علمنا التاريخ أن البطالة باب للفقر والتطرف وكراهية الآخر ممن يحصل على وظيفة، وهو ملاحظ في ارتفاع الكراهية للعرب والمسلمين المنتشرين في القارة الأوروبية لكن وعلى الأخص في البلدان ذات البطالة المرتفعة، ففي إسبانيا ذات ٢٠٪ بطالة (رويترز،٢٠٠٩)، أي تقريبا واحد من كل خمسة هو عاطل عن العمل خاصة بعد ارتفاع البطالة اثر الأزمة، أصبح الأسبان يرون أن العرب والمسلمين والأفارقة يأخذون الأعمال على ضآلتها، وليس الأعمال الوضيعة ذات الأجر القليل فقط، بل الجيل الثاني والثالث من أبناء المهاجرين صار متعلما، بل وصلوا إلى أعلى درجات التعليم وأصبحوا أطباء ومحامين ومهندسين ورجال أعمال، وساهمت أعمالهم في بناء الدول التي أقاموا فيها كما فعل جدودهم في الأندلس عندما ساهموا في بناء الحضارة الغربية، ولكن كل ذلك ينسى عندما تضيق الحال ولا يعود الرزق يكفي السكان أصحاب الأرض والوافدين.

فبدأت حملات التضييق، خاصة فيما يتعلق حرية العبادة ومشاكل الحجاب والمآذن وغيرها، وبدأت المطالبة بمنع بناء المساجد في بعض المقاطعات الإسبانية، وعلى الرغم انه في البداية كان الصوت اليساري أعلى من تلك المطالبات، ولكن وبعد الأزمة ما فتئت أصوات اليمين المتطرف تعلو مطالبة بتقنين الهجرة بل وبتسفير المسلمين الموجودين الذين لم يندمجوا مع المجتمع، والاندماج عندهم يعني ببساطة تحولهم إلى المسيحية أو شيء هجين قريب منها، وقد وجدوا آذانا صاغية في الملايين المعطلة والتي تريد أن تنتقم من الأزمة ومن سببها، ولكن جاء الانتقام في الشخص الخاطئ، فالعرب والمسلمون بشكل عام ليس لهم لا في العير ولا في النفير، فهم تضرروا بتوقف الأعمال أيضا، بل صارت تكلفة الإقامة والهجرة إلى الدول الغربية أكبر مما لو بقوا عاطلين يتصيدون الرزق في بلدانهم، كما أن من يحدد الرزق وكميته ليس الأشخاص، بل رب الأرزاق هو من يحبسه وهو من يمنحه، وهو أمر غاب أو غيب عن المتطرفين المؤمنين من كلا الطرفين.

تراجع مقدار التسامح وتحمل الآخر وخاصة تحمل حق الآخر في العمل، انتشر كالنار في الهشيم عبر أوروبا، فبريطانيا وبعض انتخاب المحافظين بدؤوا يراجعون قوانين الهجرة ويطلبون التشدد قبل السماح بعمل الملايين من الأشخاص داخل البلاد الذين يزاحمونهم على الأرزاق والأعمال، وسويسرا تسن حملات انتخابية وينجح اليمين بناء على كراهية الآخر المهاجر، وليس أكثر من إعلان الخروف الأسود الذي يلقى بعيدا عن قطيع الخراف البيض دليلا على ذلك، وحادثة منع المآذن، والاستفتاءات الشعبية المتتالية على منع الحجاب في البلدان الأوروبية وغيرها الكثير.

وليس الأفـراد وممثلوهم من الأحـزاب هم من ضاقوا ذرعـا بالمهاجرين فقط، بل الحكومات الديمقراطية الغربية –أيضا– صارت تشعر بوطأة العبء المتعلق بتكاليف دمج وتأهيل وتغذية ورعاية المهاجرين، وخاصة تكلفة معالجة الجريمة الناجمة عن تصرفات بعض الفقراء منهم، وفي ظل مديونيات مرتفعة وحلول قليلة، فقد صار لليمين المتطرف أذن صاغية لدى الحكومات الغربية بعد الأزمة، وأصبحت القوانين المقدمة من قبل تلك الأحزاب يوافق عليها بكل ترحاب من الحكومات، ففي الأزمات وبسبب القلة والشح تضيق الصدور بالآخر، خاصة إن كان ذلك الآخر هو من ملة أخرى منافسة بل لها تاريخ طويل في صراع مستمر على السيطرة العالمية، كما في حالة المسيحية والإسلام، وعهد الحروب الصليبية أو الاستعمارية ليس ببعيد.

فالحديث عن «ما بعد الديمقراطية[29]» Posdemocracia، بات حديث النخب والساسة ودوائر القرار، وهو يعبر عن نهاية عهد سياسي واقتصادي وبداية عهد جـديد، كما أن ما يجري في الساحة السياسية الأوربية، مثل إيطاليا والدانمرك وسويسرا، ومؤخرا ما أفرزته الانتخابات البلدية في هولندا، بالإضافة إلى النتائج الانتخابية في فرنسا والتي فاز فيها حزب «الجبهة الوطنية» بزعامة اليميني «لوبين»، وما حدث من انتخابات فاز فيها اليمين أيضا في بريطانيا وبعض الـدول الأوربيـة الأخـرى، كل هـذه المؤشرات لا يمكن التعامل معها كظواهر سياسية طارئة «أو أحداث وليدة الصدفة». فبعض التحالفات السياسية التي أبرمت تحت سقف البرلمان الأوربي، بين مجموعات يمينية متطرفة وأحزاب أخرى ذات نهج اشتراكي أو ليبرالي، تحت ذريعة الحفاظ على ما أسموه بـ «القيم والاستقلال والسيادة»، كلهـا إجراءات تدل على مشروع سياسي أعد له مسبقـا، ووُفرت له الأرضيـة المناسبة للخروج به إلى حيز التنفيذ، من أجل ضمان استمرارية «الرخـاء الأوروبـي»، ويعتبر عهد «ما بعد الديمقراطية الأوربية» هو عهد الفاشيين الجدد، وقد يتهمنا البعض بالمغالاة، لكن الذاكرة التاريخية تروي لنا كيف وصل موسوليني إلى سدة الحكم، فمن نقابة عمالية، إلى إيديولوجية تنظيمية ترفع شعار «إرادة الشعب». وسط الأزمة العالمية لسنة ١٩٢٩، إلى نظام حكم استبدادي قمعي، ارتكب أبشع الجرائم في تاريخ الإنسانية. وتظهر نتائج[30] عهد ما بعد الديمقراطية في نتائج فوز الأحزاب السياسية المتطرفة في أوروبا، خاصة في انتخابات ما بعد الأزمـة المالية، فقد جاء دخول حزب "ديمقراطيي السويد"

---

٢٩ – للمزيد عن مفهوم «ما بعد الديمقراطية» راجع مقال سعيد، منصفي، هـل تتجه أوربا نحو الفاشيـة؟، القدس العربي، ٢٠١٠/٤/٨

٣٠– شعيتو، أحمد، اليمين المتطرف يجتاح أوروبـا.. نزعة عنصرية ومعاداة للمهاجرين المسلمين، جريدة الانتقاد، ٢٠١٠/٩/٢٨

اليميني المتطرف إلى البرلمان قبل أيام ونيله ٧,٥ ٪ من أصوات المقترعين، ليؤكد استمرار توسع هذا التيار بعد سلسلة نجاحات حققتها أحزاب قومية وأخرى معادية للأجانب في هولندا والمجر، إذ دخل إلى البرلمان الهولندي العام الماضي اثنان وعشرون نائباً يمثلون حزب اليمين المتطرف غيرت فيلدرز ـ منتج فيلم "الفتنة" المسيء للرسول الأكرم (ص) ـ كما سجل الحزب اليميني المتطرف "يوبيك" فوزاً ساحقاً في البرلمان المجري.

وفي إيطاليا، إحدى الدول الست المؤسسة للاتحاد الأوروبي، يشارك حزب رابطة الشمال، الشعبوي والمعارض للمهاجرين، في الحكومة، وبات الحليف الأوفى لسيلفيو برلسكوني. كما تتمثل أحزاب اليمين المتطرف في برلمانات الدنمارك، والنمسا، وسلوفاكيا، ولاتفيا، وبلغاريا.وخلال الانتخابات الأوروبية في حزيران ٢٠٠٩ حقق اليمين المتطرف نتيجة فاقت ١٠٪ من الأصوات في سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (هولندا، وبلجيكا، والدنمارك، والمجر، والنمسا، وبلغاريا، وإيطاليا)، كما سجل نتيجة تراوحت بين ٥ و١٠ ٪ في ست دول أخرى (فنلندا، ورومانيا، واليونان، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وسلوفاكيا)، وأظهرت نتائج "الانتخابات الأوروبية" في بريطانيا فوز حزب الاستقلال البريطاني ـ المعروف بعدائه للأجانب والمسلمين ومطالبته بـ "استقلال بريطانيا وتخليها على الاتحاد الأوروبي" ـ لأول مرة بمقعدين في الانتخابات الأوروبية ونال ١٧٪ من أصوات الناخبين ليحتل بذلك المرتبة الثانية مباشرة بعد حزب المحافظين الذين حصل على ٢٩٪ من الأصوات. وفي الطرف الآخر من العالم أثرت الأزمة على تسامح الدول العربية فيما بينها أيضا، فظهرت تساؤلات داخل بعض المجتمعات متعلقة بأوضاع المهاجرين العرب الذين فروا من الحروب المتعددة إلى الدول العربية المجاورة لمناطق الصراع، فمثلا المهاجرون الفلسطينيون ممن قطنوا في المخيمات في الدول العربية كانوا قبل الأزمة يعاملون كعبء سياسي واجتماعي واقتصادي ثقيل على الحكومات المستضيفة، فما بالك بعد الأزمة والمديونيات العالية، فصارت تطرح أسئلة مثل إلى متى سيبقون؟، كما أن هنالك رعبا عاما عند الشعوب المستضيفة من كون أن منح هؤلاء المهاجرين الجنسية سيعني منافسة على الوظائف محدودة العدد إن وجدت، وبالتالي فإن رفض التجنيس للفلسطينيين يلقى القبول لدى معظم الشعوب العربية وإن زاد بعد الأزمة في كما حدث في مناقشات البرلمان اللبناني حول الشأن الفلسطيني، بل هنالك شعوب ذهبت إلى أبعد من حد الضيق بهم فلجأت إلى التهديد بالتهجير وحتى المجازر إن لم ينفع التهديد كما حدث مع فلسطينيي العراق بعد عام ٢٠٠٦، والذي هرب معظمهم إلى دول كالبرازيل وسوريا والأردن.

وقس على ذلك الحالات الأخرى كالمهاجرين من دارفور المقيمين في الدول المجاورة

والذين يعانون أبشع أنواع الاستغلال، وكذلك المهاجرين الصوماليين في اليمن الفقير أصلا، والمطالبة بعودتهم إلى بلدانهم الأصلية لقلة الرزق وارتفاع البطالة في المدن اليمنية، فكما تحدثنا فإنه عند قلة الرزق يرتب الإنسان أولوياته بشكل مختلف ويصبح سعة التسامح نحو الآخر أقل، وكذلك يلاحظ زيادة منسوب العنف لدى المجتمعات العربية سواء العنف الأسري نحو الأطفال والمرأة، أو زيادة حوادث الاعتداء والقتل في الدول التي تعاني من الفقر والبطالة، كمصر ولبنان والأردن.

وعودة إلى التطرف الديني، والذي زاد منسوبه في العالم أجمع بعد الأزمة، وهذه الأزمة دفعت الكثير من البشر إلى اللجوء إلى الدين كحل أخير عند اليأس، وكانت دراسة[٣١] لمعهد جالوب الأمريكي خرجت في سنوات الأزمة أظهرت ارتفاع المتوسط العالمي للتدين إلى ٨٢٪، وشمل الاستطلاع الذي استمر ٣ سنوات (٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨) عينات من ١٤٣ بلدا وإقليما حول العالم، وحددت العينة بألف شخص (فوق سن ١٨) في كل دولة، وطرح في الاستفتاء سؤال واحد، هو: "هل يمثل الدين جزءا هاما في حياتك اليومية؟"، وقدم للمستهدفين خيارين فقط هما "نعم"، و"لا"، حيث أجاب ١٠٠٪ من المصريين المشاركين في الاستطلاع بـ"نعم"، وأظهرت نتائج الاستطلاع تقارب مستوى التدين بين العديد من الولايات الأمريكية الـ٥٠ وبعض شعوب الشرق الأوسط، وتراوحت نتائج الدول الـ١١ الأكثر تدينا في الاستطلاع بين ١٠٠ و٩٨٪، احتلت بنجلاديش المرتبة الثانية بينها بنسبة ٩٩٪، وإندونيسيا المركز الثالث بنسبة ٩٨٪، وانضم لنفس المركز كل من المغرب وجيبوتي والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي يدين غالبية سكانها بالمسيحية مع وجود قوي للكنائس الإنجيلية، واحتلت كل من فرنسا واليابان المرتبة التاسعة بين الدول الأقل تدينا بنسبة ٢٥٪، أما الولايات المتحدة الأمريكية فإن ٦٥٪ من شعبها يعتبرون الدين جزءا مهما في حياتهم اليومية، وهو معدل يفوق كثيرا متوسط معدل الدول المتقدمة الـ٢٧ التي شملها الاستطلاع، والذي حدد بـ٣٨٪، ومن بين الدول المتقدمة أيضا التي فاقت هذا المتوسط سويسرا (٤٢٪) وكندا (٤٥٪).

ويلاحظ من الاستطلاع أن أكثر الدول تدينا كانت من الدول الفقيرة والتي عانت من آثار الأزمة، فبالنسبة للولايات المتحدة كانت الولايات الأفقر هي الأكثر تدينا، ومن الدول العربية البلدان الأفقر هي التي فاقت في التدين الدول النفطية، ولاحظ المعهد انتشارا قويا للتدين في جنوب أمريكا، ولاسيما ولاية الميسيسيبي التي بلغت نسبة من يعتبرون فيها الدين جزءا

---

٣١ - زكريا، هبة، جالوب: المصريون أكثر شعوب العالم تدينا ،إسلام أون لاين دوت نت، أخبار وتحليلات-أخبار، ٢٠٠٩/٩/١٢

مهما من حياتهم اليومية ٨٥٪، وهي نسبة مقاربة للبنان (٨٦٪) وإيران (٨٣٪)، كما جاءت نسبة التدين في العراق (٧٩٪) مقاربة لنظيرتها في ولاية لويزيانا (٧٨٪)، وأشار "جالوب" إلى أن "الاستطلاع كشف كيف أن ٨ من بين الدول الـ١١ الأعلى تدينا تعد دولا فقيرة، بينما ١٠ من بين الدول الـ١١ الأقل تدينا من الدول ذات المستوى المعيشي المرتفع، مثل السويد والدنمارك وهونج كونج واليابان.

وكما هو معروف من الدراسات الاجتماعية فإن التطرف الديني قد يفضي إلى الإرهاب، فاليائس من الفقر والبطالة لا يجد سبيلا لتفريغ ذلك الكبت المدفون في أعماقه إلا من خلال العنف ضد الآخر، وقد زادت الحركات الإرهابية المتطرفة والتي تقتل البريء بالمذنب، والكافر بالمؤمن، في الدول العربية، وقد لوحظ ازدياد انضمام الشباب الفقير إلى جماعات إسلامية متطرفة مسلحة في الدول العربية، وعلى رأسها القاعدة والتي ظهرت في العديد من الدول العربية لتوسع دائرة عملياتها، فالشباب الفقير يعد موردا لا ينتهي لعملياتها، وقد تحدث الكاتب وأستاذ السياسة الأمريكي الإيراني الأصل فالي نصر في كتابه " قوى الغنى، صعود الطبقة الوسطى الجديدة والمسلمين ما سوف يعني لعالمنا"، عن كيف أن الشباب من الطبقة الوسطى المتعلمة أقل انضماما وتأثرا بالتنظيمات الإرهابية عنه في الطبقات الفقيرة أو المجتمعات الأمية، وأن الدول الإسلامية والعربية ذات المداخيل العالية والتي تتمتع برفاهية اقتصادية وبحبوحة في المعيشة كدول الخليج وإيران وبعض الطبقات العليا الباكستانية والمصرية، تتمتع بمعدلات تطرف وإرهاب اقل من تلك الفقيرة والتي تعاني من بطالة مرتفعة والتي تعتبر منابع للإرهاب والتطرف مثل اليمن والصومال وباكستان وأفغانستان، ويرى الكاتب أن الحل يكمن في زيادة الاستثمار والمشاريع المشغلة للشباب والتي ترقى بهم من مصاف الفقراء إلى أحضان الطبقة الوسطى المتعلمة والأكثر تحضرا والأكثر وسطية في تدينها، وتسامحا نحو الآخر وثقافته، فالحل يكمن في البحبوحة ورفاهية العيش التي تغني عن التفكير بالانتقام، أو العيش بالجنة عوضا عن العالم الواقعي لبشاعته.

فالصعود السريع للطبقة الوسطى في العالمين العربي والإسلامي، والذي واكب سنوات الطفرة النفطية والعقارية قبل سنوات الأزمة، قد أعطى وزنا مهما لتلك الطبقة على الصعيد الاقتصادي فالسياسي العالمي، وقد عمل إثراء الطبقة الوسطى العربية وزيادة ثقافتها ومتوسط معيشتها أثره على التقليل من حدة التطرف والنزعات الانتقامية الإرهابية، ولكن ما خالف توقعات الكاتب أنه حصل بعد الأزمة التي ضربت العالم الإسلامي كافة.

ومع زيادة الفقر والبطالة وتراجع القدرة الشرائية لتلك الطبقة المؤثرة في معادلة

الصراع العالمي، فإنه من الطبيعي كما ذكرنا أن يميل الإنسان نحو المشاعر العدائية السابقة والمتطرفة، وأن يقع الشباب العاطل منهم صيدا سهلا للتجنيد بواسطة الجماعات المتطرفة، بل أن من المتوقع مع ازدياد معدلات الفقر والبطالة والجوع في العالم الإسلامي وبقية الدول النامية أن تحدث ثورات شعبية في الدول غير المستقرة أصلا ، وأنها مسألة وقت حتى تتحول بعض الدول التي تعرضت لضغوطات الأزمة القاسية إلى دول غير مستقرة كما حدث للصومال واليمن والسودان.

بل إن الاضطرابات العمالية قد بدأت بالتحرك في دول العالم الغربية قبل الشرقية،وقد قال تقرير[٣٢] للاتحاد الدولي لنقابات العمال إن حوادث قتل النشطاء العماليين شهدت ارتفاعاً حاداً في عام ٢٠٠٩ إذ أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى أعمال عنف ضد العمال المطالبين بحقوقهم، وذكر التقرير الذي نشر بحيث يتزامن مع المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية في جنيف أن الحكومات في البلدان المتقدمة والنامية تضيق الخناق على النقابات وأن أصحاب العمل يمعنون في التخويف وأشكال اضطهاد أخرى من بينها تفتيت النقابات، وذكر الاتحاد، الذي يتخذ من بروكسل مقراً، أن ١٠١ من النشطاء العماليين قتلوا في ١١ بلداً العام الماضي أغلبهم في أميركا اللاتينية وبعضهم في آسيا وأفريقيا مقارنة مع ٧٦ قتيلاً في عام ٢٠٠٨ ، وقال إن كولومبيا شهدت أكبر عدد من حوادث قتل العمال إذ بلغ عدد القتلى ٤٨ شخصاً بينهم ٢٢ من قادة نقابات العمال منهم خمس نساء، ويليها في الخطورة جواتيمالا التي قتل فيها ١٦ شخصاً ثم هندوراس التي قتل فيها ١٢ شخصاً، وذكر التقرير أن ستة نشطاء قتلوا في كل من بنجلادش والمكسيك في حين قتل أربعة في البرازيل، وبقية الدول التي شهدت حوادث قتل لنشطاء نقابيين هي جمهورية الدومنيكان والفلبين والهند والعراق ونيجيريا، هذا غير المئات الذين ماتوا من الشعوب التي خرجت مطالبة بلقمة العيش سنة الغلاء الكبير في أسعار المواد الغذائية ٢٠٠٧، فمثلا قتل ١٢ متظاهرا يمنيا عند خروجهم في مظاهرة ضد رفع سعر البنزين عام ٢٠٠٧، وغيرهم الكثيرون في أنحاء العالم العربي الجائع.

وقال التقرير إنه بخلاف حوادث القتل كانت هناك محاولات قتل وتهديدات بالقتل في حين سجن آلاف النشطاء النقابيين في بلدان من بينها إيران وباكستان وكوريا الجنوبية وتركيا وزيمبابوي، وذكر أن الشرق الأوسط هي المنطقة التي يوجد فيها أقل قدر من الحماية لحقوق النقابات مع وضع الحكومات عراقيل كبيرة أمام تأسيس النقابات، والعمال المهاجرون في هذه المنطقة معرضون لمخاطر على وجه الخصوص ويعملون غالبا في ظروف صعبة، ووفقاً

٣٢ - منتدى الإمارات الاقتصادي، تقرير: عمال العالم يدفعون ثمناً باهظاً للأزمة المالية، ٢٠١٠/٦/١٠

للاتحاد الدولي لنقابات العمال فإن تشكيل التنظيمات في آسيا صعب على العمال بشكل عام، وفي بلدان مثل الفلبين وباكستان والهند يستخدم أصحاب العمل وسائل شتى من المضايقة إلى فصل القياديين لتقويض النقابات. وقال الاتحاد إن تنامي الإضرابات في الصين دفع السلطات إلى اتخاذ موقف أقل عدائية تجاه النقابات لكن العمال المضربين مازالوا يواجهون مضايقة وقمعا من جانب الشرطة، ووفقاً للتقرير فإن سجلات البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا ليست ناصعة بأي حال من الأحوال،فالسقوط من عل بعد غنى إلى فقر مدقع هو أصعب من كون المرء فقيرا وزاد فقرا مع الأزمة، وهو ما سبب قلة التسامح وزيادة التدين والتطرف، ومن ذا يعرف فربما يظهر هتلر آخر في العالم اليوم.

عالم أكثر حمائية

لقد أظهرت الأزمة الوجه الحقيقي لشعوب ودول العالم، ففي واقع اقتصادي مهزوز وفي ظل أزمة مالية أتت على الأخضر واليابس، وفي روح تغييرات تاريخية تطرأ على النظام والأساليب الخاصة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، ومع صعوبة الحصول على النزر اليسير المتبقي من السيولة العالمية القابلة للاستثمار، مع كل ذلك فإنه من الطبيعي أن تتنافس الدول على محاولة الحصول على الفرص الاقتصادية والتجارية الشحيحة في زمن الأزمة، وهذا أجبر العديد من الدول الأوروبية والأنجلو أمريكية أن تدخل في صراع محموم على خطب ود المستهلكين، والذين قل استهلاكهم مع الأزمة، في محاولة لتقليل المديونية العالية للشركات المتعددة الجنسية والدول الغربية ورفع معدلات النمو في سنوات الكساد، والتنافس مع الدول الصاعدة الجديدة وخاصة المنافسة القادمة من شرق آسيا، فالصراع على عرش التصدير العالمي مفتوح بعد سقوط امريكا بالضربة القاضية وتخليها عن العرش للصين وألمانيا باعتبارهما أكثر دول العالم تصديرا وصناعة.

وقد دفعت هذه المنافسة المحمومة بين الأمم الكبرى (مع غياب تام للعرب في هذه المنافسة على الرغم من إمكانياتهم ودورهم الأساسي بعد الأزمة)، دفعتهم إلى إظهار الوجه البشع للمصلحة الذاتية للدولة على حساب المجموع الاقتصادي العالمي، وأدت بكل دولة صناعية كبرى إلى أن تكشر عن أنيابها لحماية مصالحها أو لدفع الآخر إلى عدم التعدي على مناطق تصريف صناعاتها، كما يدافع الأسد الهصور عن منطقة صيده، وقد عبرت هذه الدول عن دفاعها باتخاذها سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والسياسات المالية والجمركية تعد نوعا من الحمائية المفرطة نحو أسواقها وضد منتجات الآخر والذي هو بدوره يرد على تلك الأساليب بألاعيب أدق تحمي مصالحه ومنتجاته أيضا، والحمائية كانت موجودة قبل الأزمة ولكنها كانت تتقلص مع اندماج الأسواق العالمية وصهرها في بوتقة العولمة، بل في سنوات الطفرة اعتبرت الحمائية عيبا مذموما في حق الدولة التي لجأت إليها ويوجب ضدها اتخاذ العقوبات والغرامات المالية من قبل صندوق النقد أو منظمة التجارة العالمية، وذلك في ظل مبادئ التجارة الحرة والرأسمالية الجديدة السائدة في تلك الفترة آنذاك.

ولكن اليوم وبعد اهتزاز ركائز الرأسمالية في عقر دارها، ولم تعد الحمائية في نظر الأمم القوية نوعا من المحرمات، بل لجأت إليها أولا الدول الأنجلو أمريكية كرد فعل على الأزمة، لتحاول أن تنقذ ما يمكن إنقاذه وتعزز من منافسة منتجاتها على الصعيد العالمي، وفي مثال الصراع الذي نشب بين الجارتين كندا وأمريكا عبرة لأولى الألباب، التقارير عن الجهود

التي يبذلها السفير الكندي في أميركا مدعوما بقوى اقتصادية أميركية وهم يعترضون على قرار الإدارة الأميركية التي وضعت مبدأ (اشترِ البضاعة الأميركية) وأجبرت الشركات الأميركية التي استفادت من حزمة التحفيز الاقتصادية الحكومية على شراء لوازم مشاريعها من المنتجات الأميركية، ما أضر بمصالح كندا التجارية مع أميركا وأضر بمصالح بعض الشركات الأميركية نفسها، وجعل السفير الكندي في أميركا يسارع لتشكيل قوة ضغط كندية أميركية لإلغاء القرار من خلال توضيح آثاره السلبية على الطرفين سواء على حجم التجارة بينهما أو على عدد الوظائف التي تخلقها في كلا الاقتصادين، وأجبر البلديات الكندية على التهديد برفع شعار (لن نشتري البضاعة الأميركية) حيث تصدر[٣٣] كندا إلى أمريكا ٧٥٪ من مجمل صادراتها البالغة في العام الماضي (٦٠٠) بليون دولار، كما تستورد كندا من أميركا أكثر مما تستورده من بريطانيا وألمانيا واليابان والصين مجتمعين.

ومثل ذلك الصراع القديم الجديد الدائر بين حلف الغرب من دول الإتحاد الأوروبي وتقوده أمريكا من جهة وبين دول شرق أسيا وتقودها الصين من جهة أخرى، ومحور هذا الصراع الأزلي، أن دول شرق أسيا الصناعية كالصين وسنغافورة وتايوان وغيرها تتعمد إبقاء سعر عملتها منخفضا أمام العملات الغربية الأخرى وخاصة الدولار واليورو، لتعطي منتجاتها ميزة تنافسية دائمة وبالتالي لا يمكن للمنتجات الغربية مقاومتها، وهو السبب الرئيسي أيضا في عجز موازين المدفوعات الغربية لعظم حجم التبادل التجاري بينهما، مع رجحان كفة الدول الآسيوية بسبب عظم حجم صادراتها للدول الغربية، وقد سجلت أمريكا شكوى رسمية ضد قيام الصين بتخفيض سعر عملتها خلال الأزمة لتشجيع الطلب على صادراتها، وهو حق مشروع للصين ولكنه نوع من نوع الحمائية، الصين أخيراً وبعد سنوات من انخفاض عملتها بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ وفق الخبراء (فاينانشيال تايمز،٢٠١٠) قررت رفع قيمة اليوان استجابة لتلك الضغوط الدولية، وبعد إنهاء بكين لارتباط عملتها بالدولار، تبنت سياسة سعر صرف أكثر «مرونة» وارتفعت قيمة الرينمينبي بنسبة ٣,٠ في المائة فقط مقابل الدولار بالإضافة لاتهامات متعلقة بكون الدول الآسيوية تفرض ضرائب أعلى على بعض المنتجات الغربية حماية لأسواقها من المنافسة.

كما أعلنت منظمة التجارة العالمية٣٤ فإن عام ٢٠٠٨ قد شهد زيادة في نسبة عدد التحقيقات التي قامت بها في قضايا إغراق بحوالي ١٧٪ عن الفترة نفسها من ٢٠٠٧، ووفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية فإن تصدير المنتجات بأسعار تقل عن أسعار بيعها في السوق

---

٣٣ - زوانه، زيان، شركاؤنا التجاريون ونظرية الفراغ،جريدة الغد، ٢٠٠٩/٦/١٧

٣٤- موقع شاينا دوت اورج، ٢٠٠٨/٦/٤، http://www.china.org.cn

المحلية يعد إغراقا مجَرَما من الناحية القانونية، وفي هذه الحالة يصبح من حق الدول المستوردة فرض رسوم أو قيود على هذه الصادرات التي تسبب ضررا للمنتجين المحليين، وبلغ عدد قضايا الإغراق خلال العام ٢٠٠٨ ككل ٢٠٨ قضايا منها ١٢٠ قضية خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ مقابل ١٦٣ قضية خلال عام ٢٠٠٧ ككل، ويعتبر تزايد قضايا الإغراق في أوقات التراجع الاقتصادي على أنه يمكن أن تكون إشارة مبكرة لنزاعات تجارية بين الدول، وسجلت الهند بدء ٤٢ تحقيقا في قضايا إغراق لتحتل المركز الأول على مستوى العالم تلتها البرازيل مسجلة ١٦ تحقيقا، في المقابل كانت الصين هي أكثر دول العالم اتهاما بالإغراق حيث تلقت منظمة التجارة العالمية[٣٤] شكوى إغراق ضد الصين مقابل ٤٠ شكوى عام ٢٠٠٧.

في الآن نفسه وجهت الدول الشرقية، وعلى رأسها الصين، اتهامات خاصة بها أن الدول الغربية طالما دعمت مصنعيها ومزارعيها لمساعدتهم على المنافسة، وقد زادت تلك المساعدات بعد الأزمة، ففي نظرهم أن قيام أمريكا بدعم بعض الصناعات التي أفلست نتيجة للأزمة كما فعلت الحكومة مع مصانع السيارات في أمريكا، وأيضا فرضها أن تكون مدخلات مشاريع البنية التحتية من صنع أمريكي وبأدوات أمريكية، هو نوع من الحمائية أيضا، وضم إلى القائمة معهم قيام ألمانيا بدفع جزء من ثمن أي سيارة جديدة لمواطنيها الراغبين بتجديد سياراتهم خلال الأزمة شرط أن تكون تلك السيارة ألمانية المنشأ والصنع، وحذت حذوها بقية الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا، وقد جاء الرد الآسيوي برفع قضايا ضد عدد من الحالات التي ذكرناها، وكثرت القضايا التي رفعتها الدول مؤخرا ضد حماية المنتجات، فمثلا صدر حكم مؤخرا يقضي بان تعيد ايرباص مبلغ أربعة مليارات دولار تقع تحت بند المعونات غير القانونية، وهو ما تطعن فيه الشركة الأوروبية العملاقة لصناعة الطائرات.

وفي الدول العربية ما تزال الحمائية من مخلفات الحقبة الاشتراكية هي السمة السائدة، وما يزال تدخل الدولة برفع الضرائب الجمركية على البضائع المستوردة هواية تمارسها العديد من الدول العربية النفطية وغير النفطية، وقد تكون تلك الحمائية مبررة عربيا إذ أن معظم صناعاتها هي صناعات أولية أو زراعية بالأساس أو مجرد صناعات إستخراجية وتحويلية، وهي كما وصفناها سابقا تتمتع بقلة المرونة مقارنة مع المنتجات والمصنوعات الغربية والتي تتمتع بمرونة عالية وطلب أعلى لجودتها، وبذلك فإن سوء جودة المنتجات العربية على الأغلب وارتفاع سعرها مقارنة مع المنتجات القادمة من الصين مثلا والتي غزت الأسواق العربية، دفع الدول العربية خاصة تلك التي لم تنضم إلى اتفاقية التجارة الحرة

أو منظمة التجارة العالمية، إلى فرض رسوم جمركية عالية على البضائع المستوردة لحماية منتجاتها، وحتى تلك التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، لم تفلح في زيادة صادراتها ولم تنجح في حماية منتجاتها المحلية أيضا أمام المد الهائل للمنتجات الغربية المدعومة مما يرفع من جودتها ويقلل من سعرها، مما أدى إلى تعثر الوضع الصناعي والزراعي العام مضافا إليه رداءة أوضاع السوق في خضم الأزمة حاليا، ورغم تشكيل الدول العربية وتوقيعها على اتفاقية التجارة العربية، إلا أن إنجازات تلك الاتفاقية جاءت بنتائج هزيلة، تمثل معظمها في إنشاء شركات زراعية وتربية مواشي وبعض الصناعات الإستخراجية والتحويلية كالحديد والصلب، وشركات الأدوية والتي كانت تنافس بشكل أنشط في التسعينيات عما هي عليه اليوم، وقد وقفت التعرفة الجمركية حائلا ضد التجارة العربية -العربية الحرة، وخاصة في جانب تعويض الخسائر الناجمة عن فقدان مدخول الجمرك على البضائع، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الميزانيات العربية في الدول غير النفطية تعتمد على إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتي تشكل أكثر من ٤٠٪ من مصادر ريع الميزانية، مما يبين لنا أهمية الرسوم الجمركية لدول تنعدم لديها المصادر الأخرى .

هذه الحساسية اتجاه الرسوم والضرائب تقف حائلا بين العرب وبين تطوير وتنويع مصادر الدخل والتجارة، وهي نفسها سبب أساسي لزيادة الحمائية في الدول العربية، فمع تراجع ريع الضرائب المباشرة من مبيعات وغيرها بسبب تراجع أداء الأسواق العربية بشكل عام، أصبحت التعرفة الجمركية مصدرا أساسيا في ظل الأزمة لا غنى عنه، بل قامت بعد الدول برفع تلك الرسوم عل الرغم من اتفاقيات التجارة الثنائية وخاصة الرسوم المفروضة على المنتجات الزراعية والألبسة والسيارات، مما يجعل عالم الاقتصاد اليوم أكثر حمائية وحفظا لمناطق سيطرته عما كان الوضع: فقد مكان تساهلا قبل أزمة أكلت السيولة حتى جعلت الأمم تتكالب على قصعتها.

عالم أكثر إفلاسا ومديونية

إن كان هنالك أثر واضح للأزمة على القطاع المالي والتجاري العالمي، فهو زيادة أعداد المفلسين: أفراد وشركات ومؤسسات رسمية بل ودول كاملة أيضا، فقد فعلت العاصفة المالية الهوجاء فعلها بعالم المال والأعمال، وأفقدته مليارات الدولارات بسبب انكماش[٣٥] الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي ٣ مليارات دولار وانخفاض قيمة الأوراق المالية في بورصات العالم بحوالي ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٩، وقد سبب انكماشا لثلاث مناطق اقتصادية وحيوية في العالم، إذ بلغت معدلات النمو لعام ٢٠٠٩ حوالي ٦٪ للولايات المتحدة و٢٪ لمنطقة اليورو و٢ .٦٪ لليابان، وقد نجم عن هذا التراجع المخيف إفلاس مئات البنوك الصغيرة والكبيرة المتورطة بالأزمة بشكل مباشر عبر الإقراض الدوني أو من خلال شح السيولة وعمليات الإقراض والتجارة، تبعها إفلاس العشرات من شركات التأمين والوساطة المالية، لتشمل موجة الإفلاس الآلاف من الشركات الصغيرة.

ففي الولايات المتحدة، بلغ فيها عدد[٣٦] البنوك التي أفلست منذ بداية الأزمة ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩، قرابة ٢٦٠ بنك، وفي عام ٢٠١٠ وحده بلغت ٥٧ بنكا ولها العديد من الأفرع في الدول العربية التي أغلق بعضها أو سرح العديد من الموظفين العرب والأجانب فيها، كما أفلست قرابة ٢٠٠٠ شركة في الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب تراجع إقراض المؤسسات الصغيرة من البنوك بحوالي ١٢,٥ بليون دولار وذلك تخوفا من البنوك أن تتعثر الشركات الصغيرة والعائلية نتيجة للركود الحاد.

كما بلغ عدد[٣٧] الشركات والمؤسسات المالية العالمية من ضمنها مؤسسات عربية مثل شركات عقارية من دبي والكويت والسعودية، والتي تأخرت في سداد التزاماتها خلال العام ٢٠٠٩ نحو ٢٦٤ شركة ومؤسسة مالية مصنفة، فيما حصلت ٨٦ ٪ من إجمالي تلك الشركات التي تخلفت في السداد خلال عام ٢٠٠٩ على تصنيف BB- أو أقل من قبل وكالة التصنيف ستاندرد آند بورز.

والوضع في أوروبا لا يقل سوءاً، حيث تشير التقديرات[٣٨] إلى أن هناك ٢٠٠ ألف منشأة تجارية وصناعية ستصبح متعثرة مالياً بنهاية هذا العام، وكما يقول الخبراء فإن التوازن

٣٥- الصادق، علي، الخطر على التعافي العالمي التضخم أم انكماش الأسعار؟، صحيفة الخليج، ٢٠١٠/٧/٩

٣٦- الإفلاس يهدد مزيدا من البنوك الأمريكية، الاقتصاد والأعمال، الجزيرة دوت نت، ٢٠١٠/٥/٥

٣٧- عبد السميع، بسام، ستاندرد آند بورز»: تأخر ٢٦٤ شركة عالمية عن سداد مديوناتها العام الماضي، الإتحاد، ٢٠١٠/٦/١٠

٣٨- أندريوسيزين، والتر، ديون أميركا... تهديد أمني لأوروبا، صحيفة الإتحاد، ٢٠١٠/٦/١٦

بين المشروعات القادرة على توليد المداخيل، وبين المتلقين لبرامج الاستحقاقات "برامج الإعانات"، قد بدا في الاختلال في اقتصاديات "مجموعة السبعة"، أضف إليها المئات من الشركات المالية في اليابان خصوصا من الشركات المتعثرة في آسيا، مما يبين أثر الأزمة الضارب على اقتصاديات ٣ من أكثر المناطق تأثيرا على التجارة العالمية.

عقب إفلاس الآلاف في الغرب كان لا بد من تراجع الإيرادات الناجمة عن ذلك الركود، سواء تراجع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، أم تراجع الرسوم على التحويلات النقدية وتراجع مبالغها بسبب تراجع النشاط التجاري، أضف إلى ذلك زيادة الأعباء الناجمة عن تعويض الخسائر بالتريليونات الناجمة في الأسواق العالمية، إلى جانب زيادة الأعباء الاجتماعية الناجمة عن الأزمة مثل مصروفات الإعانة الشهرية من بطالة وغيرها، هذا غير تعاظم النفقات الجارية من رواتب موظفين ومنشات وجيوش عسكرية ذات مصاريف فلكية، كل تلك العوامل المشئومة تكالبت على دول عظمى صناعية فأوردتها التهلكة حرفيا، فالعديد من الدول الغربية الكبرى تعاني من مديونية كبيرة وعجز في الميزانيات العمومية يحتاج إلى عقود لتسديده، بل وصل الحال ببعض الدول إلى إعلان إفلاسها شعبا، دوابا، حجرا وحكومة، كل شيء مفلس وكل شيء قابل للبيع، مزاد علني على ارض بأمتها، ولكن هل هذه هلوسة، هل تفلس الشعوب والدول حقا؟

نعم، من الممكن أن تفلس الدول بشعوبها، وقد حدث ذلك في سابق التاريخ كالإمبراطورية الرومانية والعثمانية في آخر عهديهما وغيرها الكثير، وسيحدث في لاحق التاريخ أيضا كما هو حاصل الآن، وذلك بسبب ديون الدول التي تراكمت عقب الأزمة، وأن اكبر هذه الديون وأخطرها على الاقتصاد العالمي هو الدين الأنجلو أمريكي، فالدين القومي الأمريكي ارتفع إلى أعلى معدل له في تاريخ الولايات المتحدة، وقد ارتفع العجز في الميزانية بعد فترة ولاية كلينتون والتي كانت خالية من العجوزات بحوالي ١٠ ٪ سنويا في سنوات ولاية بوش العجاف، ليأتي أوباما الرئيس المنقذ ويتعثر حلمه بواقعية المصير المؤلم وليرتفع الدين[٣٩] خلال عام ٢٠٠٩ إلى ١،٨٠٠ مليار دولار أو ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يتوقع مكتب الميزانية في الكونجرس، وهو مجموعة غير مكونة على قاعدة حزبية، أن الولايات المتحدة سوف يكون لديها عجز يزيد على تريليون دولار خلال كل سنة من السنوات العشر المقبلة،، حيث وصل مجمل الدين القومي العام إلى ١١,٥ ترليون دولار بمعدل ٣٧ ألف دولار على كل مواطن أميركي، كما يقدره اقتصاديون بعد إضافة ديون المؤسسات شبه الحكومية ليصل إلى ٥٦

٣٩- لوس، إدوارد، فوضى غير مسبوقة في عجوزات الميزانية منذ الحرب العالمية الثانية توقعات بتضاعف الدين القومي الأمريكي إلى أعلى معدلاته، صحيفة الاقتصادية الالكترونية نقلا عن الفاينانشال تايمز،٢٠٠٩/٧/٥

تريليون دولار وبمعدل ١٨٤ ألف دولار لكل مواطن، ما اضطر الرئيس الأميركي إلى التصريح بالقول "إن مشكلة الدين العام توقظني من نومي في الليل"، والأكثر من ذلك أنه حتى في ظل توقعاته المتفائلة نسبياً بخصوص النمو الاقتصادي، فإن مكتب الميزانية في الكونغرس يتوقع أن يتضاعف الدين القومي ليصل إلى ٨٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العقد المقبل، وهو مستوى لم تشهده الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية.

إن خطر عجز ميزانية الولايات المتحدة وتراكم ديونها، ناجم عن الخوف العالمي أن الضرر سيصيب أسعار الصرف العالمية وأسعار تداول السلع المربوطة والمسعرة بالدولار، كذلك الخوف من تعثر الخزانة الأمريكية عن سداد العائد على السندات المصدرة والتي تطبع العملة بناء على الكمية المشتراه، وقد ارتفع العائد الذي تدفعه الخزينة على السند إلى ٤٪ فائدة سنوية بعد أن كانت ٢٪ لخوف المستثمرين من تعثر السداد في المستقبل، خاصة وان الولايات المتحدة تطبع الورق بلا حساب فقد طبعت أوراقا مالية لإنقاذ الاقتصاد المنهار بحوالي تريليون دولار مرة واحدة، وهو مالم يحدث في تاريخ أي دولة، وأكثر الدول تخوفا الصين، والتي يتملكها الرعب لكونها تمتلك ثلث إصدار الولايات المتحدة من السندات كنتيجة لارتفاع حجم تبادل صادراتها للولايات المتحدة خلال العقد الأخير.

مما يؤجج المخاوف من حدوث سيناريو" يوم الحساب" وهي النظرية القائلة بانهيار العملة الأمريكية مستقبلا كنتيجة طبيعية لانهيارها كإمبراطورية حاكمة للعالم، وعندها سيحدث اضطرابات حادة في الأسواق كافة لتنتهي بانتهاء الرأسمالية كما عهدناها إلى الأبد، رغم أن هذا السيناريو مستبعد حاليا، ولكن مع بقاء الولايات المتحدة متعثرة مع ازدياد حالات الإفلاس فيها، قد يتحول الوهم إلى كابوس عالمي مرعب.

والوضع على الطرف الآخر من البحر في أوروبا أكثر مأساوية بالنسبة للمديونية العالية، فالعجز تجاوز السقف الأعلى للميزانية بعدة مرات، فتعادل مديونية[٤٠] إيطاليا مثلاً ١١٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ مديونية اليونان ١١٥,١٪، بلجيكا ٩٦,٧٪، فرنسا ٧٧,٦٪، ألمانيا ٧٣,٢٪، بريطانيا ٦٨,١٪، والبرتغال ٥٦٪، البَلَدان الآخران اللذان يعانيان من عجز كبير في ماليتهما العامة هما أيرلندا (١٢,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، وإسبانيا ٩,٦ ٪)، مما يبرز خطر انهيار منظومة الدول الغربية الاقتصادية، وتراجع سيطرتها أمام الأغنياء الجدد كدول شرق آسيا وبعض دول أمريكا الجنوبية.

وكان أول من دق ناقوس الخطر ليعلن إفلاسه شعبا ودولة، هي آيسلندا، فمأساة تلك

٤٠- البورصة المصرية والاقتصاد،٢٠١٠/٥/٦، ص١٢١٥

الدولة تمثلت في آيسلندا، التي هي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، كان من المسموح لبنوكها إنشاء الفروع بصورة حرة. وحتى يتمكن من جمع الأموال، أنشأ <<لاندزبانكي>> وهو أحد بنوك آيسلندا المنهارة، بنكاً على الإنترنت تحت اسم آيسسيف ليجتذب أصحاب الودائع بتقديمه معدلات فوائد جذابة، ووفقاً للتشريع الخاص بالاتحاد الأوروبي، كان لدى آيسلندا كذلك التزام بإنشاء برنامج للتأمين على الودائع، وهو ما فعلته من خلال فرض ضريبة على تلك البنوك، بعد ذلك حدث الانهيار، فمنذ أن حوّلت البنوك آيسلندا إلى صندوق تحوط، مع استخدام مطلوبات هائلة من العملات الأجنبية في الأجل القصير لتمويل موجودات خطيرة طويلة الأجل، كتب على الاقتصاد أن ينتهي، ووفقاً لما جاء في الدراسة[٤١] التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أيلول (سبتمبر) الماضي، فإن التراجع الذي شهده الاستهلاك الفعلي في الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٠، بلغ نحو الربع، كما أن تراجع الطلب المحلي النهائي كان بنسبة ٣٠ في المائة ومما جعل أعباء الدين، وفقدان القوة الشرائية أسوأ، ذلك الانهيار في سعر الكرونا التي فقدت أكثر من نصف قيمتها مقابل اليورو منذ تموز (يوليو) ٢٠٠٧. لقد كانت الأمور سيئة للغاية!!.

غير أنه بالنسبة إلى الآيسلنديين العاديين، تصبح الأمور أشد سوءًا، إذ ترى الحكومتان البريطانية، والهولندية أن من واجب دافعي الضرائب في آيسلندا إعادة تمويل المبلغ الذي وعدت به صندوق ودائع آيسلندا المنهار، ويبلغ إجمالي ما تطلبه المملكة المتحدة ٢,٣٥ مليار جنيه إسترليني، وأما ما يطلبه البلدان معاً فهو ٣,٩ مليار جنيه إسترليني، وهو مبلغ يعادل نحو ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتقلص لأيسلندا، وأما في السياق الخاص بالمملكة المتحدة، فإن ذلك يمكن أن يكون معادلاً لطلب بقيمة ٧٠٠ مليار جنيه إسترليني، لتسديد مستحقات المودعين في الفروع الأجنبية لبنوك المملكة المتحدة المفلسة. على ذلك، فإن هذه هي الخلفية وراء قرار الرئيس الآيسلندي، للجوء إلى استفتاء عام، وقد رفض الشعب الآيسلندي الصفقة ويتساءل الآيسلنديون بعد تجربتهم المؤلمة الأخيرة: لماذا يقدر ذلك بتلك القيمة العالية، ولكن دون الموافقة على التسديد، فإن خطة الإنقاذ بقيمة عشرة مليارات دولار التي يمولها صندوق النقد الدولي وبلدان الشمال، تدخل دائرة الشك في الوقت الراهن، هل على الآيسلنديين العاديين من دافعي الضرائب التزام قانوني لتسديد مطلوبات صندوق تأمين ودائعهم المنهار؟، وهو ما رفضوه قطعا، مما يعني بعرف الاقتصاد أن آيسلندا دولة مفلسة وتبحث عن بيع أصولها لتعويض خسائرها ودفع مستحقات عليها، وهي معضلة تواجه العديد من دول الفقراء الجدد، وقد لجأت مثلا فنلندا إلى روسيا لضخ استثمارات جديدة

٤١- وولف، مارتن،الهوة الآيسلندية.. مخاطر الصيرفة الجامحة عبر الحدود، صحيفة الاقتصادية الالكترونية نقلا عن الفاينانشال تايمز، العدد ٥٩٥١،٢٦/١/٢٠٠٩

في البلاد وبيع ما يمكن بيعه للروس بعد الأزمة، وهو ما سيدفع العديد من الدول الأوربية راضخة ومنقادة إلى الدول الصاعدة بقوة كالصين والهند والسعودية والبرازيل لإغرائها بشراء ما يمكن بيعه وإنقاذها من هوة الإفلاس.

و مالبث الإتحاد الأوروبي قليلا في محاولة علاج الأزمة الآيسلندية، حتى جاءت المأساة اليونانية لتهدد بتفريق الإخوة: هل نترك اليونان يغرق لوحده أم ننقذه حتى لا يجذب الإتحاد الأوروبي كله للغرق معه، المشاكل التي تعاني منها اليونان هي مشاكل متطرفة، لأنها هي وحدها العضو الضعيف في منطقة اليورو التي تعاني من عجز في المالية العامة ومن ديون كبيرة، وأنها كانت تخفي تعثرها من خلال المبادلات المالية والتحويلات النقدية، كان أن صافي القروض[٤٢] العامة في اليونان ٨٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام ٢٠٠٩ مما رفع المديونية العامة إلى ١١٥٪، وقد لجأت اليونان إلى مناجاة دول الإتحاد الأوروبي لإنقاذها، في ظل عجزها عن خفض النفقات بشكل مؤثر أو إصدار عملتها الخاصة وخفض قيمة الدين بخفض قيمة العملة، لارتباطها باليورو، والذي تأثر بدوره فهبط نتيجة تشاؤم المضاربين بالوضع العام الأوروبي.

وقد هبت ألمانيا لإنقاذ اليونان بتجميع قرض يبلغ قرابة ١١٠ مليار دولار ممنوح من صندوق النقد الدولي، كانت حصتها كانت الأكبر فيه، وهو ما سبب معارضة عارمة في أنحاء ألمانيا: فلماذا يتكبد الشعب الألماني كل تلك الخسارة أن تذهب ضرائبه لسداد مشتريات جاره اليوناني الكسول والمبذر، بل أكثر من ذلك، بدأ العديد من الألمان المطالبة بالانسحاب من اليورو والرجوع إلى المارك، وهم ليسوا وحدهم من يطالب بذلك، فالرعب من ارتفاع مديونية دول كإيطاليا وإسبانيا والبرتغال، والخوف من تكرار المأساة اليونانية ولكن بشكل أكبر عدة مرات، يجعل بقية دول الإتحاد تطلب أن لا تتدخل عندما تقع بقية الثيران ذبيحة الأزمة العالمية، وهو بمثابة إعلان شبه رسمي عن وفاة الإتحاد الأوروبي كما نعرفه على أقل تقدير.

أما بالنسبة للدول العربية فمشكلاتها الأزلية مع الدين، فالعرب والدين متلازمان منذ استقلال العديد من الدول ماعدا النفطية منها وحتى ليس في كل السنوات، فميزانيات[٤٣] دول الخليج وعلى رأسهم السعودية، وخاصة في سنة الأزمة مابين ٢٠٠٨ إلى منتصف ٢٠٠٩ تحول الفائض الهائل من ارتفاع أسعار النفط عام ٢٠٠٧ إلى عجز كبير في الميزانية قدر

٤٢- وولف، مارتن ينقص المشهد غياب جمهور عالمي تجدد «المأساة الإغريقية» مالياً في اليونان، صحيفة الاقتصادية الالكترونية نقلا عن الفاينانشال تايمز ،٢٠٠٩/٢/١، العدد ٥٩٥١

٤٣- جريدة الإتحاد الإماراتية، عجز الموازنات الخليجية يتحول إلى فائض بقيمة ٥٠ مليار دولار نهاية ٢٠٠٩، ٢٠١٠/٣/٢

بحوالي ٢٠ مليار دولار، حيث بلغ الفائض نحو تريليون دولار و٦٠٠ مليار دولار على التوالي في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، وقد واجهت دول مجلس التعاون الخليجي تراجعا في عائداتها التي يوفر النفط ٨٠٪ منها، بعد تراجع سعر النفط بشكل كبير خلال أشهر قليلة ليفقد حوالي ٥٥٪ ويصل إلى ٥٠ دولار للبرميل عام ٢٠٠٩، وسبب تبخر الفائض غير سداد الخسائر المالية الناجمة عن الأزمة، هو زيادة الإنفاق بسبب ارتفاع الإنفاق العام بنسب تتراوح بين ٣,٥ و٢٠ في المائة، كون معظم الدول العربية هي دول ريعية تذهب أكثر من ٧٠٪ من نفقات الميزانية إلى نفقات تشغيلية، ما بين رواتب أو مكافئات وعلاوات العمال والموظفين والعسكر ومابين نفقة المؤسسات وما يتسرب إلى جيوب الفساد كان أعظم، والجزء الباقي اليسير من النفقات هي رأسمالية أي استثمارية في مشاريع بنى تحتية ويذهب جزء كبير منها هباء نتيجة العبث والمحسوبية والفساد أيضا خصوصا في حالة المناقصات ودهاليزها، ولذلك غرقت معظم الدول العربية وعلى رأسها دول النفط العربي في عجوزات هائلة.

ولولا ارتداد أسعار النفط إلى الصعود نهاية ٢٠٠٩ إلى منتصف ٢٠١٠ لما تحول العجز إلى فائض، وقد ارتفع إجمالي حجم الإنفاق في الموازنات الخليجية في عام ٢٠١٠ بنسبة ١٤,٤ ٪ ليصل إلى ٢٦٩,٣ مليار دولار مقابل ٢٣٥,٤ مليار دولار في ٢٠٠٩ أما الإيرادات فقد ارتفعت بنسبة ٤,٤٪ لتصل إلى ٢٦٦,٣ مليار دولار مقابل ٢٥٥ مليار دولار تشكل عائدات النفط الجزء الأكبر منها، فمعظم ميزانيات دول الخليج (ما عدا إمارة دبي) تذهب إلى مشاريع خدمية وليست استثمارية دائمة فيما عدا ما يتعلق بالصناعات الإستخراجية والتحويلية للنفط، وتعتبر دبي من أكثر حكومات الإمارات المستدينة في المنطقة في زمن الأزمة نتيجة التوسع الكبير لمدينة دبي في الأعوام الماضية، وانعدام مصادر الدخل الأخرى إذ زادت نسبة الدين في دبي ٤٢ ٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧، بالمقارنة مع أبوظبي حيث نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى ٣٪ والسعودية ٦٪ والكويت ١٠٪ والبحرين ٢٣٪ وقطر ١٣٪.

وإذا نظرنا إلى الدول العربية غير النفطية فالمأساة أكبر وأعم، فلا نفط ولا غاز كاف ليغطي تعاظم الإنفاق الاستهلاكي، البيروقراطي، والمترهل لوزارات ومؤسسات وجيوش تدار بأساليب عفا عليها الزمن، وإذا أضفنا إلى المعادلة الفساد والمحسوبية وانعدام الشفافية، فالنتيجة كارثية بكل المقاييس، وقد تحتاج إلى سنوات لكي تستعيد معدلات النمو في سنوات الطفرة، والتي ذهب معظم ريعها استهلاكا في مشاريع خدمية أيضا، وليس في مشاريع صناعية أو زراعية، بل معظم المشاريع هي توفير بنى تحتية لمشاريع الإسكان والفلل وغيرها.

ويتراوح نسبة[٤٤] الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في ميزانية الدول العربية غير النفطية، مابين ٥٠٪ على أقل تقدير إلى ٦٠٪ كما في دول كالأردن، وترتفع تدريجيا إلى ٧٠٪عند دول أكثر كثافة في السكان كمصر وسوريا واليمن، لتستمر بالارتفاع حسب عدد السكان وضعف الموارد، لتصل إلى أكثر من ١٠٠٪ كما في حالة الدول الفقيرة جدا كالصومال، وهناك الاستثناء الغريب والعجيب ألا وهو لبنان ذو الدين الهائل والذي تقدر نسبته إلى الناتج الإجمالي بحوالي ١٤٨٪ ويبلغ أكثر من ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٩.

وقد يتساءل المرء لماذا لم تفلس بعض الدول العربية على غرار آيسلندا واليونان، أليس المنطق يقول بذلك؟ السبب يكمن في كون بعض الدول العربية كلبنان مثلا لم يشكل أزمة كما في حالة اليونان، على الرغم من تشابههما كون كل منهما بلدا يعيش على السياحة والعقار وبعض الصناعات الزراعية، والسر أن لبنان شأن العديد من الدول العربية يستطيع تخفيض عملته كما شاء، بينما اليونان مربوط باليورو، كما أن معظم الدول العربية كالأردن ولبنان وسوريا ومصر الحصة الأكبر من دينها هو داخلي مملوك لبنوك الدولة وليس ديونا خارجية ينتظر سدادها على أحر من الجمر كما في حالة اليونان.

وقد لجأت العديد من الدول الأوروبية وأمريكا إلى سياسة شد الأحزمة والتقشف الشديد في الإنفاق، وعلى الرغم من أنه في بداية الأزمة كانت سياسة الإنفاق للميزانيات الغربية توسعية، أي ضخ الأموال بلا حساب لإنقاذ بنوك أكبر من أن تفشل، وإقامة مشاريع بنية تحتية هائلة كما خطط في أمريكا، إلا أن تراكم العجز بلا نشاط حقيقي للاقتصاد الفعلي وليس سوق البورصة، واستمرار الركود النسبي هو ما دفعها أخيرا إلى التقشف.

واجتاحت القارة الأوروبية مجموعة من إجراءات[٤٥] التقشف التي تهدف للسيطرة على عجوزات الميزانيات ومعدلات الديون السيادية العالية، فالدول التي تعاني من عجز جلي كبريطانيا وإسبانيا واليونان وإيطاليا، قد أبرمت حزم تقشف شديدة، تكمن في إجراء تخفيضات في الميزانية تبلغ ١٥ مليار يورو أي نحو ٢٤ مليار دولار في العام المالي ٢٠١٠-٢٠١١هذا في إسبانيا أما بريطانيا فتحاول خفض العجز . وسيتم خفض مرتبات الموظفين العموميين بما متوسطه ٥٪ من الشهر المقبل فصاعدا في أول تخفيضات من نوعها منذ عقود، ويفرض نص إصلاح نظام التقاعد في اليونان مثلا منح راتب التقاعد كاملا بعد اربعين سنة من الخدمة مقابل ٣٧ سنة في السابق ويفرض اقتطاعات، بمعدل ٧٪ في رواتب التقاعد

---

٤٤ - العلي، صالح، (٢٠٠٩)، أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي "رسالة السلام في الإسلام"، دمشق-سوريا، ص٨-١١

٤٥- حمى التقشف تجتاح أوروبا مع ارتفاع المديونيات والعجز، صحيفة البيان، ٢٠١٠/٥/٢٩

ويعمم السن القانونية للإحالة إلى التقاعد ب ٦٥ عاما، كما سيتم تجميد إعانات التقاعد ورفع سن التقاعد إلى ٦٥ في بريطانيا أيضا،و إلغاء حافز بقيمة ٢٥٠٠ يورو لكل مولود جديد في إسبانيا وخفض الاستثمارات العامة بما قيمته ستة مليارات يورو فيها أيضا،وتحاول دول أوروبا بذلك خفض العجز السنوي بحوالي ٢-٣٪ بحلول عام ٢٠١٣، وإلا فإن كارثة حقيقية ستعصف رياحها بمصير الوحدة الأوروبية والمتعلق بنجاح برامج الإصلاح الشديدة تلك.

كما يتعلق نجاح تلك الإصلاحات بالقبول الشعبي وعزيمة العمال والموظفين على تحمل السنين العجاف القادمة، بعدما تربوا على ثقافة الاستهلاك وصارت ديدنا لهم، وهو أمر بالغ الصعوبة، فتلك القرارات لم تلق شعبية البتة في أوساط الموظفين والعمال الحكوميين، فخرجت مظاهرات بمئات الآلاف في اليونان، إسبانيا، وبريطانيا، تندد بالتعسف الحاصل.

فالحل دائما وأبدا يأتي على حساب المواطن الضعيف ذي الدخل المحدود، في الوقت الذي ذهبت فيه الإعانات المالية من حساب دافعي الضرائب لإنقاذ بذخ مدراء المحافظ الاستثمارية المتعثرة، فكان ذلك القشة التي قسمت ظهر بعير الشعوب الأوروبية، فالدخل يكاد يكفي قوت يومهم ويكاد لا يواكب غلاء الأسعار وارتفاع أجور المساكن، فكيف إذا جمد وخفض تقاعد من لا دخل له، فهل جزاء المرء في آخر أيامه أن يحرم أم يكافأ؟، وهل من العدل أن يتحمل الفقير بذخ أخيه الغني؟، أم أن الحياة طبقات والغلبة للأقوى في سوق الغاب، هذه الأسئلة الأخلاقية الصعبة لم ولن تستطيع الرأسمالية الكلاسيكية الجديدة والمتوحشة أن تجيب عليها، فالأهم الآن إنعاش الشركات والأسواق قبل العباد، فهؤلاء لهم الصبر والسلوى في عزاء تغير نمط حياتهم إلى الأبد.

وفي الدول العربية النفطية كدول الخليج العربي، كانت الخطط في أوائل عام ٢٠٠٩ تقليل وترشيد الإنفاق العام، وترتيب أولوياته نحو مشاريع الاستثمار الضخمة، ولكن وبعد زوال الغمة برجوع أسعار النفط إلى الارتفاع، ألغيت تلك الخطط وكأن أسبابها قد ذهبت أيضا، ولم يعد هناك ضرورة لتقليل البذخ والتبذير العبثي في الميزانيات، فطالما أن الذهب الأسود يتدفق، فلا داعي لبناء السدود لتجميع فوائده قبل النضوب، فالجندب الذي لم يجمع القمح في الشتاء اكتشف بئر نفط في بيته واستأجر النمل لكي يجمع عنه، في قصة خليجية قديمة لن تنتهي إلا بزوال النفط بعد فوات الأوان،أما الدول العربية غير النفطية، فقد لجأت صاغرة إلى ترشيد إنفاقها، فجمدت رواتب القطاع العام، وقننت عدد الموظفين الجدد كالأردن، أو أعادت أولويات إنفاقها وألغت مشاريع: كلبنان ومصر وغيرها.

ولكن كل تلك المحاولات من الدول الأوروبية والعربية قد تبوء بالفشل، فقد نسوا أن سبب

التنمية الحقيقي هو استهلاك الشعوب، وخاصة ارتفاع دخول الطبقة الوسطى العالمية التي كانت سبب الازدهار الحقيقي، فهي التي مولت مشاريع الإسكان لشقق جديدة، وهي التي أدت إلى الإقبال على الشراء والسياحة وغيره، أما اليوم فالفقراء الجدد قد جمدت رواتبهم، وألغيت حوافزهم، وتراجع تقاعدهم، وانحدر مستوى معيشتهم، وبالتالي يخشى من سياسة التقشف تلك أن يحدث كما حدث للأرجنتين عندما عانت في مطلع تسعينيات القرن الماضي من أزمة مالية وديون خانقة، فقللت الإنفاق العام، فتعمقت الأزمة واجتاح الركود البلاد، وبالتالي أدى الأمر إلى إفلاسها، وهو ما يخشاه العديد من الخبراء الاقتصاديين أن يكون مصير دول الفقراء الجدد المفلسة هو نفس مصير الأرجنتين البائس، مما سيزيد من حجم الأزمة أضعافا مضاعفة، فيزداد التأثير على الفقراء الجدد وهكذا، لتستمر عجلة الأزمة بالدوران إلى أن يتيقظ العالم ويجد حلولا حقيقية للأزمة.

عالم أكثر عبودية

تخيل أنك تعمل ليل نهار وتتعب حتى تحصل على اليسير لقوت يومك وتوفر قوت عيالك، ولكن عليك دين للبقال وهذا الدين صار يكبر ويكبر وأنت لا تستطيع إدراك سداده لارتفاع الأسعار، فاقترح عليك البقال أن تدفع فائدة الدين فقط على المبلغ الأصلي، إلى أن تفرج وتستطيع سداد المبلغ مع الفائدة، ولكن الفرج لا يأتي، ويستمر البقال بأخذ ربع راتبك في البداية سدادا للديون، ثم نصفه، ثم ثلثيه، ثم يأخذه كله ولا يبقي لك شيء إلا لتسديد الفائدة على الدين فقط، فتبدأ ببيع ما تملك وتصرف ما تدخر وتقترض المزيد لكي تأكل من عنده، ويتضاعف الدين، وتصدر أوراق تبيعها لغيرك على أن تسد بها فائدة البقال، وهكذا حتى يتورط جميع أبناء الحي مع البقال، ويصبحوا عاملين بالسخرة ليدفعوا خدمة دين البقال، ولكن هل هذا الوضع مألوف مع الدول؟ وهل تستعبد دول بأكملها؟ وإن كانت تستعبد هل زادت هذه الحال مع الأزمة؟

إن كلمة إستعباد غير محببة، وهي ثقيلة على النفس، وليست علمية ودقيقة في حال وصف ديون الدول المتراكمة، ويتجنبها الخبراء من الأساس، ولكن من يعرف أنه عندما ترتفع نسبة الديون على الناتج المحلي الإجمالي لتزيد عن ١٠٠٪ كما في حالة العديد من الدول الغربية والعربية التي ذكرناها، فإن هذا معناه أن جل ما تكسبه من نمو تلك السنة سيذهب إلى خدمة الديون المتراكمة عليك، أي أن كل ما يكسبه أفراد المجتمع ومؤسساته وإيرادات ضرائبه، تذهب سخرة لتسديد فوائد الديون المتراكمة، فشعوب اليوم تعمل سخرة، رغم إنكار تلك الحقيقة الواضحة للعيان، إلا أن جزءا يسيرا من دخل الشعوب يذهب إلى الإنفاق على الغذاء المسكن والدواء والباقي هو سداد للديون، أليس هذا هو رق القرن الواحد والعشرين، فقد انتقلنا من رق العبيد في الأزمان الغابرة، إلى رق الشعوب بأفرادها وحيواناتها وأرضها ومؤسساتها، وكل شي مملوك لجهات خارجية أو للغير، وكل جهة تحاول أن ترمي دينها على جارتها، فيغرق الكل في النهاية تحت وطأة التعثر والأزمات المالية، كما هو حاصل اليوم في عالم ما بعد الأزمة، وارتفع الدين الأسري لبريطانيا مثلا من ٤٩ في المائة في نهاية عام ١٩٩٩ إلى ٦٣ في المائة في منتصف عام ٢٠٠٩، وبالنسبة للشركات غير المالية، ارتفعت هذه النسبة من أقل من ٧٠ في المائة إلى قرابة ١٠٠ ٪ (جريدة الرأي، ٢٠٠٩)، وازداد عبء خدمة الدين بسرعة لأن أسعار الفائدة ارتفعت بشكل ملحوظ كنسبة من الأرباح والدخل المخصص للصرف.

ومع تجميد الرواتب، وتحت ضغوط تسريح العمالة الفائضة والشعور بالتوتر الدائم للموظف بقرب أجل عمله، أصبح هناك شعور عام بالرق للمؤسسات الكبرى ولصاحب العمل، وصاحب العمل مدين للدولة، والدولة مدينة لمن اشترى سنداتها لتمويل إنفاقها الاستهلاكي، وهكذا في حلقة رق وعبودية سببها الفائدة والتركيز على الربح ولو على حساب شعوب بأكملها، فمثلا زاد الشعور - في استطلاع[٤٦] قام به بيت دوت كوم- زاد شعور الموظفين من دول عربية مختلفة بالضيق والتوتر بعد الأزمة خوفا من خسارة وظائفهم، فقد أشارت نتائج الدراسة، أنّ الصحة الجسدية شكّلت هي أيضاً مشكلةً خلال هذه الفترة، إذ تبين أن الضائقة الاقتصادية قد أدت إلى ظهور المشاكل الصحية كالإرهاق عند ٢٧٪ من المشاركين وعند أفراد من عائلات ١٣٪. كما اتضح أن المشاركين من الإمارات العربية المتحدة كانوا الأكثر تأثرا في المنطقة من الناحية الصحية، حيث أكد ٣١٪ منهم معاناتهم من مشاكل صحية في حين قال ١٣٪ منهم أن هذه المشاكل قد ظهرت لدى أحد أفراد أسرهم، تبعهم في ذلك المشاركون من الكويت بنسبة ٢٩٪ من الذين ما زالوا يعانون من مشاكل صحية ناجمة عن الضائقة و١٤٪ من الذين يعاني أحد أفراد أسرهم من هذه المشاكل، وجاءت نتائج الدراسة في الأردن المتعلقة بهذا الجانب أعلى قليلا من متوسط نظيراتها الدول الأخرى؛ إذ أكد ٢٨٪ من المشاركين هناك أن الضائقة قد أثرت سلبا على أوضاعهم الصحية.

وطبقا لمسح[٤٧] تجريه مؤسسة (تاورز واتسون كو) لاستشارات الموارد البشرية مرة كل عامين، فإن العاملين في العلم محبطين بسبب الأزمة وقد زاد إحباطهم لإرهاقهم بزيادة عبء العمل على من بقي، أو خوفا من خسارة وظائفهم وتجميد رواتبهم.

وطبقا للدراسة فإن هؤلاء العاملين "المحبطين"، باتوا يفضلون الاستقرار الوظيفي على الطموح، حتى أن الاستقرار أصبح يفوق الأجر في الأهمية، وأشار المسح إلى تزايد في رغبة العاملين في البقاء في عمل واحد، لفترة طويلة خلال حياتهم الوظيفية، ويؤكد المسح على وجود انفصال، بين رغبات هؤلاء الذين يميلون للاستقرار لدى رب عمل واحد، والاتجاهات المتنامية التى تشكل قوة العمل عالمياً، والتى تتسم بالتشديد على مرونة العامل، والتوظيف بعقود قصيرة المدة، والاستعانة بالعمالة الأجنبية والعمل لبعض الوقت.

وطبقا للمسح فان ثلث العاملين حول العالم، يفضلون العمل لدى مؤسسة واحدة طوال حياتهم، بينما يرغب ثلث آخر في العمل لدى اثنين أو ثلاثة، من أرباب العمل على الأكثر، ويعكس – المسح- الميل إلى البقاء في وظيفة واحدة، انزعاجا بشأن مستقبل سوق العمل،

---

٤٦ - ابد ١٤

٤٧- دراسة: الركود العالمي أثر على معنويات العاملين، سوق ومال، جريدة الغد ٢٠١٠/٢/١٧

وبشأن عوامل مثل تكاليف الرعاية الصحية، وخطط التقاعد، والأعباء المالية الأخرى، التى يجري تحميلها الآن على الموظف، وليس صاحب العمل.

وهكذا يتبين لنا كيف أن العالم ما بعد الأزمة لم يعد كما كان، فالجيوب والقلوب أصبحت فارغة، والعيش صار قاسيا، والأرزاق تلاشت، والأسواق دمرت، والشعوب استرقت، وبأي ذنب وئدت تحت وطأة الديون وخدمتها، ليصبح رق الشعوب هو السائد في هذا الأيام ديمقراطية كانت أم اشتراكية، متقدمة أم متخلفة، فالجميع فقراء في عالم ما بعد الأزمة.



الفصل الخامس:
بنوك وشركات الفقراء الجدد

«حين ينحسر المد نستطيع أن نعرف من كان يسبح عارياً»

المستثمر الأميركي وارين بوفيت معلقا عن الأزمة المالية في إحدى المناسبات لسنة ٢٠٠٩



بنوك وشركات الغاية تبرر الوسيلة

داخل الغرف المغلقة، لعدد من البرلمانات الغربية، في أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا وغيرها، جلس عدد من أكثر الناس تأثيرا وقوة وجاها في العالم، إنهم الرؤساء التنفيذيون لأكبر البنوك في العالم، جلسوا جلسة المذنب في قفص الاتهام، جلسوا ورؤوسهم مطأطئة ونظراتهم زائغة لا تستطيع النظر في وجه من يناظرها، في جلسات استماع رسمية عقدها برلمانيو الدول الأنجلو أمريكية والأوربية والتي دمرت ماليا بالأزمة، تلك الجلسات كانت الغاية منها معرفة ما الذي جرى، أين تدهور الوضع، وكيف تسبب هؤلاء المدراء بحدوث تلك الكارثة الاقتصادية، لقد كان العالم كله بانتظار سماع أجوبة غير مقنعة، فآلاف المتقاعدين ممن خسروا مدخراتهم في الصناديق التقاعدية الاستثمارية، ينتظرون سماع إجابة تخفف عنهم سنوات الفقر والجوع التي تنتظرهم، وملايين العمال والموظفين الذين قذف بهم إلى الشارع كالقطط اللقطاء، يريدون أن يفهموا لماذا حدث ذلك لهم، والملايين ممن آمنوا بالرأسمالية الأمريكية الحديثة، والداعية إلى الحرية المطلقة بالتملك والشراء والتجارة، والتي رأى بها الملايين بل المليارات من البشر سبيلا لتحقيق أحلامهم في البورصات والأسواق العالمية، يريدون سماع جواب شاف لسؤالهم أين ذهبتم بمدخراتنا وأحلامنا برأسمالية عادلة وسوق كفؤة.

ولكن الإجابة جاءت بغير ما تشتهيه ويتمناه حتى أعداء الرأسمالية، فقد برر المدراء التنفيذيون لأكبر بنوك في العالم والتي تسببت بالأزمة أساسا، اندفاعهم للاستثمار غير المدروس والإقراض على المكشوف، وإنشاء منتجات مالية عالية الخطورة ومبنية على التكهنات الرياضية، برروا بأن الشعوب بثقافتها الاستهلاكية المفرطة، وعقيدة استهلك حتى تهلك، واصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب، هي السبب الحقيقي وراء الأزمة، وكذلك عزوا الأمر إلى تشجيع الحكومة لهم وحرصها على تحقيق معدلات نمو عشرية تضاهي الدول الصاعدة بقوة كالصين والهند، وتظهر للعالم أجمع أن الاقتصاد المبني على النيو رأس مالية والمدموج بأفكار النيو ليبرالية السياسية هي الطاغية في العالم، وهي المثال الذي يحتذى به من قبل شعوب العالم ذات العقائد الاستهلاكية الهشة بالمقارنة مع عقيدة رأس المال، والحكومات هي التي ضغطت على الأسواق المالية والمحافظ الاستثمارية لجذب كل تلك رؤوس الأموال تلك من مختلف بقاع الأرض لتصب في نهر وال ستريت، والذي تبين في زمن فيضانات الأزمة أنه لا قاع له.

فلذلك كله خرج ردهم بكلمة واحدة "آسفون أو Sorry"، آسفون لضياع أحلام الملايين،

آسفون لفقدان الملايين من الأسر لمصدر رزقهم الوحيد، آسفون لترك الملايين من الناس يئنون تحت وطأة الجوع والنوم في العراء، آسفون لفقدان الملايين سقوفا تؤويهم وتؤوي همومهم الكبيرة، آسفون لإنجاز اكبر كذبة في تاريخ العالم وهي أن ثراء الاقتصاد الوهمي أو اقتصاد الديون السريع والضخم، هو أفضل من الثراء عن طريق الجهد والتعب والزراعة والصناعة في الاقتصاد الحقيقي، آسفون لجر العالم بأسره نتيجة جشعنا في دوامة ركود قضت على مكانة الولايات المتحدة كزعيم أوحد للعالم، وستقضي على مشروع الوحدة الاقتصادية للعديد من دول العالم كاليورو ومشروع الوحدة النقدية العربية، وآسفون لخلق عالم الفقراء الجدد مع قصدنا أن نثرى على حساب الملايين من الشعوب المقهورة.

ولكن لا تلومونا بل لوموا أنفسكم أولا، فأنتم من سمح لنا بالتمادي، فكل شيء مسموح في لعبة التجارة والسوق، ومن يكذب ويغش ويسرق ويحتال لكي يصبح ثريا بنظركم، فإنكم تحترمونه وتوقرونه!، فالمال هو السيد في العلاقة بيننا وبينكم، وهو الغريم والحكم في نفس الوقت، وهو الذي من أجله بررنا اندفاعنا وراء خلق منتجات كارثية كنا على يقين بانهيارها فقط لكي نزيد ثراءنا في أعينكم، فنحن أبناء الرأسمالية التي لا ترحم من لا مال له، والبقاء فيها للأقوى والأكثر ثراء في غاب الأسواق المالية اليوم.

إن هذا السيناريو السابق لما حدث في جلسات استماع لأكبر مدراء البنوك العالمية، من قبل برلمانات الدول المتضررة، ليس ضربا من الخيال، بل هو تصور لواقع تلك الاعتذارات الفارغة والتي لم ولن تشفي غليل الملايين ممن فقدوا كل شيء في الأزمة، ملايين الفقراء الجدد، ولكن تبرير فعل أولائك المدراء مهم في التوصل لحل الأزمة بالتعرف على ظواهرها التي انبثقت عنها، فتلك المبررات التي سقناها، ليست مجرد هواجس لتفسير بعض ما حدث، بل هي عماد المسألة، والشارحة للنظام التي تقوم عليه البنوك اليوم، حتى ما بعد الأزمة لا تزال كذلك.

فنظام البنوك وخاصة في دول منبع الأزمة كأمريكا وبريطانيا، قائم على دعائم وركائز الرأس مالية النيو كلاسيكية، فمنذ حقبة ريغان –تاتشر، رعت البنوك والمؤسسات المالية والشركات متعددة الجنسيات ووفرت لها الدعم والزخم السياسي لكي تنتشر حول العالم، بل ذهبت إلى حروب شعواء في أكثر بقاع العالم عدائية لحماية مصالحها، منذ تلك الحقبة والركائز طالما كانت تتمحور حول الحرية المطلقة للفرد في التملك واستهلاك ما يريد كيفما شاء، وحرية الاستثمار في كل شيء كان محرما أم شرعيا، ولا تزال قدسية عبارة "دعه يعمل دعه يمر" المعبرة عن حرية مرور المال العابر للقارات وحرية انسحابه عند أول إشارة للخطر.

تلك المبادئ الأساسية في عقيدة الرأس مالية الغربية والتي قامت عليها البنوك، يضاف إليها الحرص الشديد على مصالح البنوك والمؤسسات المالية من قبل الحكومات الغربية، وإيفائها الأولوية في القرارات والتشريعات والأنظمة، كل ذلك أعطاها ضوءا اخضر للسعي وراء ما خلقت من اجله تلك البنوك ألا وهو تحقيق الربح، بأي وسيلة ممكنة، فلا محرم في الحرب والحب والبيزنس، وعنوان المرحلة السابقة كان الغاية تبرر الوسيلة، فغاية تحقيق معدلات نمو قياسية تناهز ال١٠ ٪ سنويا، هي التي دفعت المحافظ والبنوك الاستثمارية إلى خلق منتجات كالمشتقات والسندات المبنية على الإقراض الدوني، وهي من شجعت البنوك على بيع القروض لأشخاص بلا أعمال ولا دخول لتقنعهم بشراء منازل بالتقسيط مع دفع الفائدة فقط في البداية، وهم على يقين بتعثر تلك القروض، وانهيار المنتجات المالية المبنية عليها، كمنزل من ورق الشدة نفخت عليه ريح الأزمة العاصفة، فتناثر حلما ضائعا، وسرابا حالما.

وقد أقر رؤساء البنوك بذلك، ولكن كان هدف المدير الأساسي هو تعظيم الربح في المدى القصير وخاصة تحقيق نتائج نمو هائلة في نظر المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة طمعا بالحوافز المليونية والثناء على إبداعهم المالي، دون التفات إلى الضرر الذي بينه لهم بعض رؤساء الأقسام التي تتعامل بشكل مباشر مع تلك المنتجات فقد حذروهم من خطر التعثر بملايين القروض، ولكن تجاهل رؤساء البنوك تلك التحذيرات بل هنالك من راهن منهم – من خلال المشتقات والتأمين عليها- على فشل تلك المنتجات وصنعوا المليارات بفضل ذلك، وفصلوا من نادى بخطر الحريق المقترب جزاء لتطاوله على عقيدة الربح أولا، ولكي لا يثيروا الفزع في وسط الأسواق، وآثروا إرجاء التعامل مع المشكلة إلى الأثر المدمر بعيد المدى، والذي يعتمد المدير فيه على أن لا يكون على رأس عمله، بل أن يجمع ما يستطيع ويهرب بعيدا عن المعمعة عندما تحدث، كما فعل مدراء بنك ليمان بروذرز عندما انهار في منتصف ٢٠٠٨.

فالربح والربح فقط هو الغاية العليا في منظومة القيم الغربية، وقد يسأل السائل هل يجب أن لا يسعى المرء نحو تعظيم ربحه؟، أم تفضلون أن يبقى محدود الدخل والربح كالاشتراكية، والإجابة على ذلك هي: انه من الحق الطبيعي والفطري أن يسعى الإنسان لتعظيم ربحه وممتلكاته في الحياة، بل إن السعي لتعظيم الربح هو ضمان لإبداع وإتقان المرء في عمله، وانعدامه يكون سببا في انهيار منظومة السوق كما حدث للاشتراكية في مهدها، ولكن المراد هو الربح المتوازن والحقيقي، أي المستند على الإنتاجية أو حتى مضاربات حقيقية مبنية على علم ودراسة، وليس تحقيق الربح بالخداع والغش، ورفع الفائدة تدريجيا من غير تبليغ للمقترضين الغافلين والمستغفلين، وبيع منتجات مع العلم أنها ستفشل وتتعثر أصولها،

وتغيير الكتب الدفترية وإخفاء الديون لإظهار الموقف المالي قويا أمام المساهمين والمضاربين، والمضاربة المبنية على الإفشاء السري للمعلومات، كل تلك الممارسات المقبولة ضمنيا في عرف السوق، وغير المقبولة علنيا أو أخلاقيا، هي ما لا نريده في الرأس مالية الجشعة القائمة عليها بنوك اليوم.

حتى منفذ المسؤولية الاجتماعية الأخلاقي الذي خلقته قوى السوق، ليكون بمثابة إراحة ضميرها المالي المثقل بالملايين من المدينين والمرحلين قسرا من ديارهم والعاطلين عن العمل، ألا وهو وهم المسؤولية الاجتماعية للشركات والبنوك، أي أن تجني ما تستطيع الشركات والبنوك من أرباح، سواء بطرق شرعية أو غير شرعية كتدمير البيئة المحيطة لمصنع ما، مقابل التبرع بالحد الأدنى الملزم للإعفاء ضريبيا، لصالح البيئة، أو السكان المحيطين، أو للفقراء بشكل عام، وهو عادة إن كانت الشركة تحقق المليارات مكن الأرباح لا يتعدى بضعة ملايين على عدد أصابع اليد الواحدة سنويا وذلك في أحسن الحالات.

وهو ما حدث مع العديد من المصانع التابعة للشركات متعددة الجنسية وخاصة في قطاع الصناعات الإستخراجية للنفط والغاز، أو الصناعات التحويلية والكيميائية، وهو ما أدى إلى تدمير المئات من المواقع الطبيعية البيئية، وإزالة أسلوب حياة قرى بأكملها، مقابل تعويضات سخيفة ورشاوى أكبر للحكومات لتغطية الكوارث، كل ذلك في سبيل تحقيق الربح، تلك الغاية المقدسة في عالم اليوم، وآخر مثال حي على ذلك كارثة شركة "بريتيش بتروليوم PB" أمام ساحل الولايات المتحدة، فقد انفجرت بئر نفط محفورة لاستخراج النفط من تحت بحر خليج المكسيك المقابل للولايات المتحدة ومدنها الساحلية، مما أدى إلى تسرب آلاف الليترات في أعماق هائلة تصعب معالجتها بشريا، وتحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة للسيطرة عليها، وقد أدى ذلك التسرب إلى تدمير الحياة البحرية للساحل تماما، والقضاء على الثروة السمكية والتي يعتاش عليها مئات الصيادين منذ قرون، وتقدر الخسائر[1] بسبب هذه الكارثة من ٨ مليارات إلى ٤٠ مليار دولار، وهو أعلى رقم قيد لخسائر كارثة صناعية، وقد اعترف مسئولو الشركة أنهم قد كان بوسعهم أن يكونوا أكثر استعدادا للحفر في عمق المحيطات، وتزويد منصات الحفر بوسائل أمان أعلى تقنية، ولكن كان ذلك ليجعل كلفة التنقيب غير مربحة تجاريا، وبما أن الهدف هو الربح قبل سلامة البشرية، فكان من الملائم ترك الأمور للظروف، فقد ينفجر الأنبوب وقد لا ينفجر، في كلا الحالتين تملك شركات التنقيب حماية ضمنية من حكوماتها، ومن أي ظروف محتملة ضدها، وهو سبب حملة الحكومة البريطانية المضادة للهجمة على شركة PB وأنها تعتبر إرثا لا يمس به من قبل الآخرين، وأن التعد

١- ،صناعة النفط الخليجية تشهد انتعاشا في ظل ضبابية الوضع في خليج المكسيك، اقتصاد جريدة الرأي، ٢٠١٠/٧/١٨

عليها وإن كانت مخطئة هو تعدي على الدولة البريطانية ذاتها، فهي من أهم الشركات المولدة للربح في بريطانيا وبالتالي لها الأولوية على الآلاف ممن دمرت حياتهم وتغير أسلوب معيشتهم إلى الأبد.

وقد ساعد النفوذ الاقتصادي للصناعة النفطية على كسب ولاء المؤسسة السياسية في العديد من الدول الغربية والعربية، وهو ما ساعد بدوره على دعم تلك الصناعة، وساعد الصناعة على دعم المؤسسة السياسية في المقابل، والنفوذ الذي تمارسه الصناعة لم يقتصر على المؤسسة السياسية فحسب، بل امتد إلى النظام القضائي الذي حفل في السنوات الأخيرة بالكثير من مظاهر إساءة تطبيق العدالة، بسبب تدخلات المصالح النفطية الهائلة وتأثيرها على الهيئة القضائية مثلما حدث مع قضايا شركات الطاقة في الهند، وقس على ذلك أماكن مختلفة في العالم كدلتا النيجر والتسرب النفطي في أنبوب النقل في آلا سكا، وغيرها الكثير في سبيل السعي المحموم وراء الذهب الأسود.

والسر في ذلك القبول العام لدى الجميع بحق الشركات والبنوك بتحقيق الربح بكل الوسائل الممكنة، هم العامة أنفسهم، فالشعوب لم تعد تحترم اليوم إلا من يملك، والناس تقدر الشريف منها على صاحب العلم، ومن لا يملك لا يستحق الاحترام، فنظرة الناس اليوم مادية بامتياز، وقد أظهر استطلاع أجرته رويترز وايبسوس، أظهر أن المال في نظر الناس الآن، ذو أهمية أكبر مما كان عليه قبل الأزمة المالية العالمية، وخاصة في الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وكشف استطلاع[٢] في ٢٣ دولة، أن ثلثي أو ٦٥ ٪ من ٢٤ ألف شخص، اتفقوا على أن المال أكثر أهمية في نظرهم الآن من ذي قبل، ويرى الشباب أن المال علامة على النجاح، وانقسم الرجال والنساء بالتساوي، على أهمية المال واتفق ٦٥ ٪ من الرجال و٦٤ ٪ من النساء، على أن المال أكثر أهمية الآن، بينما قال ٤٧ ٪ من الرجال مقابل ٤٠ ٪ من النساء إن المال علامة على النجاح.

وبالتالي فليس فقط الحكومات هي من تبحث عن المال وتشجع على صناعته، بل المجتمع بأكمله هو الذي يقدس تلك العقلية، وفي ظل تلك الأجواء نشأت وازدهرت صناعة البنوك والمشتقات، وبتلك العقلية شبه الموحدة تمتع بها معظم مدراء البنوك وقت الأزمة وبعدها، وقد دعمت الحكومة أخطاء البنوك بكل ما أوتيت عليه من قوة، فالبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أبقى على الفائدة منخفضة إلى وقرابة الصفر لإبقاء الفقاعة العقارية أطول فترة ممكنة، وعلى الرغم من خطورة التضخم الذي أودى بنهاية فقاعة العقار، إلا أن رئيس البنك

٢- استطلاع : أهمية المال أكبر مما كان عليه قبل الأزمة العالمية، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية نقلا عن رويترز، ٢٠١٠/٢/٢٤، العدد٥٩٨٠

الفدرالي خضع لضغوطات من قبل مدراء البنوك، لإمهالهم فترة إضافية لتحقيق الأرباح قبل حصول الطوفان، وهي من الانتقادات التي وجهت لآلان جرينسبان عندما استقال.

ويضاف إلى ذلك الحمائية الغربية للبنوك والشركات عقب الأزمة، بتزويدها بمليارات الدولارات لسداد تعثرها، فقد دفعت الحكومة الأمريكية أكثر من تريليون دولار (٣٥٠ مليون دولار خطة بوش، و٧٠٠ مليون دولار خطة اوباما الأولى، وهنالك ٨١٠ مليارات يريد أوباما موافقة الكونجرس لزيادة الإنفاق الحكومي الآن)، كل ذلك من أموال دافعي الضرائب، اقتطعت من ميزانية التعليم والصحة والجيش والخدمات العامة، مقابل إنقاذ من هم أكبر من أن يفشلوا، أو الأحرى أن يقال أغنى من أن يفتقروا، أو أن يتحملوا نتيجة تحويلهم للأسواق إلى صالة قمار عالمية كبيرة، تضاهي كازينوهات لاس فيغاس فسادا وجشعا.

ويضاف إلى القائمة بنوك وشركات الإتحاد الأوروبي، والتي تعثرت بمئات المليارات من قروض العقار الرديئة، وقد ضخت في عروقها الميتة أموال دافعي الضرائب لإرجاع الحياة إلى دورة الإقراض، فماذا حدث بعد ذلك! الشركات والبنوك الأمريكية والبريطانية قامت بتبذير أموال دافعي الضرائب بين مكافئات على سنوات الفشل، أو لشراء أسهمها منعا لانهيار أسعارها في البورصة، بدلا من إقراض الشركات الصغيرة والأفراد لتحريك الاقتصاد، بل ذهب البعض أبعد من ذلك، فذاك مدير بنك استلم بعد الأزمة لإصلاح الوضع، فأول ما قام به هو تجديد ديكور المكتب بعشرات الآلاف من الدولارات، وذاك ما يزال يطالب بطائرة خاصة تقله إلى اجتماعاته والتي تضمن له إقامة في أفخم الفنادق العالمية، وآخر يطالب برواتب خيالية مع حوافز استثنائية لإشرافه على إنقاذ بنوك مفلسة، مع اعتباره ذلك حقا له فهو كفاءة نادرة وخبير في تحقيق الأرباح، فيجب بناء على عقلية المجتمع السائدة أن يعامل بما هو لائق بأمثاله ممن أضاعوا حقوق البلاد والعباد.

بل تعدت الوقاحة بأن طالب أثرياء الولايات المتحدة بالوقوف أمام أوباما ومشروعه الجديد الموصوف بالاشتراكي والذي يعمد إلى توفير أكثر من ٨٠٠ مليار دولار (رويترز،٢٠١٠) لتمديد فترة نفقات إعالة البطالة وشيكات الغذاء لملايين العاطلين عن العمل، والذين تشردوا بسبب الأزمة ونظرية الغاية تبرر الوسيلة، فعندما تعثر الأغنياء هب الجميع وقفة رجل واحد لإنقاذهم ودفع الغالي والرخيص من اجلهم، أما عندما يهدد من دفعوا ضرائبهم فداء للاقتصاد فإنهم يتركون جوعى دون رعاية، ومرضى دون طبابة، فهل جزاء الإحسان في عقيدة المال اليوم إلا الإساءة ونكران الفضل.

ولا يستغرب ذلك التأثير الكبير لرجال المال والأعمال الغربيون على حكوماتهم،

فتبرعاتهم ونقودهم هي التي تربح الحزب الحاكم في البلاد، فلوبيات المال والأعمال هي من أقوى اللوبيات نفوذا في الولايات المتحدة وبريطانيا، وعلى سبيل المثال: أوردت مجلة[٣] WWI قائمة بالمشترين والمبلغ الذي دفعه كل منهم ليتحكم بقرارات الحكومة (بما في ذلك الكونجرس) لصالحه: - فقد بلغت المبالغ التي دفعتها الصناعة لمرشحي الانتخابات الولائية والفيدرالية سنة ١٩٩٨ مليار ونصف المليار دولار. وقد ارتفعت إلى بليونين وستمائة وتسعين مليون دولار سنة ٢٠٠٨، كما بلغت المبالغ التي أنفقتها اللوبيات على الكونجرس والإدارات الفيدرالية بليون وأربعمائة وأربعين مليون دولار سنة ١٩٩٨م، وقد ارتفعت إلى ثلاثة مليارات وثلاثماية مليون دولار سنة ٢٠٠٨م، وهو ما استفادت منه من خلال سرعة الموافقة على خطة الإنقاذ المالي في آخر فترة حكم بوش الثانية وعلى الرغم من رفض الكونجرس لها بناء على طلب الآلاف من ممثليهم، إلا أن وزارة المالية صادقت على القرار وتم تمريره على ألا تتم مساءلة البنوك عن كيفية إنفاقها لذلك المبلغ الهائل قط.

أما القطاعات ذات العلاقة بالصحة فقد أنفقت أربعماية وسبعة وثمانين مليون دولار سنة ٢٠٠٨، يليها عدد من الشركات (٤٦٩ مليون دولار) فشركات المال والتأمين (٤٦٠ مليون دولار) وشركات الطاقة والموارد الطبيعية (٣٨٧ مليون دولار) يليها شركات الاتصالات والالكترونيات (٣٧٧) مليون دولار، وأما عدد العاملين المسجلين في مجموعات الضغط فقد كان عشرة آلاف وأربعماية وخمسة أفراد سنة ١٩٩٨ ثم ارتفع إلى أربعة عشر ألفاً وأربعماية وثلاثة وثلاثين فرداً سنة ٢٠٠٨م، وإذا قسمنا هذا العدد على أعضاء الكونجرس من المجلسين (٥٣٦) فإن حصة كل واحد منهم من الضاغطين عليه تبلغ ٢٧ شخصاً يدورون حوله ويضغطون عليه ويدفعون له، للتأثير في قراراته لصالحهم، وهذا يبين مدى تأثير مجموعات الضغط الخاصة بالبنوك والشركات على القرارات الحكومية في الغرب، مقابل من لا ضغط ولا وجود لهم من أفراد العامة المنكوبين.

وإن كان اعتماد نظم رأس المال على آليات تصحيح الأسواق الاعتيادية من نظرية كفاءة الأسواق، أو أخلاقيات البيزنس "Code of Ethics" التي تدرس في كليات الأعمال أو دورات المضاربة أو فصول تحضير الشهادات المعتمدة، إن كان واضعو النظام يعتمدون على تلك الوسائل لضمان خلو أسواقهم من الغش والخداع والجشع، فقد خاب ظنهم كثيرا، فلا دروس الأخلاق ولا تعهدات العاملين والمضاربين في القطاع المالي أخذت جديا، ولا الأسواق عدلت نفسها بنفسها بناء على نظرية كفاءة الأسواق، ولا العقوبات القانونية التي صار بالإمكان التحايل على القضاء الحاكم بها بسطوة المال هذه الأيام، قد أثبتت ردعها لمن سولت

٣- عايش، حسني، كيف تشترى أقوى حكومة في العالم بالنقود؟،جريدة الرأي، اقتصاد، ١٨/٦/٢٠١٠

له نفسه الغش والمضاربة على حساب الآخرين، فالاعتماد على ضمير رجال الأعمال كرادع لهم يعد نوعا من الوهم، وقد طغت القيم المادية وسيطر الجشع على نفوس الغالبية، ومن قاوم فقد ترك خارج إطار الترقية والاحترام، ومن يتمتع بالضمير الحي والشعور بالفقراء، يعتبر غير مناسب لقيادة شركات قائمة على استغلال البيئة أو الإنسان، أو كليهما، ومن ثم فلا بد أن يتمتع بصفات تسمى قيادية، وأهمها أن لا يكون رحيما بمن هم اضعف منه، فالرحمة علامة ضعف في عالم المال، والاندفاع خلف الربح بأي ثمن هو النجاح بعينه.

أما النموذج العربي والتي تقوم عليه بنوك وشركات العرب ومعظم الدول الإسلامية، فهو نموذج غربي بامتياز قلبا وقالبا، فتجربة البنوك والمحافظ الاستثمارية العربية بعد انهيار الدولة العثمانية وإغلاق البنك العثماني التابع لها، هي تجربة مستوردة من الغرب حرفيا حتى أدنى الدقائق والتفاصيل، فمن قاموا بفتح البنوك العربية في البدايات كانوا على الأغلب عاملين في البنوك الأمريكية والغربية بشكل عام وقد رجعوا بمبالغ ومستثمرين راغبين في نقل التجربة البنكية إلى الوطن العربي، وبعدها تطورت تلك الأساليب المنقولة سواء في الإدارة أو التسويق المنتجات المطابقة للغرب والمبنية على نموذج الفائدة، ومن ثم فقد واكب إنشاء تلك البنوك إنشاء البنوك المركزية العربية والمؤسسات المالية التابعة للدولة والقائمة على النموذج الغربي والمستندة إلى قوانين التبادل النقدي الغربي والمستمدة بدورها من جهابذة النظام الرأس مالي، حتى تلك الدول الاشتراكية فقد كانت بنوكها في البداية تتعامل على بعض الأسس الاشتراكية والتعاونية كمصر وسوريا، إلا أنه ومع انحسار تلك الحقبة وقدوم عصر الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، فقد تمت خصخصة معظم البنوك العامة وتحويلها إلى بنوك عاملة على النظام الغربي.

كذلك الأمر بالنسبة للبورصات العربية ومحافظ الاستثمار والهيئات العامة لها، فقد انتشرت منذ ستينيات القرن الماضي وخاصة في الدول ذات التوجه الغربي أكثر منه في الدول الخاضعة للاشتراكية والتي كانت مفتونة بها، وقد غلب عليها نقل الأساليب الغربية في المضاربة بحذافيرها، كما اعتمدت نفس المقاييس والمعايير للاندماج مع السوق العالمية، ومن هنا بدأ عشق العرب للمتاجرة في الأسواق المالية الغربية وخاصة الأنجلو أمريكية منها، لتعودهم على أسلوبها.

ومع استجلاب نظم التأسيس الغربية إلى البنوك والشركات العربية، فقد تقمصت أخلاقها وقيمها أيضا، خاصة تلك القائمة على تعظيم الربح بالدرجة الأولى، وهو ثقافة مختلفة عما كان سائدا في مجتمع التكافل والرحمة العربي والذي كان يستمد أنموذج تجارته

وإدارته من العقيدة الإسلامية أولا ومن ثم الأعراف والتقاليد العربية والتي تدعو إلى التكافل الاجتماعي بين تجار وسكان الحي الواحد، فضلا عن الصدقات والزكاة والتي تمثلت بالدور الاجتماعي للشركات آنذاك.

ولكن، وبعد عصر الانفتاح الاقتصادي ودخول الشركات والبنوك المتعددة الجنسية، وفتح محافظ الاستثمار ومكاتب المضاربة الغربية فروعا لها في الوطن العربي وخاصة في دول الخليج، تدخلت العولمة بنقل المنظومة الفكرية الغربية القائمة على عقيدة تعظيم الربح بأقل التكاليف الاجتماعية والخيرية، من خلال برامج التدريب المشتركة أو التعليم الخارجي أو المدراء الغربيين العاملين في فروع الشركات والبنوك الغربية العاملة في الوطن العربي، ومن ثم تبنت جميع البنوك والشركات العامة والخاصة تلك الأساليب سواء في الإدارة والتخطيط أم كأسلوب لتحقيق الربح وزيادة المبيعات، وبالنهاية تقمصت الشخصية الإدارية العربية عادات ومبادئ وقيم الشخصية الإدارية الغربية باعا بباع وخطوة بخطوة.

وبدأ المجتمع بأكمله بتحول نظرته إلى نظرة مادية ومستهلكة بالأساس كما في الغرب، وبدأت الطبقة الوسطى والعليا من المجتمع تبتعد عن ركائز الاحترام والإعجاب التقليدية، كاحترام المدرس والأستاذ والعالم والإمام لعلمهم، وبدأ بتعظيم واحترام مدراء الشركات وتجار العقار والسلع ومدراء البنوك، خاصة ممن عاشوا في القصور، وبدأ بالطهور مناطق سكن خاصة لهؤلاء من الطبقة العليا والوسطى العليا، وبدأ الجميع بالتمني لو أنهم يسكنون تلك المناطق ويدخلون أبناؤهم مدارسها، ومن هنا كان المدخل لتبرير تحقيق الربح وتعظيم المكتسبات والمقتنيات الفردية أمام بقية أفراد المجتمع، حتى لو تضمن ذلك الاستدانة ومن ثم فعل ما يلزم لتحقيق الأرباح.

فظهرت أساليب الاحتيال والتي كشفت عنها الأزمة تماما كما كشفت القناع عن صناعة المال الغربية، وتبين الغش في نتائج الشركات وترحيل الخسائر وإخفائها تحت بند نفقات جارية، كذلك تبين الأسلوب المتهور والذي دفع العديد من محافظ الاستثمار العربية للاندفاع بوضع أموالها في صناديق المخاطر الأجنبية والتي تبخرت في خضم الهزة التي تعرضت لها الأسواق المحلية والعالمية، على الرغم من إمكانية استثمار تلك الأموال في الاقتصاد والصناعات العربية الحقيقية، لم يكسب المرء دينارا في بناء مصنع يوظف المئات من الشباب العربي، بينما يستطيع ان يحصل على عشرين ضعف لذلك الدينار من خلال المضاربة بالعملات أو المشتقات المالية الغربية مثلا، وهو ما قامت به حتى الحكومات العربية بفوائضها من أيام الطفرة عندما وضعتها رهينة للمقامرة بدلا من تشغيلها في إحياء

الاقتصاد العربي المنهار.

حتى ثقافة الإدارة والمدراء داخل الشركات والبنوك العربية تشبعت للأسف بنفس الأخطاء والغرور الذي تمتع به المدراء المسئولون عن الأزمة، فقد شاع بينهم احترام من يحصل على الربح كيفما شاء وبمنتهى القسوة خاصة على من هم دونهم، كما شاعت ثقافة استبداد العمال، أي أن يدفع للعمال أجورا أقل مما هو مصرح عنه، وشاع التهرب الضريبي، بل اعتبر نوعا من الحذاقة في الإدارة، وشاع بالتالي الاختلاس كحق مشروع لتعظيم حصة الفرد على حساب المساهمين الغافلين، وشاع تعيين الأقارب في المناصب العليا لإحكام الحلقة في تحقيق الأرباح، وشاعت المكافآت الهائلة للمدراء التنفيذيين واهتمامهم بها في المقام الأول قبل مصلحة المساهمين والموظفين الأقل شأنا، أما الموظفون من ذوي الدخل المحدود الذين يقوم عليهم معظم عمل الشركات، فلا مستمع لصريخهم، ففرق الدخول في الشركات العربية يقترب من أعلى حد له:٢٠٪ من الإدارة يحصلون على ٨٠٪ من الأجر وفي بعض الأحيان ٩٠٪، وباقي ٨٠٪ ممن يشكلون العمالة الأدنى تحصل على ٢٠٪ من الأجر، ويحصل أعلى ٢٪ من طاقم الإدارة على ١٣٪ من الدخل (جريدة الرأي،١٩/٧/٢٠١٠) لوحدهم، وهو إن مثل شيئا فيمثل سوء التوزيع والذي كان سمة من سمات نقل الأسلوب الغربي في الإدارة إلى داخل بيئة الشركات العربية.

هذه الثقافة الرأسمالية التي لم ترحم أبناءها الغربيين قبل الشرقيين، والقائمة على التمسك بالربح حتى وإن كان على حساب البيئة، الأرض، الحيوان والإنسان، والأفراد والدول، هي التي وضعت ضغوطا على الفقراء الجدد وحملتهم هموما جديدة فوق همومهم، وهي التي ولدت تحولات في نظرتهم نحو النظام برمته وجعلتهم يطالبون بإصلاحه وإعادة صياغة الطريقة التي يتم بها تحقيق الأرباح والمطالبة بإعادة الأخلاق إلى الرأسمالية، ومراعاة حقوق البيئة والفقراء في المجتمع فعليا، والكف عن تحقيق الربح بأي طريقة ممكنة، فالمطلوب كما قال رئيس فرنسا ساركوزي ما معناه "المطلوب رأسمالية رحيمة"، رحيمة بالبلاد والعباد، لها حقوقها المكفولة وعليها واجبات اجتماعية، وعليها أن تساهم في المجتمع الذي كان سببا في غناها، لا أن تغنى وتأخذ على حسابه كيفما تشاء.

حقد الفقراء الجدد

نحو بنوك وشركات الأزمة

لطالما كانت نظرة المجتمع نحو من يملك المال تكاد تكون عليها هالة القدسية والكبرياء والتقدير أكثر ممن هم خزنته والقائمين عليه، ولطالما كانت نظرة المجتمع والناس نحو مدراء البنوك والعاملين فيها والمضاربين في البورصات وأصحاب المكاتب وحتى الصرافين وتجار العملة، لطالما كانت نظرة احترام وتقدير، فمدير البنك هو شخص مرغوب فيه: مرغوب للزواج أو التزوج منه، مرغوب ليحتل الصدارة في التحدث في المناسبات الاجتماعية، ومرغوب لأخذ رأيه والاستماع لمشورته في القضايا الاقتصادية العامة للدولة وحتى السياسية في بعض الأحيان، فهو شخص يمثل الوقار والحكمة في استثمار المال وتغلب عليه الهيبة النابعة من سلطة المال والمذلة لأثخن الرقاب، وهذا الوضع ليس خاص بنا نحن العرب، ولكن تراه في كل بقاع الدنيا غربا وشرقا، عربا وعجما، فهي نظرة ثابتة ثبوت الدهر.

وحتى وقت قريب بقيت تلك الصورة الذهنية راسخة في عقول البشر، ولكن بعد وقوع الأزمة وانهيار البنوك والمصارف والمؤسسات المالية التي كانت السبب الرئيسي في اندلاعها، وبعد انقشاع غبار المعركة وظهور الحقائق المتعلقة بالمشتقات الخطرة التي اخترعها مدراء البنوك والمحافظ الاستثمارية والتي كانت السبب الرئيسي لانهيار الأسواق المالية، هؤلاء المدراء الذين كانوا يرون أن الجشع والاحتيال والتهرب الضريبي وتزوير نتائج الشركات ومعاملة الأسواق على أنها ناد للقمار مع عدم مراعاة أولائك المدراء لما حدث لملايين الناس، بل طالبوا للحكومة بكل عجرفة أن تهرع لإنقاذهم، فهم أكبر من أن يفشلوا، وهو شعار الحملة التي خاضوها في جرائدهم لتشجيع عملية الإنقاذ المالي وتمرير قانونها في الكونغرس الأمريكي، وهو ما أدى إلى بدء تغير نظرة الملايين من الناس نحو أولائك المدراء، إلى نظرة سلبية جدا، خاصة في أوساط الفقراء الجدد أي من تضرروا بشكل مباشر من الأزمة سواء بفقدانهم مدخراتهم في الأسواق المالية، أو فقدانهم لبيوتهم بسبب تعثر قروضهم، أو النوع الأخير ممن فقدوا وظائفهم كنتيجة لإفلاس البنوك والشركات.

وأما الذي قلب تلك النظرة السلبية إلى شعور بالحقد والغثيان من العاملين في صناعة المال، خاصة بعدما ظهرت الفضائح المالية، من تهرب ضريبي وإخفاء النتائج، أو ثبات معرفة المدراء لفشل المشتقات المالية بزمن قبل الأزمة وتصميمهم عليها لتحقيق أكبر مكسب ولو على حساب اقتصاد أمة بأكملها، ولكن ما اعتبر القشة التي كسرت ظهر الفقراء الجدد

فهو لا مبالاة المدراء التنفيذيين واستمرارهم على نهجهم بالإنفاق والتبذير والسعي وراء الربح بتكرار أخطائهم السابقة، فما تزال رواتبهم خيالية والفرق بين دخولهم ودخول العوام من الموظفين هائلة كما كانت، وما تزال المكافآت المليونية الضخمة هي السمة السائدة حتى في سنوات الانهيار المالي، والتي ثبت أن تلك المكافآت دفعت من مال دافعي الضرائب ومن مال الإعانات، التي صرفت للحفاظ على أسعار أسهم البنوك والشركات ورحلات المدراء ويخوتهم ومكاتبهم ذات خشب الأبنوس الفخم، عوضا عن توجيه تلك الأموال لتشجيع إقراض الشركات الصغيرة والأعمال الفردية لزيادة التوظيف وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وهو ما سبب موجة غضب عارمة حتى من قبل رئيس الولايات المتحدة والذي هدد البنوك بأن تلتزم بإقراض الأفراد والشركات عوضا عن المضاربة بأموال الشعب.

فالأزمة لم تغير من عقلية المدراء والأغنياء بشكل عام، فقد فعلوا فعلتهم ولم يتحملوا أي قدر من المسؤولية عليها، فلم يغرموا فلسا من جيوبهم، ولم يزج بهم بالسجون نتيجة لتزوير نتائج الشركات بل فرضت عليهم غرامات مالية بأسوأ الحالات سددت من أموال دافعي الضرائب أيضا، ولم يحاسبوا على إفلاسهم وطردهم للآلاف من الموظفين لديهم، فتحت بند الإفلاس وإعادة الهيكلية يسمح لهم القانون بالاستغناء عمن يريدون ودون أدنى محاسبة أو اهتمام لمصائرهم، وبالتالي هم لم يعانوا من الأزمة بتاتا بل استمروا على طريقتهم الأولى، لأنهم لا يعرفون غيرها ولم يتعلموا غير الاهتمام بأنفسهم ومصالحهم أولا عن آخر.

وهو ما سبب الاحتقان بين الشعب وممثليهم الشرعيين وحكوماتهم في الغرب وبين طبقة المديرين التنفيذيين، وقد تغيرت ردة فعل الحكومات الغربية بناء على ذلك، فلم يعد العتب كافيا، ولم يعد باستطاعة الغرب بنظامه الرأسمالي الانتظار بأن يصحو (أو ينبت من الأساس في بعض الحالات) ضمير المدراء التنفيذيين، بل لم يعد يتحمل العالم بأن يستمر هذا النظام الطبقي بوضعه الحالي، "فدعه يعمل دعه يمر" فهذه المقولة ثبت فشلها، ولا بد من وضع قيود على السلطة اللانهائية التي تمتع بها أولائك المدراء،خاصة وأن الدول الغربية بأكملها قد دخلت مرحلة التقشف الشديد، والفقراء الجدد قد شدوا أحزمتهم حتى قطعت الأنفاس، وجمدت الرواتب وقلل الإنفاق العام وألغيت زيادات التقاعد ورفع سنه، بينما ما يزال مدراء البنوك ومحافظ الوساطة كما كانوا، ينفقون ببذخ وبلا أية مراعاة لشعور الملايين من البشر، فظهر وجههم الحقيقي للمساهمين، وسقطت ورقة التوت التي كانت بالكاد تغطيهم، وظهر عريي تفضيلهم لمصلحتهم على مصلحة المساهمين، فهم، وخلال العقدين أو العقود الثلاثة الماضية، اعتادوا الاعتقاد بأنهم يستحقون مستوى معيشة أعلى بكثير من البشر العاديين، فهم كفاءات ونوابغ لا يشق لهم غبار في مضامير السباق على المال.

وقد سببت تلك اللامبالاة من قبل المدراء التنفيذيين واستمرارهم على نهجهم الخاطئ زيادة العداء لهم من معظم أفراد المجتمع، من سياسيين ومحامين وموظفين وعمال وأساتذة الاقتصاد وحتى من العديد من كتاب الاقتصاد ومحللي المال الغربيين، ومنهم على سبيل المثال ماكس هاستينغز في مقاله في صحيفة الفاينانشال تايمز فيما يخص لا مبالاة مدراء البنوك البريطانيين، فقد علق على الموضوع بقوله " نحن نعلم أن صناعة الخدمات المالية مهمة بالنسبة لبريطانيا. إلا أنه لن يتم احترام المصرفيين إلا إذا اعترفوا بأن مكافآتهم مثيرة للانقسام الاجتماعي وأنها لا تطاق، سواء أخلاقياً أو سياسياً، فأنا أشعر أن من واجبي الاجتماعي أن أشعر بالاشمئزاز إذا أخبرتني جارتي في حفل عشاء أن زوجها مصرفي، لأنه إذا أمكن حث قبيلة المصرفيين على الشعور بالعار، عندها فقط يمكننا إحداث تغيير في صلفها.

قلة من الناس في بريطانيا أو الولايات المتحدة يحسدون أصحاب الثروة على عائداتهم السخية على تحمل المخاطر، لكن هناك كثير من الناس المؤهلين يستمرون في تلقي المكافآت من حي المال كتعويض مبالغ فيه للغاية عن خدماتهم، وطالما ظل الحال كذلك، سيظل بقية المجتمع يشعر بالعداء تجاه المصرفيين، فعلينا أن نلاحقهم إلى أن يغيروا أساليبهم التي تهدد الشرعية المتصورة للرأسمالية"، ويشاركه في هذا الشعور الملايين من أبناء الطبقة الوسطى في مختلف دول الغرب.

ولكن يقل هذا الشعور بالحقد تدريجيا كلما اقتربنا من دول الجنوب، فالدول العربية على سبيل المثال بأزمتها يتسبب مدراء البنوك أو المدراء التنفيذيون لشركات العقار والمال، أو رؤساء المحافظ المالية، فالإدارة في الدول العربية هي تقليد وبالتالي فقد وضع الجميع بيضته في سلة واحدة حتى تكسرت جميعها، فالجميع استثمر جل أمواله في الأسواق الغربية والعالمية، وسلموا ذقونهم إلى مدراء المحافظ الغربية الذين قامروا بها حتى أتوا عليها، فالغضب والحقد هنا موجه للغرب سبب الأزمة في الأساس، وهو غضب يضاف إلى تراث وتاريخ في الحقد على المستعمر الغربي والذي جاء ليسيطر على ثروات الوطن العربي، فلا جديد إذا في ذلك الشعور.

وأما بالنسبة لسوء الإدارة والفساد والاحتيال وإخفاء خسائر البنوك والشركات، وتهرب الملايين من أصحاب رؤوس الأموال من الضرائب، وتجنبهم لمسؤولياتهم الاجتماعية، فهذه التصرفات ليست بهجينة على المواطن العربي، وقد تعود على فساد الحكومات وغياب الخدمات وتغييب حقوقه، كما تعود على الطبقية وعلى تفاوت الدخول، بل صار ذلك شرا لا

بد منه، ولذلك فإن النظرة لمدراء البنوك لم تتغير بعد الأزمة عما سبقها، فالفقراء الجدد في الوطن العربي بكل بساطة لا يهمهم الأمر، فهو لا يعدو كونه هما يضاف على جبل الهموم التي يحملونها منذ قرون من التخلف والفقر والحرمان.

ولكن ما تغير هو انتهاء أسلوب الإدارة الفردي واتخاذ القرارات العشوائية من قبل مالكي المصارف والشركات العربية، فالبنوك والشركات العائلية هي الأساس في اقتصاد الوطن العربي سواء في دول الخليج أم في بقية الدول العربية غير النفطية، فهناك عائلات غنية كانت تعمل في التجارة منذ القدم، وعندما تطورت الأسواق العربية وبدأت البنوك والشركات بالظهور، أنشأت تلك العائلات بنوكها وشركاتها الخاصة بها، وتوسعت بدخولها الأسواق العربية والأجنبية، وقد بقيت الإدارة تنتقل من الأب إلى الابن ومنه إلى الحفيد، وقد بقيت تلك الشركات تعمل بفردية القرار الإداري والمرتبط بصاحب الشركة وأقربائه ممن يسيطرون على الشركة أو البنك منذ عدة أجيال.

وفقاً لمؤسسة إل بي إس للأبحاث فإن الملكية العاطفية تبدأ في التطور في أفراد العائلة ويأخذون في اكتسابها في مرحلة مبكرة، على مائدة الطعام، ويغلب عليها أن تبلغ أعلى مراحلها حين يبلغ الشخص من العمر مرحلة تقع بين ٣١ عاماً و٤٠ عاماً، ولكن لا بد من رعايتها وضبطها بهيكل من الحوكمة يتسم "بالإنصاف والمرونة والشفافية" إذا أريدَ إدارتها على النحو السليم. لماذا؟ لأن الشركات المملوكة للعائلات حين تتعرض للمتاعب فإنها يمكن أن تنهار وسط قدر من العداوة يفوق ما تتعرض له أية منظمة أخرى.

فهناك كثير من الخطوات الخاطئة التي يمكن للعائلة أن تتخذها على طريق بناء ثقافة تتسم بالصلابة والمتانة، حيث أن واحداً من أكبر الأخطاء في هذا المقام هو تجاهل الأثر الذي يترتب على ما يطلق عليه "يانصيب الجينات"، بحيث نجد شركات مملوكة للعائلات تفترض بداخلها على نحو قوي ولكن غير صحيح أن اقتران الوراثة بالتعليم سيجعل الانتقال بالتوارث عملية سهلة بين الأجيال، مرة بعد أخرى نجد أن يانصيب الجينات يقلب العربة ويأخذ العائلة في اتجاه جديد تماماً.

فالتغير في النظرة إلى المدراء هي صدمة ثقافية غربية بامتياز، شعر بها المواطنون الغربيون كرد فعل على تصرفات من تسبب بكارثة مالية لاقتصادهم، ولمن سبب بانخفاض مستوى معيشتهم، وإن كان هناك تغير في نظرة العرب فهو شعورهم بأن الرأسمالية الغربية بشكلها الحالي قد لا تستطيع إنقاذ الوضع المالي العالمي بل لابد من تغير جذري في أسسها وهو ما تعكف عليه اليوم الحكومات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

المواجهة الحاسمة بين الحكومات وبين بنوك وشركات الأزمة

عجلت تبعات الأزمة المالية من وقوع مواجهة قد يعتبرها البعض حاسمة لعلاقة البنوك بحكوماتها، فصبر الشعوب والحكومات على حد سواء قد نفذ، خاصة مع توالي الأزمات المالية منذ سبعينيات القرن الماضي والناجمة عن سوء تصرف البنوك بما أعطي لها من فيض الحرية المطلقة للتصرف بأموال المساهمين والمضاربة بها كيفما شاءوا، ولكن لطالما كانت تبعات تلك الأزمات إما محلية التأثير كأزمة النمور الآسيوية أو فترة امتداد الركود اللاحق بها قصيرة كأزمة فقاعة الإنترنت والتي استمرت لسنة واحدة، لذلك في مقياس مصالح البنوك مقابل أضرارها، كان الميزان دوما يميل لصالح البنوك والتي راكمت ثروة عالمية غربية هائلة مقابل خسائر اعتبرت محدودة الأثر.

ولكن في خضم أكبر أزمة مالية ضربت شطآن العالم الغربي في تاريخه، وفي خضم ركود يطول ويطول، وفي خضم تبعات مالية واقتصادية هزت أركان المجتمع الغربي وغيرت من عاداته الاستهلاكية وشردت أبنائه في الشوارع ويعاني من أكبر نسب البطالة منذ الحرب العالمية الثانية في خضم ذلك كله نفذ صبر الحكومات والشعوب على ألاعيب البنوك والمحافظ الاستثمارية، وفي تلك اللحظة حلت ساعة المساءلة، ولكن مساءلة ليست كمساءلة الحبيب للحبيب، أو الصاحب للصاحب، بل مساءلة الغريم للند، ومسائلة الناقم على من أضاع الأمانة.

وأول من ضج وقام على ظلم المحافظ الاستثمارية وبنوكها، هم المساهمون فيها، والذين فقدوا ثرواتهم إما من خلال تبخر صناديق التقاعد التي جازفت مع المجازفين وأودعت أموالها للمضاربة في الأسواق العالمية، أو من خلال إفلاس تلك البنوك وتهربها من حقوقهم أو حصولهم في أفضل الأحوال على عشر ثمن السهم، فعلى الدولار الواحد بلغ معدل تحصيل المساهم حوالي العشرة سنتات فقط، وهو ما دفع المئات من الأشخاص والشركات المساهمة إلى إقامة الدعاوى على تلك البنوك والمحافظ التي استخفت بعقولهم وقامرت بنقودهم فقصمت ظهورهم.

وقد أقيمت معظم تلك الدعاوى في أمريكا، وشهدت الولايات المختلفة، خاصة محاكم نيويورك، العديد من قضايا التظلم المرفوعة على البنوك، ووجهت الغالبية العظمى من هذه

الدعاوى حسب "وول ستريت" جورنال[٤] - اتهامات إلى المؤسسات المالية بتشويه مخاطر المنتجات المالية المختلفة بما في ذلك الأوراق المالية المضمونة برهون، حيث إن البنوك ومؤسسات مالية أخرى في "وول ستريت" حصلت على قرارات من المحاكم برفض دعاوى من خلال دفوع مختلفة استندت إلى أن مسؤولية الكوارث المالية العالمية ينبغي أن تُلقى على الأسواق المنهارة بدلاً من إلقائها على البنوك أو المؤسسات المالية، وتوضح الصحيفة أن القضاة الذين رفضوا الدعاوى في أنحاء الولايات المتحدة المختلفة توصلوا بشكل عام إلى أن المستثمرين أخفقوا في توجيه اتهامات محددة بالخداع إلى البنوك، حيث أن القضاة يدركون أن كل خسارة ضخمة يمنى بها رأسمال المستثمر لا تنتج دائماً عن خداع أو احتيال، وأنهم يدركون أنه من الفوضى التي سادت النظام المالي توجد اختلافات بين الخداع والخطأ .

ومن أسس رفع الدعاوي كانت أدلة جمعها المستثمرون تثبت استهتار بل تورط البنوك في بعض الحالات، أو كما في دعاوى عديدة التي سمحت المحاكم فيها للمدعين بمواصلة التقاضي، تمكن المدعون من الإشارة إلى أعمال محددة مشكوك فيها داخل شركة ما مثال عمليات الاتجار التي ينفذها مسؤولون كبار مطلعون على معلومات داخل الشركات وهي معلومات غير متاحة للمتعاملين العاديين، ولكن تم رفض معظم تلك الدعاوى بحجة أن البنوك لا تلام على الوضع الاقتصادي القائم بشكل كامل، وان ما حدث مع البنوك هو سبب من الأسباب، وليس المسبب الرئيسي للأزمة، وهو انحياز واضح من جانب القضاء لمصالح البنوك والشركات وهو غير مستغرب لوجود الدعم المتبادل، وهو جزء من سياسة مشروعية الطمع والربح بأي ثمن التي تناولناها مسبقا.

ولكن إن نجحت البنوك والمحافظ في القضاء على أصوات المطالبين بحقوقهم من أبناء الفقراء الجدد، فإنها لم تستطع كبح جماح الحكومات الغربية والتي نفذ صبرها، على المعاملة السيئة التي قوبلوا بها من قبل البنوك ومدراء المحافظ، خاصة بعد أن بعثروا أموال دافعي الضرائب بقيامهم بشراء أسهمهم المنهارة عوضا عن إقراض الشركات الصغيرة والأفراد كما كان يفترض، أو من خلال إعطاء العلاوات والمكافآت المليونية لمدرائهم من أجل استمرارهم على نموذج استهلاكهم المترف، من قصور وسيارات فارهة وسفريات بطائراتهم الخاصة من أجل إجازاتهم في الجزر الاستوائية، وإن كانت الحكومات تنتظر أن يستحي مدراء تلك البنوك والمحافظ فيقوموا بما هو مطلوب منهم بناء على أخلاقيات وقيم العمل في الغرب، فإن انتظارهم سيطول، فأخلاق المدراء هي أخلاق المال والرفاه فقط، ومن هنا تحول الصبر إلى غضب وغيظ تولد عنه مجموعة من الإجراءات الشديدة والإلزامية

٤- بشير، أحمد، البنوك تكسب دائماً في معاركها مع المستثمرين، صحيفة الخليج، ٢٠١٠/٦/١٤

للبنوك الأنجلو أمريكية والأوروبية على حد سواء.

فمثلا وقّع الرئيس الأمريكي باراك أوباما، القانون المتعلق بأكبر خطة إصلاح لنظام الضبط المالي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، التي تهدف إلى تفادي تكرار أزمات مالية جديدة، مثل أزمة ٢٠٠٧- ٢٠٠٩. وقال أوباما: «هذه الإصلاحات تمثل أقوى إجراءات في التاريخ لحماية المستهلك في القطاع المالي. هذه الإجراءات ستنفذها جهة رقابية استهلاكية جديدة لها وظيفة واحدة، هي رعاية مصالح المستهلكين في النظام المالي لا مصالح البنوك الكبيرة أو المقرضين أو بيوت الاستثمار، وهذا ليس جيدا فقط بالنسبة للمستهلكين، ولكن أيضا بالنسبة للاقتصاد».

وصادق مجلس الشيوخ على الوثيقة ويهدف النص، الواقع في أكثر ٢٣٠٠ صفحة ويحمل اسم «دود آند فرانك» ـ اسمي معديه الرئيسين السيناتور كريس دود والنائب بارني فرانك ـ إلى توسيع مراقبة عناصر الضبط إلى قطاعات كاملة من النظام المالي كانت غير مراقبة، كما ينص على إنشاء هيئة حماية مستهلكي المنتجات المالية في البنك المركزي ومنع إنقاذ كبرى المؤسسات المالية على حساب دافعي الضرائب، فعهد "أكبر من أن يفشل" قد انتهى، وأصبح منذ هذا اليوم أن من تسبب بإفلاسه أن يتحمل تبعات تصرفاته المتهورة، فعهد دلال البنوك في ظل النظام الرأسمالي النيو كلاسيكي بطباعه المتطرفة قد ولى إلى غير رجعة.

فقد اكتشف أوباما ما اكتشفه الرئيس فرانكلين روزفلت قبل ٧٥ عاما من أن إنقاذ البنوك ليس كافيا لتحريك الاقتصاد مرة أخرى طالما أن البنوك تنظر في اقتصاد مصاب إلى حد كبير ولا ترى شيئا سوى بحر من المجازفة، وأن الرفض القوي من جانب الحكومة لتقديم القروض للشركات الصغيرة سيجعل البنوك تجبر الحكومة على خلق ظروف اقتصادية تغريهم على العودة إلى الإقراض مرة أخرى. ومن ثم ستصبح الحكومة الآن المقرض للشركات الصغيرة التي تخلت عنها بنوك القطاع الخاص برغم تلقيها (أي: البنوك) إعانات عامة ضخمة، ولعل ذلك السبب وراء حاجة الأمة إلى برامج توظيف عامة إلى جانب مساعدة الشركات الصغيرة على النمو مرة أخرى.

وبشكل عام فقد توصلت دول مجموعة العشرين من خلال اجتماعاتها المتعددة للوصول إلى حلول للخروج من الأزمة المالية الخانقة، بضرورة التصدي لجشع مدراء البنوك الاستثمارية والذي أدى بهم إلى التهلكة، خاصة بعد أن ازداد العبء على ميزانية دول أوروبا من دعم البنوك وتعثرها إلى تبعات ذلك التعثر المتمثل بطلبات إعانة البطالة وبطاقات

الغذاء والصحة والتعليم وغيرها، أضف ذلك إلى جبل الديون هم الإنفاق على الجيوش المبعثرة في أفغانستان والعراق، فلم يعد باستطاعة دول الغرب الصبر على البنوك أن تستمر بتصرفاتها وأن تؤثر على وضع الاقتصاد الهش مرة تلو الأخرى.

وفي الوطن العربي فإن الصراع بين الحكومات ممثلة ببنوكها المركزية وبين البنوك والمصارف والمحافظ الاستثمارية لا يذكر، فالخلافات وإن كانت قائمة فهي لا تعدو أن تكون حول معدلات الفائدة وحجم القروض الداخلية الممنوحة للحكومة وسعر الصرف السائد للعملة المحلية، أما بالنسبة لتحميل البنوك والمحافظ العربية تبعات مغامرتها الفاشلة في الاستثمار المفرط لأموال المساهمين في الأسواق المالية الغربية والتي انتهت بتبخر تلك الأموال مع من تبخرت أموالهم في الأزمة، فإن الحكومات لم تحمل البنوك والمصارف مسؤولية تبخر تلك الأموال، والسبب –حقيقة- أن معظم تلك الأموال والتي بلغت تريليونين ونصف التريليون دولار، لم تكسب بتعب الاستثمار والصناعة والتطور العلمي، بل جاءت إما من مصادر ثروة فجائية كأموال النفط والغاز والفوسفات والحديد والنحاس وغيرها، أو من أموال المنح والمساعدات الدولية والتي سطا عليها المسؤولون قبل أن تصل لمستحقيها، أو من أموال الرشاوى والفساد وغيرها والتي كما قلنا قاربت التريليون دولار على مدار الربع الأخير من الماضي من القرن، وما جمعته الشركات العائلية من احتكار وتواطؤ مع الحكومات، وبالتالي فهي أموال لم يتعب بجمعها، فهي كما جاءت هباء بلا تعب يذكر، ذهبت هباءا منثورا تذروه رياح الأزمة في أقطار الغرب الذي استفادت شركاته وبنوكه وصناعاته العسكرية والمدنية منها.

ولكن تعلمت الحكومات درسا بضرورة السيطرة المركزية على البنوك ومحافظ الاستثمار العربية، كما ظهر ضرورة وجود ضوابط لأعمالها كافية لضمان عدم انجرافها إلى سراب الاستثمار الوهمي الغربي والعوائد الخيالية، كما تعلمت البنوك والمحافظ الاستثمارية درسا قاسيا في هذه الأزمة الأخيرة، وهو ما ظهر جليا في تغير أسلوب عمل البنوك العربية ومد رائها عقب الأزمة، فقد أظهرت الأزمة مدى هشاشة الوضع المالي لبعض مؤسسات القطاع الخاص في دول المنطقة، مثل ما بينه مقال[5] الدكتور هنري عزام خبير البنوك والمصارف العربية حول شركات الاستثمار في الكويت، بنوك الجملة (Banks Wholesale) في البحرين، وبعض كبرى الشركات العائلية في السعودية، فالقاسم المشترك بين هذه المؤسسات هو توسعها السريع واعتمادها المفرط على الائتمان واستخدامها قروضاً قصيرة الأجل لتمويل أصول

٥ - للمزيد عن مخاطر استثمار البنوك العربية راجع مقال عزام، هنري، مرحلة ما بعد الأزمة، صحيفة الخليج، ٢٠٠٩/١١/١٩

طويلة الأجل يصعب تسييلها عند الحاجة، وأيضاً سوء الإدارة بشكل عام وعدم وجود هيئات رقابة وإدارة مخاطر حصيفة لدى هذه الشركات .

ولقد كانت لمشاكل هذه المؤسسات مخاطر نظامية (Systemic Risks)، إذ انعكست على شركات القطاع الخاص للمنطقة ككل، بما فيها تلك التي تدار بطريقة احترافية، كما أنها أدت إلى عزوف المصارف عن الإقراض . من هنا تأتي أهمية وجود المزيد من التعاون والتنسيق بين السلطات الرقابية، سواء الخليجية أو العربية، فعلى سبيل المثال يجب أن يكون هناك تعاون أكبر بين البنوك المركزية وهيئات سوق رأس المال، وفي الدول التي توجد فيها مراكز مالية عالمية مثل مركز دبي المالي العالمي ومركز قطر المالي، فلابد لهيئات الرقابة على هذه المراكز أن تنسق مع البنوك المركزية فيها بحيث لايكون هناك تناقض في السياسات المتبعة ولتحقيق الاستقرار المالي المنشود.

وهناك ضرورة أيضاً للإسراع بقيام البنوك المركزية بتوفير آلية رقابة على مستوى المنطقة، وبتأسيس شبكة موحدة لتركزات المخاطر الائتمانية للشركات المقترضة على مستوى المنطقة ككل فإن ذلك سيساعد في الحد من توسع شركات محلية، خاصة العائلية منها، في الاقتراض من أسواق خارجية بمسميات مختلفة، لتصبح بعدها عاجزة عن خدمة هذه الديون في حال تعرضت الأسواق إلى هزة، ولتفعيل دور هيئات الرقابة المحلية والإقليمية، كما أظهرت ضرورة وجود إحصاءات تنشر بشكل دوري ودون تأخير، تظهر حجم المضاربة في أسعار الأصول، وحجم الائتمان المقدم على الهامش لتمويل شراء هذه الأصول، إضافة إلى تقديرات العرض والطلب المتوقع في السوق العقاري ومعدلات التضخم للقطاعات المختلفة وغيرها من المؤشرات التي تنبه الهيئات الرقابية إلى بداية ظهور فقاعات في أسعار الأصول لتقوم بتنفيسها قبل أن تنفجر.

وأظهرت الأزمة مدى أهمية وجود مصادر تمويل بديلة من سندات وصكوك وما شابه والتي يمكن أن توفر التمويل المطلوب للشركات عندما تتشدد المصارف في الإقراض، ومع تقلص معدلات نمو الإقراض المصرفي أو تراجع أحجام الائتمان المتوفر خلال الأشهر الماضية في بعض دول المنطقة وجدت الشركات نفسها أنها غير قادرة على الحصول على التمويل المطلوب لكون أسواق السندات المحلية والإقليمية ما زالت في مراحل تطورها الأولى . فغالبية السندات التي تم إصدارها مؤخراً كانت إما سيادية أو لبنوك ومؤسسات مالية لديها ملكية من قبل القطاع العام .

هناك اختلاف في وجهات النظر بين هيئات الرقابة العالمية، فمنهم من يطالب بفصل

كامل بين المصارف الاستثمارية والمصارف التجارية لأن نموذج عمل المصارف الاستثمارية ودرجة المخاطر التي تأخذها تختلف كليةً عن مثيلاتها للمصارف التجارية، في حين قامت هيئات رقابية أخرى بالطلب من بنوك الاستثمار بزيادة رأسمالها وتقليص مستوى الرافعة في مديونيتها ووضعتها تحت رقابة وإشراف البنوك المركزية لتعامل معاملة البنوك التجارية، ويبدو أن القرار الذي اتخذته كل من المملكة العربية السعودية ولبنان، على سبيل المثال، حتى قبل حدوث الأزمة المالية العالمية بالفصل بين المصرف التجاري والمصرف الاستثماري من حيث تكوين رأس المال والإدارة قد ساعد على زيادة الشفافية وأعطى هيئات الرقابة في هاتين الدولتين قدرة أفضل على تحديد المخاطر . فالمصارف التجارية تعمل كوسيط بين المودع والمقرض ولا يجب أن تُعرض رأسمالها إلى استثمارات غير سائلة أو غير آمنة، لذا يمكن التعامل مع هذه البنوك كأنها شركات خدمات عامة (Utilities) وتقديم الحماية لها وقت الأزمات، أما بنوك الاستثمار التي تقوم بأعمال استثمارية لحسابها إضافةً إلى أعمال الوساطة وإدارة المحافظ والمتاجرة بالأسهم والسندات، فهي تأخذ درجة مخاطر أعلى لتحقيق عائد مرتفع، فلابد للمساهمين في هذه الشركات من تحمل الخسائر إذا ما حدثت من دون طلب التعويض أو الضمان من الحكومة .

كما رأت الحكومات العربية بعد الأزمة أن عليها التقيد بالقوانين التي تضعها الهيئات الرقابية وتحمل مسؤولية الفشل والقبول بالمساءلة، فلا يمكن للبنك المركزي أو هيئة سوق المال أن تضع مراقباً أو شرطياً في كل مؤسسة مالية للتأكد من أن إدارة هذه المؤسسة تقوم بالمهام المطلوبة بحسب القوانين المعلنة سواءً من ناحية إدارة المخاطر أو وجود رقابة داخلية صارمة ومجلس إدارة فعال، فالبنوك المركزية ليس مطلوباً منها إدارة المؤسسات المالية ومهما كانت الرقابة صارمة فلن تكون كافية، لأن هذه الرقابة هي بالضرورة لاحقة وليست سابقة، ومن ناحية أخرى ليس لدينا ثقافة القبول بالمساءلة، فنحن لم نسمع حتى الآن برؤساء تنفيذيين عرباً أقروا بالأخطاء التي ارتكبوها، ومجالس إدارات أعربت عن فشلها في القيام بالمهام الموكولة إليها، أو مديرين عامين قدموا استقالاتهم أو تمت إقالتهم بسبب الخسائر التي تكبدتها شركاتهم، والتي لا تعود فقط إلى تأثر هذه الشركات بالأزمة المالية العالمية، بل بسبب سوء الإدارة وسياسات التوسع السريع القائم على الاقتراض المكثف.

فإذا لم يقر مدراء البنوك والمصارف والمحافظ الاستثمارية العربية التجارية منها أو الإسلامية، لم يقروا بأخطاء اندفاعهم وراء وهم الثروة السريعة، عوضا عن الاستثمار في مشاريع التنمية المحلية والإقليمية، وكردة فعل على ما حدث فقد توجهت البنوك والمصارف للاستثمار الآمن حاليا، مثل تمويل مشاريع البنى التحتية الحكومية، وشراء السندات أو

الصكوك التي تصدرها دول عربية كالسعودية والإمارات وقطر ومصر والأردن، كما أقبلت على تقليل الإقراض للأفراد أو الشركات الصغيرة حفاظا على ما بقي لديها من سيولة فإننا خاصة بعد بدء تعثر الشركات العائلية العربية الكبرى قبل الصغرى.

وعلى الرغم من ذلك كله فإننا لم ولن نسمع كلمة "آسفون" من فم المدراء العرب (الأولى أن نسمعها من المسؤولين عن عقود من التخلف والفقر والفساد) على غرار كلمة "آسفون" التي قالها المدراء الغربيون أمام جلسات الاستماع الخاصة، وقد يعزى ذلك إلى انعدام سياسة الحوكمة أو الشفافية ومبدأ المحاسبة، أو لتزاوج السلطة مع المال لإنجاب ابنهم الضال الفساد والذي فتك بأسس المحاسبة في الوطن العربي أجمع، وقد يعزى لعدم اكتراث الشعوب العربية بكل بساطة، فهم غير مهتمين بمحاسبة من أضاع أو أموالهم بقدر كيفية استرجاعها أو استرجاع بعض السيولة لسداد الديون التي استلفوها للمتاجرة في البورصة أو المحافظ الاستثمارية، وقد يكون السبب ببساطة أن الناس قد ملوا المطالبة بحقوق لن يروها طالما قد انعدمت المحاسبة وقوانين التحصيل التي تنصف تحصيل حق الغني والقوي بالكامل قبل الضعيف والفقير والذي إن حصل على خمس ما خسر فإنه من المحظوظين أولي الحظوة.

وتنعدم كذلك سياسات التحصيل العربية والقوانين الداعمة لسرعة وضمان تحصيل أموال المساهمين في الشركات المفلسة وضمان توزيع ما سيل توزيعا عادلا بين الفرقاء، وذلك لندرة حصول ذلك العدد أو الحجم من إفلاس الشركات العربية وتعثر قروضها الضخمة لدى البنوك والمصارف، وإن حدثت قضايا إفلاس من قبل وعلى حجم كبير، فهي عادة ناجمة إما عن الاحتيال أو سوء الإدارة ومن ثم هروب الشخص المعني، وإحالة مطالبات الناس تلك إلى القضاء العدلي كما حدث في مصر ولبنان، وقد تصل بعض القضايا إلى محكمة أمن الدولة لسرعة القبض على المحتالين وإعادة الأموال المنهوبة كما حدث في قضية البورصة الوهمية في الأردن.

وغالبا ما كانت قضايا الإفلاس في الوطن العربي مرتبطة بالشيكات من غير رصيد، والتي كانت معظم الدول العربية تعاقب عليها بالحبس حتى السداد أو المصالحة، ومن ثم تكاثرت تلك القضايا خاصة في الأعوام العشرة الأخيرة حتى صارت الغالب بين التجار والأفراد، فلجأت معظم الدول العربية إلى إلغاء عقوبة الحبس مع تثبيت السداد وتقسيطه، أما في حالة تعثر شركات الأزمة الأخيرة فقد اضطرت الحكومات لإصدار قوانين خاصة بالإفلاس وسداد الديون والرقابة، كما حدث مع إمارة دبي وتعثر شركة نخيل العقارية،

وهو ما جعل الحكومات تستيقظ على كابوس مزعج بان الإفلاس نتيجة المغامرة قد يحدث في الحياة الحقيقية، وفي نفس الوقت شددت البنوك المركزية على ضرورة إرسال تقارير بنكية يومية (بعد أن كانت شهرية أو ربعيه) بخصوص حجم القروض العقارية المتعثرة وحجم الودائع لمتابعة تطور الموقف أولا بأول، ولكن في مقابل التساهل العربي الرسمي فإن الحكومات الغربية لجأت إلى إجراءات بحق بنوك ومحافظ الأزمة قد تغير طريقة عملها في الغرب والعالم العربي والإسلامي (بطبيعة تبعيتها للمؤسسات النقدية الدولية) إلى الأبد، كما سنبين تلك التغيرات بالتفصيل -فيما- لأهمية تأثيرها على النظام المالي والنقدي لعالم الفقراء الجدد.

وداعا للبونص الفاحش

إن كان هنالك قشة قسمت ظهر شعوب وحكومات الفقراء الجدد الغربية، فهي قشة الرواتب الضخمة ومكافآت المليونية التي وهبت إلى مدراء البنوك والمحافظ المتعثرة خاصة في أمريكا من مال دافعي الضرائب، واستمرار نهجهم الإنفاقي المترف والمستفز لمشاعر الملايين ممن خسروا أموالهم ووظائفهم وباتوا من ضحايا مغامرة أولئك المدراء، والذي رش الملح على جرح الملايين من الفقراء الجدد، ببرودة أعصاب المدراء وعدم إحساسهم بحجم الكارثة التي نجمت عنهم، وذلك ناجم كما أسلفنا عن إحساسهم بأن تلك الرواتب والعلاوات هي حق أعطته لهم شريعة المال وقدسيته في النظام الرأسمالي، وأنهم من نخبة المجتمع التي تستحق أن تنقذ من مال البقية وأن تتمتع بنفس المستوى المعيشي الذي تعودوا عليه على حساب الغير.

والتفاوت في توزيع الدخل هو سمة من سمات الحياة الطبيعية، ودليل على مرونة المجتمع وتعدد حاجاته في الاقتصاد، ولكن في السنوات الأخيرة ومع إطلاق رأسمالية ريجان-تاتشر يد حرية الملكية والربح المفرط بأي ثمن ولتعيث فسادا كيفما تشاء، تزايد تفاوت الدخل بين طبقات المجتمع الاعتيادية، وظهر ذلك التفاوت جليا في سنوات الجشع والتي سبقت الأزمة وعجلت بحدوثها، فقد تقاضى المدراء التنفيذيون في عام ٢٠٠٦ رواتب[٦] تفوق بـ٣٦٤ مرة المعدل الوسطي للعامل الأميركي، علماً بأن رواتب هؤلاء (أي المدراء التنفيذيون) كان يفوق بـ٤٢ مرة المعدل الوسطي للرواتب في عام ١٩٨٠، مع العلم أن معدل الرواتب في صناعة المال والبنوك قد زاد في السنوات مابين ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٦ بحوالي ٣٠-٥٠ ٪ أكثر من معدل الرواتب في أي صناعة أخرى كالتعليم أو شركات الدواء أو البناء أو السياحة والخدمات مثلا وهو ما دفع إلى زيادة طلبات العمل على قطاع المال والبنوك والمحافظ في تلك الفترة أكثر من الطلبات المقدمة لأي قطاع آخر بنسبة تتراوح بين ٤-٢٣٪، فمن أجل تلك الرواتب والمزايا التي تتمتع بها البنوك والمحافظ فليتنافس المتنافسون ولو على حساب اقتصاد العالم، فاخترعوا منتجات ومشتقات مالية كانوا على علم بفشلها مسبقا، وكل ذلك في سبيل الحصول على تلك المميزات والمكافئات.

وبطول كل هذه السنوات، وخلال معظم سنوات القرن الماضي، كان قادة الشركات في الولايات المتحدة يتقاضون[٧] ما بين ٢٠ و٣٠ ضعف ما يتقاضاه موظفوهم في المتوسط، وحتى

---

٦ - ماسترز، بروك، المستثمرون يخشون عودة البنوك إلى الأساليب القديمة، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية نقلا عن فايناشيال تايمز، ٢٠٠٩/٦/٢٩، العدد ٥٧٤٠

٧- هندري، ليو، جشع المديرين التنفيذيين ينبغي أن يوضع له حد، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية نقلا عن فايناشيال تايمز،

اليوم، فإن نسبة أجر الرئيس التنفيذي إلى متوسط عائدات الموظف في جميع الدول المتقدمة الرئيسية الأخرى ظلت قريبة من هذا المعدل، فالنسبة ما زالت نحو ٢٢ ضعفاً في بريطانيا، و٢٠ ضعفاً في كندا، و١١ ضعفاً في اليابان، لكن ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، فإن كثيراً من التنفيذيين الأمريكيين، مع تعقيد مجالس إدارتهم، بدؤوا بمعاملة الإدارة كدائرة منفصلة، وفي غالب الأحيان دائرة أساسية، وفجأة تم التخلي عن تعويض التنفيذيين العادل في مئات الشركات والمؤسسات المالية، وفي أمريكا الآن متوسط ما يتقاضاه الرئيس التنفيذي لشركة عامة رقم لا يكاد يصدق: ٤٠٠ ضعف ما يتقاضاه موظفه العادي، وبضع مئات آلاف التنفيذيين وكبار المديرين الآخرين يشربون بالحماس نفسه تقريباً من الإناء ذاته.

وعلى إثر تلك الرواتب الفاحشة والتي استمر نهجها حتى في ظل الأزمة وخسارة الملايين لوظائفهم، ليس لتوفير النفقات فحسب، ولكن لتوفير زيادة الرواتب لكبار المدراء كما تبين من تحقيقات لجان الكونجرس فيما بعد، هبط عدد الموظفين بنسبة الثلث في بعض البنوك والشركات الأمريكية في خضم الأزمة الأخيرة، وارتفع متوسط رواتبهم بنسبة ٥٧ في المائة من الناحية الإجمالية، أو بمعدل ٥ في المائة سنويا، بينما كان العائد بالنسبة للمساهمين أدنى حتى من ذلك. بنهاية عام ٢٠٠٨ كان سعر السهم من الناحية العملية على حاله منذ عشر سنوات، فإذا أضفنا الأرباح على الأسهم (على افتراض أن الأرباح يقبضها المساهم نقداً ولا يعاد استثمارها) فإن إجمالي العائد على الأسهم كان ٢٢ في المائة، أو ٢ في المائة سنوياً، من جانب آخر، ارتفعت رواتب كبار التنفيذيين بنسبة ٢٣٣ في المائة، أي بمعدل ١٢ في المائة سنوياً، هذه الرواتب كانت تدفَع مقابل إدارة شركة حققت عوائد حقيقية أدنى وتقلصت قوتها العاملة، على مدى فترة كانت فيها مكاسب المساهمين أدنى من مكاسب العاملين، ناهيك عن راتب الرئيس التنفيذي، فالقاعدة لتوزيع بين الشركات الغربية هي أن جميع الشركات تُدفَع إلى الاقتناع بالفكرة القائلة إن راتب الرئيس التنفيذي يجب أن يكون ضمن أعلى ٢٥ في المائة من الرواتب.

وعندما حققت اللجنة المالية المسؤولة عن أموال خطة الإنقاذ، في وزارة الخزانة الأمريكية في تجاوزات الرواتب والمكافآت المدفوعة من قبل البنوك والمحافظ التي أخذت معونة من أموال الشعب الأمريكي لأنها "أكبر من أن تفشل"، ولاحظت الوزارة أن العلاوات[٨] المدفوعة من مصارف "غولدمان ساكس" و"مورغان ستانلي" و"جي بي مورغان" تجاوزت الأرباح التي حققتها هذه المؤسسات، وقد دفع "غولدمان ساكس" العام ٢٠٠٨ قرابة ٤,٩مليار

٢٠٠٩/٧/٨، العدد ٥٧٤٩

٨- اقتصاد، مصارف أميركية تدفع علاوات مبالغا بها، جريدة الدستور، ٢٠٠٩/٨/١

دولار، وبلغت قيمة العلاوات لدى مورغان ستانلي حوالي ٤,٥ مليار دولار، في حين لم تتجاوز الأرباح ١,٧ مليار دولار، إلا أن كلا من هذه المصارف حصل على عشرة مليارات دولار من جيوب المكلفين لمساعدته على تجاوز الأزمة المالية اثر انهيار منافسها "ليمان براذرز" في ٢٠٠٨، كما حصل "جي بي مورغان" على ٢٥ مليار دولار من الدولة ودفع ما قيمته ٨,٦ مليار من العلاوات مقابل أرباح بلغت ٥,٦ مليار دولار فقط، أما "سيتي غروب" و"ميريل لينش" اللذان خسر كل منهما أكثر من ٢٧ مليار دولار، فقد وجدا مع ذلك وسيلة لدفع ٥,٣٣ مليار و٣,٦ مليار دولار على التوالي كعلاوات، وجميعها بنوك حصلت على مساعدات من الحكومة الأمريكية لإنقاذها من الإفلاس وليس لاستمرار نهج دفع العلاوات الخيالية أو البونص كما يطلق عليه في عرف البنوك.

فكما قلنا سابقا أن المكافآت المليونية تعتبر عرفا وحقا لمدراء البنوك والمحافظ في الغرب؛ لتميزهم عن غيرهم من الصناعات المنتجة، فهم علية القوم في عالم المال والأعمال، وهم حراس الرأسمالية الكلاسيكية، وهم من يعيشون الحلم الأمريكي بحق، فقد أظهرت الأرقام[9] أن معدل الحوافز مع المكافئات والعلاوات السنوية للمدراء التنفيذيين (الإدارة العليا والوسطى التنفيذية) في البنوك والمحافظ الأنجلو أمريكية للعام ٢٠٠٧ أي ما قبل الأزمة، كانت حوالي ١١ مليون دولار للمدير الواحد، وكان راتب المدير الأساسي يتحصل على ٨٤٤ ألف دولار، و٢,٥ مليون دولار يقدم كمكافأة نقدية، و٧,٥ مليون دولار يقدم كمكافأة على شكل أسهم بالبنك أو الشركة المالية، وهذه المميزات تعرف عادة في عرف البنوك بالمظلة الذهبية" Golden parachutes "، خاصة عندما تقدم كباقة من المميزات لمدير تنفيذي يريد الاستقالة والانتقال لفرص عمل أفضل، كما بلغت المكافآت التي منحت من قبل ٢٠٠ بنك وشركة تسببوا بشكل مباشر بانهيار الاقتصادي الأمريكي لعام ٢٠٠٨ حوالي ٣٥٠ مليون دولار كمكافأة على خسائر بمقدار ٥٥ مليار دولار عن القروض العقارية المتعثرة؛ فتلك الحوافز الخيالية والتي تعود عليها المدراء هي الدافع الخفي وراء الإقدام على المغامرة بأرزاق الناس وهو ما سبب المنتجات والمشتقات المالية الخطرة التي أدخلت العالم في دوامة الركود.

وهذا النهج اللاأخلاقي بنظر الكثيرين من علماء الاقتصاد والساسة كان وراء تحميل مدراء البنوك وحبهم للبونص المسؤولية المباشرة للأزمة، ويرون أن ثقافة الحصول على البونص بأي ثمن وبأية طريقة هو رأس الشر كله، ومن الأشخاص الذين تصدروا الوقوف

٩- لاباتون، ستيفن، وفيكاس باجاج، في الحد من الدفع، فإن أوباما يسعى إلى تغيير ثقافة الشركات، النيويورك تايمز، ٢٠٠٩/٣/٥

ضد استمرار ذلك النهج وتلك الثقافة رئيس الولايات المتحدة شخصيا، ويقف خلفه العديد من الباحثين والساسة والقادة الاجتماعيين لدعمه في مشروع قد عرض على الكونجرس وحصل بسببه هرج ومرج كبيرين في أوساط السياسة والإعلام، فمشروع القانون الجديد لتنظيم عمل القطاع المالي والذي تبنته اللجنة المالية في مجلس النواب الأمريكي، سيسمح للمساهمين بإعطاء رأيهم بشان المنافع التي يستفيد منها رؤساء الشركات والتي تنزل عليهم مثل <مظلات مذهبة> تدفع لهم لدى مغادرتهم العمل، وسيسمح القانون أيضا للسلطات بوقف العمل بأنظمة التعويضات التي تشجع المجازفة المفرطة.

كما سيحدد القانون سقف أعلى[١٠] للبوانص والمكافآت النقدية للمدراء التنفيذيين بـ٥٠٠ ألف دولار كحد أعلى والباقي يوزع على شكل أسهم في الشركة مع احتمالية تحديد ملكيتها بسنتين إلزاميتين قبل البيع، وقد اقترح العديد من الخبراء على الكونغرس أن يمنح فوراً المساهمين العامين الحق في الدعوة إلى اجتماعات للمساهمين للتصويت على تغيير مجلس الإدارة القائم وإجراء تصويت ملزم (وليس استشاريا فقط) حول تعويضات التنفيذيين، أن يضع على الكونغرس لجميع الشركات العامة سقفاً حول تعويض التنفيذيين الفردي بحيث يكون مضاعفا معقولا من تعويض الموظف العادي ٣٥ ضعفاً مثلاً، ثم معاقبة الشركات التي تدفع لأي تنفيذي ما يزيد عن هذا المعدل، من خلال سياسات ضريبية، وعلى الكونغرس أن يمكن وزارة الخزانة من الإشراف على ممارسات التعويض لأية هيئة منظمة، سواء كانت تعتمد حالياً على ضمانات حكومية، أم لا تعتمد، ويجب أن يطبق هذا على مستوى المتداولين الفرديين أيضاً.

كما كشف الرئيس باراك أوباما النقاب عن الشق الثاني من برنامج خطة التحفيز الاقتصادي، غير أنه لم يسمها بهذا الاسم لأن كلمة تحفيز والتي تحولت إلى كلمة محرمة (تابو) بعد فشل خطته الأولى وخطة بوش قبل ذلك، واشتملت الخطة على ركائز رئيسة مثل سلسلة من الإعفاءات الضريبية موجهة لقطاع الأفراد والشركات الصغيرة كنوع من التحفيز النشاط الاستهلاكي للطبقة الوسطى والتي كانت هي السبب في النشاط التجاري العالمي قبل الأزمة وليس الطبقة الغنية كما بينا في فصول سابقة،وهو ما سبب جدلا واسعا وتحديا للوبيات الغنية والبنوك الداعمة لنواب رفضوا تطبيق تلك القرارات، واعتبروها اشتراكية جديدة، وأن الإعفاء الضريبي يجب أن يوجه للأغنياء أولا والسماح بسقوف البوانص مفتوحة لضمان أكبر قدر من الإنفاق، ولكن ذلك النوع من الخطط التحفيزية قد جرب قبلا وفشل.

١٠- ابد ٨

ويتهم أوباما حزب الأغنياء كما يسميهم بالأنانية، وأنه عازم على المضي بخطته الجديدة والتي يدعمه فيها الفقراء الجدد جميعا، وتشتمل الخطة على إعادة توجيه أموال برنامج إغاثة الأصول المتعثرة المستردة للمشروعات الصغيرة ومضاعفة الاستثمارات الفيدرالية في مجال البنية التحتية لضمان أكبر قدر من العمالة، ولإرجاع الفقراء الجدد إلى سابق عهدهم، ونرى في هذه الخطة وضوح تدخل الدولة أو الطرف الثالث كما يسمى وإتباع منهج الكينزية، وهو ما توجب فعله من البداية لولا معارضة المحافظين ذوي المذهب التجاري، والذين رفضوا المنطق من اجل الحفاظ على مصالحهم البحتة.

وعلى غرار أمريكا فإن البنوك والمحافظ والصناديق السيادية البريطانية اقترب نموذج وأسلوب إدارتها كثيرا من الأسلوب الأمريكي خاصة مع اندماج الإدارات الإقليمية للعديد من البنوك، وافتتاح فروع لها في وال ستريت وبورصة لندن في نفس الوقت، واستخدام نفس المنتجات والمشتقات المالية في البلدين قبيل الأزمة، ومن هنا كانت نقطة اللقاء في تفاوت الرواتب بين موظفي القطاع المالي وإدارته في بريطانيا، وقد تعرض ذلك التفاوت للاستياء الكبير من قبل الحكومة والشعب اتجاه ذوي الدخول المرتفعة، حتى ولو كانوا ناجحين، وسبب ذلك القدر الكبير من المال الذي يجنونه مقارنة بأولئك الذين يعملون تحت قيادتهم. ففي المملكة المتحدة، كسب المديرون التنفيذيون لأكبر ١٠٠ شركة العام الماضي أكثر بـ ١٨ ضعفا من متوسط ما يجنيه الموظفون بدوام كامل، وفقا لمجموعة خدمات بيانات المداخيل، وفي الولايات المتحدة، كسب مديرو الشركات أكثر بـ ٣١٩ ضعفا من العامل العادي عام ٢٠٠٨ (على الرغم أن النسبة بلغت ٥٢٥ ضعفا عام ٢٠٠٠)، وفقا لاتحاد نقابات[١١] AFL-CIO، وبالتالي اضطرت الحكومة البريطانية لوضع قانون تحديد المكافأة بـ٥٠٠ ألف جنيه كحد أعلى، مع فرض ضرائب استهلاكية تصاعدية، لضبط ذلك الانفلات غير المراعي لأوضاع التقشف الحادة والتي يعاني منها بقية موظفي الدولة والقطاعات الخاصة غير المالية الأخرى في دولة تعاني من مديونية مرتفعة تكاد تطيح بها.

هذا التوجه من حكومة أوباما وحكومة بريطانيا المحافظة، قد لوحظ انتشاره في معظم الدول الأوروبية، والتي حذت حذو أمريكا وقامت بسن قوانين جديدة للحد من تأثير ظاهرة الجشع اللاأخلاقية عند الطبقة الغنية، خاصة عند المدراء التنفيذيين منهم، والتغيير الحقيقي في أوروبا بدأ من بريطانيا كما أسلفنا، فقد فرضت مؤخرا قوانين جيدة في بريطانيا عقب فوز حكومة المحافظين المطالبة بخفض العجز وإحداث إصلاح حقيقي في قطاع المال

١١- سكابيبنكر، مايكل، حين يكون الراتب المرتفع مناسبا في عصر التقشف الذي نعيش فيه، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية نقلا عن الفايناشيال تايمز، ٢٠١٠/٨/٤، العدد ٦١٤١

والأعمال لديها، فلقد أدخلت تغييرات شاملة على نظام ضريبة الدخل في بريطانيا أيضاً، فمن المقرر أن يفرض البلد ضريبة عالية بنسبة ٥٠ في المائة على أي شخص يزيد أجره على ١٥٠،٠٠٠ جنيه إسترليني (ما يعادل ٢٤٤،٠٠٠ دولار، ١٦٧،٠٠٠ يورو)، وتحديد سقف البونص ب ٥٠٠ ألف يورو على غرار أمريكا، وقد يصبح السقف العالمي لبونص مدراء البنوك حول العالم إذا تم انتداب هذا القانون من صندوق النقد وبقية دول العالم، ذلك إلى جانب الحد من المساهمات التقاعدية التي تحظى بمراعاة ضريبية، وإذا ما أضيفت هذه التغييرات إلى التغييرات التي تم إدخالها على اللوائح الضريبية الخاصة بمن يطلق عليهم الأجانب غير المقيمين بصورة دائمة في المملكة المتحدة، وهم الأشخاص الأثرياء الذين يقيمون في أحد البلدان لكنهم يدعون أن مكان إقامتهم الدائم هو في الخارج، فإن هذه التغييرات تعني أن بريطانيا سوف تتباهى عما قريب بأن لديها واحداً من أقسى الأنظمة الضريبية في أوروبا.

ولكي ندرك حجم[١٢] تأثير تلك النظم الضريبية على صناعة الصيرفة العالمية، علينا أن نتذكر أن في بريطانيا ٨٠ في المائة على الأقل من موجودات صناديق التحوط الأوروبية والتي تبلغ قيمتها ٤٠٠ مليار دولار، ونحو ٦٠ ٪ من شركات الأسهم الخاصة الأوروبية، باعتبارها ثاني أكبر مركز للاستثمار البديل في العالم بعد الولايات المتحدة، كما تحوي (بريطانيا) أكبر مائة بنك عالمي، إلى جانب وجود ٦٧ ٪ من شركات إدارة الموجودات الكبرى فيها، و٤٠ ٪ من كبريات شركات التأمين في العالم أيضاً موجود في بريطانيا، وذلك وفقاً لتقرير حديث صدر عن وزارة المالية في المملكة المتحدة، ويبلغ حجم العملات الأجنبية التي يتم تداولها في لندن ١,٦٨٠ مليار دولار يومياً، أي: ما يعادل ٣٥ ٪ من مجموع التداول العالمي، وتسجل المدينة أيضاً ما نسبته ٤٠ في المائة من حجم المشتقات التي يتم تداولها مباشرة، و٧٠ ٪ من السندات الصادرة باليورو، و٥٥٪ من طروحات الاكتتاب العام الأولي العالمية.

ونتيجة لتلك القرارات القاسية على القطاع المالي المدلل، فقد هدد العديد من المدراء البريطانيين والأجانب العاملين في حي المال بلندن، بالهجرة أو قل الهرب بحريتهم ورواتبهم العالية، إلى دول ناشئة تقدر مواهبهم أكثر، ولا تعاني من عجوزات هائلة، كبنوك ومحافظ وشركات استثمار في الصين وهونج كونج وشنغهاي وسنغافورة وماليزيا والهند، وهذا أكبر دليل على أنانيتهم بالمقارنة مثلا مع بعض المدراء الذين أبوا أن يتخلوا عن بنوكهم في وقت الشدة وتخلوا عن البونص الخاص بهم لتوزيعه على بقية الموظفين في عام الأزمة مثلما فعل مدير بنك دويتشه بنك الألماني، وقد هددت البنوك بنقل فرق التداول الخاصة، أو الأذرعة

١٢- ضريبة المكافآت الجديدة ربما تؤدي إلى هجرة جماعية من لندن، صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، ٢٠٠٩/١٢/٢٩، العدد ٥٩٢٣

البحثية أو إدارة الموجودات، إلى سويسرا وإلى المراكز المالية الآخذة بالازدهار في آسيا أو الشرق الأوسط، وما زالت البنوك تفكر في الكيفية التي سترد بها على ضريبة المكافآت، وتشير الدلائل الأولى على أن الكثير منها سيقرر أن يتلقى هذه الضربة المالية ويدفع الأجور والمكافآت التي كانت تعتزم دفعها في السابق أو قريباً منها بدلاً من المجازفة بفقدان الأشخاص الأفضل أداء الذين يعملون لديها. لهذا السبب، فإن الأشخاص الذين سيغادرون لندن سوف يقتصرون على العاملين الأكثر قابلية للحركة في هذه الصناعة، مثل: مديري صناديق التحوط، والشركاء في شركات الأسهم الخاصة، وصغار المصرفيين والمتداولين، فثقافة المال وحب جمعه هي الطاغية في العلاقة بين البنوك والدول الراعية لها.

و اقترب الاتحاد الأوروبي من فرض قيود على مكافآت المصرفيين ليكون بذلك أول قوة اقتصادية في العالم تقوم بهذه الخطوة التي دعت إليها حكومات العديد من الدول في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في خريف ٢٠٠٨، وقد وافق أعضاء البرلمان الأوروبي خلال اجتماعهم١٢ في مقر البرلمان بمدينة ستراسبورج الفرنسية على ألا تزيد المكافآة النقدية عن ٣٠٪ من إجمالي مكافآت المصرفيين وتنخفض إلى ٢٠٪ في حالات المكافأة الكبيرة، كما تتضمن القواعد السماح باسترداد الجزء الأكبر من المكافآت في حالة عدم تحقيق المؤسسات المصرفية الأداء المتوقع، علاوة على ذلك وافق البرلمان الأوروبي على أن يكون ٥٠٪ من المكافأة في صورة أصول بحيث يمكن استردادها على الفور إذا واجه البنك أي صعوبات، كما قام ساركوزي بسن قانون عام ٢٠٠٩ يقوم على منح ١٠ بليون يورو كدعم لأي بنك يتنازل أو يحدد البونص بأقل من ١٠ مليون لجميع موظفي ذلك البنك.

كما ينظر في فرض ضريبة على المضاربات لوضع حد للتجاوزات والتلاعب باستثمارات الناس، فضريبة مثل ٠,٢٥ ٪ على كل عملية مضاربة في سوق وال ستريت الأمريكية لن تكون مشكلة بالنسبة للمستثمرين النظاميين، لكنها ستكون مهمة بالنسبة لمن يبحث عن أرباح سريعة ومتكررة، كما أن الضريبة ستدر دخلا على خزينة الدولة يصل إلى ١٨٠ مليار دولار في السنة، وقد لاقت هذه الفكرة قبولا واسعاً على الصعيد العالمي، حيث فرضت بريطانيا ٠,٥ ٪ على كل مضاربة تجرى في سوق الأسهم بلندن، كما عبر كل من نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، عن تأييدهما للضريبة.

إذا، فصناعة المال والأعمال بنموذجها الرأسمالي وقوانينها الراعية لها وثقافتها في المكافأة تغيرت عقب الأزمة وإلى الأبد، والسؤال هنا: ما هو تأثير تلك التغييرات على صناعة

١٢- الاتحاد الأوروبي يقترب من فرض قيود على مكافآت المصرفيين، اقتصاد، جريدة الرأي، ٢٠١٠/٦/٣٠

الصيرفة والبنوك والمحافظ الاستثمارية وشركات الوساطة العربية؟ وهل ستتغير ثقافة العمل لدى المدراء التنفيذيين العرب؟ وهل ستتخذ الحكومات العربية موقفا صلبا اتجاه فروق الرواتب؟

إن ثقافة العمل للمدراء التنفيذيين للبنوك والمحافظ العربية هي مستقاة من نبع ثقافة الصيرفة الغربية، فالمدراء العرب على الأغلب إما تلقوا العلم في الجامعات الغربية أو تدربوا في معاهدهم، هذا إن لم يكن المدير التنفيذي غربيا في الأساس، فالنهج والثقافة والقوانين المنظمة لصناعة الصيرفة العربية والغربية يصدر من مشكاة واحدة، وهي العقلية الرأسمالية النيوكلاسيكية والتي تشجع على الجشع وحب المال في المقام الأول، ومثل المدراء الغربيين يرى المدراء العرب أن من حقهم هذا التفاوت الكبير في الرواتب، فالكفاءة والخبرة لا تقدر بثمن، وهذا المبدأ دارج خاصة في بنوك ومحافظ الخليج، حيث الغاية المطلقة باقة من المميزات تشمل السكن مع المسبح والسيارة والراتب المغري والمدارس للأطفال والمكافئات العالية، وهو ما يشبه المظلة الذهبية الغربية.

كما علينا أن نتذكر أن معظم بنوك الوطن العربي (ما عدا بعض بنوك الإمارات والتي تورطت بقروض عقارية متعثرة) لم تأخذ نقود إعانات بشكل مباشر من حكوماتها خلال الأزمة، فمعظم هذه البنوك تتمتع باحتياطيات نقدية عالية تضعها في نافذة الإيداع الخاصة ببنوكها المركزية، لذلك زادت ودائع البنوك المركزية وزادت احتياطياتها من العملة الأجنبية، والسبب يرجع إلى تخوف الناس من إرجاع نقودهم إلى المضاربة بالبورصات العربية المتراجعة، أو في العقار الذي تراجع نشاطه هو الآخر، أو في التجارة العادية والتي تضررت بسبب تردي أوضاع الفقراء الجدد المعيشية في الوطن العربي، وبالتالي وجدوا في أقبية البنوك (مكانا أكثر أمنا) من أمواج الأزمة التي تغرق من حولهم.

واتبعت نهجهم البنوك والمحافظ وصناديق التحوط، والتي منعت السيولة لشحها وتخوفها من الوضع الاقتصادي العام، فامتنعت عن إقراض الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والتي انخفضت نسبته بمعدل تراوح بين ٢٪و٩٪ بحسب المنطقة ومعدل الدخل، خاصة تلك المتعثرة في القروض العقارية أو في البورصة، أضف إلى ذلك تخوفها من مراكمة خسائرها والتي تراوحت بين ٩٪ كالسعودية ومصر إلى ٣٠٪ في حالة بعض الدول كالإمارات والأردن، لذلك رأت في نافذة الإيداع فسحة أمل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرباح، وقد عرضها ذلك التصرف للانتقاد من قبل الخبراء الماليين والمجتمع، لتمنعهم عن إقراضهم وتفضيلهم لكنز أموالهم خوفا من المغامرة، وهو ما فاقم من مشاكل العديد من الشركات التي تبحث عن

رمق سيولة تسد بها حاجتها لإتمام مشاريعها المتوقفة عن العمل، وقد بلغت قيمة المشاريع العربية المتوقفة بسبب شح السيولة حوالي ١٥٠ مليار دولار في أنحاء الوطن العربي، ومعظمها مشاريع عقارية أعلن عنها قبل الأزمة ولم تكتمل.

أما صناديق التحوط فقد ابتعدت عن البورصات العربية، خاصة بعد أن، عانت جميعها من هبوط حاد في العام الأول من الأزمة نهاية ٢٠٠٨ إلى منتصف ٢٠٠٩، فقد هبطت الأسواق العربية كثيرا بداية الأزمة، فكانت سوق دبي المالية أكبر الخاسرين عربياً عندما فقدت[١٤] ٧٢ ٪ من قيمتها، فسوق السعودية، أكبر الأسواق العربية خسرانا، فقد خسرت ٥٧ ٪ من قيمتها، مما يقارب ١،٠٢ تريليون ريال سعودي (٢٧٢ مليار دولار)، أما سوق مصر خسرت ٥٣،٩ ٪ من قيمته، بينما سوق الكويت خسرت ٣٨ ٪ من قيمتها، والأردن ٣٥٪، ولا يفوتنا هنا عند الحديث عن خسائر أسواق المال العالمية ومخاوف صناديق التحوط العربية، أن نذكر خسائر صناديق الاستثمار السيادية الخليجية المملوكة لحكومات الدول الخليجية ، فحسب بنك "دويتشه بنك" الألماني، بلغت قيمة هذه الصناديق ما يقارب ١،٣ تريليون دولار، أما خسائرها فقد بلغت ٤٥٠ مليار دولار، وهذا المبلغ يعادل عوائد منطقة الخليج من النفط لعام ٢٠٠٨ كاملاً .

وبالتالي اتجهت صناديق التحوط للمضاربة الآمنة في السندات الحكومية، والسلع، والذهب والذي زاد الطلب عليه في الخليج والعالم لدرجة رفع سعر الأونصة إلى ١٠٢٤ دولار في بداية ٢٠١٠ بعد أن كان قبل سنوات ب٨٠٠ دولار ولا يشتريه أحد، كما اتجهت لشراء المنتجات الإسلامية كالصكوك والأسهم العقارية وتمويل مشاريع البنية التحتية التي تعزم دول الخليج القيام بها، مما يبين مدى التغير الكبير في طباع تلك الصناديق بعد الأزمة، مع بقاء بعضها مصرا على شراء الشركات الأجنبية المتعثرة ذات الأصول العقارية المهمة في بريطانيا وأمريكا ومعظم الدول الأوروبية.

وبنهاية المطاف، لم تضطر البنوك والمحافظ العربية إلى الاستدانة، فوضعها المالي جيد جدا مقارنة مع بنوك ومحافظ الغرب، ولأنها تستقي ثقافة العمل الخاصة بها مباشرة من الغرب، فثقافة البونص والرواتب مستقاة منها أيضا منها أيضا، وبالتالي فإن التفاوت في الأجور بين المدراء التنفيذيين والبقية الباقية من الموظفين خاصة الصغار منهم، هي ثقافة متوارثة من الغرب أيضا، ومع عدم تدخل الحكومة لعدم اعتماد البنوك العربية على مال الدول للإعانة، فإن توزيع البونص لم يتوقف خلال الأزمة كما حدث في بعض البنوك

١٤- اصبيح، موسى، (٢٠٠٩)، أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا -برنامج الدكتوراة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان-الأردن، ص ١٠-١٥.

الغربية، وسياسة تفاوت الرواتب العالية لم تتغير أيضا، والذي حدث ببساطة أن البنوك والمحافظ العربية استغنت عن آلاف العاملين خاصة من موظفي الصف الأول؛ لتوفير رواتبهم في محاولة ليس لخفض الإنفاق بقدر الحفاظ على ميزات ومكافئات المدراء التنفيذيين العالية، ولإبقاء نمط معيشتهم المكلف، خاصة في بنوك وصناديق الخليج، بما يشبه تصرف المدراء الأجانب اتجاه سياسة الإبقاء على مميزاتهم في خضم الأزمة.

ولمن يقول أن مثل هذا التصرف لا أخلاقي، علينا أن نقول له: أن البنوك والمحافظ والصناديق العربية لم تعط تلك الأموال والمكافآت من جيوب دافعي الضرائب كما فعل المدراء الغربيون، بل كانت تلك المكافآت من نتاج سياسة الامتناع عن الإقراض مصحوبة بسياسة الاستغناء عن بعض الموظفين للحفاظ على مستوى رواتب قبل الأزمة، مع العلم أن بعض البنوك خفضت أو جمدت من مستويات الرواتب لسنة ٢٠٠٩، والتي تعتبر سنة الأزمة المالية العربية، ومقارنة بعام ما قبل الأزمة ٢٠٠٨ بعام ما بعدها عربيا ٢٠٠٩، فإن أعلى زيادات في الرواتب بمنطقة الخليج كانت من نصيب موظفي قطاع المال والأعمال وبلغت[١٥] قرابة ١٦٪، واضطرت البنوك والشركات الخليجية إلى الاستغناء عن ٣٠ ألف عامل للحفاظ على ذلك المعدل من الزيادات والرواتب، وبالتالي فإن تصرف البنوك هذا ليس غير أخلاقي بعرف أخلاق العمل، ولكنه قاس وغير مراع لأوضاع الطبقة الفقيرة من الموظفين العرب، وهو طبيعي في بيئة نمت وترعرعت على مبادئ الغرب التجارية البحتة، والتي تراعي مصالح الغني قبل الفقير، وهو عكس تقاليد وثقافة العرب والمسلمين الداعية إلى التضامن والتكافل الاجتماعي، مما أثار حنق العديدين ضد تلك السياسة التي اتبعتها البنوك في خضم الأزمة.

وتتفاوت عادة معدلات الرواتب في البنوك والمحافظ العربية بطبيعة عمل القطاع والقوانين المنظمة له، والأهم في تحديد الرواتب ومعدل ربحية البنك التي تعتمد على نشاط الدولة ككل، وهو ما جعل معدلات الرواتب في بنوك ومحافظ دول الخليج العربي الغنية من دخل النفط أعلى منها في بنوك الدول العربية غير النفطية، وبحسب دراسة حديثة[١٦] فإن معدل البونص للفرد العامل (سواء في الصفوف الأولى إلى الإدارة المتوسطة) في قطاع البنوك العربي هو ألف إلى خمسة آلاف دولار بشكل ربعي، أي ٤ أضعاف راتب الموظف في القطاعات الأخرى، ومعدل البونص للمدراء التنفيذيين يتراوح من ١٠ آلاف إلى ١٠٠ ألف بالمعدل أي١٦ ضعف راتب الموظف العادي، مع العلم أن معدل بونص لرئيس مجلس إدارة عربي قد يصل بسهولة

١٥- أبو غزالة، دلال، ٣٠ ألف عربي يفقدون وظائفهم في منطقة الخليج، أخبار الاقتصاد الخليجي والعربي، مجلة الأخبار الاقتصادية، ٢٠٠٩/٣/٣٠
١٦- المقدادي، خالد، وداعا للبونص، جريدة المواطن، ٢٠٠٩/٣/٢٥

إلى ٤ مليون دينار بحسب نتائج البنك في تلك السنة المالية، فتفاوت الدخول وانعدام العدل في التوزيع هو من أهم سمات البنوك والشركات ذات الطابع الغربي، والبنوك والمحافظ العربية هي ليست استثناء عن تلك القاعدة.

قارن ذلك بالحقيقة القائلة إن البلدان التي تتمتع بأدنى قدر من الفروق في الرواتب (بين صغار الموظفين وكبارهم)، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، ويغلب عليها كذلك أن تكون هي البلدان التي تتمتع بأكبر قدر من الانتظام والتماسك الاجتماعي، وقد جمدت معظم دول آسيا المتضررة من الأزمة كاليابان وكوريا الجنوبية رواتب موظفيها وبوانص ومكافآت المدراء التنفيذيين لديها؛ للتقليل من النفقات وقد كانت عادلة في تلك الإجراءات فلم تميز بين فقير وغني، وانتشرت تلك الإجراءات في العديد من الدول الأوروبية التي تعاني من آثار الأزمة كاليونان مؤخرا فعممت الإجراءات على كل الموظفين بغض النظر عن مستواهم الوظيفي.

ولكن هل ستعمم تلك الإجراءات على البنوك العربية، خاصة مع بدء بعض الهيئات التشريعية في الدول العربية بتطبيق بعض تلك الإجراءات، كمجلس الشورى السعودي والذي أقر قانونا يضع حدا أعلى لمكافآت وحوافز أعضاء مجالس إدارة الشركات على أن لا تتعدى ٥٠٠ ألف ريال سنويا، ومتى يعود العدل في توزيع الدخل على كافة المستويات الوظيفية، هو سؤال تصعب إجابته، ولكن الأكيد أن ثقافة البوانص العربية قد تغيرت عقب الأزمة في العالم أجمع، وأن الحكومات قد ملت ذلك النهج في الأنانية بالتعامل مع الآخر، وأن صراعا للتغيير قد بدأ بين الحكومات والبنوك، بين الفقراء الجدد والأغنياء الذين تسببوا في حصول الأزمة، وان نتيجة ذلك الصراع هي التي ستحدد ملامح سياسة الرواتب المستقبلية في بنوك الغرب والعالم والبنوك العربية أيضا.

لا مكان لإخفاء النقود بعد اليوم

مع إتباع معظم الحكومات الغربية لحمية مالية شديدة نتيجة مرض الأزمة المالية الذي أصابها، ومع موضة سياسات التقشف الشديدة التي تنتهجها معظم الحكومات الغربية وعلى رأسها أمريكا وانجلترا، فقد أصبح الهم الأكبر اليوم للحكومات هو البحث عن مصادر تمويل جديدة لرفد ميزانية الدول التي أفلستها الديون المتراكمة، وبعد أن عز القرش في من شح السيولة، فقد رجعت معظم الدول الغربية تفتش في دفاترها القديمة بحثا عن أي دين مستحق أغفلت إدخال إيراده، ومع تراجع الإرادات الضريبية لتراجع النشاط التجاري والاستهلاكي خاصة مع الملايين من الفقراء الجدد العاطلين عن العمل والمعتاشين على إعانات البطالة وبطاقات التغذية، أخذت الدول ممثلة بدوائر الضريبة ومحصليها تبحث عن أي إيراد جديد قد ينقذها من الإفلاس.

وقد اضطرت دول الاقتصاد الحر والمشجعة على استهلاك الفرد أن تخالف طبيعتها بإصدار عدد من القوانين الضريبية الجديدة والتي ترفع من ضرائب الاستهلاك المباشرة وغير المباشرة، كما أخذت تزيد من ضريبة الدخل وتلغي العديد من الإعفاءات التي تمتع بها الأغنياء والقطاعات المرتبطة بصناعة المال والأعمال مثل الضريبة الجديدة على عمليات المضاربة في بريطانيا مثلا أو ضريبة الدخل التصاعدية في أمريكا مع مشروع خفض نسبة الضريبة الواجبة على ذوي الدخل المحدود والشركات الصغيرة، في محاولة لإنعاش السوق والرجوع إلى من كانوا سببا في انتعاش الاقتصاد باستهلاكهم من الأساس ألا وهم أبناء الطبقة الوسطى في مجتمعاتهم.

وهذا ما أجج الصراع بين الحكومات وممثلي الأغنياء في البرلمانات الغربية، فإجراءات مثل هذه تكون بمثابة إعلان انقلاب على مبادئ الرأسمالية الغربية كما عهدناها في نهاية القرن العشرين، بل هي بمثابة إعلان حرب على الامتيازات التي تمتع بها الأغنياء لعدة سنوات من إعفاءات ضريبة إلى التغاضي عن نقل الأموال إلى دول غير خاضعة للنظم الضريبية تهربا من دفعها لدولهم، وقد قوبلت تلك القرارات غير الشعبية من قبل مالكي البنوك ورجال الأعمال بموجة غضب عارمة، بل استخدموا أبواقهم في البرلمانات لاتهام من يحاول القيام بتلك الإصلاحات بالاشتراكيين، وأن جوهر الرأسمالية هو الطبقية وما تحويه من مزايا للأغنياء وأعباء على الفقراء مهدد بالزوال، وأن أرباح الشركات ستتراجع، ومضاربات الأسواق المالية ستتأثر سلبا إلى غير ذلك من إنذارات موجهة لمن تسول له نفسه الاقتراب من مصالحهم.

ولكن أهم تغير حصل بالنسبة لتشدد السياسيات الضريبية الغربية عقب الأزمة هو اضطرار العديد من الدول الغربية التفتيش على ما تم التغاضي عنه من مستحقات ضريبية على الأغنياء أيام الرفاه تحت مسمى نقل الأموال إلى الملاذات الضريبية الآمنة[17] أو الجنات الضريبية كما يطلق عليها، ويبلغ عددها[18] ٥٠ منطقة في العالم حالياً مثل جزر الفيرجن البريطانية وهونج كونج وبليز وبرمودا وغيرها من جزر الكاريبي الآمنة ضريبيا وأهم تلك الدول هي لينشتينشتين في وسط أوروبا والمشهورة بكونها ملاذا آمنا فسويسرا ولكن بدرجة أقل، وتحولت إلى حاضنات لنحو عشرة ترليونات دولار من الأصول المالية. وحسب منظمة الشفافية الدولية في فرنسا فإن الملاذات الـ ٥٠ في العالم فيها أكثر من ٤٠٠ مؤسسة مصرفية، ونحو ثلثي صناديق الاستثمار، ونحو مليوني شركة في العالم. وتضم فيما بينها قرابة عشرة ترليونات دولار، أي ما يعادل ٤ أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا، مما يلاحظ الكم الهائل من الأموال التي هربت من براثن محصلي الضرائب تحت مسمى حرية الملكية وحرية انتقال الأموال وحماية مصالح الأغنياء في الإبقاء على أموالهم من نصيب الدولة والشعب.

تلك الحسابات الملأى بنقود الأثرياء والبعيدة عن أعين جامعي الضرائب، كانت تعتبر سريتها مقدسة، فلم يكن لأحد أو لدولة مهما عظم شأنها أن تطلب أرقاما أو مبالغ تلك الحسابات وأسماء فاتحيها، فالحسابات كانت لأثرياء تلك الدول وحرية نقل الأموال لا تمسها يد الضريبة، هو بمثابة ضمان لاستمرار إنفاق الأغنياء لتلك الأموال في مشاريع أخرى أو تنشيط حركة التجارة العالمية، وعلى تلك الأسس فإن مصلحة المجتمع تكمن في ضمان مصلحة الفرد، ومن هنا تم غض الطرف عن إهدار الحق العام في تلك الأموال، خاصة مع تعدد مصادر الإيرادات الضريبية والبحبوحة القائمة قبيل الأزمة، فلم يمانع أحد من حكومة أو شعب في أن يستمر الأغنياء بإخفاء أموالهم بعيدا عن أعينهم، طالما أن الجميع ينفق ويستهلك ويعيش في بحبوحة.

أما بعد اشتعال نيران الأزمة في بيت النظام الغربي المالي، وشحت مصادر المال، وضربت حمى التقشف جسد الغرب، تفتحت أعين السلطات الضريبية إلى ذلك المصدر المهمل، وتصاعدت أصوات الشعب وممثليهم والحكومات بضرورة العدالة في التحصيل الضريبي

١٧- هي منطقة تفرض بعض الضرائب أو لا تفرض أي ضرائب على الإطلاق أو هي دول تتمتع أنظمتها المصرفية بقوانين صارمة لتحافظ على سرية حسابات عملائها الأجانب فتساعدهم على التهرب من دفع الضرائب في بلادهم الأصلية، ويمكن للأفراد والشركات الأجنبية الانتقال إليها وفتح مقرات رئيسية فيها، كما تعرف الملاذات الضريبية الآمنة بأنها الدول أو المناطق التي تمنح إعفاءات أو تخفيضات ضريبية للأثرياء من الأفراد والشركات لجذب الأموال والاستثمارات إليها، وتمنح هذه الملاذات حماية وحصانة للأثرياء من ملاحقات محققي ومحصلي الضرائب الدوليين، إذ يصعب على هؤلاء متابعة أموال الأثرياء التي يمكن أن تكون خاضعة لضرائب كبيرة في بلدانهم الأصلية.

١٨- موقع الحقيقة حول الضرائب، http://www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/Identifying-Tax-Havens-Jul-٠٧.pdf، الحقيقة حول الملاذات الضريبية، ٢٠٠٧/١٢/٢٨

لأول مرة منذ تطبيق النظام الرأسمالي النيوكلاسيكي في دول الغرب، بل شكلت لجان من محققين عدليين ومحصلي ضرائب لملاحقة تلك الأموال في ملاذاتها الضريبية، وإجبار دول الملاذات على كشف المستور من خبايا الأمور المتعلقة بأسماء مالكي الحسابات في بنوك "off Shores" كما تسمى لكونها خارج نطاق التغطية الضريبية التابعة لمعظم الدول الكبرى، وتطالب الدول الغربية أيضا كشف أرقام الحسابات الخاصة بمواطنيها مع تبيان رصيد كل منها، وهو ما ينتهك حرمة السرية الضريبية التي طالما اشتهرت بها بنوك " off Shores " وعلى أساسها انتقلت الأموال إليها بعيدا عن الأعين الضريبية.

وهو ما سبب بدء معركة دبلوماسية بين دول الملاذات وبين الدول المطالبة بحقوقها الضريبية منذ سنوات، وقد احتدمت التهديدات من قبل أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا بأن تضم دولا كسويسرا ولينشتنشتاين إلى قائمة دول الملاذات، وأكثر من ذلك رفعت أمريكا من تهديداتها بأنه إذا لم تكشف بنوكها عن أسماء وأرقام الحسابات السرية لديها فإنها ستضم بنوكها إلى قائمة البنوك الداعمة لغسيل الأموال والإرهاب، مما سيوقف تعامل العديد من الأفراد والشركات معها، وهو بمثابة حصار اقتصادي مصغر وهو ما تعاني منه البنوك الإيرانية، فالجدية في تحصيل حقوقها الضائعة هو عنوان المرحلة القادمة.

والذي أشعل نيران الأزمة هو سعي المسؤولين الأمريكيين الذين قدموا دعوى مدنية في إحدى محاكم فلوريدا، إلى إرغام بنك UBS السويسري على كشف أسماء العملاء الأمريكيين الذين لم تسجل أوراقهم الضريبية بصورة صحيحة، وأوضحت الحكومة السويسرية أن UBS يمكن ألا يكون قادراً على التقيد بذلك دون أن يخرق القواعد المصرفية السرية لبلاد الألب، وبالفعل سلم UBS تفاصيل حسابات عدة مئات من العملاء إلى الولايات المتحدة في أوائل هذا العام، لكن السويسريين يشعرون أن الأمريكيين يخرقون روح القانون بطلب الحصول على عدد كبير من الأسماء على الفور - ما يصل إلى ٥٢ ألف اسم[١٩].

وفي بريطانيا هناك قضايا تتعلق بالتحايل على دافعي الضرائب بمبلغ ١٥٠ مليون جنيه، معظمها على شكل تهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، إلى جانب عمليات خداع في مجال المطالبات بميزات البطالة، وكان أكثر من ربع هذه القضايا ضد مؤسسات مالية، وبلغت قيمة هذه القضايا ١١١ مليون جنيه، وبدأت تحاور دول الأوفشور بأن تعلن عن حسابات مواطنيها السرية لديها، وما أجج الخلاف الحقيقي بين دول أوروبا وسويسرا ولينشتنشتاين على خلفية التهرب الضريبي، هو كشف موظف لدى بنك UBS عن قائمة بجميع الحسابات

١٩ - رويترز، ٢٠٠٩/٧/٨

السرية في البنك، وقد قام بتهريبها على شكل CD، وتعتزم ألمانيا شراء أسطوانة مدمجة (سي دي) تحوي بيانات٢٠ سرية خاصة بـ ١٥٠٠ عميل لدى بنك سويسري، وفي فرنسا تم إبرام صفقة يتوقع أن تكشف عن ثروات مواطنين ألمان يتهربون من دفع الضرائب المستحقة عليهم، والتي تقدر بملايين اليورو، فموظف البنك الذي سينهي الصفقة وهويته معروفة لدى المحققين، ولكنه يخشى أن يلقى القبض عليه وان يتم مصادرة الأسطوانة في حال سفره لألمانيا، في الوقت نفسه ،عرضت فرنسا على السلطات الألمانية إمكانية الاطلاع على بيانات سرية تخص المتهربين من سداد الضرائب من أصحاب الحسابات في بنك «إتش إس بي سي» في جنيف، فجميع الدول تريد وضع يدها على كنز المعلومات الثمين هذا، وما يوفره من معلومات دقيقة تفضي إلى مليارات من الدولارات غير المحصلة والمهربة خارج الدولة.

ولكن ما يهمنا هنا في هذا الانقلاب في السياسات الضريبية العالمية، هو تأثيرها على الوطن العربي بشقيه النفطي وغير النفطي، فمعظم الدول العربية غير النفطية تسن سياسات ضريبية ذات طابع جباية أكثر منه كإيراد، خاصة عقب سياسات الإصلاح الاقتصادي المفروضة من صندوق النقد نهاية القرن الماضي جراء تراكم الديون الخارجية وهدر مال المساعدات الأجنبية وتصاعد المديونية العامة، وانتهاء دور الدولة الرعوي وابتداء دور الجباية، فزادت الضرائب المباشرة وغير المباشرة خاصة الدخل والمشتريات والجمارك على البضائع المستوردة، ورفع الدعم عن العديد من السلع وتثبيت الأجور أو زيادتها زيادة ضئيلة لا تتناسب مع معدلات التضخم المرتفعة وهو ملاحظ في وظائف القطاع العام أكثر منه في الخاص، ومع كل تلك السياسات فإن النهج الضريبي لم يتغير كثيرا بالأزمة، فاستمرت سياسة الاعتماد على المواطن كمصدر دخل أساسي مقابل ما يقدم له من خدمات، وهو نهج متبع في معظم الدول العربية غير النفطية.

ولكن ما حدث بعد الأزمة هو تراجع في المساعدات الدولية مع تراجع النمو الاقتصادي المقرون بالنشاط التجاري المتدهور، وبالتالي تراجع الإيراد الضريبي وزيادة مديونية الدول العربية، كل ذلك أدى إلى تجميد العديد من مشاريع البنية التحتية كترميم الطرق والجسور والتحايل على الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة، كما جمدت رواتب القطاع العام وجمد التوظيف في العديد من بنوك وشركات القطاع العام والخاص في الدول العربية، ولكن يعتقد أن هكذا سياسات مصيرها تزيد الوضع سوءا فتجميد الرواتب لذوي الدخل المحدود أصلا

٢٠- تقرير: ألمانيا تشتري بيانات مصرفية سرية «مسروقة» من سويسرا، اقتصاد، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠١٠/٣/٧، العدد ١١٣٩٤

من الفقراء الجدد، يعني تقييد استهلاكهم وتقليل مشترياتهم مما يؤزم الوضع ويقلل الإيراد الضريبي ويتسبب أيضا برفع الضرائب من جديد للتعويض وهكذا ندخل في دوامة من الشقاء لا تنتهي إلا بانهيار الميزانيات تحت وطأة الديون المتراكمة، وهو ما حدث مع دول كالأردن ولبنان ومصر عقب الأزمة، والغريب في موضع الضرائب عقب الأزمة هو لجوء معظم دول الخليج كالسعودية مثلا إلى فرض ضرائب على الشراء لأول مرة، وذلك لتراكم الديون مؤقتا في بداية الأزمة إلى أن رجعت مؤشرات النفط للتعافي، ولولا احتياطيات النفط لكانت الضرائب مرتفعة في الخليج مثل بقية الدول العربية ذات سياسة الجباية الضريبية.

أما بالنسبة للإجراءات المشددة اتجاه التهرب الضريبي وما صاحبها من ملاحقة بنوك الأوف شورز في الملاذات الآمنة، فإن الهدوء والصمت كان ردة الفعل الرسمية من الحكومات العربية، خاصة وأن معظم المسؤولين العرب لهم حسابات خارجية لهم ولعائلاتهم ولشركاتهم، وفي معظم بنوك الملاذات الآمنة، وهذا الإجراء الذي تعتزم أن تتخذه الدول الغربية بإلزام البنوك وشركات الأوف شورز أن تكشف عن أسماء عملائها وأرقام حساباتهم السرية، وهو سيشكل رعبا عربيا رسميا منه كأداة ابتزاز تضاف إلى ترسانة أدلة الدول الغربية على فساد الدول العربية، والسبب هو الآخر أن كشف تلك الأسماء وحساباتها قد ينشر في الجرائد الغربية على وجه التأكيد، وبالتالي سيعرف القاصي والداني حجم الأموال المهربة والمخفية والمقدرة بترليونات الدولارات.

فيكفي أن تحسب تريليون دولار أموال الرشاوى والفساد بحسب تقرير التنمية العربي، أضف إلى ذلك التريليون دولار أموال الإعانات المنهوبة، بل يكفي أن تعلم أن مجمل الدول العربية النفطية الكبرى تجني أكثر من ٦٠٠ مليون دولار سنوي كفائض من بيع النفط يسجل الجزء الضئيل منه في حسابات الخزينة والباقي في حسابات سويسرا ولينشتنشتاين وبرمودا وجزر فيرجن البريطانية وغيرها من جزر الجنان الضريبية، وهو ما سيشكل إحراجا كبيرا للعديد من الشخصيات العربية المهمة، ويخشى من تنازلات ستقدم مقابل الإبقاء على هذا الأمر الخطير سرا مدفونا في زمن لم يعد للأغنياء مكان آمن لإخفاء نقودهم بعيدا عن أعين وأيدي الفقراء الجدد وحكوماتهم.

نهاية التفرد في إدارة الشركات العائلية

إن كان هنالك حسنة واحدة لمأساة الأزمة المالية العالمية، فهي استيقاظ إدارات الشركات العائلية في العالم وخاصة العربية منها من كابوس التفرد في إدارة الاستثمار الخاص بشركاتهم، وإن كانت الشركات العائلية العالمية قد فصلت بين تملك الشركة وإدارتها منذ زمن في الغرب عقب مشاكل وقعوا بها وتجارب أثبتت فشل الجمع بين الاثنتين، إلا أن الوضع مختلف تماما في الشركات العائلية العربية، والتي لطالما كانت عماد التجارة والصناعة في الوطن العربي.

فعلى الرغم من كون معظم الشركات العائلية الكبرى العالمية قد تحولت في العصر الحديث للتجارة العربية إلى شركات مساهمة عامة ومدرجة في البورصات المحلية والعالمية، إلا أن القرار الإداري ما يزال بيد أفراد العائلة متفردين في توجيه دفة الاستثمار، وقبل الأزمة كانت القرارات تتجه نحو استثمار أرباح الشركات التي تولدت من نشاطاتها الأصلية كالعقار والصناعات التحويلية أو الخدمات أو السياحة وصناعة المطاعم، وقد استأثر العديد من مالكي الشركات العائلية في صناعة القرار الاستثماري للشركات دون الرجوع إلى مجلس الإدارة والذي قد يكون مجلسا صوريا من أقرباء المالك في العديد من الأحيان، ووجهوا فائض أربحاهم من صناعة حقيقية إلى الاستثمار بالسوق الوهمية طمعا في الأرباح الخيالية الناجمة عن المضاربة في البورصة، خاصة أيام الطفرة قبل الأزمة، إلى أن انهار الوضع فتبددت تلك الأرباح وانتقلت معظم ميزانيات الشركات من فائض في الأرباح إلى خسائر محققة أو احتياطيات مالية تحسبا من التعثر.

بل إن البعض قد رآكم ديونا نتيجة لأخذه قروضا تمويلية بناء على مشاريع شركاته الحقيقية ورأس مالها المسجل، ولكن استخدم تلك الأموال في المضاربة في الأسواق المالية والتي عندما انهارت انهار البناء الاقتصادي بأكمله فوق رؤوسهم، وتراكمت الديون عليهم وشحت السيولة المخصصة لعمليات الإنتاج الأساسية لنشاط الشركة الأصلي، وبدأت البنوك بالمطالبة بحقوقها، فتعثرت الشركات المعسرة وبدأت بالاستغناء عن موظفيها وجدولة ديونها مع مراكمة الفوائد المستحقة، والبحث عن مصادر بديلة للتمويل، كالاستثمار الأجنبي أو طرح أسهم جديدة للاكتتاب، أو طلب معونة الدولة كما فعلت العديد من شركات العقار العربية، ودفع هذا الهبوط الحاد في قيم العقارات بالخليج وندرة عمليات الطرح العام الأولى التي تمثل نشاطا أساسيا لبنوك الاستثمار علاوة على المنافسة من قبل بنوك عالمية مثل اتش.

اس.بي.سي بنوك الاستثمار المحلية إلى اللجوء لأسواق متخصصة مثل تمويل مشاريع البنية الأساسية والصرف الأجنبي لكي تواصل مسيرتها.

وفي هذه المنطقة التي تندر فيها عمليات الاستحواذ الكاملة لصعوبة تخلي إحدى العائليتين عن إدارة الشركة عند الاندماج بالأخرى وهو ما يشكل عقبة أساسية بالنسبة لحل الاندماج، انخفضت قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ المعلن عنها في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الثالث من العام الحالي، بمقدار النصف مقارنة بالفترة ذاتها العام الماضي، لتصل إلى نحو ٧ مليارات دولار، بحسب تقرير[٢١] لشركة إرنست ويونج، وأشار التقرير إلى أن عدد صفقات الاندماج والاستحواذ تراجع في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢٦٪، حيث تم الإعلان عن ٩٧ صفقة، مقارنةً بـ١٣٤ صفقة في نفس الفترة من العام٢٠٠٨، وهو عكس ما كان متوقعا عقب الأزمة وتعثر الشركات وصعوبة التمويل فكل تلك الأمور كان يجب أن تدفع الشركات العربية للاندماج ولكن العكس هو الذي حدث.

ولكن أهم قرار نتج عن تبعات الأزمة هو مطالبة العديد من المساهمين الذين خسروا قيمة أسهمهم في تلك الشركات العائلية والتي أصبحت قيمة السهم فيها أقل من قيمته الاسمية في حالة العديد منها، وقد علت أصوات المساهمين والمطالبين بفصل ملكية الشركات العائلية عن إدارتها الفعلية، وطالبوا بعدم تفرد أفراد العائلة المالكة بقرار الاستثمار وطالبوا -أيضا- خضوعه إلى مجلس إدارة مشكل باختيار المساهمين خلال اجتماعهم السنوي، يرعى مصالحهم عوضا عن التسابق المحموم وراء بريق مضاعفة الأموال بأسهل الطرق.

ولكن الخطأ لا يقع على عاتق مالكي الشركات العائلية العربية فقط، فالمساهمون كانوا على علم بتصرفات هؤلاء المالكين، قبيل الأزمة، فكانوا يعلمون بالاندفاع وراء المضاربة بالبورصات العالمية والاستثمار في صناديق التحوط العالمية، وشراء المشتقات الخطرة الأجنبية مقابل عوائد عالية مقارنة بالربح المتوسط الناجم عن عملها الرئيسي، كما أن بيئة وثقافة العمل نفسها قد ساهمت بذلك، فمعظم رؤساء التنفيذيين العرب من مالكي الشركات يتعلمون من بعضهم، وقد أقبل العديد منهم بناء على نصائح مستشاريهم الأجانب ونصائح صناديق التحوط العالمية أقبلوا على الاستثمار في أسواق المال العالمية، وحتى المترددين منهم ممن اعتبروا تقليديين بتثبتهم بخط عملهم الرئيسي، عندما رأوا الأرباح الهائلة التي حققها نظراؤهم في الشركات العائلية المغامرة، فعلوا مثلهم.

٢١- تقرير : انخفاض صفقات الاندماج المعلنة إلى النصف في الربع الثالث وأكبرها إماراتية، جريدة الإتحاد، تاريخ النشر ٢٠٠٩/١٢/٠٨

يضاف أيضا عدم تدخل الحكومات في عمل الشركات العائلية إما لأنها مملوكة لأفراد من الحكومة، أو لعدم حدوث مشاكل جمة وإفلاسات متعددة كما حدث عقب الأزمة، كذلك فإن عدم وجود قوانين لتحديد إدارة الشركات العائلية وفصلها عن إدارتها الفعلية، وقوانين منظمة فعليا لعلاقة المساهمين بالشركة وإدارتها تتعدى نطاق المساهمة المالية وتوزيع الأرباح، هو ما سبب تلك الكارثة، ولا ننسى أن التحذيرات التي أطلقها الخبراء الدوليون والمحليون من خطورة الانغماس في الاستثمار الأجنبي وشراء المشتقات المالية الجديدة عالية الخطورة، والمضاربات المحمومة في الأسواق المالية العالمية غير المستقرة، عوضا عن استثمار تلك المليارات المهدورة في المشاريع الحقيقة التي تفيد الشركات والعمال والدول العربية جمعاء.

ولكن أهم الأسباب وراء انهيار هيمنة الشركات العائلية العربية، هو استلام الجيل الجديد من أفراد العائلة المالكة للشركة زمام الأمور، فأبناء الجيل الجديد قد درس في الخارج وشرب المفاهيم المالية الغربية وانطبعت في ذهنه ثقافة وأخلاق العمل الغربي والتي تولي ملكية المال الأهمية القصوى في حياة الإداري، فمعيار النجاح والفشل هو كم تملك وكم حققت من أرباح في المقام الأول، فهذا الجيل من الملاك الإداريين هم من قادوا حملة الاستثمار المحموم في البورصات وصناديق التحوط العالمية، فوضعوا جل بيضهم في سلة الغرب المخرومة.

ووفقا لتقرير[٢٢] صادر عن مصرف "بيكتيه وشركاؤه" السويسري، والذي صدر بعنوان "التحديات التي تواجهها المكاتب العائلية، وأفضل الممارسات لتجاوز الأزمة الحالية وحماية الثروة عند تعاقب الأجيال"، وأرسل إلى الشرق الأوسط، أن الشركات التي تديرها أو تمتلكها عائلات خليجية، والتي تشكل أكثر من ٨٥٪ من إجمالي النشاط التجاري في المنطقة، تقترب من منعطف الأجيال الحاسم الذي بلغته نظيراتها الغربية قبل عقدين من الزمان. ويتوقع التقرير أن ينتقل ما يقارب ٣ تريليونات دولار أميركي من أصول وثروات هذه العائلات إلى الجيل التالي خلال السنوات الخمس إلى السبع القادمة، ويتطلع رواد الأعمال المؤسسون، أو مالكو الشركات، إلى حماية ثرواتهم التي سعوا جاهدين لبنائها على مدى سنوات طويلة، وذكر التقرير أن التقديرات العالمية تشير إلى أن ٣٠٪ فقط من الأعمال العائلية تستمر بنجاح بعد الجيل الأول، وأن أقل من ٦٪ تبقى بعد الجيل الثاني، مستشهدا بقائمة مجلة فوربس لأغنياء العالم، التي لا تضم اليوم سوى ٥٪ تقريبا من الأسماء التي احتلت القائمة في الثمانينات.

٢٢- تقرير: الأعمال العائلية الخليجية تواجه تحدي حماية الثروة عبر الزمن وتعاقب الأجيال، مجلة أفريكان مانجر (African Manager)، ٢٠٠٩/٥/٢٨.

ويرى التقرير أن حجم وتركيبة العائلات الخليجية وميزان ثرواتها يتطلب درجة عالية من التطور، يفوق ما يمكن للمنتجات الفردية أن تقدمه، فهي بحاجة إلى مشورة تتعلق بتوزيع الثروات النوعية والكمية، وبإستراتيجية المحافظ الاستثمارية، وبالأسواق المالية، وبالتالي لم تعد الحاجة إلى مكتب العائلة لإدارة الاستثمارات والصناديق العائلية على أنه مجرد مسألة كمالية، بل غدت إستراتيجية أساسية للحفاظ على الثروة ويرى التقرير أن الخطوة الأولى التي تسبق تقديم الحلول للشركات العائلية هي القيام بتحليل الأداء والهيكلية الاستثمارية للمحفظة الحالية، بدءا بمراجعة التوزيع الاستراتيجي الحالي للأصول، والسياسة الاستثمارية للمحفظة، وتقديم المشورة حول المخاطر والإيجابيات التي تنطوي عليها، وبناءً على النتائج، وخبرتنا الطويلة، ومعطيات السوق، والأبحاث الأساسية حول العائدات المتوقعة، يمكن حينها صياغة تشخيص مبدئي للمحفظة.

ويؤكد التقرير على أن نجاح إدارة الثروات يكمن في تجاوز العائلات الخليجية تحفظاتها التقليدية وتكتمها المعتاد، لتتسنى لها مناقشة مجمل الأسئلة المتعلقة بالتعاقب والتوريث بصراحة مطلقة، وإلى جانب هيكلية حماية الثروات، يتوجب تأسيس هيكلية أخرى تهدف إلى تنمية ثروة العائلة على مدى عقود عديدة، ويتم ذلك من خلال تحديد المخاطر والعائدات المستهدفة بشكل عام على المدى الطويل، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مختلفة، مثل الأهداف الشخصية والمهنية لكل واحد من أفراد العائلة، ويرى أن مشاكل العائلات الخليجية أنها تلجأ إلى إدارة استثماراتها بنفسها، مستعينة بمحاسبين غير مختصين، ومستخدمين برامج حسابية بدائية كأداة أساسية لإعداد التقارير وتحليل وتقييم محافظهم الاستثمارية، التي لا توفر الشفافية اللازمة، أو رؤية واضحة لمعطيات السوق لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.

ويرى تقرير[٢٣] آخر بخصوص المشاكل التي تواجه الشركات العائلية الخليجية عقب الأزمة أن الشركات العائلية تواجه بيئة أعمال طبيعية، وتحديات على مستوى إدارتها، وفي ظل الركود العالمي الحالي، تزداد هذه المشاكل تعقيداً، خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتأتي خمس أزمات مجتمعة لتعصف بهذه الشركات، مسبّبةً بذلك هزّة قوية قد تغيّر معالم بيئة أعمال الشركات العائلية في المنطقة.

أولى تلك الأزمات أزمة الخلافة، فقد أُسّست غالبية الشركات العائلية الكبيرة في المجلس في منتصف القرن العشرين، لذلك فهي تمرّ حالياً في مرحلة انتقال السلطة إلى الجيل الثاني أو الثالث، وتتميّز هذه المرحلة بصعوبة انتقال سلطة الإدارة بالنسبة للشركات

٢٣- صحيفة النبأ، تقرير: خمس أزمات تواجهها الشركات العائلية في مجلس التعاون الخليجي، ٢٠٠٩/٨/١٠

حول العالم، حتى عندما يكون الاقتصاد العالمي سليماً. غير أنّ الوضع الاقتصادي الحالي غير المستقر، بالإضافة إلى عناصر أخرى سنتطرّق إليها لاحقاً، سيجعل من هذه المسألة بالغة الدقّة بالنسبة للشركات العائلية في المنطقة، فاتخاذ القرارات في هذه الشركات خاضع بالإجمال إلى قائد واحد من الصعب أن يتخلّى بسهولة عن السلطة التشغيلية للشركة التي أسّسها وبناها. كما أنّ العادات الإقليمية تقضي بانتقال المسؤولية وفق أنماط محدّدة مسبقاً، مثلاً انتقال السلطة إلى الابن البكر بصرف النظر عن ميزات هذا الشخص أو مهاراته التي تميّزه عن باقي إخوته.

ثاني هذه الأزمات أزمة الاندثار، حيث إنّ عدد أفراد العائلة المعنيين بالشركات العائلية في دول المجلس في تزايد مستمر نتيجة حجم العائلات الكبير في المنطقة، ومن الطبيعي بالتالي أن يزداد عدد أفراد العائلة العاملين في الشركات العائلية أو الحاصلين على دخلهم الأساسي منها، الأمر شبيه بعدد متزايد من الأشخاص الذين يشربون من الينبوع نفسه، ويشير تحليل حديث لبوز أند كومباني إلى أنه يجب على الشركات العائلية في دول المجلس أن تنمو بمتوسط معدل سنوي من ١٨٪ لتحافظ على المستوى نفسه من الثروة على مرّ الأجيال، ولكن على الأرجح، لن يبقى الأمر على هذه الحال على المدى الطويل، بصرف النظر عن قدرة الشركة على المنافسة، بالإضافة إلى ذلك يساهم العدد المتزايد لأفراد العائلة في الحؤول دون استمرار الشركات العائلية في توظيف كل أفراد العائلة الراغبين في الحصول على وظيفة فلا يمكن للشركة أن تكون مصدر الدخل الوحيد لكل أفراد العائلة.

ثالثا، أزمة السلطة فالطبيعة المتنوعة للشركات العائلية في دول المجلس تعيق قدرتها على التنافس. فقد وجد استطلاع حديث لبوز أند كومباني أنّ حوالي ٩٠٪ من الشركات العائلية المشاركة فاعلة في ثلاثة مجالات أعمال أو أكثر، وهذا التنوّع طبيعي نظراً للظروف التي كانت سائدة في المنطقة خلال القرن العشرين في ظل نمو اقتصادي قوي، وتنافس محدود، ونفاذ سهل إلى رأس المال، غير أنّ هذه الشروط تختفي مع الوقت، وتجد إدارة هذه الشركات نفسها اليوم مجبرة على تخصيص الوقت، والانتباه، ورأس المال في شركات عدة غير متصلة ببعضها على الإطلاق، أو بشكل غير مباشر.

رابعا، أزمة التنافس، والتي تؤثر على الأزمات الثلاث المذكورة أعلاه وعلى كل الشركات العائلية، غير أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة، تفاقمت هذه الأزمات نتيجة أزمة إقليمية على مستوى التنافس. فقبل خمس سنوات، كانت دول مجلس التعاون الخليجي سوقاً محمياً نوعاً ما، غير أنّ احتشاد الأسواق المتحررة، واتفاقات منظمة التجارة العالمية، والأزمة الدولية

قد زادوا من التنافس بمعدلات لا سابق لها: فيوما بعد يوم، يزداد عدد الشركات المحلية التي تطلق أعمالها في سوق لم تعد كبيرة بما فيه الكفاية لتتّسع للجميع. وقد بدأت الشركات الإقليمية، بعد اكتظاظ أسواقها، بالبحث عن فرص في الدول المجاورة، أمّا الشركات الدولية التي ترزح أسواقها تحت وطأة الأزمة الاقتصادية، فتقوم بخطوات متقدّمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتبرها سوقاً ملائماً للنمو، وخلافاً للعديد من الشركات العائلية التي وزّعت نشاطاتها في قطاعات عدة، يتخصّص هؤلاء المنافسون الجدد في قطاعاتهم، ما ينعكس إيجاباً على القطاعات التي تركز عليها القيادة، وأخيراً، قد بدأت الشركات الإقليمية والدولية المعتادة على العمل في أسواق عالية التنافسية، بالعمل على تنظيم هياكل التكاليف الخاصة بها وإدخال أكبر قدر من المرونة على عملياتها - الأمر الذي يتوجب على شركات عائلية عدة القيام به، وبهدف مجاراة هؤلاء المنافسين، على الشركات العائلية التركيز على القطاعات التي قد تتمتّع فيها بدور ريادي، وترشيد باقي مجموعات استثمارها.

وخامس هذه الأزمات هو الأزمة الاقتصادية الأخيرة والتي سرعت من وتيرة التغيرات الجذرية، وقد تفادت دول المجلس أسوء ما في الركود الدولي، لكنها لم تبق بمنأى عن كل تأثيراته- أزمة الائتمان، والنمو البطيء، والريبة بشأن المستقبل، عندما كانت الشركات العائلية أصغر حجماً، وأقلّ ارتباطاً بالشركات الأجنبية، كانت أقلّ تأثراً بالأزمات الدولية، لكن هذه الشركات أصبحت اليوم أكبر حجماً وأكثر اندماجاً في الأسواق الدولية، فأصبح الركود يؤثر عليها بشكل مؤكد من ناحية شح السيولة وتعثر القروض.

ويرى التقرير أن إنقاذ الشركات العائلية في الخليج والعالم العربي يكمن في حل تلك الأزمات الخمس وذلك يكون بالفصل الواضح بين حوكمة العائلة وإدارة الأعمال، فمن الضروري أن توظف الشركة مديرين من خارج العائلة، لضمان أن تُنقل المسؤولية في المستقبل إلى الأكثر كفاءة، وليس إلى أصحاب أفضل المواقع بفعل الروابط العائلية، وعلى العائلات أن تفصل بين الحفاظ على الثروة (مثلاً: إدارة رأس المال للحفاظ على القيمة بمستويات مخاطر محدّدة مسبقاً) وخلق الثروة (مثلاً: رأس المال المستثمر في شركاتها)، وعلى هؤلاء المديرين أن يعيدوا تنظيم شركاتهم القابضة من خلال تصفية بعض الشركات وتنمية شركات أخرى بحسب معيار الربحية.

وبهدف مجاراة هؤلاء المنافسين، على الشركات العائلية التركيز على القطاعات التي قد تتمتّع فيها بدور ريادي، وترشيد باقي مجموعات استثمارها. وفي إطار الأعمال التي تركّز عليها هذه الشركات، ستبرز الحاجة إلى تعزيز الإنتاجية قدر الإمكان، أكان ذلك من خلال

تطوير نطاق العمل، أو من خلال تحسين التنافسية على مستوى التكلفة، أو تعزيز خدمة العميل على سبيل المثال، ولتجاوز الأزمة الاقتصادية وضمان موقع أقوى عند انتهاء الأزمة، تحتاج شركات عائلية عدة إلى تحسين رأسمالها التشغيلي، وتعزيز هياكل رأس المال الخاصة بها، وتركيز حوافز الإدارة على مؤشرات التدفق النقدي. وفي الوقت عينه، عليها النظر في تأجيل الاستثمارات وبيع أصول غير رئيسية وتعليق أو تخفيض نسب توزيع الأرباح، فهي بحاجة إلى التأكد من أنّ المدير المالي الرئيسي وقطاع المالية يستخدمان خبرتهما للاضطلاع بدور رئيسي في تغيير الإستراتيجية وتوليد القيمة للشركة بدل الاكتفاء باحتساب الأموال.

ولقد بدأت فعلا بعض الشركات العائلية العربية بتدارك الخطر، فبعضها قد استجاب لطلبات المساهمين وقاموا بفصل الإدارة عن الملكية، ولكن معظم الشركات العربية والعالمية اتجهت للاستثمار الحقيقي أي في المضاربة بالذهب والسلع والخدمات، أو شراء الصكوك والسندات الحكومية، كما اتجهت نحو الاستثمار الداخلي في مجتمعاتها المحلية فتزايد الطلب على إدارة الثروات الخاصة في المنطقة. وقال تقرير[٢٤] ميريل لينش عن الثروات العالمية ٢٠٠٧ إن عدد الذين تزيد ثرواتهم على مليون دولار في الشرق الأوسط ارتفع ٩، ١١٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦ برغم التضخم وتعثر أسواق الأوراق المالية، وتوقع التقرير أن ترتفع تلك الثروات إلى ٢، ٢ تريليون دولار بحلول ٢٠١١ مقابل ٤، ١ تريليون حاليا بمعدل نمو سنوي ٥، ٩٪ وهو أعلى معدل في العالم.

كما أن عمليات الاندماج أصبحت الآن محتملة في الأجل المتوسط خاصة في قطاع شركات العقار العربي، ومن المرجح أن تصبح بنوك الاستثمار الخليجية التي تتحول بنجاح إلى بنوك متخصصة أهدافا جذابة لعمليات استحواذ أو مشاريع مشتركة للبنوك العالمية؛ مثل كريدي سويس ومورجان ستانلي وسيتي جروب، ومع أن قروض الشركات وأسواق رأس المال ما تزال متراجعة نسبيا إلا أن البنوك المحلية العربية والتي تراجع مدخولها مع تراجع إيرادات القطاع المصرفي الاستثماري إلى ٢, ٤ بليون دولار في ٢٠٠٩، بعد أن وصلت إلى الذروة عند ٥, ٥ بليون دولار في ٢٠٠٧، أصبحت تستفيد الآن استفادة كبيرة من الفرص الناشئة من تزايد مشاريع البنية الأساسية في أنحاء المنطقة والصرف الأجنبي وتقديم الاستشارات للصناديق السيادية.

وتتطلع البنوك المحلية الكبرى في الإمارات وقطر إلى عمليات التجزئة لكي تنمو، وتواجه شركات الاستثمار في الكويت؛ مثل دار الاستثمار والمجموعة الدولية للاستثمار أيضا صعوبة

٢٤- غالبية استثمارات الخليج حالياً تتجه للأسواق المحلية، اقتصاد، صحيفة البيان، ٢٩/ ١٠/ ٢٠١٠

كبيرة بسبب الهبوط الحاد في قيم العقارات، في حين تسلط مشاكل الدين التي يواجهها بيت التمويل الخليجي وبنك اركابيتا في البحرين الضوء على التعرض الكثيف في المنطقة لسوق العقارات، وتظهر جداول القطاع المصرفي الاستثماري أن البنوك العالمية تهيمن على كل القطاعات التقليدية مثل القروض المجمعة وعمليات الاندماج والاستحواذ وإصدارات الأسهم والسندات، وهو ما يظهر جليا في دخل هذه البنوك من رسوم هذه الأنشطة.

إذا قد تعلمت الشركات العائلية درسا غالي الثمن، وهو أن الاستثمار الحقيقي والمبني على أصول حقيقية تبقى كأساس لتجارة دائمة ومزدهرة، هو ما سبب في غناها قبل الأزمة وهو ما سينقذها بعدها، في عالم انتهت سيطرة الشركات العائلية وتفردها بالقرار الإداري فيه.

إصلاح نظام إدارة بنوك ومحافظ الاستثمار العالمية

إن انهيار بنك "ليمان بروذرز" وتتابع الانهيار المالي العالمي على إثره، قد فتح الأعين المغلقة أو التي كانت تتغاضى عن تصرفات البنوك طيلة فترة الازدهار، ولكن عقب الخسائر المادية الهائلة وسقوط الأقنعة عن أوجه مديري البنوك والمحافظ الاستثمارية وانكشاف نواياهم الحقيقية بتحقيق الربح بغض النظر عما سيحدث فيما بعد، وعقب تنبه العالم إلى فشل المنظومة المنظمة لعمل القطاع المالي العالمي المبني على رأس مالية لا ترحم، عقب ذلك كله توصلت الحكومات العالمية إلى ضرورة إصلاح النظام النقدي والمالي والإداري لقطاع المال والأعمال العالمي، وسنركز هنا على أهم الإصلاحات التي لامست نظام إدارة بنوك ومحافظ الاستثمار العالمية، والتي من شأنها أن تغير طريقة عمل إداريي هذه البنوك والصناديق إلى الأبد وتأثيرها على بنوك ومحافظ الوطن العربي خاصة.

كما لاحظنا مما سبق بدأت بعض الدول المتأثرة بالأزمة بسن قوانين جديدة تعني بالقضاء على التصرفات اللاأخلاقية الممارسة من قبل بعض مدراء البنوك والمحافظ الغربيين والشرقيين، مثل قوانين الإصلاح الضريبي المتشددة من ناحية المكافآت أو الضرائب التي تجنى من عمليات المضاربة، وسياسات التشدد والملاحقة للتهرب الضريبي، فعالم المال ما بعد الأزمة قد تغير كليا بالنسبة للبنوك والمحافظ، ولكن كل تلك الإجراءات الإصلاحية لا تمس صميم العمل الإداري المصرفي والذي كان السبب الرئيسي خلف الأزمة الحالية، وبالتالي لضمان عدم تكرار تلك الأخطاء كل عشر سنوات أو أقل، فإن العديد من الدول الغربية قد بدأت حملة إصلاحات للقوانين المنظمة لعمل تلك البنوك، وبصراحة أكثر فإنهم يبحثون طرقا لتقييد أو تقنين حركة إداريي تلك البنوك بحيث لا يتكرر التسيب والاستغلال الناجم عن غياب الرقابة والاستخفاف بمخاطر الائتمان المكشوف والمشتقات المبنية عليه في سبيل تحقيق أعلى عائد ممكن، وبالتالي فإن قرارا ملزما للبنوك العالمية قد صار من أولويات الدول الغربية في الوقت الحاضر.

ومن المعروف أن الهرم التنظيمي لعمل البنوك والمصارف والمحافظ وصناديق التحوط الاستثمارية أو التجارية، يتكون من عدة مؤسسات، على رأسها صندوق النقد الدولي واللجان

الدولية المنظمة للعمل المصرفي كلجنة بازل[٢٥]، يتبعها البنوك المركزية الإقليمية والمحلية واللجان المنبثقة عنها، وفي النهاية لجان الرقابة الداخلية في البنوك والمحافظ والمعنية بالأساس برقابة العمليات اليومية ومطابقة المنتجات لمعايير الرقابة التي تفرضها البنوك المركزية واللجان الإقليمية والدولية، وقد لوحظ تواطؤ اللجان الداخلية البنكية لتوافق تقاريرها رؤية الإدارة العليا بأن المنتجات والمشتقات المالية التي تم تصميمها هي بعيدة كل البعد عن الخطر، وأن شروطها مطابقة لمعايير بازل الدولية، وهو ما تبين مدى خطؤه، فترك الرقابة الذاتية بحسب مفاهيم الرأسمالية بيد الحس الأخلاقي للبنوك والمحافظ، هو أكبر خطأ سبب الأزمة، فالرقابة يجب أن تكون مركزية الأساس.

ولذلك وعقب الأزمة شددت البنوك المركزية المحلية من رقابتها على عمل البنوك والمؤسسات المالية خاصة تلك التي أخذت من معونات الحكومة لإنقاذها من التعثر، وبذلك خسرت البنوك العديد من امتيازات الحرية المطلقة التي كانت تتمتع بها قبيل الأزمة، وكذلك الأمر بالنسبة للبنوك والمحافظ العربية التي باتت بعض البنوك المركزية تراقب عملياتها اليومية في بعض الحالات، كحجم الودائع والقروض العقارية والشخصية المتعثرة والقائمة، وحجم المخصصات، وزادت الرقابة على الشركات من هيئات الأوراق المالية العربية على مدى صحة إفصاح الشركات عن وضعها المالي، في ضمن مناخ اقتصادي مضطرب.

ولكن التغير الحقيقي في الرقابة على البنوك والمحافظ على الصعيد العالمي، يكمن في رغبة الدول الغربية التغيير من متطلبات الرقابة الدولية التي وضعت أسسها لجنة بازل في اتفاقية بازل١ ومن ثم ٢، والآن يفكر محافظو البنوك المركزية الغربية بأنه قد حان الوقت لإصلاح النظام الرقابي بوضع أسس جديدة تشكل ولادة لاتفاقية بازل ٣، وذلك لكون أسس ومعايير الرقابة في الاتفاقيتين السابقتين لم تكن كافية لمنع الكارثة المالية التي حدثت، وقد كانت أسس بازل واحد غير كافية لمواكبة التطور في العمل المصرفي ولم تغط كامل جوانبه، ففي البداية كانت الاتفاقية قائمة على لوضع قواعد (لكفاية رأس المال) لدى البنوك والمقصود بذلك وضع حدود دنيا لنسبة رأس المال المتوفر للبنك مقابل القروض والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك للعملاء، وبرز استخدام كفاية رأس المال في منتصف القرن الماضي بمعادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع ثم تطور لاحقا بقيام لجنة

٢٥- لجنة بازل للرقابة على البنوك، هي لجنة انبثقت عن اتفاقية وقعها محافظو بنوك الدول الصناعية العشر الكبرى عام ١٩٨٨ في مدينة بازل السويسرية، واتفقوا على إنشاء لجنة بازل للرقابة على البنوك من هذه الدول، فهي تنظيم غير رسمي (اتفاقية تفاهم) لتنسيق شروط العمل المصرفي فيما بين هذه الدول وبما يوفر اكبر قدر من الاتساق في القيود المفروضة على العمل المصرفي بينها بغرض توفير درجة اكبر من المنافسة السليمة في عمل هذه البنوك العالمية، للمزيد عن هذه اللجنة راجع الموقع الرسمي لبنك التسويات الدولي.

بازل للإشراف والرقابة المصرفية بأعداد معيار بازل (١) والذي أشتمل على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية وحددت نسبته بـ٨٪ وطبقته المصارف العاملة في أكثر من (١٠٠) دولة.

بعدها جاء بازل٢ ليتناسب مع المتطلبات البنكية والتحديات كافة ومنها ظاهرة غسيل الأموال، فلبغية تنفيذ المعايير الدولية الجديدة لكفاية رأس المال المصرفي فقد تم ترجيح الموجودات المصرفية بأوزان مخاطر اختصرت بأربعة هي صفر وعشرين وخمسين ومائة في المائة شملت بنودا داخل وخارج الميزانية، وبالتالي فإن تقوية قاعدة كفاية رأس المال سوف تعتمد على مقدار الموجودات الخطرة المرجحة في الميزانية العمومية لأي مصرف، تم ربط رأس المال ومتطلباته بالمخاطرة التي تنتج عن التوظيفات المختلفة للمصرف إضافة إلى البنود خارج الميزانية، ومن ثم تقسيم رأس المال الأساس ورأس المال الإضافي أو المساند،كما قسمت بنود داخل وخارج الميزانية إلى عدة فئات بهدف إعطاء كل فئة وزن مخاطرة يتناسب معها، وبين الاتفاق الحد الأدنى لنسبة رأس المال إلى الموجودات والبنود خارج الميزانية الخطرة وسمح الاتفاق ببعض المرونة للسلطات المحلية في تحديد الأوزان الترجيحية لبعض الموجودات، وركز الاتفاق بشكل رئيس على مخاطر الائتمان ولم يبحث بشكل مفصل بمخاطر أخرى تؤثر في الوضع المالي للبنك مثل مخاطر التركيز في التسهيلات، الاستثمارات، مخاطر السيولة، مخاطر الاستثمارات.

واستخدمت معايير مثل معيار كوك والمعتمد على العلاقة بين مبلغ الأموال الذاتية ومجموع القروض الممنوحة والتي تمثل المخاطر، وتصنيف الدول إلى مجموعتين مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة أو الضعيفة، ومجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل كل دول العالم بما فيها دول الوطن العربي (باستثناء السعودية)، ونسبة كفاية رأس المال والمحددة بـ٨٪.

ولكن لم يغطي -كما ظهر من الأزمة- بازل ٢ متطلبات الرقابة على المنتجات البنكية الجديدة والمعقدة كالمشتقات المالية وسوقها الضخم والمتشابك، كما أن هذه القيود التي وضعتها اللجنة على البنوك لم يعد ينظر إليها باعتبارها مجرد أتفاق بين الدول الصناعية العشر، بل أصبح ينظر إليها باعتبارها معيارا" لسلامة النظام المصرفي فكل دولة (حتى خارج الدول الصناعية العشر) أصبحت ترى أن عدم مراعاة هذه النسب في بنوكها الوطنية هو دليل على عدم سلامة المراكز المالية لهذه البنوك فأصبح المجتمع المالي العالمي ينظر إلى إتباع هذه النسب باعتبارها ضمانا للسلامة المالية للبنوك والأخطر من ذلك هو أن مؤسسات

التمويل الدولية والبنوك العالمية أصبحت تعتبر أن كفاية رأس المال كما حددتها لجنة بازل هو ما يمثل الحد الأدنى لسلامة البنوك وبالتالي أصبحت تتحدد الجدارة الائتمانية والقدرة على الاقتراض للدول وفقا" لمدى التوافق مع هذه المعايير، وترتب على ذلك أن تحول دور (لجنة بازل للرقابة على البنوك) من مجرد لجنة تجمع ممثلي للبنوك المركزية الصناعية إلى نوع من الرقيب العالمي على سلامة العمل المصرفي، وهو ما فشلت في أدائه، أو قصرت معاييرها في اكتشافه مبكرا للوقاية من الأزمة.

والحقيقة التي أظهرتها الأزمة للعيان حول ضعف نظام بازل، سواء الأول أو الثاني، في فرض نظام رقابي قادر على منع الأزمات من حدوثها وهو ما أقره العديد من الخبراء والمحللين في الغرب، ففي نظرهم[٢٦] تكمن مثلا نقطة بداية الضعف في أسلوب العمل المصرفي نفسه، حيث أن البنوك تقترض لأجل قصير، وتقرض لأجل طويل لمصلحة الاقتصاد الأوسع نطاقاً، ولكن على حساب وضع نفسها في مركز محفوف بالمخاطر بشكل أساسي، وإذا طالب المودعون بأموالهم في الوقت ذاته، فإن البنوك لن تستطيع الدفع بسبب التباين في استحقاق أصولها ومطلوباتها وهو ما يؤدي عادة إلى فقدان الثقة في بنك ما من شأنه أن يصبح معدياً عبر أرجاء النظام، كما انه لفشل البنوك تأثيرات جانبية، من شأنها أن تبتلي البنوك الأخرى فقط بالخسائر، ولكنها أيضاً تدمر الاقتصاد الأوسع نطاقاً بمنع إمدادات الائتمان مثلا.

أما بالنسبة لنظام بازل ١ فقد عامل هذا النظام جميع القروض العقارية على أنها محفوفة بالمخاطر بشكل متساوٍ، بحيث يتمكن المصرفيون من تقديم القروض العقارية المقدمة إلى ضعاف الملاءة التي تتسم بكونها عالية المخاطر، والعوائد، دون الحاجة إلى دعمها بمزيد من رأس المال المطلوب من أجل أعمال القروض العقارية الأكثر أماناً، وأما نظام بازل ٢، فإنه عالج تلك المشكلة بتقسيم الأصول إلى فئات فرعية، وتطبيق ثقل المخاطر عليها. ومع ذلك فإن هذا الأمر في الواقع يزيد من تأييد العملية الدورية: حين تنمو المخاطر في الانكماش، على النقيض من معاهدة بازل ١، فإن المطلوب من البنوك أن تحتفظ بمزيد من رأس المال تماماً عندما تتعرض لأقسى الضغوط، وتفاقم هذا التأييد للعملية الدورية بمحاسبة الأصول بحسب القيمة السوقية، الأمر الذي يضيف إلى قيم الأصول في الأوقات الجيدة، ويبتليها بتقلصات إضافية حين تهبط الأسواق.

ومن هنا ظهرت دعوات سواء من الخبراء أو الباحثين أو الحكومات والأفراد على حد سواء، تدعو إلى ضرورة إصلاح النظام الرقابي العالمي ،سواء أنظمة الإنذار المبكرة لدى

٢٦- للمزيد عن الآراء الخاصة بقضية إصلاح نظام بازل راجع مقال، بلندر، جورج، الإصلاح المالي وإعادة غزل النسيج لكبح النمو الائتماني المفرط، الفاينانشيال اتايمز، ٢٠٠٩/٧/١

صندوق النقد الدولي أو أنظمة الرقابة لدى البنوك المركزية، أو النظام الرقابي الخاص بإدارة البنوك والمحافظ، ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة لتطوير نظام بازل٢ والخروج باتفاقية جديدة، فقد حان الأوان لبازل ٣ بحسب رأي اللجنة المشكلة لأنظمته، ولأن قوانين بازل٢ الخاصة بالبنوك تقتضي الحد الأدنى من دعم رأس المال للديون المهيكلة، مثل القروض العقارية التي تم تحويلها إلى أوراق مالية، فإنها بذلك تكون قد شجعت هذا التغاضي، وحين أصبح واضحاً أن الخسائر تجاوزت قدرة رأسمال البنوك، أحكم المقرضون وثاق حقائبهم بشدة. وأما الأمر الذي أنقذ النظام المالي فقط، فهو التدخل المدعوم بأموال دافعي الضرائب الضخمة.

وهو ما دفع لجنة بازل إلى الاعتراف بأن القوانين الحالية فشلت في التأكد من أن البنوك مدعومة بما يكفي من رأس المال، ولا تجازف بأموال الدائنين فقط، ويمكن أن ترتفع أبراج من الأصول الممولة بالديون، على شظايا ٢ في المائة من الأسهم العامة، والأنواع الأخرى من رأس المال، مثل الديون المهجنة، غامضة، أو لا يمكن جعلها تمتص الخسائر، بدلاً من تحويل الديون المهجنة إلى أسهم، وربما تفضل البنوك المتعثرة أن تبيع الأصول سريعاً بأقل من قيمتها، الأمر الذي يزيد الضغوط على السيولة والأسعار في أسوأ وقت ممكن.

والمقترحات الجديدة[٢٧] التي قدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية كمحولة لإصلاح تلك الأخطاء تعتبر بداية لإصلاح النظام العالمي المالي والكيفية التي تدار بها تلك البنوك والمحافظ الأجنبية منها والعربية، وتتضمن تلك المقترحات فرض متطلبات سيولة قصيرة الأجل، ووضع سقف أعلى للمديونية الشاملة، والإصرار على أسهم أكثر شيوعاً، أو نوع آخر من رأس المال يمتص الخسائر والإبقاء على البنك منشأة مستمرة، وبشرط أن تكون النسب عالية بما يكفي، فمن شأن ذلك أن يجعل البنوك آمنة على نحو أكثر، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بأن تودع البنوك مزيدا من رأس المال للحماية ضد فشل النظراء، وعلى وجه الخصوص من جانب المشتقات التي تباع مباشرة فيجب الآن معاملتها وكأنها سندات.

وكي تعالج المخاوف من أن تعمل البنوك على الاحتفاظ بأقل قدر ممكن من رأس المال، تريد لجنة بازل وضع القوانين المضادة لدورة رأس المال، تقتضي أن تتبنى البنوك دعائم أكبر في الأوقات الجيدة. وتقترح كذلك وضع حد للمكافآت وتوزيع الأرباح حين يقارب رأس المال الحد الأدنى، يمكن أن تمضي الإصلاحات إلى أكثر من ذلك بأن تطلب تحول الديون

٢٧- هل تصادف قوانين بازل الحظ للمرة الثالثة؟، صحيفة الإقتصادية الإلكترونية نقلا عن الفايناشيال تايمز، ٢٤/١٢/٢٠٠٩، العدد ٥٩١٨

تلقائياً إلى أسهم في أوقات التعثر لكنها تجري كثيرا من التحسينات قياساً على التراخي التنظيمي السابق، ومن شأن ذلك أن يجعل الأمور أكثر تكلفة بالنسبة للبنوك وعلينا أن نتوقع منها التعويض عن ذلك باتخاذ مزيد من المخاطر، أو المجازفات التي تأتي بعوائد أعلى، فمن شأن كل تلك المقترحات أن تشكل نواة لنظام رقابي حقيقي عوضا عن التساهل السابق.

كما قد ترفع نسبة احتياطي رأس المال المطلوب بحوالي ١٪ لتصل نسبة الاحتياطي إلى ٧٪، وجاء الرفع في تعريفات الطبقة الأولى من رأس المال والمخصصة للاستثمار والمضاربة، بما لم يعجب البنوك الأوروبية والغربية والتي سعت لتشكيل لجان ضغط وعمل دراسات تثبت مدى خطورة اقتراحات لجنة بازل لنظام بازل ٣ إن طبق، وحسب[٢٨] محللي الشأن المصري في بنك نومورا أن أكبر ١٦ بنكاً أوروبيا سوف تخسر ما مجموعه ٣٠٠ مليار يورو (ما يعادل ٣٨٦ مليار دولار، ٢٤٨ مليار جنيه إسترليني) من رأسمال الطبقة الأولى، ما يخفض نسبة رأس المال ذلك إلى أصولها المعرضة للخطر من ٩ في المائة إلى ٣,٥ ٪، وأجرت وحدة أسواق رأسمال الدين في بنك باركليز عملية حسابية مختلفة اختلافاً طفيفاً عن البنوك الأمريكية، مفترضة أنه سيتعين عليها أن تحتفظ بنسبة ٨ في المائة من رأسمال الطبقة الأولى. وفي تلك الحالة، فإن الشركات الأمريكية الكبرى القابضة للبنوك سيكون لديها نقص بمبلغ ٢٢٥ مليار دولار (١٧٥ مليار يورو، ١٤٥ مليار جنيه إسترليني) في رأس المال، مع تركز ٩٠ في المائة من هذا العجز في ستة بنوك فقط، مما شكل معارضة عارمة لتطبيق مقترحات لجنة بازل المقيدة لعمل وحرية البنوك كما يقولون.

وآخر الإصلاحات[٢٩] المقترحة تركز على ثلاثة مجالات: استئصال الأدوات الهجينة التي تخلط بين السندات والأسهم وتضعف هيكل رأس المال، وإضافة رأس مال احتياطي لتخفيف الصدمات بحيث لا يؤدي تخفيض الرفع المالي إلى سحق الإقراض خلال الأزمات، ووضع رسوم رأسمالية أعلى على المشتقات والأنشطة التجارية الأكثر خطورة، والأهم من ذلك أن الإصلاحات تشمل نسبة دولية في الرفع المالي. ومن شأن هذا وضع حد أعلى على الرفع المالي في الأوقات الجيدة والسيئة على السواء، وفي الوقت نفسه يكون بمثابة تقييم لواقع الأمور مقابل رأس المال الاحترازي القليل جدا حين تقلل النماذج من أهمية المخاطر، وهذه الإصلاحات في انتظار موافقة مجموعة العشرين حتى تصبح حقيقة واقعة.

٢٨- ماسترز بروك، وميجان ميرفي، إصلاحات جديدة مرتقبة تزيد السطوة التنظيمية على البنوك، صحيفة الاقتصادية نقلا عن الفايناشيال تايمز، ٢٩/٨/٢٠١٠، العدد ٦١٦٦

٢٩- بير، شيلا، الطريق إلى بنوك أكثر أمانا يمر عبر بازل، صحيفة الاقتصادية نقلا عن الفايناشيال تايمز، ٥/٩/٢٠١٠، العدد ٦١٧٣

وتوصل أخيرا إلى اتفاق يرضي الطرفين الأجهزة الرقابية والبنوك بشأن إصلاحات بازل ٣ عقب اجتماعات كثيفة في صيف عام ٢٠١٠، فوافقت البنوك على الاحتفاظ برأسمال عالي الجودة يعادل سبعة بالمائة من أصولها عالية المخاطر، ولكن فترة انتقالية طويلة هدأت المخاوف من أن تضطر البنوك إلى تعجل زيادة رأس المال، ونسبة رأس المال الجديدة أعلى بكثير من النسبة الإلزامية الحالية والبالغة اثنين بالمائة لكنها أقل بكثير مما كانت البنوك تخشاه في وقت سابق، تطبيقها سيكون على مدى مرحلة انتقالية تمتد في بعض الحالات إلى كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩، مما عمل على امتصاص إحتناق البنوك من تلك الإصلاحات عقب ضغوط مارستها على حكوماتها.

وإذا أضفنا مطالبات المجتمع الدولي بالإصلاح إلى مطالبات النظام الرقابي الفدرالي لإصلاح النظام الرقابي في أمريكا والمتمثلة بفرض استخدام وصايا الحياة على البنوك والمحافظ الإستثمارية، ووصية الحياة الخاصة بالبنوك تتمثل بتوثيق إجراءات خاصة بتفكيك البنك وعملياته كاملة في حالات التعثر المالي أو الإفلاس، وتشمل إجراءات خاصة بتسييل ممتلكات وأصول البنك المنقولة وغير المنقولة لسداد الديون والحقوق والالتزامات التي عليه سواء من ناحية حقوق المودعين وضمان حساباتهم وودائعهم، أو من ناحية حقوق المساهمين، والأهم ضمان رد الحقوق وتسهيل عملية إفلاس البنك بغض النظر عن حجمه دون اللجوء إلى أموال دافعي الضرائب لإنقاذه، ومن شأن وصايا الحياة أن تضمن عدم انهيار الأسواق العالمية نتيجة لانهيار بنك ضخم والإسراع نحو أموال دافعي الضرائب لكون تلك البنوك والشركات أكبر من أن تفشل.

يضاف إلى تلك الوصايا مطالبة بعض البنوك المركزية الغربية المحافظ الاستثمارية وصناديق التحوط المتخصصة بالمضاربة بالمشتقات المالية، والاحتفاظ بحسابات لدى البنوك المركزية كضمانات تحتوي مبالغ احتياطية يتم احتسابها بناء على نسبة المبالغ التي تنوي المضاربة بها ونسبة المخاطرة العالية المرتبطة بتلك المضاربة، هذا غير اختبارات التحمل التي تقوم بها البنوك المركزية الأوروبية والعالمية لضمان توفر العملات الأجنبية وقدرة الدولة على سداد مشترياتها والتكفل بسداد الصكوك والسندات المصدرة من قبل بنوك وحكومات لدول هدتها الديون الخارجية المتراكمة.

ولكن من شأن تلك التغييرات الطارئة على طبيعة النظام الرقابي المصرفي العالمي أن تغير طبيعة عمل البنوك والمحافظ العالمية إلى الأبد، وأن تؤثر على سير العمل المصرفي العربي، فهل البنوك والمحافظ العربية ستتأثر فور خروج الأنظمة الرقابية الجديدة كنظام

بازل ٣ وقوانين مراقبة المكافآت وغيرها، إن الإجابة تكمن في كون تحول الأنظمة الرقابية المصرفية العربية إلى النظم الغربية الجديدة هو الأمر المؤكد، فمن أجل الحصول على التصنيف الائتماني المتميز أو العادي لا بد من مواكبة وتطبيق تلك الإجراءات في مختلف العمليات البنكية اليومية أو مختلف المضاربات اليومية بالنسبة للمحافظ، ولكن مدى تشديد تطبيق تلك الإجراءات من قبل البنوك المركزية العربية ذات العلاقة التصالحية والمعاملة التفضيلية نحو أهم قطاع حيوي في الدول العربية، هذا هو ما يمكن الاختلاف من ناحيته.

فمن شأن تلك الإصلاحات ضريبية كانت أم إدارية أم رقابية، والتي عرجنا على أهمها في عجالة في هذا الفصل، من شأنها أن تلغي قاعدة "اكبر من أن يفشل" سواء في عقر دار الرأسمالية والمتمثل بأمريكا، أو أن تقضي عليها في بعض الدول العربية على غرار شركات وبنوك دبي، الكويت والسعودية على سبيل المثال لا الحصر، ولكن المؤكد أن طبيعة العمل المصرفي في بنوك وشركات الفقراء الجدد قد تغيرت إلى ما يشاء الله.

الفصل السادس:
أزمة دبي العالمية كمثال على ظاهرة الفقراء الجدد

«الفن الحقيقي للأعمال المصرفية هو إدارة المخاطر. وتشتمل إدارة المخاطر على فهم جميع السيناريوهات، والاستعداد لها، ومن الواضح أن البنوك الاستثمارية الإسلامية الكبيرة أُخِذت على حين غرة، بعد أن جف منها المال، في وقت لم تعد تجد فيه مكاناً لاقتراض أموال إضافية»

جون ساندويك مستشار إدارة الأصول والثروات الإسلامية عند تعليقه على المصارف الإسلامية وتأثرها بالأزمة المالية في الخليج لعام ٢٠١٠م



دبي وظاهرة الفقراء الجدد

لا شك أن نيران الأزمة المالية العالمية قد وصلت حرائقها إلى غابات الأمان المالي العربي، ولا شك بان تأثيراتها الواضحة للعيان في المنطقة قد شكلت ظاهرة بحد ذاتها، ألا وهي الفقراء الجدد، وأيضا دخول العديد من دول المنطقة العربية النفطية وغير النفطية على حد سواء نفق الركود والتباطؤ الاقتصادي خاصة في فترة بداية الأزمة مابين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، ولولا ارتفاع أسعار النفط وعودتها إلى قرابة ٨٠ دولارا للبرميل، لهدمت شركات وبنوك ومصارف عربية كثيرة، ومع ذلك لا تزال دول عربية عديدة في سنوات ما بعد الأزمة تتعافى من الخسائر البليونية التي منيت بها إما بخسائر خارجية مع بنوك ومحافظ الغرب أو خسائر داخلية نتيجة هبوط أسعار النفط والعقار والخسائر البنكية المحققة نتيجة لتعثر القروض.

ومع تراجع معدلات النمو العربية في الدول النفطية من قرابة ٩٪ إلى ٢-٣٪ لعام ٢٠٠٩ كما الإمارات والكويت وتراجعها في الدول غير النفطية من ٦٪ إلى ١,٥ -٢٪ لنفس العام أيضا، فإن خيارات الاستثمار قد انحصرت أيضا وبدأ عصر الركود الاقتصادي عقب سنوات الطفرة، وهو ما سبب كما بينا سابقا بتراجع مستوى الطبقات الوسطى والغنية في المجتمع وازدياد الفقراء فقرا، بما سميناه بظاهرة الفقراء الجدد والتي هي ظاهرة عالمية طبعا وطباعا، كما بينا أهم التغيرات حدثت للعالم من جراء تلك الظاهرة ومن ضمنها العالم العربي والإسلامي.

ولعل أشد من تأثر بالأزمة المالية وتبعاتها من ضمن الدول العربية بل والعالمية أيضا هي الإمارات وبالذات إمارة دبي منها، وذلك لارتباط الأخيرة المتزايد بالاقتصاد العالمي وتشابكاته، عبر سلسلة من العمليات المصرفية أو من خلال الأسواق المالية العالمية والتي كانت صناديق ومحافظ دبي السيادية هي المحرك واللاعب الأساسي فيها، إلى أن وقع المحظور وتبخرت العديد من ممتلكات وأصول تلك الصناديق، وقد بينا في الفصول الأولى من هذا الكتاب حجم الخسائر التفصيلية لتلك الصناديق وغيرها من الصناديق العربية والتي بلغت قرابة ٢,٥ تريليون دولا،ر كان نصيب الصناديق السيادية الإماراتية منها قرابة ٤ مليارات ونصف، ونصيب البنوك الإماراتية ثلاثة مليارات دولار، ومع هروب أموال الصناديق إلى الداخل الإماراتي في محاولة يائسة لإنقاذ استثماراتها، لم تجد غير تراجع سوق دبي المالي قرابة ٧٥٪ في حوالي ثلاث سنوات، وتراجع النشاط العقاري وتوقف المشاريع الكبرى التي تم تمويلها والإعلان عنها قبل الأزمة وتعثر المليارات من القروض المجمدة في قواعد أبت أن

ترفع على عمد، فتراجعت أرباح البنوك والمصارف الإسلامية ودخلت دبي لأول مرة منذ طفرتها الاقتصادية الحديثة في ركود مرير.

ونتيجة لذلك الركود فقد سرح الآلاف -بحسب الدراسات- من أعمالهم واضطروا لترك الغالي والنفيس وراءهم، وخاصة العاملين في قطاع العقار والمال والأعمال، كما تراجع أو ثبت مدخول من بقي سواء أكان مواطنا أم عاملا مستقطبا، ومع ارتفاع الأسعار الذي سبق الركود فإن الحياة ازدادت صعوبة في دبي مع تراجع القدرة الشرائية والمستوى العالي من الرفاهية الذي تعود عليه سكان دبي، وخاصة أولئك العمال الأجانب الذين بقوا يبحثون عن أعمال جديدة مما تسبب بضيق معيشة كبير لهم، وبالتالي انضموا إلى الملايين من أبناء الفقراء الجدد.

لذلك ارتأينا في هذا الكتاب أن ندرس حالة إمارة دبي، والتي تمثل جوهر قضية الفقراء الجدد، فعلى أكتاف أبناء الطبقة الوسطى العربية والعالمية قامت حضارة دبي الحديثة، وبهامات أبنائها وقادتها وسواعد العمالة العربية والآسيوية من أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة قامت العمارات الشاهقة والمشاريع البراقة، وبسبب ازدياد أعداد أبناء الطبقة الوسطى وازدياد القدرة المعيشية لهم نشأت تجارة الخدمات والسياحة والمطاعم المساندة والأسواق الموفرة لاحتياجاتهم، وقامت صناعة عقارية كاملة لتلبية حاجات الإيواء والإقامة للملايين من العمال والموظفين، وظهرت الأسواق المالية والتي كان أبناء الطبقة الوسطى من المضاربين الأساسيين فيها، كما ساعد تحسن أوضاع الطبقة الوسطى في الوطن العربي ككل على نشوء الصناعات التصديرية والتحويلية الخاصة بالمنتجات الاستهلاكية تلبية لرغبات تلك الطبقة، وبالتالي فإن الطبقة الوسطى من أطباء ومدرسين ومحامين وموظفين ومهندسين وأبناء الطبقة الفقيرة من عمال مهرة هم الأساس وراء ازدهار دبي وانتعاش اقتصادها القائم عليهم.

ولكن عندما انتعش الاقتصاد خلال فترة الطفرة النفطية وتدفق أموال النفط والغاز الخليجي في مشاريع دبي الطموحة، وتدفقها إما من الإمارات المجاورة كأبو ظبي أو من دول مجاورة كالصناديق السيادية الخليجية بل والعالمية أيضا، تغير الفكر الاقتصادي الذي قامت عليه دبي بجعلها منطقة التجارة الحرة للعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، وانتقالها لجعل دبي قبلة العالم السياحي وقبلة لأغنياء العالم ومكان لتبذير أموالهم في مشاريع عملاقة ومبهرة، من إقامة فلل فخمة على شكل الدول في البحار إلى إقامة الفنادق الهائلة ذات الخدمة العامرة والتي لن تجدها إلا في قصص ألف ليلة وليلة، وإنشاء مشاريع

عملاقة كأطول برج وأكبر مبنى وأضخم مطار في العالم وغيره، مما اعتبر في وقته طفرة عقارية واقتصادية ناجحة، وفرصة توفر لمضاربي المحافظ والبنوك الربح السريع من جراء تمويل تلك المشاريع العملاقة والتي عادة ما تباع وهي ما تزال خططا تحت الإنشاء ويعاد بيعها عشرات المرات إلى أن تظهر للعيان شامخة أمام العالم لتعلن للعالم أن دبي مدينة الأحلام بكل حق.

ولكن مع حدوث زلزال الأزمة وانعدام السيولة من الأسواق وهروب المال الأجنبي ووعود بشراء تلك الفلل والعمارات الفارهة من قبل رأس المال الجبان، فقد توقفت المشاريع أو بقيت حبرا على ورق، وعجزت الشركات عن السداد للبنوك، وتراجعت أرباح البنوك، بل تعرضت بعض الشركات لهزات قوية جعلت المستثمرين يعيدون حساباتهم حيال الحلم الذهبي، وكل تلك الأحداث مصحوبة بانهيار الأسهم الإماراتية جعلت إمارة دبي تدخل نادي دول ومدن الفقراء الجدد الكبرى من أمثال نيويورك ولندن وباريس وأثينا وغيرها من عواصم الفقراء الجدد المالية والتي تأثرت بشبح الأزمة الخانق.

ودراسة وضع الإمارة عقب الأزمة التي أصابتها لا يتأتى من جانب الشماتة لا سمح الله، كما فعل الغرب وكتابه الاقتصاديون الذين بدت غيرتهم الواضحة من نجاح ذلك النموذج العربي وتفوقه على العديد من عواصم المال الأوروبية، ولكن يأتي من باب الحرص على ذلك المشروع العربي والإسلامي الرائد، ومن اجل دراسة الأخطاء وتوضيح مكامن الضعف للوصول إلى جواب شاف يكون عبرة لبقية الدول العربية والتي بدأت بالسعي وراء خطا دبي، لكي تعود تلك الإمارة الشامخة بنموذجها الاقتصادي الفريد على صدارة التفوق والنجاح المالي العالمي.

دبي لؤلؤة الخليج العربي

لكي نفهم التطور الذي حدث لدبي وجعل نموذجها الاقتصادي مثالا يحتذي به، علينا الرجوع إلى القواعد التي أسس عليها وعلى النمط الذي استحدث به حتى صارت دبي وميناؤها الشهير على ماهما عليه اليوم، فطالما كانت قرى الصيد الساحلية المطلة على الخليج العربي مصدرا أساسيا من مصادر الدخل في اقتصاد الدول العربية والإسلامية في أيام الخلافة أو في العصر الحديث على حد سواء، ولطالما تنازع على حكمها العديد من الفرق والولاة المسلمين في زمن الخلافة لكونها تتمتع بثروات هائلة مقارنة بمصادر الدخل التقليدية السائدة وأنواع التجارة السائدة في تلك الحقبة، وقد أتى المستعمر في نهاية القرن الثامن عشر واحتل بعض تلك المدن الساحلية والتي اشتهرت بمقاومتها له، وكانت أهميتها الإستراتيجية كبيرة فهي تقع على خط التجارة البحري القديم مع فارس والهند من جهة، واشتهارها بتجارة اللؤلؤ والصيد وغيرها من ثروات الخليج العربي من جهة أخرى، وبالتالي فقد شكلت قوة اقتصادية تضاف لمصادر دخل الدولة المسيطرة على تلك المنطقة، ومن أبرز تلك القرى الساحلية أو الموانئ، كان خور دبي لتميز موقعه وقربه من بلاد فارس والهند وأيضا تمتع السواحل المطلة على ثروة بحرية هائلة مما جعله محطة بحرية رئيسية للمنطقة ككل.

وظهر الخور على الخارطة الاقتصادية العربية عقب استقرار ثمانمائة نفر من قبيلة بني ياس تحت قيادة أسرة آل مكتوم عند فم خور دبي عام ١٨٣٣ ميلادي[١]، شكل الخور مرفأً طبيعياً أضحت منه دبي مركزاً لصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ والتجارة البحرية، ومع مطلع القرن العشرين، حقق ميناء دبي نجاحاً مشهوداً. وكان السوق الكائن في ديرة الأكبر مساحةً على امتداد ذلك الساحل حيث ضم ٣٥٠ محلاً تجارياً وحشداً من الزائرين الدائمين ورجال الأعمال، وبقدوم الثلاثينيات من القرن العشرين بلغ تعداد سكان دبي عشرين ألفا تقريباً ربعهم من الوافدين من دول كإيران والهند وباكستان والقليل من الدول العربية الشامية.

وفي بداية الخمسينيات بدأ تراكم الطين في منطقة خور دبي ربما نتيجة زيادة عدد السفن التي اعتادت الرسو به، لذا قرر حاكم دبي الراحل الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حفر المجرى المائي، والذي اعتبر أحد أبرز المشروعات التي عبرت عن رؤيته المستقبلية الطموحة،

١- دائرة التنمية الاقتصادية - اقتصاد دبي من منظور تاريخي، موقع حكومة دبي الإلكتروني، ٢٠٠٩/٨/١٠

حيث عادت هذه الخطوة بمزيد من النتائج المتقدمة على صعيد مناولة البضائع في دبي، وحتماً ساهمت في تقوية مكانة دبي الاقتصادية كمقصد هام للتجارة وإعادة التصدير، وكان يغلب على طابع الحياة البساطة، والاعتماد على العمالة البسيطة لإنجاز الأعمال التجارية والصيد.

و لكن ما شكل نقطة تحول في تاريخ دبي الحديث ليجعلها على بداية الطريق لما أصبحت عليه اليوم هو اكتشاف النفط عام ١٩٦٣ بعد إنشاء أول شركة بترول دبي في المناطق البحرية للإمارة، والذي بفضلها تسارع النشاط الاقتصادي لمنطقة خور دبي أضعافا مضاعفة، ونقل اقتصاد الإمارة من تجارة الصناعات التقليدية أو المنتجات البحرية، إلى محطة اقتصادية متنوعة مع احتوائها على الصناعات النفطية والتكريرية، وأخذ يقبل عليها الآلاف من العمال والخبراء الأجانب والعرب، ومع زيادة ثروة الإمارة الناجمة عن بيع الذهب الأسود، استفادت الإمارة من تلك الخبرات مدفوعة بعائدات النفط في إرساء وتطوير البنية التحتية لدبي حيث أنشئت المدارس والمستشفيات والطرق وشبكة اتصالات حديثة، كما تم تأسيس ميناء جديد ومبنى وصول ومغادرة الرحلات الجوية في مطار دبي الدولي علاوةً على مهبط طائرات يلائم جميع أنواع الطائرات، وشهدت الإمارة تأسيس أكبر مرفأ في العالم بجبل علي إلى جانب بناء منطقة حرة محيطة بالميناء.

وعقب الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١ ، انضمت إمارة دبي إلى بقية الإمارات ومن ضمنها أبو ظبي مشكلة الإمارات العربية المتحدة، ورغم ذلك بقيت دبي تتمتع ببعض الاستقلال الذاتي على ضوء التجربة الطويلة والمتميزة لمدينة دبي كميناء على الخليج وحتى عند وضع الدستور الدائم للإمارات تم الأخذ بعين الاعتبار الاستقلال الذاتي لكل إمارة من حيث إدارة مواردها الذاتية وحرية نموذج التنمية الذي تختاره، وكانت دبي قد تخلت عن قوات الأمن الخاصة بها في منتصف السبعينيات وسلمت مهمة الدفاع للحكومة الاتحادية في خطوة تهدف إلى التخلي عن هذه المهمة المكلفة ماليا لكي تتفرغ لمشروعها الاقتصادي.

وتشكلت الإمارات العربية المتحدة لها وضع خاص يختلف عن باقي الدول العربية، كون نظام الحكم فيها اتحادا فيدراليا، فهناك الحكومة الاتحادية ولها دور محدد وهناك الحكومات المحلية ولها دور ضمن حدود إمارتها، ويحكمها جميعا الدستور، فإن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات تتميز بإعطاء الحكومة المركزية سلطات محددة وترك مساحة غير محددة من السلطات المفهومة ضمنيا للإمارات كل على حدة، وتحتفظ كل إمارة بالسيطرة على نفطها وعلى ثروتها المعدنية وعلى بعض مظاهر أمنها الداخلي.

وللحكومة الاتحادية الكلمة الأولى في معظم مسائل القانون والحكم، ومسؤوليتها بالدرجة الأولى العلاقات الخارجية والسياسات الدولية والدفاع عن الوطن ضمن مسؤوليات أخرى منها الصحة والتعليم وغيرها، لكن الدستور يمكّن حكام الإمارات من التنازل للحكومة الاتحادية، في حال رغبوا في ذلك، عن سلطات معينة نص عليها كمسؤولية منفردة لكل إمارة،وتتكفل العاصمة أبو ظبي في احتضان جميع الوزارات وإدارة سياسات الدولة وتشريعاتها، وعقب شح النفط المستخرج من أراضي الإمارة وانتهاء حقبة التنقيب، كان السبيل الوحيد المتاح أمام دبي التي لا تمتلك موارد طبيعية هو التركيز على السياحة والقطاع العقاري وتشجيع النشاط التجاري ومن هنا بدأت الرؤية وبدأ الحلم بجعل إمارة دبي قبلة تجارية وصناعية لرواد المال والأعمال في العالم أجمع.

دبي في عصرها الذهبي

يعتبر كثير من الخبراء والمراقبين للوضع الاقتصادي العام في الإمارات بخاصة والخليج العربي بعامة، أن إمارة دبي، وخاصة عاصمتها الحضارية دبي دخلت التاريخ من أوسع أبوابه عقب الإصلاحات الاقتصادية والمنهاج المالي المفتوح الذي دعمته العائلة الحاكمة لدبي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد كان طريق النمو والتفوق الاقتصادي الذي اتبعته الإمارة معتمدا على أساس التركيز على جعل دبي عاصمة المال العربي عقب شح موارد البترول فيها، وجعلها محطة تجارية رئيسية من محطات التجارة العالمية، شأنها شأن مدن سبقتها على طريق التنمية كسنغافورة وتايوان، بالنسبة لجذب الاستثمار الأجنبي والتصدير المفتوح بلا أية قيود جمركية، لتبدأ مشوار النمو الاقتصادي المتسارع نتيجة زيادة الصادرات من مصانع المناطق الحرة المعدة للتصدير إلى بقاع العالم المختلفة، مما جعل ميناء دبي يتحول إلى أهم ميناء في منطقة الخليج العربي قاطبة.

و تطور الحلم في التسعينيات من القرن الماضي بالتركيز على جعل مدينة دبي قبلة سياحية بالإضافة لكونها مقصدا للتجارة والتصدير الحر، وبالفعل أثمرت الجهود الاستثمارية الضخمة التي استغرقت بضع سنوات في تأسيس بنية تحتية سياحية متميزة من فنادق السبعة نجوم كبرج العرب، إلى القصور المشيدة، إلى المولات العملاقة ومهرجاناتها المنافسة لأعتى المهرجانات العالمية للتسوق، وإلى توفير المرافق الرياضية والترفيهية والتي تضاهي تلك المتوفرة في بلدان الغرب، لتجعل دبي بحق لؤلؤة الخليج.

وهذا النجاح الذي تحقق لم يحدث صدفة أو بالاعتماد على أموال النفط بالأساس كما يدعي البعض، بل جاء نتيجة العمل المدفوع بالطموح والإرادة السياسية لتحقيقه، فقد كان باستطاعة الإمارة أن تبذر مدخول الاحتياطي النفطي في سنوات استخراجه أو أن لا تكترث الأسرة الحاكمة بضرورة عدالة توزيع الدخل على مواطني الإمارة، ولكن ذلك لم يحدث فقامت نهضة حضارية واقتصادية أساسها عدالة التوزيع وإشراك أبناء الإمارة بمشاريع التنمية فاستفاد الجميع حكاما وأفرادا، حكومة وشركات، واستفاد من التنمية أيضا الآلاف من أبناء الطبقة الوسطى العربية فحسنت معيشتهم وزودت دولهم بدخول محولة كانوا في أمس الحاجة إليها، فعمت نهضة دبي المنطقة بأكملها وخطت نموذجا عجزت دول مجاورة، ميزانياتها أضعاف دبي عجزت عن تحقيق نصف ما حققته، وبدأ العديد من مدن الخليج العربي بإتباع نموذجها الفريد بعد أن رأوا آثاره واضحة وضوح الشمس.

وللنموذج المالي والاقتصادي الذي اتبع في تنمية دبي خصائص ميزته عن غيره في

المنطقة، والأساس الذي قام عليه نموذج دبي في البداية هو جعلها منطقة للتجارة الحرة والتصدير وإعادة التصدير، وبذلك شكلت دبي أولى المناطق الحرة بالمعنى الحقيقي في دول الخليج العربي بل في منطقة الشرق الأوسط ككل، وتزامن ذلك بإطلاق حزمة من القوانين التي تتماشى مع تلك الخطة[٢]، كعدم فرض أية قيود على إعادة تصدير الأرباح أو رأس المال، انخفاض الضرائب على الواردات (٥٪ تقريبا على كافة البضائع) وانعدامها بالنسبة إلى واردات المناطق الحرة، الكلفة المنافسة للعمالة، عدم فرض ضرائب على الشركات أو الأفراد، فتم توقيع ٤٤ اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي و٣٢ اتفاقية استثمار ثنائي، إلى جانب تدني مستوى المخاطرة الائتمانية في الإمارات التي حصلت على التصنيف الائتماني Aa3 حسب وكالة التقييم الائتماني العالمية موديز، وتثير هذه العوامل، إلى جانب الموقع الاستراتيجي الذي يؤمن سهولة الوصول إلى الأسواق الإقليمية وتوفر البنية التحتية المتطورة ومناخ العمل الآمن والمستقر، الكثير من التفاؤل بشأن الاستثمارات في الدولة.

كما ساهمت حزمة إجراءات تحفيز المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في المناطق الحرة في دبي على زيادة إقبال المستثمرين العرب والأجانب على حد سواء، كون تلك الإجراءات مقرونة بإرادة حقيقية لدى حكومة الإمارة بتنفيذها وليس وضعها على الرف كشكليات كما فعلت العديد من الدول العربية المحيطة، وبسبب خلو الإجراءات من البيروقراطية العقيمة وشفافيتها الخالية من الفساد والرشاوى والمحسوبيات في منح الرخص والتي تعاني منها أنظمة العديد من الدول العربية، ومن تلك الإجراءات المحفزة والتي كان لها سبب رئيسي في التنمية، امتلاك المستثمرين الأجانب للشركات بنسبة ١٠٠٪ وبدون الحاجة إلى شريك محلي والإعفاء الكامل من ضرائب الاستيراد والتصدير، والاهم حرية تحويل رأس المال والأرباح بالكامل إلى بلدان المستثمرين العرب والأجانب، بل وإعفاء تلك الشركات من الضرائب لمدة ١٥ سنة قابلة للتجديد لمدة مماثلة وعدم وجود ضرائب على الدخل الشخصي، وتوفير المساعدة في توفير العمالة وخدمات الدعم الإضافية مثل الكفالة والسكن وغيرها من خدمات البنية التحتية المميزة في الإمارة.

وكانت أولى وأشهر المناطق الحرة في الإمارة، منطقة جبل علي، والتي تبعد ٣٠ كم عن عاصمة الإمارة دبي، وقد خصصت هذه المنطقة لبناء أحد أكبر الموانئ العالمية ميناء جبل علي وفيها أحد أكبر مصانع الألمونيوم في الشرق الأوسط وفيها منطقة صناعية حرة ومحطة

٢- موقع معلومات الأعمال والسفر في الإمارات، **UAEinteract**، UAE Business information Business - Traveller ٢٠٠٦/٨/٢٢

للحقن والاستقبال الفضائي تابعة لشركة اتصالات الإماراتية،وفيها فندق بدرجة الخمس نجوم يحمل اسم فندق جبل علي، وبعد النجاح الذي شهدته مصانع وشركات التصدير في منطقة جبل علي تكرر ذلك النموذج في مناطق مختلفة في الإمارات كافة وتقرر إنشاء مطار كبير فيها أطلق عليه مطار آل مكتوم الدولي، بالإضافة إلى ميناء دبي العملاق الذي تعد خطوط ملاحته الأنشط في الشرق الأوسط بل والعالم أجمع بعد خط قناة السويس، لتتكامل الحلقة وتصبح دبي بحق عاصمة إعادة التصدير العربي.

وتتحكم في كل منطقة حرة سلطة مستقلة تناط بها مسؤولية إصدار رخص التشغيل ومساعدة الشركات على تأسيس الأعمال فيها، يمكن للمستثمر تسجيل شركة جديدة على هيئة مؤسسة منطقة حرة، أو ترخيص فرع أو مكتب تمثيلي للشركة القائمة أو الشركة الأم سواء أكانت محلية أم أجنبية، وبسبب عوائد الأرباح المتحققة من فتح المصانع وشركات التصدير في المناطق الحرة، جعلت العديد من المستثمرين المشككين في البداية بنجاح دبي، أن يهرعوا زرافات ووحدانا إلى فتح أفرع لشركاتهم في دبي، بل البعض قام بفتح الفرع الرئيسي للشركة فيها وانطلق منها إلى العالم كافة، خاصة وان دبي تتمتع بأقل معدل فترة لازمة لإنشاء وإطلاق شركة في العالم، وظهرت شركات استشارات وخدمات مساندة لتلك المصانع والشركات، كمراكز التدريب والاستشارة والتعليم والتطوير وغيرها مما وفر بيئة خصبة لغرس بذرة النمو والتي وصلت شجرتها بعد حين لتطاول عنان السماء المالي العالمي.

ومن ثم بدأت الإمارة بتنفيذ مرحلة ثانية من خطة التنمية والمستقلة عن التنمية الناجمة عن النفط والغاز كباقي دول الخليج، فركزت المرحلة الثانية على تنمية البنى التحتية وتوفير البيئة المناسبة لجعل دبي مدينة سياحية وواجهة ثقافية وحضارية تضاهي مدن السياحة العالمية كباريس ولندن ونيويورك وغيرها من عواصم المال والسياحة والثقافة، وافتتحت فنادق السبع والخمس نجوم والمولات العملاقة، وخدمات التميز لأغنياء العالم، والنوادي والملاهي التي أحضرت أشهر المغنيين ومقدمي العروض الثقافية، وأقيمت المهرجانات العالمية، واستضافت فعاليات رياضية عالمية في أرقى المرافق الرياضية وعلى أعلى المستويات، ليجعلها محجا لقاصدي الترفيه سواء من الدول الخليجية المحيطة والتي تتمتع بقدر أقل من الحرية كالسعودية والكويت، أو لأفراد الطبقة الوسطى والغنية العربية من الدول الشامية والإفريقية، أو لمختلف مستويات السياح الأجانب، من متقاعدين وطلاب إلى أغنياء العالم الباحثين عن السياحة المرفهة والمتميزة.

كل تلك الإجراءات جعلت الإمارة يقل اعتمادها على النفط لدرجة أن أصبحت نسبته[3] أقل من ٦٪ من الناتج الإجمالي للإمارة، وبالباقي يأتي من دخل التجارة والعقارات والخدمات المالية والسياحة والذي يشكل نسبتهم قرابة ٩٠٪ من دخل الإمارة، وقدرت قيمة الصادرات[4] لعام ٢٠٠٦ بحوالي ٤٨٨ مليار درهم شكل منها تصدير المناطق الحرة قرابة ٨٠ مليار وإعادة التصدير ١٦٢ مليار درهم، كما نجحت فنادق إمارة دبي في تسجيل أعلى إيرادات[5] للغرف الفندقية على مستوى المنطقة لسنة ٢٠٠٩ بقرابة ٢٠٣ دولار للغرفة، وتحظى دبي اصلا بمطار هو الأكبر في المنطقة استقبل ٤٢ مليون مسافر في ٢٠٠٩ فيما يتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٤٦ مليون مسافر في ٢٠١٠ والى مئة مليون مسافر في ٢٠٢٠،حيث أن قدرة مطار دبي الدولي الحالية تصل إلى ٦٥ مليون مسافر ويفترض ان ترتفع إلى ٧٥ مليون مسافر سنويا في ٢٠١٢ مع افتتاح الكونكورس الثالث المخصص حصرا لطائرات ايرباص «ايه ٣٨٠ العملاقة»، جاعلة دبي الوجهة السياحية الأولى في المنطقة العربية متفوقة على مصر، لبنان والمغرب.

ومع هذه النهضة الثقافية والاقتصادية والصناعية الكبرى التي حدثت لهذه الإمارة الصغيرة بحجمها(قرابة ٥٪ من مساحة الإمارات بعدد سكان الإمارة ٢،٢٦٢،٠٠٠ مليون عام ٢٠٠٦ كأكبر إمارة في الإتحاد الإماراتي منهم ٢١٤،٠٠٠ مواطنين والباقي من العمال الأجانب أي مايعادل ٩٠,٥٪ من إجمالي السكان)، والكبيرة بمفعولها (حيث بلغت نسبة[6] مساهمة إمارة دبي في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات كافة بحوالي ٣١٪ لعام ٢٠٠٨)، كان لا بد من أن تترافق معها يدا بيد نهضة عمرانية واجتماعية، عمرانية من اجل توفير الآلاف من الوحد السكنية لتسعة الملايين من العمالة الأجنبية والعربية.

فبناء هذه المشاريع تطلب إنشاء المئات من الشركات العقارية والتطوير الكبرى، ونتيجة لذلك نمت تلك الصناعة لتصبح من الصناعات المسيطرة في المنطقة وتتبنى مشاريع على مستوى الإقليم ككل، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار العقار في دبي ليصبح المتر يحسب بالألف درهم في المناطق الحيوية، والفلل بالملايين، مما جعل الطفرة العقارية سمة أساسية من سمات اقتصاد دبي.

٣- صفحة دبي الرسمية، موقع ويكابيديا، ٢٠١٠

٤- ابد ٢

٥- قطاع السياحة العربي..النمو مستمر رغم الأزمات، آرابيان بيزنس، ٢٠٠٩/٥/٧

٦- تقرير اقتصادي " الإستراتيجية الاقتصادية والرؤية المستقبلية لدولة الإمارات الناتج المحلي الإجمالي "، بيت الاستثمار العالمي "جلوبل"، أبريل ٢٠٠٩

وترافق مع النهضة الاقتصادية نهضة اجتماعية، فزيادة الدخول ومعدل الرفاهية للشعب نقلهم من مجتمع البداوة أو الصيد، إلى مجتمع تفرغ للعلم والمعرفة، فأقيمت الجامعات العالمية ومراكز البحث، واقبل أبناء الإمارة على التعليم إناثا ورجالا على حد سواء، كما تغيرت النظم الثقافية فطبعت الإمارة بطابع السرعة والحداثة والعصرية المدنية، وعلى الرغم من الاحتفاظ بقدر كبير من العادات والتقاليد إلا أن العادات الغربية والمختلفة جعل من مدينة دبي قالبا تنصهر فيه العديد من الثقافات والديانات وتختلط ببعضها البعض، شأنها شأن كل المدن العالمية، كما تنوعت فيها الديانات مع حرية العبادة لأتباعها، فكانت ديانة الإسلام ذا الطابع السني ظاهرا في البداية، ومن ثم المذهب الشيعي، وظهرت المسحية مع إقبال الآلاف من الأجانب للعمل بها، وسمح ببناء الكنائس وتوفر البوذية والهندوسية والسيخية والبهائية والكونفوشيوسية غيرها من العديد من الديانات المختلفة، لتثبت أن دبي عاصمة عالمية بكل المقاييس.

وبدأ التدفق المالي الكبير في دبي نتيجة النمو الاقتصادي الهائل والمقدر بحوالي ٨-١٠٪ سنوي في دبي يدفع باتجاه إنشاء مراكز مالية عالمية لامتصاص فائض السيولة المتولد من أرباح التمنية كسوق دبي وأبوظبي الماليين، ومركز دبي للخدمات المالية، غير البنوك العالمية والمصارف الإسلامية التي رأت من دبي فرصة ممتازة لتمويل المشاريع العقارية والصناعية الضخمة، فدبي من أفضل المدن في العالم لتضاعف أرباحك بأقصر وقت، ومن ثم ظهرت الصناديق السيادية وصناديق التحوط الحكومية منها أو الخاصة (العائلية)، لتصبح دبي قوة اقتصادية ومالية لا يستهان بها على صعيد المضاربات العالمية والأسواق الدولية.

وصارت الدول تخطب ود صناديق التحوط الإماراتية للاستثمار في أسواقها وبنوكها، خاصة الأسواق الأنجلو أمريكية منها، حتى احتلت الإمارات المرتبة الثانية[٧] في سوق صناديق الثروة السيادية العالمية، مستحوذة على ما قيمته ٦٧٧ مليار دولار، فيما حافظ صندوق «هيئة أبوظبي للاستثمار» على ريادته كأكبر صندوق للثروة السيادية في العالم، بأصول خاضعة لإدارته تبلغ ٦٢٧ مليار دولار، حسب تقرير لعام ٢٠١٠ لـ«المعهد البريطاني للخدمات المالية» وشركة «ماكينزي آند كومباني» الأمريكية المتخصصة في أبحاث الاقتصاد والأعمال، لتصبح دبي عاصمة المال والأعمال العربية بلا منازع في الشرق الأوسط.

وقد ترتب على نجاح دبي الاقتصادي على منحها مراتب متقدمة على الصعيد المالي العالمي، فنجحت بجذب استثمارات رؤوس الأموال بنسبة[٨] ١٢٢٪ عن سنة ٢٠٠٧، مما أدى

٧- عيلال، نورى، الإمارات الثانية بعد الصين في حجم الصناديق السيادية، موقع الرؤية الاقتصادية دوت كوم، ٢٠١٠/٤/٧

٨- ابد ٢

إلى اختيار دبي كأفضل وجهة استثمارية في العالم، متفوقةً بذلك للمرة الأولى على مدن مثل لندن وشنغهاي حيث أنها استأثرت بحوالي ٣٥٪ من إجمالي مشروعات الاستثمار الخارجي المباشر وحوالي ١٤٪ من رأس المال المستثمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما خلقت هذه الاستثمارات الخارجية في دبي حوالي ٢٥٪ من فرص العمل في المنطقة ككل، كما احتلت دبي المرتبة الأولى كأفضل مدينة في العالم للاستثمارات الأجنبية لسنة ٢٠٠٨ حسب تصنيف أعدته مجلة "FDI Intelligence" التابعة لمجموعة فاينانشيال تايمز اللندنية.

كل تلك الميزات وغيرها جعل من ميناء طيني صغير في الخليج العربي يتحول بفعل إرادة شعب وحكومة وحكام تلك المنطقة من حلم التفوق المالي والاقتصادي إلى حقيقية واقعة، وتحويل ذلك المرفأ الصغير إلى منارة حضارية وثقافية واقتصادية للعالم بأسره، ولتعيد إلى الأذهان بعض أمجاد مدن العرب الغابرة كبغداد والأندلس ممثلة بعصر دبي الذهبي اللامع.

غيوم الأزمة تتلبد بسماء دبي

في خضم معمعة الأزمة المالية العالمية وانهيار أسواق المال الغربية كنتيجة مسببة ومصاحبة لها، لم تعبأ عواصم المال العربية خاصة تلك التي في الخليج العربي (الكويت، السعودية، قطر، البحرين والإمارات) بتلك الأحداث، بل بدت كحلم سيء بعيد عن بال العرب، وان الأسواق العربية في مأمن، ولكن ما إن جلا غبار المعمعة حتى تكشف عن حقائق مدمرة في صميم الاقتصاد العربي، فتشابك العلاقات الاقتصادية وعولمة رأس المال العربي والمنتشر في معظم أسواق العالم حتى غدا المحرك الرئيسي فيها، تبخر المليارات بل قل التريليونات من الدولارات التي كانت جلها من فائض ميزانيات الدول العربية والإسلامية وبالذات من عوائد النفط والغاز التي تراكمت عبر السنين لتصل إلى التريليونات المخصصة للمضاربة في أسواق أحرقتها كما تحرق شمس الصيف العشب اليابس المصفر، ليعود حطاما كأنه لم يكن قائما أبدا.

وهذا ما حدث مع دبي، فقد راقبت لؤلؤة الخليج أحداث الأزمة من بعيد في البداية، ولكن السياسات الاقتصادية التي اتبعتها شركات دبي العائلية وبنوكها أو صناديقها الاستثمارية المحلية والعالمية منها ساهمت مساهمة مباشرة في تعجيل انتقال غيوم الأزمة إلى سماء دبي الصافية، وفي ظل اقتصاد اعتمد على التشابك والاتفاقيات التجارية والشراكة مع الغرب وعلى اقتصاد اعتمد على سياسات كجذب الاستثمار الأجنبي في الأسواق التجارية والمالية، وعلى السياحة الغربية وعلى الاستثمار في أسواق الغرب، كان حتما سيكون أول المتأثرين بل وأشدهم تأثرا بالأزمة في العالم العربي.

ولقد كان للتحول في السياسات الاقتصادية أثره المباشر على تأثر دبي بالأزمة، فالانتقال من سياسات النشأة الأولى والقائمة على خلق مناخ استثماري ملائم للتصدير وإعادة التصدير والبناء وجذب الطبقة الوسطى وتلبية حاجاتهم الاستهلاكية ما جعل من دبي مدينة نابضة بالحياة، والمغريات يكمن في استثمار المزيد من الأموال الفائضة في أسواق المضاربات المالية ووضعها رهينة إدارة المحافظ السيادية وصناديق التحوط المحلية أو الغربية (كلاهما سواء) لتوجهما نحو الاستثمار في الأسواق الغربية أكثر من المحلية لعظم العوائد التي كانت تدفع والتي قاربت الـ٢٠٪ في بعض الأسواق كالأنجلو أمريكية والتي اعتمدت على المضاربة بالمشتقات المتضخمة نتيجة لعقود فقاعات العقار والتي انفجرت ماحية معها كل تلك العوائد بل وآكلة لرؤوس أموال العرب والمسلمين ومن ضمنها صناديق دبي السيادية

سواء تلك التابعة لحكومة دبي أو العائلية والخاصة منها وقد وصلت خسائر[9] تلك المحافظ إذ انخفض حجم الثروات لدى الشركات المتخصصة في إدارتها بنسبة ٢١,٨ ٪ إلى ٢٩,٣ تريليون دولار ويرجع ذلك بصفة أساسية للخسائر التي منيت بها الاستثمارات في الأسهم في عام ٢٠٠٨، وبحسب قوانين الإفلاس الغربية وبتواطؤ من الحكومات الرأسمالية الكبرى بسبب تشابك المصالح بالسياسة وتحت ضغوط المصالح المترابطة مع العرب تم نسيان تلك الأموال والبدء من جديد كأن شيئا لم يكن.

وإذا أضفنا أن الإمارات تحوي ٤,٥٪ من مليونيرات العالم والذين انكمشت ثروتهم نتيجة الأزمة ١١٪ خاصة وأن جلهم يقطن في إمارتي أبو ظبي ودبي، فإن حجم الخسائر لأثرياء دبي مالكي البنوك والصناديق العائلية كانت بالبلايين وهذا المعلن عنه فقط،، فحسب التقارير المعلنة فإن مجموع خسائر الصناديق السيادية[10] العربية والبنوك والمحافظ في عام ٢٠٠٨ بلغ قرابة ٢,٥ ترليون دولار منها خسارة الصناديق السيادية والتي تراجعت بحوالي ٢٥٪، وأكبرها على الإطلاق الصندوق السيادي الحكومي الإماراتي بنحو ٨٧٥ مليار دولار، تليه سنغافورة ٣٣٠ مليارا، ثم السعودية ٣٠٠ مليار دولار، وإذا أضيف إلى ذلك خسارة صناديق التحوط والاستثمار الخليجية[11] (الأصغر حجما من الصناديق السيادية الحكومية) قرابة ٣٥٠ مليار دولار منها ١٨٣ مليار دولار كان نصيبا للصندوق الإمارات، فإننا سنعلم كم كان حجم الكارثة الابتدائي هائلا وكم كان وقعه سيئا على سوق دبي مما سبب هلعا لدى المستثمرين العرب قبل الأجانب، ودفعه نحو طلب السلامة والنجاة بأموالهم بسحبها من الأسواق فعند بوادر أي خطر فإن رأس المال دوما جبان ويلبي مصلحة صاحبه.

ومع انكماش الثروات العالمية، وفرار السيولة الداخلية والخارجية من أسواق دبي وأبو ظبي المالية والتجارية، شحت تلك السيولة والتي تعتمد عليها سوق دبي المالي اعتماد الأرض على ماء المطر، مما سبب في انهيار تلك السوق المزدهرة بين ليلة وضحاها، فمكتسبات سنوات العصر الذهبي لدبي وشركاتها ذهبت كليا في أقل من سنتين، فتراجعت سوق دبي[12] في عامي ٢٠٠٨ وحتى بداية ٢٠٠٩ قرابة ٧٥٪ وسوق أبو ظبي قرابة ٦٧٪، وحتى في خضم عام ٢٠١٠ والذي كان يعتقد انه عام الانتعاش لم تستعد السوق أنفاسها وتراوحت بين صعود

٩- انكماش الثروة العالمية بنسبة ١١ ٪ جراء الأزمة الاقتصادية، رويترز، ٢٠٠٩/٩/١٥

١٠- موقع الجزيرة دوت نت، الاقتصاد والأعمال : الاقتصاد، ٢٥٪ خسائر الصناديق السيادية بسبب أزمة المال، ٢٠٠٨/١١/٧

١١- الإقتصادية، ٤ صناديق خليجية تخسر ٣٥٠ مليار دولار بسبب الأزمة، ٢٠٠٩/٩/٢٩

١٢ - اصبيح، موسى،(٢٠٠٩)، أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا -برنامج الدكتوراة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان-الأردن، ص ١٠-١٥

وهبوط حاد في بعض الأحيان وصل حوالي ١٧٪، حتى عادت القيمة الاسمية للأسهم أقل بكثير من نتائج والقيمة الفعلية لشركاتها.

فانهيار بورصة دبي كان نذير عارضه ممطر وفي باطنه عذاب مالي شديد، لم يرحم الشركات الإماراتية وبخاصة شركات دبي، والتي من ناحية تورطت بسياسة التشجيع المفرط على تنويع مصادر الاستثمار في مجالات تتعدى تخصص تلك الشركات سواء كانت صناعية أم عقارية أم تصديرية أو خدماتية، فالنتيجة سواء، والثقافة السائدة في دبي وبدعم رسمي من الحكومة وخبرائها آنذاك كانت أن الأرباح الناجمة عن الاقتصاد الفعلي للشركة يجب تعظيمه ليس بتوسيع قاعدة عمليات الشركة والتي درت عليها الربح في الأساس فحسب، بل يجب تعظيم الربح وتضخيمه من خلال استثماره في الصناديق السيادية المحلية والتي ضاربت بها في أسواق البورصة المحلية والعالمية، وبالتالي تعاظم الربح وتضخم عشرات المرات، فحدثت الطفرة الكبرى في سوق دبي المالي.

ومما زاد الطين بله انغماس العديد من الشركات الإماراتية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة العقارية والخدماتية منها، انغماسها في السعي وراء إنتاج المنتجات المخصصة للأغنياء فقط من أثرياء الخليج العربي (خاصة من أثرياء السعودية والكويت) والعالم بأسره، فتحولت السياحة والمشاريع العقارية لتلبية متطلبات الأغنياء، فأقبلت الشركات على مشاريع الفلل الفخمة المليونية والمطلة على الواجهات البحرية المصطنعة، ذات الأرباح الهائلة والتي تماثل الواحدة منها أرباح عمارة كاملة للإسكان المتوسط، أو بناء المنتجعات والفنادق الفخمة والتي غمرت صناعة السياحة المخصصة لأبناء الطبقة الوسطى من مختلف الدول العربية والغربية، وبالتالي عندما انحسر مد الطوفان المالي، وتراجعت السيولة تعثرت المئات من المشاريع العقارية والسياحية المخصصة لهؤلاء الأثرياء الهاربين من شبح الخسائر المالية. ففلل الجزر البحرية والفنادق التي تعانق السحاب ليست مخصصة للفقراء الجدد، وبالتالي لم تعد تناسب فترة الأزمة وما صاحبها من تغيرات اقتصادية، لذلك، منيت الشركات بخسائر هائلة فمن ناحية خسرت أرباحها في الأسهم وهبطت قيمة أسهمها نفسها في الأسواق المالية، ومن ناحية أخرى توقفت مشاريعها الممولة من البنوك.

وكما هو معروف في التجارة، لا زبائن يعني لا بيع، وبالتالي توقفت المشاريع التي لم تجد من يشتري فللا بقيمة تراوحت أسعارها بين ٢ إلى ٣ مليون دولار للواحدة، وهذا أدى مع تزايد معاناة الشركات في إيجاد السيولة إلى تآكل سيولتها المتبقية لتنشف كما ينشف الجدول في

حر الصيف، وهنا اضطرت المئات من شركات العقار والخدمات العقارية ومكاتب الخدمات المالية كالتداول في البورصة وبعض البنوك إلى الاستغناء عن آلاف العمال، إما بسبب توقف المشاريع التي يعملون بها، أو لأن توظيفهم تم على أساس خطط توسعية مستقبلية لم تتم إما لانخفاض سوق المال أو لتراجع أسعار العقار بحوالي ٤٠٪ بعد سنة من الأزمة وتوقف أعمال البناء أي في عام ٢٠٠٩، مما سبب الذعر بين المواطنين المستثمرين في العقار أيضا، وقد تم تقدير أعداد من تم تسريحهم من الإمارات في عام ٢٠٠٩ قرابة ٣٠ ألفا من قطاعي العقار والمال بالذات، وقد وردت تقارير تحدثت عن ترك هؤلاء الأشخاص بيوتهم وأغراضهم وسياراتهم في المطار ليتركوا وراءهم ديونا للبنوك تنتظر السداد ورغم أن أعدادهم ليست بالكبيرة إلا انه يدل على فرارهم بليل لعدم استطاعتهم سداد تلك الديون المقترضة بناء على وظائف حرموا منها، بل في كثير من الأحيان تم الاستغناء عن الكثير خاصة من العمالة الرخيصة منهم دون أي تعويض يذكر لكون العامل في دول الخليج عموما تحت رحمة نظام الكفيل الذي لا يرحم إلا من رحم ربي منهم.

وهذا عمل على نقل أزمة العقار إلى المشاريع المخصصة للإسكان المتوسط أو المكاتب والتي أعدت خططها بناء على تقدير زيادة أعداد العاملين في الإمارة والمستقطبين من دول العالم كافة، ولكن عندما وقع المحظور وتم تفنيش الآلاف توقفت تلك المشاريع عن العمل أيضا وهي التي كانت تنفذ بضمانات وقروض من البنوك مما شل حركة سوق العقار تماما في نهاية ٢٠٠٩، وتشكلت معسكرات العمال العالقين، خاصة أولئك المهاجرين من دول شرق آسيا والذين تقطعت بهم السبل عقب توقف المئات من المشاريع والاستغناء عن عمالتهم، وهم باقون لعدم توفر ما يكفي من المال لرجوعهم إلى بلدانهم أو لعدم رغبتهم بالرجوع إلى الفقر والبأس الذي تركوه وراءهم، تحت شمس لا ترحم، يقلب عمال من جنوب آسيا الأرز في قدور ضخمة؛ فهو طعامهم الوحيد في رقعة قاحلة من الصحراء، على بعد ٨٠ كيلومترا من إمارة دبي المتألقة، التي بناها العمال المهاجرون على مدى عقود.

وبعد أن هجرهم المستخدمون الذين تركوا الإمارات العربية المتحدة بعد تعثر اقتصاد دبي، فإن العمال لا يستطيعون تحمل تكلفة البقاء ولا الرحيل، فهم لم يحصلوا على رواتبهم لشهور، واحتجزت جوازات سفرهم منذ فترة طويلة جدا، ويمثل هؤلاء العمال وآلاف مثلهم تقطعت بهم السبل، في دبي وإمارة الشارقة المجاورة، الأضرار البشرية للأزمة الاقتصادية العالمية، التي شلت فورة البناء في دبي، ويقول[١٢] العمال في معسكر الشارقة، إنهم لم يحصلوا على رواتبهم الشهرية، ويحصل كل منهم على نحو ٨٠٠ درهم، أي ما يعادل ٢١٧ دولارا، منذ

١٢- العمال الأجانب ضحايا الأزمة الاقتصادية بالإمارات، جريدة الوطن، ٢٠١٠/٧/٢١

ما بين ستة أشهر وعام، وأن أسرهم تتضور جوعا وتنتظر الرجال الذين تقطعت بهم السبل، وذلك بسبب السرعة التي رحلت بها بعض الشركات.

ههنا أحاطت نيران الأزمة العالمية -التي تحولت إلى أزمة محلية لإمارة دبي- أحاطت بالبنوك ومصارف الإمارات كافة وخاصة بنوك دبي، وبدأت تشعر بلهيب تلك النيران تنهش أرباحها، فبنوك ومصارف دبي تعودت نهج التصاعد في الأرباح، خاصة في العقد الأول من القرن الحالي، ولكن عقب الأزمة وضياع أموال البنوك والمصارف المستثمرة في الخارج مع المحافظ السيادية أو في مشاريع الغرب المتأزم، تأتي الآن السوق المحلية ببورصتها وشركاتها لتقضي على ما تبقى من تلك الأرباح ولتسحب السيولة المتوفرة لدى البنوك والمصارف، فمئات الشركات العقارية وغيرها عجزت عن سداد الديون المترتبة عليها حتى بعد إعادة الجدولة لعدم تنفيذ تلك المشاريع ونقلها من الورق للواقع وبيعها، يضاف إلى ذلك أيضا أن كثيرا من عمليات التمويل تمت بناء على نية إعلان المشروع فقط وليس بناء على وحدات قد نفذت فعلا، وقد كانت طريقة التمويل المتبعة تلك والمتعلمة من الغرب نافعة إلى حد كبير حتى أتت الأزمة فبينت جدوى الاستثمار في المشاريع المستندة على أساس حقيقي، وهو ما عجل في ضرر القطاع المالي للإمارة بكافة مكوناته.

ولقد تراجعت أرباح البنوك الإماراتية[14] كافة قرابة ٦-٩٪ لعام ٢٠٠٩، وكان نصيب بنوك ومصارف دبي هو الأكبر من تلك الخسائر والتي تراجعت أرباحها قرابة ٢٣٪ في بعض البنوك خاصة تلك التي تورطت في تمويل سندات الإصدار الخاصة بمشاريع لم تنفذ تابعة لكبرى شركات العقار الإماراتية والتابعة لحكومة دبي، مما شكل أزمة حقيقة لتك البنوك، والتي تمنعت كرد فعل طبيعي عن إقراض الشركات والأفراد، وزادت من سياسات التشدد في منح القروض، وذلك خوفا من الغرق أكثر في وحل التعثر المالي.

كما ارتفعت مخصصات احتياطي التعثر لدى البنوك كافة بنسب تبلغ أضعاف ما كانت عليه قبل الأزمة بسنة حيث أن مفهوم التعثر المالي في دبي كان غير مسموع به إلا ما ندر، فقد تضاعفت مخصصات[15] البنوك الإماراتية في الربع الثاني من ٢٠٠٩ إلى أكثر من مليار دولار، ليبلغ الإجمالي في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢,٥٧ مليار دولار، وبلغت أربعة مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٠٩، ويتوقع أن يزيد إلى ٤,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠، خاصة أن القروض لا تزال ضيقة في حين أن البنوك لا تزال ضد التخلف عن الدفع، ويواجه القطاع المصرفي في الإمارات ثالث أكبر مصدر للنفط الخام في العالم تعرضا كبيرا لدبي العالمية

١٤- تقرير: أرباح بنوك "دول التعاون" تتراجع ٩٪ في الربع الثالث، جريدة الإتحاد، ٢٠٠٩/١١/١٥

١٥- ٦١ بنكا خليجيا تجنب ٩,٤ مليار دولار للديون الهالكة في ٢٠٠٩، صحيفة الاقتصادية، ٢٠١٠/١/١٢

وتقدر مؤسسة موديز حجم التعرض[16] بما يصل إلى ١٥ مليار دولار لعام ٢٠١٠ بسبب ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى ٦,٤ ٪ في ٢٠١٠ مقارنة من ٤,٤ ٪ قبل عام، ومن المعروف أن زيادة المخصصات بذلك الشكل الكبير يقوم بحجز مبالغ كانت مخصصة للتوسع في الإقراض أو المشاريع، وهو ما ضيع العديد من الفرص على البنوك والمصارف الإماراتية، وزاد من مشكلة شح السيولة في سوق دبي.

وهذا النهج لم يصب بنوك ومصارف الإمارات فحسب، بل كافة البنوك العربية وخاصة تلك المتأثرة بشكل كبير في دول الخليج، فقد وصف عام ٢٠٠٩ بعام المخصصات في دول الخليج والذي لم يسبق مثله في تاريخ البنوك العربية الحديث، حيث قدر أن ما جنبه ٦١ بنكاً في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٩,٤ مليار دولار أي بزيادة ٤٠ في المائة على ٢٠٠٨ وزيادة بمعدل خمسة أضعاف على ٢٠٠٧ حيث وفرت آنذاك البنوك ١,٨ مليار دولار فقط. وكنسبة مئوية إلى القروض، يترجم هذا الرقم إلى ١,٥ في المائة تقريباً مقارنة بنحو ٠,٥٨ في المائة شهدها القطاع في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، كل ذلك نتيجة تراكم الأصول العقارية السوداء لتصل إلى قرابة ١٦٨ مليار دولار نتيجة للأزمة وهبوط سوق العقار العربي إلى الحضيض.

وهنا تدخلت حكومة دبي كما تدخلت العديد من الحكومات العربية في دول الخليج، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه خوفا من ضياع الحلم الذي تكبد بناؤه عناء سنين، ولكن كفالة حكومة دبي للبنوك وضمانها للودائع وإنقاذها لشركات العقار الكبرى المتعثرة والعاجزة عن سداد السندات التي أصدرتها، قد أدى إلى تدخل الحكومات الخليجية بشكل عام وضخها مليارات الدولارات لإنقاذ أسواقها المالية من الانهيار، وأدى أيضا إلى تراكم الديون وإرهاق ميزانياتها، وهذا العجز سيتحول عجزا في موازنات دول المجلس لعام ٢٠١٠ وهو يقدر بنحو ٢,٩ مليار دولار إلى فائض يتجاوز ٥٠ مليار دولار مع نهاية العام الحالي وذلك لارتفاع أسعار النفط والذي ينقذ كالعادة اقتصاديات دول اعتادت على اقتصاد معتمد على النفط بشكل كلي.

ولكن الإمارات، وخاصة إمارة دبي، لم تكن محظوظة جدا، خاصة وأن ديونها قد تراكمت بفعل الأزمة، حيث أفادت تقديرات ميريل لينش[17] التابعة لبنك أوف أمريكا أن مديونية دولة

١٦- مسؤول بالمصرف المركزي: مخصصات بنوك الإمارات مازالت في ازدياد، رويترز، ٢٤/٠٣/٢٠١٠

١٧- رويترز، ميريل لينش: الإمارات تواجه ديونا إجمالية قدرها ١٨٤ مليار دولار، ٢٧/١١/٢٠٠٩

الإمارات العربية المتحدة ستبلغ ١٨٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٩ وأضافت أن المنطقة تواجه جدولا ضيقا للسداد حتى عام ٢٠١٣، وقالت ميريل لينش أن دين الإمارات يبلغ ١٨٤ مليار دولار منها ٨٨ مليار دولار مستحقة على دبي و٩٠ مليار دولار على أبوظبي وبحساب خدمة الدين تزيد هذه التقديرات إذ أنها تشمل فقط أصل الدين، وقالت إن دبي تواجه استهلاك دين بقيمة ٥٠ مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة منها ١٢ مليار دولار في ٢٠١٠ و١٩ مليار دولار في ٢٠١١ و١٨ مليار دولار في ٢٠١٢، وقدرت إجمالي الدين المستحق على دبي العالمية عند مستوى ٢٦,٥ مليار دولار ٨٠ في المائة منه يستحق السداد خلال ثلاث سنوات.

وهذا بالتالي أثر على تصنيف السندات التي تصدرها إمارة دبي خاصة الحكومية منها والتي طالما اعتمدت عليها في تمويل مشاريعها التنموية العملاقة والتي تأسست دبي عليها، وتخفيض التصنيف الدولي للسندات ومنتجات البنوك وشركات ومصارف دبي، يعني زيادة خدمة دين تلك السندات وارتفاع الفائدة المقدمة لإغراء المشترين بشرائها، مقارنة بماض كانت تتدافع فيه كبرى البنوك والصناديق العالمية لشرائها قبل الأزمة، فدبي وقعت في أكثر من مأزق، ومن ذلك المأزق القانوني الذي وقعت فيه بعض الشركات الكبرى فيها، بأن توسعت كثيرا في الاقتراض طويل الأمد (منها ما يستحق بعام ٢٠٣٦)، وألزمت نفسها بشرط استحقاق الديون (أو ما يسمى بشرط تعجيل السداد)، إذا نقص تصنيف هذه الشركات المقترضة عن مستوى (A) إلى مستويات(BBB).

ما أوقع حكومة دبي في حرج شديد عند وكالات التصنيف الدولية (ستاندرد آند بورز وموويديز)[18] في أن تعيد تصنيفاتها لبعض الأوراق الصادرة عن شركات دبي الكبرى، وهو التعديل الذي أدى إلى تقديم موعد السداد إلى ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٩، هذا وإن كانت هناك محاولات لتتنازل المؤسسات المالية عن هذا الشرط، وكان تقرير في صحيفة «فاينانشيال تايمز» البريطانية قال إن الدائنين الثلاثة الذين يحوزون أداة التوريق التي تستحق في عام ٢٠٣٦ يبدون استعدادا للتنازل عن شرط تعجيل السداد الذي يصبح ساريا بعد خفض التصنيفات الائتمانية.

كل تلك المصائب التي وقعت لدبي عقب الأزمة، كان لها وقع ثقيل على نفسية المدينة

١٨- الأحمد، سعود، أزمة دبي.. ومأزق التصنيفات الائتمانية!، الاقتصـاد، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٩/١٢/١٤، العدد ١١٣٣٩

وعلى المستثمرين، فمن عهد ذهبي أوحى للجميع أن عجلة التنمية في دبي على صعود مستمر إلى قمم عالم المال والأعمال، تأتي الأزمة لتهدم منجزات تطلبت سنين، وفي أحسن الأحوال لتوقف عجلة التنمية إلى حين، ولتكشف مكامن الضعف في نموذج اقتصادي بني على النمط الغربي ولكن بنكهة شرقية خليجية، ولتصبح دبي مثلا حيا على ظاهرة الفقراء الجدد ومدى تأثيرها على دول الخليج العربي، ولكن سحب الأزمة التي تجمعت في سماء دبي ما لبثت أن تطورت فشكلت عاصفة نجم عنها تحويل أزمة دبي المحلية لأزمة عالمية.

أزمة دبي العالمية

لم تكد عاصفة الأزمة المالية العالمية تركد قليلا لإعطاء مجال لدبي كي تتنفس الصعداء، حتى كشف إعلان مجموعة دبي العالمية[19] عن بدء مرحلة جديدة في الأزمة التي تعاني منها هذه الإمارة ولتنقلها من صعيد محلي إلى صعيد عالمي تأثرت به معظم أسواق المال وبعض البنوك العالمية، والتي ارتبطت بتنويل تلك الشركة ارتباطا مباشرا من خلال شراء سندات مشاريعها، أو بشكل غير مباشر من خلال تأثر ثقة المستثمرين بأسواق دبي، وليطلق خبراء الفاينانشيال تايمز على هذه الأزمة تايمز عقب تأثر بنوك بريطانية وتأثر سوق المال البريطاني بها اسم أزمة دبي العالمية، في تلميح إلى أن الأزمة تسببت بها مجموعة دبي العالمية "دبي وورلد".

وقد أعلنت[20] دبي العالمية في منتصف عام ٢٠٠٩، وهي واحدة من ثلاث شركات قابضة تابعة لحكومة دبي في تشرين الثاني نوفمبر، أنها تسعى لتأجيل سداد ديون قيمتها ٢٦ مليار دولار مرتبطة أساسا بوحدتيها العقاريتين نخيل وليمتلس؛ مما أثار اضطرابات في الأسواق العالمية، فعندما أدركت مجموعة دبي العالمية بأنها مقبلة على تعثر مالي شديد في أواسط العام الماضي طلبت من إمارة أبو ظبي إقراضها مبلغ ٩ مليار دولار، ولكن أبو ظبي امتنعت عن إقراضها آنذاك مما اجبر مجموعة دبي العالمية على الطلب من دائنيها في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٩ بتأجيل استحقاق ديونهم المتمثلة في صكوك أصدرتها شركة النخيل ٦ أشهر الأمر الذي أدى إلى إشعال فوضى كبيرة، مما أدى إلى إعلان مجموعة دبي لاحقاً أن كلاً من "نخيل" و"ليمتلس" العقاريتين ستخضعان لإعادة الهيكلة، وستطلبان إعادة جدولة ديونهما البالغة ٢٦ مليار دولار، الأمر الذي شكل الصدمة الكبرى للعالم لما لهذا الأمر من تأثيرات على الاقتصاد العالمي.

ولقد كانت أسباب تأجيل مجموعة دبي العالمية سداد مستحقات مدينيها، ترجع إلى نفس الأسباب التي أدت إلى تعثر الكثيرين من شركات العقار في دبي، فالتوسع الكبير بناء على الخطط المستقبلية المستندة إلى طفرة العقار الحاصلة قبل الأزمة، وهذا التوسع اعتمد على

١٩- مجموعة دبي العالمية: هي شركة استثمارية مقرها دبي، وتشمل استثمارات الشركة أربعة مجالات أساسية وهي: النقل والخدمات اللوجستية، الأحواض الجافة والخدمات الملاحية، التطوير الحضري، والاستثمار والخدمات المالية، وتضم شركات منها حكومية، مثل: موانئ دبي العالمية، عالم المناطق الاقتصادية، نخيل، وليمتلس، ليجركورب، دبي العالمية أفريقيا، واستثمار العالمية.

٢٠- جونستون، سينثيا، المخاطر السياسية في الإمارات: ديون دبي والاضطرابات المالية وتصعيد الخلاف مع إيران... والتشدد الإسلامي في المنطقة، القدس العربي ٢٠١٠/٨/٥

تمويل عدد من البنوك المحلية والعالمية وحتى عدد من المصارف الإسلامية التي أقبلت على شراء صكوك شركة نخيل والتي وجدوا فيها فرصة كبيرة للإثراء من طفرة العقار، ولكن الانخفاض الكبير في أسعار العقار عقب الأزمة أدى إلى تراجع قيمة أصولها والتي بني على أساسها سعر البيع النهائي لراغبي تملك الفلل الفارهة والمطلة على البحر، وعندما انسحب عدد كبير من المشترين إما لعجزهم عن السداد لشح السيولة أو لتشدد شروط الإقراض أو لانعدام ثقتهم بنجاح الاستثمار نفسه عقب الأزمة وانخفاض الأسعار.

ويواجه القطاع المصرفي في الإمارات ثالث أكبر مصدر للنفط الخام في العالم تعرضا كبيرا لدبي العالمية وتقدر مؤسسة "موديز" حجم التعرض بما يصل إلى ١٥ مليار دولار، في حين كشفت بيانات فنية[٢١]، عن اقتراب حالات التعثر في الصكوك الخليجية، بعد انضمام <<نخيل>>، لملامسة ١٢ في المائة من إجمالي إصدارات السندات الإسلامية التابعة للقطاع الخاص أو تلك الشركات المرتبطة بجهة سيادية والتي تبلغ قيمة إصداراتها مجتمعة، بحسب موقع زاوية الاقتصادي، ٣٧,٤ مليار دولار بنهاية ٢٠٠٩، فقد بلغ إجمالي قيمة السندات الإسلامية التي تعثرت في الخليج فقط ٤,٣ مليار دولار،أي أن ذلك المبلغ، بحسب إدارة الأصول والثروات الإسلامية، يشكل ١١,٥٢ في المائة من إجمالي هذا النوع من الإصدارات، الذي يستثني الإصدارات السيادية الخليجية التي يستبعد تعثرها، نظرا للتصنيف الائتماني الذي تحصل عليه من وكالات التصنيف، والتي تعبر عن حصولها على دعم سيادي في حالة دعت الحاجة إلى ذلك.

وقد انتشرت ظاهرة تمنع أو تهرب المستثمرين في المشاريع العقارية في دبي كافة، خاصة أولئك الذين تورطوا في شراء المشاريع العقارية الفارهة والمخصصة للأغنياء فقط، والتي معظمها كان بتمويل من البنوك والذين بقوا وحدهم يتحملون وزر تلك المشاريع الفاشلة، ومن ابرز هذه المشاريع مشروع الجزر الاصطناعية في ساحل دبي والتي من المفترض أن تكون ملاذا للأثرياء والمشاهير، تلك السلسلة التي تشبه خريطة العالم إذا نظر إليها من الفضاء الخارجي، وأطلق عليها تسمية "العالم"، وأشارت صحيفة الفايناشيال تايمز بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٤ إلى أن الهدف من المشروع كان اجتذاب المشاهير والأغنياء السوبر، إلا أن من اشترى عقارا في هذا المشروع العملاق لم يكن من هؤلاء، بل كانوا مستثمرين عاديين دفع بعضهم ٧٠٪ من قيمة العقار.

وقالت التايمز أن معظم هؤلاء من البريطانيين ذوي الأصول الهندية، وقد تسبب تدهور

٢١- القاسمي، سلطان،(٢٠٠٩)، هذه ليست نهاية الطريق بالنسبة لدبي، صحيفة الاقتصادية نقلا عن صحيفة فاينانشيال تايمز، العدد ٥٩٠٢

الأوضاع في انتحار مستثمر غربي اشترى العقارات التي تمثل خريطة ايرلندا في مشروع العالم بقيمة ٣٨ مليون دولار، ولم يعد أحد يأمل في استعادة استثماره بعد توقف المشروع أو موته، وأضافت الصحيفة أن أعراض الأزمة المالية العالمية تجلت فيما حدث ويحدث في دبي والإمارات عموما، إذ توقفت مشاريع عقارية بلغ إجمالي قيمتها نحو ٣٠٠ مليار دولار قبل أن تبدأ أسعار العقارات في الانهيار، ويبدو، حسب التايمز، أن إمارة ابوظبي الغنية بالنفط دخلت على الخط لمساعدة دبي المأزومة، فضخت قرابة عشرة مليارات دولار، وهناك عشرة مليارات أخرى ستضخ قريبا، والمرجح أن تضخ ابوظبي مزيدا من الأموال في المستقبل، حيث أن منطقة الساحل البحري التي كانت مفترضا أن تحول إلى موقع المشروع العملاق، تحولت بعد تعرقله، إلى اخطر مناطق الملاحة البحرية في العالم بسبب الأكوام الهائلة من الكونكريت والصخور التي كومت لتكوين جزر وسط الماء.

ورجوعا إلى مجموعة دبي فقد أثقلت ديونها المتراكمة على ميزانية إمارة دبي والتي حاولت مساعدتها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولكن لم تستطع لتراكم ديونها الشخصية عليها، وبالتالي ضعف الطالب والمطلوب، فلجأت مضطرة لطلب المساعدة من إمارة ابوظبي لإنقاذ اقتصاد الإمارات ككل، واسترجاع ثقة المستهلكين إليها، وقد شكل تدخل إمارة ابوظبي[٢٢] بعض التوتر في العلاقة بين الإمارتين، تفادت دبي الأزمة بفضل الدعم المادي المحدود الذي تلقته من حكومة أبو ظبي أوائل ٢٠٠٩، فمن المعروف أن هناك حاليا تنافس بين الإمارتين على صدارة الاقتصاد الإماراتي، وعدم انجراف إمارة أبو ظبي في مأزق دبي سوف يعطيها أفضلية تجارية كبيرة خاصة فيما يتعلق بثقة المستثمرين على المدى البعيد، ولوجود النفط والغاز الذي يدعم ذلك الاقتصاد.

ولاشك أن تأثير الأزمة سينعكس على الكثيرين في دبي، فهناك حاليا آلاف العمال وخاصة من الآسيويين والذين عملوا على مشاريع نخيل وليمتلس الملغاة، عالقون في دبي لا يستطيعون السفر وسيزداد عددهم مع توقف العمل في مزيد من المشاريع من مختلف الشركات العقارية، مما أضاف بعدا إنسانيا للمسألة، بل وفتح أعين مجموعات حقوق الإنسان أو العمال على واقع العمالة في دول الخليج ككل، وجاءت مطالبات بإلغاء نظام الكفيل، بل وحتى وصل ببعض العمال المطالبة بالجنسية، لاعتقادهم أنهم أفنوا سني شبابهم في العمل فيها، وهو ما تخشاه حكومات الخليج، لقلة عدد السكان الأصليين مقارنة بالملايين من العمالة الأجنبية والمختلفة طابعا وديانة.

٢٢- موقع بيس عربي www.bbc.co.uk/arabic/middleeast، أزمة دبي بين الاقتصاد والسياسة والتاريخ، ٢٠٠٩/١١/٢٧

وما نقل أزمة مجموعة دبي لتصبح أزمة عالمية بحق هو تأثر أسواق المال العالمية بخبر الإعلان ذاك، فالأسهم[٢٣] الأمريكية تراجعت بسبب المخاوف بشأن ديون دبي، وفقد مؤشر داو جونز ١٥٤ نقطة، أي ١,٥٪، كما تراجعت مؤشّرات هذه الأسواق في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا، بنسبة تقارب ٢,٢٪، وقبل جلسات الأسواق الغربيّة، حظي الشرق بحصّته من التراجع، حيث تراجع مؤشّر بورصة شنغهاي بنسبة ٣,٦٪ وهو التراجع الأكبر المسجّل منذ ٣١ آب ٢٠٠٩.

وبدا لوهلة أنّ عالم المال يدخل مجدّداً في دوّامة ائتمانيّة جديدة، حيث ارتفعت كلفة التأمين على المبالغ المقترضة إلى مستويات مرتفعة، فكلفة اقتراض ١٠ ملايين دولار في دبي على سبيل المثال أضحت ٥٠٠ ألف دولار، وعدلت شركة التصنيف الائتماني Standard & Poor's تصنيف أربعة مصارف صوب الهوامش السلبية مرتبطة بمجموعة دبي العالمية، مما أدى إلى فقدان الثقة عالميا بمجموعة دبي العالمية وبالتالي انخفاض الاستثمارات العالمية في دبي على المدى الطويل، إضافة إلى تخوف كبير لدى المصارف العالمية إلى إعادة إقراض مجموعة دبي العالمية.

والحلول المؤقتة، سواء من جانب مجموعة دبي العالمية أو حكومة دبي، هي بمثابة مسكن موضعي لجرح عميق بحاجة إلى البتر وإعادة الترميم والبناء، ومن بعض تلك المسكنات بحسب وكالة موديز[٢٤] العالمية للتصنيف الائتماني أنه يجب على مجموعة دبي بيع المزيد من أصولها لمواجهة ديون مقدارها ٢٢ مليار دولار، كما عملت نخيل على خطة إعادة جدولة الديون التي تكون الشركة قد اقترحتها على دائنيها، حيث يبلغ إجمالي القروض المجمعة المستحقة على دبي ٤٥ مليار دولار بينها ٣٩ مليار دولار على شركات مملوكة للحكومة، وتوصلت إلى خطة إعادة جدولة الديون والتي تتضمن دعما حكوميا جديدا من حكومة دبي للشركتين يصل إلى ٩,٥ مليار دولار لمساعدتهما على سداد التزاماتهما.

و قدمت دبي العالمية[٢٥] مقترحا لعملية إعادة هيكلة ديون بقيمة ٢٣,٥ مليار دولار إلى لجنة التنسيق التي تمثل دائني الشركة الماليين، وتدرك البنوك الدائنة وعددها ٩٧ بنكا جيدا أن عليها أن تمد استحقاق قروضها لدبي العالمية بطريقة أو بأخرى، ووفقا للخطة تبلغ القيمة الإجمالية للديون غير المسددة المترتبة على الشركة تجاه دائنيها غير شاملة

٢٣- الجزماتي، ملهم، أزمة دبي العالمية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ٢٠١٠/٤/٤

٢٤- ابد ١٦

٢٥- إسماعيل، عبد الرحمن، خطة إعادة هيكلة قروض «دبي العالمية» و«نخيل»:سداد ديون «دبي» و«نخيل» كاملة على ٥ إلى ٨ سنوات، صحيفة الاقتصادية، صحيفة الاقتصادية،٢٠١٠ ،العدد ٦٠١٠

المطالبات القائمة الخاصة بصندوق دبي للدعم المالي ١٤,٢ مليار دولار، كما في نهاية العام الماضي،وطبقا للمقترحات ستحصل البنوك الدائنة على نسبة ١٠٠ في المائة من أصول ديونها عبر إصدار شريحتين من التسهيلات الائتمانية الجديدة يحل موعد استحقاقها بعد خمس وثماني سنوات، وتؤكد شركة نخيل تسليم ٩٠٪ من الوحدات المنشأة في سنة ٢٠١١ إلى ٢٠١٣كحد أعلى، ومن المفروض أن يطمئن المولون لتلك التصريحات.

ولكن إعادة الجدولة تلك أثارت غضب كثير من صناديق التحوط الأجنبية وخاصة البريطانية منها التي أثار غضبها طلب شركة دبي العالمية تجميد سداد ديونها لحاجتها الماسة للسيولة التي حجزت في تلك الصكوك والسندات، وقد أثارت تلك القضية بعض الاحتقان بين الصحف البريطانية وحكومة دبي، والتي اتهمت فيها الأخيرة أن الأولى تحاول نشر الشائعات غير الصحيحة بأن دبي لم تعد ملاذا آمنا للاستثمار، وأنها السبب الرئيسي في تضخيم المشكلة، وأن منطلق تلك التصريحات هي بدافع الغيرة من نجاح نموذج عربي في كونه منارة من منارات الاقتصاد العالمي، ولكن تصريحات الصحف البريطانية بحسب مفهومها أنها تأتي من الحرص على المال الأجنبي، خاصة وأن عددا من البنوك البريطانية تورط بشكل كبير في تلك الصكوك وأكبرها بنك HSBC صاحب أكبر دين على مجموعة دبي العالمية وبنك باركليز البريطاني، وأن الأسواق البريطانية المالية قد تأثرت بسبب أزمة دبي العالمية، وبالتالي فقد أصبحت تلك الأزمة شأنا تجب مناقشته مراعاة لمصالح بريطانيا.

وقد قام عدد من المستثمرين برفع دعاوى أو التفكير والتهديد برفعها أمام القضاء الإماراتي[٢٦] كونهم غبنوا في خسائرهم تلك في شركات مملوكة للحكومة (أما العرب لم يغبنوا في خسارة الغالي والرخيص في أسواقهم التي لم تعد شيئا منها للعرب مما يشكل تناقضا صريحا يحكمه الطمع ومبدأ القوة)، وقد حاولوا القيام بتجميع دعوى قضائية جماعية للمتضررين ولكن القضاء الإماراتي لم يسمح بذلك، فلجؤا لرفع الدعاوى بشكل فردي، وقد كشفت الأزمة عن ضعف شديد في الإجراءات القانونية والقضائية الإماراتية خاصة فيما يتعلق بمواضيع الإفلاس الكبرى أو التعثر عن السداد المالي، فحالات الإفلاس نادرة الحدوث في الإمارات، ولذلك لم يتم إعطاء اهتمام كبير خلال سنوات الطفرة لتطوير النظام القانوني ليظل مواكباً للقطاع التجاري، ومعظم القوانين تتمحور حول تعثر سداد الشيكات أو التهرب من دفع الديون، ولكن في حالات الإفلاس الكبرى فما يزال القانون بعيدا عن المطلوب، فتلك أول وأقصى أزمة تمر بدبي أو الإمارات بل بالخليج كله.

٢٦- ابد ٢٠

وتشتمل القوانين التجارية للإمارات على أحكام خاصة بمعالجة الإفلاس، لكنها تخلو من نظام شبيه بالفصل ١١ المضمن في القانون الأمريكي، أو الوصاية العدلية المعمول بها في المملكة المتحدة، وفي إحدى المذكرات الصادرة عنها، تقول شركة سيمونز آند سيمونز، إن قوانين الحصانة السيادية ذات صلة بهذا الأمر، ولذلك أي قضية ترفع على الشركات المملوكة للحكومة بنسبة ١٠٠ في المائة، ربما لا يكون مسموحاً بها من الناحية النظرية من دون الحصول على موافقة حاكم دبي، (وهو أمر قد لا يحدث) في ظل ظروف قد تودي بإفلاس تلك الشركات إن تمت المطالبة بالسداد المبكر منها.

وذلك الوضع ليس في دبي وحدها، بل في غيرها من الإمارات أيضا، فقد انتشر عدد من الدعاوى ضد المطورين الذين توقفوا عن بناء المشاريع لشح السيولة، من قبل المستثمرين الذين قاموا بالاستثمار والشراء على الورق كما كانت العادة، والآن هم عالقون فلا النقود رجعت ولا البناء قد تم، ويقدر[٢٧] أنه نحو ٩٠ برجاً الآن و١٢ هيكلاً أو نحو ذلك تقف في حالة من السبات في مختلف الإمارات ما عدا أبوظبي والتي ازدهرت عقب ارتفاع أسعار النفط، ويدرس مئات من المستثمرين اتخاذ إجراءات قانونية ضد المطورين في جميع مدينة الإمارات.

وأفاد استطلاع للرأي في أكثر منتديات شبكة الإنترنت شعبية فيما يتعلق بمدينة الإمارات، أن ثلثي المشترين متوقفون عن سداد الدفعات، وأن خمسهم مستمرون في الدفع للمطورين، بينما أعاد ٩ ٪ جدولة دفعاتهم، ويقول ٣ ٪ فقط إنهم يتخذون إجراءات قانونية. وبعض هؤلاء يكسبون قضاياهم ويستردون أموالهم، فمثلا كسب محامون أحكاماً نهائية ضد مطورين آخرين في عجمان، واستطاعوا أن يستعيدوا بصورة حاسمة مبالغ مالية من خلال استصدار أوامر دفع من المحاكم يتم تحصيلها من موجودات المطورين، وفي ظل عقود متأخرة التسليم وغياب أية إشارة على وجود تقدم إنشائي، كما حاول المشترون في آب ٢٠١٠ الدخول في مفاوضات ورضوا بأن يخسروا دفعتهم الأولى مقابل الانسحاب، لكن المطور رفض، مدعياً وجود سبب قاهر يعود إلى عدم تنفيذ المطور الرئيسي للبنيات التحتية اللازمة، حيث أن كل تلك الإجراءات تشكل كابوسا قانونيا لمحاكم عهدت الهدوء والسلام في أروقتها، فأصبحت تضج بقضايا التعثر المالي.

وهذا كله استدعى من حكومة دبي أن تقوم بإصلاحات شاملة لنظامها القضائي، وأضافت بعض التعديلات القانونية، مع نية استكمالها مستقبلا، كمبدأ العمل على قوانين

٢٧- كير، سيمون، كابوس قانوني يسكن في مشاريع عجمان العقارية، صحيفة الاقتصادية نقلا عن صحيفة فاينانشيال تايمز، ٢٠١٠/٨/٩ العدد ٦١٤٦

خاصة بإفلاس الشركات الحكومية والخاصة، وقوانين تعزز الشفافية في إدارة الأزمات وهو درس مستفاد من تضارب تصريحات الحكومة والمسؤولين عن مجموعة دبي مما فاقم الأزمة، بالإضافة إلى إنشاء حسابات احتياطية وتخصيص نسب من رأس مال الشركات خاص بالتعثر، وتعزيز العمل والتعاون بين القطاع العام والخاص في مثل هذه الأزمات، وبدأت حكومة دبي بإعادة هيكلة عدد من مؤسسات دبي الحكومية والتي تأثرت بالأزمة، ورافق عملية إعادة الهيكلة حدوث تغيرات مهمة على مستوى إدارة تلك المؤسسات، خاصة تلك المتعلقة بإدارة الاستثمار المباشر وأسواق دبي المالية.

وقد أطيح بعدد من المديرين التنفيذيين لكبرى مؤسسات ومراكز دبي المالية واستبدالهم بمدراء آخرين عقب معالجتهم للأزمة والتي تفاقمت بسبب سياساتهم الخاطئة، وهذا الأمر تكرر في مختلف دول الخليج خاصة في المؤسسات والصناديق السيادية وإداراتها والتي تأثرت أو تسببت بالأزمة بشكل مباشر[٢٨]، وهذه تعد سابقة لم تحدث من قبل وبهذه الكمية من دفعات تبديل المدراء التنفيذيين العرب في الخليج وعلى أعلى المستويات كنتيجة مباشرة لقراراتهم الخاطئة في إدارة الثروات السيادية، أو تقديراتهم الخاطئة للمناخ الاستثماري العام في المنطقة عقب الأزمات التي تعرضوا لها.

وكيفما نظرت لهذه التجربة فإن أزمة دبي العالمية هي محطة جديدة في كسر قطار التاريخ الاقتصادي ليس لدبي أو للإمارات وحدها بل للمنطقة العربية ككل، سواء من أسباب حدوث الأزمة أو كيفية معالجتها، لكي تستفيد المؤسسات والخبراء الماليون من دروسها القيمة، والأيام وحدها ستكشف عن ماذا ستستقر الأمور في دبي وأين المستقر وهل ستعاود مؤسساتها إلى ارتكاب نفس الأخطاء.

٢٨- ابد ١٩

هل هذه نهاية طريق أحلام دبي

هذا هو سؤال الساعة الذي يتردد على كل الشفاه، سواء تلك الشفاه المتضرعة لله أن يحفظ هذا النموذج الاقتصادي الرائد من الهلاك بسبب أخطاء وجشع البعض، أو تلك الشفاه الشامتة والتي تريد أن ترى هذا النموذج ينهار كما انهار النموذج الآسيوي من قبل ودخل في ركود طويل عقب أزمة النمور الآسيوية، ولم تخرج منه دول كاليابان إلى اليوم، فمن مصلحة الغرب أن يتخلص من هذا المنافس الجديد والقوي والجاذب لرؤوس أموال عربية وآسيوية ترى أن لها الأحقية بها، في عالم منافس لا يرحم القوي فيه الضعيف إن مرض.

وهذا هو حال دبي، رجل الاقتصاد المريض، فدبي الآن طريحة أنفلونزا الأزمة، وجسدها مبتلى بحمى شح السيولة والتعثرات المالية وعجز إكمال المشاريع، والجواب على السؤال الرئيسي، هو نعم إنه نهاية الطريق ولكن ليس نهاية طريق طموح دبي والذي سيمتد لسنوات قادمة، ولكنه نهاية طريق الاستثمار المبالغ فيه، في الطفرات العقارية خاصة مشاريع فلل الرفاهية المطلقة، ونهاية طريق الاندفاع المفرط وراء المضاربات في الأسواق المالية العالمية، ونهاية طريق الإقبال الأعمى من البنوك والمصارف والصناديق السيادية على شراء سندات وصكوك تمويل المشاريع العملاقة السياحية منها والعقارية والتي لا تجد مشترين لها.

فحقبة ما أملكه أكبر أو أعلى، كأكبر فندق وأعلى بناية وأضخم مول، قد ولت بلا رجعة في الإمارات على أقل تقدير الآن، وإن كان بعض الخبراء الماليون يرون أنها انتهت في معظم دول الخليج وليس فقط في دبي، التي انطلقت منها تلك الشرارة، وستبقى البنوك والمصارف متخوفة من الاندفاع خلف شراء سندات أو صكوك تمويل تلك المشاريع العملاقة، عقب الدروس القاسية التي تعلمتها بنوك الإمارات والكويت بسبب انجرارها وراء هذه الموضة، على الرغم من تحذيرات اقتراب الأزمة من شواطئنا العربية، فليس هنالك المزيد من النقود المتوفرة للمغامرة في تلك المشاريع، إلا إذا حثت طفرة نفطية أخرى جراء استمرار ارتفاع الأسعار، عندها سينسى الجميع ما حدث وسيقبلون على تبذير النقود في مشاريع الرفاهية ذات العائد المضاعف.

ولكن إن عادت دبي إلى القواعد الراسيات اللواتي رفعتها بين الأمم فستتخطى هذه الأزمة بجدارة، فإن رجعت دبي لتكون عاصمة التصدير العربي وإعادة التصدير للعالم بأسره فستتعدى الأزمة، وإن عادت الحكومة تركز على تنمية الاقتصاد الحقيقي القائم على مصانع وشركات المنطقة الحرة، ولو قامت بالتركيز على تطوير صناعة ومراكز خدمات

التكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي يبلغ حجم الاستثمارات التكنولوجية[29] في الإمارات العام الحالي نحو ١١,٣ بليون درهم، فيما يُقدر حجم الاستثمارات الجديدة في القطاع خلال العامين المقبلين نحو ثلاثة بلايين درهم، لتصبح دبي عاصمة التكنولوجيا كمومباي في الهند- فستفلح، وإن عادت دبي إلى تطوير خدمات البنية التحتية الخاصة بالطبقة الوسطى وتوفير فرص عمل تتمركز حولهم نجحت، فهذه الطبقة هي المحرك الرئيسي لعجلة التنمية في كافة الدول الغربية وهم من قامت عليهم نهضة أوروبا كما قلنا، ولم تقم على ظهر الأغنياء ممن فضلوا المقامرة والمضاربة في الأسواق المالية حتى دمروا اقتصاد العالم، وللأسف أولئك من اتخذتهم دبي نموذجا وأصبحت تسعى خلف اجتذابهم بمنتجات مخصصة لهم فقط، ونسيت أن الفضل كله يكمن في مجتمع متواز قائم على مختلف الطبقات ولولا الاختلاف في الأذواق لبارت السلع كما قال السلف، وإن عززت الحكومة من قيم الشفافية والحوكمة في المؤسسات الحكومية وعملت على إعادة هيكلتها بناء على خطة تنمية مستمرة واضحة ولا تعتمد على أية ولاية نفطية فيها فستعبر بحر الأزمة لتصل إلى شاطئ الأمان المالي.

كما أن الظروف مواتية لكي تصحو دبي من كبوتها، فمعظم دول الخليج قد خرجت من عجز في ميزانياتها نهاية ٢٠٠٨ إلى فائض بأكثر من ٥٠ مليار دولار في بداية ٢٠١٠ كما أسلفنا قبلا بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية لتقارب ٨٠ دولار للبرميل في منتصف عام ٢٠١٠، كما استعادت الصناديق السيادية الخليجية ٦٠ ٪ من خسائرها[30] بسبب تحسن الأسواق المالية العالمية، فقامت بعض الصناديق السيادية الخليجية بتغيير إستراتيجية استثماراتها، خلال الفترة الماضية، بحيث أصبحت تتوزع بنسبة ٣٠ ٪ على البنوك والاستثمار في الأسواق المالية، مقابل ٥٠ ٪ في العام ٢٠٠٣. فيما تركزت ٢٠ ٪ من استثماراتها على قطاع (العقارات وأسهم الملكية الخاصة)، مقابل ٢٠ ٪ في قطاع (سندات الخزانة)، مقارنة بـ٢٥ ٪ خلال العام ٢٠٠٣، و٣٠ ٪ منها على الأسهم، مقارنة بـ١٥ ٪ في عام ٢٠٠٣، مما يبشر بإمكانية تعديل الأوضاع.

ولا أقول أن المهمة سهلة أمام دبي، بل المشوار صعب ومحفوف بالمخاطر، فمن ناحية هناك العديد ممن يتمنى الموت لاقتصاد دبي، وقد وجدوا من وقوعها فريسة لمرض الأزمة فرصة لا تعوض لأخذ مكانتها كمركز مالي في وسط العالم، ومن أولئك المنافسين الإقليميين الهند وشرق آسيا وبعض عواصم المال الغربية، والذين وجدوا في استقلالية دبي عن المساعدات

٢٩- ١١,٣ بليون درهم الاستثمارات التكنولوجية في الإمارات، سوق ومال، جريدة الغد، ٢٠١٠/٨/١٧

٣٠- موقع الرؤية الاقتصادية، الأسواق المالية > اقتصاد ومال، الصناديق السيادية الخليجية تسترد ٦٠ بالمئة من خسائرها، ٢٠١٠/٩/٤

المالية الغربية - مثل كثير من دول العربية- خطرا، خاصة إن اتبعتها بقية العواصم العربية في إيجاد فرص التنمية الحقيقية لشعوبها، وبابا مزعجا للحرية المطلقة لإرادة شعوب المنطقة.

كما لا ننسى المنافسة المحلية من عواصم المال العربية المحيطة والتي في خضكم الأزمة أصبحت تبحث عن أي مصدر للسيولة تتنافس عليه، ومنها أبوظبي والتي تتمتع بوفر مالي نفطي يعطيها ميزة كبرى على إمارة دبي، وكذلك قطر ذات المعدلات المتصاعدة في التنمية نتيجة ارتفاع أسعار الغاز والنفط مما وفر لها فوائض قامت باستثمارها جيدا فارتفعت معدلات[31] التنمية فيها قرابة ٩,٣٪ وهي من أعلى المعدلات العالمية، بينما معدل التنمية في الإمارات نتيجة للأزمة كان حول ٢,٥٪ وهو من أضعف المعدلات في الخليج والمنطقة العربية، كذلك الأمر في السعودية ومدن الرياض وجدة القادمة بقوة ولا ننسى عاصمة الصيرفة والصكوك الإسلامية البحرين والتي تنمو فيها سوق المشتقات الإسلامية والصكوك بمعدل ١٢٪ إلى ١٥٪ سنويا، أضف إلى ذلك الكويت وصناديقها السيادية، فالمنافسة على أشدها ولا مجال للمتخاذل القاعد عن العمل، فمن يسترخي سيؤخذ مكانه على عرش الاقتصاد العربي.

وهنالك تحديات سياسية صعبة كالمشاكل مع إيران المجاورة، ومنع تعامل بنوك دبي مع بنوكها بناء على العقوبات المزمعة، وقضية الصراع على ملكية الجزر الثلاث وغيرها، وهناك تهديدات القاعدة أو النشاط الإستخباراتي المضاد في دبي، مما يشيع جوا يثير القلق وقد ينفر السياح إن ضربت القاعدة ضربتها، كما أن هنالك مشكلة شح المصادر الطبيعية اللازمة للتنمية ومن أهمها الماء، وللحد من استخدام المياه الجوفية[32] التي تمثل ٦٠ ٪ من الاستهلاك في هذه الدولة الصحراوية فقد استثمرت الإمارات بكثافة في محطات تحلية المياه لتنتج تسعة ملايين متر مكعب يوميا بتكلفة ١٨ مليون دولار يوميا، والاعتماد على تحلية المياه يعتبر بذخا لا تقوى عليه سوى دول الخليج الغنية بالنفط. فهو يتطلب كميات كبيرة من الوقود ومياه البحر. وتقول جمعية الإمارات للحياة الفطرية إن دبي تعتمد تماما على التحلية وان استهلاك أبوظبي زاد إلى أكثر من ثلاثة أمثاله بحلول ٢٠٠٧، مما يشكل ضغطا كبيرا على موارد التنمية المستدامة، وهنالك خطر تدمير الحيد البحري لمدن الإمارات الساحلية ومن ضمنها دبي، فسياسات دفن أراضي البحرية لبناء العمارات الشاهقة، تعمل على تدمير الشعب المرجانية التي تعتبر المحضن الطبيعي للكثير من الأسماك، وتحدث بذلك تخريبا إضافيا للشعب المرجانية وتحدث حفرا عميقة تساعد على تسرب مياه البحر إلى مصادر

٣١- العناني، جواد، الاقتصاد القطري: إلى أين؟ ،جريدة الغد، ٢٠١٠/٨/٢٩

٣٢- البذخ في استهلاك المياه يستنفدها بسرعة في الإمارات، رويترز، ٢٠١٠/٦/٢٣

المياه الجوفية. بالإضافة إلى تدمير الأحواض المائية الجوفية، فقد بدأ بعض أنواع الأسماك طريقه نحو الانقراض، بينما أصبح سمك <الهامور> الشهير الذي كان مائدة الفقراء، شحيحا لأسباب من بينها تدمير الشعب المرجانية التي يعيش فيها.

وإن كنت صريحا في سرد حقائق الأزمة الخاصة بدبي كمثال على ظاهرة الفقراء الجدد في الوطن العربي بالذات، فهو من جانب الحرص على بقاء شعلة دبي مضيئة تنير العالم العربي بالتنمية الاقتصادية المستدامة، والتي تحسب حساب يوم لعله ينفذ فيه الذهب الأسود وعندها قد يخبو ضوء هذه المنارة المشعة في عالم المال والأعمال، بسبب أخطاء لم تكن مدروسة بل وقعت نتيجة قرارات بنيت على حماسة اللحظة، فخروج دبي من مستنقع ظاهرة الفقراء الجدد، ورجوعها إلى صفوف الأغنياء الجدد من أمثال الصين والهند وغيرها من الدول التي ترتقي بمعدلات التنمية الحقيقية والمستندة إلى صناعات حقيقية واقتصاديات واقعية تعتمد على تنمية الطبقة الوسطى قبل الاهتمام بالغنية فقط هو المبتغى من وراء ضرب المثال لما فيه من دروس مستفادة، وبالتالي فإن الخروج من هذه الغفلة والتفوق على الأزمة يرجع بالأساس إلى إرادة إمارة دبي حكاما وأفراد في مواجهتها، وبأن يتحلوا بالعزيمة التي عهدناها بهم دوما شعبا وحكومة، كي تصحو دبي من كبوتها وتعود من جديد لؤلؤة الخليج العربي، ودرة تاج الاقتصاد العربي بحق.



الفصل السابع:
ظاهرة الفقراء الجدد من منظور إسلامي

«قد تقوم التعليمات الأخلاقية، التي ترتكز عليها المالية الإسلامية، بتقريب البنوك إلى عملائها بشكل أكثر من ذي قبل، فضلاً على أن هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلى بالروح الحقيقية المفترض وجودها بين كل مؤسسة تقدم خدمات مالية»

من تقرير بصحيفة الفاتيكان الرسمية المعروفة باسم «أوسيرفاتور رومانو» بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٧



الأزمة المالية العالمية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي

إن كان العالم قد تغير عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ والتي أسفرت عن هجمات على مواقع مدنية وعسكرية وتجارية في أمريكا وسقوط برجي التجارة العالمي وموت الآلاف، وما تبعها من حروب قسمت العالم بين معسكر الحرية بقيادة الغرب بزعامة مسيحية ومعسكر الإرهاب بقيادة الشرق وزعامة مسلمة، مما أسفر -هذا التقسيم- عن سقوط مئات الآلاف من ضحايا الصراع بين الطرفين وتغير الفكر العالمي الغربي حول الإسلام وتطرفه إلى الأبد، فإن الأحداث التي تبعت وقوع الأزمة المالية العالمية منتصف عام ٢٠٠٨ كانت كفيلة مرة أخرى بتغيير ذلك الرأي المكون حول الإسلام بأنه ديانة تتمحور حول التطرف والعنف والتخلف، لتبرز الأزمة جانبا مضيئا من هذه الديانة العظيمة ألا وهو الجانب الاقتصادي منه وكيفية معالجته للشؤون المتعلقة بتعاملات الناس التجارية مع بعضهم البعض وفق أطر وضوابط وضعت بحسب شريعة هذا الدين ومن مصادره الرئيسية: ألا وهي القرآن الكريم والسنة الشريفة.

وإن كان هنالك فائدة نخرج بها من هذه الأزمة التي جلبت الدمار للعالم أجمع ومن ضمنه العالم الإسلامي، هو أنه كان في ظاهرها العذاب وفي باطنها الرحمة، نعم الرحمة بتبيان تبعات تلك الأزمة لمدى الظلم المالي في التعاملات المبنية على النموذج الرأسمالي الجشع الذي يقتبس أفكاره من الميركانتيلية الجديدة التي لا ترحم الضعيف وتنصر الغني القوي بما يسمى الرأسمالية النيو كلاسيكية كما بينا سابقا، فقد ألقت الأزمة المالية العالمية الضوء على الاقتصاد الإسلامي[1] كخيار حقيقي وبديل، ولا نبالغ إن كررنا ما قاله كثير من العلماء والقادة في العالم عقب الأزمة، بجدية النظر إلى نموذج الاقتصاد الإسلامي والاستفادة من بعض المزايا التي يقدمها للمجتمعات الإسلامية والعالم كافة،خاصة وأن العالم استيقظ من كابوس الأزمة ليعلم بأنه بحاجة لنظام اقتصادي خال من الجشع والفساد والمقامرة بأرزاق الناس والاحتكار، أي أنه بحاجة على رأس مالية رحيمة كما قال رئيس فرنسا ساركوزي، وهو ما وجده علماء الاقتصاد موجود في نظام دين الرحمة الإسلام.

١- الاقتصاد الإسلامي، هو مجموعة الأصول العامة الإقتصادية والمستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية لإقامة البناء الاقتصادي، أو هو علم إجتماع يبحث في حل للمشلكة الإقتصادية (الندرة النسبية) في المجتمع الإسلامي، للمزيد إرجع لكتاب، الوادي، محمود، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة، عمان-الأردن، ٢٠٠٩، ص١٧

ولقد بدأ تنبه العلماء إلى الخيار الاقتصادي الإسلامي فيما يقدمه من حلول، عندما بدا بحثهم المستطرد عن حلول لتكرار الأزمات المالية والتي يعاني منها الاقتصاد الوضعي بشكل مزمن والتي زادت عن ١١١ أزمة مالية منذ تطبيق مبادىء الاقتصاد الوضعي الحديث بداية القرن التاسع عشر، وكل أزمة تأتي بما لم تأت بها أختها من صنوف العذاب النفسي والخسائر المالية للشركات والبشر على حد سواء، وبعد أن ظهر مدى ضعف ضوابط الاقتصاد الوضعي في حل ووقف حدوث تلك الأزمات حتى صارت جزءا لا يتجزأ من دورة الحياة الاقتصادية، وشر لا بد منه لتحقيق المكاسب الهائلة ومن ثم المضاربة والتخبط فالهبوط المدوي، وعندما استفحل حجم تلك الأزمات وأصبحت آثارها كارثية وتبعاتها إقليمية وعالمية، تنبه العالم منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي (وإن كانت الأفكار قد ظهرت منذ السبعينيات ولكن الحراك الحقيقي بدأ في التسعينيات) إلى ضرورة الحراك لإيجاد حل ما لتكرار الأزمات والتخفيف من حدتها، فإن الأصوات المتعالية على صوت المال والجشع من قبل بعض الخبراء الماليين وعلماء الاقتصاد المطالبين بالبحث عن حل لا يشمل أسس الشيوعية المنهارة ونظامها الاشتراكي الفاشل ولا يتضمن سلوك طريق الرأسمالية الجشعة والأنانية، ومن هنا جاءت المطالبة بما عرف لاحقا بالطريق الثالث.

وما كان يتحدث عنه كتاب المال والأعمال في كتاباتهم، هو الحاجة إلى طريق وسطي معتدل في اتجاهاته الاقتصادية، عوضا عن التطرف لصالح الفرد كما هو في الرأس مالية أو الميل كل الميل لصالح الجماعة كما هو في الاشتراكية، وقد خرجوا بنتائج ثلاث، بضرورة إرجاع صورة ما من صور المفهوم الأخلاقي في المنظومة الاجتماعية للنظام الاقتصادي العالمي، وأن ينبع ذلك الرادع الأخلاقي في المعاملات المالية من مفهوم ديني أو تنظيمي وان لا تترك الأمور لضمائر الأغنياء والتي ثبت غيابها، والأمر الثاني هو أن تدخل الدولة في الاقتصاد هو ليس بالضرورة شرا، فتدخل قليل من السلطة المركزية لتسيير الأمور المالية والكثير من الرقابة هو ضمان لعدم انفلات الأمور من عقالها، وضرورة الموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة فليس من السليم إثراء القلة على حساب انهيار الطبقات الوسطى والفقيرة لكي تتزايد معدلات النمو،وأن النظام المالي العالمي لابد أن يبنى على قواعد الاقتصاد الحقيقي وليس اقتصاد الديون الوهمي والذي يعمد إلى خلق فجوة وهمية ونمو اقتصادي مؤقت يتبعه انهيار حاد وبطالة مرعبة كما حدث في الأزمة، وبالتالي لابد من تشجيع النمو الحقيقي والمعتمد على الصناعة والتجارة والزراعة عوضا عن الاعتماد البحت على صناعة المال بالأساس.

ومن خلال بحثهم المضني عن نموذج يوفر الصفات السابقة ويجمع بينها، توصلوا إلى

نتيجة كانت مدهشة بالنسبة لهم، ألا وهي أن تلك الصفات قد وجدت في نموذج مستخدم منذ ألف وأربعمائة سنة أوحيت مبادؤه إلى نبي أمي لا يقرأ ولا يكتب، ولكنه نظام يستمد قوته ومصدره من الوحي الإلهي، وقد ظهرت قوة ذلك النموذج للعيان وبدأت ملاحظته بشكل جدي منذ بداية السبعينيات وعقب النجاحات التي حققتها بعض عينات ذلك النموذج كالمصارف الإسلامية والمحافظ المدارة بأسلوب إسلامي وشركات التامين الإسلامي، حافظت تلك النماذج من الصيرفة الإسلامية على نجاحاتها حتى في خضم الأزمة والتي تأثرت بها ولكن على صعيد اقل لعدم تعرضها لنفس المخاطر الناجمة عن المضاربة بالمشتقات المالية، مما جعل أنظار العالم تتطلع إلى هذا النموذج كخيار للطريق الثالث.

ولكن، وعلى الرغم من توفر طلبات العالم المالي الجديدة لهذا النموذج، إلا أنه ما يزال يحبو مقارنة بتاريخ الاقتصاد الوضعي الحديث، كما أن الطبيعة الخاصة بهذا النموذج والفريدة تجعله عصيا على استيعاب العالم، أضف إلى ذلك أن الصراع الحضاري والعسكري الحديث بين المعسكرين يجعل من الإسلام مرادفا للإرهاب لدى العديد من الغربيين، ولا بد من تحليل الصفات العامة لهذا النموذج لكي نفهم الحلول الناجمة عنه، فأولى تلك المميزات الفريدة هو اختلافه عن الاقتصاد الوضعي؛ لأن مصدره وحي سماوي وتشريع إلهي لا يحتمل الخطأ، فخالق البشر هو أعلم بهم وبأرزاقهم وما هي انسب الضوابط لهم، بعكس الوضعي والمبني على نظريات وضعية بشرية تحتمل الخطأ والزلل، كما أنه مستمد من مصادر تشريعية ثابتة ألا وهي القرآن والسنة، فالقرآن يوفر الخطوط العامة التي يجب إتباعها من حلال وحرام، والسنة تجزئ المعمم وتفصله وتشرحه وتبين جوانب فيه كانت خافية على المسلمين، وهنالك المصادر الثانوية التي تعتمد على اجتهاد علماء الأمة والمستندة على المصادر الرئيسية السابقة لقياس المسائل المستجدة عليها مما يقلل من خطر الزلل لكون مرجعية الأحكام ثابتة ولها أصول وقواعد فقهية ثابتة، مما يمنح هذا النموذج الثبات والمرونة على مر العصور، وليلائم كل زمان ومكان، وفي الفكر الاقتصادي نحن أمام علم، تعكس كل مقولاته التراث الديني والفكري للأوروبيين. وهم قدموا تاريخ هذا العلم بتقسيماته من منظور رؤياهم لأحداثهم الدينية والفكرية والاجتماعية، بينما في الاقتصاد الإسلامي يستمد ضوابطه من التشريع السماوي مدموجا بالسنة الشريفة ومبوتقا بقالب اجتهاد الفكر الإسلامي عبر التاريخ.

والاقتصاد الإسلامي، بوجود هذين العنصرين فيه، وهما الثابت والمتطور، يملك خاصية تميزه عن اقتصاد يكون كل ما فيه متطوراً، ذلك أن العنصر الثابت هو بمثابة القواعد الثابتة بحيث تجعل العنصر المتطور يدور في فلكها وعلى محورها، ومقارنة العنصر الثابت بالعنصر

المتطور تكشف عن أن العنصر الثابت يعمل في الأصل على ضبط السلوك الاقتصادي للإنسان من حيث أخلاقياته الاجتماعية، بينما العنصر المتغير يعمل في الأصل على فهم وتحليل ميكانيكية عمل الاقتصاد، ولهذا يكون الاقتصاد الإسلامي بوجود العنصرين فيه ينظم الأخلاقيات والعلاقات الاجتماعية، ثم يحلل الميكانيكية الاقتصادية، بينما الاقتصاد الوضعي الذي يكون كله متطوراً يعمل في مجال واحد، وهو فهم وتحليل الميكانيكية الاقتصادية وهذا ما نعرفه فعلاً عن عمل الاقتصاد المعاصر، الذي شغل فيه الاقتصاديون بضبط معادلة تشرح الميكانيكية الاقتصادية، وانصرفوا عن البحث في ضبط العلاقات الاجتماعية، التي تعمل على أخلاقيات المجتمع.

كما أنه في الاقتصاد الوضعي فإن المستهدف هو اكتشاف القوانين، التي تحكم الظواهر الاقتصادية، بل إن ذلك يعتبر موضوع علم الاقتصاد، في مقابل ذلك فإن الاقتصاد الإسلامي يهتم أولاً بتحديد طبيعة وشكل العلاقات بين أفراد وفئات المجتمع كما يهتم باستهداف تحقيق غايات معينة، وبالتالي يبدأ بتحديد الغايات المستهدفة، وبشكل العلاقات، ولا يبدأ باكتشاف القوانين، لأنها في حقيقة الأمر معطاة لما سبق تقريره من غايات وعلاقات.

ومن المميزات المهمة أيضا أن الاقتصاد الوضعي من حيث محرك الاقتصاد تتنازعه فلسفتان، الفلسفة الفردية، والفلسفة الجماعية، في الفلسفة الفردية باعث الاقتصاد المصلحة الخاصة، ولذلك فإن الحرية الاقتصادية هي الوعاء الملائم للاقتصاد، وإن أكفأ دور اقتصادي للدولة هو ألا يكون لها دور. بينما الفلسفة الجماعية تقوم على النقيض من ذلك في الاقتصاد الإسلامي فإن الفرد أحد أشخاص الاقتصاد، ولذلك فإن المصلحة الخاصة معتبرة، والدولة أيضا أحد الأشخاص، ولذا فإن المصلحة العامة معتبرة اعتباراً مباشراً، وكذلك الفكر الوضعي قائم على أن أحسن اسم لعلم الاقتصاد هو أن ندعوه علم التبادل، ولذلك فإن السوق، هو ما يبدأ به وينتهي إليه الاقتصاد ،السوق، وكيف يصل إلى التوازن، وكيف يمكن أن يحدث الاختلال، وما الذي يسببه، وكيف يمكن العودة إلى التوازن، إن هذا هو شاغل الفكر الاقتصادي الوضعي، في مقابل ذلك، فإنه قد يمكن القول: إن من أحسن ما يسمى به الاقتصاد في الإسلام هو أن ندعوه علم الإعمار، كيف يحقق الإنسان الإعمار، والإعمار المقبول، وما الذي يعمل عليه، إن هذا كله هو شاغل الفكر الاقتصادي الإسلامي.

ضوابط الأمن والاستقرار المالي والاستثماري في الاقتصاد الإسلامي

إن من مميزات النظام الاقتصادي الإسلامي وجود ضوابط[2] ومحددات ضامنة لأمن واستقرار الاقتصاد والتجارة في المجتمع الإسلامي، وعلى مر العصور، وان كانت تجربة الأزمة المالية الأخيرة قد عبرت عن شيء، فهو ضرورة وجود ضوابط مالية، اجتماعية، أخلاقية،تنظيمية، بدلا من ترك الأمور لقوى السوق وفشل ضوابط الاقتصاد الوضعي والمتمثلة بنظرية كفاءة الأسواق، والمنافسة العادلة، والتي سمحت لعوامل الضعف البشري بالسيطرة من أجل تحقيق الربح بأية طريقة ممكنة، مما أدى إلى ضياع المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية تحت وطأة الإغراء المالي وتحقيق الربح السريع على حساب العالم اجمع. الإسلام يجشع على التجارة والربح، وعمارة الأرض فريضة، والقعود عن العمل مع الاستطاعة عليه هو خطيئة بحق النفس، وسؤال الناس الحاجة عوضا عن العمل وكسب الرزق هو مذموم في السنة، فهدف الضوابط ليس وضع العوائق أمام الكسب ولكن أتت لتنظم جوانب هذا الكسب وطرائقه، ومن هنا تميز الاقتصاد الإسلامي بخاصية وجود ضوابط مشرعة من وحي إلهي لكي تضمن استمرار خلافة الإنسان في الأرض وإعمارها وفقا لقواعد تضمن سلامة واستمرار تلك العمارة، فخالق الكون هو اعلم بتدبيره.

وأولى تلك الضوابط بل وأهمها هو قيام النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلا ،ق مثل: مفاهيم الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلاميا بدون أخلاق ومثل، وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفى نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر، والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل، ويعتبر الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية عبادة وطاعة لله يثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه سواء كان منتجًا أم مستهلكا، بائعا أو مشتريا وذلك في حالة الرواج والكساد وفى حالة الاستقرار أو في حالة الأزمة، فمخافة العقاب الأخروي تتفوق على مخافة العقاب الدنيوي؛ فقط لكون العقاب الدنيوي لا يطبق أو قد يهرب المرؤ منه بالكذب والخداع والتخفي، ولكن

٢- الضابط في الاقتصاد الإسلامي: هو مجموعة النظم الضابطة لجزئية أو منظومة الظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي، للمزيد راجع الباحسين، يعقوب،(١٩٨٩)، القواعد الفقهية، مكتبة الرشيد، الرياض-السعودية، ص ٥٨

من يستطيع أن يستتر من عذاب الله في الآخرة وهو يسمع ويرى كل شيء؟ فإن كان رب العمل أو الدولة لا يرى فإن رب العالمين يرى.

وهنا نقطة خلاف جوهرية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، فلعشرات السنين حاول الغرب طمس ملامح الدين وفصله عن الدنيا بكافة مجالاتها وخاصة السياسية والاجتماعية منها، فالدين -عندهم- رديف التخلف ومن هنا فإن أي نظام أخلاقي مالي يعتمد على وحي السماء هو ترهات بالنسبة لملايين الغربيين، لذلك توقف العمل بالأنظمة الدينية المسيحية مثلا كالبنوك البابوية أو الكنسية والتي انتشرت في القرون الوسطى والتي اعتمدت على تشريعات أخلاقية مستمدة من الإنجيل كعدم التعامل بالربا بتاتا في البداية، ثم سمح بالتعامل بها مع الأغنياء ممن يستطيعون دفعها وعدم فرضها على الفقراء، وتخصيص ما يطال الكنيسة من أرباح للصرف على عمل الخير ورعاية المجتمع، ولكن مع تطور العمل المصرفي أوقف جانب العمل الخيري وصار أساس التعامل ربويا ربحيا بحت، ومن هنا كانت شرارة الانطلاق للربح المنفصل عن المسؤولية الاجتماعية.

الضابط التالي يشكل صمام الأمان في منظومة الاقتصاد الإسلامي ألا وهو التوزيع وإعادة التوزيع[٣] سواء توزيع الثروات أو مصادر الدخل وإعادة توزيعه وليس هنالك أفضل من شرح الدكتور رفعت العوضي أستاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الأزهر لضوابط التوزيع وهو الذي طالما تصدر تبيان ميزات الاقتصاد الإسلامي وشرحها للعالم، وقد تميز شرحه للضوابط وصنفها لمراحل، وأولاها مرحلة التنظيم الأولى لتوزيع الدخول من خلال تنظيم التملك، وهذه المرحلة يسميها البعض باسم توزيع الثروة، حيث يقر الإسلام الملكية الخاصة، ويعتبر إقرارها من الأصول الجوهرية للفكر الإسلامي، ولكن التشريع الإسلامي يسبق مرحلة التملك الفعلي بمجموعة من القيود التي تضع الأسس التي تنمو عليها الملكية الخاصة، وقوام هذه العمد الارتكازية هو التربية على مبدأ (أن المال مال الله، والبشر مستخلفون فيه)، يقر الإسلام الملكية العامة، ونجد أن اعتراف الإسلام بها اعتراف أصيل، وإقرار هذا النوع من الملكية له انعكاساته على عملية التوزيع . وبناء على فقه الموضوع، فالملكية العامة في الإسلام تؤدي وظائف عديدة كتحقيق تنمية المجتمع وتقدمه (بالمشاركة مع الأفراد)، وتحقيق التوازن بين أفراد الجماعة الإسلامية في الجيل الواحد، ثم تحقيق التوازن بين الأجيال الإسلامية، فتغطية احتياجات التضامن الاجتماعي، وذلك أحد السياسيات التي يعمل بها الإسلام على هذا الجانب في المجتمع الإسلامي، ومن الأمور الدقيقة في تنظيم الملكية العامة في الإسلام

٣- للمزيد عن ضوابط الاقتصاد الإسلامي ارجع لكتاب العوضي، رفعت، مرتكزات الاقتصاد الإسلامي - التوزيع - الاستثمار - النظام المالي، سلسلة كتب الأمة ،مركز البحوث والمعلومات برئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، ١٩٩١

أن هناك بعض الأموال التي لا يجوز أن تدخل الملكية الخاصة، وقد اتفق على أموال معينة تقتصر على الملكية العامة.

و مع إقرار الملكية يتدخل الإسلام بالتنظيم في وسائل اكتسابها، ومن ذلك جعل العمل هو الوسيلة الرئيسة للتملك، وهذا قيد هام وأولي في التوزيع، وجعل العمل الوسيلة الرئيسة للتملك، مع مراعاة أن الإسلام يجعل هذا العمل بمواصفات خاصة، هذا القيد يجعل توزيع الثروات، والدخول يقوم على أساس موضوعي، وهناك بجانب العمل، وسائل أخرى للتملك، يعنينا منها في مجال توزيع الميراث والوصي، فانتقال الثروات بالميراث هو توزيع الثروات على نطاق واسع ،وبتشريع الوصية يبرز الإسلام التزام الثروات الخاصة بمواجهة التضامن الاجتماعي لأفراد في الجماعة الإسلامية، سواء وجهت الوصية إلى أفراد معينين، أم إلى هيئات تخدم أهدافاً اجتماعية، ولعل من دقائق الحس الإسلامي في هذا المجال الاتجاه إلى منع الوصية للوارث، وذلك كتقوية للأساس المبدئي في الميراث وهو منع تكدس الثروات، أو بعبارة أخرى توزيعها على نطاق واسع، فالإسلام ينظم استثمار الملكية الخاصة بمجموعة من القواعد والقيود وهي في إطارها العام تقوم على ضرورة أن يراعى في تشغيل المال توفير احتياجات المجتمع، وتحقيق الرفاهية والتقدم لأفراده، كما تتناول هذه القواعد المجالات التي يسمح للملكية فيها بالاستثمار، وكذلك طرق أو أساليب استثمار الأموال.

و الإسلام يقر التدخل في الملكية الخاصة، وأن الهدف الإسلامي هنا يدور على دعامتين محددتين،:الدعامة الأولى: تحقيق التوازن بين أفراد الجماعة الإسلامية، والدعامة الثانية: مواجهة احتياجات التضامن الاجتماعي، أما بالنسبة لتوزيع الدخل على عناصر الإنتاج فيخضع لثلاثة عناصر، العنصر الأول: تحديد عوامل الإنتاج، والعنصر الثاني: الأسس والقواعد التي تنظم نشاط عوامل الإنتاج، أما العنصر الثالث: فتحديد دخول عوامل الإنتاج.

أما أهم ضوابط توزيع الدخل، وهو من سابع المحرمات في الاقتصاد الوضعي والقائم على أن ما تكسبه حق لك لا يشاركك به احد، فهي تنظم نشاط الإنتاج بل وتنظم مصادر كسب الدخل نفسه، البعد الثاني في مرحلة توزيع الدخل (توزيع السوق) في حقيقة الأمر إن محتويات هذا البعد هي التي قام على أساسها التصنيف المنهجي لعوامل الإنتاج، وهو المحور الثاني في البعد السابق، ولكن نظراً لأهمية النتائج التي تترتب على نوعية هذه الأسس والقواعد في مجال التوزيع أفردنا لها بعداً مستقلاً في وضع الإطار العام لتوزيع الدخل توزيعاً عمليّاً. وفقه هذا الموضوع يتناول ثلاثة جوانب هي، توزيع الناتج بين عوامل الإنتاج

التي اشتركت فيه، وثانيها شكل وأسلوب المشاركة بين عوالم الإنتاج، وثالثها اتجاه القواعد والأسس التي تحكم استغلال العوامل في النشاط الاقتصادي.

وقد وضع الإسلام قواعد تنظيمية وتصحيحية لقوى السوق، فوضع قواعد أولية تسبق التحديد الفعلي للدخل في السوق، حيث إن الإسلام يضع مجموعة من القواعد التي تعطي انعكاسات على تحديد الدخل، ومن ثم تحديد الدخل في السوق نفسه، فالفكر الإسلامي يقوم على أساس أن يتم التحديد الفعلي لدخل عوامل الإنتاج في السوق، أي أن تتفاعل قوى العرض وقوى الطلب، وضع قواعد تصحيحية لقوى السوق ،فالإسلام لا يجعل نتائج السوق نتائج نهائية وقاطعة في تحديد الأجر، وإنما يعقب هذه المرحلة بمجموعة من القواعد التصحيحية لنتائج السوق، وهذه القواعد تكون بمثابة عملية تقويم لنتائج السوق، وفي الوقت نفسه تعمل على أن يكون تحديد العائد وفق المبدأ الإسلامي العام وهو العدل، الذي يقوم على أساس مراعاة مصلحة طرفي التعامل والتوفيق بينهما.

فالإسلام يرى أن مصادر الدخل يجب أن تكون حلالا، بل ونابعة من مصادر عدة أهمها، دور العمل في تحديد القيمة في الأجر والدخل، فلا دخل بلا عمل، فسبب استحقاق رأس المال عائداً ليس هو الحرمان أو الانتظار، كما ذهب إلى ذلك الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وإنما يستحق رأس المال عائداً في الإسلام لأن له إنتاجه، ولهذا يكون من حقه أن يأخذ جزءاً مما شارك في إنتاجه، فالإسلام يحرم الربا لأنه غير منظور فيه الإنتاج، ويجيز المشاركة لأنه يراعى فيها الإنتاج، حتى موارد الدخل الطبيعية نظمها الإسلام ولم يتركها خاضعة لرغبات الأفراد، فمثلا الأرض كأحد عوامل الإنتاج لها انعكاساتها على الأوضاع السياسية والاجتماعية أوضح مما في غيرها، كما أن لها أهميتها من حيث نوع إنتاجها، ولذا فإن أسلوب استغلال الأرض يتحدد حسب مصلحة الجماعة الإسلامية، أي يراعى في تحديد أسلوب استغلال الأرض، الاعتبارات السياسية والاجتماعية إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية وذلك بأوضح مما روعي في غير هذا العامل، كما لا تحتكر عناصر الإنتاج الطبيعية الأخرى كموارد النفط والنحاس والحديد والماء وغيرها مما يصب في المصلحة العامة، مع أنه قد اتفق بعض العلماء على إعطاء أجر للأفراد والشركات عن استخراجه، وليس بيعه كليا والتنازل عن ثروات الأمة كما يحدث الآن.

ومن ضوابط الدور التنظيمي للدولة وتدخلها لتحقيق مصلحة الجماعة قبل الفرد، هو مثلا إعطاء الإسلام لولي الأمر الحق في التدخل لتنظيم الأسواق، سواء أسواق السلع الاستهلاكية، أم أسواق عوامل الإنتاج، ومن وسائل التدخل المشروعة، التسعير، منع الاحتكار،

تنظيم نشاط عوامل الإنتاج، التدخل في تعديل نتائج قوى السوق من حيث تحديد العائد .

أما ضابط إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي أو ما يطلق عليه بعض العلماء: التوزيع التوازني، أو التوزيع التضامني والتي تظهر حاجته لأن المجتمع الإسلامي قد لا يملك كل ما يكفيه - بمفهوم الكفاية - ولهذا يكون التوزيع المستهدف إسلامياً هو التوازن في حدود ما هو متاح من الموارد، فالمجتمع الإسلامي قد يملك موارد واسعة، وعلى أساس هذه الملكية الواسعة يكون المطلوب من التوزيع هو تحقيق التوازن بين أفراد الجماعة الإسلامية، وليس مجرد توفير حد الكفاية، ومن ثم فالتوازن يتضمن معنى القصد فيه، بمعنى أنه لا يحقق نفسه، وإنما يحقق بالقصد من الأفراد، أو السلطة الممثلة للمجتمع، ولهذا يكون فيه معنى التضامن.

ومن أهم أساليب إعادة توزيع الدخول والثروات: الزكاة[٤] حيث إن هذه الفريضة الإسلامية الإجراء الأولي لمواجهة الاختلال في الجماعة الإسلامية، وأنه يتحقق فيها شروط الشمول فيمن تجب عليه وفيمن تجب له ممن يكون مستحقا لها وفيما تجب فيه، وأن الهدف من الزكاة هو : توفير حد الكفاية لكل فرد في الجماعة، ولكنها بسبب ظروف ما قد لا تستطيع توفير أو تأدية هذا الغرض، ولهذا تكمل بإجراءات أخرى، وطرائق توزيع الموارد ذات طبيعة خاصة وتشمل النفقات، والوقف، والموارد الأخرى المماثلة، وزكاة الفطر، والأضحية، والكفارات والنذور، وصدقة التطوع والتي تستعمل لمواجهة الطوارئ في الجماعة الإسلامية، وتوظف لصالح الضمان الاجتماعي ومصلحة الجماعة.

وأخيرا هنالك ضوابط في المنهج الإسلامي لاستثمار الملكية واستخدامها، من حيث تشغيلها والتصرف فيها، ولحق التصرف هذا اعتبارات أهمها اعتبار العقيدة الإسلامية في مجال تشغيل الملكية، والتصرف فيها، حيث أن هذا النشاط الاقتصادي يجب أن يمارس كجزء من العقيدة الإسلامية، هذا من جانب، ومن جانب آخر، يجب أن يكون القائم به متحققاً فيه وصف المسلم اعتقاداً وسلوكاً، وإذا نظرنا إلى هذه الآيات التي تحرم الربا نكتشف أن الله يوجه الخطاب فيها إلى الذين آمنوا واتقوا الله، ويعني هذا أنه إذ كان تحريم الربا هو أحد التشريعات الإسلامية بشأن المال فإن الإسلام يوجه بداية الخطاب فيه إلى الذين آمنوا واتقوا الله، والاستثمار ليس مقدار العائد المادي وحده، وإنما الأمر مرتبط بالعقيدة وبالسلوك الذي سوف يحاسب عليه المؤمن يوم القيامة، والنتيجة التي أنتهي إليها

٤- الزكاة، ثالث أركان الإسلام، وهي نوع من الضريبة الدينية فرضها الله عزوجل على جميع الأموال العاملة للمكلفين والبالغة النصاب والتي حال عليها الحول، وتقدر اليوم بمقدار ٢,٥٪ ويبلغ النصاب قرابة ٨٥ غراما من الذهب الخالص أو ما يعادلها من المال.

هي أن الإسلام ينظر إلى استخدامات الملكية على أنها أمور مرتبطة بالعقيدة الإسلامية، ولذلك يلزم أن يكون القائم بذلك متحققاً فيه وصف المسلم، اعتقاداً وسوكاً، وهكذا، يكون المنهج الإسلامي في هذا الأمر الاقتصادي مرتبطاً ومتفرعاً عن المنهج الإسلامي العام.

وأبعاد تطبيق هذه الضوابط العامة للملكية في اقتصاد مبني على قواعد الإسلام يترتب عليها الكثير من النتائج لحل الصراع في المجتمع، المتولد بسبب مشكلة الندرة سواء في المجتمع الغربي أو الإسلامي، فيمثل البعد الأول في الضوابط التي تتعلق بعلاج وضبط الصراع الاجتماعي، وهو العلاج الذي يعمل الإسلام للوصول إليه من خلال تقرير حقوق الجماعة، عند التصرف واستخدام المال، كما أن تحريم الربا يمثل البعد الثاني حيث إن تحريم الفائدة، وتشريع المشاركة في الربح والخسارة، يحقق العدل والتوازن، بين ملاك خدمات عوامل الإنتاج، وهكذا يمثل تحريم الربا بعداً آخر لحق الجماعة عند أخذ قرار الاستثمار، كأحد ضوابط الاستثمار، أي أنه أحد الأدوات التي يستخدمها الإسلام لعلاج وضبط الصراع الاجتماعي.

أما البعد الثالث بشأن تطبيق ضوابط الملكية من حيث استخدامها، فهو تحريم يميز في الدراسات الاقتصادية بين أنواع عديدة من الاحتكار، منها الاحتكار الكامل، حيث يسيطر على السوق بائع واحد أو مشتر واحد - والاحتكار الثنائي - والمنافسة الاحتكارية، إلى غير ذلك من التقسيمات المعروفة لأنواع الاحتكار، والتي تمتلئ بها الكتب الاقتصادية، ونعرف أن الإسلام حرم الاحتكار ومن أدلة هذا التحريم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : (الجالب مرزوق، والمحتكر خاطئ) (رواه ابن ماجه)، وأيضاً الحديث الذي معناه أنه من احتكر حكره يريد أن يغلي بها علي المسلمين فكأنه أخذ قطعة من النار إلى غير ذلك من أدلة تحرم الاحتكار، فإن الإسلام حين حرم الاحتكار، قد راعى حق الجماعة وألغى أو أبطل المصلحة الفردية، التي يمكن أن تتحقق للمحتكر، ويرتبط تحريم الإسلام للاحتكار بفهم حقيقة وطبيعة الصراع الاجتماعي، وكذلك بعلاجه، ذلك أن التحريم هنا ليس مرتبطاً بظاهرة من لا يملك في مقابل من يملك، وإنما يرتبط بظاهرة سوء الاستخدام، والتصرف في الملكية، لذلك فإن المنهج الإسلامي لعلاج الصراع الاجتماعي لا يرتبط بإلغاء ظاهرة الملكية الخاصة، وإنما يرتبط بترشيد استخدامها، والتصرف فيها وطرق استثمارها، ومن هذا الترشيد الاجتماعي تحريم الاحتكار.

كما يمثل تحريم الإسلام للغش أيضاً، أحد أبعاد حق الجماعة في عملية الاستثمار، وبالتالي في علاج الصراع الاجتماعي، إن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي يقول

فيه: (من غشنا فليس منا) (رواه مسلم)، ينظم أيضاً عمليات الاستثمار، فالذي يزعم القيام بمشروعات استثمارية والذي يوجه الاستثمار إلى مشروعات ليست هي المشروعات الأكثر ضرورة للمجتمع، كأن يستثمر في دور اللهو ويهمل أساسيات الحياة، ومنها ما يلزم للقمة العيش، فهو يعتبر غاشا للجماعة وتحريم الإسلام للغش هو مراعاة لحق الجماعة، وإبطال لمصلحة وأنانية الفرد التي يحققها بواسطة الغش.

وتحريم الإسلام للرشوة، وبخاصة الذين يتولون المسؤولية، هو بعد آخر من الأبعاد المتعلقة أو المنظمة لحق الجماعة، وبالتالي لعلاج الصراع الاجتماعي، والرشوة هي واحدة من أخطر الظواهر، التي أصيبت بها المجتمعات النامية، ومنها مجتمعاتنا الإسلامية، فالمنهج الإسلامي لتحليل الصراع الاجتماعي، هو منهج متميز، من حيث فهمه لطبيعة هذا الصراع، ثم من حيث علاجه وضبطه،

وأخيرا وضع الإسلام ضوابط للاستثمار الحلال، والأدوات التي يستخدمها الإسلام وتقع على الملكية لتحقيق التنمية، أولها أن الإسلام يلزم ضمن منهجه لاستثمار رأس المال، أن يوجه إلى الإنتاج، وأن يوضع في خدمة المجتمع الإسلامي جميع وحدات رأس المال، ويتضمن هذا ألا تكون أية وحدة من وحدات رأس المال عاطلة، أي لا تعمل في دائرة النشاط الاقتصادي المشروع، وهكذا يكون التشغيل الكامل لرأس المال، وإن استهدف في المناهج الاقتصادية الوضعية إلا أنه لا يستهدف كأداة في المنهج الاستثماري، بقصد تحقيق التنمية، في المقابل، فإن الاقتصاد الإسلامي وهو يفرض، ويلزم بالتشغيل الكامل لرأس المال، يربط هذا الإلزام بهدف التنمية.

وثاني ضوابط الاستثمار في الإسلام الإلزام: وهو أن يغطي الاستثمار الأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع، ويمكن الاستدلال على هذا النوع من الأدوات بالحكم الإسلامي المعروف بفرض الكفاية ويعني هذا المصطلح أن القيام بما يلزم للجماعة الإسلامية يكون فرض كفاية فإذا قام به البعض سقط الإثم عن الباقين، وبتطبيق هذا النوع من الأحكام على النشاط الاقتصادي نستنتج أنه إذا كان هناك نشاط اقتصادي مشروع يلزم للجماعة الإسلامية كضرورة، يكون القيام به، أي تنفيذه وتوجيه الاستثمارات إليه فرض كفاية على جميع المسلمين بعامة، فإذا قام بهذا الاستثمار بعض أفراد المجتمع الإسلامي فإن هذا يكفي، وتسقط المسؤولية عن باقي أفراد الجماعة الإسلامية . وفي المقابل، إذا لم يقم بهذا الاستثمار أحد، مع وجود القادرين عليه، تظل المسؤولية واقعة على جميع المسلمين، وإذا كان الاقتصاديون ينتقدون باستمرار توجيه الاستثمار في البلاد الإسلامية إلى إنتاج السلع

الترفيهية ،دور اللهو ،والسلع المشابهة ،وإهمال إنتاج السلع الضرورية، ويذكر هذا على أنه أحد أسباب استمرار تخلف هذه المجموعة، من البلاد، فإن الإلزام بهذه الأداة الإسلامية، التي تعني ضرورة توجيه الاستثمارات إلى أوجه النشاط الاقتصادي الضرورية واللازمة للمجتمع، مما يقضي على التخلف الاقتصادي.

ثالث ضابط للاستثمار: هو الإلزام بأن يكون أسلوب مشاركة رأس المال كأحد عوامل الإنتاج، وهو مع العوامل الأخرى يستهدف الإنتاج وليس مجرد الحصول على دخل، فإذا أخذنا المعاملات التي يمنع الإسلام أن يتعامل بها الناس، نجد أن المعنى الذي يعمل الإسلام على وجوده، من خلال منع وتحريم هذه الأشكال وأمثالها من المعاملات هو أن هذه المعاملات ليست أعمالاً منتجة اقتصادياً، والاقتصاديون أنفسهم يعتبرون الاحتكار كأحد أشكال المعاملات المحرمة شرعاً ليس عملاً منتجاً، ولذلك لا يحق للمحتكر الحصول على دخل، لأنه لم يؤد للمجتمع أي نشاط منتج . وكذلك الغاش، وكذلك الراشي والمرتشي، ويعني هذا أن الإسلام يلزم ويوجه أن يكون الاستثمار في معنى أن يستغل المال في نشاط اقتصادي منتج، فإذا مارس أي شخص مثل هذه المعاملات الممنوعة والمحرمة شرعا فيكون الدخل الذي يحصل عليه دخلاً حراماً ويكون هو آثما، ويتحتم على ولي الأمر منعه ومعاقبته، وبالمقابل إذا أخذنا المعاملات التي أباح الإسلام للناس أن يتعاملوا بها، وبحثنا عن المعاني الاقتصادية، التي يمكن أن نشتقها من هذه المعاملات، نجد أن استهداف الإنتاج هو أحد هذه المعاني مثل المضاربة وغيرها، نجد أن هذا الاستهداف أن يوجه الاستثمار إلى أنشطة اقتصادية منتجة للفرد والمجتمع على حد سواء.

وآخر ضوابط الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، توجيه أو تخطيط الاستثمار، ومنه التخطيط ضد الدورات في مقابل التخطيط للتنمية، فالأول يهتم بالتشغيل الكامل في مقابل أن الثاني يهتم بالتنمية الاقتصادية المعجلة مع إصلاح الهيكل الاقتصادي، ومثل التخطيط الجزئي في مقابل التخطيط الشامل حيث يكون الأول لبعض القطاعات الهامة، مثل الزراعة أو الصناعة، أما الثاني فإنه يغطي كل الاقتصاد، وكذلك التخطيط العام في مقابل التخطيط التفصيلي: يهتم الأول بالمؤشرات الرئيسة، أما الثاني فإنه يحدد الأهداف والوسائل بتفصيل، وأيضا التخطيط الوظيفي مقابل التخطيط الهيكلي : يتضمن الأول تخطيط الاقتصاد خلال النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم، أما الثاني فإنه يخطط لنظام جديد بالكامل، مع تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد ويدخل في ذلك أنواع أخرى من التخطيط، مثل التخطيط الإقليمي، والتخطيط بعد الحروب.

نهاية، هناك الالتزامات التي يضعها الإسلام على الجماعة الإسلامية، ممثلة في الدولة للقيام بعمليات الاستثمار اللازمة للمجتمع، أن الإسلام يوجه ولي الأمر إلى أنه ينبغي عليه أن يكون استهدافه التنمية الاقتصادية للمجتمع الإسلامي، وليس استجلاب الأموال أو الحصول عليها، تحت أي شكل من أشكال الضرائب، لتنفق في وجوه كثيرة ليس من بينها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أدلة تنظيم مسؤولية الجماعة الإسلامية في عملية الاستثمار، وهو أن على الدولة أن تستخدم الأموال، التي توضع في يدها لتحقيق هدف إعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، وهكذا، تتبين الأهمية القصوى لهذا البعد الأول من أبعاد توجيه أو تخطيط الاستثمار في المنهج الإسلامي، وهو بعد يؤسس ويعالج جوانب نفسية تتمثل في غرس المسؤولية الجماعية عن استثمار المال، وينتج هذا، الاستقرار في التوجيه والتخطيط، وبالتالي الاستقرار في إدارة الاقتصاد القومي، ويتأسس التصور الإسلامي لتوجيه وتخطيط الاستثمار ثانيا على تحديد مسؤولية ولي الأمر عن الاستثمار بهدف التنمية ويمثل ذلك البعد الثاني في هذا التصور، ولقد عرضت الأدلة التي اعتمدت عليها في تأسيس هذا البعد.

وإجمالاً فإن تدخل الدولة، الذي يقرره الإسلام بشأن الاستثمار، هو تدخل يتسع بحيث يشمل أي نوع يحقق مصلحة المسلمين فإذا كان يكفي مجرد توجيه الاقتصاد القومي بطريقة غير مباشرة، يكتفي الإسلام بهذا القدر من التدخل . أما إذا كان العلاج الاقتصادي، يستلزم نوعاً من التدخل أبعد من النوع السابق، فإن الإسلام يقر مثل هذا النوع، ويمكن أن يأخذ هذا النوع أي شكل من أشكال التخطيط: مركزي أولا مركزي، وظيفي أو هيكلي، إلى آخر ما نعرفه من أنواع التخطيط.

لذلك نلاحظ من تعداد أهم الأطر العامة للضوابط في الاقتصاد الإسلامي، اختلاف جوهرها اختلافا كليا عن ما يقابلها من الضوابط في الوضعي، وذلك لأن الجوهر مختلف، فمنبع تلك الضوابط حكمة إلهية مرتبطة بتصريف بشري وإتباع قسري أو طوعي لتنفيذها في كل جوانب حياة المسلم، سواء في عباداته أو في معاملاته وبالتالي فإن الرقابة وضمان تطبيق تلك الضوابط نابع من حس خفي لدى المسلم بأن الله يراه وأن الحساب يوم القيامة واقع وأن النار حق والجنة حق أيضا وبالتالي يضمن الشارع (الله عز وجل) بأنه سيتم إتباع شريعته من قبل المكلفين بأحكامها، وهذا الحس غير موجود لدى المكلفين من الشارع (الحكومات والمؤسسات النظامية) في الوضعي، وتجاهلها لا يقتضي بضرر يذكر لدى النفس، وهو ما أدى إلى تجاهلها من الأساس لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وهو ما أدى إلى حدوث الأزمة أصلا.

وهنا تظهر قوة التشريع في النظام الإسلامي وهو ما يصعب تحقيقه أو إتباعه من رقابة ذاتية وإرادة غير متوفرة لدى نظيره الغربي، ولذلك حتى إن قلدت بعض ضوابط الاقتصاد الإسلامي، كزيادة الرقابة الحكومية على الأسواق المالية والتجارية، وتدخل البنوك المركزية فإنه لن يكون له ذلك الأثر الكبير، فلطالما لجأ مدراء البنوك والمحافظ بالتحايل وإيجاد الثغور حول القوانين الوضعية، لأن كسر قوانين البشر لتحقيق الربح (الذي كثيرا ما شجع عليه المجتمع) هو أمر طبيعي بل ويعتبر شطارة كما بينا في فصول سابقة من أساليب التحايل على السلطات والتهرب من دفع الضريبة، أما في الاقتصاد الإسلامي فالرقابة الذاتية على النفس وتصرفاتها نابعة من مخافة الله فحسب ورغبة في ثوابه وطمعا في جنته لا رغبة في دنيا فانية بمن عليها.

دور منتجات وأسواق الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمة

لا شك أن المميزات التي يتمتع بها نموذج الاقتصاد الإسلامي والمبني على فقه المعاملات والمستمد من شريعة سماوية، يختلف اختلافا جوهريا عن الاقتصاد الوضعي كما بينا، وبالتالي لا بد من منتجات وأسواق تتناسب في توجهها مع الاتجاه العام لضوابط هذا النموذج، قد لا تتوفر البيئة المناسبة لها في الأسواق الوضعية، ومن هنا ظهرت الحاجة المتولدة من رغبة المجتمع الإسلامي في تحقيق طاعة الله بإتباع ضوابط شريعته مما ولد ضرورة لتوفير منتجات إسلامية شرعية تلبي تلك الرغبة والتي تصاعدت في الفترة الأخيرة من القرن الماضي خاصة مع ازدياد تدين الطبقة الوسطى كرد فعل نتيجة الهجمات على البلدان الإسلامية وتزايد الاتهامات المتزايدة لهم ولشريعتهم، وزيادة المدارس الدينية والجامعات الإسلامية بالعلوم الشرعية المتخصصة والتي انتشرت عبر فضاءات العالم الإسلامي، كما أن تزايد ثروات المجتمع الإسلامي، عقب اكتشاف النفط والغاز واستخراجهما على نطاق واسع وتضاعف مداخيل العديد من الدول الإسلامية كان وراء ذلك التطور في الدخول.

ويضاف إلى أسباب نشوء الحاجة لمنتجات إسلامية متخصصة تطور ذوق المستهلك المسلم وتفتحه على خيارات استهلاكية لم تكن متاحة له في السابق، وزيادة التعقيد في الرغبة بالاستهلاك ولد زيادة في الحاجة لتلبية تلك الرغبات بطريقة مشروعة تخاطب شريحة هي الغالبة على المجتمع الإسلامي اليوم، كما أن ظهور مؤسسات رسمية إسلامية كالبنك الإسلامي للتنمية والذي أسس بناء على قرار مؤتمر القمة الإسلاسي لمنظمة المؤتمر الإسلامي وباشر عمله عام ١٩٧٥، جعل الأمور تتحول إلى رعاية رسمية دولية لتوفير تلك المنتجات للشعوب الإسلامية واستجابة لندائها بإصدار القوانين المنظمة لبدء صناعة الصيرفة الإسلامية وما توفره من خيارات شرعية للمكلفين من أبناء الأمة.

وقد كانت أولى المحاولات الخجولة لتوفير منتجات ذات طابع إسلامي مصدرها البنوك الإسلامية، مثل[5] : بنك التوفير المصري عام ١٩٦٣، وبعد إنشاء البنك الإسلامي للتنمية والذي بدأ بتقديم التمويل الشرعي للمشاريع والحكومات في الدول التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تطورت الحاجة إلى إنشاء بنك تجاري يعمل حسب الشريعة الإسلامية وقد تحقق ذلك عام ١٩٧٥ بإنشاء بنك دبي الإسلامي في دبي، وقد كان أول بنك يوفر حسابات التوفير وودائع الدخل الثابت وحسابات الاستثمار المحدد وخدمات الشركات والتسهيلات المالية

٥- عبد الحق، محمد وعمر، الخدمات المصرفية الإسلامية : النظرية والممارسة والتحديات ،مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٨

حسب الشريعة الإسلامية، ومن ثم انتشرت تلك البنوك في السودان والأردن ومصر والخليج وماليزيا، وفي نهاية القرن العشرين وعندما ازدادت أرباح البنوك الإسلامية نتيجة لازدياد احتياطيات دول الخليج في الشرق الأوسط بالذات، تنبهت البنوك التقليدية الغربية لمنجم الذهب هذا، وأرادت حصة فيه، لذلك قامت بإنشاء بنوك ومحافظ استثمارية على النهج الإسلامي الشرعي وقامت بتقليد نموذج الصيرفة المعمول به من قبل كمنتج أمانة من بنك HSBC البريطاني، بل وتعدى الأمر إلى إنشاء بنوك ذات طبيعة عمل إسلامية في الغرب من أمثال البنك البريطاني الإسلامي المؤسس عام ٢٠٠٧ أو البنك الأوروبي الإسلامي المعزم إنشاؤه، وذلك لتلبية حاجات أفراد الجالية المسلمة المقيمة في دول الغرب للاستفادة من المداخيل المتصاعدة عندهم وهو ما سارع من تطوير المنتجات الإسلامية ككل.

ومع تطور المنتجات المالية الإسلامية ظهرت الحاجة المتولدة من الدافع الديني للمجتمع الإسلامي بتأمين أموال وأرزاق ذلك المجتمع بطريقة حلال، وكذلك ضرورة تامين أعمال البنوك الإسلامية بشكل يتناسب مع الشريعة الإسلامية، فظهرت صناعة التامين الإسلامي التكافلي أو التعاوني: وأسست أول شركة في السودان في بداية الثمانينيات على مبدأ التكافل التعاوني لمجموعة من الأفراد، وتطور هذا التأمين لتتنوع الشركات وتتعدد منتجات التامين الإسلامية لتشمل التأمين العائلي والشخصي والتامين العام ولتصل إلى تأمين المنتجات الإسلامية وعمليات البنوك والمحافظ الإسلامية بطريقة تتوافق مع الشرع.

ومع حدوث الطفرة المالية سواء النفطية منها أو طفرة بداية القرن الحالي والتي ضاعفت من معدلات نمو المصارف والمحافظ الإسلامية لتصل إلى قرابة ١٥-٢٠٪ نمو سنوي، كان من الضروري خلق منتجات تمتص تلك السيولة الهائلة والجالسة بأقبية البنوك ومضاعفتها بشكل شرعي، فظهرت الأسواق المالية الإسلامية، والتي قبلها كانت البنوك والمصارف والمحافظ الإسلامية تصرف السيولة الزائدة للمحافظة على معدلات السيولة المطلوبة من الجهات الرقابية، في الاستثمار في المنتجات العقارية وتمويل مشاريع البنية التحتية لحكوماتها، وعندها أنشئت أول سوق مال إسلامية مكونة من أسهم مدرجة لشركات تعتبر أعمالها موافقة للشريعة الإسلامية، وكانت السوق الماليزية هي الرائدة في ذلك بدعم من البنك المركزي ولجنة الأسهم الماليزية.

انتشرت عقبها الأسواق المالية الإسلامية في أرجاء الوطن العربي، خاصة في دول الخليج المتعطشة لامتصاص سيولتها الزائدة، وظهرت صناديق التحوط الإسلامية لتضارب في الشركات ذات الطبيعة الإسلامية، كما أسست شركات الوساطة الإسلامية لتقدم خدمات

المضاربة لعملائها، ومع تزايد السيولة المحلية والعالمية بدأت الحكومات والبنوك الإسلامية إدراج صكوك وسندات ذات الطابع الإسلامي والموافقة لمتطلبات الشريعة، وقد أدرجت في الأسواق العالمية وشهدت إقبالا كبيرا من المسلمين وغيرهم، أفرادا ومحافظ، حتى صارت سوقا واعدة لغد مشرق.

وواكب تطور المنتجات نشوء جهات رقابية دولية إسلامية لكي تضمن موافقة تلك المنتجات مع متطلبات الشريعة من جهة، وموائمتها لمتطلبات الرقابة الدولية من جهة أخرى، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الواضعة للقوانين المنظمة لعمل البنوك والمصارف وشركات التامين الإسلامية، ولجنة السوق المالية الإسلامية الدولية المنظمة للأسواق المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يضع متطلبات الرقابة والحوكمة للمنتجات الإسلامية لكي تتوافق مع متطلبات لجنة بازل، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف والتي تتولى مهمة تصنيف المنتجات والشركات الإسلامية وإصداراتها، كل تلك المنظمات الفاعلة والحديثة تقدم خدمات تتراوح مابين التنظيم والتشريع إلى خدمات الاستشارة والتدريب، وذلك لبناء قاعدة قوية تستطيع صناعة الصيرفة الإسلامية الوقوف عليها بثبات.

وقد نمت صناعة الصيرفة الإسلامية نموا هائلا على الرغم من كونها ماتزال رضيعة تحبو، مقارنة بمثيلتها التقليدية الربوية، بل إن نموها المتضاعف هو ما جذب انتباه الغرب إلى النموذج الإسلامي عقب الأزمة، فعلى الرغم من تأثر المصارف الإسلامية ببعض جوانب الأزمة، إلا أنها لم تفلس كليا إذ تراجعت أرباحها الربعية بشكل متفاوت وتراجع إصدار الصكوك فقط، ولكنها لم تنكشف انكشافا كليا مدمرا كما حدث مع البنوك التقليدية،ودليل تفوق البنوك والمصارف الإسلامية كان جليا للعيان، حيث أشارت آخر إحصائيات[٦] الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية عام ١٩٩٨ إلى النمو السريع للمصارف الإسلامية خلال عقدين من الزمن، حيث كانت في نهاية السبعينيات خمسة بنوك فقط وصلت بنهاية عام ١٩٩٨ إلى ١٧٦ مصرفًا بإجمالي أصول قدره ١٧٦ مليار دولار، وإجمالي إيداعات أكثر من ١١٢ مليار دولار، وحقوق مساهمين أكثر من ٧ مليارات، وبمعدل نمو سنوي بلغ ١٥ ٪ سنويًا، ومع أن عقد التسعينيات يعتبر الانطلاقة الدولية للبنوك الإسلامية فإنه يعد أيضا عقد التحديات الضخمة التي تواجه كافة البنوك في العالم، وأضحى يوجد اليوم ما يزيد على ٣٠٠ بنك ومؤسسة إسلامية تتعامل وفق أحكام الشريعة في أكثر من ٨٠ بلدا في العالم وتدير ما بين ٥٠٠ و٨٠٠ مليار دولار، وتستقطب اهتمام مزيد من البنوك التقليدية الكبرى التي ذهلت

٦- مجلة المصرفية الإسلامية، ٢٠١٠/٨/١ العدد ١٦

للنتائج الباهرة التي حققتها المصارف الإسلامية، إلى مواكبة التيار العرم، فقد نجحت البنوك اليوم في تعبئة مقدار كبير من الأموال في شكل مساهمات أو ودائع استثمارية، وتبلغ الأرصدة التي تقوم على إدارتها حاليًا أكثر من ترليون دولار(ترليون) تنمو بمعدل ١٥ ٪ سنويًا، وذلك بفضل أموال الفوائض النفطية في الخليج.

كذلك صناعة التامين الإسلامي أو التكافلي، فقد انتعشت بانتعاش صناعة الصيرفة الإسلامية ككل، حتى عاد نجاحها دافعا لكثير من شركات التامين العربية التقليدية إما لكي تحول نموذج عملها إلى التامين التكافلي أو لفتح نوافذ تقدم خدمات ذلك التامين، ولا عجب في هذا الإقبال بعد أن حققت العديد من الشركات بما فيها شركات التأمين الأجنبية أرباحا كبيرة! بدأت تنمو منتجاتها التأمينية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بحدود ٢٠٪ في السنوات الأخيرة، ويتوقع أن يبلغ حجم سوق التأمين الإسلامي ٧,٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥، ويتوقع تأسيس شركات إعادة تأمين تكافلي متوافقة مع الشريعة الإسلامية لمواصلة التطور الناجح لسوق التكافل لقدرة الصيرفة الإسلامية على مواجهة التحديات الاقتصادية، حيث إن البنوك الإسلامية التي يصل نموها السنوي إلى ١٥ ٪ استطاعت أن تتجنب مشكلات الديون المتعثرة التي عانت منها الأسواق المصرفية التقليدية. ووفقاً للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية والإسلامية، فقد بلغ حجم أصول الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم ٤٠٥ مليارات دولار كبنوك ومؤسسات مالية إسلامية بالكامل، في حين يصل هذا الحجم إلى ٨٠٠ مليار دولار بعد إضافة النوافذ الإسلامية والصناديق الاستثمارية والتأمين الإسلامي، وذلك يعود إلى المؤسسات المالية الإسلامية التي أصبحت جزءاً مهماً في النسيج المالي العالمي، وكذلك على مستوى البلدان العربية والإسلامية التي شهدت تحولاً واضحاً من مؤسسات مالية تقليدية إلى مؤسسات مالية إسلامية.

ولكن اللافت في تطور صناعة الصيرفة الإسلامية هو مدى النجاح الكبير لأسواق المال الإسلامية، وبالأخص لأسواق الأسهم والتي يضارب بها وفق مؤشرات الأسهم الإسلامية ومن أشهرها مؤشر داو جونز الإسلامي، وساتندرد آند بوورز الإسلامي، ومؤشر البورصة الماليزية المسمى بمؤشر كوالا لامبور الإسلامي، وقد نمت المحافظ التي تضارب في تلك الأسواق وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية نموا كبيرا وكذلك صناديق التحوط المحلية والعالمية التي دخلت سوق الأسهم والمشتقات والصكوك الإسلامية بقوة مما أدى إلى تطور منتجاتها وزيادة تعقيدها لكي تنافس المنتجات العالمية في الأسواق التقليدية، فبينما كان العائد على المحفظة الاستثمارية التقليدية لهذه الفترة قد بلغ ٩ ٪ فقط، كان بإمكان المستثمر الإسلامي في الصناديق التحوط الإسلامية تحقيق عوائد تزيد بنسبة ٢٥ ٪ على العوائد التي

يمكن للمستثمر التقليدي تحقيقها خلال فترة زمنية تبلغ ثلاث سنوات، وهو أمر أذهل حتى الخبراء الماليين الغربيين وفق أقوالهم.

لتوضيح النمو الهائل في حركة تطور الأسواق المالية الإسلامية، يحتاج المرء إلى أن ننظر إلى انتشار عدد[7] صناديق الأسهم الإسلامية، ابتداء من تسعة صناديق قبل عام ١٩٩٤، إلى زيادة الأموال إلى أكثر من ١٢٢ صندوق بحلول عام ٢٠٠٦، وصناديق الأسهم الإسلامية تدير حاليا أصولا تبلغ قيمتها ما يقرب من ٥ مليارات دولار، وتصل قيمة الأموال الإسلامية في المؤسسات المالية العالمية إلى ١,٣ تريليون دولار، في حين تشير التقديرات إلى أن السوق المالية الإسلامية تصل قيمتها إلى ٤٠٠ مليار دولار، بمعدل نمو سنوي بنسبة ١٢ ٪ إلى ١٥٪.

وإذا أخذنا كذلك في الاعتبار أن هنالك نحو ٧٠,٠٠٠ من الصناديق المشتركة[8] التقليدية على النطاق العالمي تدير ما يقارب ٦٠ ترليون دولار قيمة أصول وأسهم وسندات عالمية، فإننا ندرك مدى صغر حجم وانتشار الصناعة المالية الإسلامية ذات الـ١٢٢ صندوقا بقيمة تصل إلى ١,٣ تريليون دولار، ولكن على الرغم من ذلك ما يزال يعتبر ما حققته إنجازا بالمقارنة، بل إن البعض يعتبر أن صناعة الصيرفة الإسلامية قد شبت من مرحلة الطفولة ودخلت مرحلة الشباب الصاعد الفتي.

ولكن ما حقق هذا النجاح الكبير لصناعة الصيرفة الإسلامية هو ليس زيادة تدفق السيولة الناجمة عن عوائد النفط إليها، كما يحاول بعض الخبراء الماليين العرب والأجانب التركيز عليه، نعم هو عامل أساسي لنموها، ولكن من صنع النجاح في الأساس هو منظومة الضوابط الشرعية الكلية والميزات التي يتمتع بها نظام الاقتصاد الإسلامي ككل والتي حمت منتجات تلك الصناعة من الهلاك في نيران الأزمة، وبالأخص الضوابط والمحددات المستمدة من فقه المعاملات والخاصة بصناعة الصيرفة الإسلامية: مصارف، محافظ، وتأمين، أولى تلك الضوابط وأهمها هو تحريم المعاملات على أساس ربوي والربا المقصود هنا هو بيع المال بالمال سواء أكان ربا الفضل (أي الزيادة بالمقدار بين نوعين متجانسين من المال) أو ربا النسيئة (وهو الزيادة في مقدار التبادل لزيادة اجل أحد البدلين من نوعين متجانسين أيضا)، أي أن الربا المحرم هو الناجم عن التعامل بالفائدة والتي تعرف بعرف البنوك التقليدية بتكلفة إقراض المال.

فالبنك التقليدي يربح بفرق سعر الفائدة التي اقترض بها المال من المودعين لديه،

٧- «صناديق دولية يبلغ سن الرشد» -- مجلة بانكر الشرق الأوسط ؛ نوفمبر ٢٠٠٦

٨- ابد ٥

وإقراضه لذلك المال للراغبين بالاستدانة منه عبر القروض وبطاقات الائتمان، ويعتبر أن الفائدة هي تكلفة ثقيلة على المدين وخاصة في حالة الاستثمار، فسواء ربح أم خسر فعليه السداد، وهو ما أودى بالتهلكة بالملايين من البشر منذ فجر التعامل بالربا أيام الجاهلية حيث عدم السداد كان يعني العبودية لك ولعائلتك حتى يتم السداد، واليوم في زمن العبودية الحديثة حيث المالك هو المال الربوي، فقد أدى التعامل بالربا إلى إفلاس العديد من الشركات والأفراد، واكبر مثال على ذلك، ما حدث في الأزمة الأخيرة، فقد عجز الملايين عن سداد أقساط منازلهم وبطاقاتهم الائتمانية أو تسهيلات شركاتهم المتوسطة والصغيرة، ومع ذلك تضاعفت الفائدة حتى أصبحت قيمتها تتعدى أساس قسط القرض، فأصبحوا يعملون لسداد الفائدة سخرة ويبقى الأصل إلى مالا نهاية: فلا يخرجون من عبودية الدين أبدا، وهو ما جعل الملايين يفقدون منازلهم وأعمالهم ويقذف بهم إلى الشوارع، بلا رحمة ولا شفقة.

وقس على ذلك مديونية الدول النامية ومنها العربية والتي لا تنتهي لتراكم الفائدة على أساس المبلغ وبقاء الأمم تعمل لسنوات سخرة شعوبا وحكومات لسداد قسط الفائدة، وحتى عمليات الخصخصة قد ذهب معظم ريعها ليس لبناء الأمة والاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة، بل ذهب لسداد أقساط فوائد الديون المقدمة من الحكومات الغربية المانحة، وقروض البنك الدولي وصندوق النقد التي لا تنتهي، فبالفعل اليوم وفي خضم هذا العصر الحديث لا تزال هنالك عبودية، ولكنها انتقلت فيه من كونها عبودية الفرد للفرد، إلى عبودية الأمم وشعوب بأكملها لمالكي البنوك والمصارف الربوية، وكما هو معروف في الاقتصاد فإن المرابي هو الرابح دوما والمستدين هو الخاسر دوما، وهو ما يرفضه دين العدل، الإسلام، فليس هنالك رابح دوما وخاسر بل تتوزع العملية بالمشاركة في العمل المبني على قاعدة الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي.

والخطر الساطع في التعامل بالإقراض على أساس فائدة ربوية، هو انه عند إيداع مبلغ من المال في حسابات البنك، فإن البنك يقرض ذلك المبلغ من وفره إلى شخص آخر، وعندما يودع ذالك الشخص نفس المبلغ في حسابه فإن البنك يقرضها للشخص التالي وهكذا، حتى تتضخم الأصول والأرباح المبنية على المبلغ الأصلي إلى عشرة أضعاف، أي أن التقديرات والأرباح المبنية على المبلغ الحقيقي لا تصل إلى عشر تلك المبنية على المبلغ الوهمي المضاعف، فكيف إذا جمعت تلك القروض وبيعت كمنتج من المشتقات المالية في الأسواق المالية العالمية، ويتم تداول تلك المبالغ الوهمية بالفائدة أيضا وهكذا يبنى الاقتصاد بأكمله على وهم، فإذا من الحتمي أن ينهار بيت الورق هذا عند هبوب أول ريح عاصفة لأزمة ناجمة من انفجار فقاعة ما، والهدف من تحريم الربا جلي في التقليل من التقلب بالأسعار وما ينتج عنها من

أزمات في الأسواق وتضخم وفقاعات وغير ذالك، وقد وجد علماء الرياضيات المالية أن سعر الفائدة المثالي للإقراض لكي يزدهر الاقتصاد هو سعر يقترب من الصفر، أي أن لا يكون هنالك فائدة، مع ضرورة فرض فائدة ما على الأرباح لمنع حدوث التضخم نتيجة فرط الإقراض والاستهلاك، وقدروها أيضا بحوالي ٢,٥٪ على الأصول والأموال أي ما يعرف بنسبة الزكاة والمفروضة في الإسلام على المكلفين وهو دليل على حكمة إلهية تتجلى بضرورة ذلك التشريع.

وتحريم التعامل بالفائدة على أساس ربوي، ثابت في كل الأديان السماوية سواء اليهودية والمسيحية حتى جاء الإسلام، ولم يبعث السيد المسيح نبي الله عيسى عليه السلام إلا من اجل أن يوقف التعامل به، فقد استشرى التعامل بالربا وكثر الظلم وفحش كبراء اليهود بتجبرهم واستعبادهم لأبناء جلدتهم لسداد الفائدة، وقد ورد في الإنجيل أن المسيح جاء الهيكل وفي الهيكل يطرح يسوع طاولة للصيرفة قائلا «بيت أبي لم يصنع لأجل التجارة» و«لقد جعلتم من بيت أبي مغارة للصوص» أو قيل «بيت أبي بيت صلاة يدعى لجميع الأمم وأنتم جعلتموه مغارة لصوص» (سفر أرميا ١١:٧)، أو قوله «طوبي للفقراء»، ويكمل «الويل لكم أيها الأغنياء لأنكم وثقتم بغناكم ستحرمون منها لأنكم لم تذكروا العلي يوم غناكم لقد نضجتم ليوم الدين العظيم» (سفر لوقا ١١: ٤)، ويفهم منه تحريم الظلم في التعامل المالي كما فهم النص بعض المفسرين للإنجيل.

الإسلام فهو يحرم التعامل بالربا ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى " وأحل الله البيع وحرم الربا " (البقرة-٢٧٥)، ويقول الرسول الكريم : " لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه : وقال : هم سواء " (رواه الخمسة)، ولقد صدر[٩] عن مجمع الفقة الإسلامي بجدة في مؤتمره السادس : " تحريم التعامل في السندات مهما كان نوعها أو شكلها.

أما الضابط الثاني والمهم في تنظيم أعمال الصيرفة الإسلامية وفق مقتضيات الشريعة هو قيام النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك ضوابط الحلال الطيب والأولويات الإسلامية وتحقيق المنافع المشروعة والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وفق ضابط العدل والحق وبذل الجهد هذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائمًا أبدًا وفريق خاسر دائمًا أبدًا، بل المشاركة في الربح والخسارة هو أساس التعامل بين المستثمرين والمصرف وبين المصرف الإسلامي وعملائه.

٩- شحاتة، حسين، المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة الأزمات في سوق الأوراق المالية، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠٠٩

ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي والتي تقوم على ضوابط شرعية، ومن هذه العقود : صيغ التمويل بالمضاربة (عقد شراكة بين طرفين احدهما يقدم المال والآخر العمل ويتحمل الخسارة صاحب المال ويتشاركان في الربح)، وبالمشاركة(عقد شراكة بين طرفين كلاهما يقدمان المال ويتشاركان في الربح ويتحملان الخسارة وفق معدل المساهمة بالمال) وبالاستصناع (عقد شراكة لصناعة شيء موصوف) وبالسلم (عقد بيع الثمن فيه حاضر والمبيع مؤجل تسليمه) وبالإجارة (عقد تأجير استخدام منفعة غرض أو أصل) والمزارعة والمساقاة (عقود مشاركة في رعاية الأرض وبيع الثمر ومشاركة الأرباح) ونحو ذلك من عقود الأصل فيها كما لاحظنا العمل، فلا ربح في الإسلام دون العمل، ولا يعطى أجر على استعمال المال لأجل المال، بل هدف الشريعة هو أن ينمى المال من خلال المشاريع والاستثمار وتوظيف الشباب المسلم من اجل نهضة حقيقية لاقتصاد حقيقي يعم خيره على جميع فئات المجتمع.

وكذلك ضابط مهم آخر هو منع الغرر أو الجهالة في العقود، أي أن يكون الثمن والأجل والصفة معلومة في الشيء، وذلك لعدالة العقود ومنع الضرر الناجم عن الغبن والجهل، فلا يترك المرؤ لشريعة: لا يحمي المغفلين، والتي سمحت لتجاوزات عديدة عبر التاريخ، بل هنالك فقه منظم لتعامل الناس أساس تطبيقه مخافة الله قبل مخافة الحاكم، ومنع الغرر هو ما أدى إلى تحريم عقود التامين التقليدي المبنية على عقد بيع حماية ضد القدر، وهو ما أدى إلى السماح بالتأمين التكافلي أو التعاوني والقائم على عقود تبرع لتوفير الحماية بين المتكافلين وعقد الرعاية بينهم وبين مدير شركة التأمين أصله عقد وكالة مقابل أجر، وقد يبنى على أساس المضاربة أو المشاركة على الرغم من عدم موافقة بعض العلماء لمثل تلك العقود لكون أصل التكافل هو تبرع.

أما الضوابط النابعة من تحريم أنواع بيوع معينة، فإن الهدف الأساسي من تحريمها هو منع الظلم والجور والجهالة والغبن في التعامل بين الناس والمفضي غالبا لنزاعات وخسائر بشرية في غنى عنها، ومنها بيع الغرر، بيع العينة، بيع الكالئ بالكالئ، بيع ماليس عندك، بيعتين في بيعة واحدة، بيع النجش، بيع الحاضر للباد، عدم تلقى الركبان، وبيع الوفاء، والهدف من تحريم تلك البيوع يظهر جليا لحماية حقوق العباد من الضياع خاصة حق الضعيف الفقير من أن يؤخذ بالفهلوة والشطارة من قبل الغني القوي.

وتحريم تلك البيوع نظم سوق الأوراق المالية الإسلامية ومشتقاتها وحماها من نفسها فنجت من نيران الأزمة، فقد حرمت عقود المضاربات القائمة على بيع الدين بالدين

كالمشتقات المعتمدة على التدفقات النقدية القائمة على عقود الديون كالقروض العقارية، وبيع السلف بالعملات والمشتقات، وبيع ماليس عندك، واشترط الإسلام القبض الفعلي حسب ضوابط الفقه الإسلامي حيث يتم بيع بعض الأوراق المالية وهى في ذمة البائع الأول وقبل أن يحوزها المشترى الأول عدة بيوعات وهذا لا يجوز، وليس الغرض من ذلك إلا قبض أو دفع فروق الأسعار بين البائعين والمشترين غير الفعليين فهذة مقامرة محرمة، كذلك حرم خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حرمت نظام جدولة الديون مع زيادة الفائدة بزيادة الأجل، أما الغرامة على التأخير في السداد فقد أحله بعض العلماء ورفضه آخرون.

وعماد تلك الضوابط الالتزام بتطبيق القواعد الأخلاقية الشرعية، وهنالك مجموعة من القيم يجب على المضارب أو المصرفي أن يتحلى بها كمسلم أولا وكمستأمن على أموال الناس ثانيا، وهي القيم الإيمانية، ومنها استشعار الخوف من الله والمحاسبة الأخروية، ومجوعة القيم الأخلاقية، ومنها الصدق والأمانة والإخلاص والعفو والتسامح والوسطية والوفاء بالعهود، وأخيرا مجوعة القيم السلوكية، ومنها التعاون والتضامن والأخوة والاستقامة والحلم والأناة والرفق، مع ضرورة أن يكون العامل في الصيرفة الإسلامية على دراية كافية بتلك الأحكام وفقه المعاملات على اقل تقدير، فالجهل ليس بعذر طالما العلم متوفر وقد صار سهلا بفضل انتشار الجامعات والمعاهد المتخصصة بالصيرفة الإسلامية وتدريسها أو انتشار التكنولوجيا التي سهلت من عملية البحث والسؤال عن الإفتاء، فكما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه " لا يبع في سوقنا إلا من تفقه في الدين" (أخرجه الترمذي).

وعندما ننظر إلى هذه البوتقة من العلم والأخلاق التي يفترض أن تكون في المضارب أو المصرفي، عندها يكون لدينا نموذج من إنسان أمين في تعامله لا يكذب ولا يغش لأجل المال، بل يعمل من اجل الكسب الحلال من تجارة مشروعة ومبنية على تبادل المصالح ورفعة وتقدم أفراد المجتمع الإسلامي بأكمله، فلو تحلى بربع هذه المنظومة الأخلاقية من تسبب شجعهم وانعدام ضمائرهم بالأزمة لاستحال وقوعها من الأساس، وقد فقد هؤلاء احترام الناس أجمعين، فأصبح لقب مصرفي مرادفا لكلمة مخادع أو أناني أو غشاش وحتى سارق في تصور البعض، وهو أمر يدعو للأسف، فأنا كمصرفي أشعر بالخجل من هؤلاء فليس الجميع شركاء في الإثم، ونحن خاصة مصرفيي العالم الثالث لا نتحمل وزر الغرب حتى وإن وضعنا نقود الأمة رهنا في حساباتهم، ومن هنا يجب على المصرفيين، خاصة الإسلاميين، أن يلتزموا بالمنظومة الأخلاقية المسلمة، وأن يراعوا الله في تطبيقها، وإن لم يكن خوفا من الله، فحفاظا على سمعة هذه الصناعة الناشئة والتي تفتخر بتميزها عن الصيرفة التقليدية الغربية،

بتمتعها بخلق نبيل يحميها من تقلبات السوق التي لا ترحم.

يوجد أيضا نظام شرعي تنظيمي ولكن وضعي حديث، نشأ مع تطور صناعة الصيرفة الإسلامية ونمو الأسواق الإسلامية وتشعب منتجاتها، مما اضطر لجان الإفتاء الشرعية والرقابة الرسمية إلى التوصل لقواعد شرعية عامة مبنية على الفقه ومستمدة من الأصول الشرعية لضمان الرقابة على أعمال المصارف والمحافظ وشركات المضاربة والتأمين الإسلامية، وضمان توافق منتجاتها مع الشرع، حتى لا يتورط المستثمرون في منتجات تخالف الشريعة وتضر ليس سمعة البنك أو الشركة وحدها بل قد تشوه سمعة ذلك القطاع بأسره.

وأولى تلك الضوابط التنظيمية: اشتراط وجود لجنة شرعية من مفتين وعلماء في الصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات مستقلة تسمى هيئة الاستشارة الشرعية، بحيث تضع الخطوط العامة وتراجع منتجات البنك ومدى توافقها لمتطلبات الشريعة مع استشارتها للإفتاء في المسائل المستجدة، وهناك مستوى ثان من الرقابة الشرعية متمثل بلجنة داخلية تابعة لقسم الرقابة في البنك تسمى هيئة الإشراف الشرعية، وتتولى الإشراف على تطبيق متطلبات الشريعة ومدى مواءمة المنتجات والعمليات اليومية لها، وقد تكتفي البنوك بلجنة داخلية كبعض دول الخليج وبريطانيا مثلا أو هيئة رسمية مركزية تابعة للبنك المركزي المنظم لعمل القطاع كما في ماليزيا والباكستان، وقد تسن قوانين منظمة لعمل القطاع ومحددة له وقد تكون تلك القوانين خاصة بالشريعة كقوانين البنك المركزي في ماليزيا المتخصص بتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية وقطاع التامين التكافلي، أو نظام قانوني مزدوج ينفع للصيرفة التقليدية العاملة في مجال تقديم منتجات شرعية أو مصارف إسلامية.

وهناك التعليمات الضابطة والمنظمة والصادرة عن الهيئات التنظيمية الرسمية للقطاع، مثل تعليمات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الواضعة للقوانين المنظمة لعمل البنوك والمصارف وشركات التامين الإسلامية، خاصة تلك التعليمات التي تهتم بتعيين المجالس الشرعية والرقابية للبنك أو الشركة والخطوط العامة لشرعية المنتجات والعقود المبنية عليها، وكذلك تعليمات مجلس الخدمات المالية الإسلامية والذي يضع متطلبات الرقابة والحوكمة للمنتجات الإسلامية لكي تتوافق مع متطلبات لجنة بازل وغيرها مما تتطلبه المنظمات الدولية، مثل تعليمات حدود كفاية رأس المال، وضوابط الشفافية والإفصاح والحوكمة، وتبيان أساليب الرقابة المالية والتدقيق للبنوك والشركات الإسلامية، وتطبيق الالتزام المالي والأخلاقي للأسواق المالية وغيرها مما ينظم سير المصارف والشركات والأسواق، وهناك عدد من البنوك المركزية في مختلف الدول العاملة في نظام الصيرفة

الإسلامية، أخذت على عاتقها إلزام مصارفها وشركاتها الإسلامية على العمل وفق تلك الأطر والتعليمات الدولية الشرعية الصادرة عن المؤسسات السابقة وغيرها.

ومن أهم تلك الأطر المنظمة للمنتجات الإسلامية: القواعد والشروط الفقهية لعقود المنتجات الإسلامية ومنتجات التأمين أن تكون متطابقة مع الشرع أي مبنية على عقود شرعية كعقود المضاربة والمشاركة والإستصناع والإجارة والسلم والمرابحة وغيرها، أما القواعد الخاصة بتصفية المنتجات والشركات والأسهم غير الشرعية في الأسواق المالية والتي تصنف أنها حلال ويمكن المضاربة بها، فتشمل عقودا لا بد أن تكون موافقة للشرع أيضا، فعقود المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة تستخدم في إصدار السندات الإسلامية والأسهم والصكوك المتوافقة مع الشرع، وبيع السلف والعربون والعينة (حاليا مطبق في ماليزيا فقط) يستخدم في عقود المستقبليات والخيارات وتبادل العملة، وكلها منتجات إسلامية مشتقة ومستحدثة وفق قواعد فقهية وعقود شرعية سابقة.

ولكن لا يكفي أن تكون العقود شرعية لكي توصف المنتجات بالإسلامية، ففي الأسواق المالية الإسلامية والتي تتألف من شركات تقليدية أو إسلامية أدرجت لكونها مطابقة لمتطلبات تعطيها صفة الشرعية للمضاربة بها، وتصنيفها بكونها شرعية يعتمد على عملية التصفية أو الغربلة، والتي تضم ثلاث مستويات، أول مستوى يتم فيه استثناء الشركات التي يكون محور عملها الأساسي محرما أي دخلها الأساسي يعتمد على نشاطات لا يقبلها الشرع، كالمتاجرة في الخمور والميسر والقمار والفائدة وبيع لحم الخنزير والسلاح والفن المحرم والدعارة والدخان وغيرها، ونرى أن تحريم تلك الأنشطة قصد بها الشارع حفظ المقاصد الخمس في الإسلام وهي حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال، فجميع تلك الأعمال مؤذية إما لجسد المسلم أو عقله أو مهلكة لماله.

والمستوى الثاني لغربلة الأعمال والشركات غير الشرعية يعتمد على معدلات مالية مبنية وفق اجتهاد بعض العلماء وليست مستمدة من أحكام فقهية بل هي قيست عليها وقد توصل إليها من باب الرقابة فحسب، وقد تعمل بها بعض الأسواق وقد لا تعمل بها أخرى ولكن معظم مؤشرات الأسهم الإسلامية تتخذها مرجعا شرعيا لها، وتعتمد على قياس ثلاث نسب، أولها: أن لا تتعدى ديون الشركة التي بفائدة ربوية لـ ١٢ شهرا السابقة على الفور، مقسوما على متوسط القيمة السوقية (أو إجمالي الموجودات)، أن لا تتجاوز نسبة ٣٣ ٪ (أو ٣٠ ٪) بحسب المؤشر، والنسبة الثانية، هي: أن لا تتعدى نسبة الأوراق المالية والنقدية التي تدر فائدة وتمتلكها الشركة لـ ١٢ شهرا السابقة على الفور، مقسوما على متوسط القيمة

السوقية (أو إجمالي الموجودات)، أن لا تتجاوز نسبة ٣٣ ٪ (أو ٣٠ ٪) بحسب المؤشر أيضا، والنسبة الثالثة والأخيرة: أن لا تتعدى نسبة النقد والمستحقات السائلة التي للشركة لـ ١٢ شهرا السابقة على الفور، مقسوما على متوسط القيمة السوقية (أو إجمالي الموجودات)، أن لا تتجاوز نسبة ٤٩ ٪ (أو ٤٥ ٪).

والمستوى الثالث والأخير لاختيار الشركات الشرعية وإدراجها في مؤشرات سوق الأسهم الإسلامية، هو: نسبة الأعمال غير الحلال والناجمة عن نشاطات فرعية للشركة والمسموح بها من قبل الهيئات الشرعية، فيجب أن لا يتعدى منسوب الدخل الملوث، والذي قد يكون ناجما عن إيداع حسابات بفائدة ربوية تشكل جزءا من أرباحها، ومن ثم يتم توزيعه على المساهمين في الشركة، أو إيجار مبنى معظم محلاته تبيع منتجات حلال، ولكن، هنالك قسم يسير منها محرم، فالقاعدة التي اتخذها المجتهدون هي أن لا تتعدى نسبة الدخل الملوث الـ٥٪ من مجمل إيراد الشركة المستثمر فيها من خلال ابتياع أسهمها، وهذا الإيراد يجب على المحفظة أو المستثمر أو البنك الإسلامي التبرع به إلى جمعيات خيرية حتى توصف بالشرعية ويتم تداول أسهمها في السوق الإسلامية.

والهدف من وضع هذه النسب ليس التضييق ولكن لضمان عدم بيع الدين أو الاتجار بشركات معظم أصولها مبنية على الديون والوهم، فلا بد من وجود أصول حقيقية ثابتة حتى توصف بالشرعية، فالصكوك والأسهم والسندات الإسلامية لا بد لها من أصول حقيقية، فقد تكون عقودها إجارة أو مرابحة أو غيرها، ولكن لا بد من توفر أصل حقيقي تبنى عليه الإجارة أو البيع، والسوق الوحيدة التي تتعامل في المشتقات المبنية على الديون هي السوق الماليزية مع معارضة الهيئات الشرعية خارج ماليزيا لتلك البيوع والتي اشترطت هيئة البورصة الشرعية الماليزية في تلك المشتقات أن تتكون من نسبة ٣٠٪ أصول حقيقية و٧٠٪ مشتقات، فلا يجوز أن تكون مشتقات بالكامل، ولا يجوز الاتجار بها بسعر الخصم بل بالقيمة الاسمية فقط والبعض أجاز بسعر السوق، والهدف من بيع المشتقات المبنية على الديون لا الأصول هو منع تضخم الاقتصاد وانزلاقه لكي يصبح اقتصاد ديون وأوهام كما حدث في الأسواق الغربية.

ولكن، وعلى الرغم من نجاح نموذج الصيرفة الإسلامية ونموه الفذ، إلا أن هذا النموذج لا يزال يعاني من مشاكل جمة وتحديات رئيسية بعضها يشكل عقبة حقيقية في طريق تقدم هذه الصناعة، ومنها تضارب الفتاوى بين العلماء المسلمين لاختلاف مذاهبهم وعاداتهم، فمثلا علماء الشرق الأوسط حرموا بيع العينة (عقد بيع ثم شراء فوري بين اثنين وهما عادة البنك والعميل) بامتياز، خاصة في المشتقات الإسلامية وتمويل القروض الشخصية أو

بطاقات الائتمان الإسلامية، رغم العمل به في ماليزيا بناء على فتوى علمائهم ذوي المذهب شافعي، وقد يجيز لجان الشريعة الداخلية الخاصة بالبنوك التعامل بعقد عل الرغم من تعارض تلك الفتوى مع رأي مجمع العلماء المسلمين، وهو ما حدث مع التورق(عقد بيع ثم شراء بين ثلاثة بهدف توفير إقراض المال للعميل) في تمويل القروض الشخصية أو بطاقات الائتمان الإسلامية، كما أن التخبط بشأن أمور كجواز بيع المشتقات بالديون من عدمه وجواز ضمان مصدر الصكوك للعوائد وضمان شراء تلك الصكوك من حامليها في حالة التعثر، والعديد من المسائل كان بحاجة إلى إجابة موحدة لكي تزدهر الصناعة، ولا تتوقف لتخبط الآراء.

ولكن الأخطر في موضوع التخبط هو قبول قلة من أعضاء الهيئات الشرعية وللأسف الشديد للخضوع لرغبات بعض المصارف الإسلامية في إباحة التداول ببعض المنتجات وفق فتاوى مبينة على الكثير من المغالطات أو يعمها الشبهات في قضايا خلافية بين مجمع العلماء، بل في بعض الأحيان جواز منتجات مبينة على بيوع محرمة ومنهي عنها في مخالفة صريحة لقرار جمهور العلماء مثل جواز التعامل بعقود مستندة إلى بيع العينة مثلما حدث في مصارف وصناديق ماليزيا.

وقد سيطر نقاش الخلاف بين العلماء وعدم توحيد الفتاوى ورؤى الهيئات الشرعية عبر صناعة الصيرفة الإسلامية ومدى ضرره عليها، سيطر هذا النقاش على معظم نقاشات المجتمعين من علماء الدين وفقهاء الاقتصاد الإسلامي في ندوة١٠ البركة المصرفية في دورتها الحادية والثلاثين التي عقدت في جدة يومي الأربعاء والخميس ٨.٧ رمضان ١٤٣١هـ الموافق ١٨. ١٩ أغسطس ٢٠١٠، قدموا خلالها عددا من البحوث والآراء وفقا للمدارس الفقهية التي ينتمون إليها، ومن أبرز تلك الآراء نذكر رأي العلامة الدكتور يوسف القرضاوي والذي يعتبر إمام أهل السنة في العصر الحديث، والذي وجه النقد لما عليه المصارف الإسلامية اليوم من تغليبها المرابحة على حساب مكونات أصيلة كالمشاركة والمضاربة والتجارة والإجارة والمعاملات الإسلامية، وهو ما يعني أنها لا تعمل على تطبيق التصور الكلي للنظرية الاقتصادية الإسلامية ومقاصدها الشرعية، فالمصارف الإسلامية قامت لتكون بديلا عن الربا والمعاملات المحظورة التي جلبت على المسلمين والعالم الشرور، مبينا أن البنوك الإسلامية قامت أساسا على أن البديل هو في المشاركة والمضاربة والبيوع والتجارة والإجارة والمعاملات الإسلامية الحقيقية وغيرها، لكنه عبر عن أسفه لأن المصارف الإسلامية أصبحت أسيرة «المرابحة»، مشيرا إلى أنه للأسف أصبحت المصرفية الإسلامية سجينة للمرابحة وأصبحت

١٠- مجلة المصرفية الإسلامية، ٢٠١٠/٩/١ العدد ١٧

٩٥ ٪ من عملياتها في المرابحة فحسب، وطالب القرضاوي بتحسين وتطوير البنوك حتى لا تقع فيما وقعت فيه المؤسسات المالية الغربية، في فخ النهي الوارد في حديث «لا تبع ما ليس عندك» وهذا ما حدث في الأزمة المالية العالمية الأخيرة. ووجه القرضاوي نقدا لبعض أعضاء الهيئات الشرعية الذين أسهموا في انحراف المصرفية الإسلامية عن جوهر الاقتصاد الإسلامي، وعاتب بعض العلماء الذين يتبعون مسيرة التسهيل الزائد وإيجاد الحيل والتوسع في الإباحة وهذا الذي يحدث الآن.

وتأتي تحذيرات العلماء والمشايخ حرصا منهم على التطبيق الحقيقي للنظرية الاقتصادية الإسلامية وبخاصة بنموذجها المصرفي الإسلامي وشركات التكافل الإسلامية وغيرها من القطاعات، خاصة في ظل الإقبال العالمي والتعرف الفكري الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي على مكانة النظرية الإسلامية في مختلف جوانبها، ما يتطلب تقديم صورة أفضل عن الفكر السياسي والاقتصادي الإسلامي، وكي لا تصدر أحكام جائرة على المصرفية الإسلامية وشخوصها مثل مشايخ البزنس أو يبيعون دينهم لأجل الصناعة المالية الإسلامية.

ومن العقبات الكبرى أيضا أن العديد من المصارف والشركات الإسلامية تعمل في بيئة مخصصة للعمل المصرفي التقليدي، لأن هذا القطاع جديد ومنتشر في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وأيضا فإن قلة القوانين المنظمة أو الواضحة في حق هذه الصناعة تشكل عقبة أمام الحفاظ على مشروعية العمل المصرفي الإسلامي، ومن هذه المشاكل القانونية، تضارب متطلبات الإيداع في نوافذ الإيداع التابعة للبنوك المركزية والمبنية على فوائد ربوية عادة مقدرة بالليبور، التي قد تجبر العديد من المصارف الإسلامية أن تودع نقودها وفق نظام الفائدة الربوي هذا، بل وتقرض على أساسه، وكذلك قوانين الضريبة المزدوجة والتي تفرض على تعاملات المصارف الإسلامية في موضوع المرابحة لتضمنه عقدي شراء عند التمويل (الأول بين البنك والبائع، والثاني بين البنك والعميل)، وقد سعت عدد من الدول لإلغاء الضريبة المزدوجة على عقدي الشراء وحسابها مرة واحدة، وغيرها من القوانين المنظمة لكفاءة رأس المال وغيره، فهذه الصناعة الجديدة بحاجة لقوانين ترعى مميزاتها الخاصة وحاجاتها المختلفة عن الصيرفة التقليدية، كمن يرعى بتلة الزهرة في أول نشأتها بالمساقاة والعناية حتى تنمو وتزهر وتعطى منظرا وريحا جميلا.

كما يعتبر عدم معرفة الجمهور من العملاء بميزات المنتجات الإسلامية أو جهل الأغلب بفقه دينهم، يجعلهم مشككين للإقبال والتعامل واستبدال منتجات المصارف والأسواق

الإسلامية بتلك الربوية والتقليدية، وقلة تنوع تلك المنتجات لكون الصناعة ما تزال جديدة قائمة هي الأخرى، خاصة مع صعوبة اختراق هذه الصناعة للغرب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وحدوث ظاهرة الإسلام فوبيا والتي جعلت العديد من الناس في الغرب يرون أن الإسلام مرادف للتطرف والإرهاب، فشراء منتجات إسلامية بنكية أو مالية تقدمها مصارف ومحافظ إسلامية يعني تمويل الإرهاب كما يرى بعض علماء الغرب.

ويضاف إلى تلك التحديات ضعف الكفاءات المدربة وندرة المتخصصين في مجال الصيرفة الإسلامية الجديد، بل إن معظم مدراء المحافظ الاستثمارية والبنوك الإسلامية هم عاملون في بنوك تقليدية وغربية في الأساس، ولا يدرون من فقه المعاملات أو مبادئ الاقتصاد والصيرفة الإسلامية إلا ما يعلمه العوام من الناس في أحسن الحالات، وعلى الصيرفي الإسلامي أن يتبع خطوات الشريعة في عمله وخارجه لحساسية الموضوع، فكيف يعطي الصيرفي الإسلامي صورة مشرقة لأخلاق صناعة الصيرفة الإسلامية التي يمثلها وهو يمارس بعض المحرمات التي نهى عنها الشرع كشرب الخمر أو الميسر والعياذ بالله، كما قد يكون المدير المباشر للمحفظة الإسلامية بأكملها أجنبيا غير مسلم وهي عادة متبعة في الغرب لعدم توفر الكفاءات الناطقة باللغة الأجنبية وهو أمر لا يجوز، فيجب على المصرفي أن يعمل في الصيرفة الإسلامية لإيمانه بفوائدها للبشرية وليس لأنها عمل مربح كسائر الأعمال فحسب، وهي احد الأسباب التي جعلت الناس يترددون في الإقبال على هذه الصناعة على الرغم من مستقبلها الواعد، فسمعة الصناعة قبل كل شيء هي من العوامل التي قد تقنع الناس بالتحول عن البنوك والصناديق التقليدية إلى المصارف أو المحافظ الإسلامية.

ولكن مع هذه التحديات، لا تزال الصيرفة الإسلامية نتاج تجربة بشرية مبنية على مبادئ الشريعة، وعلينا هنا أن نفرق بين مبادئ الصيرفة والاقتصاد الإسلامي والتي هي نتاج فكر علماء المسلمين والمجتهدين منهم، وبين المصارف والمحافظ الإسلامية، والتي هي في الأساس تجربة بشرية لتطبيق ذلك الفكر بحسب تصور البعض، وقد يتخلل هذه التجربة الخطأ والزلل، ولكن هذا لا يمنع أن هذه الصناعة تقدم خيارا حقيقيا للأمة الإسلامية والعالم بأسره لكي يستثمر في اقتصاد أخلاقي وحقيقي مبني على مبادئ العدالة والنماء والخير للبشرية جمعاء .

أمواج الأزمة المالية تتكسر على صخور الصيرفة الإسلامية

لقد ظهر جليا مما أسلفنا ذكره أن مميزات المنتجات الإسلامية التي توفرها صناعة الصيرفة الإسلامية، تقدم ما لا تستطيع أن تعطيه المنتجات التقليدية الربوية للمليارات من أبناء الطبقة الوسطى والغنية الباحثين عن استثمار أموالهم بطريقة مشروعة، ينمون ثرواتهم بها ويطيعون خالقهم في آن واحد، وهو ما أدى إلى نمو متسارع في هذه الصناعة واكب النمو السكاني في الأمة الإسلامية الفتية ونمو ثرواتها أيضا، وبما أن هذه الصناعة هي مشتقة من الصناعة التقليدية وتعتاش في محيط يغلب عليه طابع هذه الصناعة، فلا بد من التشابك والترابط في التعاملات والعلاقات بين البنوك والصناديق التقليدية ذات الاقتصاد الغالب في العالم وبين صناعة الصيرفة الإسلامية الناشئة، وقد تترابط العلاقات على أكثر من صعيد، سواء على صعيد الإقراض أو الإيداع حسب أسعار فائدة المبيت، أو التعامل بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الحوالات أو مخالصات الشيكات وشهادات الاعتماد التجارية للشركات وغيرها، وكذلك الأمر ينطبق على تشابك علاقات شركات الوساطة والصناديق السيادية التقليدية، فسوق الأسهم الإسلامية حاليا يغلب عليها طابع الشركات التقليدية المطبقة لبعض الشروط التي ذكرناها والجاعلة منها مستوفية للشروط الشرعية لكي تدرج في الأسواق الإسلامية ويتم المضاربة بها، وكذلك المخالصات بين الصناديق الإسلامية وغيرها من الصناديق التقليدية! يحتم جعل ترابط التقليدي بغيره الإسلامي أمر لا بد منه، بل يعتبره البعض شر لا بد منه إلى أن تكبر صناعة الصيرفة.

وبهذا فإنه من الطبيعي جدا أن تتأثر صناعة الصيرفة الإسلامية بأحداث الأزمة المالية العالمية والتي غطت تبعاتها أسواق العالم بأسره فلم يسلم منها أحد، ولكن درجة تأثر الأسواق المالية الإسلامية كانت اكبر من المصارف الإسلامية وكلاهما كانت درجة تأثرهما أقل بكثير من الأسواق المالية والبنوك التقليدية العالمية، وذلك يعود بالأساس إلى الضوابط الشرعية التي ذكرناها سواء العامة منها والمنظمة لمجمل الاقتصاد الإسلامي أو الضوابط الخاصة بصناعة الصيرفة الحديثة، ولكن الأسباب التي أدت إلى تأثر أو انكشاف بعض جوانب صناعة الصيرفة الإسلامية لتأثيرات الأزمة المالية المحلية منها والعالمية يعود لسببين رئيسيين، أولهما: عوامل خارجية تتعلق بانسحاب أو تراجع إقبال الاستثمارات الغربية وأموال المحافظ الأجنبية التي استثمرت في الأسواق وإصدارات الصكوك أو السندات الإسلامية،

والثانية: عوامل داخلية خاصة بطبيعة صناعة الصيرفة الإسلامية، تتعلق بالتضارب بالآراء الفقهية والإقبال على بعض المنتجات الخلافية في الصيرفة الإسلامية: كالصكوك والسندات، خاصة بعض تعثر بعضها كصكوك أزمة دبي العالمية والتي فتحت الأعين على احتمال تحقق المخاطر المرتبطة بمنتجات الصيرفة الإسلامية.

فقد انسحبت العديد من الأموال الغربية من سوق المال الإسلامية عقب الأزمة المالية، إما لنقص السيولة أو لحاجة تلك الأموال في الداخل، أو خوفا من انتقال الأزمة وتأثيرها على صناعة الصيرفة الإسلامية أيضا كما حدث في دبي، وكذلك، فإن تأثر المضاربة بمخاوف المستثمرين وهي صفة مشتركة في الأسواق المالية التقليدية أو الإسلامية، قلل من حجم التداول والإقبال على منتجات الأسواق المالية الإسلامية كالتداول في المشتقات والسندات وأدوات الدخل الثابت الإسلامية كالصكوك الإجارة أو المرابحة والتورق غيرها. فقد بدأ تاريخ[11] الصكوك في ماليزيا عام ٢٠٠٢ حين تم إصدار ما يقارب المليار دولار منها، ونما حجم الصكوك المصدرة بمعدلات مرتفعة، حتى تجاوز ٩٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧، وسادت توقعات متفائلة باستمرار نمو المعروض من الصكوك ففي خلال السنوات الثلاث الماضية صدرت صكوك إسلامية حجمها ٤٠ مليار دولار والدراسات ترشح نموها إلى ١٠٠ مليار دولار في غضون خمس سنوات وتشكل إصدارات الصكوك الإسلامية في دول الخليج ٨١٪ من إجمالي إصداراتها من السندات، وتقول الإحصاءات تقول أن حيازة المستثمرين الأجانب من الصكوك الإسلامية وصل بلغ ٨٠٪ من إجمالي الإصدارات، كما أنها في دول الخليج تشكل ٨١٪ من إجمالي الإصدارات وبلغ حجم إصداراتها في النصف الأول من العام الحالي نحو ٦,٤ مليار دولار، وفي الإحصائيات كذلك يقدر عدد الأسهم التي تعتمد أصول الشريعة الإسلامية في مؤشر داو جونز للأسواق الإسلامية نحو١٦٠٠ سهم وبرأسمال يصل إلى ٩ تريليون دولار، فالحكومات مدعوة إلى الاستفادة من فرصة ارتياد أسواق المال الإقليمية عبر إصدار صكوك إسلامية للاستفادة من الفوائض المالية التي أتاحها النفط الذي يبدو أنه سيسترجع دورة صعوده .

ولكن في عام ٢٠٠٨ تسبب النقص العالمي في السيولة، نتيجة أزمة الديون العقارية الرديئة في العالم الغربي، وكذلك الخلاف بين الفقهاء حول الأساليب التي كانت تستخدم في تقديم ضمانات لحملة الصكوك، تسبب في انحسار النمو في إصدارها بدرجة كبيرة، حيث لم يتجاوز مجمل ما أصدر منها خلال ذلك العام ١٩ مليار دولار فقط، لنلاحظ مدى التراجع في الإصدار وقلة الطلب عليه، وأرجع مختصون تراجع إصدارات الصكوك الإسلامية الجديدة

١١- أزمة الصكوك الإسلامية تحتاج لـ"فتوى" توحد المعايير"، الأسواق.نت. ٢٠١٠/٩/٨

في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٨٠٪ وصولاً إلى ٨٥٦ مليون دولار إلى التقلبات التي لحقت بالأسواق العالمية، والتي أدت إلى تأجيل طرح[١٢] إصدارا جديدا في منطقة الخليج وحدها بقيمة ٩,٩٣ مليار دولار في النصف الثاني من العام الماضي إلى النصف الأول من العام الجاري، وهذه كانت أولى نذر الأزمة الخاصة بالصيرفة الإسلامية وتأثرها بالأزمة المالية العالمية، والتي تمثلت في أزمة الصكوك والسندات الإسلامية العالمية.

نعم فأزمة الصكوك انتشرت انتشار النار في هشيم الأسواق المالية، فمن أسواق الخليج إلى أسواق شرق آسيا الإسلامية فمؤشرات الأسواق الغربية الإسلامية، وتأثر الكل بتتابع مسلسل التعثر عن سداد مستحقات الأسهم والسندات الإسلامية والذي تعرضت له بعض الشركات خاصة العقارية منها والتي مولت مشاريعها الضخمة، ففي خطوة صاحبها انحدار حاد في أسعار الصكوك في شرق آسيا، متزامنة مع صعود قياسي لحالات التعثر في هذه السندات ليبلغ عشر حالات، لم تستعد سوق السندات الإسلامية، لاستقبال أضخم حالة تعثر في تاريخ صناعة المال الإسلامية، وذلك عندما أعلنت شركة نخيل عن تأجيل دفع القيمة الاسمية لصكوكها البالغة قيمتها ٣,٥٢ مليار دولار، فاتحة بذلك صفحة جديدة قاتمة في سجلات الصيرفة الإسلامية، في حين كشفت بيانات١٢ فنية عن اقتراب حالات التعثر في الصكوك الخليجية، بعد انضمام «نخيل»، لملامسة ١٢ في المائة من إجمالي إصدارات السندات الإسلامية التابعة للقطاع الخاص أو تلك الشركات المرتبطة بجهة سيادية والتي تبلغ قيمة إصداراتها مجتمعة، بحسب موقع زاوية الاقتصادي، ٣٧,٤ مليار دولار بنهاية ٢٠٠٩.

ووفقا لبيانات الصكوك المتعثرة التي لدى «الاقتصادية»، فقد بلغ إجمالي قيمة السندات الإسلامية التي تعثرت في الخليج فقط ٤,٣ مليار دولار،أي أن ذلك المبلغ، بحسب جون ساندويك، مستشار إدارة الأصول والثروات الإسلامية، يشكل ١١,٥٢ في المائة من إجمالي هذا النوع من الإصدارات، الذي يستثني الإصدارات السيادية الخليجية التي يستبعد تعثرها، نظرا للتصنيف الائتماني الذي تحصل عليه من وكالات التصنيف، والتي تعبر عن حصولها على دعم سيادي في حالة دعت الحاجة إلى ذلك.

حيث أكدت MARC، شركة تصنيف ماليزية، تعثر صكوك شركة النفط «أويل كورب بيرهاد»، والبالغة قيمتها ٢٠,٦ مليون دولار، وكذلك شقيقاتها الماليزيات (أوكسبريدج- هارتابلوس- أنجرس) والتي تبلغ قيمة إصدارات صكوكهم المتعثرة نحو ٧٣,٦ مليون دولار،

١٢- القاسمي، سلطان،(٢٠٠٩)، هذه ليست نهاية الطريق بالنسبة لدبي، صحيفة الاقتصادية نقلا عن صحيفة فايننشيال تايمز، العدد ٥٩٠٢

أما الشركات الأخرى التي تأكد تعثر سنداتها الإسلامية، بخلاف «نخيل»، فهي «نيو ألايد إلكترونيك» الباكستانية (تبلغ قيمتها ١٦,٤ مليون دولار)، وشركة النفط والغاز الأمريكية المفلسة «إيست كاميرون» (قيمة إصدارها ١٦٥,٦ مليون دولار)، وشركة دار الاستثمار الكويتية (قيمة إصدارها ١٠٠ مليون دولار)، وصكوك «بيت الاستثمار العالمي» (قيمتها ٦٩,٥ مليون دولار).

كذلك المصارف الإسلامية في الخليج تراجعت أرباحها[١٣] عام ٢٠٠٩ بحوالي ٦٤٠ مليون دولار عن العام الذي قبله لتبلغ ٢,٧٢٤ مليار دولار أي بنسبة تراجع وصلت ٢٣,٥٪، أما المصارف الإسلامية في بقية المناطق فقد تراوح تراجعها بين٤٪ إلى ٩٪ بحسب المنطقة وانكشافها على الصكوك والسندات المدعومة بالأصول العقارية والتي انخفضت، ومع ذلك هذا لا يعني تحقيق تلك المصارف للخسائر أو تعرضها للإفلاس كما حدث مع نظيرتها التقليدية الغربية، فمن ناحية كانت خسائرها مرتبطة ببعض أنواع المنتجات الإسلامية والمشكوك أصلا بشرعية عقودها كالصكوك أو السندات الإسلامية المبنية على بيع الدين أو العينة أو الأصول المتعثرة. إلا أن البنوك والمصارف الإسلامية حققت أرباحا ولو اقل، مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا يعد إنجازا بحد ذاته، فاعتماد البنوك على منتجات التجزئة وتسهيلات تجارة الشركات وفق عقود شرعية تضمن وجود عمل حقيقي وشراكة فعلية بين المصرف والعميل، هو ما جلب لها ربحا وحماها من كون تلك القروض ربوية وهمية تنتظر الدورات الاقتصادية لكي تتعثر، كما أن وجودها كبديل جديد يجعل سوقها خصبة مستمرة لا قلة للعملاء فيها، وكذلك الأمر بالنسبة لشركات التأمين التكافلي فقد نجحت بالمحافظة على نسبة نمو قاربت ١٥٪ في خضم الأزمة، ولم يحقق خسائر في تلك الصناعة إلا من استثمر أموال التكافل في شراء الصكوك المشبوهة.

وقد خرج مصطلح الصكوك المشبوهة أو المختلف عليها، عقب الأزمة والخسائر التي بينت مقدار المخاطر المختفية بذلك النوع من الصكوك والسندات الإسلامية، فالصكوك أو السندات المصدرة بناء على دمج بعض الأصول والكثير من التمويل المبني على القروض الشرعية كتمويل المرابحة أو بيع الإجارة المنتهية بالتمليك، هو ما سبب المشكلة، وقد أجازه بعض العلماء كما في السوق الماليزية والتي تتداول بالمشتقات المبنية على ديون هي نتاج عقود شرعية، ويتم تداولها إما بسعر السوق وهو محرم في جميع الدول أو بالقيمة الاسمية وهو معمول به على الرغم من الخلاف فيه، والخوف من تلك المداولة بالمشتقات هو المخاطر

١٣- تراجع أرباح البنوك الإسلامية الخليجية بنسبة ٢٣,٥٪، أخبار الخدمات والمنتجات، مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية، ٢٠٠٩/٨/٤

المتعلقة بها، والتي عادة ما تكون نسبتها أكبر من تلك المبنية على أصول فقط ثابتة ويتم تداولها بقيمتها الاسمية فقط في السوق، فالمشتقات المعتمدة على الديون بالأساس وإن كانت شرعية أو تحتوي على نسبة قليلة منها (٣٠٪ أصول و٧٠٪ ديون) تحتوي على مخاطر السوق الناجمة عن انخفاض سعر العقار نفسه، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان والناجمة عن تعثر المقترض عن سداد دينه أو عجز مصدر السندات نفسها عن إنجاز نسبة الأرباح أو الدخل الثابت التي تعهد بها.

وعقب الأزمة خرج تقرير عن دراسة١٤ غربية بنتيجة أن أربعة مجالات من الواجب على المصارف الإسلامية استكشافها ودراستها بعناية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية.. وأوضح هذا التقرير الذي التي قامت به شركة «ماكينزي آند كومباني» ونشرته الشرق الأوسط «أن الجانب الأول منها يتمثل في تعزيز وتنويع مزيج الأعمال من خلال الوصول إلى خطوط أعمال متنامية جديدة، أما الجانب الثاني الذي أوصى التقرير باستكشافه، فهو تحسين إدارة المخاط ر بهدف الحد من الصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية على صعيد الائتمان والسيولة، وذلك من خلال الارتقاء بمهارات وقدرات إدارة المخاطر، ويتمثل الجانب الثالث في تقليل تكلفة العمليات وتحسين جودة الخدمات بهدف الحفاظ على القدرة التنافسية في سوق متزايد الاحتياجات، والجانب الرابع والأخير هو استكشاف فرص النمو الدولية ولا سيما متى توفر رأس مال إضافي يمكن تحقيق استفادة أكبر منه بنشره في الأسواق الأقل نفاذا إليها،وأكد التقرير الاقتصادي على ضرورة اكتشاف المصارف الإسلامية خلال الفترة المستقبلية للمجالات الأربعة في أعقاب ا لأزمة.

ولكنّ ما بينته أزمة تعثر الصكوك الإسلامية هو مدى الضعف القانوني والإجرائي لاحتواء مثل هذه الأحداث، وعدم نضج أو استعداد إدارات المحافظ والأسواق الإسلامية لسرعة التصرف حيال تلك المخاطر، فالأزمة قد غافلت أعين معظم المصارف والصناديق الاستثمارية الشرعية، والتي طالما اطمأنت من ملاءة مصدري السندات وتأكدهم من سدادها في وقتها، إلا أن تدهور قطاع العقار، وتعثر مصدري السندات لشح السيولة الناجمة عن توقف بيع المشاريع هو ما شكل صدمة حقيقية، لم تكن الجهات الشرعية المنظمة لسوق الصيرفة مستعدة لها، فلا توجد لآن أنظمة أو قواعد واضحة لحالات التعثر الكبيرة أو الجماعية عن السداد في أنظمة المنظمات الشرعية، فهناك قواعد خاصة بتأخر العميل عن سداد ديونه بفرض غرامة تأخير مع تأجيل السداد، وهناك القاعدة الشرعية العامة

١٤- أولويات المصارف الإسلامية تتمثل في تنويع الأعمال وتحسين إدارة المخاطر وتقليل تكلفة العمليات، سوق الوطن الإلكتروني، الأقسام الاقتصادية والعامة، ٢٠/١٢/٢٠٠٩

بمسامحة المدينين لوجه الله إن عجزوا عن سداد ديونهم، كما أن هناك تعليمات خاصة بتعثر مصدري السندات بوجوب شرائهم لها من حامليها في حالة تدهور سعر العقار أو فشل المشروع برمته، وهو مالم يحدث في حالات التعثر الحاصلة اليوم لعدم وجود سيولة لدفع مستحقات حاملي السندات والصكوك فما بالك بشراء تلك الصكوك برمتها.

ويتوقع المحامون حدوث حالات تخلف أخرى عن دفع حقوق حملة الصكوك مع سعي مراكز التمويل الإسلامية التقليدية للخروج من أزمة الكساد العالمي وتباطؤ سوق العقارات. وتعمل دبي -أحد أكثر المناطق تضررا- على سداد وإعادة هيكلة جزء من ديونها البالغة ٨٠ مليار دولار، وقال[١٥] الشيخ يوسف طلال ديلورينزو وهو عالم شريعة بارز يقيم بالولايات المتحدة مشيرا الى الصكوك على وجه العموم "سيرغب المستثمر الأمريكي في أن تصنف الصكوك في المحكمة باعتبارها ديونا وليست أسهما على الرغم من أن ذلك يخالف توصيف الشريعة لها، فإذا صنفت هذه الصكوك على أنها دين فان الدائنين سيسبقون حملة الأسهم في أولوية الحصول على حقوقهم وتزداد فرصهم في استرداد أموالهم."

وتقوم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها البحرين، وهي هيئة بارزة في هذه الصناعة، بتعريف الصكوك بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، وهذا التعريف يشير للمستثمرين باعتبارهم مالكين أكثر من كونهم دائنين، وقد اشتعل فتيل الجدل الأخير حول موقع الصكوك بين أنواع الأصول بعد قرار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام ٢٠٠٨، الذي أثار الشكوك حول استخدام تعهدات إعادة الشراء في صكوك تستخدم هياكل المضاربة أو المشاركة، وتنص هذه التعهدات الموجودة في كثير من الصكوك على إعادة شراء الدين بقيمته الاسمية عند الاستحقاق، وقالت هيئة المحاسبة والمراجعة أن مثل هذا التعهد ينتهك واجب تحمل جزء من المخاطر في عقود المضاربة والمشاركة وهو رأي قال عنه بعض المحامين انه يرسم خطا فاصلا بين الصكوك والسندات التقليدية، وقال بعض المصرفيين أن هذا الرأي الذي اقترن مع بداية أزمة الائتمان العالمية تسبب في تراجع إصدار الصكوك بأكثر من ٥٠ ٪ لتصل إلى ١٤,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨.

فالبعد القانوني شكل إشكالية كبيرة عقب الأزمة، لا زال الجدل في إيجاد حل لها معضلة حقيقية، حيث إن ركائز بنية الصناعة المالية الإسلامية تتخذ الأبعاد الثلاثة[١٦] التالية: أولا:

١٥- الصكوك الإسلامية : أداة دين في ظل الأزمة العالمية، وجوه (تقرير-رويترز)، الموقع العالمي للأزمة المالية، ٢٠٠٩/١٢/١

١٦- للمزيد عن التبعات القانونية لأزمة الصكوك الإسلامية راجع مقال، النوباني، خولة، من يأخذ الأولية في التحكيم في حال تعثر أدوات التمويل الإسلامي؟، المصرفية الإسلامية، ٢٠١٠/٢/١، العدد ١٠

البعد العملي من إدارة رأس المال وكفايته، وإدارة السيولة، والمخاطر وغيرها من أمور تقنية تتعلق بنجاح العمل على الصعيد المهني، والبعد الثاني البعد الشرعي وتهيئة رأس المال البشري بما يتوافق مع احتياجات السوق التي تعبر - ولكن بصوت مختنق - عن حاجتها للمتخصصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية وعلم المصارف، والتأمين، وأسواق رأس المال، والبعد الثالث، هو البعد القانوني: من تشكيل للعقود والبت في التحكيم الرئيس في حال حدوث تعثر أو خلاف من النوع المعتاد الذي نشهده غالبا في المعاملات التجارية والمصرفية. إن الأبعاد الثلاثة تشكل مثلثا رئيسيا للاهتمام بثبات البنية التحتية للصناعة على المديين البعيد والقصير، وتشكيل استراتيجيات محددة للنهوض بالأبعاد الثلاثة، على تعادل أهميتها بالنسبة لصناعة المال الإسلامي يشكل تحديا أمام التخطيط القائم على عدم التكامل بما يقارب العشوائية دون ترتيب وتركيز للأولويات.

ففي البعد القانوني: نجد أن التحكيم الأخير يكون للمحاكم المختصة، والمحاكم المختصة في الأنظمة المختلطة لا تمتلك مرجعية شرعية ولا يعتبر رأي الهيئات الشرعية -بالرغم من أهميته- في مراحل تأسيس ونجاح المشروع المالي الإسلامي على اختلاف أصنافه وقطاعاته سواء المصرفية، أو التأمينية أو أسواق رأس المال، وأدواته لا تأخذ موقعها الصحيح في حال الاختلاف الذي قد يؤول بالمشروع للتصفية، على سبيل المثال في حال تصفية شركات التكافل لتعدد الآراء الشرعية دور في البت بأولوية رجوع الدائنين في حال التصفية، وبالرغم من أن الهيئات التنظيمية الدولية المعنية تبحث في هذا الاتجاه كمجلس الخدمات المالية الإسلامية، إلا أن البعد القانوني يأخذ مداه في البت الأخير.

فماليزيا، الدولة الرائدة في اتجاه صناعة المال الإسلامية على سبيل المثال، تواجه هذه الإشكالية، إلا أنها ما زالت تصل إلى طريق مسدود أو على الأقل غير واضح في البت في المسائل المتعلقة بالمعاملات المالية القائمة على اختلاف أنواعها، ففي نهاية الأمر يعود الخلاف إلى الشكل القانوني للمؤسسات التقليدية، ويتولى التحقيق والبحث محاكم تحت مظلة القانون التجاري، ولا علاقة للهيئات الشرعية إلا في حدود الاستشارة بالرغم من تداخل الرأي الشرعي مع تفاصيل النواحي التأسيسية والممارسة، وذلك بنص القانون الذي يشترط وجود هيئات شرعية معلنة في هذه المؤسسات للسماح بتأسيسها، إلا أنها لم تتطرق لموقع الشريعة في حالات التعثر والعجز أو الاختلاس على سبيل المثال، والتعامل مع هذه المسألة في الغالب يتم من خلال قانون الشركات والمحاكم المختصة في هذا الاتجاه، وهناك بعض الاقتراحات تتضمن تشكيل قانون للمعاملات المالية الإسلامية من ضمنه هيئة شرعية والأمر ما زال في طور المقترح.

من ذلك نستطيع القول إن التحديات التي يواجهها العمل المالي الإسلامي في كافة قطاعاته لا تقتصر على المحددات الشرعية التي في الغالب لها أسبابها، وإنما ترتبط ارتباطا وثيقا بالمحددات القانونية، ومن ذلك على سبيل المثال التعامل مع تعثر الصكوك إذ ستندرج المعالجة القانونية في الغالب مع رقابة واضحة من أسواق رأس المال والبنوك المركزية دون تطبيق حقيقي لمفهوم العمل المالي الإسلامي المرتبط بالشراكة، فبناء العقود المالية المتعلقة بالصكوك في الغالب يأتي من مؤسسات قانونية غربية تتبع في مفهومها القانون الإنجليزي، ونظرا لقلة الخبراء القانونيين المسلمين في هذا المجال فإننا نستسلم استسلاما تاما في كثير من الأحيان لما ورد فيها دون تدقيق مع القوانين المحلية وبأسلوب مهني وقانوني، وبذلك -إن شئنا أم أبينا- تبقى أعناقنا في أيديهم من ناحية الهيكلية القانونية والإلزام في نهاية المطاف لطبيعة العقد بما يتناسب مع التشريعات الوضعية في الأنظمة التقليدية، كما حدث مع حالات من تعثر الصكوك في الأزمة الأخيرة.

فقد دفعت أزمة الصكوك الإسلامية التي حدثت أخيراً عدداً من المصرفيين إلى المطالبة بتدخل عاجل من البنوك الخليجية المركزية، من خلال إنشاء مجلس فقهاء خاص يعمل على توحيد المعايير وصيانة الصناعة المصرفية الإسلامية، ويأمل المصرفيون من هذه الخطوة لمَّ شمل البنوك عبر إلزامها بإتباع الفتاوى المصرفية الموحدة التي يصدرها كل بنك مركزي خليجي، لافتين إلى أن المجالس الفقهية المنشأة في كل مصرف، تسهم في خلق تشريعات إفتائية للمنتجات الإسلامية تتفاوت من مصرف لآخر، ويقول المختصون إن منتج المرابحة المثير يباح ويحرم وفقا لاجتهادات أعضاء الهيئة التشريعية لكل بنك، مؤكدين أن هذا التباين هو ما أسهم بشكل كبير في خلق أزمة الصكوك في المقام الأول، مشيرين في الوقت ذاته إلى أن تصويب تلك الصكوك من خلال الالتزام بالمعايير والضوابط التي حددتها الهيئات الشرعية، دفع عددا كبيرا من المؤسسات المالية الخليجية إلى التحفظ على الإصدارات.

وأرجع مختصون تراجع إصدارات الصكوك الإسلامية الجديدة في الربع الأول بنسبة ٨٠ في المائة وصولاً إلى ٨٥٦ مليون دولار إلى التقلبات التي لحقت بالأسواق العالمية، والتي أدت إلى تأجيل طرح ١٢ إصدارا جديدا في منطقة الخليج وحدها بقيمة ٩,٩٣ مليار دولار في النصف الثاني من العام الماضي إلى النصف الأول من العام ٢٠١٠، وطالب عدد من المصرفيين الإسلاميين بإيجاد سلطات مركزية تضطلع بمهمة وسم أدواتهم المالية بطابع اعتماد ديني أو تشريعي على نحو يجعلها مقبولة في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وقال المصرفيون إنهم بدؤوا يتلمسون وجود تقارب بشأن بعض المعايير الخاصة بهذه الصناعة.

وأقرب الحلول المتصورة لحل المعضلات القانونية والفتاوى الشرعية المرتبطة بهذه المشكلة هو الورقة[١٧] المعدة من قبل فضيلة الشيخ محمد تقي العثماني في موضوع الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة والذي فوض إليه إعدادها في الاجتماع الثامن عشر المنعقد بالمدينة المنورة، وبعد المناقشات التي دارت حولها، قرر ما يلي:

أولاً: ينبغي إصدار الصكوك على أساس مشروعات تجارية أو صناعية جديدة يساهم فيها حملة الصكوك، وإن صدرت على أساس مشروع قائم فالواجب أن تمثل الصكوك ملكية تامة لحملتها في موجودات حقيقية من شأنها أن تتملك وتباع، سواء أكانت أعياناً أم منافع أم حقوقاً معنوية، ويتفرع عن ذلك ما يأتي:

- إذا كانت الصكوك تمثل إيرادات فقط دون الأصول فلا يجوز إصدارها ولا الدخول فيها ولا تداولها.
- إذا كانت الصكوك تمثل أسهم الشركات فلا بد من تسجيلها باسم حملة الصكوك أو من يمثلهم، ولا تكفي ملكية الحق في أرباح الأسهم فقط (Beneficial ownership) لكونها في هذه الحالة لا تمثل إلا الإيرادات.
- تسجيل الملكية باسم حملة الصكوك أو من يمثلهم، وفي حالة تعذر ذلك يجب الحصول على سند ضد يعترف به القانون لنقل غنم الموجودات وغرمها إلى حملة الصكوك أو إلى من يمثلهم.
- لا يجوز أن يشتمل عقد نقل الملكية إلى حملة الصكوك أو من يمثلهم على شرط تأجير العين بعد البيع إلى ناقل الملكية ولا على شرط وعد المستأجر بشرائها.
- لا يجوز بيع الديون كديون المرابحة إلا إذا باعت جهة تجارية أو مالية جميع موجوداتها أو موجودات محفظة قائمة لديها سابقاً ولها ذمة مالية، أو باعت حصة شائعة من موجوداتها، فحينئذ تدخل الديون تابعة للأعيان والمنافع فهي غير مقصودة في الأصل وذلك بضوابط مذكورة في المعيار الشرعي رقم (٢١) بشأن الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

ثانياً: يجب أن توزع عوائد المشروع على حملة الصكوك، بالغة ما بلغت، بعد حسم المصروفات بما فيها من أجرة المدير أو حصة المضارب في الربح، ولئن كان هناك حافز للمدير فإما أن يكون على أساس الربح المتوقع بحيث إذا زاد الربح الفعلي على الربح المتوقع حسب دراسة الجدوى فيكون له ما زاد، وأما إذا كان هناك توزيع دوري على حملة الصكوك

١٧- سليمان، عبد الله. ٨٥ ٪ من الصكوك الإسلامية المتداولة في الأسواق العالمية مغلفة بالربا، صحيفة الرياض، ٢٠٠٩/٩/٢٠

على أساس مؤشر فيجب أن يكون التوزيع تحت الحساب وخاضعاً للتصفية النهائية عند إطفاء الصكوك، وما تحقق من الربح الفعلي زائداً على المؤشر ينبغي أن يحتفظ به كلياً أو جزئياً ليكون احتياطياً للتوزيعات الدورية المستقبلة ولدرء الخسائر.

ثالثاً: لا يجوز للمدير سواء أكان مضارباً أم شريكاً أم وكيلاً بالاستثمار ان يلتزم بتقديم قرض إلى حملة الصكوك عند نقص الربح الفعلي من الربح المتوقع، وله أن يغطي النقص من الاحتياطي المشار إليه أعلاه إن وجد أو بتمويل شرعي على حساب حملة الصكوك بشرط أن يكون ذلك منصوصاً عليه في نشرة الاكتتاب.

رابعاً: يتعين على الهيئات الشرعية أن لا تكتفي بإصدار فتوى بجواز هيكلة الصكوك، بل يجب أن تدقق العقود وتراقب طرق تطبيقها والتأكد من أن العملية تلتزم في جميع مراحلها بمتطلبات الشريعة بما فيها الضواط السابقة.

خامساً: سبق أن نص المجلس الشرعي في المعيار الشرعي رقم (١٢) بشأن الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة البند ٢/٦/١/٣، وفي المعيار الشرعي رقم (٥) بشأن الضمانات البند ١/٢/٢، و٢/٢/٢، على أنه لا يجوز للمضارب أو الشريك أو وكيل الاستثمار أن يتعهد بشراء الأصول بقيمتها الاسمية، بل يجب أن يكون الشراء على أساس صافي قيمة الأصول (القيمة السوقية) أو بثمن يتفق عليه عند الشراء.

وهكذا عرضنا أهم الآراء والدراسات التي يحاول بها علماء الاقتصاد الإسلامي ومفتي المجالس الشرعية أن يخرجوا منها بحلول للقضاء على آثار الأزمة المالية العالمية التي تسببت بها لصناعة الصيرفة الإسلامية،، فعلى الرغم من أن الأزمة ضربت جزءا من منتجات الصيرفة الإسلامية، إلا أن ذلك الجزء المبني على قضايا خلافية، كما أن الصيرفة الإسلامية ما تزال تحقق أرباحا في خضم معمعة الأزمة من خلال بقية منتجاتها الأقل شبهة والأكثر أمانا وابتعادا عن النواهي، مما يبين أن أمواج الأزمة المالية العاتية قد تكسرت على صخور صناعة الصيرفة الإسلامية الحديثة وذلك بفضل مميزات تلك الصناعة ومميزات الاقتصاد الإسلامي بشكل عام، ولضمان استمرار ذلك النجاح، يعتقد الكثير من العلماء ضرورة إلغاء أو إصلاح المنتجات التي تسببت بحدوث أزمة الصكوك،وذلك لعدم تكرار ما حدث في أزمة الصكوك الإسلامية، والتي من الممكن أن تنفر العالم من منتجات هذه الصناعة الجديدة والتي تقدم الكثير من الخير للبشرية كبديل لمنتجات الصناعة الصيرفة التقليدية والتي أدخلت العالم في دمار لا يزال يتعافى منه، وسنرى ما تقدمه هذه الصناعة من حلول لظاهرة الفقراء الجدد عجزت عن تقديمها نظيرتها التقليدية.

ظاهرة الفقراء الجدد
من منظور الاقتصاد الإسلامي

لقد جاء الإسلام لكي يرفع الظلم والاستبداد عن البشرية، فهو قد جاء في فترة ساد بها الظلم والاستعباد والقهر واستقوى فيها القوي الغني على الفقير الضعيف، فأكل حقوقه، وكان ذلك عاما شاملا في الجزيرة العربية وسائر إمبراطوريات العالم القديم، والمعتبر أنه من الطبيعي وقوع مثل هذا الظلم آنذاك كما هو حاصل هذه الأيام، وتلك الأمور من شأنها إعاقة تقدم ونمو الأمة الفكري والاقتصادي والاجتماعي، لذلك جعل الهدف من رسالة النظام الإسلامي إزالة تلك العقبات في سبيل إعمار الأرض وتحقيق خلافة رشيدة على الأرض، التي ومن أجل هذا الهدف وضعت النظم الشرعية لتحقيق الهدف الأسمى ألا وهو عبادة الخالق عز وجل، وبالتالي فإن النظام الاقتصادي الإسلامي المستمد من تلك النظم والقواعد الشرعية سوف لن يحيد عن هدفه، والذي هو بالأساس تحقيق الرفاهية والسعادة والعدل للمجتمع المسلم، المكلف بإتباع تلك النظم والابتعاد عن النواهي، فسعادة المسلم تنبع من إتباع الشريعة، التي وضعت من أجل تسهيل حياته وإزالة العقبات التي قد تعيق نمو دخله ورفاهيته، وتعطله عن إعمار الأرض وخلافتها، سواء أكان ذلك المسلم فردا أم شركة أم مجتمعا وحتى أمة كاملة، فإن إتباع تلك القواعد والضوابط الشرعية لا بد أن يحقق نموا في رفاهية المجتمع المسلم، خاصة بعد آن تزول أو تقل أسباب الظلم، كالغش والكذب والخداع والاحتكار والفساد والاستعباد والاضطهاد والعنف والاستغلال والبخل، وغيرها مما حرم أو قبحت صفته في مصادر التشريع الأساسية (القرآن والسنة) أو الثانوية (الاجتهاد) منها على حد سواء.

وهذه القواعد لا يعتريها البلى، فهي صالحة لكل زمان ومكان، فثبات المصدر يعطيها نوعا من الاستقرار والثبات لا تجده عند النظم الوضعية دائمة التغير، وفق المصالح السياسية أو الشخصية وخاضعة لهوى نفس السلطان أو الحاكم ونظامه، وما الأزمة المالية الحاصلة إلا نتاج تخبط الأنظمة الوضعية، والتي معظمها مجيرة على تعزيز الإفساد في الأرض عوضا عن الإصلاح، وموجهة لمصالح الأغنياء عوضا عن نصرة المظلوم، حتى في دول الغرب المدعية الشفافية والحوكمة، إلا أن الأزمة أتت وكشفت الوجه البشع لتلك الأكذوبة، ولتبين كيف أن الأغنياء ثوبوا على أنانيتهم ومقامرتهم بإغداق الأموال عليهم، وتركت الشركات الصغيرة والأعمال المحلية وملايين الأفراد من الطبقات الوسطى والفقيرة، عرضة للإفلاس والبطالة،

تنهشهم ذئاب الديون الربوية التي تكالبت على أجسادهم المرهقة من العبودية الاستهلاكية البشعة، ونظرة الاقتصاد الإسلامي لظاهرة الفقراء الجدد هؤلاء، وما يمكن أن يقدمه من حلول عملية لهم هو محل دراسة علماء الغرب الآن، وهو ما فتح النقاش على أوسع أبوابه لدراسة ما يمكن أن يقدمه النظام الإسلامي لإخراج الفقراء الجدد وحكوماتهم من مستنقع الضياع المالي وهوة الفساد التي سقطت بها ضوابط ومقومات النظم الوضعية جثة هامدة إلى قعرها السحيق.

وأولى تلك الحلول العملية التي يقدمها نظام الاقتصاد الإسلامي، هو النظرة الخاصة لمفهوم الاستهلاك في الإسلام، خاصة وأن الجشع الاستهلاكي لمجتمعات بأكملها- وهي صفة من صفات الحداثة في عصر اليوم- هو سبب رئيسي من أسباب الأزمة المالية، فاستهلاك الفرد والمجتمع المسلم له محددات وأصول بحسب الشريعة، مما يكفل وسطيتها واعتدالها لما فيه خير الفرد والأمة، فالإسلام لم يأت ليمنع الاستهلاك ويبين الإنفاق على ما تطلبه النفس وتحتاجه أو تشتهيه خطيئة كالأديان والأعراف السابقة، بل الإنفاق المعتدل لسداد احتياجات المسلم لتقويته أو تسهيل مهمة عبادة الخالق وإعمار أرضه هو مندوب بل ومستحث عليه، فقد حدد الإسلام أنواع ما يمكن للفرد أن يستهلكه إلى فئتين رئيسيتين، فئة الطيبات وهي ما أحله الله ورسوله، واتفق جمهور العلماء على إباحته للاستهلاك: كشرب الماء وأكل الطعام الحلال الصحي ولبس ما أحل من الثياب، والفئة الأخرى هي فئة الخبائث، والتي هي ما نهى الشرع عن استهلاكه إما لأنه ضارب بالجسد أو العقل أو ضار بالمجتمع ككل، ومنه شرب الخمر وأكل لحم الخنزير.

وقسم الاقتصاد الإسلامي فئة الطيبات من منظور شرعي إلى ثلاث فئات رئيسية[١٨] ضروريات وحاجيات وتحسينيات، فالضروريات هي التي لا قيام لحياة الناس بدونها، وهذه الضروريات عرفت بالخمس، وهي: حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال، والإسلام حث بل أوجب على الاستهلاك لسد تلك الضروريات، وأما الحاجيات، فهي: التي يحتاج الناس إليها ليعيشوا بيسر وسهولة، وتلك أيضا حث الإسلام على استهلاكها باعتدال، وأخيرا: فئة التحسينيات، والتي ترجع إلى محاسن العادات ومكارم الأخلاق، وقد نهى الإسلام عن الإفراط في استهلاكها إلى حد البذخ والترف.

والعامل الموحد لاستهلاك هذه الفئات الثلاث هو الاعتدال في استهلاكها، فالهدف من الاستهلاك في الإسلام هو ليس الاستهلاك بحد ذاته بل هنالك الجانب الروحي في الإنفاق

١٨- زيدان، عبد الكريم، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ٢٠٠٢، ص٤١

وهو ما لا يعترف به النظام الوضعي، فالمسلم في استهلاكه المباح المعتدل فيه طاعة لله واستجابة لأوامره فهو يثاب على ذلك في الدنيا والآخرة.

كما أن هناك حقوقا للغير في استهلاك الفرد، أي أن للناس نصيبا من دخلك المخصص للاستهلاك من خلال أدوات إعادة توزيع الدخل كالصدقات والهبات والزكاة، وبالتالي يفترض علماء الاقتصاد الإسلامي أن دالة الاستهلاك في المجتمع المسلم هي ذات ميل حدي أعلى منه في تلك التي في المجتمع الوضعي، وذلك لدخول عامل الصدقات والزكاة مما يرفع من استهلاك الفرد الغني والفقير على حد سواء، فالغني يزيد إنفاقه بازدياد الصدقات والهبات التي يقدمها للمجتمع من دخله، والفقير يزداد استهلاكه بما يحصل عليه من زيادة في دخله من خلال المال الموزع له من الصدقات أو الزكاة فيستفيد المجتمع بأسره وتبقى عجلة الاقتصاد بالدوران.

والإسلام لم يربط بالضرورة الاستهلاك بقدرة الإنسان كما فعل نظيره الوضعي، حيث أن الاستهلاك في الإسلام مرتبط بالحاجات الفعلية، وأن على الدولة والمجتمع الإسلامي بأسره أن يوفر الحد الأدنى من تلك الضروريات للفرد غير القادر على تأمينها لكي يعيش في مستوى من الرفاهية مقبول إلى نوع ما، وهو ما يمسى بمستوى الكفاية[١٩]، فعلى الحاكم أو الدولة أن توفره بالأساس إما من خلال الزكاة أو الضرائب، ولكن إن عجزت الدولة فعلى المجتمع أن يوفرها من خلال الصدقات والهبات والكفارات والنذور وغيرها من وسائل ضمن بها الإسلام أن يتوفر الحد الأدنى من المعيشة اللائقة لأبنائه دوما، وهو مغاير لطبيعة الاقتصاد الوضعي والرابطة للاستهلاك بالمقدرة، فمن ليس معه ثمن الشيء حتى وإن كان خبزا يأكله فهو ليس بالضرورة أن يحصل عليه، وهو ما يسبب الحرمان للعديد من الناس والبقاء في عيش ضنك وبؤس وفقر لا ينتهي.

وعليه فإن النظام الإسلامي يجب أن يضمن حد الكفاية في كل شيء ضروري، من أكل وشرب وملبس ومسكن وتعليم وصحة وخدمات لا تستقيم الحياة والتنمية إلا بها، وبالتالي فقد رعى الإسلام احتياجات الطبقات الفقيرة والوسطى من المجتمع، وضمن للفرد أن لايجوع ولايعرى، وبالتالي يدفع الإنسان للتطور والرفعة وزيادة الدخل والنمو، ويدفع المجتمع بأسره إلى العيش برفاهية وبحبوحة، ومع ذلك فنحن نرى أن تأمين حد الكفاية غير مطبق في كثير من الدول العربية والمسلمة مما أدى إلى انتشار بقعة الفقر في الوطن العربي والإسلامي، فيعود لإتباع النظم الغربية الاقتصادية والقائمة على القدرة في الاستهلاك، فقليلا من

١٩- يعرف الماوردي(١٠٥٨م) - أحد أكبر قضاة الدولة العباسية- حد الكفاية بأنه: ذلك الأجر العادل للعامل، بما يتناسب مع مهارته وسنوات خبرته العملية، ويتناسب مع حجم عائلته مضافا إليه غلاء الأسعار في ذلك الوقت.

الفقر والعوز هو ضروري لكي يوجد أغنياء.

وواجب تأمين حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع المسلم لا يعني القعود والتقاعس عن العمل، فقد نهى الإسلام عن طلب الحاجة، وحض على التعفف عن سؤال الناس، فالعمل يدر الدخل ويرفع من مستوى معيشة الإنسان، ولكن على الدولة أن توفر القدرة على الاستهلاك لمن عجز عن العمل بسبب المرض أو شح الوظائف مع البحث عنها، وما نظم البطالة والضمان الصحي والاجتماعي الغربية إلا تقليد مشوه لنظم الإسلام الاجتماعية التي سادت في عصور الخلافة المزدهرة، كعصر الخليفة الأموي وخامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، والذي جمع الخراج والزكاة ووزعها ولم يحتكر شيئا منها له أو لخاصته، وأنفقها على من يستحق، إلى أن جاء يوم لم يجد فيه من يعطيه صدقة من بيت مال المسلمين؛ لأن المجتمع كله قد اغتنى واكتفي وأخذ حاجته الفعلية من الاستهلاك ولم يكنز ما يفيض عنها، ولو بنسب مختلفة،كما وهب عمر بن عبد العزيز خداما للعمي وكبار السن يساعدونهم على قضاء حوائجهم، وأعطى المال للشباب لكي يساعدهم على الزواج، وغير ذلك من أمثلة تدل على وضع المجتمع الإسلامي في ظل تطبيق أحكام الاقتصاد الإسلامي وأنظمته فيه، فهاهو النموذج الفعلي على إمكانية تطبيق العدل في التوزيع وأنه ليس ضربا من الحلم في مدينة فاضلة، بل واقع قد تكرر على مدى فترات مضيئة من التاريخ الإسلامي، بدلا من النظم الوضعية والتي ترى أن صراع الطبقات على الموارد النادرة وأخذ القوي للحصة الأكبر منها كما هو شريعة الغاب، أمر طبيعي فنحن في النهاية حيوانات تعيش في غاب لا يرحم، كما يصف علماؤهم المجتمع الاستهلاكي.

كما أن منظومة الأخلاق في النظام الاقتصادي الإسلامي، والتي على المسلم المكلف إتباعها مرضاة لله وخوفا من عقابه الأخروي قبل الدنيوي، قادرة على القضاء على أي أشكال العداوة والبغضاء والظلم، فمنع الغش والاحتيال والكذب والطمع والجشع وغيرها من أفعال تعيق النمو الاقتصادي في المجتمع، من شأنها ضمان العدالة في التعامل، ومنع الإسراف مع القدرة عليه والتزام جانب الاعتدال حتى في الترف هو أحد مظاهر الجانب الروحي، التي لا توجد في الاقتصاد الوضعي، وفي الإسلام وسائل تضمن تعظيم الإحساس بالآخر كفرض الصيام مثلا وهو الذي يشعر الغني بجوع الفقير، ولو لفترة خلال النهار ويهذب نفس الصائم وإحساسه الروحي، فلو أن الطمع لم يسيطر على رجال الأعمال، الذين روجوا لمنتجات -مع العلم بفشلها القريب- لملايين الناس كمنتجات المشتقات المالية المبنية على قروض منهارة، ولو التزم هؤلاء الناس جانب الصدق والابتعاد عن الأنانية والخداع وتزيين الكذب، لما حدثت الأزمة من الأساس، ولما ضخت مليارات الأموال لإنقاذ جشع الأغنياء، ومع

ذلك ذهبت في حلقات أخرى من الترف والتبذير على غير الضروريات في وقت أمسى فيه الملايين من الفقراء الجدد بلا مأوى ولا مأكل ولا ملبس ولا وظيفة، فهل هذا هو العدل الذي وعدت به آلية كفاءة الأسواق بأن يد السوق الخفية هي التي ستوازن بين العرض والطلب وبين الخير والشر، ألم يترك الأمر لمن لا ضمير لهم لكي يصيبهم الحياء ويبدؤوا بتطبيق الاعتدال في الإنفاق، وهو فعل مذموم في الإعلام الغربي، فالصناعات الأجنبية ولدت على فكرة هل من مزيد، فحتى لو اكتفى الإنسان حاجته فيجب عليه تبذير المزيد من الدخل حتى ولو كان على تفاهات الأمور، ففكرة النمو الاقتصادي المعتمد على المزيد من ثقافة الاستهلاك الجشع، وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح والنمو، هو الأساس الذي بني عليه النظام الرأسمالي، وهو سبب انهيار هذا النظام أيضا، في مقابل اعتدال ثقافة الاستهلاك في المجتمع الإسلامي والمعتمد على العدل في التوزيع وتأمين حد الكفاية للجميع.

حتى أن علمية التوزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الإسلامي لها أهداف مغايرة تماما لتلك التي في النظم الوضعية، فعملية التوزيع لها أربع مرتكزات أولا دعم واجب تأمين حد الكفاية، وثانيها حصول كل ذي خدمة إنتاجية على قيمة ما أنتجته خدمته، أي أن لا يتم الأخذ من حق أي عنصر إنتاج لصالح المنظم والذي له الحق في الأجر كله لكونه استثمر ماله الخاص كما في النظام الرأسمالي، وهو ما معناه أن للعامل حصة ويحصل عليه بحسب جهده، والتفاوت في الأجور بحسب الجهد والكفاءة مسموح به في الإسلام، ولا أجرة بلا عمل، فالمال وحده لا يعطي المنظم الحق في الأجر، فالنظام الرأسمالي اعتمد الملكية والعمل أداتين للتوزيع، أما في الاقتصاد الإسلامي فهي ثلاث العمل والملكية والحاجة، أي حد الكفاية وأن يتم التوزيع من الدخول حتى تؤمن تلك الحاجات الأساسية لأبناء المجتمع ويتم تحقيق أقل مستوى ملائم من المعيشة.

وثالث مرتكزات التوزيع، هو: تأمين التوازن الاجتماعي، وذلك يتم بالتفاوت المضبوط في الدخول والثروات، أي أنه متى توفرت الفرصة المتكافئة للعمل واكتساب الثروة، فإن ذلك يتم في ضوء الاعتبارات الموضوعية، فإنه يقرر التفاوت في الأجور والدخول، ولكن هناك مدى معين للتفاوت بما يحقق التوازن في المجتمع، أما رابع هذه المرتكزات، فهو: تشغيل طاقات وموارد المجتمع بالصورة المثالية التي تحقق أكبر مصلحة ممكنة للمجتمع، فلا يتم توجيه الاستثمار في توافه الأمور بينما تترك الضروريات والحاجيات مما يحتاجه المجتمع بلا إنتاج، ولذلك احتوى هيكل التوزيع الإسلامي على كل من الملكية العامة والخاصة، ولم يعط الأولوية للخاصة على حساب مصلحة الجماعة، كما فعلت الحكومات الغربية في معالجتها للأزمة، عندما ضخت النقود في مصارف الأزمة والتي ذهبت للبوانص والبذخ والمضاربة المستهترة،

وتركت أولوية ضخ تلك النقود في الاقتصاد الحقيقي وتمويل أعمال الشركات الصغيرة، وقد نجحت أكذوبة ضخ الأموال في المصارف أن ذلك سيشجع الاقتصاد عندما تستمر تلك البنوك في إقراض الأفراد والشركات، إلا أن ذلك لم ولن يحدث، فالأموال ذهبت إلى جيوب الأغنياء وتبخرت ولم يعرف لها أثر.

فالبعض يرى في الفكر الوضعي أن سوء التوزيع والتفاوت الكبير في الدخول لمصلحة الأغنياء(٨٠-٩٠٪ من الدخل يذهب إلى ١٠-٢٠٪ من المجتمع) هو مطلب أساسي لعملية التنمية وهؤلاء هم من أنصار توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء، فزيادة الادخار لدى الأغنياء يؤدي إلى زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، أما من وجهة نظر مغايرة والتي ترى أن عدالة التوزيع مطلب ضروري للتنمية، فزيادة الدخول تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات نمو أعلى، كما أن تحقيق حد الكفاية وتأمين مستوى غذائي وصحي وتعليمي مناسب، يؤدي إلى رفع كفاءة وإنتاجية العمل، كما أن زيادة دخل الأغنياء ليس بالضرورة يعني زيادة إنفاقهم، والذي قد يكون جله موجها لسلع الرفاهية وغير الضرورية لحاجة المجتمع، أو تذهب تلك الأموال للإنفاق على السياحة في الخارج وغيره، هذا عوضا عن المشاكل الاجتماعية التي يتسبب بها الشعور بالظلم والحرمان، لذلك نرى أن الرأي الثاني من الخبراء الغربيين يوافق على توجه عدالة التوزيع في النظام الإسلامي.

وعدالة التوزيع بين مختلف طبقات المجتمع هي محور النقاشات الحادة اليوم في العالم، وهو سبب بحث الكثيرين من الخبراء والعوام من أبناء الفقراء الجدد في دول الأزمة عن بديل للظلم الشديد الذي عانوا منه في ظل الرأس مالية النيو كلاسيكية والتي لم ترحمهم، ولذلك ذهب بعضهم إلى اقتراح تبني مبادئ الاشتراكية، وعاد بعضهم الآخر إلى الأفكار الماركسية، وأما العقلاء فناشدوا إصلاح الرأسمالية من هذه الزاوية بالذات، لتصبح أكثر رحمة بجميع فئات المجتمع، لا أن تجير نظمها لخدمة الأغنياء فقط، وهو ما سمي بخيار الطريق الثالث، ولكن ما يبحثون عنه موجود منذ ألف وأربعمائة عام في النظام الإسلامي، منذ أن ساوى النبي محمد صلى الله عليه وسلم بين طبقات المجتمع المختلفة في المراحل الأولى لإنشاء المجتمع الإسلامي في المدينة، من أسياد وعبيد، عرب وعجم، رجال ونساء مكلفين، لا فرق بينهم إلا بتقوى الله، وتلك العدالة في التعامل كانت فعلية وليست رمزية، سواء العدالة في أداء الواجبات والطاعات، أم العدالة في نظام العقوبات أو توزيع الغنائم، أو العدالة في توزيع الصدقات وأخذها من أغنياء المجتمع بغض النظر عن قوتهم، وإعطائها لمن يستحق من الفقراء دون مفاضلة لأحد على أحد.

وأدوات التوزيع وإعادة التوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي تضمن توزيع الثروة وعدم احتكارها بين الأغنياء فقط، كالميراث الذي يضمن تقسيم الثروة بين مستحقيها من مختلف درجات الأقارب، وكذلك بالنسبة للكفارات والنذور والهبات والصدقات وغيرها، ولكن أهم تلك الأدوات هو فريضة الزكاة، والتي لها منظوران أساسيان في دفعها، فهي من منظور الدافع لها من الأغنياء أو من بلغهم النصاب، مبلغ يطهر به المرء ماله ونفسه، ويضمن أن ما بقي من الرزق هو حق له، بعد أن أعطى حق الناس، فمن رؤية النظام الإسلامي أن المال هو مال الله والإنسان مستخلف فيه، وبالتالي فإن للفقراء حقا فيه، فسوء التوزيع واختلاف الدخول هو أمر حاصل لا محالة، ولكن كون المال بيد الغني لا يعني أن يبقى هنالك دون أن يتحقق نوع من عدالة التوزيع وذلك لحماية المجتمعات من العداوة والتناحر والبغضاء، وهو أمر يناقض تماما النظم الوضعية الرأسمالية، التي ترى أن المال دوما هو حق اكتسبه الغني ولا لأحد حتى للدولة نصيب فيه، وكذلك فإن منح المال يعطي شعورا لدى الغني بأن المال ليس كل شيء، بل قد يشعر المرء بالسعادة وتسهل عليه عادة إنفاق المال وإعطاؤه للفقراء حتى خارج نصيب الزكاة المفروضة.

أما من جانب المتلقي ففي الزكاة عفة لنفسه عن سؤال الناس حاجته، وتأمين كفايته له ولأسرته من الناس، وبالتالي إزالة مشاعر النقص والدونية والحقد والحسد، وتخفيف الحاجة إلى السرقة والجريمة للحصول على الكفاية، فعند تأمين حد الكفاية يضمن المجتمع الإسلامي استقراره وسلمه الأهلي، فلا حاجة لأحد لأن يسرق طالما أكله وشربه ومسكنه ولبسه وعلاجه وتعليمه وتعليم أبنائه موفر له بالحد الأدنى والمناسب، بل قد تخلق الزكاة فرصا جديدة للعمل، مثل مصرف العاملين على الزكاة، والذين لهم نصيب لقاء جهود جمعها وتوزيعها لمن يستحقها، وتوجد ستة مصارف شرعية للزكاة، تشمل أضعف فئات المجتمع وأشدها حاجة، مما يخفف عبئا عن الدولة ويجعلها تركز على أعباء أهم كالبحث والعلم والتطوير والمشاريع الكبرى والدفاع، عوضا عن الالتزام بدور خدمي ورعوي مقيد لقدراتها، بل قد يفيض من المال العام ما يمكن الدولة من استثماره في مشاريع البينة التحتية الكبرى إن لم تجد من تصرف له المال، ويعطي دورا فعالا لكي يساهم المجتمع ببناء نفسه، ومصارف الزكاة هي للفقراء والمساكين وابن السبيل والمؤلفة قلوبهم (حديثي الإسلام) وفي تحرير الرقاب والعاملين عليها وفي سبيل الله، وسهم الغارمين.

ويعتبر سهم الغارمين هو من أفضل الأدوات وأشدها تشجيعا على الاستثمار والإبداع والتطور، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو في الدول الإسلامية، فالغارمون، وهم الذين تحملوا الديون بتجارة حلال أو لظروف خارجة عن إرادتهم وتعذر عليهم أداؤها،

يأخذون من الزكاة ما يفى بديونهم، وتظهر أهمية مثل هذا المصرف اليوم في خضم أعتى أزمة مالية عالمية، والتي أدت إلى إفلاس الملايين من المشاريع والتجار والشركات، فكم كان أولائك بحاجة لمثل هذا المصرف لكي ينقذهم، وهو توزيع عادل: فيؤخذ من الأغنياء ليسد دين المدينين، وبالتالي تضمن الدولة أن تبقى الأعمال قائمة والوظائف متوفرة في الاقتصاد وتضمن استمرار النمو أو في أسوء الأحوال عدم الانزلاق إلى ركود كما هو حاصل اليوم، وعندما يضمن التاجر أو المخترع بأنه لن يترك لشبح الإفلاس وأن نوعا من الحماية المجتمعية موفرة له كشبكة أمان إن هبط يهبط عليها، مما يشجع التاجر على المغامرة ودخول مجالات جديدة في التجارة ويشجع على الابتكار والإبداع، وحتى في حالات التعثر فالإسلام يجبر المماطل والمتهرب من الدين على دفع دينه ببيع ما يملك، إلا داره التي يسكن فيها، فبعض الآراء ذهبت إلى عدم المساس بداره أو راحلته (مركبته)، لأنه إذا ألقي في الشارع كما حدث مع الملايين من أبناء الطبقة الوسطى في الغرب عقب الأزمة، فسيزيد العبء على الدولة وسيزيد من معدلات الجريمة في المجتمع، وهو ما يحاول الشارع أن يتجنبه، فهل بعد هذه المصارف العادلة للزكاة، شك بعدالة مثل هذا النظام الاقتصادي الرباني، والذي لو طبق لما حدثت مثل هذه المشاكل الاقتصادية العالمية المدمرة؟!.

ولكن، وللأسف، وبسبب تعطيل الأنظمة الملزمة لهذه الفريضة العظيمة وأداة التوزيع العادلة والمهمة في الدول العربية والإسلامية، ولاكتفاء النظم العربية والإسلامية بتحصيل الضرائب العامة، فإن الملايين من أغنياء الأمة الجدد يتهربون من أداء فريضة الزكاة بل ويتحايلون على محصليها في الدول المفروضة فيها، وما يدرون أنهم يتحايلون على أنفسهم قبل المحصل ولا يستطيعون الكذب على الله الشاهد عليهم، وكما قلنا من قبل فأن قوة النظام الاقتصادي الإسلامي تكمن في الوازع الديني لدى المكلف في أداء الضوابط مخافة الله، وليس خوفا من العقوبات الدنيوية والتي يسهل التهرب منها، وبما أن العديد من الأغنياء الجدد قد تربوا على مبادئ الرأسمالية والتي تشجع المرؤ على الاحتفاظ بماله وأنه حق له وحده ولأنها تزرع الأنانية الفردية المطلقة بنفسية المرؤ، وأنه ليس لفقير أي واجب أو داعي اتجاهه، فمن هنا صار التهرب سمة يتباهى بها بعض الأغنياء من أبناء الأمة.

وقد أظهرت دراسة[٢٠] حديثة أنه لو أخرج تجار السعودية ومصر فقط زكاة أموالهم لما رأيت فقيرا ولا متسولا في العالم العربي بكامله، ولو أخرجها تجار السعودية والخليج العربي لما رأيت فقيرا ولا متسولا ولا محتاجا بين المسلمين، فما بالك بتجار الوطن العربي والعالم

٢٠- عبد العزيز، عمر، زكاة تجار السعودية ومصر تكفي لإنقاذ الفقراء العرب و" العقار" أكثر المتهربين، موقع الأسواق دوت نت، ٢٠٠٨/٥/٣.

الإسلامي كله؟!، وقد أظهرت الدراسة أن نسبة التهرب من دفع الزكاة بلغت ٩٠٪، وأن ما جمع هو ١٠٪ فقط مما هو مفروض كنصيب على أموال تجار تلك الدولتين، فمثلا في عام ٢٠٠٧ بلغت محصلة إيرادات الزكاة في السعودية حوالي ٦,٥ مليارات ريال (الدولار = ٣,٧٥ ريالات)، فيما قدر حجم الزكاة في المملكة بما يتراوح ما بين ٦٠ إلى ١٠٠ مليار ريال مقارنة بالدخل الكبير في البلاد، وقس على ذلك سائر الدول العربية، وهي أموال إن صرفت على مستحقيها لما عاد هنالك بطالة ولا فقر ولا ذل ولا هوان في هذه الأمة التي أعزها الله بهذا النظام العادل، ولكن سوء التطبيق هو ما سبب هذه المحن التي نحن فيها، بل إن فائض هذه الأموال إن وجه للبحث العملي والاكتشاف، لصارت الأمة الإسلامية رائدة في جميع المجالات العلمية، ولما عاد أحد يهاجر إلى ذل الغربة، ولعادت أمجاد الأمة من جديد.

كما أن الزكاة تمنع كنز المال وتعطيله عن الاستثمار، فمن يقعد عن الاستثمار فإن الزكاة لا بد أن تأكل من رأس ماله المعطل، كما حرم تحويل الأموال إلى آوان ذهبية وغيرها من الزينة (غير الحلي) والتي تذهب مثل تلك الموارد الثمينة هدرا، فالهدف هو تشجيع المستثمر على الاستثمار والكسب لتحريك عجلة الاقتصاد، وله أن يدخر ولكن ما يعرف بالادخار من أجل الاحتياط من الأزمات المفاجئة ومن أجل الاستثمار المستقبلي وليس الادخار من أجل الادخار فقط.

ويضاف إلى ذلك ما يقدمه النظام الإسلامي من حلول للأزمات المالية تحول دون وقوعها من الأساس، مثل الهدف الأساسي من المنشأة التجارية في الإسلام، والذي يختلف اختلافا كليا عن نظيره في الوضعي، فالرأسمالية ترى أن هدف المنشأة في الأساس هو تحقيق الربح والربح فقط، وأن غاية الربح تبرر وسائل تحصيله وإن تنوعت بين ما هو أخلاقي أو ما هو دون ذلك، وهو ما تسبب بتبعات وخيمة انتهت بحدوث أزمة عالمية ذات ركود رهيب، وهدف المنشأة التجارية في الإسلام لا يختلف في جوهره عن الوضعي، فالتجارة بالنهاية سعي من أجل الربح، وهدف المنشأة في الإسلام هو تعظيم ذلك الربح ولكن بطرق شرعية، فأساس عمل المنشأة يجب أن يكون حلالا طيبا، وبقية سلسلة الإنتاج بدأ من المواد الأولية فالعمليات والأنظمة الداخلية، وانتهاء بالأنشطة التوزيعية وحتى الدعاية والإعلان يجب أن تكون كلها موافقة للشرع، فهدف المؤسسة التجارية ليس الربح فقط بل هنالك الأعمال الصالحة أو ما يعرف اليوم بالمسؤولية المجتمعية، فمن دفع الزكاة الواجبة على أرباح المنشأة إلى الصدقات إلى إعطاء العامل أجره العادل وتوظيف المسلمين وعدم طردهم حتى في أوقات العسرة دون تعويض ومنع الاحتكار والتضييق على الناس باسم الربح.

لذلك زودت المنشأة بأدوات مالية تضمن عدم الظلم كما ضمنت تحقيق الربح للطرفين، وكذلك تشغيل معظم الأيدي العاملة والمؤهلة في المجتمع، مما يرفد الاقتصاد الحقيقي ويضمن تحقيقه للنجاح والنمو، وأهم تلك الأدوات منع المنشأة الإسلامية من تحصيل الربح من جراء استثمار المال لأجل المال فقط، أي بيع المال بالمال، وهو تحريم الفائدة الربوية والتي تتحصل معظم أرباح المنشأة غير الإسلامية من جرائها، إما من خلال إقراضها مباشرة أو تمويل مشاريعها بها أو حتى مجرد تركها تتكاثر بفوائد البنوك، والإسلام لم يمنع المنشأة من تحقيق هدفها الرئيس ألا وهو تعظيم الربح، ولكن كما قلنا: أن هناك أهدافا أسمى تتواجد في النموذج الإسلامي لأهداف المنشأة ألا وهو الجانب الروحي أو إعمار الأرض طاعة لله وبنحو يرضيه، والسبيل الوحيد لذلك هو العمل، ومن هنا توفرت أدوات مالية واستثمارية تضمن أن يكون الربح متحققا كنتيجة لاقتران المال بالعمل المباح شرعا، ومن تلك الأدوات وأهمها: مشاركة الربح والخسارة، وما يوفره هذا المبدأ من خيارات استثمارية كالمضاربة والمشاركة والإستصناع والمزارعة وغيرها من أدوات تضمن تشغيل الأيدي العاملة واستثمار الأموال في المشاريع الاقتصادية المفيدة والضرورية للمجتمع من صناعة أو بناء أو زراعة، كذلك يضاف إليها أدوات بيع أصول حقيقية والمتاجرة بها مع تحريم المتاجرة بالديون والأصول الوهمية، ومن هذه الخيارات، المرابحة أو الإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها، من وسائل التمويل والكسب الحقيقي، مما يضمن استقرار المجتمع المالي والتقليل من تقلبات الدورات الاقتصادية الناتجة عن انفجار الفقاعات الوهمية والمتضخمة.

كل تلك الأمور من شأنها أن تضمن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة فعلا وليس قولا، فالتبرع بنسبة ضئيلة من الأرباح والتهرب الضريبي والاحتكار والتضييق على الناس، وطردهم دون حقوق تحت ذريعة الإفلاس كل تلك الأمور من شأنها أن تدمر مجتمعات بأكملها، وأن يتحول هدف المنشأة من إعمار الأرض إلى تدميرها من أجل الربح، وهو ما لا يرضاه النظام الاقتصادي الإسلامي، بينما رضيه وشجع عليه النظام الرأسمالي الكلاسيكي، مما تسبب بضنك العيش للملايين من الفقراء الجدد، وللأسف فإن الحال في الوطن العربي لا يختلف كثيرا عنه في الغرب، بسبب التخلي عن هذا النظام لصالح الرأسمالية المتطرفة أكثر من الغرب، وصار العمل من أجل الربح والتهرب الضريبي والتهرب من دفع الزكاة والصدقات إلا من رحم ربي، وطرد العمال دون أي حقوق بل والتهرب من دفع أجورهم لدى العديد من المصانع والشركات ودفع أقل من الحد الأدنى للأجور.

كل تلك الأفعال التي تنم أولا عن عدم إحساس المرء بمعاناة أخيه المسلم في مجتمعه، كما تعني ثانيا عدم مخافة الله والتحرر من قيود الشعرية لصالح شريعة الغاب، وهو ما

عمل على هدم النمو وجعل معظم الدول العربية دولا نامية متخلفة، ينهشها الجوع والفقر والحرمان والجريمة والضياع، فالغرب يبحث عن تطبيق الحلول التي يوفرها الاقتصاد الإسلامي ونحن نبحث عن التهرب من تطبيق الشريعة وضوابطها التي لو طبقت اليوم لانتهت الأزمة في خلال سنتين على الأغلب ولبدأ النمو والازدهار في السنة التي تليه، فالعدل هو أساس هذا النظام وهو صفة من صفات الخالق فمتى يتعظ أولو الألباب من أمة محمد صلى الله عليه وسلم.

الفصل الثامن:
النظام الاقتصادي العالمي الجديد

«إن المفاهيم القديمة المتعلقة "بالعالم الثالث" لم يعد لها وجود في الاقتصاد العالمي المتعدد الأقطاب الجديد. وإنه قد بات لازماً أن تأخذ أساليب العمل الجديدة مصالح البلدان النامية بعين الاعتبار»

روبرت ب. زوليك، رئيس مجموعة البنك الدولي في كلمة له في مركز وودرو ويلسون للباحثين الدوليين بواشنطن لسنة ٢٠١٠م

صعود الأغنياء الجدد

الحياة دوما فيها الخاسر والرابح، المهزوم والمنتصر، فعبر التاريخ لم تتغير هذه المعادلة قط، معادلة القوة والغنائم للفائز والخيبة والخسران للمتقهقر، سواء تم تطبيقها في الحرب أم السياسة أم الحب وخصوصا في الاقتصاد فستبقى النتيجة واحدة كل مرة، ومجال التجارة فيه كما في غيره من المجالات من يربح من تجارته مقابل من يخسر فيها، فكفتا الميزان لا بد من أن تتساويا، وهو أمر جلي وواضح في عالم المال والأعمال اليوم أكثر من ذي قبل، فالأسواق المالية العالمية مثلا تعتمد على وجود رابح مقابل خاسر، فالأسهم على وجه الخصوص تعتمد كليا على هذا المبدأ، فلولا من قبل البيع على هبوط السعر وتحمل الخسارة لما وجد من يشتريه هابطا ويبيعه رابحا عند ارتفاعه لغيره، وقس على ذلك في جميع أسواق المضاربة في البضائع وأدوات الدخل الثابت والمشتقات، فيما يعتمد على اليد الخفية للسوق في تحقيق التوازن مع كفاءة الأسواق في المنافسة العادلة، وهو ما ثبت فشله في الأزمة الأخيرة لحدوث الخداع والمضاربة المعتمدة على المعلومات المغالطة والخفية للكثير من الحقائق، وإن حققت يد السوق الخفية بعض التوازن عقب ذلك الكم الهائل والتاريخي من الخسائر في الأسواق المالية العالمية، فإن تلك اليد الخفية قد أعطت باليمين بعض الدول الصاعدة بقوة ثروات ما أخذته بالشمال من حصة الدول المتقدمة والمتسببة بالأزمة، ليصبح اتجاه هذا التوازن يصب في مصلحة دول صاعدة كالصين والهند والبرازيل، ولتميل كفة الميزان بغير صالح الدول المتقدمة الأنجلو أمريكية والأوروبية منها على وجه الخصوص.

ومع استمرار تحقيق معدلات النمو المتصاعدة لمثل هذه الدول النامية أو متسارعة النمو، ومع استمرار انتقال الثروات من جراء ميل الميزان التجاري لصالحها مقابل تزايد العجز والمديونية في الميزانية لدى الدول المتقدمة الهرمة، فإن معدلات زيادة الدخل والثروة لدى مثل هذه الدول الصاعدة قد أدت إلى خلق طبقة جديدة من محدثي النعمة من جراء انتقال الأعمال والمصانع إلى مناطقهم الفقيرة والعمل على توظيفهم وتوفير التدريب والتعليم لهم، مما ساهم في تقليل أعداد الفقراء وانتقال مستوياتهم إلى مصاف الطبقة الوسطى التي اتسعت اتساعا هائلا في الدول الصاعدة مقارنة بسبعينات القرن الماضي، كما ازدادت ثروات من هم أصلا من الطبقة الوسطى واستفادوا من المهام الإدارية التي أوكلت إليهم ومن الرواتب والحوافز وفرق أسعار العملة لينضموا إلى طبقة الأغنياء التقليدية في مجتمعاتهم والتي ازدادت غنى على غناها هي الأخرى؛ نتيجة سيطرتها السابقة على كثير من الأراضي والموارد التي احتاجتها النهضة التنموية في حركتها الصاعدة، ليطلق عليهم مصطلح أطلق على العمال والفلاحين الأوروبيين الذين استفادوا في عصر النهضة من انتشار المصانع

وازدهار صناعة البناء ومصانع الصلب وغيرها، ومن ثم استفادوا من ازدهار صناعة البناء والصيرفة وأخيرا من اغتنوا من الصناعات التكنولوجية والحوسبة وغيرها، فأطلق عليهم لقب الأغنياء الجدد لكونهم محدثي نعمة لم يرثوها بل البعض تعب من أجلها والبعض الآخر هبطت عليه من السماء من جراء أسواق المال وغيرها.

وقد بدأ تشكل الطبقات المجتمعية المكونة للأغنياء الجدد ممن زادت دخولهم نتيجة حصولهم على وظائف أفضل بدخول أعلى نسبيا مما كانوا يتقاضونه، بدأ منذ منتصف القرن الماضي، فعندما رأت الدول النامية في العالم الثالث كيف أن الملايين من الأسر الأمريكية والأوروبية قد استفادت من معدلات النمو الصاعدة جراء تطبيق النموذج الرأسمالي الحر بشكله الجديد آنذاك، وبما ان معظم تلك الدول كانت تعاني من التخلف والفقر والأمية ونقص الخبرات والعجز والمديونية، ومع وجود المليارات والملايين من الفقراء كما في حالة الصين والهند الخارجتين من حروب استعمارية مع اليابان وبريطانيا، فإن إطعام تلك الجيوش المجيشة من البشر وتامين الوظائف لهم كان يشكل معضلة حقيقية، في ظل تطبيق نظم متخلفة نسبية مقارنة بالرأسمالية كما في حالة الاشتراكية في الصين الشيوعية، وقد صار نظام البلاد مهددا نتيجة لزيادة معدلات الفقر آنذاك، فكان لا بد من التحول نحو الغرب وتقليد سياساته الناجحة واتخاذ من أنموذج الرأسمالية طريقا يحتذى به، ومنهم من غير من أنظمته المتشددة لتواكب حرية النظام الرأسمالي، وهيأ بنيته التحتية والسياسية والتنظيمية والمجتمعية لتناسب تدفق الأموال القادمة من الغرب المزدهر آنذاك، كما فعلت الصين باتخاذها بالتدرج نموذجا رأسماليا مركزيا اتجه نحو إعطاء المزيد من حرية الملكية الفردية والتقليل من الاعتماد على القطاع العام إلى أن شكلت نماذج حرة بالكامل على طراز الغرب كما حدث مع مناطق كشنغهاي وهونج كونج وشن زن الرائدة اليوم كمناطق حرة في شرق آسيا.

ومع بداية الألفية الثالثة، ومع زيادة التدفقات الاستثمارية القادمة من الغرب كنتيجة للطفرات المالية والعقارية والتكنولوجية الحاصلة فيه، وفي سبيل توفير الخدمات والمنتجات لمستهلكي الغرب بأرخص ما يمكن، قامت معظم الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا بتصدير مراكز عملياتها ومصانعها إلى دول العالم الثالث لرخص الأيدي العاملة هناك، أو للاستفادة من القوانين الضريبية المشجعة للاستثمار لدى بعضهم، كما صاحب تصدير العمالة تصدير الخبرات والعلم بالتدريب الذي صاحب تشغيل تلك المكائن المصدرة أيضا، وقد اعتقد الغرب في البداية انه باستطاعته تصدير العمالة والاستفادة من أجر الأيدي العاملة الرخيصة وتدريبها دون نقل فعلي للخبرات أو العلم الذي بنيت عليه أسس تلك الأعمال والمصانع، وقد

نجحت تلك الحيلة مع العديد من الدول النامية والمتخلفة كما حدث في بلاد العرب والتي بنيت فيها المصانع ولم تستفد من التكنولوجيا المنقولة لها لكي تعتمد على نفسها، واتبعت بعض الدول النموذج الياباني والمتمثل بتفكيك الآلات والمكائن ومعرفة كيف تسير، أو تعلم وتطوير الأسس التكنولوجية والعلمية القائمة عليها.

وفي خضم معمعة الخسائر الهائلة التي منيت بها الأسواق المالية الغربية بما يقدر بعشرات التريليونات من الدولارات، برز فائزون ومستفيدون من هذه الخسائر الجسيمة التي منيت بها دول الاقتصاد الحر، وهم من دول متصاعدة النمو وقد كانت تستخدم سياسات متحفظة ومركزية طالما نعتت بسببها بالتزمت والتخلف والانغلاق، ولكن عندما انكشف غبار معركة الأزمة، برزت دول مجموعة البر يكس(الهند، الصين، البرازيل، وروسيا) منتصرة، بل لم يكن ليتحقق لها هذا النصر لولا الأزمة والتي أزاحت دولا كاليابان وأوروبا الغربية وأمريكا عن صدارة الاقتصاد العالمي واحتكار موارده خاصة في حالة الصين العملاق الذي استيقظ من سباته الذي دام قرونا عديدة.

فتاريخيا، طالما كانت تلك الإمبراطوريات غنية، وقد سادت العالم التجاري القديم ببضائعها النادرة وصناعاتها المتقدمة آنذاك، ولطالما كان جنوب العالم أغنى من شماله، ولكن عقب التغيرات السياسية والاقتصادية والتقنية تبدل الوضع، والخبراء اليوم يرون في التغيرات التي حدثت عقب وقوع الأزمة وبدء انهيار عوامل القوة الغربية واتجاه ميزان الكفة التكنولوجية والاقتصادية والتدفقات المالية لصالح مجموعة البريكس خاصة القسم الآسيوي منها، فإن الظروف تبدو ملائمة لعودة هيمنة إمبراطوريات قديمة ستزداد غنى مع الوقت لتصبح في المستقبل الحديث قطبا جديدا لا يستهان به، والأسباب التي جعلت من نلك الدول الصاعدة ليست خفية، بل بسبب عوامل ساهمت بشكل مباشر في نموها غير سقوط دول الغرب في فخ الأزمة (حتى لا ينسب الفضل الرئيسي لهذا العامل الثانوي والذي سرع بروز دول الأغنياء الجدد لا أكثر)، فقد ركزت تلك الدول على إصلاح اقتصادها من الإختلالات الدائمة التي كان يعاني منها، كما أدخلوا تعديلات على النظم الاقتصادية السائدة لديهم بدمجها ببعض مميزات النظام الرأسمالي العالمي الحر، كما بدؤا برعاية تنمية الطبقة الوسطى، ودعم تعليمهم وتدريبهم وغذائهم وتوفير المساكن لهم بل وإنشاء مدن بأكملها وتحويلها من قرى زراعية إلى مدن مصممة لاستيعاب الملايين من العمال أو المهنيين من أبناء الطبقة الوسطى، وبعدها طورت الخدمات لتدور حول توفير مستلزمات الحياة لمن يزداد وسيزداد دخله من جراء حركة الإصلاح والنمو الاقتصادي، وهو ما حدث تماما مع مدن كشن زن وبومباي وغيرها ممن تطورت لتصبح ذات طابع حديث مهيأ لنمو طبقة الأغنياء الجدد فيها.

ومع تطور الصناعة والتكنولوجيا في مدن البريكس، تطورت أذواق واحتياجات المجتمع الفتي الناشئ لتواكب متطلبات العصر، ولتشبه احتياجات نظرائهم من المجتمعات الغربية، ولا يعزى انتقال الثروة وازديادها بيد الأغنياء الجدد، لخسارة تلك الأموال من قبل مجتمعات الفقراء الجدد الغربية فحسب، فالناظر لفترة النمو في دول البريكس في خضم الأزمة المالية العالمية، يرى أن اعتماد الدول الصاعدة على استهلاك أبناء الدول الغربية قد قل باتجاه زيادة إنفاق الأغنياء الجدد من أبناء الطبقات الوسطى والتي أصبحت غنية نتيجة لعملهم في المصانع والاستثمارات وشركات الخدمات أو العقار الناشئة بقوة، وقد انعكس هذا الإنفاق على استمرار النمو والمتراوح حول معدلاته الطبيعية بين ٦-٩٪ بحسب الدولة، وهو أكثر بكثير من معدلات النمو المتباطئة الغربية والمتراوحة حول ٢٪، وهذا دليل على أن إنفاق الطبقات الوسطى واستهلاكها هو المحفز الحقيقي للاقتصاد وليس المضاربة في الأسواق المالية على الرغم من عظم حجمها، ولكن الاقتصاد الحقيقي يعتمد على الاستهلاك الحقيقي وليس على المقامرة بالمشتقات الوهمية، لذلك فطنت دول البريكس لسر قوتها فقامت بضخ حوافز وتشجيع تلك الطبقات على الاستهلاك مما أنقذها من براثن الركود الاقتصادي.

ولم لا، فهي تمتع بأكبر محرك ومحفز للاقتصاد في العالم ألا وهو عدد أبناء الطبقات الوسطى المتزايدة الدخول والنمو، الصين والهند أكبر بلدين في العالم من حيث عدد[1] السكان، بوجود ١,٣٤ مليار، و١,١٨ مليار نسمة فيهما على التوالي في منتصف عام ٢٠٠٩ مقارنة بوجود ٣٠٨ ملايين نسمة في أكبر دولة تليهما في عدد السكان، وهي الولايات المتحدة، ومن ثم فإن البرازيل بعدد سكانها البالغ ١٩٣ مليون نسمة، وروسيا بعدد سكانها البالغ ١٤٢ مليون نسمة، فإذا علمنا ان ٣٥ إلى ٦٠ ٪ هي نسبة من تقل أعمارهم عن الثلاثين وهي سن مناسبة للعمل، تعرفنا على مصدر قوة تلك الدول، سواء بتوفر الأيدي العاملة بوفرة ورخصها، أو بسبب حيث اتساع طبقة الأغنياء والتي وصلت إلى حوالي ١٥ ٪ من السكان بعد أن كانت تشكل حوالي ٦ ٪ فقط في دول كالصين والهند مثلا، مما تسبب بزيادة الإقبال على السلع الغالية ذات الجودة، والدالة على زيادة رفاهية المجتمع ككل، فتسابقت دور الأزياء والجواهر والساعات الغربية على فتح فروع لها في مدن كبكين وشنغهاي وبومباي وريو ديجانيرو وغيرها، بل صارت تلك الأسواق تعتبر أسواقا رئيسية لمنتجات فاخرة كسلع السيارات الألمانية والسيارات الرياضية واليخوت والطائرات الخاصة وغيرها مما كان حكرا على أغنياء الغرب إلى أولاد مجتمع الأغنياء الجدد الذين عوضوا صعود شهيتهم للاستهلاك، انسداد شهية الفقراء الجدد من أبناء الدول الغربية المفلسين الذين عانوا من

١- وولف، مارتن، «بريكس» مصطلح جذاب أم تحدٍ رئيس؟، صحيفة الاقتصادية نقلا عن الفايناشيال تايمز، ٢٠١٠/١/٢٧، العدد ٥٩٥٢

وطأة الأزمة، فقد جاء أكثر من ٣٠٪ من أرباح مبيعات السلع الفاخرة عام ٢٠١٠ من دول البريكس وحدها.

فاعتماد اقتصاديات دول بريكس على النمو في الاقتصاد الحقيقي مقارنة بالنمو بالاعتماد على نمو الأسواق المالية والاقتصاد الوهمي كما حصل في الغرب، هو ما جعل ثروة الأغنياء الجدد حقيقية ومستندة إلى شركات ومصانع وازدهار طبقة وسطى ونمو متصاعد في القوة السياسية والثروة، فمثلا في عام ٢٠٠٦، كانت نسبة التجارة في البضائع إلى الناتج المحلي الإجمالي للصين ٦٧ في المائة، مقارنة بنسبة ٣٢ في المائة في الهند، وهو أعلى بكثير من نظيرتها الغربية والتي يشكل نمو الأسواق المالية والصيرفة والعقار المرهون الجزء الأكبر من ناتجها المحلي، وبلغت نسبة التجارة في الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٥ ٪، مقابل ٧ في المائة في الصين، وتتميز البرازيل باقتصاد أكثر انغلاقاً من أي من العملاقين الآسيويين، حيث بلغت نسبة صادرات البضائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٢ ٪ فقط في عام ٢٠٠٦، ونسبة صادرات الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥ في المائة فقط. وكان نصف صادراتها من الأغذية والمواد الخام. وفي عام ٢٠٠٦، كانت شركات التصنيع تشكل أقل من خمس صادرات روسيا. وهي بلد مصدر للوقود والمعادن.

مع ذلك، فإن الاختلافات تبدو أكثر وضوحاً في الحجم، والديناميكيات، والتأثير حيث إن حصة الصين في إنتاج العالم بحسب تكافؤ القوة الشرائية ارتفعت من ٨ ٪ في عام ١٩٨٠، إلى ١٧ ٪ عام ٢٠٠٦، وبحلول ذلك الوقت، كانت حصة الصين من إنتاج بلدان بريكس ٦١ ٪، بارتفاع عن نسبة ٤٢ ٪ في عام ١٩٩٠، ولم تحقق البرازيل أو روسيا ارتفاعاً مهماً في حصتيهما من الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال هذه الفترة، حتى أن ارتفاع حصة الهند كان متواضعاً – بزيادة عن نسبة ٤ ٪ في عام ١٩٩٠، إلى نسبة ٦ ٪ في عام ٢٠٠٦، علاوة على كل شيء، فإن الصين، والهند كذلك إلى درجة ما، استطاعتا النجاة من الأزمة دون أذى، وفي عام ٢٠٠٩، وفقاً لإجماع التنبؤات خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، نما اقتصاد الصين بنحو ٨,٥ ٪، والهند بنحو ٦,٦ ٪، ولكن اقتصاد البرازيل كان راكداً، بينما تقلص اقتصاد روسيا بنحو ٧,٩ ٪،وبالنسبة لعام ٢٠١٠، فإن التوقعات هي أن يكون النمو ٩,٦ في المائة في الصين، و٧,٧ في المائة في الهند، و٥,١ في المائة في البرازيل، و٤,١ في المائة في روسيا.

وبحلول عام ٢٠٠٨، كان مجموع[٢] الناتج المحلي لبلدان بريكس بالدولار: ٦٠ ٪ فعلياً من

٢- أوكلي، ديفيد، بلدان «بريكس» تواصل البناء في ٢٠١٠، صحيفة الاقتصادية نقلا عن الفايناشيال تايمز، ٢٠١٠/١/٢٧، العدد ٥٩٥٢

مثيله في الولايات المتحدة، و١٤ في المائة من الرقم العالمي، وتولد الصين نصف هذا المجموع، حيث أن يقول بنك غولدمان ساكس إن بلدان بريكس ساهمت بنحو ٣٠ ٪ من النمو العالمي، المقوم بالدولار بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، و٤٥ ٪ منذ أن بدأت الأزمة في عام ٢٠٠٧، فبعد عام ساحق في ٢٠٠٩، ما زالت الأسواق الناشئة فئة الأصول المفضلة لهذا العام، وعلى الرغم من التدفقات القياسية البالغة ٨٠ مليار دولار إلى أسهم الأسواق الناشئة، لأن نمو اقتصاداتها، فسوف يفوق دون أدنى شك نمو نظيراتها الغربية،

فبلدان بريكس تحديداً تبدو بحال أفضل بكثير مما كانت عليه في مثل هذا الوقت من عام مضى، وسوف تحمل باقي عالم الأسواق الناشئة معها، وتحدد النغمة لفترة لا بأس بها، كذلك قدم أحدث استطلاع لبنك أوف أمريكا ميريل لينش، شمل مديري الصناديق، وهو واحد من أكثر التقارير التي تتم متابعتها على نطاق واسع حول اتجاهات الاستثمارات، تقريراً مشرقاً بشأن الأسواق الناشئة في الشهر الماضي، قال هذا التقرير إن ٣٧ ٪ من الذين شملهم الاستطلاع، كانوا يعتقدون أن في الأسواق الناشئة أفضل توقعات الأرباح لعام ٢٠١٠، ورجحت نسبة ٤٥ ٪ فئة الأصول، على نحو مهم قال ٢٥ ٪من أولئك المستثمرين، إن الأسواق الناشئة ما زالت متدنية القيمة.

وهذا يعني أن الأسواق الناشئة بقيادة دول بريكس قد صارت محجا لرواد صناعة المال، وهذا يعني بالتالي زيادة تدفقات الاستثمار الخارجي الداخلة إلى الأسواق الناشئة، وبالتالي ازدياد ثروات ودخول الأغنياء الجدد مقارنة بضعف الاستثمار وشح السيولة الرابض في أراضي الفقراء الجدد، وهذا جلي بمقارنة عدد الأثرياء في العالم، حيث بلغت أن عدد الأثرياء المقيمين في الصين عام ٢٠٠٧ تجاوز عدد المقيمين منهم في المملكة المتحدة، بحيث أزاحتها الصين عن مكانتها واحتلت المرتبة الرابعة عالميًا في عدد الأثرياء، في حين سجل عدد أثرياء هونغ كونغ أكبر تراجع على مستوى العالم بنسبة بلغت ٦١,٣٪ لينخفض إلى ٣٧ ألفًا فقط، وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال موطن أكبر عدد من أثرياء العالم رغم تراجع عدد الأثرياء بنسبة ١٨,٥٪؛ حيث لا يزال يعيش في ربوعها نحو ٢,٥ مليون ثري يشكلون ما نسبته ٢٨,٧٪ من أثرياء العالم. وفي أوروبا، تفاوتت نسبة انخفاض عدد الأثرياء بشكل واضح؛ حيث بلغت ١٢,٦٪ في فرنسا و٢,٧٪ في ألمانيا فقط، وانخفض عدد أثرياء اليابان التي تعد موطن أكبر عدد من أثرياء منطقة أسيا، حوض المحيط الهادي بشكلٍ معتدل وبنسبة ٩,٩٪.

ومع الحصول على كل تلك الثروات فإن ميزان القوى أصبح يميل إلى دول الأغنياء الجدد ومن تبع طريق نهضتهم، وهو ما سنرى أثره جليا على عالم اليوم.

عصر التنين الصيني

بحسب العديد من الخبراء فإن العصر الذي نحن فيه اليوم سيكون، إن لم يكن فعلا، عصر التنين الصيني بكل امتياز، فالصين تحقق نموا اقتصاديا مستمرا يتراوح بين ٩إلى ١١٪ سنويا، وقد اجتازت عقبة الأزمة بامتياز بينما العديد من الدول المتقدمة لا تزال تتخبط في ثنياتها، مما أهل المارد الصيني ذا المليار وربع يد عاملة أن يخطف المركز الثاني من اليابان كأكبر اقتصاد عالمي، وتطارد أمريكا الأولى وتوشك الصين خلال الخمسة عشر سنة القادمة إن استمر تقدمها الهادر أن تطيح بأمريكا عن عرش الاقتصاد العالمي، كما قد تفوقت على ألمانيا كأكبر مصدر على مستوى العالم بعد أن ارتفعت صادراتها[٣] في ٢٠١٠ للمرة الأولى في ١٤ شهرا، حسبما أظهرت بيانات(أنظر الحاشية رقم ٣)، في دليل جديد على صعود الصين السريع كقوة اقتصادية عالمية. وقفزت صادرات الصين الشهر الماضي ١٧,٧٪ عن مستوياتها قبل عام، وفقا لوكالة أنباء شينخوا الرسمية والتلفزيون الحكومي. ويجعل ذلك إجمالي الصادرات خلال العام فوق ١,٢ تريليون دولار، متجاوزة بذلك الـ٨١٦ مليار يورو (١,١٧ تريليون دولار) التي توقعتها الشهر الماضي لألمانيا منظمة التجارة الخارجية، وهي أيضا نتيجة لكونها أنشط مصدر فهي أكثر مستهلك للطاقة في العالم أيضا، كل تلك الأمور مضافا إليها حقيقة أن ٤٠٪ من السكان هم شباب في سن القوى العالمية، يجعلها بحق مارد القرن الواحد والعشرين دون منازع، فما حقيقة تلك القوة وهل هي وليدة لحظة ضعف عالمية أم نتاج سياسات دؤوبة اعتبرها العديد من المحللين ضربا من الجنون؟!.

الصين أو كما تعرف بجمهورية الصين الشعبية، لطالما كانت موجودة كأحد كبار اللاعبين الدوليين عبر التاريخ، فالحضارة الصينية القديمة[٤] هي إحدى أقدم الحضارات في العالم، حيث ازدهرت في حوض النهر الأصفر الخصب الذي يتدفق عبر سهل شمال الصين خلال أكثر من ٦،٠٠٠ عام، قام النظام السياسي فيها على الأنظمة الملكية الوراثية (المعروفة أيضاً باسم السلالات)، وأسرة تشين كانت أول من وحد البلاد في عام ٢٢١ ق.م.، وانتهت آخر السلالات (سلالة تشينغ) في عام ١٩١١ مع تأسيس جمهورية الصين من قبل الكومينتانغ والحزب القومي الصيني، كما شهد النصف الأول من القرن العشرين سقوط البلاد في فترة من التفكك والحروب الأهلية التي قسمت البلاد إلى معسكرين سياسيين رئيسيين هما الكومينتانغ والشيوعيون، وانتهت أعمال العنف الكبرى في عام ١٩٤٩ عندما حسم الشيوعيون الحرب الأهلية وأسسوا جمهورية الصين الشعبية في بر الصين الرئيسي، ومنذ ذلك الحين،

٣- الصين أكبر مصدر في العالم بعد إطاحتها بألمانيا، عالم الاقتصاد، صحيفة الوقت، ٢٠١٠/٦/١١

٤- جمهورية الصين الشعبية، موقع الموسوعة البريطانية، China.Encyclopaedia Britannica، ٢٠١٠/٥/١٥

دخلت جمهورية الصين الشعبية في نزاعات سياسية مع بريطانيا وأمريكا -في وقت لاحق- حول قضايا السيادة والوضع السياسي لتايوان.

أما اليوم فقد عادت للصين مكانتها التي كانت عليها في القرن التاسع عشر إبان الحرب مع المستعمر البريطاني وخسارتها لهونج كونج له وتخليها عن حقوق استعمال موانئها للغرب، ومن ثم أتت الحروب مع اليابان لكي تقضي على معظم ثروات البلد البشرية والمالية، ولكن اليوم تغير الوضع كثيرا، فعقب إنشاء الجمهورية إلى الآن، أصبحت الصين الدولة الأكثر سكانًا في العالم مع أكثر من ١,٣ مليار نسمة، تقع في شرق آسيا ويحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد، تتألف الصين من أكثر من ٢٢ مقاطعة وخمس مناطق ذاتية الحكم وأربع بلديات تدار مباشرة (بكين وتيانجين وشانغهاي وتشونغتشينغ واثنتان من مناطق عالية الحكم الذاتي، هما هونغ كونغ وماكاو)، وتمتد البلاد على مساحة ٩,٦ مليون كيلومتر مربع لتعد ثالث أكبر دولة مساحة في العالم، وساحلها الشرقي الممتد عبر بحر الصين أو المحيط الباسيفيكي والمطل على كوريا وتايلاند واليابان جعلها ملكة تجارة شرق أسيا بامتياز ومنذ القدم، هذا غير تميزها بصناعات لم يضاهها أحد بها في العالم القديم مثل تجارة الحرير والتي من اجلها أنشئ طريق الحرير والذي امتد عبر قلب الحضارة العربية قديما.

واليوم وبعد أن أصبحت ثاني أكبر اقتصاد عالمي وأكبر مصدر للبضائع في العالم، فقد جاء هذا الإنجاز ليؤكد مكانتها التاريخية، ولكن قصة هذا الانجاز الجديد الحقيقية والذي يضاف إلى انجازات الصينيين كشعب وحضارة، تبدأ بالنموذج السوفياتي من الاقتصاد المخطط المركزي والذي التزمت به الصين منذ أن أسسها ماوتسي تونج عام ١٩٤٩ الذي وضع خطة القفزة العظمى إلى الأمام والتي تدفع البلاد نحو مجتمع شيوعي ،إلى عام ١٩٧٩ فلم تكن هناك شركات خاصة وانعدمت الرأسمالية وتقيدت الحريات الشخصية لتغلب الشخصية الجماعية الموحدة للشعب الصيني على المشهد السياسي والاجتماعي آنذاك، ولكن الفائدة من تلك الحقبة كمنت في نقل المجتمع الصيني من مجتمع زراعي إقطاعي إلى نوع من الحداثة، وتوفر التعليم والصحة للجميع وهو ميزة استفاد منها المجتمع الصيني فيما بعد، ولكن كثرت المظاهرات والاحتجاجات خاصة العمالية والطلابية والشكوى من وطأة الشيوعية القاسية، وعلت الأصوات المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، ولكن ذلك لم يكن ممكنا حتى وفاة ماو، واستلام دينج شياو بينج القيادة الصينية الجديدة والذي بدأ بإصلاحات في الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد مختلط موجه نحو السوق تحت حكم الحزب الواحد. يتميز اقتصاد الصين بكونه اقتصاد سوق قائما على الملكية الخاصة، فانحلت

السياسة الزراعية التجميعية وتمت خصخصة الأراضي الزراعية لزيادة الإنتاجية، كما جرى تشجيع مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة، في حين خففت الحكومة من الرقابة على الأسعار وشجعت الاستثمار الأجنبي، كخطوة أولى نحو مشوار الألف ميل والذي ينتهي بالصين كدولة عظمى اقتصاديا واجتماعيا.

ولكن الإصلاح الحقيقي، بدأ عندما انضمت الصين لمنظمة التجارة العالمية، وبدأت بتغيير سياساتها لتواكب تشجيع الاستثمار الأجنبي وفتحت موانئها المغلقة أمام سفن التصدير العالمية، فقوة الصين نابعة من في كم ونوع العمالة الصينية، فالمعروف أن الصين هي أكثر دول العالم سكاناً إذ تجاوز سكانها المليار وثلاثمائة مليون نسمة، وهذه الميزة توفر العمالة[5] الصينية الضخمة الرخيصة، ومن ناحية أخرى، نجد أن التعليم ممنهج نحو حاجة السوق الفعلية، فمخرجات التعليم تواكب حاجات السوق العلمية، ويبدأ التعليم في المدرسة الصينية النموذجية والتي تركز على المنهج المدرسي المرتبط بالاحتياجات الاجتماعية الأساسية، فالمدرسة تعلم الطلبة الصينيين التاريخ، الجغرافيا، اللغة، الفيزياء، الكيمياء، الأحياء، الحدادة، النجارة، الميكانيكا، الكهرباء، الكمبيوتر، الموسيقى، الرياضة، الرقص، قيادة السيارات والدراجات البخارية والهوائية، كما يقوم الطلبة بالعمل كل يوم لمدة معينة في مصنع صغير يقع داخل المدرسة ومن عائدات إنتاجهم الخاص يعولون أنفسهم ويسدون احتياجاتهم من المأكل والمشرب والملبس دون أي مساعدات مالية من الأهل أو الحكومة، والمغزى واضح وهو أن يتعلم الطالب الصيني شيئا من العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية وشيئا من المهارات الاجتماعية الأساسية ثم يتعلم الكثير من النزعة إلى التصنيع والاعتماد على المجهود الذاتي تطبيقاً للحكمة.

وفي الثمانينيات استمرت الصين على مشوار الإصلاح وأصبحت بكل خطوة فيه تقترب من الرأسمالية الحديثة وتبتعد عن الاشتراكية القديمة، وركزت الصين على التجارة الخارجية بوصفها وسيلة رئيسية للنمو، الأمر الذي أدى إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة أولا في شينتشين (بالقرب من هونغ كونغ) ثم في غيرها من المدن الصينية، كما جرت أيضاً إعادة هيكلة الشركات غير الكفؤة المملوكة للدولة من خلال إدخال النظام الغربي في الإدارة بينما أغلقت الشركات غير المربحة، مما أدى إلى خسائر هائلة في الوظائف والتي سريعا ما عوضت بإنشاء المئات من المصانع والشركات ذات التمويل الأجنبي الغربي الحديث.

وتكمن قوة الصين في تحقيق ذلك النجاح المنقطع النظير بالنسبة لجذب الاستثمار

٥- سليمان، فيصل، صنع في الصين، الرأي العام، ٢٠٠٩/٨/٢٣

الأجنبي نحو الداخل الصيني في سعر صرف العملة الصينية القليل مقارنة بدول كاليابان، وقد أظهرت النظريات كيف أن اقتصاديات الحجم الكبير وانخفاض تكاليف النقل يشجعان على تركيز الإنتاج في أماكن معينة، ويؤديان بدورهما إلى أنماط تجارية جديدة. هذه هي العملية التي حولت الصين إلى أكفأ منتج ومصدر للبضائع المصنعة في العالم، بدأ دنغ بإتباع إستراتيجية تقوم على ثلاثة جوانب تتضمنها هذه النظرية الاقتصادية الجديدة، فقد ضاعفت الصين كثافة النشاط الاقتصادي عبر تركيز الإنتاج في بضع مدن ساحلية مخصصة للصادرات، واختصرت المسافة بين الأسواق من خلال توسعة خدمات النقل. وتعهدت بتقليل العوائق أمام حركة البضائع، وشجع النمو <>غير المتوازن>>، المدروس، نحو ١٥٠ مليون عامل مهاجر على الانجذاب إلى المراكز التجارية المزدهرة حول مدن جوانغزهو، وشنغهاي، وبكين، ومع مرور الوقت انتقلت صناعات التقنية العالية والصناعات التصديرية إلى الساحل، وقامت الصناعات القائمة على الموارد والصناعات الموجهة للاستهلاك المحلي بتأسيس وجود لها في الداخل.

وتظهر نتائج ذلك التوجه الحكيم والمنضبط في انتشال هذا التركيز والتخصص نحو ٦٠٠ مليون شخص[٦] من براثن الفقر ورفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى ١٠ ٪، وارتفعت حصة الناتج المحلي الإجمالي الذي كانت تتم المتاجرة به من ١٠ ٪ عام ١٩٧٩ إلى أكثر من ٧٠٪ حالياً، وانخفضت البطالة[٧] في المناطق الحضرية إلى ٤٪ فقط في عام ٢٠٠٧، فانتشلت الصين أكثر من ٦٠٠ مليون[٨] شخص من براثن الفقر بين العامين ١٩٨١ و٢٠٠٤. وللبنك الدولي للإنشاء والتعمير تاريخ طويل من العمل مع الصين في وضع نهج لتخفيض أعداد الفقراء، مع التركيز على سكان الريف والأقليات، ووصلت مشاريع تخفيض أعداد الفقراء الرئيسية التي ساندها البنك (ومن بينها مشروع تخفيض أعداد الفقراء في جانسو ومنغوليا الداخلية) لنحو ثمانية ملايين مستفيد حتى الآن، وباستخدام مستوى الفقر البالغ ١,٢٥ دولار للفرد يوميا، تراجع معدل الفقر في الصين من ٨٥ ٪ في ١٩٨١ إلى ٢٧ في المائة في ٢٠٠٤، وهو خفض شمل ما يزيد قليلا على ٦٠٠ مليون شخص، وكان هذا التحول الاستثنائي نتاج منظومة سياسات معقدة لعبت فيها أسعار صرف العملة دوراً صغيراً فقط، وقد أدت أسعار الصرف الثابتة إلى نشوء فوائض كبيرة في الحسابات الجارية، الأمر الذي عمل بدوره على تضخيم الأجور وأسعار العقارات، ولا سيما في المناطق الساحلية، فإن ارتفاع

٦- بيلينج، ديفيد، التنين الصيني يقترب أكثر من النسر الأمريكي، صحيفة الاقتصادية نقلا عن الفايناشيال تايمز، ٢٠١٠/٨/٢٣، العدد ٦١٦٠

٧- صحيفة الشعب اليومية على الانترنت، ٢٠٠٨/٧/٢٧

٨- الصين تنتشل ٦٠٠ مليون شخص من براثن الفقر، مال وأعمال، جريدة الغد، ٢٠١٠/٧/٤

تكاليف الإنتاج وانخفاض تكاليف النقل في المناطق الساحلية أخذا يدفعان الشركات إلى نقل مصانعها إلى الداخل. وبذلك ينخفض التفاوت في المداخيل بمرور الوقت، ولقد توقع دنغ حدوث هذا الأمر، حين ارتأى أن الفجوات بين مداخيل الساحل والداخل ستتسع ثم تضيق، واليوم المناطق الداخلية تنمو بمعدل أسرع من المناطق الساحلية.

واليوم تحصد الصين ما جنته من دفع سياستها نحو اقتصاد السوق، فهي اليوم في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي عند ٣٤,٠٦ تريليون يوان أو ٤,٩٩ تريليون دولار أمريكي، على الرغم من أن نصيب[٩] الفرد من الدخل لا يزال منخفضاً عند ٣،٧٠٠ دولار ويضع جمهورية الصين الشعبية في قرب المرتبة المائة بين بلدان العالم، واكبر مصدر للسلع والبضائع في العالم ساهمت الصناعات الأولية والثانوية والثلاثية بنسبة ٦,١٠ ٪ و٤٦,٨ ٪ و٤٢,٦ ٪ على التوالي في الاقتصاد الكلي في عام ٢٠٠٩، إذا أخذنا تعادل القدرة الشرائية في الاعتبار فإن اقتصاد جمهورية الصين الشعبية يحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة عند ٨,٧٧ دولار تريليون أي تبلغ حصة الفرد الأمريكي ٦،٦٠٠دولار، كما ازدهرت الصين سياحيا وليس تجاريا فقط، فهي رابع دولة في العالم من حيث عدد الزوار بنحو ٥٠,٩ مليون زائر دولي عام ٢٠٠٩، كما هي عضو في منظمة التجارة العالمية وهي ثاني قوة تجارية في العالم خلف الولايات المتحدة حيث تبلغ[١٠] تجارتها الدولية ٢,٢١ تريليون دولار (١,٢٠ تريليون دولار من الصادرات و١,٠١ تريليون دولار من الواردات)، ويبلغ احتياطي البلاد من النقد الأجنبي ٢,٤ دولار تريليون نتيجة زيادة صادراتها لمختلف دول العالم، مما يضعها في المرتبة الأولى عالمياً في هذا المجال،

واليوم ما تزال لا تزال الدولة تهيمن على الصناعات الإستراتيجية (مثل الطاقة والصناعات الثقيلة) ولكن المؤسسات الخاصة (٣٠ مليون شركة خاصة تساهم[١١] منها بما بين ٣٣ إلى ٧٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٥، في حين أن تقديرات منظمة التعاون والتنمية هي أكثر من ٥٠ ٪ من الناتج الوطني الصيني مرتفعة من ١ ٪ فقط في عام ١٩٧٨. كما يسجل سوق الأسهم في شنغهاي نجاحات قياسية بزيادة قياسية في مبالغ الاكتتابات كما تضاعف مؤشر شانغهاي المركب منذ عام ٢٠٠٥، فبلغت رسملة مشاريع الأعمال الصغيرة ٣ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٧ وتصنف خامس أكبر سوق أسهم في العالم، مما جعل شارع نانجينغ في شنغهاي أحد أنشط مراكز التسوق في العالم، تحتل الصين حاليا المرتبة

٩- عين على الاقتصاد العالمي، موقع صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩/٧/٢٧

١٠- موقع بلومبيرج المالي، ٢٠٠٩/٧/١٥

١١- صحيفة الشعب اليومية على الانترنت، ٢٠٠٥

٢٩ في مؤشر[١٢] التنافسية العالمية، حيث دخلت سبعة وثلاثون من الشركات الصينية قائمة غلوبال فورتشن ٥٠٠ في عام ٢٠٠٩ (بكين وحدها فقط ٢٦)، عند القياس باستخدام القيمة السوقية، فإن أربعة من أكبر عشر شركات في العالم هي الشركات الصينية، وكذلك خمس بنوك في قائمة أكبر بنوك العالم من حيث رأس المال والأصول في العالم هي بنوك صينية وأول تلك القائمة هو بنك صيني بالطبع.

وقد انعكست كل تلك الانجازات على طبقة الأغنياء الجدد، بالنحو الذي جعل الصين ثاني أغنى دولة في العالم خلف أمة اليابان ذات الرفاهية العالية ولكن مع فرق الرفاهية المتوفرة في الصين،فقد وصل تعداد الطبقة المتوسطة الصينية (ذوي المدخول السنوي لا يقل عن ١٧،٠٠٠ دولار) حتى الآن أكثر من ١٠٠ مليون نسمة،في حين يقدر عدد الأفراد أصحاب الثراء الفاحش (أكثر من ١٠ مليون يوان أو ١,٥ مليون دولار) بنحو ٨٢٥،٠٠٠ وفقاً لتقرير هورون، كما بلغت قيمة سوق التجزئة الصيني ٨٩٢١ مليار يوان (١٣٠٢ مليار دولار) في عام ٢٠٠٧ وينمو بمعدل ١٦,٨ ٪ سنوياً، كما أنه الآن ثاني أكبر مستهلك لسلع الرفاهية خلف اليابان مع ٢٧,٥ ٪ من الحصة العالمية، وقد كان توزيع الثروة الناجمة عن معدلات النمو عادلا بين طبقات الشعب عند مقارنته بتوزيع الثروة لدى الدول الغربية، خاصة من ناحية التفاوت في معدلات الأجور والتي هي اقل بكثير من نظيرتها الغربية، ولكن ما تزال فجوة الدخل متفاوتة بين المدن والقرى، وهو ما تعكف على إصلاحه الحكومة في المرحلة القادمة من التنمية الشاملة.

وقد تبين لنا أهمية تلك الطبقة من الأغنياء الجدد في خضم الأزمة المالية العالمية، الذي لم يتحقق لولا إقبال الحكومة على تصريف البضائع المنتجة من خلال استهلاك أبناء الطبقة الوسطى والغنية الجديدة، خاصة بعد أن قل استيرادها من مستهلكي الدول الغربية من الفقراء الجدد الذين عانوا من وطأة الأزمة، ففي الوقت الذي تنبأ به المتشائمون من كون الأزمة ستوقف المد الصيني، بقطع مصدر قوة الاقتصاد الصيني ألا وهو التصدير، إلا أن انتهاج سياسات الإصلاح ركزت على رفاهية الطبقة الوسطى وانتشال الملايين من الفقر حتى عوضوا استهلاك الملايين من الغربيين، ونتيجة لذلك فاتجهت المصانع للإنتاج وتلبية احتياجات الداخل الصيني، حتى خطة التحفيز البالغة حوالي ٥٨٥ مليار دولار فقد عكفت الحكومة على توجيهها نحو مشاريع البنية التحتية ودعم المشروعات الصغيرة وتحفيز مئات الملايين من أبناء الأغنياء الجدد على الاستهلاك، مما أنقذ الاقتصاد الصيني الحقيقي والمالي وحافظت الصين، نتيجة لاستهلاك الطبقة الوسطى المتزايد، على معدلات نموها

١٢- بالكفر، تد، الصين الطويل، ولكن متباينا فيما المسير لمحو الأمية، صحيفة هيرالد تريبيون الدولية،١٢/٩/ ٢٠٠٩

المرتفع والتي بلغت حوالي ٩٪ لعام ٢٠١٠ مما يثبت أكذوبة اعتماد الصين الكلي على التصدير للخارج والغرب بالذات، وهو من الدروس المستفادة من حدوث الأزمة.

فجاء هذا النجاح في أعقاب ثلاثة عقود من النمو السريع للغاية، وبحساب بسيط لمعادل القوة الشرائية، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو عشر مرات منذ بداية عهد «الإصلاح والانفتاح»، في ظل دينج زياوبينج عام ١٩٧٨، والملاحظ أن معدل الصين الذي حققته في «اللحاق» بالولايات المتحدة لا يختلف كثيراً عن المعدل الذي حققته اليابان قبل منتصف السبعينيات، والذي حققته كوريا الجنوبية بين أوائل الستينيات، لكن الاختلاف في حالة الصين هو حجم البلد الهائل وحالة الفقر الابتدائية التي كانت تعانيها من قبل، ففي ١٩٧٨ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين (بمعادل القوة الشرائية) لا يزيد[١٣] على ٤ ٪ من المستويات الأمريكية، وحتى الآن لا تصل النسبة إلى خمس الأمريكية، في كافة الأحوال، فإن الصين أصبحت اقتصاداً استهلاكياً على نحو أقل وليس أكثر في العقد الماضي. ونما معدل ادخاراتها الكلي خلال العقد. وعلى الرغم من أن جانباً كبيراً من هذه الزيادة عكس ادخار الشركات، إلا أن ادخارات الأسر ازدادت كذلك، وذهبت حصة أكبر من الدخل القومي إلى الشركات، وليس إلى المستهلكين في المقام الأول.

فثقافة الاستهلاك لدى الصينيين تختلف اختلافا كليا عن مثيلاتها الغربية، فالاعتدال في الاستهلاك والإنفاق والتخلي عن الرغبات الدنيوية والارتقاء بالنفس هي من صميم الاعتقادات الصينية والنابعة من مبادئ الديانة الكونفوشيوسية أو البوذية والتي يدين بها السواد الأعظم من الصينيين، فالابتعاد عن الأنانية وتفضيل الغير والإنفاق على الأسرة وخاصة على الأبويين وتبجيلهما هي من الأمور المشكلة للشخصية الصينية وبالتالي تنعكس على إنفاقها، لذا نرى أن معدل الادخار لدى الفرد الصيني يناهز قرابة ٤٠إلى ٥٠٪ وهو من أعلى المعدلات في العالم، حتى الأغنياء الجدد فإن ادخارهم قد يصل إلى ٣٥٪ وهو أعلى بكثير من ادخار الأغنياء في العالم الغربي، وذلك المعدل من الإنفاق(٧٥٪ يذهب لشراء السلع الكمالية والبذخ لدى الطبقة الغنية الجديدة من الشعب) قد ينظر إليه على أنه تبذير عند الفرد العادي من الصينيين، لذلك تواجه الحكومة مشكلة في دفع المزيد من الأفراد العاديين للإنفاق وهو ما يتعارض كليا مع ثقافتهم التي تربوا عليها، فالمادية والشهية المفتوحة للاستهلاك والإنفاق والبذخ حتى لو بالدين الذي يميز شخصية الفرد الأمريكي أو الأوروبي -بدرجة أقل مثلا-، فلطالما غذت تلك الشهية من خلال خزائن الدولة الصينية بشرائها لسندات الخزينة الغربية وخاصة تزودها بمئات المليارات من الدولارات(حوالي

١٣- لا بد للصين أن تتغيّر إذا أرادت مواصلة الصعود، فايناشيال تايمز، ٢٠١٠/٩/٢٨

٩٠٠ مليار دولار لغاية نهاية عام ٢٠١٠ بحسب وكالة CNN) مقابل الملايين من أطنان البضائع المصدرة من قبل الصين لإشباع تلك الرغبة.

ولكن العديد من خبراء السيسيو أوكونوميك يرون أنه لا بد من يوم يجيء على الشعب الصيني تتغير فيه تلك الثقافة المقتصدة ويبدؤون بالادخار، خاصة في المراحل المقبلة من تطور الدولة والبدء بتوفير الضمان الاجتماعي والصحي والتعليم وبالتالي بدء شعور الفرد بأن المستقبل مؤمن مثل نظيره الغربي، عندها سيتشجع الصيني على صرف معدل أكبر من دخله نحو الإنفاق على السلع الكمالية والتي كان يوفر نقودها تحسبا للزمن، كما هو ملاحظ لدى من اغتنى من الشعب نتيجة ازدياد دخله إما لحصوله على وظيفة أفضل أو لإنشائه عمله الخاص والاستفادة من هجرة الملايين من العمال من الريف إلى الحضر أو نتيجة الاستثمار الأجنبي في عمله، كل تلك الطرق قد أدت إلى ازدياد دخل طبقة الأغنياء الجدد الصينية، وقد لوحظ تأثر طباع تلك الطبقة بالمغريات المادية والدعاية الاستهلاكية وإقبالهم المتزايد على الإنفاق.

ونتيجة لتغير الثقافة تلك لدى الملايين من الأغنياء الجدد، تشكلت فكرة عن صورة شباب الصين سيئة نوعا ما، في الصحافة المحلية التقليدية، ففي معظم الحالات يوصفون بأنهم "الأباطرة الصغار" المنتمون إلى "جيل أنا"[١٤] كما يسميهم جيوف داير في الفاينانشيال تايمز، والسلالة المدللة لأسر الطفل الواحد، والمهتمون بالسيارات السريعة، وألعاب الفيديو، وبضائع المصممين، مع اهتمام قليل بغير ذلك. وأمام متجر لويس فيتون الرئيسي في شنغهاي يصطف هؤلاء في نهاية الأسبوع، وتنتظر الشابات بصبر في الصف الذي تحدد مساره الحبال، كما لو أنهن يحاولن الدخول إلى نادي LA الجديد، ومع ذلك، بدأ جيل "أنا" بإظهار أسنانه، فقد أصبحت ثقافتهم تتمحور تدريجيا حول المادة كنظرائهم الغربيين،فعدم الرضا المهتاج بخصوص الارتفاع الشديد في أسعار المنازل والموجة الأخيرة من الإضرابات في مصانع السيارات، وغيرها من المصانع، يكشفان عن توقعات متزايدة، ومحبطة في بعض الأحيان، لدى الشباب في الصين الذين يريدون من حياتهم أكثر مما أمكن لآبائهم أن يحلموا به، إنها ظاهرة يمكن أن تسفر عن جميع أنواع العواقب لمستقبل الصين.

ويرى تأثير هذه الظاهرة عبر مجتمعات الأغنياء الجدد الأخرى، كمومباي في الهند والتي قد تغيرت فيها ثقافة الملايين من الشباب الذين تقدر أعمارهم بأقل من ٣٥ سنة (يشكلون ٦٠٪من المجتمع الهندي)، فالدخول المتزايدة هي التي انتشلت ملايين من الأسر الفقيرة

١٤- داير، جيوف، قبائل النمل الصينية تطالب باستحقاقاتها السكنية، فايناشيال تايمز، ٢٠١٠/٨/٨

والتي كانت تدعى بالمنبوذين، وجعلتهم مقبولين في المجتمع، لذلك فالتحصيل العلمي والمادة أصبح شيئا مهما جدا في حياة الملايين من الهنود الشباب الباحثين عن فرصة لإخراجهم من عار الفقر وذل الحاجة إلى عز الغنى والمال، حتى ثقافة الفتيات التقليدية بالزواج قد تغيرت فقد صارت الشابة الهندية أكثر استقلالية عن أهلها، عقب عملها في المئات من مراكز الخدمة الهاتفية والدعم التقني أو المصانع المنتشرة عبر البلاد وحصولها على دخل يجعلها بغنى عن الزواج التقليدي، وهكذا فإن تغييرات مادية قد طرأت على تفكير الشباب في مدن الأغنياء الجدد عبر العالم بأكمله.

ومع زيادة دخل مئات الملايين من أبناء الطبقات الوسطى، سواء في الصين أو غيرها من دول الأغنياء الجدد الصاعدة كالهند والبرازيل، فقد زاد استهلاكهم من بضائع ومأكولات وملابس لم تكن متوفرة لديهم لعدم استطاعتهم على شرائها، مثل زيادة إقبال الصينيين على مطاعم السوشي أو الوجبات السريعة المحضرة من لحوم الأبقار والدجاج المستورد، أو شرب الجعة المستوردة والمصنوعة من القمح المستورد، أو قيادة السيارات المصنوعة في الخارج من الحديد المستورد، أو لبس الملابس المصنعة من القطن المستورد وهكذا، فإن زيادة إقبال المليارات من البشر على استهلاك موارد الأرض المحدودة، يضع ضغطا حقيقيا بل صراعا على كمية الموارد المتوفرة وغير المتجددة، وهو ما يؤدي إلى رفع ثمن المواد الأولية والإسراع بنضوبها كالنفط والغاز مثلا.

وتتوقع الأمم المتحدة أن يزيد عدد[١٥] سكان العالم بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة، ليصل إلى ٩,٣ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، بحيث تزيد نسبة السكان الذين يعيشون في المدن إلى ٧٠ في المائة. تبلغ اليوم أكثر قليلاً من ٥٠ في المائة- إلا أن التأثير سيكون مركزاً في آسيا، حيث يعيش ثلثا سكان العالم، وحيث يؤدي النمو الاقتصادي السريع إلى تسريع عملية التوسع العمراني الطبيعية. في الوقت الذي تحاول فيه أوروبا معالجة مشاكل شيخوخة السكان، ستحاول آسيا (باستثناء اليابان) التغلب على مشكلة الاندفاع إلى المدن الذي يُقدّر بنحو ١٤٠ ألف شخص في اليوم،وسيكون لمدى نجاحها في ذلك تأثير هائل على ما إذا كان هذا القرن سيكون فعلاً القرن الآسيوي، وهذا يعني ٥٥ في المائة من المجموع العالمي، وهو رقم ينبع مباشرة من الاندفاع المتهور للتنمية الذي يتجاهل إلى حد كبير الآثار المترتبة على النمو.

وفي المدن المزدحمة كشنغهاي، هونج كونج، أو كوالالمبور تنبعث الأدخنة من السيارات التي لا تكاد تتحرك بسبب الاختناقات المرورية الخانقة، لأنه لم تأت حتى الآن حكومة تتبنى نظام

١٥- براون، كيفن، آثار عكسية هائلة للنمو الاقتصادي السريع في آسيا، فايننشيال تايمز، ٢٠١٠/٧/٧

المترو.وسيسوء كل هذا إذا لم يتم إحداث تغيير جوهري، فالأشخاص الإضافيون الذين يقدر عددهم بملياري شخص، والذين سينتقلون إلى مدن آسيا بحلول منتصف القرن، سيزيدون الطلب بنسبة ضعفين أو ثلاثة أضعاف على الخدمات الصحية والنقل والطاقة والإسكان والصرف الصحي والغذاء والمياه، ويجب أن يتم توفير كل هذه الخدمات في المكان المناسب وفي الوقت المناسب وبالطريقة الصحيحة، غالباً من قبل حكومات عاجزة عن تلبية الطلب الحالي، وما يزيد الطين بلة هو أن معظم سكان المناطق الحضرية الجدد سيسكنون في نهاية المطاف في مستوطنات غير رسمية تضم أقل من ٥٠٠ ألف شخص، مما يجزئ الطلب ويصعّب توفير الخدمات بكفاءة، وأسوأ هذه الأزمات بدأت بالظهور منذ الآن، فهناك تسع دول على الأقل، بما فيها الهند والصين، تعتبر رسمياً "مجهدة مائياً" لأنها لا تستطيع الحصول سوى على أقل من ١٧٠٠ متر مكعب لكل شخص سنوياً، حيث إن الفجوة بين العرض والطلب ستصل إلى ٤٠ ٪ بحلول عام ٢٠٣٠، لأن النمو السكاني وزيادة الازدهار سيؤديان إلى زيادة الطلب من الصناعة والزراعة حول العالم، لذلك تعاني الصين من جوع هائل لأشكال الطاقة المتعددة مثل النفط والغاز، وشهية مفتوحة للأسمدة والبوتاس والفوسفات وغيرها من الموارد الأولية، بالإضافة لحاجتها الهائلة من المياه، مما جعلها ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم وفي نفس الوقت من أفقر دول العالم بالنسبة لموارد المياه، وهو يخلق تحديا كبيرا أمام التنمية المستدامة لضعف الموارد المتوفرة ومحدوديتها.

ولكن أكبر مشاكل الصين الحقيقية تكمن في تلبية حاجات مجتمع المدن الحضرية متزايدة الأعداد بشكل كبير ومتسارع، فيعتقد أن قرابة المدروس، نحو ١٥٠ مليون عامل مهاجر قاموا بالانجذاب إلى المراكز التجارية المزدهرة حول مدن جوانغزهو، وشنغهاي، وبكين، ومع مرور الوقت انتقلت صناعات التقنية العالية والصناعات التصديرية إلى الساحل، وقامت الصناعات القائمة على الموارد والصناعات الموجهة للاستهلاك المحلي بتأسيس وجود لها في الداخل وذلك العدد من العمال المهاجرين هائل لم تؤهل المدن الصناعية أو التجارية لاستقباله، فكثرت العشوائيات وارتفعت أجور المنازل بشكل يتعدى الزيادة في أجور العمال القاطنين بها بأضعاف، كما ارتفعت أسعار الأغذية والأطعمة والملبوسات نتيجة للتضخم السريع الحاصل لدى انتقال الملايين دفعة واحدة ويسمى أولئك الملايين من العمال المهاجرين دفعة واحدة في الصين بقبائل النمل لمشابهتها النمل وهو يجمع غذاءه عند ذهابها للعمل دفعة واحدة في الصباح.

وغلاء المعيشة اضطر الملايين من العمال بسببه للتظاهر من اجل رفع الحد الأدنى من أجورهم إلى ٢٥٠ دولار وهو سيؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج بالتأكيد ولذلك تحاول الحكومة

مماطلتهم، كما شملت المظاهرات مطالبات لرفع التفرقة بين المهاجرين والذين ينظر إليهم كمواطنين من الدرجة الثانية وسكان المدن الأصليين، وذلك بسبب المطالبة بإلغاء الضريبة الزائدة عليهم، فالنظام الصيني لتسجيل الأسر يتحكم بفوائد الدولة ويدعى (الهوكو)[16]، ففي أعوام ٢٠٠٣إلى٢٠٠٤ كان الفلاح يدفع ٣ أضعاف الضرائب بالرغم أن راتبه يساوي سدس ذلك في متوسط المقيم المدني، ومنذ ذلك الحين مجموعة من الضرائب الريفية قللت أو ألغيت ، وزودت خدمات إضافية اجتماعية في الريف، كما شملت بعض المطالبات المزيد من الحرية الفردية وحرية الرأي، وينص دستور الصين الشعبية على أن الحقوق الأساسية للمواطنين تضم : حرية الرأي ، حرية الصحافة والحق في المحاكمة العادلة ، حرية الدين ، حق الانتخاب ، وحقوق الملكية، ولكن هناك العديد من القوانين المقيدة والمراقبة لتلك الحقوق المكفولة، كقانون الرقابة على الإنترنت ومنع نشر أي مواد معارضة عليه، وعلى أي حال هذه القوانين لم تمنح حماية ذات أهمية في منع الجرائم في الدولة.

والعقبة الأخرى في طرق نجاح الصين الاقتصادي، تكمن في أن اعتماد الصين على الاستثمار الأجنبي والتصدير لا يمكن أن يستمر للأبد كما يرى العديد من المحللين، ولكن أثبتت الصين في تفوقها على آثار الأزمة المالية الحديثة، وذلك بإتباع خطوات جديدة في خطتها الاقتصادية، وأولها الحث على الاستهلاك والإنفاق الداخلي وتوجيه الصناعة لتلبية احتياجات الداخل الصيني المتزايدة، ولكن ذلك لا يمكن أن يعتمد عليه لتوفير الوظائف والحفاظ على معدلات النمو على المدى البعيد، خاصة وأن معدلات[17] الشيخوخة تزداد كلما تقدم العمر بالمجتمع الصيني الشاب اليوم، فيعتقد أن الصين بحلول عام ٢٠١٥ سوف تواجه تغيراً جذرياً، وهو تحول ديموغرافي يعكس التأثيرات المترتبة على سياسة الطفل الواحد التي طال أمدها، فمعدل الخصوبة الكلي في الصين يقدر بنحو ١،٥ ، وهو ما يشير ضمناً إلى أن عدد السكان في سن العمل سوف يبدأ في الانحدار بحلول منتصف هذا العقد، ونتيجة لهذا فإن النمو الاقتصادي سوف يتباطأ، مما يعني أن على الصين خلق ٢٠٠ مليون وظيفة بحلول الخمسين سنة القادمة وبسرعة، وهي مهمة لتنوء بها الجبال.

ناهيك عن المشاكل الصينية الداخلية ـ مثل التفاوت في الدخول ـ فسوف تتفاقم سوءاً، في ظل تخلف المؤسسات السياسية التي من المفترض أن تعمل على توجيه المظالم الشعبية نحو قنواتها الصحيحة، وفي ظل هذه الظروف، فإن الدور الذي تلعبه القيادة السياسية سوف يصبح أكثر أهمية. فمن المقرر أن يتنحى الرئيس هيو جين تاو في عام ٢٠١٣، ولكنه سوف

١٦- ونجفيلد، روبرت، الملايين من الصينيين يتركون خلفا، أخبار البي بي سي، ٢٠٠٦/٥/٦

١٧- ابد ١٤

يستمر في شغل منصبه البالغ الأهمية في اللجنة العسكرية المركزية إلى أن تكتمل الخلافة بحلول عام ٢٠١٥ أيضاً، وبوضع كافة العوامل في الاعتبار، فمن المنتظر أن تشكل عملية انتقال الزعامة الوشيكة تحدياً بالغ الضخامة بالنسبة للصين والعالم.

ولكن الصين وجدت الحل في استغلال الاحتياطيات النقدية الهائلة والسيولة المتزايدة لديها، في الاستثمار في الخارج، وقد اتجهت لضخ الأموال كمساعدات أو مشاريع في العديد من الدول النامية والواعدة مثل أفريقيا وأوروبا الشرقية والدول العربية، وفي المقابل فإن مواطني تلك الدول سيزداد استهلاكهم وستحافظ الصين على معدل صادراتها ولكن لوجهة جديدة غير تلك الموجهة دوما للغرب، فمثلا وقعت الصين مع عدد من دول أوربا الشرقية على اتفاقيات ثنائية كتلك التي مع اليونان ورومانيا وبلغاريا وروسيا، مما يراه بعض الغربيين أنه احتلال ولكن بالمال لا بالدبابات.

فتم إبرام اتفاقية[١٨] استثمارية بمليارات الدولارات يقوم الصينيون بموجبها بإنشاء ساحات جديدة للحاويات ومطارات ويشاركون في بناء سفن، ووقعت عدة شركات صينية على اتفاقية لإنشاء منطقة اقتصادية خاصة في مدينة صوفيا، في حين تأمل حكومة يمين الوسط في بلغاريا في استقطاب مزيد من رأس المال الصيني للتعويض عن تضاؤل الاستثمارات الغربية، وحضرت عشرات الشركات الصينية أيضاً مؤتمر طاولة مستديرة مع الحكومة الرومانية، أثناء معرض أقيم لاستقطاب استثمارات جديدة، ولم يخل الاجتماع من النتائج، فقد تعهد بنك الصين للتنمية بتقديم دعم سخي لتطوير طاقة الرياح في رومانيا. ووعدت إحدى شركات المقاولات الكبرى ببناء محطة كهربائية حرارية جديدة، وترحب البلدان النامية في أوروبا الشرقية بفرصة إغراء الصين بالتحول عن آسيا وإفريقيا، ولاسيما في قطاعات التوزيع، والإنشاءات، والخدمات العامة، والتعدين والزراعة، وخلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة في أوكرانيا، أسست يوليا تيموشنكو حملتها الانتخابية على قرض صيني بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لتنفيذ مشاريع للبنية التحتية.

كما في العام ٢٠٠٩، تفوقت الصين على الولايات المتحدة لتصبح أكبر شريك تجاري مع البرازيل، وربما يكون البلدان الناميان على الطرفين المعاكسين من الكوكب، غير أن روابطهما الاقتصادية المتنامية خلال العقد الماضي، أصبحت من بين الرموز الدائمة للتحولات في الاقتصاد العالمي، حيث تشكل مثل تلك الاستثمارات جزءا من اتجاه بطيء الاحتراق، لكنه مهم للغاية، وحيث تم تتويج اقتصادالصين حديثا كثاني أكبر اقتصاد في العالم، ليحجب

١٨- هولس، جوناثان، دبلوماسية الصين الاقتصادية تبني جسورا عبر الدانوب، صحيفة الاقتصادية نقلا عن الفايناشيال تايمز، ٨/٩/ ٢٠٠١العدد

بذلك اليابان، تصبح الصين المرساة لدورة جديدة من التنمية الاقتصادية المستدامة ذاتيا بين آسيا وباقي العالم النامي. اقتصاد يتجاوز اقتصادات أوروبا والولايات المتحدة، فالصين لا تمتص المواد الخام من الاقتصادات النامية فحسب، كما فعلت خلال العقد الماضي، بل إنها بدأت كذلك بتنفيذ استثمارات في البنية التحتية وقطاع الصناعة في تلك البلدان، كان البعض منها ممكنا بسبب تكلفتها الأدنى من السعر المعياري، وشركات التصنيع المعقدة، أو بسبب شروط تمويل جذابة أمكانها تقديمها، وكانت بكين منذ بضع سنوات تستثمر بهذه الطريقة في مناطق من إفريقيا: وتمتد الآن مثل هذه الصفقات لتشمل أماكن في شتى أرجاء العالم، وبالنسبة إلى عديد من البلدان النامية، فإن تأثير طفرة الصين يصبح دائرة كاملة النطاق، يبدو أن موجة الاستثمارات الصينية التي طال أمد انتظارها في البلاد وصلت إلى الشواطئ البرازيلية في نهاية المطاف، وفي حين وصل حجم الاستثمارات إلى ٩٢ مليون دولار فقط في عام ٢٠٠٩، فإن المسؤولين في البلاد يقدرون أنها ستتجاوز عشرة مليارات دولار خلال هذا العام.

أما بالنسبة للمنطقة العربية، فقد قفزت التجارة١٩ الصينية العربية من حوالي ٤٦ بليون دولار العام ٢٠٠٤ إلى ١١٠ بلايين العام ٢٠٠٩، ويعود هذا النمو إلى عودة الدفء للعلاقات المشتركة، بعدما اعترفت كل الدول الأعضاء في الجامعة العربية بجمهورية الصين الشعبية، ودخلت معها في علاقات دبلوماسية وسياسية وبالطبع، فإن نمو العلاقات الاقتصادية ما يزال يدور في الدرجة الأساسية حول محور الطاقة، فحاجة الصين إلى الطاقة المستوردة تزداد يوماً بعد يوم. وتعتمد الصين بنسبة ٥٠ ٪ على النفط الخام الذي يستورد حالياً حوالي ٧٠ ٪ منه من الدول العربية وإيران، ولكن الأهم هو أن نستطيع إقناع الصين بفائض رأسمالها الكبير، أن تتوجه نحو الوطن العربي الذي يحتاج إلى عشرات ملايين فرص العمل حتى العام ٢٠٢٠، والصين بخبراتها حالياً، وحاجتها للوطن العربي، قادرة على أن تقدم خبراتها وأموالها في مشاريع في دول غير نفطية مثل الأردن في مجالات الطاقة النووية، والبنى التحتية، والصناعة، وحتى الزراعة، وأما المجال الفسيح للتعاون فهو أن للصين والدول العربية وبخاصة النفطية فوائض كبيرة بالدولار تتجاوز ٣ تريليون دولار، وفي حالة اندلاع حرب عملات، أو استمرار الدولار بالتراجع، فإن الوطن العربي والصين لهما مصلحة في التعاون لإصلاح النظام النقدي الدولي.

وفي نهاية المشوار الاقتصادي الصيني ذي الألف خطوة، نلاحظ أن عزيمة شعب كان قد خرج مرهقا من الحرب الأهلية، لم تمنعه من أن يبني نفسه وأن يتخلى عن أفكاره

١٩- الوطن العربي والصين، اقتصاد، جريدة الرأي، ٢٠١٠/٩/٢٩

البالية عندما احتاج لذلك وأدخل إصلاحات حقيقية على نظامه الاقتصادي عمادها توفير مقتضيات التنمية المستدامة والمستندة إلى تهيئة الطبقة الوسطى وزيادة العمالة وتنمية الاقتصاد الحقيقي المعتمد على الصناعة والزراعة والتصدير، فلم تبن سمعة الصين اليوم كأكبر مصدر على المضاربة في الأسواق المالية الوهمية وتجارة الديون وبيعها وطباعة العملات الورقية المستندة إلى الهواء من الأصول كما في حالة دول الأنجلو أمريكان والتي تعاني من شلل تام وحاد في نظمها، لقد استغلته الصين لكي ترقى بحق، في ظل أكبر أزمة مالية عالمية، وهناك نكتة صينية معاصرة تشير بشكل واضح إلى الكيفية التي تنظر بها الدولة إلى دورها في عالم اليوم: "في عام ١٩٤٩ أنقذت الشيوعية الصين؛ وفي عام ١٩٧٩ أنقذت الرأسمالية الصين؛ وفي عام ٢٠٠٩ أنقذت الصين الرأسمالية".

النظام المالي والاقتصادي العالمي الجديد

مما لا شك فيه أن يوم ٢٠٠٨/٩/١٥ كان يوما حاسما في تاريخ الاقتصاد العالمي مثل يوم الأربعاء الأسود عام ١٩٢٩ والذي تسبب بالكساد الكبير، فقد شملت تبعات هذا اليوم الاقتصادية والاجتماعية أصقاع العالم بأسره، وأثرت على حياة المليارات من البشر حول العالم، وتحتاج خسائر هذا اليوم إلى سنوات من العمل والإصلاح الاقتصادي لتعويضها، ولكن ما يثير في هذا اليوم هو تعدي تأثيره للمجالين الاقتصادي والاجتماعي وانتقال هذا التأثير ليشمل المجال السياسي، فمثلما كانت هنالك أيام سطرت التاريخ مشكلة علامة ونقطة فارقة في مساره، مثل يوم إنزال النورماندي أو يوم تحطيم سور برلين أو يوم الحادي عشر من سبتمبر، فإن العديد من المحللين اليوم يرون في يوم ٩/١٥ علامة فارقة في التاريخ السياسي للعالم، فهو يوم إعلان موت فكرة القطب الأوحد ضمن مفهوم صراع الحضارات والتي طغت في نهاية القرن الماضي والتي كان من المفروض أن يستمر سيطرتها إلى نهاية الزمان كما روجها المؤمنون بتلك الفكرة، وبدئ بإعلان إمكانية ولادة أكثر من قطب، والمؤكد هو وجود قطبين اليوم ألا وهو القطب الغربي بزعامة أمريكا، وبروز القطب الآسيوي بزعامة الصين، فالزمن اليوم هو زمن سيطرة الباسيفيكي على أجواء العالم.

وكما بينا في فصول سابقة فإن الكثير قد تغير عقب الأزمة، لقد كان ذلك التغيير اجتماعيا كما في حالة الملايين من الفقراء الجدد التي تغيرت قيمهم الفكرية والثقافية عقب الخسائر التي لحقت بهم إلى درجة تشكيكهم بالنظام الرأسمالي، وإعادة النظر في طرق حياتهم وكرههم المتزايد لحفنة الأغنياء والمصرفيين، الذين يسيطرون على حياتهم، خاصة عقب المعاملة التفضيلية التي حصلوا عليها، بينما ترك الباقون ليحصدوا خيبات أملهم في تحقيق أحلامهم التي ذهبت أدراج رياح الأزمة، كما انعكست تلك الخسائر الهائلة والمقدرة بعشرات التريليونات من الدولارات على مكانة الغرب الرأسمالي بقيادة أنجلو أمريكية، فسيد ذلك التحالف المالي والسياسي والعسكري أمريكا وتابعها الأمين إنجلترا قد عانا الأمرين من ويلات الأزمة، فانهار اقتصادهما وتحول وضعهما المالي من مليء قبل سنوات إلى ديون وتعثرات شلت حركة الاقتصاد الوطني لديهما، ووصل ذلك الشلل إلى القوة العسكرية التي يمتلكها هذا البلد، فضعف الإنفاق أثر على قابلية وقدرة قواتهما العسكرية الممتدة على أكثر من جبهة عالمية كما حدث في العراق وأفغانستان، بسبب الحروب المكلفة ذات التكلفة المليارية بدون ذلك العائد المغري، فإن قدرة الدول الغربية قد ضعفت ولا أقول

عجزت عن حماية مصالحها المتعددة والدفاع عنها بالسرعة والحيوية المعروفة عنها كما في القرن الماضي، فاليوم أصبحت أمريكا أو بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا تفكر مرتين قبل أن تتدخل بأسلوب القوة لحماية سيطرتها على الموارد المحدودة والمنتشرة في دول قد بدأت بالخروج عن طوعها.

كما أن هذا الضعف المادي نتيجة للأزمة وما شمله من ضعف عسكري، ينعكس على صورة ضعف سياسي، وذلك بسبب فشل نموذج الرأسمالي الذي طالما سوقت له الدول الغربية طيلة العقود الثلاث الماضية، وبالتالي فإن العديد من الخبراء يقولون بفشل النمط الديمقراطي أيضا وفكرته على الطريقة الغربية التي تروج له أمريكا مثلا، فاليوم كثير من دول العالم الثالث خاصة بعد أن فشلت الرأسمالية في إنقاذهم من المديونية العالية ولم تشملهم العولمة إلا بسوء توزيع الدخل واستغلال مواردهم مقابل عائد لا يضاهي ثمن استغلالها، أصبحوا يبحثون عن نموذج آخر ينقذهم، فالبعض أصبح يفكر في النموذج الإسلامي مثلا كبديل كما في بعض الدول الإسلامية والعربية: كباكستان واليمن والسودان وغيرها، وآخرون يطالب بتقليد النموذج الرأسمالي المركزي الذي تتبعه الصين كالهند والبرازيل وغيرها، والبعض يطالب بإعادة مبادئ الاشتراكية ولكن بعد إصلاحها كما في حالة بعض دول أمريكا الجنوبية كبوليفيا وتشيلي، المهم أن النقاش بتغيير النموذج أو الفكر الرأسمالي المسيطر سابقا قد ابتدأ، وإن سألت أحدا قبل أحداث الأزمة أن هذا اليوم سيأتي، يوم أن ينظر في نموذج آخر غير الرأسمالية، ويوم موت القطب الواحد، لظن أنك مجنون، ولكن أحداث الخامس عشر من سبتمبر ٢٠٠٨ غيرت من حقائق كثيرة، لم تكن أن تتغير لولا الخسائر والهزائم والإفلاسات التي هزت أركان وأساسات قوة الغرب.

كما أن هنالك عوامل طبيعية تكالبت مع الأزمة تؤثر على قوة التحالف الغربي الاقتصادية والعسكرية وتمتص منه الحياة تدريجيا لصالح القوى الصاعدة، فمثلا عندما نقارن أمريكا وأوربا بدول البريكس الصاعدة نرى الفرق الكبير بين أمم شابة وفتية وبين من قد غلب عليه خريف العمر بل صار في الشيخوخة كما حصل لبعض مجتمعات أووربا، فمثلا الصين والهند أكبر بلدين في العالم من حيث عدد السكان، بوجود ١,٣٤ مليار، و١,١٨ مليار نسمة فيهما على التوالي في منتصف عام ٢٠٠٩، يغلب على طابع مجتمعهما الشباب بنسبة تقارب ٦٠٪، مقارنة بوجود ٣٠٨ ملايين نسمة في أكبر دولة تليهما في عدد السكان، وهي الولايات المتحدة، ربعهم الآن قد تخطى ٦٠ سنة، بينما في المجتمعات الأوروبية الغربية على وجه الخصوص في دول كبريطانيا وألمانيا وفرنسا مثلا ذات معدلات الخصوبة المنخفضة (قرابة ١,٣ إلى ١,٨ ٪) مقارنة بمعدلات الخصوبة المرتفعة لدى الدول النامية (٢,٨٪ فأكثر)،

فإن أعداد الشباب في الفئة العمرية ١٥ – ٢٤ عاماً ستنخفض بنسبة ٥ ٪ خلال الأعوام الخمسة المقبلة[٢٠].

وبحسبة بسيطة يفهم أنه في الوقت الذي تزداد فيه الأيدي العاملة في دول بريكس الصاعدة، فإن أعداد الأيدي العاملة تنخفض في دول الغرب الآفلة، وهذا يعني انخفاض الإيرادات الواردة إلى خزينة تلك الدول؛ نتيجة لانخفاض ضريبة الدخل، وانخفاض المساهمات الخاصة بالضمان الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى انهيار نظام التقاعد الغربي كما نعرفه وسيؤدي إلى ازدياد الضغط على الحكومة لتوفير العناية الصحية والمعيشية للمسنين الذين يتزايد عددهم، وقد رفعت سن التقاعد إلى ٦٥ أو ٦٧ سنة ومع ذلك يقدر الخبراء أن هذا الحل مؤقت وأن انهيار النظام الاجتماعي الذي يوفره الضمان قادم لا محالة، وأن الحل يكمن ببساطة كما هو وارد في بعض التهكمات، يكمن في إما قتل كبار السن أو تركهم يواجهون مصيرهم بقسوة، وهناك حلول أخرى تتمثل في السماح بالمهاجرين من الدول النامية بتعويض ذلك النقص، ومن سخرية القدر أن المهاجرين الذين يتعرضون للاضطهاد حاليا والتهديد بسحب جنسياتهم كما في حال المهاجرين المسلمين في أوروبا أو المسلمين اللاتينيين في أمريكا، هم من سيعتمد الاقتصاد عليهم في المستقبل العاجل، والعكس صحيح لدى دول البريكس ذات النشاط الشاب المتزايد، وبالتالي توفر مصادر جديدة للإيرادات الواردة إلى الخزينة، فما زالت مشاكل الشيخوخة الغربية بعيدة عن الدول النامية.

كما أن الانهيار الحاصل للإتحاد الأوروبي ودوله لم يساعد الحلف الأنجلو أمريكي على الصمود أمام النفوذ المتزايد للدول الصاعدة، فالأزمة المالية والديون الهائلة والمتراكمة على دول الإتحاد مثل ديون اليونان وإسبانيا والبرتغال وبريطانيا، تضع ضغوطا على دول لم تكد تنهض من تبعات الأزمة كفرنسا وألمانيا، مما يهدد بانفراط عقد الإتحاد، خاصة مع هبوط عملته وهي اليورو لتأثرها بأحداث الأزمة، ويرى العديد من الخبراء استحالة التوافق السياسي والاقتصادي لهذا الإتحاد، والاكتفاء بالتعاون العسكري والمتمثل بحلف الناتو، لتوفير نفقات الجيوش والتخابر العسكري، وتوفير الحماية المتبادلة فقط، عوضا عن خوض غمار الحروب المكلفة، والتي لم تعد الدول الغربية الحالمة بعودة دورها الاستعماري قادرة عليه، أو أن ستهدم فكرة الوحدة الاقتصادية خاصة بسبب انضمام العديد من الدول الفقيرة نسبيا كدول شرق أوروبا المثقلة بالديون والبطالة والجريمة، مما يثير سخط دول أوروبا الغربية الأغنى وشعوبها المطالبة بوقف هدر المال العام لإنقاذ غيرهم من الدول المجاورة

٢٠- بيلموت، دانيال، نداء للشركات لكي تتنبه لمشكلة نقص الشباب، صحيفة الاقتصادية نقلا عن الفايناشيال تايمز، ٢٠١٠/٧/٨، العدد ٦١١٤

وتحمل تبعات أخطائهم، والمنتصر الوحيد الخارج من معركة أوربا مع الأزمة هو تركيا ذات الدور المتزايد أهمية، عقب حفاظها على معدلات نموها المتزايدة لنفس الأسباب التي تتمتع بها الدول الصاعدة من طبقة عاملة شابة واستثمارات حقيقية وصناعات تصديرية واعدة، بالإضافة لتعاملها مع الأسواق الناشئة أكثر من اعتمادها على السوق الأوروبية، وربما كانت نعمة عليها لا نقمة عدم انضمامها لذلك الاتحاد المنهار.

ويتجلى الصراع بين الشرق المتجدد والغرب المنهار عندما ننظر في صورة الصراع المتشكل اليوم بين الصين ودول البريكس من جهة، وبين أمريكا وأوربا من جهة أخرى، ذلك الصراع المتمثل في السباق للسيطرة على الموارد المحدودة والمنتشرة بالقرب من الدول النامية، ولم تتخيل يوما أمريكا أن تصبح الصين منافسة لها على السلطة المطلقة في العالم، خاصة وأن نزاع الموارد كان محسوما بالعادة لها خلال الثلث الأخير من القرن الماضي، ولكن في عالم ما بعد الأزمة فإن المسيطر فيه هو الصين، ولكن بتواضع فما زالت الصين تتمثل برداء البلد الفقير ذوي الأجور المنخفضة والعملة الهزيلة، وهو ما أدى إلى مطالبة الحكومات الغربية، وعلى رأسها أمريكا، برفع سعر عملتها والكف عن تعمد تخفيضها لتميل كفة الصادرات إليها، وهو عمل برأي الغرب يؤدي إلى تفضيل الصين بالنسبة لإنشاء المشاريع فيها على غيرها من بقية الدول ذات الأجور المرتفعة والعملات الأعلى، والسؤال المطروح الآن يدور حول مدى السرعة التي قد تسمح بها السلطات الصينية لقيمة الرنمينبي بالارتفاع، ففي عام ١٩٨٩، كان سعر[٢١] صرف الرنمينبي أعلى بنسبة ٤٥ ٪ مما هو عليه الآن. وهو المستوى الذي يمكن العودة إليه في وقت قريب نسبيا، فأثناء الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، ارتفعت قيمة الرنمينبي بنسبة ٢٠ ٪، ونظراً للنمو الاقتصادي السريع واستمرار قيمة الرنمينبي في الارتفاع، فمن المتوقع أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي الصيني نظيره في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٥.

وقد ردت أمريكا على حرب العملات هذه كما تسمى حاليا بالإعلام، من خلال الدولار الرخيص الذي أصبح متاحاً للبنوك الأميركية بدون حدود وبسعر فائدة رمزي لا يزيد عن نصف الواحد بالمائة، والهدف هو السماح للبنوك الأميركية بتحقيق أرباح لتغطي خسائرها التي فاقت حقوق الملكية، فالدولارات غمرت أسواق العالم لشراء أصول إنتاجية، مما أدى إلى انخفاض سعر صرف الدولار وارتفاع أسعار العملات الأخرى كاليورو والين، الأمر الذي يحقق لأميركا ميزة أخرى وهي تشجيع الصادرات الأميركية لرخص ثمنها بنظر العالم، وتخفيض المستوردات الأجنبية لارتفاع ثمنها بنظر الأميركيين.

---

٢١ - تاكيناكا، هيزو، آسيا ومبارزات الاحتكار الثنائي، جريدة الغد بالتعاون بروجيكت سنديكيت، ٢٠١٠/٧/٦

وهذا يشكل تهديدا بحد ذاته للولايات المتحدة التي طالما تربعت على عرش الاقتصاد العالمي ليأتي الموت القادم من الشرق ويزيحها عن عرشها بضربة خاطفة، فالصين اليوم أكبر مصدر للمنتجات في العالم وستصبح عما قريب اكبر اقتصاد في هذا العالم، ولديها اليوم بالفعل أكبر جيش منتشر فعليا، وتصرف الصين أكبر ميزانية للبحث العلمي في العالم، وعندها احتياط بشري هائل من الأيدي العاملة لدعم نهضتها، إذا، هو القرن الصيني بكل تأكيد، وهو ما تحاول الدول الغربية أن تقاومه لأنها ترفض التصديق بعد بانتقال كفة ميزان القوى لصالح الشرق من جديد، وهو واضح في الانتقال من سيطرة قمم الدول الثمانية على القرارات الاقتصادية، لتصبح قمم الدول العشرين هي الآمر الناهي، فإدخال دول البريكس بالإضافة إلى السعودية لم يكن محض صدفة أو طارئ، بل هو للضرورة فهذه الدول مجتمعة تشكل أكثر من ٦٠٪ من الدخل العالمي وهو ما يجعل الغرب مضطرا للحوار معها من أجل التوصل إلى حلول للخروج من الأزمة الراهنة.

وقد بدأ التناوش بين الصين وأمريكا ولو بخجل في البداية، فمن المنازعات بشأن رفع سعر صرف العملة الصينية، إلى النزاع السياسي حول مناطق النفوذ في العالم، فالصين تريد من أمريكا أن تتخلى عن منطقة الباسيفيكي لها فهي تعتبره مجالها الحيوي وحقها التاريخي خاصة دول بحر الشمال المطلة عليه، وتمتلك الصين ورقة مناورة تتمثل في الكم الهائل من السندات الحكومية الأمريكية التي تمتلكها، حيث بلغ مجموع[٢٢] احتياطياتها من العملة الأجنبية ما يعادل ٢,٥ تريليون دولار، أغلبها في هيئة سندات خزانة الولايات المتحدة(١,٦ تريليون دولار)، ويرى بعض المراقبين أن هذا يشكل تحولا جوهريا في توازن القوى العالمي، لأن الصين أصبحت الآن قادرة على إذلال الولايات المتحدة بالتهديد ببيع دولاراتها.

وقد نشب صراع بينهما عقب محاولة بيع أمريكا لصفقة أسلحة من صنعها لهونج كونج، وتحت تأثير الغضب إثر مبيعات الأسلحة الأميركية إلى تايوان، دعا أفراد مجموعة من كبار ضباط المؤسسة العسكرية في الصين الحكومة الصينية إلى بيع سندات حكومة الولايات المتحدة على سبيل الانتقام، ولكن أحداً لم يصغ إلى اقتراحهم. بل إن يي جانج، مدير هيئة الدولة لشؤون النقد الأجنبي، ذهب بدلا من ذلك إلى توضيح حقيقة مفادها أن الاستثمارات الصينية في سندات خزانة الولايات المتحدة تشكل في الواقع سلوكا استثماريا للسوق وأنهم لا يرغبون في إضفاء صبغة سياسية على هذا الأمر، وإلا فإن الألم سوف يكون متبادلا، ومع ذلك فإن هذا التوازن لا يضمن الاستقرار. فهناك دوما خطر التصرفات ذات العواقب غير المقصودة، خاصة وأنه من المتوقع من جانب كل من الطرفين أن يناور سعيا إلى

٢٢- ناي، جوزيف س، الدولار والتنين، بروجيكت سنديكيت، ٢٠١٠/٧/١٢

تغيير إطار العمل والحد من نقاط ضعفه، على سبيل المثال، بعد الأزمة المالية التي اندلعت في عام ٢٠٠٨، في حين كانت الولايات المتحدة تضغط على الصين للسماح لقيمة عملتها بالارتفاع، بدأ المسؤولون في البنك المركزي الصيني يزعمون أن أميركا يتعين عليها أن تزيد من مدخراتها، وأن تقلص من عجزها، وأن تتحرك إلى الأمام نحو تكميل دور الدولار كعملة احتياطية بالاستعانة بحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

بل إن العديد من الدول اليوم، خاصة في العالم النامي، تطالب بتبديل التسعير بالدولار والبدء بالتسعير بسلة عملات تحتوي على اليوان كعنصر فيها، وهو أول تمرد على العملة الدولارية منذ عقود، فالخوف من نظرية يوم الحساب[٢٢] صار واقعا، وأصبح كثير من الدول تتحسب لوقوعه ومنها دول عربية كما فعلت الكويت عندما فكت ارتباطها بالدولار إلى سلة من العملات فيها اليورو والين، وتبعها العديد من دول العالم خاصة في أمريكا الجنوبية، كما أن بعض الدول قد بدأت بالتبادل فيما بينها على أساس التبادل والتسعير بالعملات المحلية، كما فعلت تركيا مع الصين بأن اتفقا على استخدام عملتيهما المحليتين (اليوان الصيني والليرة التركية) في التجارة الثنائية بين البلدين، وهو إعلان عن بدء نظام مالي جديد بحد ذاته، وما هي إلا مسألة وقت حتى تنضم أعداد من الدول لتبادل التجارة فيما بينهم على أساس عملاتهم بدلا من التسعير بالدولار أو اليورو.

ولكن أمريكا والدول الغربية لم تصمت على ضيم، فقد بدأت بالفعل بفرض ضرائب متزايدة على بعض السلع الصينية المستوردة كالصلب والإطارات وغيرها، وذلك حماية منها لأسواقها من المد الصيني، وهو مخالفة لقوانين الحمائية، وقدمت الولايات المتحدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، شكوى إلى منظمة التجارة العالمية بشأن قيود التصدير التي فرضتها الصين على الفحم النفطي، والبوكسيت الذي يصنع منه الألمونيوم، والمواد الخام الأخرى، ومثل تلك القيود تعمل على تدني أسعار المدخلات في الصين، الأمر الذي يجعل المواد المكررة والبضائع المصنعة أكثر تنافسية. كما أن الصين توسع أيضاً خطوط الائتمان والحسومات الضريبية للمصدرين، وفي غضون ذلك ترد الصين قائلة إن قوانين منظمة التجارة العالمية تسمح بمثل تلك السياسات للأعضاء الآخرين، بينما عليها أن تقبل قيوداً إضافية للانضمام

٢٢- نظرية يوم الحساب، يرى العديد من الخبراء أن فك ارتباط الدولار بالذهب، وطباعة التريليونات من الدولارات بناء على سندات الخزينة أو حقوق السحب الخاصة، مع تراكم الديون على ميزانية الولايات المتحدة في ظل ركود اقتصادي حاد تعاني منه، سيؤدي إلى عجز الولايات المتحدة عن سداد حقوق مالكي السندات عند استحقاقها أو لدى مطالبتهم بها، وهو ما سيؤدي إلى تضخم قيمة العملة الأمريكية إلى حد يصبح فيها الدولار لا يساوي قيمة ورق طباعته، عند حلول هذا اليوم سيصيب الأسواق المالية خاصة السلعية منها شللا كون عملة التسعير الرئيسية في العالم هي الدولار، مما سيؤدي إلى حدوث أزمة مالية كبرى لها تبعات لا يعلمها إلا الله، وسيصيب العالم الهلع كما لو أن يوم الحساب قد حل.

إلى الهيئة التجارية، وهي نقطة منطقية لكنها أقل إقناعا؛ بسبب خيار الصين عدم توقيع اتفاقية مشتريات حكومية، الأمر الذي يترك مبدأ "اشتر المنتجات الصينية" دون أية قيود تعمل على احتواء الضرر الذي أحدثه مبدأ "اشتر المنتجات الأمريكية".

كما أن الصراع يحتدم نتيجة لتوسع المد الصيني الجارف نحو عمق مناطق النفوذ الأمريكي، كدول أوروبا الشرقية وأمريكا الجنوبية والتي أصبحت ساحة الصين الخلفية بدلا من ساحة أمريكا بعد تزايد التعاون بشكل كبير مع دول من الوزن الثقيل في تلك القارة كالبرازيل والأرجنتين وبوليفيا والتشيلي، وزيادة النفوذ الصيني نتيجة لوسع التعاون الاستثماري والعسكري في أفريقيا كالسودان مثلا، وأيضا تزايد التعاون الصيني وزيادة نفوذها في الدول العربية الشرق أوسطية، وهو واضح بزيادة الاستثمار الصيني في دبي مثلا، ويتمثل ما يجري في الزيادة السريعة التي طرأت مؤخراً على حجم التبادل التجاري الصيني، مع منطقة جنوب شرق آسيا ومع اقتصادات البرازيل وإفريقيا والهند، التي أخذت بالنهوض مؤخراً، ورغم أن التجارة الصينية مع هذه الأماكن كانت محدودة عبر التاريخ، إلا أنها نمت بسرعة كبيرة في الأعوام الخمسة الماضية، لدرجة أن أداءها القوي في عام ٢٠١٠ يمكن أن يكون كافياً للتعويض عن أي ضعف معتدل في تجارة الصين مع الولايات المتحدة.

حيث تدل الإحصائيات[٢٤] على أن هناك زيادة قوية في تأثير آسيا، وإفريقيا، والبرازيل والهند في عالم التجارة الصينية، ففي خلال الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠٩، شكلت التجارة مع الولايات ما نسبته ١٣,٦ ٪ من إجمالي تجارة الصين، في حين شكلت إفريقيا والبلدان العشرة الأعضاء في اتحاد بلدان منطقة جنوب شرق آسيا (المعروفة بآسيان) مجتمعة ما نسبته ١٣,٥ ٪، وشكلت البرازيل والهند معاً ما نسبته ٤ ٪ أخرى (وشكلت أستراليا وروسيا ٢,٧ ٪ و١,٨ ٪ على التوالي)، وفي شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٠، ظهر فرق واضح بين التجارة، التي ما زالت ضعيفة مع الولايات المتحدة، وبين العلاقة التي تستعيد نشاطها مع آسيا ومع بعض الاقتصادات التي بدأت بالصعود أخيرا، وانخفضت صادرات الصين إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بمعدل سنوي نسبته ٨ ٪ و١,٧ ٪ على التوالي، في حين ازدادت صادراتها إلى البلدان الأعضاء في اتحاد آسيان بنسبة ٢٠,٨٪، وكانت واردات الصين من بلدان آسيان أكثر إثارة للإعجاب، حيث ارتفعت بنسبة ٤٥٪.

كما أن الصين توفر قناة جديدة لتوفير المساعدات عقب الأزمة للعديد من الدول المتضررة، فمثلا تعهدت الصين شراء سندات الخزينة اليونانية لتمويل البنى التحتية وتخفيف ديونها

٢٤- كنغ، جيمس، في لعبة الكراسي الاقتصادية الصين تزيح الغرب من صدارة حساباتها التجارية، فايناشيال تايمز،٩/٢/٢٠١٠

على الرغم من تعثر الحكومة جراء الأزمة مطلع العام ٢٠٠٩، وهكذا الحال مع بقية الدول الأوروبية (كالبرتغال وإيرلندا)، أو الدول النامية أو المتأثرة بالأزمة والتي قلت المساعدات الغربية لها من الدول المانحة كثيرا بسبب تأثرها هي الأخرى جراء الأزمة، واكبر مثال على ذلك قيام الكونجرس الأمريكي بتجميد منحة بمقدار مليار دولار أمريكي كانت تعهدت بها الحكومة لصالح إغاثة منكوبي زلزال هاييتي، ولكن ضمن حملة التقشف الشديدة التي تقوم بها الحكومة الأمريكية لتقليل مديونيتها العالية، فقد تقرر تجميدها مؤقتا، وهكذا الأمر بالنسبة لتقليل المنح والمساعدات الغربية للدول النامية والحليفة لها بمقدار يناهز النصف كما في حالة الدول العربية، خاصة بالنسبة للمنح والمساعدات المقدمة في سنة ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وهو ما فتح المجال أمام الصين لكي تمد يدها إلى المناطق التي سحبت منها يد الغرب بسبب قلة حيلتها أمام خسائر الأزمة، وبالتالي لوحظ ازدياد نفوذ الصين مؤخرا ولو أنها تقوم به على استحياء؛ لإيهام العالم أنها ما تزال تنمو ولم تبلغ مرحلة النضوج كقوة عظمى بعد، ولكنها تتمتع بقوة لا يستهان بها.

وبما أن الغلبة اليوم هي للأغنى، فمصلحة الدول الآن مع القوي، وبالتالي تستفيد الصين من ذلك بزيادة نفوذها يوما بعد يوم، ويكبر هذا النفوذ في بيئة مثالية نتيجة للأزمة تغذيه وتعتني به، بينما الرياح تمشي معاكسة لما تشتهيه السفن التجارية الأمريكية، وسيحتدم هذا الصراع وقد يتطور إلى معارك حربية إن قامت الصين بتهديد لهدم العملة الأمريكية، أو إن تعبت أمريكا من محاولات التدخل الصينية في مناطق نفوذها وسيطرتها على الموارد الاقتصادية فيها، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الصين تعاني من نقص هائل في الطاقة والمياه أو توفير العمالة والغذاء للمليارات من شعبها، وهذه الضغوط كفيلة لدفع الصين يوما ما وأظنه في القريب العاجل، إلى أن تمد مناطق نفوذها بالقوة والسيطرة الاستعمارية وستبدأ بالدول والموارد الأقرب لها في البحر الباسيفيكي، فهل هذا التصور ضرب من الخيال، فقط اسألوا اليابانيين عن هواجسهم اتجاه جارتهم الصين، فهم يرون أنه حقيقة أقرب منه إلى الوهم، فالعالم عقب الأزمة قد تغير، وقد بدأ نظام اقتصادي وسياسي جديد، يحكمه فجر صيني واعد، وعلى العرب والأمة الإسلامية تحديد توجههم الجديد خاصة مع اقتراب الإعلان عن نشوء القطب العالمي الثاني، واقترب زمن تكشير التنين الصيني عن أنيابه وزرع مخالبه في موارد الوطن العربي كما فعل التتار من قبل، وليس ذلك الغزو على المنطقة ببعيد.

إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي

إن الأزمة المالية التي هزت العالم اليوم، هي بمثابة النداء الذي كانت الأسواق المالية العالمية بحاجة له لكي تستيقظ وتوقظ مجتمع المال والأعمال من غفوة ضميره العميقة، فالأزمة بحسب العديد من الخبراء جاءت لكي تبين مواطن الضعف في النظام المالي والاقتصادي العالمي، ولتبين مدى الظلم والفساد والتلاعب الحاصل في الأسواق، والتي اضطرت العالم إلى البحث عن نظام بديل لشكل النظام الرأس مالي القائم حاليا على عقائد الميركانتيلية بإطار النيو كلاسيكية واقتصاديات السوق التي لا ترحم، والاعتماد على كفاءة الأسواق العادلة والتي فشلت في الحفاظ على توازن الأسواق المالية، فبعض الخبراء أخذوا يبحثون عن بديل، فاقترحوا التوجه ناحية مبادىء الاشتراكية ولكن مع قولبة جديدة لها أو اعتماد بعض مبادئها كزيادة تدخل وسيطرة الحكومة المركزية على انفلات الأسواق، والبعض تحدث عن اعتماد الطريق الثالث والنابع من اعتماد مبادىء كلا النموذجين الاشتراكي والرأسمالي واتخاذ من نقاط القوة لديهما أساسا لهذا الطريق، حتى أن البعض طالب بإشراك مبادىء النظام الاقتصادي الإسلامي المزدهر حاليا في إنشاء نظام الطريق الثالث الاقتصادي، ولكن اغلب الأصوات تطالب بإصلاح النظام الرأسمالي الحالي وضرورة إشراك دول الأغنياء الجدد في عملية الإصلاح تلك، خاصة بعد انتهاء زمن القطب الأوحد الأمريكي وبدء عهد أقطاب مجموعة العشرين وظهور مجموعات البريكس والآسيان ذات النفوذ العالمي المتزايد، ويقابل هذا النفوذ عجز أوروبا والأنجلو أمريكان عن قيادة مسيرة الإصلاح التي ابتدأت في مؤتمر بريتون وودز، فسفينة الاقتصاد الغربية قد جنحت على شطآن الأزمة المالية العالمية.

ولقد بينا أن أولى عمليات الإصلاح تلك ابتدأت على الصعيد المحلي والإقليمي وخاصة في الدول الغربية، فعملت تلك الدول على إدخال تعديلات على نظامها الضريبي والرقابي لضمان المزيد من الرقابة على الأسواق والعمل على إلغاء الملاذات الضريبية الآمنة والتي كلفت اقتصادياتهم الكثير من الأموال المهربة ضريبيا، والتي هي بأمس الحاجة إليها اليوم، كما واكب الإصلاح الضريبي إصلاح النظم الرقابية البنكية وخروج مقترحات لنظام بازل ٣ الرقابي الجديد، والذي يضمن مستوى أعلى من الكفاءة المالية والاحتياطي المالي الكافي لدعم عمليات البنوك المتسارعة والتركيز على نظم مركزية للرقابة على عمليات البنوك والأسواق المالية، ولكن العالم اليوم بقيادة الأغنياء الجدد وعلى رأسهم دول البريكس والآسيان وغيرها من منظمات الأغنياء الجدد اليوم، تطالب ومن منطلق قوة لا ضعف أن

عملية الإصلاح تلك تشمل المؤسسات والأنظمة الاقتصادية والمالية الدولية خاصة وأن تبعات الأزمة قد شملت وهددت أمن واستقرار الأنظمة الأغنياء الجدد المالية عقب الخسائر التي تكبدوها نتيجة استثمار أموالهم في حماقات ومقامرات الفقراء الجدد، فالعديد من الدول الصاعدة والتي هي في الأساس دول نامية من العالم الثالث زادت معدلات نموها لأسباب سبق أن ذكرناها، تعتقد أن النظام الاقتصادي والنقدي والمالي العالمي والمؤسسات التابعة له اليوم تنصف الدول الغبية على حسابهم، وأنها تضع القوانين والأنظمة لخدمة الغرب ومصالحه قبل مصالح العالم أجمع، ولو أن هذه الدول النامية في السابق لم تملك القوة السياسية النابعة من القوة الاقتصادية، فإن دولا كمجموعة البريكس أو الآسيان اليوم تمتلك الإرادة والقوة لكي تفرض رؤيتها الإصلاحية على الغرب لتعديل النظام النقدي والمالي العالمي ليشمل عدله الجميع.

ففشل مؤسسات النظام الدولي في تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، خاصة ما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي الدولي ودعم التنمية في الدول النامية. أرجع أمير دولة قطر أسباب الأزمة المالية الدولية الراهنة إلى عدم دعم الدول النامية، وهو ما ظهر واضحا في فشل صندوق النقد الدولي في التنبؤ الفعال بالأزمة المالية الراهنة أو التوصية باتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لها وفق مؤشرات الإنذار المبكر التي قام مؤخرًا بالعمل على ابتكارها وتدريب الدول لدى البنك الدولي والصندوق (Central Evaluation Unit) على العمل بها، وأشارت وحدات التقييم المركزية نفسها إلى إخفاقات في معالجة الأزمات الاقتصادية والمالية التي ضربت مختلف دول العالم ومناطقه الإقليمية المختلفة، يضاف إلى ذلك اختلاف هذه المؤسسات فيما بينها في العلاجات المقترحه للأزمات.

كما أن عولمة قوى السوق تخلق حالة من عدم المساواة في ترتيبات عولمة الاقتصاد والعلاقات المالية الدولية، فقد تمت خلال الثلاثين سنة الأخيرة إزالة العديد من الحواجز على حركة التجارة والتدفقات المالية والاستثمارية الساعية إلى الفائدة الأفضل، مما أدى إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء الذين يمثلون القلة، والدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تمثل الأكثرية، وساهمت المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركات العابرة للقارات في ذلك، وهناك من يعتقد أنها ساهمت مساهمة رئيسية في تحقيق هذه النتائج السلبية، وكان الوضع الاقتصادي الدولي[٢٥] قبل ١٥٠ سنة أفضل والفجوة بين الدول المتقدمة والنامية أقل، ولكن العبودية ومرحلة الاستعمار وتكامل

٢٥- بسيسو، فؤاد، إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، المؤتمر العلمي العاشر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت-لبنان،٢٠٠٩

الاقتصاد الدولي ساهم في تحويل الثروة من دول الجنوب إلى دول الشمال، وحاليًا يستحوذ ٢٠ ٪ من سكان العالم على ما نسبته ٨٣ ٪ من دخل العالم، بينما يحصل الفقراء البالغة نسبتهم ٦٠ ٪ من سكان العالم على ما نسبته ٥,٦ ٪ فقط من الدخل. ويستهلك الـ ٢٠٪ من الأغنياء في الدول الغربية المتقدمة ما نسبته ٧٠ ٪ من الطاقة و٧٥٪ من المعادن و٨٥٪ من أخشاب العالم و٦٠ ٪ من غذاء العالم. مع ملاحظة أن هذه المجموعة البالغة نسبتها ٢٠ ٪ من سكان العالم تتحمل ما نسبته ٧٥ ٪ من التلوث العالمي، ويضاف فشل الدول الغربية، من خلال مؤسسات النظام المالي والنقدي العالمي وعلى رأسها البنك الدولي، في العمل على إنهاء أو حتى تقليل الفقر كما نصت عليه أهداف الألفية التي وضعها البنك الدولي، بل إن عدد الفقراء قد زاد واتسع الفارق بين الأغنياء والفقراء لتصبح الفجوة في الدخل أقرب إلى الهوة.

ولا يتمثل الهدف الأساسي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تشجيع التنمية وفق بعض المفكرين، وإنما في استقطاب ودمج النخب الحاكمة في العالم الثالث في النظام العالمي للمكافأة والعقاب، وتم استبدال السيطرة الاستعمارية وفق الأسلوب التقليدي، الذي بات ممجوجًا ومرفوضا، بلجوء النخب الغربية إلى السيطرة على النخب الحاكمة في العالم الثالث وإلزامها بالسياسات التي تضعها مؤسسات النظام الدولي في واشنطن.

كما تتوفر الأدلة النسبية من العديد من دول العالم على أن سياسات صندوق النقد والبنك الدولي كانت –ولدى النظر في تطورات الدول الفقيرة (كالصومال وراوندا وموزامبيق) – كارثية –والدول النامية الأفضل (غانا، البرازيل، المكسيك) (Disastrous)، فإن سياسات البنك الدولي والصندوق انعكست على سوء أوضاع أغلبية سكان هذه الدول، وفي هذه الدول، فإن برامج التصحيح الهيكلي التي اقترحت عليها قد تكون ساهمت في تسديد ديونها وبروز أصحاب الملايين، ولكن أغلبية السكان تركت في فقر وأجور أقل وخفض الخدمات الاجتماعية التي تقدم لها وأقل مشاركة ديمقراطية في أنشطة الحكم، ساهمت برامج المؤسسات الدولية النمطية تجاه الإصلاح الهيكلي في الدول النامية في إنتاج آثار كارثية على البيئة من خلال تشجيع جهود الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية في إنتاج المعادن واستخراجها وإنتاج القهوة والشاي والدخان والقطن من أجل تسديد ديونها من خلال تشجيع صادراتها.

وشملت الانتقادات نظام التثبيت النقدي العالمي بلجوء الدول إلى التحرر في ممارسة سياساتها النقدية عن الدول المرتبطة بعملتها نتيجة مواجهة صدمات محلية، كما أن من مساوئ هذا النظام أنه يحيل الصدمات التي تتعرض لها دولة العملة إلى الدول المرتبطة

بعملتها نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة في الدولة (Anchor Country) المرتبطة بها، وهذا تستتبع لجوء تلك الدول إلى تغيير أسعار الفائدة لديها، وتعتقد بعض المصادر التي قامت بتقييم حصاد أنشطة صندوق النقد الدولي في الدول النامية، خاصة ما يتعلق بالبرامج والسياسات التي فرضها الصندوق على هذه الدول بكونه حصادًا سلبيًا وانعكس في الإضرار بهذه الدول، فإنعكسات نصائح هذا الصندوق كانت مؤذية لدى بعض الدول النامية نتيجة إلغائها للعديد من البرامج الاجتماعية وتخفيض الأجور وغيرها من الأمور التي قضت على نمو الطبقة الوسطى أو الفقيرة في الكثير من دول العالم الثالث.

وانتقد صندوق النقد يخدم الدول الغنية نتيجة سيطرة الولايات المتحدة (حصتها ١٨ ٪) وألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا (مجتمعة مع الولايات المتحد ة لها ٣٨٪) عليه، في القوة التصويتية مما يؤدي إلى خدمة رجال البنوك والمستثمرين ومؤسسات الدول الصناعية ووفق مصالحها التي تعلو مصالح الدول الفقيرة، كما ارتكزت برامج الصندوق على توفير الدعم لمؤسسات التصدير لا إلى مؤسسات الإنتاج المحلي، ففي الوقت الذي يمنح فيه الدعم للمزارع الغربي فإن مزارعي دول العالم الثالث منعوا من الدعم لمنع حكوماتهم من تقديمه لهم، وذلك في سبيل ترجيح كفة دول الشمال الغنية على دول الجنوب الأفقر، أسهمت سياسات الصندوق في دعم كبار البنوك المتعثرة، كما شجعت سياساته في خضم الأزمة الحالية إنقاذ البنوك والشركات التي قامرت وخسرت من أموال الحكومات العالم كافة، وعندما قام البنك الدولي بالتطبيق الكامل لنماذج الحلول المعتمدة لديه دون مراعاة الظروف الخاصة والإحاطة العميقة، فشل في تحقيق النجاح وأحدث نتائج سلبية (باعتراف مجموعة التقييم المستقلة، ويمكن الإشارة إلى موضوع الأزمة في تايلند حيث فشل في استشاراته المتعلقة بالقطاع المالي وإعادة هيكلة المؤسسات لديها. لذلك لا بد من تكييف الحلول النموذجية الموضوعة لدى البنك الدولي لتلائم ظروف الدول المختلفة.

وهو ما تعتزم فعله دول الأغنياء الجدد الآن، بأن طرحت عدة أفكار حيال عملة الاحتياطي المالي الدولي بما في ذلك فكرة العملة العالمية الموحدة التي ليست وليدة اليوم، فلقد تم طرحها من قبل الاقتصادي كينز من خلال اتفاقية بريتون وودز، وفي هذا توجه صائب لأجل تقليص الهيمنة الأمريكية أو الدولرة، كما أنه من الضروري إعطاء حق أكبر للدول النامية في داخل صندوق النقد الدولي، إضافة إلى ضرورة إيجاد نظام مالي ونقدي عالمي أكثر عدالة، وقد أخذ عدد كبير من الدول النامية يرفض فكرة تكديس احتياطياتها بالدولار أو غيره من العملات الغربية السائدة، وتدعو إلى البدء بتسعير السلع العالمية كالنفط والغاز وغيره بسلة عملات عالمية أو عملة عالمية موحدة تعتمد على تسعير سلة عملات يكون فيها

الدولار أساسيا ولكن ليس الوحيد مع إضافة عملات دول البريكس وأهمها اليوان الصيني إلى العملة وإعطائه ثقلا أكبر.

وتعكف اللجان الدولية حاليا على وضع إطار نظري لتصوراتها للنظام الاحتياطي العالمي الجديد والمتوقع متابعة بحثه في قمم لجنة مجموعة العشرين، كما أكدت اللجان المشتركة الحاجة الملحة إلى وضع أسس إصلاح اقتصادي عالمي طويل المدى بما يضمن اقتصادًا عالميًا مستقرًا ويجنبه أزمات المستقبل، فقد أثبتت الأزمة المالية العالمية التي تجتاح العالم، أن الخروج منها يتطلب عملا جماعيا من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، ومن هنا بدأ التحرك لإنشاء نظام مالي ونقدي واقتصادي عالمي يعتمد على الشراكة بين دول الفقراء الجدد والأغنياء الجدد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان، ولكن هذا التعاون يأتي بثمن غال جدا، فمقابل العمل المشترك نحو حل نقدي عادل والعمل على إنشاء أنظمة مالية مستقرة والخروج بعمل تنموي مشترك دائم بين الدول الغربية ودول العالم الثالث، ومقابل أن تستمر دول الأغنياء الجدد بدعم اقتصاديات الدول الغربية والتي تمر بمرحلة حرجة، فإن هنالك تنازلات عدة تتعلق ببعض مظاهر النفوذ الغربي لصالح دول الأغنياء الجدد الصاعدة كالصين والهند والبرازيل وروسيا والمكسيك وغيرها، والتحول من نفوذ القرارات الناجمة عن مجموعة الثمانية إلى قبول القرارات الناجمة عن مجموعة العشرين والتي تمثل[٢٦] حوالي ٩٠ بالمئة من الناتج المحلي العالمي، وهناك من يعتقد أنها مهدت الطريق لمتابعة اجتماعات تبحث في هيكلة مؤسسا ت النظام المالي الدولي، وذلك مقابل عدم فردية تصرف مجموعات البريكس أو الآسيان بقرارات أحادية قد تؤثر على مصالح الغرب بقيادة أمريكا، فمجال التعاون الدولي المشترك من منطلق ضعف الدول الغربية الحالية مقابل تزايد قوة الدول الصاعدة هو المشكل لنظام الاقتصادي العالمي بشكله الجديد اليوم.

وقد اتفقت على أسس عامة لإعادة تصميم مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي بحيث يتم إقامة بنيانها المؤسسي وإطارها القانوني وفق متطلبات وأهداف الاستقرار الاقتصادي العالمي، وامتلاك القدرة اللازمة، وتأمين الموارد المالية والبشرية المؤمنة برسالتها الجديدة. وهي مرتبطة كذلك بتحقيق أهداف الدول النامية (بما فيه الاقتصادات الصاعدة بسرعة) في التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتدعيم قدرات الدول النامية على التخطيط الاستراتيجي لمعالجة الاختلالات المالية والنقدية والتجارية الهيكلية وحل مشاكل لفقر والبطالة والتضخم لديها، والسعي بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومختلف

٢٦- زوليك: الأزمة الاقتصادية تعيد تشكيل علاقات القوة والنفوذ في العالم، بيان صحفي رقم EXT/085/2010، dtheis@worldbank.org. 2010

المؤسسات واللجان الإقليمية التابعة لها لإقامة نظام اقتصادي ومالي ونقدي لعالم خالٍ من التلوث والأزمات، وتسود فيه روح العدالة والنزاهة والشفافية والأمن المعيشي والإنساني، ويتطلب تنفيذ هذا التصور ترجمة كل هذه الأهداف في الأطر القانونية الحاكمة لمؤسسات النظام الاقتصادي والمالي الدولي، وكذلك في البناء المؤسسي والتنظيمي والوظيفي لديها، العمل على تحسين مستوى تمثيل الدول النامية والدول الصاعدة والدول الفقيرة في إدارة المؤسسات الدولية، لأن الاتجاهات السائدة لدى مجموعة العشرين، وإن أبدت استعدادها لتعزيز مستوى التمثيل لدى الدول الصاعدة، بما لايقل عن ٥٪ من حقوق التصويت، إلا أن بقية الدول النامية والفقيرة ما زالت مصالحها غير مهتم بها.

كما أن بلورة أسس جديدة لقاعدة النظام النقدي الدولي، تأخذ في الاعتبار تجنب الاعتماد المفرط على الدولار، والاتجاه صوب اعتماد سلة من العملات القوية بحسب قوة الاقتصادات التي تنتمي إليها هذه العملات، ومنح الاستراتيجيات الإنمائية الدولية وعقود التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظماتها الاقتصادية والمالية الجدية اللازمة، والمتابعة الجدية لتنفيذها وتحقيق أهدافها ومتابعة تقييم أدائها وتوفير المخصصات اللازمة لتنفيذها، العمل على إصلاح النظام الكلي للأمم المتحدة بحيث تكون ممثلة لمصالح جميع الدول في ميثاقها وبنائها المؤسسي، وتحريرها من سطوة نفوذ القطب الأوحد الأمريكي عليها، وتعزيز قدرتها عل حل مشاكل العالم السياسية والأمنية والاقتصادية بعدالة تنهي مرحلة الاستعمار المباشر وغير المباشر.

ونتيجة لتلك المقترحات[٢٧] لإصلاح شامل لمؤسسات النظام النقدي والمالي العالمي، وافقت البلدان المساهمة في مجموعة البنك الدولي البالغ عددها ١٨٦ بلداً على زيادة رأسمال المجموعة بأكثر من ٨٦ بليون دولار، ومنح البلدان النامية المزيد من النفوذ، وتطبيق تغييرات تاريخية من شأنها تمكين مجموعة البنك التي تتعلق رسالتها بمحاربة الفقر من تلبية احتياجات العالم المتغير الذي خرج من رحم الأزمة العالمية، وتتمثل المكونات الرئيسية الأربعة لهذه الحزمة، زيادة مقدارها ٨٦,٢ بليون دولار في رأسمال البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، وهو ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بإقراض البلدان النامية، وذلك من خلال زيادة عامة في رأس المال وزيادة انتقائية في رأس المال مرتبطة بالتغير في الحقوق التصويتية؛ ويشمل ذلك مبلغ ٥,١ بليون دولار في رأس المال المدفوع، وزيادة مقدارها ٢٠٠ مليون دولار في رأسمال مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بالتعامل مع القطاع الخاص، وذلك في إطار زيادة في حصص الملكية الخاصة بالبلدان

٢٧- تقرير:مقترحات لصندوق النقد تجعل الصين ثالث أقوى الأعضاء، سوق ومال، جريدة الغد، ٢٠١٠/٩/٢٩

النامية والسائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق.

والأهم في تلك المقترحات التي ستنفذ قريبا، هو الموافقة على زيادة نسبتها ١٣ , ٣ نقطة مئوية في الحقوق التصويتية للبلدان النامية والسائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مما يرفع نسبة حقوقها التصويتية إلى ١٩ , ٤٧ في المائة، وبذلك يبلغ إجمالي نسبة التغير في الحقوق التصويتية لهذه البلدان ٥٩ , ٤ نقطة مئوية منذ عام ٢٠٠٨، وتضع مبادرة "إتاحة البيانات للجميع" التي أطلقها البنك الدولي في موقع الصدارة بالنسبة لإتاحة إمكانية الوصول المجاني والسهل إلى المعلومات الخاصة بالبلدان النامية، ويهدف إصلاح الإقراض للأغراض الاستثمارية إلى تحسين التركيز على تحقيق النتائج، وزيادة سرعة إتمام إجراءات التنفيذ، بالإضافة إلى تعزيز إدارة المخاطر.

وبناء على تنفيذ تلك المقترحات، فمن المنتظر أن تتخطى الصين القوى الصناعية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، لتصبح ثاني أو ثالث أقوى الأعضاء نفوذا في صندوق النقد الدولي، وذلك بموجب خطط تجري مناقشتها لتعزيز وضع القوى الصاعدة من دول الأغنياء الجدد، وأشارت وثيقة للصندوق، إلى أن التغيير الذي تدرسه الدول أعضاء الصندوق من شأنه أن يمنح عددا من الاقتصادات الصاعدة؛ بينها البرازيل وروسيا والهند وكوريا الجنوبية وتركيا، مزيدا من حقوق التصويت بالصندوق وزيادة حقوق التصويت يمكن أن تمنح دولا مثل الصين كلمة أقوى في قرارات الإقراض، ونفوذا أكبر في السياسة الاقتصادية العالمية، ويزيد مقترح الصندوق حقوق التصويت للاقتصادات الصاعدة في إطار خطة من شأنها أن تعزز موارد الصندوق إلى تريليون دولار أو أكثر، كما يخفض ذلك أيضا نفوذ الدول الأوروبية الكبرى وكذلك الدول الأصغر مثل هولندا وبلجيكا،، حيث ستقفز الصين إلى المرتبة الثالثة وراء الولايات المتحدة واليابان من السادسة حاليا. وفي أحد المقترحات تتخطى الصين اليابان، وتقفز إلى المرتبة الثانية، وتشمل التصورات الدول العشرين الأكبر بالصندوق، وستصعد الهند من المرتبة الحادية عشرة إلى التاسعة، والبرازيل من الرابعة عشرة إلى الحادية عشرة، وتركيا من الثلاثين تقريبا إلى العشرين.

وستظل الولايات المتحدة العضو الأكثر نفوذا في صندوق النقد الدولي بنصيب يبلغ ٦٧ , ١٧٪ من القوة التصويتية، وهو ما يمنحها فعليا حق نقض قرارات الصندوق، ولكن ذلك لا يعني أن هذا الوضع لن يتغير في القريب العاجل، خاصة أن استمر تصاعد نمو دول الأغنياء الجدد بقيادة الصين مقابل تزايد مشاكل الدين الداخلية للعديد من الدول الأوروبية وتزايد ظاهرة الفقراء الجدد بقيادة أمريكا، وقد يأتي يوم عساه أن يكون قريبا تصبح للصين فيه حقوق تصويتية مماثلة للولايات المتحدة، وستصبح فيه الحقوق التصويتية المجتمعة

لدول البريكس وآسيان مع تركيا والسعودية أكبر من حقوق التصويت الغربية مجتمعة، ومن هنا سيحدد مصير العالم الاقتصادي والسياسي، وسينبثق ميلاد نظام اقتصادي جديد، خاصة وأن الحصص تحدد حجم مساهمة كل دولة عضو في الصندوق، وحجم ما يمكن أن تقترضه، ويستند ذلك إلى صيغة معقدة تحصي مسائل مثل الناتج المحلي الإجمالي، واحتياطيات العملة الأجنبية، والتجارة، وتسعى مقترحات خبراء الصندوق إلى مضاعفة الحصص، وهو ما من شأنه أن يجعل صندوق النقد الدولي "في وضع قوي لمنع أو مواجهة أزمات محتملة في السنوات القادمة.

ولكن عملية الإصلاح هذه لن تمر دون صراع بين الغرب والشرق، بين الشمال والجنوب على مقاعد النفوذ الدولية، فمثلا الصراع على السلطة داخل صندوق النقد الدولي آخذ في التصاعد، فقد نمت موارد الصندوق بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث موّل قروضا طارئة اشتدت الحاجة إليها خلال الأزمة المالية، وربما تبلغ قدرته المالية[٢٨] في وقت قريب ألف مليار دولار، مقابل ٢٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧، إلا أن هذه الزيادات تعزز فقط قيمة المواقف وقوة التصويت التي تملكها دوله المختلفة - وأدت إلى نشوب معركة بين القوة الاقتصادية الراسخة والعالم النامي، وتنص قوانين صندوق النقد الدولي على أن القاعدة ٢٠ مقعداً، إلا إذا قرر ٨٥ في المائة من المصوتين تغيير هذا العدد، ولأن الولايات المتحدة تملك ١٧ في المائة من هذه الأصوات، فهي بالتالي تملك القدرة على التصويت بالرفض على استمرار ترتيب المقاعد الـ ٢٤، وهذا بالضبط ما قررت فعله، خوفا من تزايد نفوذ الدول الصاعدة، كما أنها من المحتمل أن تعكس إحباطاً طال أمده من حقيقة أن على المدير الأمريكي في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي مواجهة ثمانية (وأحيانا تسعة) أوروبيين، ولا يمكن أيضاً إنكار أن تمثيل أوروبا في الصندوق كبير جداً، فالاتحاد الأوروبي يمثل نحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لكنه يشكل ثلث أصوات صندوق النقد الدولي، وتملك الدول الأوروبية حالياً تسعة مقاعد في مجلس الإدارة التنفيذي من أصل ٢٤ مقعداً، ودائماً يكون المدير الإداري لصندوق النقد الدولي أوروبياً، والأوروبيون أيضا هم الأغلبية بين موظفي صندوق النقد الدولي، خاصة على المستويات العليا.

بالتالي، أوجدت مناورة أمريكا الجريئة ضغوطاً للتغيير، لكنها أيضاً تفرض مخاطر على الدول النامية، ولكن بالنهاية فإن مصير المؤسسات الدولية ستخضع للتغيير القادم من الشرق، وسيأتي يوم يصبح فيه رئيسها من دول الأغنياء الجدد وعلى الأغلب سيكون صينيا، فالعالم مقبل على نظام اقتصادي ومالي جديد، يقوده الأغنياء الجدد من أبناء

٢٨- باتيستا، باولو، على أوروبا إفساح الطريق لصندوق نقد دولي حديث، فايناشيال تايمز، ٢٠١٠/٩/٢٩

الدول الصاعدة، حتى وإن رفض الغرب تصديق ذلك وقاموا بعرقلته، إلا أن منطق القوة المتصاعدة لدول الشرق في مقابل الانهيار الحاصل للنظم المالية والاقتصادية والاجتماعية الغربية، يحتم انبثاق فجر مالي واقتصادي عالمي جديد، والسؤال الآن هو ما موقع العرب والمسلمين فيه، وهل سيكون لهم مكان فعال، أم سيبقون مجرد موارد يمكن استغلالها، وأتباع لمن يمتلك كرسي قيادة العالم.

دور العرب والمسلمين في النظام الاقتصادي العالمي الجديد

مما لا شك فيه أن التغيرات الحاصلة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ستشمل الوطن العربي والعالم الإسلامي بأسره، خاصة وأن التشابكات التجارية أو السياسية تحتم حصول ذلك، كما أن عولمة النظام الاقتصادي الجديد لا بد أن تصل تبعاتها إلى العالم الإسلامي، والذي يحتم عليه لعب دور ما في هذا النظام بغض النظر عن طبيعة ذلك الدور سواء أكان قائدا أم تابعا للتغيير الذي سيحصل للعالم عقب الأزمة المالية.

والعالم الإسلامي والعربي مقبلان على تغيرات شاملة في العلاقات الدولية، خاصة مع ميل الكفة لصالح بعض الدول الصاعدة كالصين ومجموعة البريكس، مما يحتم على العالم الإسلامي والعربي التعامل مع هذه القوى الناشئة، في مقابل تراجع واضح في القوى الغربية وبالتالي تناقص نفوذها في المنطقة ككل، والعالم الإسلامي يمتلك العديد من المؤهلات التي تمكنه من لعب دور أساسي في الاقتصاد العالمي الجديد، خاصة وأنه يتمتع بثروات طبيعية الهائلة تحتاج إليها الدول الصاعدة للمحافظة على معدلات نموها، والسؤال الآن هو: هل ستتعامل الدول الصاعدة من الأغنياء الجدد كالصين والهند والبرازيل الدول الإسلامية والعربية منها معاملة الشريك في عملية التنمية، أم ستكون العلاقة مبنية على الاستغلال والاستفادة باتجاه واحد، كما كانت علاقة الغرب بالعالم الإسلامي وما تزال.

فإذا نظرنا إلى قوة العالم الإسلامي المتزايدة نتيجة تزايد اكتشاف الثروات الطبيعية والنمو السكاني الشاب والمتزايد فيه، نرى أن تعداد[٢٩] العالم الإسلامي يتجاوز المليار ونصف نسمة، ويشكلون ٢٢،٧٪ من مجموع سكان العالم البالغ حوالي ستة مليارات نسمة، حيث إن أكثر من نصف سكان العالم الإسلامي يتمركزون في الفئة العمرية من١٥ - ٦٤ سنة وبنسبة ٥٧،٢٪، تليها الفئة العمرية دون الرابعة عشرة وبنسبة حوالي ٣٩٪، وبشكل عام فإن مجتمعات العالم الإسلامي شابة، تقع أعمار أغلب سكانها بين ١٥ - ٤٠ عاماً، مما يشكل قوة عاملة دؤوبة ومتجددة لا يستهان بها، وسترفد العالم الغربي بأسره بما يحتاج إليه من عمالة متناقصة لديه لتناقص أعداد الشباب من خلال فتح باب الهجرة، سواء القانونية أم غير الشرعية منها، على الرغم من المضايقات التي يعاني منها المسلمون في الغرب، إلا أن العالم يحتاج إلى سواعد الشباب منهم لبنائه، وبالتالي وعلى الرغم منه سيضطر في النهاية

٢٩- موسوعة أطلس العالم٢٠٠٤، دول العالم الإسلامي، موقع العالم الإسلامي، http://lyceeemir.s5.com، ٢٠١٠/١٠/٩

إلى الخضوع لرغبات أولئك الشباب، كما أن ثروات الطبقة الوسطى المتزايدة بسبب نمو بعض الدول النفطية كدول الخليج أو زيادة الاستثمار الأجنبي والمشاريع العقارية والتنموية في الدول غير النفطية، قد خلقت دولا تعتبر من الأغنياء الجدد كالسعودية وماليزيا التي لها وزن في مجموعة دول العشرين أو التجمعات الدولية الأخرى، ودولا صاعدة بقوة كقطر والإمارات ومصر وإيران بدرجة أقل، مما يحتم على تلك الدول أن تلعب دورا أكبر يليق بقواها المتزايدة.

وأكبر دليل على تزايد دور الوطن العربي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو إقبال الدول الغربية زارافات ووحدانا خاصة تلك المتأثرة بالأزمة المالية، وحجها إلى دول الخليج وبقية الدول العربية والإسلامية المزدهرة لحث تلك الدول العربية أو الإسلامية على استثمار فوائض النفط أو العقار لدى أسواقها المالية مرة أخرى، مع تأكيد أن ما حدث لأموالهم في الأزمة الأخيرة لن يتكرر، وتأتي تلك الوعود والضمانات مقابل وعود بتبادل الخبرات والأجهزة العسكرية وخاصة في مجالات الطاقة النووية، وتوفير الحماية للنظم العربية أو الإسلامية التي ستخضع وتساهم في عملية التنمية، وعلى الرغم من أن هذا الثمن يعتبر باهظا لدى دول الغرب، إلا أنه أقل من ذلك الذي دفعته الدول الغربية لصالح دول الأغنياء الجدد وعلى رأسهم الصين، مثلا في مقابل تنازلات حقوق التصويت في صندوق النقد والبنك الدولي، وهو ما لم تعرضه على الدول العربية أو الإسلامية والتي سيبقى قراراتها السياسية الكبرى رهنا لتبعات قرارات الدول الغربية، ويضاف إليها الآن الدول الصاعدة من مجموعة البريكس أو الآسيان.

ويضاف إلى قوة العالم الإسلامي وقوع الموانئ الإسلامية على أهم بحار ومضائق العالم، أضف إلى ذلك الثروات النفطية والمتركزة فيه وحاجة العالم المتزايدة للطاقة، كل ذلك يحتم على الوطن العربي والعالم الإسلامي أن يلعب دورا فعالا إذا أراد، ويؤهله أن يعامل معاملة الشريك المساوي بالحقوق، لا الخادم الذليل الذي لا حقوق له كما يعامل اليوم، وإذا نظرنا إلى الصادرات نراها قد تعدت الواردات بحجم بلغ ٤٣ مليار دولار واردات لعام ٢٠٠٤ مقابل ٣٥٨ مليار صادرات، ولكن معظم الصادرات هي مواد خام وأولية كالنفط والغاز والفوسفات والبوتاس والحديد وغيرها، ويستورد الوطن العربي أكثر من ٩٠٪ من المواد المصنعة التي يحتاج إليها، مما ينم عن ضعف في البنى التحتية وشبكة الصناعات والحاجة إلى تطوير الصناعة والاقتصاد الحقيقي عوضا عن التركيز التنمية المعتمدة على القطاع المالي فقط.

ولكن هنالك مشاكل كثيرة تحول دون تمتع العالم الإسلامي بالنفوذ الذي يستحقه،

فحجم القوى العاملة فيه ٣٩٥ مليون نسمة، بنسبة بطالة قاربت ٢٠٪ وهي نسبة كبيرة، خاصة إذا أخذنا حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم الإسلامي والتي تراوح ٣٩٣٤ دولار، ولكن سوء التوزيع وزيادة معدلات الفقر جعل نسبة السكان تحت مستوى خط الفقر بما يقرب من ٣٧٪، مما يدل على وجود مشكلة دائمة ومتفاقمة، ومن ابرز التحديات التي يواجهها امن الإنسان الضغوط السكانية، إذ أن عدد سكان الدول العربية سيرتفع حسب تقديرات الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٥ إلى ٣٩٥ مليون نسمة مقابل ٣١٧ مليونا عام ٢٠٠٧، وفيما يتعلق بالبطالة أعلنت بيانات[٣٠] منظمة العمل العربية لعام ٢٠٠٥، إلى أن نسبة البطالة في العالم العربي بلغت ١٤,٤٪ مقارنة بـ٦,٣٪ على الصعيد العالمي، لافتا إلى أن هذه المشكلة ستتفاقم، لان اتجاهات البطالة ومعدلات نمو السكان تشير إلى أن الدول العربية ستحتاج بحلول العام ٢٠٢٠ إلى ٥١ مليون فرصة عمل جديدة، وهو تحد كبير بحاجة لمعالجته بخطط تنموية فورية بالتعاون مع القوى الدولية الصاعدة كالصين والهند مثلا.

كما ساد الإهمال وتدنى معدل الإنتاجية للعامل العربي ليصل إلى نحو ٣٢ ٪ من إنتاجية العامل الأميركي، واتسعت الفجوة التعليمية والعلمية بين العرب وغيرهم من أقاليم العالم، أضف إلى ذلك التهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي العربي، وأوضح العيسوي أن أسعار الكثير من السلع الغذائية في الدول النامية، بقيت عند مستويات مرتفعة، بعد الارتفاع غير المسبوق في ٢٠٠٨، كما أن تحديات نقص المياه الجوفية لدى عدد كبير من الدول العربية التي تعاني من التصحر كدول الخليج وبعض الدول شرق أوسطية، سيشكل ضغطا حقيقيا على موارد التمنية المحدودة، ولكن المشكلة الكبرى هي نفاذ المخزون النفطي والغازي، والمشكل الثروة الحقيقية لدى عدد من الدول العربية والمتوقع بدء هبوط معدلات إنتاجه في الخمسين سنة القادمة، ويتوقع نفاذه في نهاية القرن الحالي، خاصة مع ارتفاع الطلب عليه مما يؤدي إلى استنزاف تلك الموارد المحدودة دون حدوث تنمية حقيقية، فالحاصل هو تطور اقتصادي وليس نموا حقيقيا يستمر تبعاته لأجيال ما بعد النفط، هذا في ظل ضعف البحث العلمي الموجه لتطوير الصناعات أو الخدمات، حيث تشير الأرقام[٣١] إلى أن مجموع ما تنفقه الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي هو (١,٧) بليون دولار سنويا، أي ما نسبته (٠,٣٪) فقط من الناتج القومي الإجمالي وللمقارنة في موضوع البحث العلمي فان فرنسا تنفق على البحث العلمي ما قيمته ٢,٧٪ من الدخل القومي، والسويد ما نسبته ٢,٩٪، واليابان ٣٪ (أي ١٠ أضعاف ما تنفقه الدول العربية مجتمعة)، وفي إسرائيل ٤,٧٪ حسب إحصائيات

٣٠- العالم العربي أكبر خزان للعاطلين عن العمل في العالم، موقع الملف http://www.malaf.info، ٢٠٠٩

٣١- محيسن، جهاد، "الاستهلاك" هوية جديدة للعرب، جريدة الغد، ٢٠١٠/٢/٩

اليونسكو لعدة سنوات خلت، وهو ما يجعل المحافظة على معدلات التنمية وخاصة في دول الخليج مشكلة المستقبل القريب، وهو ما يحتم ضرورة الإسراع لإيجاد حلول لها.

وأول خطوات يمكن أن تقوم بها الدول العربية والإسلامية لتعزيز موقعها في اقتصاد اليوم، هو تعزيز التبادل التجاري والتعاون السياسي مع دول الأغنياء الجدد سواء أكانت مجموعة بريكس أم دول مجموعة آسيان أم الإتحاد الجنوب أمريكي وغيرها من مجموعات تمثل الدول الصاعدة أو النامية ذات معدلات نمو معتدلة، فتعاون الدول العربية مع دول كالصين والهند اللتين تسعيان لتعزيز نفوذها الإقليمي في العالم العربي يعطي الدول العربية موطئ قدم عالميا للمساومة مع دول يضعف نفوذهما كأمريكا والإتحاد الأوروبي، فلا تعود الإملاءات الأمريكية أو الغربية قضاء وقدرا على واقع الدول الإسلامية، وقد يكون السبيل لتعزيز التعاون والشراكة الإسلامية والعربية بشكل خاص مع دول الأغنياء الجدد هو الاتفاقيات الثنائية مبدئيا، فمثلا حاجة الصين والهند للطاقة المتزايدة قد يدفعها للشراكة والتعاون مع الدول النفطية الصاعدة كالسعودية وقطر، ولكن في مقابل نقل حقيقي للخبرات والتقنيات العلمية والصناعية والعسكرية، وليس أن تكون الأسواق العربية مجرد مصرف لتصريف السلع الصينية والهندية فيه، كما عاملتها الدول الغربية لعشرات السنين، وفي مقابل نقل الخبرات قد تستثمر أموال الفوائض النفطية في الاستثمار في المشاريع المحلية الصينية والهندية، كما أن التبادل التجاري على أساس التسعير بالعملات المحلية بين الأغنياء الجدد والعرب قد يعزز موقع العالم الإسلامي بتخليه عن التسعير بالدولار، وإن كان مثل هذه الخطوة بمثابة إعلان حرب على الغرب خاصة أمريكا وقد لا يمر بسلام، لذلك مثل هذه الخطوات قد يكون مازال مبكرا عليها، وإن طال الوقت فلا بد أن يأتي ذلك اليوم مع استمرار ضعف الاقتصادات الغربية وتخبطها بأزمات متتالية.

ومثال ذلك التعاون واضح في زيادة حجم التبادل التجاري بين العرب ودول مجموعة البريكس كالهند والبرازيل وخصوصا الصين، فهنالك روابط مشتركة تجمع الصين بالوطن العربي والعالم الإسلامي، منذ زمن طريق الحرير إلى اليوم، فعلاقة الصين بالأمة الإسلامية هي علاقة تاريخية دائمة، ولهذا توجد أقاليم كاملة يقطنها عدد كبير من الصينيين المسلمين، وتعد الديانة الإسلامية الرابعة في الصين بعد البوذية والطاوية والمسيحية، وتتضح طبيعة هذه العلاقة الخاصة عندما ننظر إلى ما تخططه حكومة منطقة نينغشيا ذاتية الحكم والتي يقطنها غالبية أفراد قومية «هوي» أكبر القوميات المسلمة العشرة الصينية، لإنشاء منطقة تجارة حرة لتوسيع التجارة البينية[٣٢] مع الدول الإسلامية سواء تلك الواقعة في المنطقة

٣٢- التجارة مع الدول الإسلامية والعربية، بكين –وكالة بترا للأنباء، ٢٠١٠/٩/٣

العربية أو منطقة آسيا الوسطى، حيث أن منطقة نينغشيا التي يمثل مسلموها ٣٦ ٪ من إجمالي عدد سكانها البالغ ٦,٢ مليون نسمة ويمثلون نحو ١٠٪ من إجمالي عدد مسلمي الصين، تتمتع تقليديا بعلاقات ثقافية وتجارية واقتصادية شديدة التميز والخصوصية مع الدول العربية، كما أن منطقة نينغيشيا ستنشئ بحلول عام ٢٠١٥ نحو ٢٠ مصنعا للمنتجات الإسلامية الموجهة للتصدير بما فيها الغذاء المصنع والمنتجات الزراعية، أملا في اجتذاب استثمارات من الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وأن الحكومة الإقليمية الصينية وضعت خطة لتدريب المزيد من متقني التكلم باللغة العربية تحضيرا للعقد المقبل.

فهذه الروابط والأواصر المشتركة قد تستغل من قبل العرب والمسلمين لتعزيز أسس الشراكة الثنائية، وهو ما تسبب في قفز التجارة الصينية العربية من حوالي ٤٦ بليون دولار العام ٢٠٠٤ إلى ١١٠ بلايين العام ٢٠٠٩. ويعود هذا النمو إلى عودة الدفء للعلاقات المشتركة، بعدما اعترفت كل الدول الأعضاء في الجامعة العربية بجمهورية الصين الشعبية، ودخلت معها في علاقات دبلوماسية وسياسية، وفي ظل تعطش الصين والهند وغيرهما من الدول الصاعدة للطاقة، فإن الصراع على من يمتلك منابع الطاقة في الوطن العربي سيحتدم بين الغرب والشرق، وقد يكون سببا لاندلاع حروب القرن الواحد والعشرين العالمية، خاصة في ظل سرعة نضوب تلك الموارد المحدودة، مما يشكل فرصة للوطن العربي لاستغلال ذلك الصراع باشتراط التعاون والشراكة الدولية لحل قضايا الوطن العالقة من فقر وبطالة وتخلف، وحل قضايا الصراع السياسية كالعراق وفلسطين وأفغانستان والصومال وغيرها، إن عرف العرب من أين تؤكل كتف النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبالتالي ستعزز مكانة دول إسلامية وعربية في خضم ذلك النظام، ومن هذه الدول ذات الحظوظ تركيا والسعودية وماليزيا وقطر والإمارات وإيران ومصر والمغرب والجزائر وليبيا والعراق، كل تلك الدول لها حظوظ حقيقية في أن تعزز مكانتها بين دول الأغنياء الجدد إن قضت على المشكلات التي تعيق التنمية الحقيقية وعلى رأسها إرادة سياسية فعلية.

كما أن للوطن العربي والعالم الإسلامي دورا فعالا في تشكيل أسس النظام العالمي الجديد من خلال اقتباس الغرب لأسس النظام الاقتصادي الإسلامي ذو القوة المتزايدة، فالنموذج الاقتصادي الإسلامي قد أثبت كفاءته في خضم الأزمة، مما جعل الخبراء والمفكرين الغربيين يعتمدون النظر في تطبيق بعض مبادئه الناجحة ودمج بعض خصائصه للخروج بصيغة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، خاصة وأن النظام الاقتصادي الإسلامي يقدم حلولا عملية لمشكلة بناء الاقتصاد العالمي وهيكلته الحالية القائمة على اقتصاد الديون، فالاقتصاد الإسلامي كما رأينا في الفصل السابق يقدم حلولا عملية لبناء قاعدة مالية

واقتصادية قائمة على العمل والشراكة الحقيقية في الربح والخسارة، وهو يقدم نظاما بديلا لنظام الفائدة الجائر، ونظاما توزيعيا عادلا للدخل، كل تلك الخصائص والأسس قد تقولب بقالب غربي للخروج بشكل جديد للطريق الثالث وهو النظام البديل الذي يبحث تطبيقه بدلا من الرأسمالية النيوكلاسيكية الحالية والتي ثبت فشلها من خلال الأزمة وتبعاتها.

وما باستطاعة الدول الإسلامية، فعله لتعزيز استخدام النموذج الاقتصادي الإسلامي من قبل الغرب، هو البدء بتفعيل استخدامه في الدول العربية والإسلامية واعتماد منجاته بديلا للنظم الاقتصادية الوضعية ومنتجاتها المشقة عنها، ويتم ذلك على خطوتين، أولاهما: إعادة الاعتبار إلى الإسلام، معنى ذلك تفعيل القيم الإسلامية وتطبيقها في مجتمعاتنا قبل أن ننصح غيرنا باستخدامها، والثاني: الانتقال من تطبيق النظم الروحانية للإسلام إلى تطبيق النظم الاقتصادية من خلال تفعيل فكرة السوق الإسلامية المشتركة، حيث يتم إلغاء التعرفات الجمركية بين الدول الإسلامية المشاركة وتوحيد التعرفة الجمركية زهاء العالم الخارجي، كما تتضمن تسهيل انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، فرؤوس الأموال العربية والإسلامية ٩٠٪ يتم استثمارها في الخارج، ولو تم استثمار نصفها في مشروع السوق الإسلامية المشتركة لانتقل العالم الإسلامي خلال عقد من الزمان ليصبح كتلة اقتصادية وقوة عسكرية لا يستهان بها، وربما لذلكِ وقفت العديد من المنظمات والحكومات الغربية ضد تطبيق هذه الفكرة، ووضعت العراقيل ونشرت الخلافات بين الدول الأعضاء لكي تضمن عدم انتقال الحلم إلى حقيقية مرة لهم.

ولتحقيق ذلك الحلم ينبغي أولا تطبيق النموذج الاقتصادي الإسلامي في الدول المشاركة وإحلاله محل النظم الوضعية أكانت اشتراكية أم رأسمالية أم خليطا من ذاك وذاك، فإذا تولدت القناعة الفردية من الدول بأهمية وضرورة نجاح هذا النموذج إذا لأنتقل كالعدوى لبقية الأعضاء، خاصة في ظل النجاح الكبير الذي تحققه صناعة الصيرفة الإسلامية حاليا من معدلات نمو مرتفعة وأباح لا مثيل لها، ومن ثم تطبيق النموذج الاقتصادي الإسلامي في بقية الدول الإسلامية المشاركة وتوحيد المؤسسات والنظم والإجراءات الحاكمة والمنظمة بطريقة أشبه بنظيرها من الاتحادات العالمية كالإتحاد الأوروبي، ولكن لكي يتحقق هذا الحلم لا بد من إرادة سياسية حقيقية بتحويل النظم الاقتصادية المحلية والإقليمية إلى التعامل بالنظام الإسلامي، كما لا بد من تفعيل مشاريع البنية التحتية المشتركة والتي من شأنها تسهيل عمل السوق الإسلامية المشتركة، كسكة الحديد العابرة للدول الإسلامية، أو مشاريع القنوات المائية والبحرية المشتركة، والأسواق الإسلامية الحرة وغيرها مما يلزم إرادة سياسية وعمل لجان مشتركة لتحقيقه، كما أن إنشاء الجامعات ومراكز الأبحاث

الإسلامية ذات الطابع الاقتصادي من شأنه أن يعزز سبل تطوير مثل هذا النظام.

فمبادئ هذا النظام العادل سماوية وهي خالدة ومهداة للبشرية من الخالق عز وجل، أما تطبيق هذه النظم فقد استأمن الإنسان المكلف عليه، وذلك في سبيل تحقيق العدل والازدهار للبشرية جمعاء، والانتقال من عبودية المال أو الإنسان لعبودية خالق هذا الكون، فعملية إعمار الأرض تقع على عاتق العبد، فإن اختار الإنسان النظام الرباني في الاقتصاد والذي من شأنه أن يضمن سوية الطريق للتنمية، سيفلح، أما إن اختار الإنسان النظم الوضعية ذات الطابع الأناني وذات الرؤية الضيقة والمادية، فلا يلومن إلا نفسه، وقد رأينا جميعا من خلال الأزمة المالية التي وقعت للبشرية ما يمكن أن تفعله النظم المادية ذات المنظور الفردي الأناني والاستغلالي من ضرر فادح للملايين من البشر، والله لا يظلم الناس ولكن الناس طالما كانوا لأنفسهم ظالمين، فهل من متعظ الآن؟!.

مصير الفقراء الجدد

ألقينا عبر صفحات هذا الكتاب نظرة على عالم ما بعد نيران الأزمة المالية العالمية اليوم وتلك الأزمة أتت على كل قطاعات الاقتصاد وأسواق المال العالمية، فوجدناه وقد أصبح حطاما بعد عمار، فالعالم اليوم أكثر قتامة وأكثر بؤسا وفقرا وبطالة ومرضا للمليارات من أبنائه، وتبعات الأزمة أخرجت الملايين من أحضان الطبقة الوسطى الدافئة وقذفت بهم إلى شوارع البطالة والفقر والديون وطردوا من المنازل للنوم في العراء لينضموا إلى المليارات من فقراء العالم الذين ازدادوا فقرا هم الآخرون، وقد نجم عنها ما سميته بظاهرة الفقراء الجدد والتي هي نقيض الحالة التي أصابت العديدين منهم قبلا ألا هي ظاهرة الأغنياء الجدد، أو محدثي النعمة، والتي غذتها سنوات من الاستهلاك المفرط والمغذى من الديون وعلى المكشوف حتى أصبح الاقتصاد العالمي بجميع قطاعاته الإنتاجية معتمدا على اقتصاد الفائدة المتراكمة والديون، فبات كبيت الورق الذي انتظر ريح الأزمة العقارية لتفضح وهنه، ولم تكتف الأزمة بإفقار الطبقة الوسطى والقضاء على العديد من ميزاتها التي راكمتها عبر السنين، بل لحقت الأزمة بالأغنياء والأثرياء من المجتمع فقللت من ثرواتهم وأعيت استثماراتهم وقللت كثيرا من مظاهر الرفاهية والاستهلاكية في العالم، وهو ما يثبت فرضية أن العالم قد تغير عقب الأزمة ليصبح أفقر بالنسبة للدول المتأثرة بها.

وإن كان التأثير الأكبر للأزمة قد أصاب طبيعة ونمط حياة الملايين من هؤلاء الفقراء الجدد ممن أعيتهم الأزمة بدائها المستفحل، فقد أثرت الأزمة على شهية الاستهلاك العالمي للملايين من أبناء الطبقة الوسطى ممن خسروا وظائفهم وخسروا امتيازات اعتادوا عليها أو هكذا قيل لهم بأنه من خلال نظام اقتصادي كالرأسمالية النيوكلاسيكية والمنفتحة على جميع الأسواق بلا عقال، ولكن الحلم ببيت جميل ذي سور ابيض وسيارة فارهة وعمل مستقر ذي دخل مستقر مع مستوى عال من التعليم والرعاية الصحية وضمان تقاعدي ينذر بأيام سعيدة قادمة، كل تلك المميزات التي روج لها ضمن سياق ما عرف بالحلم الأمريكي، أو ما أصبح فيما بعد بفضل عولمة الرأس مالية بالحلم العالمي للملايين من أبناء الطبقة الوسطى، قد تبخر وأضحى كابوسا جاثما في واقع المديونية التي لا ترحم، وقد تساوى بذلك أبناء الشرق قبل الغرب، فالآلاف من العرب قد خسروا وظائفهم في الخليج أو في دولهم غير النفطية.

واليوم يرى عدد كبير من الخبراء أن السبيل الوحيد للخروج من الركود أو التباطؤ الاقتصادي العالمي والذي أصاب قطاعات الصناعة والزراعة والإنتاج والخدمات وغيرها

بتباطؤ حاد، أن السبيل هو عودة الاستهلاك إلى شعوب العالم وخاصة إلى أبناء الطبقة الوسطى الغربية قبل الشرقية، وحتى تعود معدلات الاستهلاك لا بد من دعم هذه الطبقة الحيوية والتي بينا مقدار ما أسهمت له في عملية التنمية عبر فصول هذا الكتاب، وقد رأى العالم اجمع المدى المدمر لتراجع مستوى معيشة تلك المجتمعات والتي طالما اعتمد عليها بناء المجتمع السوي، فرأينا كيف أن الجريمة والاستغلال قد زاد في المجتمع نتيجة للفقر المتزايد ولتراجع حقوق هذه الطبقة المهمة من المجتمع والتي طالما اعتمد عليها ثراء الطبقة الغنية وعلى جهودها وخبراتها وإنفاقها والذي غذى لسنين ترف الأثرياء في العالم، وهو ما يدعو الكثير من الخبراء لتوجيه النداء للحكومات والمصارف على حد سواء، لتوفير الدعم المادي أو تقديم القروض للمشروعات الصغيرة والأفراد لإعادة الوضع الاستهلاكي إلى كما كان عليه قبل الأزمة في زمن تمويل الاستهلاك المفرط لإشباع رغبات المرء بلا حساب.

لكن ما حدث ويحدث اليوم، خاصة في الغرب أكثر منه في بقية دول العالم، هو العكس تماما، فسياسات الحكومات الغربية والعربية أن تقلل من إنفاقها العام، وأن تقلل من مشاريع البنى التحتية أو تحسين الخدمات الطبية أو التعليمية، وغيرها من طرق رفع أي مبادرة لدعم الفقراء الجدد المتضررين من الأزمة، وعلى الرغم من أن بعض الدول قد خفضت الضرائب على الفقراء ولا حقت الأغنياء لتحصيل ما تهرب من ضرائبهم المستحقة، إلا أن الاتجاه العام يوحي بأن الحكومات قد مالت على شعوبها لإنقاذها بدلا من أن تنقذ هي شعوبها، فنرى أن العديد من الدول قد لجأت إلى تعديل قوانين التقاعد لترفع سنه إلى ٦٧ سنة وذلك لتنقذ صناديق تقاعدها من وطأة لعنة مجتمعات الشيخوخة، أو نراها قد لجأت إلى تجميد التوظيف العام وكذلك الخاص مما أدى إلى صعوبة الحصول أو الانتقال إلى عمل آخر، كما أدى إلى زيادة معدلات البطالة بين الشباب حديثي التخرج من الجامعات كما حدث مع الدول العربية، كل تلك التصرفات وغيرها من شأنها أن تضيق على مستوى معيشة استهلاك المجتمع وستؤدي بالنهاية إلى تراجع الاستهلاك، فما بالك والمطلوب زيادته الآن.

وفي نفس الوقت، فإن أسواق المال ومجتمعات المصارف تتصرف اليوم وكأنها بعيدة كل البعد عما يحدث للقطاعات الأخرى المشكلة للاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج والتجارة، فعادت الأسواق المالية إلى عادتها القديمة من مضاربة عمياء ومحمومة بالمشتقات المالية المركبة على ديون وهمية، وعاد انتعاش تجارة الأسهم بفضل المليارات من نقود دافعي الضرائب والتي وجهت من قبل المصارف والبنوك والمحافظ السيادية للمضاربة بالأسواق المالية عوضا عن إقراضها للأفراد والمشاريع الصغيرة والمتعثرة، وهو ما فاقم من الأزمة الحالية وأخر خروج الاقتصاد العالمي من دوام الركود الذي أصابه، والمتوقع أن يتفاقم

من خلال أزمات تنتظر لكي تنفجر في وجه الاقتصاد العالمي، مثل أزمة بطاقات الائتمان المتراكمة وأزمة ديون الدول الغربية والتي هي بارتفاع حتى مع محاولات خفض الإنفاق، وأيضا لا يزال العالم بانتظار انفجار جديد في الأسواق المالية نتيجة استمرار نفس النهج الأناني والقائل بان الغاية تبرر الوسيلة، وأنه في سبيل تحقيق أعلى الأرباح لا بد من المغامرة بنقود الملايين من البشر حتى وإن كنت تعلم مصير أن ما تضارب به سيؤول إلى الفشل والتعثر، ولكنه سيكون مشكلة أجيال المستقبل وسيتكفل بحله شخص آخر.

وقد أظهر استبيان[٣٣] من مركز بيو للأبحاث أن ثلثي الأمريكيين يرون أن السياسات الحكومية ساعدت الطبقة الثرية خلال السنتين السابقتين على حساب الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، وفي العقود الأخيرة كان الزعماء الأمريكيون في العادة يتجنبون الخوض في الكيفية التي تقتسم بها أمريكا الكعكة الاقتصادية، وذلك بسبب النظرة المتفائلة التي تقول إن الكعكة ستظل تنمو دائماً. ولم يكن من المنطقي أن يفكر المرء في محدودية الموارد، لأن أمريكا بلد أنشئ على أيدي الرواد الذين كانوا يظنون أنه كلما نفدت الأراضي المتاحة للتملك في الشرق، فما عليك إلا <<التوجه نحو الغرب>>، لكن هناك إدراك متزايد في الوقت الحاضر بأن الموارد ليست دائماً معيناً لا ينضب، كذلك هناك شك متزايد حول ما إذا كانت الكعكة الاقتصادية ستنمو باستمرار، وذلك بالنظر إلى المتاعب الهيكلية التي تعاني منها أمريكا والغرب بشكل عام،

فكيف ستكون استجابة العالم إذا توقفت الكعكة عن النمو، وهل من الممكن تقسيمها دون حدوث تصدع اجتماعي؟، فبحسب الخبراء فإن المزاج السياسي يزداد غضباً، ويمكن رؤية إحدى العلامات الدالة على ذلك في ظهور حركة <<حفل الشاي>> الشعبوية في أمريكا وتحرك النقابات العمالية المتزايدة في فرنسا واليونان واسبانيا وبريطانيا، كما إن هنالك علامة أخرى هي مستوى الملاسنات الحادة في الجدل حول الضريبة، وهو جدل لم يكن يؤدي فقط إلى إثارة غضب شديد لدى اليسار، وإنما أثار كذلك نوعاً من الغيظ لدى <<الأثرياء الغاضبين>> من تمرد الفقراء الجدد وسأمهم من تجاهل مشاكل المجتمع التي تسببوا بها في الأساس.

وقد أضحت علامات تمرد الطبقة الوسطى قاب قوسين أو أكثر للمطالبة بحقوقها التي هضمت، فقد استيقظ الملايين منهم على كابوس انهيار النظام الرأسمالي بشكله الحالي، وطالبوا إصلاحه، وضرورة إعادة تأهيل الملايين من الفقراء الجدد ليتناسبوا مع عمل

٣٣ - تيت، جيليان، الجشع في أمريكا أصبح كتوما لا يحب الأضواء، صحيفة الاقتصادية نقلا عن الفاينانشيال تايمز، ٢٠١٠/١٠/١١، العدد ٦٢٠٩

المرحلة الجديدة، والتي تتمركز حول اقتصاد خدمي أو مالي أكثر منه صناعي أو زراعي، وهو يستوجب إعادة تدريب الملايين ممن خسروا وظائفهم في قطاعات الصناعة والزراعة للتناسب مع اقتصاد اليوم، إضافة إلى استمرار تقديم الدعم في خدمات الصحة والتعليم وذلك للمحافظة على مستوى معيشة معتدل لضمان عدم انحراف المجتمع لهوة الفقر والجريمة، وعندها قد يحدث ما لا يحمد عقباه فكل ما يلزم هو شرارة واحدة لإشعال تمرد الملايين ممن فقدوا كل شيء ضد من يملكون كل شيء.

كما أن عالم ما بعد الأزمة قد تمخض عن ولادة عمالقة جدد سينافسون عمالقة الاقتصاد القدامى الغربيين، ألا وهم الأغنياء الجدد والذين سيشكلون الكفة الرابحة في اقتصاد ما بعد الأزمة، وخاصة الصين ذلك التنين الرابض والمنتظر لأدنى فرصة كي ينقض على منابع الطاقة والموارد المائية والمعادن وغيرها من الثروات اللازمة لضمان استمرار نموه الصاعد، ويرى كثيرون أن مسألة تصادم المصالح بين الشرق بقيادة الصين والغرب بقيادة أمريكا، ما هي إلا مسألة وقت فقط.

وقد بدأت بوادر هذا الصراع بالظهور من خلال المناوشات والمشاحنات بشأن تخفيض العملات خاصة بين دول البريكس كالصين والهند وضرورة رفعها مساواة بعملة دول الغرب كالدولار واليورو، فحجة أن الصين والهند والبرازيل أفقر من أن تشكل تهديدا عالميا قد انكشفت، وقناع الضعف الذي طالما استصنعته الصين قد سقط عن وجهها ليكشف عن نمر آسيوي قد هم بالوثوب على طريدة الاقتصاد العالمي لينهش لحمها ويأخذ اكبر قطعة ممكنة من مواردها، وبالتالي فإن حروب العملات اليوم قد تنتقل لتصبح حروب الموارد غدا، وقد بدأت تلك الحروب خاصة في إفريقيا القارة البكر وغير المستغلة الثروات بما يسمى بالأسواق المؤجلة لصالح الغرب والتي يبدو أنها ستؤول لصالح الصين والشرق، فبدأت الصين بدعم العديد من الحكومات هنالك ماديا وعسكريا حتى عادت الشريك الأول لإفريقيا وتعدت بذلك على حجم تجارة فرنسا صاحبت الحق التاريخي في القارة، وأمريكا سيدة العالم الحالي (على الأقل قبل الأزمة)، فالصين منذ أكثر من عقد تتحرك بهدوء وصمت قاتلين في الأدغال الأفريقية، كصياد ينتظر أن يردي طريدته حتى فاز بها.

والأخطر هو تحرك الصين في وسط آسيا ودول الشرق الأوسط، وخاصة دول الخليج العربي، فخلال الخمس والعشرين سنة الماضية عمدت الصين إلى توسيع علاقاتها السياسية ونشاطها الاقتصادي التجاري مع الشرق الأوسط، إضافة إلى زيادة مبيعاتها من الأسلحة لعدد من دول المنطقة، لاسيما السعودية وإيران، كما لم تكن للصين في الماضي أية قدرات

عسكرية قريبة من منطقة الخليج العربي ناهيك عن أي وجود عسكري لها فيه، ولكنها تسعى اليوم إلى توسيع وجودها العسكري البحري بعيداً جداً عن حدودها. ولن يقتصر هذا الوجود على خطوط الملاحة في المحيط الهادي فحسب، بل يتوقع له أن يصل حتى مياه عدد من الدول الشرق أوسطية، وتسمي الصين هذا النهج الجديد بإستراتيجية "دفاع البحار البعيدة"، وقد واصلت الصين بناء قدراتها البحرية هذه خدمة لإستراتيجيتها الجديدة، أي بناء سفن حربية ترمز إلى قوة الصين الوطنية وجبروتها، وخلال السنوات القريبة الماضية بنت الصين ميناء جادوار في باكستان، وهو ميناء تجاري إلى حد كبير، غير أنه لا يستبعد أن يصبح موطئ قدم لها قريباً من منطقة الخليج العربي، وقد زاد رسو السفن الحربية الصينية كما حدث مع سفينتين حربيتين صينيتين في مياه الخليج العربي، وهي الزيارة الأولى من نوعها لسفينة حربية صينية إلى مياه الشرق الأوسط.

هذا التوسع والذي يشكل إزعاجا اليوم وتهديدا لمصالح أمريكا وباقي الدول الغربية، لا بد وأن يتحول غدا من مجرد تهديد أو إزعاج، إلى خطر محدق يهدد سيطرة الغرب على موارد الشرق، وخاصة موارد الطاقة، التي ستشكل الحد الفاصل بين من يمتلك القوة ومن لا يمتلكها، وهو ما سيؤدي حتما بنظر كثير من المفكرين والمحللين السياسيين منهم أو الاقتصاديين، سيؤدي إلى اندلاع حرب قد لا نبالغ إذا قلنا عنها عالمية الطابع، إلا إذا توصل إلى اتفاق تقاسم ما للسيطرة على موارد العالم وهو من المستبعد حدوثه لمحدودية تلك الموارد وضرورتها لاستمرار معدلات النمو في الدول المتنازع عليها.

والسؤال هو ما مصير الفقراء الجدد في ظل تلك التهديدات سواء المحلية منها كزيادة الفقر والبطالة وتراجع المستوى المعيشي لهم، أو الخارجية منها كالحروب ومنافسة الأغنياء الجدد لهم؟، إن مما لا شك فيه أن الملايين من أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة الغربية سيشكلون فارقا في خضم هذا الصراع، ومن المعتقد أنهم على الأغلب سيكونون وقود حرب الموارد القادمة لا محالة، بل إن كثيرين يرون في كون الحرب مخرجا لأزمتهم، فكما وفرت الحرب العالمية الثانية مخرجا من أزمة الكساد الكبير، فإن حرب الموارد أو الحرب العالمية الثالثة ستكون مخرجا لأزمة الركود الكبير الماثلة أمامنا اليوم، وسيذهب الملايين من الفقراء الجدد للحرب وسيشكلون وقودها الأول، وحتى ذلك الوقت فإن مصير الفقراء الجدد رهينة بيد حكوماتها، وهل ستقرر إصلاح نظامها الاقتصادي والمالي وتوجيهه لتدعيم استهلاكهم وإرجاع مستوى الرفاهية الذي تعودوا عليه، أم ستبقى الأمور موجهة لصالح القلة من أثرياء المجتمع، وهو ما يعني بقاء الاقتصاد العالم على حاله من بئر معطلة وقصر مشيد تصفر فيه رياح الأزمات المتعاقبة.

ثورات الجياع العربية عقب الأزمة المالية

إن من أهم ملامح النظام العالمي الجديد بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، هو ثورات الجياع التي حدثت عقب الأزمة المالية للعالمين العربي والإسلامي، فهي من ناحية دلالة على انتقال تدريجي للقوى المهيمنة على ثروات العالم العربي والإسلامي من أيادي الغرب بقيادة أمريكا إلى أيادي الشرق بقيادة متنازع عليها بين الصين وتركيا، وإيران والسعودية بدرجة أقل، ومن ناحية أخرى هي دلالة على أثر سنوات عجاف من الوهن الاقتصادي العربي المدفوع بالفساد والرشوة وتعاون السلطة والمال، مع وقوع أزمة الغذاء العالمية التي جوعت مئات الملايين من أبناء الطبقة الفقيرة العربية والعالمية، لتأتي الأزمة المالية العالمية وتطحن ما بقي من أحلام وكرامة للملايين من أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة.

كل تلك العوامل تضافرت لخلق مناخ اقتصادي واجتماعي في الوطن العربي(ومعظم دول العالم الثالث المتخلف) لا يحتمل، فسنوات الإصلاح الاقتصادي المزعوم والذي مارسته العديد من الحكومات العربية المتلاحقة منذ انفصامها عن السياسات الاشتراكية وإتباع نهج الإصلاح الغربي والمتمثل بالرأسمالية المفتوحة ومبادئ السوق العادلة والتي كما بينا في فصول الكتاب السابقة لم تتحقق بسبب الفساد والرشوة والاحتكار مما ألغى فعالية عدالة السوق وتصحيح الأسعار بناء على قوى العرض والطلب، بل إن نصائح صندوق النقد الدولي كانت وبالا على الطبقة الفقيرة والمتوسطة بمطالبتها للدول العربية لإلغاء الدعم الحكومي ودور الدولة الراعية والتركيز على قطاع السياحة ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة غالبيتها في القطاع العقاري الفاخر، وتناسيها لقطاعي الزراعة والصناعة والخدمات الأساسية لعملية التنمية العربية، مما فاقم من مشكلة البطالة في الدول العربية.

وحتى القليل من فوائد النمو الاقتصادي الذي جنته الدول العربية نتيجة لتطبيقها إصلاحات كالخصخصة وفتح الأسواق أمام الواردات الأجنبية، وإلغاء الدعم للمنتجات المحلية وتخفيض التعرفة الجمركية أمام المنتجات الغربية تلبية لمتطلبات منظمة التجارة الحرة، حتى هذه الفوائد لم تصل بشائرها إلى معظم طبقات الشعب، بل استفاد منها قلة قليلة من النخب الحاكمة المختارة ومن شايعهم، فغياب الشفافية وعدالة التوزيع أديا إلى احتكار فوائد الإصلاح بيد عدد قليل من الطبقة الغنية أو طبقة الحكام العليا، مما فاقم من حجم هوة تفاوت الدخول بين أعلى ٢٪ من المجتمع والتي تحصل على أكثر من ٨٠٪ من الدخل، وبين أفقر ١٥٪ من المجتمع والتي تحصل على اقل من ٣٪ من الدخل، و٣٥٪ من أبناء

الطبقة الوسطى للمجتمع تحصل على ١٧٪ من الدخل بحسب أرقام منظمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨.

أضف إلى ذلك التحديات التي يواجهها الوطن العربي بسبب الضغوط السكانية، إذ أن عدد سكان الدول العربية سيرتفع حسب تقديرات الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٥ إلى ٣٩٥ مليون نسمة مقابل ٣١٧ مليونا عام ٢٠٠٧، حيث ينتمي قرابة ٦٠ ٪ من سكان المنطقة إلى ما دون سن الـ٢٥، وسيحتاجون إلى ٥١ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٢٠. من بين المصادر المستمرة الأخرى للشعور بافتقار الأمن الإنساني داخل الدول العربية معدلات البطالة المرتفعة وفي ما يتعلق بالبطالة يعتمد التقرير بيانات منظمة العمل العربية لعام ٢٠٠٥، مشيرا إلى أن نسبة البطالة في العالم العربي بلغت ١٤,٤٪ مقارنة بـ٦,٣٪ على الصعيد العالمي، لافتا إلى أن هذه المشكلة ستتفاقم مستقبلا ،وبحسب تقرير مفصل لمنظمة العمل العربية يذهب إلى أن البطالة في العالم العربي وصلت إلى ٢٣ مليون عاطل عن العمل في عام ٢٠١٠، وسيكون رقم الزيادة بسبب الأزمة فوق ٦ ملايين شخص وستتركز تلك البطالة في أوساط النساء وتحديدا في القطاعات الخدمية التي كانت توفر ملاذا لكثيرين قبيل الأزمة.

لقد ساهمت الظروف التي سردناها أعلاه لتأجيج الاحتقان المتصاعد في نفوس الطبقات الفقيرة والعاطلة عن العمل من الشعوب العربية والإسلامية، فظهرت أولى علامات الاحتقان عقب ارتفاع أسعار الغذاء العالمية أوائل العام ٢٠٠٨ فيما سمي "بأزمة الغذاء العالمية" مما فاقم من معدلات التضخم في الدول العربية لتصل في بعض الدول إلى قرابة ١٧ إلى ٢٥٪ سنويا ولترتفع أسعار العقارات إلى قرابة ٤٠٪ أيضا، مما جعل اقتناء شقة صغيرة وتوفير غذاء كاف للعائلة بمثابة حلم للكثير من أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة في العالم العربي، وعجزت الحكومات العربية ذات الميزانيات المثقلة بالديون الخارجية أصلا عن دعم أسعار الغذاء مما اضطرها إلى رفعها أيضا، فخرجت الملايين من أبناء الشعوب العربية وخاصة في دول كاليمن ومصر للاحتجاج على رفع الأسعار، وسقط بضعة قتلى في تلك المظاهرات فاضطرت العديد من الحكومات عن التراجع عن رفع أسعار بعض السلع بينما عومت جلها أسعار المشتقات النفطية مما تسبب بهدوء نسبي، أججته مجددا عاصفة الأزمة المالية، فحدث الركود والتباطىء الإقتصادي، مما فاقم من مشكلة البطالة لدى الشباب العربي وزاد من معدلات الفقر.

فعلى الرغم من كون النفوس قد هدأت، إلا أنها كانت كالجمر المشتعل تحت رماد القمع

الأمني وقوانين الطوارئ والأحكام العسكرية، لتأتي الشرارة التي أشعلت ثورة الجياع العربية، والتي تمثلت بجسد بائع الخضار الشاب المتعلم، التونسي محمد البوعزيزي، والذي احرق جسده أمام مبنى محافظ مدينة سيدي بوزيد، احتجاجا على حجز عربته التي كان يبيع عليها الخضار مرارا عقب عجزه عن عمل باختصاص شهادة الدبلوم العلمية التي يحملها، واحتجاجا على ضربه والبصق عليه من قبل شرطية من زبانية النظام المنصرم، فأبت نفسه العزيزة ذلك الظلم فأحرق نفسه احتجاجا، وتوفي عقب تأثره بحروقه، ولكن موته بعث شرارة ألهبت مشاعر الملايين من أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة خاصة الشباب المتعلم والعاطل عن العمل لسنين عديدة مل فيها سماع الوعود الذهبية بأرض الميعاد الإقتصادي ذات الوفرة والرخاء، ولتبدأ الاحتجاجات السلمية في كل مدن تونس الرئيسية، مطالبين بإسقاط نظام زين العابدين بن علي، والذي يعتبر من أقرب الأنظمة العربية إلى قلب الإدارة الغربية خاصة فرنسا وأمريكا، وصولا إلى جمعة الهروب[٣٤] في ٢٠١١/١/١٤ بناء على طلب من قائد الجيش حقنا لدماء الشعب، خاصة بعد سقوط المئات من الشهداء في الاحتجاجات، وليتبين فيما بعد أن ثروة بن علي قد قاربت ٤٠ مليار دولار مهربة في حسابات في دول كسيوسرا وبريطانيا، هذا غير المليارات من مكاسب المشاركة الإلزامية لأي مستثمر يريد إقامة مشروع في تونس، أضف على ذلك المليارات التي اكتسبتها زوجته وعائلتها من سيطرتهم على منافذ الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تعطيل عملية التنمية ومفاقمة الفقر في تونس لسنوات عديدة.

ومع رؤية الملايين من أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة في بقية الدول العربية لمعجزة الشعب التونسي في مطالبتهم بالحرية فيما عرف "بثورة الياسمين"، عرفوا أن الساكت عن الحق شيطان اخرس، وأن الدنيا تأخذ غلابا، فخرجوا بعشرات الملايين يطالبون بحقوقهم المنهوبة، ويطالبون بالخروج من تحت عباءة القطب الأوحد (أمريكا) والتخلص من الاتفاقيات الإقتصادية والإصلاحات الوهمية التي جلبت الخراب للشعب، فيما عرفه المحللون بتأثير الدومنو (نسبة إلى سقوط جدار برلين وتبعات ذلك على انهيار الشيوعية في دول أوروبا الشرقية كحجارة الدومنو) على بقية الدول العربية خاصة الموالية للغرب فيما يعرف بمحور الاعتدال العربي والذي بدأ يتداعى.

ولعل انتقال ثورة الجياع من تونس إلى مصر هو أكبر دليل على نتائج الأزمة المالية وتداعياتها المستمرة على المنطقة بأسرها، فحالة مصر هي اكبر دليل على تغير ثقل قوى العالم الغربي بفعل الأزمة، وعجزه عن التدخل لكبح جماح الملايين من فقراء الوطن العربي

٣٤- الموسوعة المفتوحة ويكابيديا، ٢٠١١، ar.wikipedia.org/wiki

الجدد، فمصر والتي طالما تباهت بمعدلات النمو[٣٥] والتي تراوحت حول ٦,٥٪ قبيل الثورة، ولكن لنفس الأسباب التي ذكرناها سابقا من فساد ورشوة وديكتاتورية عمياء دامت حوالي ٣٠ سنة قابضة على مقدرات أحد أعظم الدول في العالم، تعاظمت فجوة هائلة بين التوقعات وواقع الملايين من الشباب المصري العاطل عن العمل. فالمحركات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد المصري قبيل الأزمة، كانت هي قناة السويس التي تدر في الوقت الراهن ٥ مليارات دولار في صورة عوائد على مرور السفن، والسياحة التي يشتغل بها ١٢ ٪ من إجمالي سكان البلاد، وتدر ما يقرب من ١١ مليار دولار سنوياً، وأما المحرك الثالث فهو الاستثمار المباشر الذي ارتفع عشرة أضعاف خلال العقد الأخير ووصل إلى ٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٠، ولكن ذلك كله لم يكن كافيا لاستيعاب الشباب العاطل عن العمل وتشغيله.

ومما زاد الطين بله الارتفاع العالمي المتزايد في أسعار المواد الغذائية الذي فاقم من صعوبة الموقف الاقتصادي لمصر وحرك عوامل عدم الاستقرار، فمصر كما هو معروف من أكبر الدول المستوردة للقمح في العالم، علاوة على أنها تستورد الجزء الأكبر من احتياجاتها الغذائية من الخارج لإطعام كتلتها السكانية الضخمة. كما أنها تنفق سنوياً قرابة ١٥ مليار دولار على دعم المواد الغذائية، وهو الدعم الذي يمثل خط النجاة الاقتصادي لهؤلاء الذين يعيشون عند أو تحت خط الفقر. وتشير التقديرات إلى أن التضخم في مصر ارتفع من ١٢ ٪ عام ٢٠٠٩ إلى ١٣ ٪ عام ٢٠١٠ بينما لم ترتفع الأجور بنفس النسبة، وازداد معدل البطالة في البلاد.

ومع أن معدل البطالة لا يزيد عن ٥ ٪ في أوساط غير المتعلمين والفقراء إلا أنه يصل إلى ٣٠ ٪ تقريباً في أوساط خرجي الجامعات تحت سن الثلاثين والذين يشكلون ٧٠٪ من المجتمع المصري، فإن معنى ذلك أن معدل البطالة قد وصل إلى أعلى مستواه في أكبر كتلة سكانية في المجتمع .

وهو ما أدى في النهاية إلى ثورة عارمة تمثلت بخروج مظاهرات مليونية في مختلف مدن مصر وحدوث تجمعات في القاهرة في ميدان التحرير، مطالبة بإسقاط النظام وتنحية الرئيس مبارك وحدوث إصلاح سياسي واقتصادي شامل، وبعد سقوط أكثر من ٦٠٠ قتيل وآلاف الجرحى، كان لشباب مصر ما أراد من ثورته التي عرفت باسم " ثورة الفيسبوك(Face Book) " نسبة لاستخدام موقع الفيسبوك الإلكتروني للدعوة للخروج في مظاهرات مليونية، وهرب الرئيس حسني مبارك وعائلته من مصر في جمعة رحيل أخرى

٣٥- كولمان ،إيزوبيل ،مصر.. حقائق اقتصادية قاسية، تريبيون ميديا سيرفس، نقلا عن صحيفة الرأي، ٢٠١١/١/١٦

بتاريخ ٢٠١١/٢/١١ عقب تخليه عن سلطاته الدستورية لصالح المجلس العسكري الأعلى وفوض الجيش بصلاحيات الرئاسة، فحل الجيش مجلسي الشعب والشورى، وألغى الدستور القائم إلى أن ينظم انتخابات دستورية والإشراف على إقامة حكومة إصلاح اقتصادي وسياسي واجتماعي عاجلة، وليكتشف الشعب ان ثروة مبارك قدرت بحوالي ٧٠ مليار دولار هذا غير ثروة أبنائه وزبانيته ممن هربوا إلى الدول الغربية أو الدول العربية الحليفة.

وقد كان لثورات الجياع التونسية والمصرية الأثر الكبير في معظم الدول العربية، خاصة التي تعاني من آثار الأزمة والبطالة المستمرة، فاشتعلت نار الحرية كالهشيم في الدول المجاورة، وخرجت الملايين من أبناء الأمة العربية مناشدين بتغييرات مماثلة كتلك التي حدثت في تونس ومصر، فيما يشبه الفوبيا من انتقال ثورة الجياع إلى بلد عربي آخر وخروجه من عباءة الغرب.

فكما بينا بداية هذا الفصل أن أقطاب القوى العالمية قد تغيرت بسبب الأزمة المالية العالمية، وأن ما يحدث من ثورات الجياع من قبل الملايين من الفقراء الجدد سواء في أوربا (كبريطانيا واليونان وايرلندا والبرتغال وغيرها) أو في أمريكا الجنوبية أو آسيا وأخيرا في الشرق الأوسط، ما هو إلا دليل على إنهاك قوى الغرب السياسية والاقتصادية والعسكرية من قبل الأزمة وتبعاتها، مما أفسح المجال أمام العديد من الشعوب للتحرر من وطأة أحادية القطبية الغربية والمتمثلة بهيمنة أمريكا على العالم دون منازع، لتدخل قوى إقليمية أخرى صاعدة بقوة، كالصين والهند وتركيا وإيران على خط الهيمنة على ثروات الشرق وبالأخص منطقة الشرق الأوسط، من خلال تشجيعها المعنوي لثورات الملايين من الشباب العربي، وأنهم يسمعون أصواتهم المطالبة بالحرية من التبعية الإقتصادية بعكس دول الغرب الداعمة للأنظمة القامعة لهم، فخلال السنوات الـ ٢٢ التي مضت منذ سقوط سور برلين، تحرك ٧٪ من سكان العالم و ٤٧ دولة إلى نور الديمقراطية، وذلك وفقا لتقرير[٣٦] منظمة بيت الحرية. وقد انضم ١،٢٪ من سكان العالم في مصر، أخيراً، إلى العالم الحر.

فهل سيتحرر الوطن العربي من نير التبعية الإقتصادية وذل العبودية للغرب، وهل ستساعد دول الشرق الصاعدة في مسعاه، وهل ستنضم شعوب أخرى من دول الفقراء الجدد العربية إلى المطالبين بحقوقهم من خلال ثورات الجياع؟ كلها أسئلة سيكشف عنها باطن الأيام المقبلة؟، ولكن السؤال الحقيقي هنا هل سينتج عن هذه الثروات أي إصلاحات حقيقية وما السبيل لتحقيق ذلك؟، فإذا كان خروج ١٠٪ من الشعب المصري (أي ما قدر بحوالي ٨

٣٦ - افتتاحية «إندبندنت» البريطانية، نقلا عن صحيفة الرأي، ٢٠١١/٢/١٦

مليون مواطن) مطالبين بحقوقهم، قد أدى إلى سقوط أكبر نظام أمني عربي في المنطقة، فمن سيمنع سقوط الباقين؟

إن الحل الوحيد لمشكلة الملايين من الفقراء الجدد في العالم العربي، هو بكل بساطة العدل، فعدالة توزيع الدخول بين جميع طبقات المجتمع قدر ما أمكن، والقضاء على سبل الظلم والجور الإقتصادي بمنع الاحتكار والرشوة والفساد ودعم الصناعة المحلية ودعم القطاع الزراعي والصناعي والخدمات هو السبيل لحل الأزمة، وكذلك القضاء على الظلم السياسي من منع لحريات التعبير والإسلام فوبيا والخوف من التغيير هو الحل لمعضلة التخلف العربية، كما أن تنفيذ المشروعات الوطنية الضخمة خاصة تلك التي في مجلات البنية التحتية والمشروعات الإستراتيجية الضخمة كمد شبكات الطرق أو سكك الحديد وبناء السدود الضخمة أو الإنفاق والجسور على درجة أقل، وان كان هناك معارضة للعمل اليدوي من قبل المتعلمين فيمكن إضافة وحدات شبه عسكرية تابعة للجيش تنفذ تلك المشروعات الضخمة مع جميع حقوق العمالة المدنية كالتقاعد والتأمين الصحي وغيره.

وإلا فإن البديل ثورات جياع لا ترحم ظالميها، وصدامات بين الملايين من الشباب الجائع واليائس وبين النظم العربية الحاكمة، فذلك الشباب الذي ليس لديه ما يمكن أن يخسره، لا عمل ولا زوجة ولا أولاد ولا تقاعد أو تأمين ولا أمل، قد يدخل في صدامات تعيق النمو والاستثمار في العديد من الدول العربية وتؤدي إلى اشتعال المنطقة بأسرها، فمن ليس لديه ما يخسره لن يفكر بمعدلات النمو أو أسعار البورصات أو عملية التنمية، فهو خارجها أصلا، فذلك الشباب العربي قد مل كونهم أشباحا تمشي على الأرض، ويريدون أن يكونوا عضوا فاعلا في مجتمعاتهم وهو حق شرعي لهم، وبالتالي على الحكومات الإنصات لأصواتهم، وتامين القدر اليسر من أحلامهم المشروعة، وإلا فإن البديل نزاعات أهلية ستغرق المنطقة بأسرها بنار الفتنة التي لا تبقي ولا تذر، وصدق الشاعر محمود درويش عندما قال "حذارِ من جوعي ومن غضبي إذا جعتُ سآكل لحم مغتصبي".

أين الطريق من هنا الآن

ما هو الطريق الأنسب أن يتبع اليوم لإنقاذ العالم من تبعات الأزمة، هل هو طريق إصلاح النظام الرأسمالي الحالي من خلال إصلاح نظمه الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية، ومن خلال إصلاح مؤسسات هذا النظام أيضا؟؟، وهل ينقذ العطار ما أفسد الدهر؟ فالنظام اليوم قد نخره سوس الفساد والجشع وغياب الضمير الأخلاقي لصالح المال والأرباح، وإن كان هذا هو حال طريق الرأسمالية فهل يمكن الاستعاضة عنه بما عرف بمصطلح: الطريق الثالث، والذي يحوي في طياته حسنات الرأسمالية والاشتراكية وغيرهما من النظم، ولكن هل سترضى الحكومات الغربية والنخبة الحاكمة فيها من أثرياء العالم بتمرير هكذا إصلاحات مركزية ستقيد حركتهم التجارية في الأسواق لصالح نظم رقابية أكثر، أم أن طريق الإصلاح هو طريق الاقتصاد الإسلامي بما يوفره هذا النظام من عدالة ورقابة ذاتية وإعمار حقيقي في الأرض، وهل سيرضى غير المسلمين بتطبيق هذا النظام بحذافيره أم سيتبعون نسخة معدلة منه، وهل سيقبل الغرب بمزيد من النفوذ للمسلمين أعدائهم التاريخيين من خلال تطبيق نظامهم الاقتصادي على مستوى العالم؟

إن كل هذه الأسئلة تشغل بال العالم بأسره، بمفكريه وساسته وحكامه وأثريائه وفقرائه، إن الجميع يفتشون عن بداية الطريق إلى الحل ولكنهم لا يعرفون كيف السبيل إليه، فالخيارات صعبة، واختيار احدها يفضل مصلحة أحد على الآخر، فلا حلول وسط، والبتر هو الحل الوحيد أو تجرع السم الزعاف باستمرار الوضع على ما هو عليه من أزمات واستغلال وفساد ضر العالم بأسره، وهو خيار غير مقبول فإن استمر السكوت اليوم، فإن تبعات الأزمة القادمة ستكون اكبر حتما.

إن الطريق السليم، بغض النظر عن مصدره سواء أكان اشتراكيا، أم رأسماليا، أم إسلاميا، أو خليطا بينهم، لا بد من أن يمر على سكة الملايين من أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة والتي لم تشملهم عملية التنمية أو الذين تردى مستواهم المعيشي بسبب الأزمة، فالنهوض من الأزمة قائم على سواعد الملايين من الفقراء الجدد، ولن يتم إلا من خلال التعاون بين شعوب العالم أجمع، شماله وجنوبه،غربه وشرقه، بغض النظر عن الديانة والهوية والثقافة، فالجميع اليوم في مركب غارق، ولا بد من سكب الماء سويا خارجها يدا بيد وساعد بساعد، حتى تصل سفينة الاقتصاد إلى بر الأمان.

ولا بد للغرب أن ينزل عن فرس الغرور التي ركبها لقرون خلت، وألا ينظر إلى أبناء

دول العالم النامي وخاصة أبناء الأسواق الناشئة منه والتي تشكل أرضا خصبة للاستثمار والاستهلاك وإنقاذ اقتصاديات الدول الغربية، فعلى الغرب ألا ينظر نظرة فوقية لدول الشرق على أنهم مجرد عبيد ومواردهم هي حكر للغرب القوي لا بد من أن تتغير، ولا بد من أن تتحول تلك النظرة الاستعمارية الفوقية إلى نظرة تعاون واحترام متبادل، فتعامل الغرب مع دول الشرق العربية والإسلامية خاصة تلك المالكة لمنابع النفط والطاقة، يجب أن تكون على أساس شراكة وتبادل مبني على احترام حرية شعوب تلك المنطقة وثقافاتهم الدينية وتقاليدهم المختلفة، وإلا فإن البديل بات قاب قوسين أو أدنى، خاصة مع دول تخطب ود العرب كالصين والهند وتركيا، فإن لم تغير دول الغرب من إستراتيجيتها الحالية والتي تستعدي العديد من الدول العربية ذات النمو المتصاعد وذات الأعداد الهائلة من الشباب المتحمس للعمل أو المؤهل للهجرة إلى الخارج لرفد مجتمعات الغرب، سواء بالأيدي العاملة الشابة أو زيادة الاستهلاك العام إن دعت الحاجة في المستقبل لذلك، وهو ما سيحدث حتما على الرغم من ادعاء الغرب الانزعاج من كل أولئك المهاجرين الشباب كثيري الولادة، مختلفي العقيدة والعادات، إلا أن مستقبل أوربا القارة العجوز، ومستقبل أمريكا يعتمد على الملايين من الشباب المهاجر، سواء أكانوا عربا مسلمين أم آسيويين بوذيين أم هندوس أم من أمريكا الجنوبية، إلا انه في النهاية سيضطر الغرب إلى تقبلهم إن أرادوا إنقاذ صناعاتهم وحضارتهم من شبح الشيخوخة المقبلة.

ولكن العواقب ستكون وخيمة إن تغيرت الأوضاع والحكومات في مناطق النفوذ الغربي كالشرق الأوسط مثلا، ووقعت بيد دول شرقية كالصين والتي تتطلع إلى موضع قدم لها في هذه المنطقة الخصبة، وحقيقة الأمر أن مستقبل الفقراء الجدد مرهون بيد دول الشرق الأوسط ووسط آسيا الإسلامية، ذات الموارد الهائلة، خاصة مصادر الطاقة والتي ستكون العامل المرجح لكفة الشرق الصاعد على الغرب الآفل، أو العكس فستكون المنطقة سدا أمام التقدم الصيني وغيره إن أرادت إن تتحالف مع الغرب وتتعاون معه ليحصل على حصة الأسد من الموارد، ولكن هذا التعاون لا بد من أن يكون من منطلق الشراكة في التنمية المستدامة، لا من منطلق الحقوق التاريخية الاستعمارية للمنطقة، فنقل الخبرات والتكنولوجيا وتحسين مستوى الملايين من الفقراء العرب والمسلمين وتوفير فرص العمل الحقيقية وتطوير الاقتصاد الحقيقي(الصناعي والزراعي) لا الخدمي والإستخراجي فحسب، ونقل المصانع لا على أساس التجميع فحسب بل على أساس نشر الصناعة بشكل فعلي، بالإضافة إلى إيجاد حلول لمشاكل المنطقة القائمة منذ عهود الاستعمار الغابر، وحل المشاكل السياسية في فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان وإيران والصومال والسودان والجزائر والمغرب وغيرها من قائمة

لا تنتهي لمشاكل معقدة مصدرها محلي وآخر مستورد، كل ذلك سيكون من شأنه أن يهدئ مناخ المنطقة ويؤهله للازدهار والتعاون والاستثمار المتبادل.

ولا يعني هذا التعاون الغربي عدم مد العون لمجموعة البريكس المتشوقة لأي يد تمد لها، فالخروج من الأزمة بحاجة إلى تعاون على مستوى العالم، فكما أن الأزمة قد تسبب بها الفائض المالي العالمي الذي سبب فقاعات متضخمة في الأسواق المالية العالمية هوت لحظة انفجارها، فإن الحل يكمن في زيادة الاستهلاك العالمي عقب العدالة في توزيع الدخل ومحاولة القضاء أو التقليل من الفقراء الجدد والقدامى في العالم؛ ليعود الاستهلاك العالمي لمستوياته السابقة، وهذا يتطلب التعاون على المستوى الدولي بين القارات الخمس بغض النظر عن من هو القوي ومن هو الصاعد ومن هو الضعيف، كما أن زيادة التعاون الدولي يحتم زيادة العدالة في التنمية وزيادة الحقوق التصويتية للدول الصاعدة والنامية في المؤسسات الدولية وذلك للوصول إلى حلول فعلية والخروج بنظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة وأكثر رحمة بالجميع، لا نظام يجير لصالح القلة الثرية ممن تمتلك غالبية الدخل العالمي وهو ما أدى إلى خلل متكرر لا سبيل للخروج منه إلا بإحلال عدل نسبي دائم.

وأخشى أنه لا حل غير هذا التعاون الإجباري فإن الخيارات لإيجاد حلول حقيقية للأزمة ستبقى مجرد حلول مؤقتة أو مسكنة لغاية انفجار الأزمة التالية، وهو ما سيؤدي إلى فوضى حقيقية في الأسواق وعندها قد يقع المحظور، والأسوأ من عدم التعاون، هو بدء الصراعات الدولية على المصادر المحدودة وازدياد الحمائية وازدياد التدخلات العسكرية المتبادلة، وهو ما سيعمل على تصعيد الصراع ليصل إلى درجة حرب شاملة لا تبقي ولا تذر.

والطريق الوحيد للخروج من الأزمة هو العمل سويا في العالم كإخوة شركاء إلى هذا الكوكب الواسع، لا جماعات متحزبة وأحلاف متحاربة، وقد يكون الكلام نظريا حالما اقرب منه على الواقعية البشرية الأنانية، ولكن في النهاية لا بد من التعاون وإلا فالخيار الآخر هو الدمار لما أنجزته البشرية من تقدم، وليست الحربان العالميتان ببعيد، واسألوا ملايين الموتى الذين ذهبوا ضحاياهما هل كان من الممكن تفاديهما لو اضطر القوي لتقاسم النفوذ مع غيره وأن يتعاون مع الضعيف لتنمية شاملة؟ أم أن لغة الرصاص والصواريخ هي لغة التحاور بين دول العالم.

كما أن الإطالة في إيجاد حل للأزمة، أو الاستمرار في النهج الحالي من تجاهل تبعاتها والتصرف على أن العالم هو كما كان قبل الأزمة وقبل سقوط الفقراء الجدد، هو الجنون بعينه، فالجنون ليس أن تتصرف برعونة وتفشل مرة واحدة، ولكن الجنون المطلق هو أن تعيد

تجربة الشيء مرارا وتؤدي بك النتيجة ذاتها إلى التهلكة كل مرة، ولكن في المرة القادمة لن يصبر الملايين من الفقراء الجدد من أبناء الطبقة الوسطى والفقيرة الذين خسروا كل شيء حتى أحلامهم، على الأذى والحرمان، فمن تعود على طعم الحياة العذبة والرفاهية الاستهلاكية طوال عقود من الزمان، لن يصبر طويلا على عيشة الفقر والذل والهوان والبطالة والمرض، وإن صبروا اليوم فحذار من غد قادم لا محالة يحاسب به ٩٠٪ من شعوب العالم أولئك العشرة بالمئة من فاحشي الثراء الذين تسببوا بحدوث الأزمات التي أطاحت بكل ما يمتلكه غيرهم من الملايين من الفقراء الجدد في عالم ما بعد الأزمة، وما علينا إلا أن ننتظر حدوث الانفجار التالي لنرى بركان غضب الملايين من فقراء الشعوب يثور(كما يحدث اليوم في معظم مناطق الشرق الأوسط وبعض دول الفقراء الجدد الغربية والمتأثرة بالأزمة المالية)، ويطيح في طريقه بما جنته أيدي الأثرياء، وإن كانت هذه مبالغة فما لنا إلا أن ننتظر ونراقب ونرى، هل ثوب الأثرياء ما كانوا يفعلون أم هل ستستمر الرواية، وإن غدا لناظره قريب.



قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

الكتب:

١. الباحسين، يعقوب، (١٩٨٩)، القواعد الفقهية، مكتبة الرشيد، الرياض-السعودية، ص ٥٨
٢. حنا ،نللى، ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية (ق١٦م - ق١٨)، - ترجمة وتقديم رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية،٢٠٠٣
٣. زيدان، عبد الكريم، المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ٢٠٠٢، ص٤١
٤. السعدي، إبراهيم، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة: فخ القروض المصرفية، التسليف وعمليات الإفلاس، أزمة الائتمان،، دار جرير للنشر والتوزيع/ عمان، ٢٠٠٩
٥. شحاتة، حسين، المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة الأزمات في سوق الأوراق المالية، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠٠٩
٦. العوضي، رفعت، مرتكزات الاقتصاد الإسلامي - التوزيع - الاستثمار - النظام المالي، سلسلة كتب الأمة ،مركز البحوث والمعلومات برئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية في دولة قطر، ١٩٩١
٧. معجم برينستون، ٢٠٠٩
٨. معجم فيكتوريا، ٢٠٠٩
٩. الوادي، محمود، الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة، عمان-الأردن، ٢٠٠٩، ص١٧

الأبحاث:

١. اصبيح، موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على التجارة العالمية، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا -برنامج الدكتوراة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان-الأردن،٢٠٠٩، ص ١٠-١٥
٢. بلعباس، عبد الرازق، (٢٠٠٩)، ما معنى الأزمة؟، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ص٦-٩
٣. بلوافي، أحمد، وعبد الرزاق بلعباس، معالجات الباحثين في الإقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إقتصادي إسلامي، عمان -الأردن، ٢٠١٠
٤. تقرير اقتصادي " الإستراتيجية الاقتصادية والرؤية المستقبلية لدولة الإمارات الناتج المحلي الإجمالي "، بيت الاستثمار العالمي "جلوبل"، أبريل ٢٠٠٩
٥. متوسط دخل الفرد الأردني، تقرير دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، ٢٠٠٩/٩/١٠
٦. العلي، صالح،(٢٠٠٩)، أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر الدولي "رسالة السلام في الإسلام"، دمشق-سوريا، ص٨-١١
٧. المومني، محمد، واقع ومستقبل الإقتصاديات الإسلامية في ظل العولمة، ايسيسكو، ٢٠٠٦
٨. النداوي، مريم مصطفى سلمان،(٢٠٠٤)، العلاقة بين خصائص القيادة الجامعية العراقية وإدارة الأزمات (رسالة دكتوراه)، جامعة الموصل، ص٦٨-٦٩

الصحف:

١. صحيفة الإتحاد
٢. جريدة الإتحاد الإماراتية
٣. صحيفة الاقتصادية
٤. صحيفة أخبار الخليج
٥. انترناشونال هيرالد تريبيون
٦. صحيفة البيان
٧. صحيفة الخليج
٨. دار الخليج
٩. جريدة الدستور
١٠. جريدة الرأي
١١. الشروق
١٢. جريدة الشرق الأوسط
١٣. صحيفة الشعب اليومية
١٤. صحيفة العرب القطرية
١٥. جريدة الغد
١٦. الفاينانشيال تايمز
١٧. القدس العربي
١٨. جريدة المواطن
١٩. جريدة الانتقاد
٢٠. صحيفة هيرالد تريبيون الدولية
٢١. جريدة الوطن
٢٢. صحيفة الوقت
٢٣. اليوم السابع

المجلات:

١. مجلة الأخبار الاقتصادية
٢. مجلة أفريكان مانجر
٣. مجلة بانكر الشرق الأوسط
٤. مجلة فوربس
٥. مجلة المصرفية الإسلامية

المواقع الإلكترونية:

١. أخبار البي بي سي
٢. آرابيان بيزنس
٣. إسلام أون لاين دوت نت
٤. الأسواق دوت نت

٥. صحيفة الاقتصادية الإلكترونية
٦. الاكتواري العربي
٧. بوابة البورصة
٨. تاريخ الكويت الإلكتروني
٩. مجلة ثرى الإلكترونية
١٠. الجزيرة دوت نت
١١. الحوار المتمدن
١٢. الرأي العام
١٣. رويترز
١٤. شبكة النبأ المعلوماتية
١٥. العربية بيزنس دوت كوم
١٦. مركز أخبار الصناعة المالية الإسلامية
١٧. منتدى الإمارات الاقتصادي
١٨. موقع بلومبيرج المالي
١٩. موقع حكومة دبي الإلكتروني
٢٠. ويكابيديا

ثانيا: المراجع الأجنبية

الكتب والأبحاث:

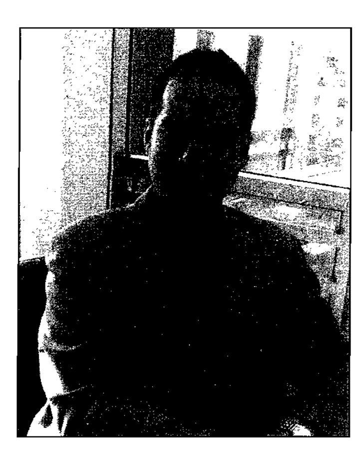
1. Abdul Haq، Mohammed Omar، the Islamic banking: theory، practice and challenges، Oxford University Press 0.1988
2. Alan Prince، Russ، Lewis Schiff ، The middle-class millionaire: the rise of the new rich and how they are changing America، Currency/Doubleday، 2008
3. George A. Akerlof، Robert J. Shiller، Animal Spirits:How Human Psychology Drives the Economy، and Why It Matters for Global Capitalism، Princeton University Press، 2009
4. Hanes، Richard ،Sharon M. Hanes C ،Great Depression and New Deal: Almanac، Thomson Gale، USA، 2003
5. J. Leggett، Half Gone: Oil، Gas، Hot Air and the Global Energy Crisis. page 150، 2005lines، P1213-
6. M Keynes، John، The General Theory of Employment، Interest and Money، Macmillan، London، 1936، pp. 161162-.
7. Ravallion، Martin، The Developing World's Bulging (but Vulnerable) "Middle Class"، Development Research Group، World Bank، January 2009
8. Soros ،George، The New Paradigm for Financial Markets، Public Affairs، USA، 2008
9. Young ،William ، Nancy Young The Great Depression in America A Cultural Encyclopedia، Greenwood Press،، USA،2007

المواقع الإلكترونية:

1. China.Encyclopaedia Britannica.com
2. china.org
3. knowledge.wharton.upenn.edu



نبذة عن الكاتب



هو خالد غسان أحمد يوسف "المقدادي"، ولد سنة ١٩٨٢م في الكويت، وهو أردني ترجع أصوله إلى الصحابي الجليل "المقداد بن الأسود"، درس وترعرع في العاصمة عمان وأكمل دراسته الجامعية فيها أيضا، وهو حاصل على شهادة الماجستير في إدارة نظم المعلومات بإمتياز، والأول على برنامج الماجستير لسنة ٢٠٠٥ في جامعة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، وهو مستمر في تحصيله العلمي بإكماله متطلبات شهادة الدكتوراة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية من كلية المال والأعمال في جامعة العلوم الإسلامية العالمية في الأردن.

ولطالما كان الكاتب منشغلا بالثقافة والعلوم، فقد نشأ في ظل عائلة مثقفة، وقد كان جده أحمد يوسف شاعرا من شعراء الأردن الكبار، وأمه بثينة عرفة شاعرة معروفة أيضا ولهما عدد من الدواوين الشعرية المنشورة، وبدأ المؤلف مشواره مع الكتابة مشاركا في المجلات المدرسية، وأثناء دراسته الجامعية بدأ مشواره في عالم الصحافة من خلال كتاباته في ملحق الشباب الخاص بجريدة الرأي الأردنية، وانتقل إلى الكتابة الجادة من خلال عمله كمحرر اقتصادي ومحلل مالي وكاتب مقالات وتقارير اقتصادية في جريدة المواطن الأردنية الأسبوعية، والتي حاز فيها على سمعة رائدة في عالم المال والأعمال من خلال المقالات التحليلية المالية الهامة التي تم نشرها عبر الجرائد المطبوعة وعلى الإنترنت.

وهو يعمل في مجال الإدارة في البنوك الإقليمية، ويتمتع بخبرة عملية ومهنية عالية في إدارة البنوك والمصارف بحصوله على عدد من شهادات الخبرة في الإدارة والمصارف والمبيعات، وهو حائز على شهادة الاعتماد في الصيرفة والتمويل الإسلامي من المعهد الإداري والمحاسبي البريطاني في لندن، ويعتبر من الخبراء الإقليميين العرب أصحاب الخبرة والمؤهلين في تحليل العمل المصرفي الإسلامي، وله العديد من التقارير والدراسات المنشورة في هذا المجال الجديد، ويطمح لأن يصبح رائدا في مجال الصيرفة الإسلامية وأن يشارك في بناء أسس هذه الصناعة العظيمة وأن يساهم في ازدهارها مستقبلا.

للتواصل مع الكاتب:

عبر مدونة الكاتب الإلكترونية: http://khaledyousefar.wordpress.com
http://khaledyousef.wordpress.com

عبر البريد الإلكتروني: khdyousef2011@hotmail.com





الفهرس


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com